مرايا 11/10

الثورة والتاريخ
١٩١٩ بعد مائة عام

إصدار خاص - مايو ٢٠١٩

المشرف على الإصدار الخاص
ناصر إبراهيم
محرر الإصدار الخاص
مصطفى عبد الظاهر

محرر كتاب مرايا
دينا جميل

مرايا-11/10

الثورة والتاريخ
1919 بعد مائة عام

مرايا-11/10

الثورة والتاريخ
1919 بعد مائة عام

الناشر دار المرايا للإنتاج الثقافي

الكُتاب

أحمد جلال بسيوني، أحمد ضياء دردير، إيمان عامر، بيتر جران، حسام أحمد عبد الظاهر، خالد زيادة، خالد عزب، خالد قطب، دينا حشمت، رزق حسن نوري، زكريا صادق الرفاعي، زينب البكري، زينب أبو المجد، سيد عشماوي، شريف إمام، صبري العدل، عاصم الدسوقي، عماد أبو غازي، عماد أحمد هلال، عماد عبد اللطيف، مجدي جرجس، مجدي عبد الحافظ ، مروة الناعم، مريم أبو العز، مصطفى الغريب، نيفين علوان، يحيي محمد محمود

تحرير الإصدار الخاص

ناصر أحمد إبراهيم

تحرير كتاب مرايا

دينا جميل، مصطفى عبد الظاهر، مروة الناعم

شكر خاص لمصطفى عبد الظاهر على مساهمته القيمة في هذا الإصدار.

تصميم فني

مصطفى علوان

تصميم الغلاف

باسل أحمد

مرايا-11/10

- «مرايا» كتاب ثقافي/ نظري يعنى بنشر المساهمات ذات القيمة في الفلسفة والفكر، والعلوم الاجتماعية والإنسانيات، والنقد الأدبي والفني.
- يعطي كتاب «مرايا» الأولوية لنشر الكتابات التي تلقى ضوءًا على الواقع المصري والعربي والشرق أوسطي.
- يرحب كتاب «مرايا» بالإسهامات المتميزة غير المنشورة سابقًا، ويقوم بترجمة نصوص منتقاة منشورة بلغات أخرى.
- لا ينشر كتاب «مرايا» نصوصًا تروج للرجعية والطائفية والعنصرية والذكورية، أو تحرض على الكراهية، أو تحتوي على عبارات السب والقذف.
- يلتزم كتاب «مرايا» بالرد على مقدمي المقترحات والنصوص، مع احتفاظها بالحق في تحديد توقيت نشر النصوص المقبولة، وفى تحريرها في الحدود المتعارف عليها.
- يتلقى كتاب «مرايا » المراسلات على البريد الإلكتروني marayajournal@elmaraya.net

---

الآراء المنشورة تعبر عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كتاب «مرايا ».

رقم الإيداع: 10185 / 2019

الترقيم الدولي: 978 – 977 – 6648 – 35 – 7

المراسلات

23 شارع عبد الخالق ثروت، وسط البلد، القاهرة ،

جمهورية مصر العربية

تليفاكس: 223961548

البريد الإلكتروني:

marayajournal@elmaraya.net

◆◆◆◆◆◆

٣٠٠ صفحة

المقاس ١٩×٢٧,٥ سم

مايو - ٢٠١٩

مرايا-11/10

- **بداية** 6
- **الباب الأول : تمهيدات**

1. الأسس الفكرية والسياسية لثورة 1919.. الثورة في سياقاتها التاريخية ..... خالد زيادة 13
2. قراءة في الخطاب الثقافي التنظيري لثورة 1919 ..... خالد قطب 19
3. عائلات النخب المصرية وثورة 1919.. عائلة محمد محمود نموذجًا ..... خالد عزب 29
4. المرأة المصرية وثورة 1919..... إيمان عامر 44
5. الدستور والثورة.. رهانات السلطة والمجتمع ..... مصطفى الغريب 57
6. تداعيات ثورة 1919 في المجتمع المصري.. تطبيع الحياة السياسية بالشخصنة والانقسامية ..... عاصم الدسوقي 68
7. اختطاف ثورة 1919 تحت شعار الهلال والصليب ..... مجدي جرجس 74

- **الباب الثاني: الثورة في تاريخها الأول**

1. الثورة والصحافة.. صراع الكلمة والحرية في 1919 ..... نيفين علوان 83
2. يد السلطة الغليظة.. قراءة في جريدة الوقائع المصرية إبان ثورة 1919 ..... رزق حسن نوري 92
3. ثورة 1919 والتاريخ الآني.. قراءة في جزئي كتاب محمد صبري السربوني "الثورة المصرية" ..... مجدي عبدالحافظ صالح 104
4. ثورة 1919 في أيامها الأولى بالقاهرة.. قراءة في مذكرات الشيخ محمد الخضري ..... حسام أحمد عبد الظاهر 111
5. موظفون ثائرون.. قراءة في ذكريات صادق حنين حول ثورة 1919 ..... صبري العدل 123
6. عندما تخلَّى وِلْسون عن مبادئه.. ما وراء كواليس اعتراف أمريكا بالحماية البريطانيَّة على مصر ..... عماد أحمد هلال 135

- **الباب الثالث: قراءات**

1. ثورة 1919 في كتابات العقاد وطه حسين.. دراسة مقارنة ..... زينب البكري 151
2. ثورة 1919.. ثلاث رؤى ماركسية ..... عماد أبو غازي 171
3. مسرحية "المسامير" لسعد الدين وهبة.. ثورة1919 من منظور مغاير ..... دينا حشمت 183

- **الباب الرابع: الذاكرة والأرشيف**

1. 1919 فجوة الأرشيف المنتجة ..... أحمد ضياء دردير 191
2. قراءة تحليلية في الملفات البريطانية حول ثورة 1919 ..... مريم أبو العز 201
3. أللنبي وثورة 1919.. قراءة في ضوء الأرشيف البريطاني ..... زينب أبو المجد 218

- **الباب الخامس: التأريخ للثورة**

1. ثورة 1919 وتطور الكتابة التاريخية في مصر من التأريخ للأسرة إلى التأريخ للأمة ..... زكريا صادق الرفاعي 235
2. الدراسات الأمريكية حول ثورة 1919.. منظور تاريخي ..... بيتر جران 244
3. صورة سعد زغلول في الدراسات الأمريكية الباكرة.. جورج دونهام بيرس نموذجًا ..... شريف إمام 250

- **الباب السادس: أصداء**

1. أثر ثورة 1919 في نشأة المملكة العراقية 1920 – 1921 ..... أحمد جلال بسيوني 265
2. ثورة 1919 في مصر والهند.. مُقارَبة في ديناميّات النضال الثوري ..... يحيى محمد محمود 279
3. البلشفية وثورة 1919 ..... سيد عشماوي 286

بـــدايـــة

عادة ما تحظى الأحداث التحوُّلية الكبرى في تاريخ الأمم بالاهتمام المتواصل، وكما تبرز في صدارة المشهد التاريخي، تتبوأ مكانة مركزية في الذاكرة الوطنية؛ ومرد ذلك إلى أهمية ما تُحدثه من تغيير جذري، تتجاوز آثاره الجيل الذي صنعها إلى أجيال تفتحت مداركها على تداعياته. ويبدو الحدث (التحوُّلي) لمعاصريه بداية جديدة أشبه بالانتقال من عالم قديم إلى عالم جديد. مثل هذه الأحداث التحولية تشكِّل الإطار العام لتطورات المرحلة اللاحقة، ولذلك لا تنتهي وقائعها باكتمال الحدث كما قد يتوهم الجيل الذي صنعها، وإنما تبدأ فصولها الحقيقية مع ما تفرزه من تغيير مستمر لا يتوقف حتى يطال كل جوانب الحياة، فيغيِّر ملامح الواقع بصورة جذرية، راسمًا طريقًا جديدًا إلى المستقبل. وهنا تحديدًا تتجلى قيمة الحدث التحولي المكتمل، القادر على أن يمثل نفسه كانعطافه فاصلة بين حقبتين. وثورة 1919 في مصر تنتمي إلى الوقائع الكبرى التي طوت مع اندلاعها صفحة حقبة زمنية كاملة، وفتحت الأبواب مشرعة على واقع جديد صاغته نجاحات ثورة 1919 وجيل أو أكثر تشكل وعيه بروح هذه الثورة، وكان هو نتاجًا لها وممثلًا لنهضتها في آن.

وليس أدل على أهمية هذه الثورة من أنها اعتبرت أبرز الأحداث التاريخية على مدار القرن الماضي، وهو ما يجد تفسيرًا في توهج الذكرة الوطنية بقيمتها وتطوراتها، وما تحظى به من اهتمام علمي وزخم احتفالي متكرر: فصدر في عام 1969، عن مؤسسة الأهرام، أول كتاب تذكاري مرجعي، يضم دراسات عن ثورة 1919 في ضوء الوثائق البريطانية، حمل عنوان "خمسون عامًا على ثورة 1919" تولى تحريره الأستاذ القدير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم (وهو صاحب مدرسة علمية في تطوير الدراسات التاريخية المصرية والعربية). وفى العيد السبعين للثورة (في عام 1989) احتفت مجلة الهلال، وهي واحدة من أعرق المؤسسات الصحفية القومية في مصر، بالمناسبة ولم تفوِّتها، فاستكتبت بعض كبار المؤرخين المتخصصين وأخرجت عددًا يضم باقة من المقالات المهمة حول ثورة 1919. وفى العيد التسعين للثورة خصصت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ندوة علمية كبيرة، كما قامت دار الكتب في المناسبة نفسها بنشر أعمال ندوتها، فخرجت إلى النور في كتاب حمل عنوان "تسعون عامًا على ثورة 1919".

ومع حلول الذكرى المئوية –هذا العام– شهدت القاهرة عقد ندوات ومنتديات ولقاءات وورش علمية عديدة، لعل أبرزها تلك التي قامت بها مؤسسات معنية بدراسة التاريخ أو رعاية الثقافة التاريخية، يأتي في مقدمتها كل من الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، والسمنار السنوي بالجامعة الأمريكية، فعقدت ثلاث ندوات علمية متخصصة جاء تنظيم فاعلياتها ونوعية المشاركين المتخصصين على مستوى قيمة المناسبة. وتوازى مع ذلك اهتمام الصحف والمجلات والدوريات العلمية وغير العلمية بنشر دراسات ومقالات مختلفة حول ذكرى ثورة 1919 تقطعت الأنفاس في ملاحقتها. وهو ما يُظهر قيمة الحدث وما خلَّفه من آثار غائرة في الذاكرة الوطنية.

ثورة 1919: فعل تأسيس/ فعل تغيير

مثَّلت أحداث مارس 1919 ثورة شعبية تلقائية، هبَّت فجأة دون قيادة عندما يئس المصريون من إمكان تحقيق أمانيهم الوطنية في الاستقلال والعدالة الاجتماعية، وشارك فيها العمال والفلاحون والطلبة، آملين في تحرير بلادهم من

المحتل وامتلاك دفَّة المستقبل بأياديهم.

لم تكن ثورة 1919 حدثًا عاديًا؛ بل حدثًا تأسيسيًّا، كما ذكرنا، لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل ملامح حقبة تاريخية كاملة، كما دفعت بتطورات لا تزال لأحداثها فصول تتوالى. وبقطع النظر عن أن ثورة 1919 حققت استقلالاً (منقوصًا)، إلا أن نجاحاتها كانت بالغة الأهمية، فقد مهدت لميلاد الدولة الوطنية المصرية المستندة إلى وعيها بقوميتها وتاريخها ووحدة نسيجها الاجتماعي، وإعلان دستور (1923) ورسم ملامحها المؤسسية كمملكة دستورية تقوم على مدنية الدولة، ومبدأ المواطنة، والمساواة بين المصريين أمام القضاء. وكما غيَّرت شكل الحياة السياسية التي قامت على نظام نيابي ليبرالي، غيَّرت الثورة المجتمع وأطلقت طاقاته الإبداعية، وخرجت المرأة المصرية تشارك للمرة الأولى في التظاهرات؛ جنبًا إلى جنب الرجل، تكافح وتناضل من أجل تحرير بلادها، وانخراطها في الحياة العامة، لتحول الأفكار النخبوية عن فكرة تحرير المرأة قبل ثورة 1919 إلى واقع وممارسة مرغوبة من كل الطبقات الاجتماعية.

وعلى مستوى الإبداع والثقافة: وفَّرت ثورة 1919 مناخًا من حرية التفكير والإبداع المؤمنة بقوة القانون والدستور، فساهمت في بناء الوعي العام وازدهار الآداب والفنون. وانطلق المفكرون والمبدعون في كل مجال، مستفيدين من مناخ الحرية، فأحدثوا نهضة فكرية حقيقية، كان لنتاجهم الفكري والإبداعي والفني والأدبي الأثر العميق في تشكيل العقل المصري لعدة أجيال، بل لا نبالغ قط إذا قلنا إن تأثير هذا الجيل بإبداعاته ومؤلفاته امتد إلى مجال الثقافة والفكر في المجتمعات العربية قاطبة، تلك التي أخذت تتابع التجربة المصرية عن كثب، تتفاعل معها وتنهل من ثقافتها ومبدعيها على مدار عقود طويلة من القرن الماضي.

بيد أن ذلك لا يعني أن ثورة 1919 أقامت في ظل النظام الملكي جنة الفردوس على الأرض المصرية، كما لا يعني أن "نظام يوليو" وحده هو من أفقدنا كل شيء إيجابي حققته ثورة 1919؛ فمثل هذه الأحكام (الأخلاقية) التعميمية تباعد بيننا وبين فهم حقيقة التطورات اللاحقة لوقوع الثورتين؛ إذ ليس بمقدور حدث مهما بلغت قيمته وقوته أن نحمله المسؤولية الشاملة عن انطفاء مصابيح حدث آخر واستحالته إلى "أسطورة سوداء" نهيل على ذكراها التراب.

إن سلبيات التجربة بين عامي 1919 و1952 كانت كثيرة، يتحمل أوزارها رجعية النظام الملكي الذي أراد تعظيم صلاحياته الدستورية على حساب حقوق الأمة، والقيادة التي اكتنفها التناقض بين جماهير ثائرة غاضبة وعنيفة، وبين قادة معتدلين ومسالمين، وشيوع الروح الانقسامية لأقل الأسباب أهمية، وعدم وحدة الرأي التنظيمي وانعكاسها في تعدد القوى السياسية التي كان كل منها يحتكر الصواب لنفسه (وهى نقطة عالجها عاصم الدسوقي في مداخلته)، ما سهَّل على سلطات الاحتلال البريطاني التلاعب بالجميع، وإطالة عمر بقاء قواتها حتى توقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر 1954. ولا يفهم من ذلك أن نظام يوليو بريء من تحمل مسؤوليته التاريخية في تقويض كثير من مكتسبات ثورة 1919. ولعل مقاربة هذه الإشكالية الشائكة لا تزال بعيدة عن الفحص والتدقيق، وتشكل أحد المسارات البحثية الجديرة بالاهتمام والتأمل، وتنتظر من يخضعها للبحث والدراسة.

كيف تطوَّرت ذاكرتنا عن ثورة 1919؟

تشكَّلت قراءة ثورة 1919، خلال قرن كامل، في ضوء صراعات اجتماعية وثقافية وسياسية، ما جعل قراءة الحدث رهينة الواقع الذي قُرِأت فيه. فاللحظة التي استُدعيت فيها ذكرى مرور خمسين عامًا على ثورة 1919 تتباين عن ظرفية اللحظة الآنية بعد انصرام مئة عام. ما الفارق في القراءة بين اللحظتين إزاء حدث تاريخي واحد؟ هذا السؤال يأخذنا في الحقيقة إلى إشكالية استدعاء الماضي في حياتنا الراهنة أو بالأحرى كيفية تعامل المجتمع وسيكولوجيته مع ماضيه، وطريقة توظيفه للتاريخ في خدمة توجهات ومصالح متعارضة.

ظلت القراءة الأولى للثورة -خلال العقود التالية لاندلاع الثورة وحتى عام 1952 – تدور في سياق "سردية الوحدة الوطنية المنتصرة"، والتي تجسد انتصارها في الحصول على الاستقلال والدستور وإقامة الملكية الدستورية التي دشنت لحقبة شبه ليبرالية.

بيد أن الأمر اختلف في النظر إلى ثورة 1919 بعد قيام ثورة 1952، إذ تبني قادة نظام يوليو قراءة مختلفة، اعتبر بمقتضاها ثورة عام 1952 بمثابة "الزمن الوطني"، وأن ما سبقها "عهد بائد" أو "عهد رجعي"، ووصفت ثورة 1919 نفسها "بالأنقاض التي تداعت"[1]. انسحبت

1- جاء هذا الوصف في الميثاق الصادر في عام 1962.

الأضواء إذن عن ثورة 1919 (المنتصرة) إلى ثورة يوليو (المجيدة) التي اعتبرت مرجعية تأسيسية للاستقلال الحقيقي بجلاء الإنجليز في عام 1954، وامتلاك مصر لمقدراتها ولسياستها العامة والإقليمية والدولية.

تتغير القراءة مرة أخرى، مع تغير المشهد السياسي والاجتماعي بعد هزيمة 1967؛ إذ أدت الهزيمة إلى إظهار هشاشة النظام الناصري، وتداعي تصوراته عن ذاته، وانطلاق مراجعة فكرية موجعة ومريرة في مساءلة الواقع والعودة إلى التاريخ. كتب غالي شكري في كتابه أقواس الهزيمة "لقد تعالت أصواتنا بعد هزيمة 1967 إننا يجب أن نعيد النظر في الجذور والمسلمات والمصطلحات والشعارات"[2]. وفي سياق المراجعات وجدت مؤسسة الأهرام نفسها تحت قيادة محمد حسنين هيكل، رجل النظام اليوليوي، تنتفض لتعبر عن أن الخطيئة الأساسية وقعت مع القطيعة التي أحدثها نظام يوليو مع الحقبة التي سبقته، فطالب بإعادة الاعتبار إلى ثورة 1919 ، التي للأسف أدار نظام يوليو ظهره لها، بل وأنكر قيمتها التاريخية ودورها في إحداث نهضة مهمة، وقام هيكل بتصوير ملفات وثائقية من الأرشيف البريطاني لدراستها دراسة علمية؛ بحثًا عن الحقيقة ومراجعة لحقبة كاملة، وأخرج ذلك في كتاب قيم، ساهم فيه كبار المؤرخين والمفكرين السياسيين من كل التيارات الفكرية والسياسية.

حمل هذا دليل إدانة غير مباشرة لحقبة الزهو بإنجازات قادة يوليو، بقدر إعادة اكتشاف جديدة لما تمثله ثورة 1919 كتجربة نهضة مصرية خالصة، والتعامل معها في حدودها التاريخية والواقعية، ووضع رؤية متوازنة بين الثورتين، ومنهجية قويمة تعالج تاريخنا القومي في سياق متصل لا منفصل، كي لا نحرم أنفسنا من الوعي بقيمة تجربة تاريخية بهذا الحجم وهذا الثراء.

بدت اللحظة لحظة الحقيقة ومراجعة الذات لذاكرتها الوطنية. ولم يكن هيكل ومؤسسة الأهرام الجهة الوحيدة التي خطت تلك الخطوة وإنما تحرك معها نخبة من المثقفين والأدباء والأكاديميين في الجامعات المصرية؛ كل يسعي إلى فهم ما حدث في ضوء قراءة الماضي. أي أن الهزيمة فتحت الباب (كما استنتجت ذلك دينا حشمت في دراستها لمسرحية المسامير لسعد الدين وهبة) إلى إعادة التأريخ لثورة 1919 وكشف إرثها الضخم في تطور المجتمع المصري قبل 1952.

وكانت دلالة الاختيار التلقائي إبان ثورات الربيع العربي لثورة 1919 (لا لثورة 1882 أو ثورة 1952) عاكسة لثقافة تاريخية واعية، وقراءة عملية لتاريخ الثورات؛ وأن مؤشر الاختيار لثورة 1919 ليس مصادفة، وإنما لأنها لا تزال تعبر عن تطلعات الجماهير: فثورة 1919 تحتفظ بإرث رائع حول مفهوم المواطنة والوحدة القومية، كما أنها تجربة ثورة سياسية لم يشبها التعصب الديني، وعلاوة على ذلك تتسق تطلعاتها مع أحلام جيل الشباب في الألفية الجديدة الراغب في تحقيق الثالوث المقدس للحياة (الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية). كما أن مصر عبر ثورة 1919 أظهرت قوتها الناعمة المؤثرة ثقافيًا وفكريًا في محيطها العربي، بالفنون والآداب وريادة السينما.

مرة أخرى، إن التفاتة العودة إلى ثورة 1919، والزخم الاحتفالي بتاريخيتها، حمل في اللا وعي الجمعي مدى علاقة المجتمع بماضيه ووعيه به. إن اختيارها كان مقصودًا في حد ذاته، وانتخابًا لنموذجيتها الملهمة للتغيير والانطلاق بخطى ثابتة نحو المستقبل.

لا أريد أن استبق القارئ الكريم إلى ما سوف يُطالعه بين دفتي هذا الكتاب، فقط أود أن أشير إلى أن المناقشات في الأوراق التي قاربت الثلاثين مقالًا جاءت في معظمها منهجية الطابع، تعيد تقييم الحدث من منظور متعدد، كما أنها تكشف مدى التباين في المعالجات التي تعكس تنوعًا في الثقافة التاريخية ومنطلقات مدارسها الفكرية.

في هذا الصدد قدم عماد أبو غازي مقاربة تاريخية لثلاث دراسات (كتبها كل من شهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس وفتحي الرملي)، تناولت ثورة 1919 من منظور ماركسي (التفسير المادي للتاريخ) ليضعنا في النهاية أمام ثلاث رؤى ماركسية متنوعة، عالجت فكرة الثورة في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية. وأبدى أبو غازي اهتمامًا بإفساح المجال للاقتباسات كي يجعل أفكار المؤلفين تنطق بمنظورهم التحليلي فكرًا ولغة. وبالنظر إلى أهمية هذه المقاربة تم التغاضي عن كبر حجم المساحة التي شغلها المقال في الكتاب.

وتناولت دراسة بيتر جران أبعاد المنظور الأمريكي للثورة منذ اندلاعها وحتى سبعينيات القرن الماضي،

2- غالي شكري: أقواس الهزيمة.. وعي النخبة بين المعرفة والسلطة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، كتاب الفكر 15، القاهرة 1990، ص 83.

منتقدًا إياها كونها استندت إلى نسق معرفي ثابت وقع اختيارهم عليه وهو "بارادايم الاستبداد الشرقي"، الذي حكم نظرتهم ليس إلى ثورة 1919 فحسب؛ وإنما إلى جميع الأحداث الكبرى في تاريخ مصر المعاصر، فتم تعميم تلك النظرة على أحداث عام 1882 و1919 و1952 و2011، واعتبارها سلسلة من الانقلابات وليست نضالاً ثوريًّا، وأن مصر الحديثة امتداد لمصر الفرعونية ذات الطابع الشرقي الاستبدادي! وقدَّم كل من عماد هلال وشريف أمام دراسات موسعة بشأن أثر هذا المنظور الأمريكي على تحديد مواقف الولايات المتحدة من التطورات السياسية في مصر، بدءًا باعترافهم بالحماية البريطانية على مصر وتخليهم عن مبدأ الرئيس ويلسون في "حق تقرير المصير"؛ وذلك بعد اتساق مصالحهم مع التوجهات البريطانية التي أفسحت المجال للشركات الأمريكية التي نافست على أكبر عقود الامتياز النفطي في المنطقة.

وخلافًا للمنظور الأمريكي الذي ينزع عنها صفة الثورة تماشيًا مع مصالحه وعلاقاته الخاصة لا مع الوقائع التاريخية، نجد دراسات أخرى تؤكد أن الحدث كان فريدًا في قدرته على إحداث التغيير الثوري الشامل، وأنه غيَّر وجه مصر السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي، وأطلق الحرية للمرأة للخروج إلى المجال العام (كما بيَّنت دراسة إيمان عامر)، كما أطلق طاقات الإبداع الفني والأدبي، وأنها كانت في مجملها ثورة مدنية الطابع، تجنبت المزايدات الدينية والطائفية ولم تحد عنها (كما عالجت ذلك بوضوح مداخلة مجدي جرجس). على أن هذا الفوران الثوري لم ينطلق من فراغ، وإنما كان وراءه خطاب ثقافي تنظيري إصلاحي هيأ المجتمع المصري للتغيير، وهو ما ناقشته ورقتا خالد زيادة وخالد قطب، موضحين أن الثورة في مجملها فعل تغيير متصل، وأنها أكدت على هوية مصر ووحدة نسيجها الاجتماعي عبر دستور 1923.

وثمة دراسات أخرى تضمنها الكتاب، تناولت ثورة 1919 في السياق العالمي، موضحين أنها كحدث تحوُّلي مؤثر لم تتوقف عند حدودها الإقليمية، ومن ثم يمكن أن يكتب لتاريخ هذه الثورة تاريخان، أحدهما يتعلق بالداخل المصري، والآخر يعنى بتتبع آثارها الممتدة في السياق الدولي؛ وذلك بالنظر إلى ما حظيت به من اهتمام عالمي ومتابعة دول أخرى داخل محيطها الإقليمي وخارجه، وتأثرها بتطوراتها كما في دول المشرق العربي في كل من العراق وفلسطين والسودان وسوريا.

وخارج المشرق العربي بعيدًا إلى الهند اللتي كانت لها وجهة نظر متعارضة من ثورة 1919: فخصص يحيى محمود دراسته حول أثر ثورة 1919 على ثورة الهند التي اندلعت في العام نفسه. وما كان من متابعة المهاتما غاندي بنفسه لتطورات ثورة 1919 في مصر، وما أبداه من إعجاب بنجاحها في انتزاع الاعتراف باستقلالها وحريتها من قبضة الأسد البريطاني، وكيف أعربت بريطانيا عن مخاوفها من خطورة انتقال "عدوى الثورية المصرية" إلى الهند (درة التاج البريطاني)، وإفادتها من تجربتها في تجنب الأخطاء التي اقترفتها في مصر، إذ استدركتها عند تصديها لثورة 1919 في الهند، وهو أمر تفسره مفارقة تاريخية مثلها بوضوح حصول مصر على استقلالها في عام 1922 فيما قُوضَت ثورة الهند وبقيت رازحة تحت نير الاستعمار البريطاني حتى عام 1947 (أي نالت استقلالها بعد ربع قرن كامل من حصول مصر على استقلالها).

وهكذا يتبين أنه في الإمكان قراءة تاريخ ثورة 1919 في سياق يربطها بصراع الأفكار والحريات بين الشرق والغرب، وكيف استغلت كل القوى الإمبريالية الحدث في خدمة مصالحها، وبناء منظورها للثورة بما يخدم توجهاتها ومصالحها الخاصة.

ومن بين الدراسات المهمة التي تفرَّد بها هذا الإصدار إفساح المجال واسعًا لمساءلة المادة الأولية المتعلقة بمصادر تاريخ الثورة والتعريف ببعض الإشكالات المهمة التي يتعين ملاحظتها وأخذها في الاعتبار عند تقييم هذه المادة الإخبارية. وفيما اهتم البعض باستعراض بعض الملفات الوثائقية (في الأرشيف البريطاني)، وقدم تحليلًا وترجمة مكثفة لمضمونها، اتجه آخرون إلى مساءلة المصادر ونقد الذاكرة الأرشيفية نفسها، كاشفًا عن مشكلاتها والمحاذير التي يتعين أن نضعها في الاعتبار عند التعامل معها. ويجد القارئ الكريم مناقشة لهذه الإشكالية في أكثر من دراسة. ولعل دراسة أحمد ضياء الدين دردير بشأن فجوة الأرشيف من أكثر الدراسات التي سلَّطت بشكل مباشر الضوء على أبعاد هذه المسألة، إذ ركَّز تحليله على وجود حالة من عدم التوازن بين ما رصده الأرشيف الوطني مقارنة بما احتفظ به الأرشيف الاستعماري فيما يخص ثورة 1919، والتي أطلق عليها أحمد دردير" فجوة الأرشيف" أو "الثقب الأسود في الأرشيف" الذي يبتلع ما دونه، مبينًا خطورة ذلك في استلاب الذاكرة الوطنية، وإعادة انتاج تاريخ الثورة من منظور استعماري. ويتعين

على المؤرخين الوطنين ضرورة البحث عن مصادر بديلة لتحرير كتابة تاريخ الثورة من هيمنة المنظور الكولونيالي.

في السياق نفسه، تطالعنا دراسة مجدي عبد الحافظ لكتاب صبري السربوني، الذي يعتبر أحد أهم المصادر البديلة (المعاصرة للثورة)، كاشفًا عن أهمية شهادته التاريخية كمؤرخ محترف تقصَّى معلوماته وبياناته من واقع معايشته للحدث وتطوراته، وصاغ شهادته بأدوات علمية تقربه من نمط كتابة " التاريخ الراهن أو التاريخ الآني". ودون شك فإن مثل هذه الشهادات والبحث عما يوازيها من مصادر بديلة يمكن أن يُعيد قدرًا من التوازن للفجوة المتسعة بين الأرشيف الوطني وأرشيف المحتل.

بيد أن لذلك دلالة أخرى ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا، وهي أن المصريين وهم يصنعون ثورتهم، كانوا واعين بأهمية التأريخ لها وتدوين يومياتها، لأجل تعريف الأجيال التي لم تولد بعد ولم تعاصر الحدث بها، ومن هنا يتبين أن الثورة نشطت أو حفزت الاهتمام بكتابة التاريخ القومي. وتُولِّي دراسة زكريا الرفاعي اهتمامًا خاصًا بدراسة تيار المدرسة القومية في كتابة التاريخ العام لمصر؛ ذلك أن الثورة فجَّرت الاهتمام بفكرة الأمة/ المواطنة، وضرورة تأسيس أرشيف تاريخي يؤصل ذاكرتها الوطنية، فجاء تأسيس "أرشيف عابدين" الذي يمكن النظر إليه باعتباره أحد تجليات الوعي بالتاريخ القومي في العصر الحديث. وبفضل الرعاية الملكية تم جمع وتصوير ملفات ضخمة من أرشيفات عالمية تتعلق بالتاريخ المصري، وهو ما ساعد على ميلاد الأرشيف القومي المنظم الذي هو إحدى ثمار التغيير الذي أحدثته ثورة 1919.

هذه كلها لمحات من فيض زاخر احتوته مقالات هذا الكتاب، وهي إن دلَّت على شيء، إنما تدل على ما للحدث من أهمية بالغة. وبعد، ليسمح لي القارئ الكريم أن أوجِّه شكري وتقديري لكل الزملاء المشاركين في هذا الإصدار، أولئك الذين تحملوا مطاردتي لهم حتى تم إنجاز هذا المشروع في الموعد المقرر له، آملًا أن يسد هذا الإصدار المرجعي ثغرة في المكتبة العربية، وأن يكون مُعبرًا عن منظور الأجيال وتساؤلاتها وشواغلها في حاضرها قبل ماضيها وهي تستعيد ذاكرتها التاريخية في الألفية الجديدة.

محرر الإصدار الخاص: ناصر أحمد إبراهيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعتي القاهرة وقطر

الباب الأول: تمهيدات

- الأسس الفكرية والسياسية لثورة 1919.. الثورة في سياقاتها التاريخية

خالد زيادة

- قراءة في الخطاب الثقافي التنظيري لثورة 1919

خالد قطب

- عائلات النخب المصرية وثورة 1919.. عائلة محمد محمود نموذجًا

خالد عزب

- المرأة المصرية وثورة 1919

إيمان عامر

- الدستور والثورة.. رهانات السلطة والمجتمع

مصطفى الغريب

- تداعيات ثورة 1919 في المجتمع المصري.. تطبيع الحياة السياسية بالشخصنة والانقسامية

عاصم الدسوقي

- اختطاف ثورة 1919 تحت شعار الهلال والصليب

مجدي جرجس

1

الأسس الفكرية والسياسية لثورة 1919.. الثورة في سياقاتها التاريخية

خـالد زيـادة

أتت ثورة 1919م في موعدها إثر نهاية "**الحرب العالمية الأولى**" نتيجة الآمال التي انعقدت على "**مؤتمر الصلح**" الذي كان يَعِد بتحرّر الشعوب من مُستعمريها، ويجدر أن نستعيد تلك اللحظة التاريخية التي هي نهاية حرب كبرى تمخّضت عن انهيار ثلاث ممالك كبرَى هي: الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، والقيصرية الروسية، والسلطنة العثمانية، وبانهيارها تراجع دور الدّين في سياسات الدول، فقد كانت كلُّ واحدة من هذه الممالك تدَّعي أنها حامية للإيمان الكاثوليكي، والإيمان الأرثوذوكسي، والإيمان الإسلامي على التوالي، وعلى أنقاض الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، انبعثت مجموعة كبيرة من الدول القومية، وقام في روسيا نظام اشتراكي يستلهم الأفكار الماركسية، وخلال سنوات قليلة ورثت الدولة العثمانية جمهورية تركية علمانية.

كانت "**الحرب العالمية الأولى**" بنتائجها قد أدّت إلى تلاشي العالم القديم، مُفسِحة المجال لتبنّي القِيَم الاشتراكية، أو الليبرالية، أو العلمانية، وكانت كلها في تلك الآونة قبل مائة سنة مداخل الشعوب إلى التحرر، والحداثة.

وبالرغم من تلك العلاقة التي تُنسب لثورة شعب مصر إلى نهاية "**الحرب العالمية الأولى**" كما تربط سبب الانفجار الذي حدث يوم الأحد 9 مارس بواقعة اعتقال أعضاء الوفد إلى "**مؤتمر الصلح**" [1] إلاّ أنّ هذه الثورة هي أيضًا نتيجة سياقات تاريخية، وفكرية، وسياسية على امتداد عقود سابقة من السنين.

ثمّة في البداية فكرة الثورة، ويمكن القول هنا بأن تراث مصر الثوري قائم في وجدان الشعب، فقد ثار المصريون على الاحتلال الفرنسي إثر "**حملة بونابرت**" 1798م، وتكبّد المصريون حينها خسائر كبيرة في الأرواح، ثم هناك ثورة عرابي عام 1881م، أي قبل أقل من ثلاثة عقود على قيام شعب مصر على الاحتلال الإنجليزي عام 1919م، ولا يمكن

الانقلاب الدستوري عام 1908 في استامبول

أن نستبعد تأثير الانقلاب الدستوري عام 1908م في استامبول[2]، ثم على مقربة زمنيًّا ومكانيًّا قامت "**الثورة العربية الكبرى**" في الحجاز عام 1916م، ولا يقتصر الأمر على الثورات الإقليمية فقط، فالمناخ الثوري كان يعم العالم آنذاك، ويكفي أنْ نذكر "**الثورة الصينية**" عام 1912م، و"**الثورة الروسية**" عام 1917 م.

وإذا استثنينا "**ثورة القاهرة**" إبّان الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، فإن الثورات التي شهدها القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين كانت ثورات تطالب بتعديل في الأنظمة –وخصوصًا– لجهة إقامة السلطة وفق شرعة مكتوبة تنص على مشاركة الأمة في الحكم، وهذه الشرعة عرفت باسم الدستور، والانتقال من الحكم الإمبراطوري، أو القيصري كما في الصين، وروسيا، أو الحكم السلطاني، أو الخديوي كما في الدولة العثمانية إلى حكم يقوم على أسس حديثة. هذه الأسس الحديثة هي التي أخذها دعاة الدستور، والثورة عن أفكار أوروبا، وتجربتها التاريخية.

وباختصار فإن الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789 م بشعاراتها: الحرية، والمساواة هي التي أسست لهذا المّد الثوري الذي انتقل من أوروبا إلى أرجاء العالم، وكان "رفاعة الطهطاوي" أول من أشار إلى أفكار الثورة الفرنسية، و"الدستور" الذي أطلق عليه اسم "الشرطة" La Charte في كتاب رحلته إلى باريس: "**تخليص الإبريز في تلخيص باريس**[3]".

إن أول ما أثار الأفكار المتعلقة بنظام الحكم تمثّل بتبني رجال الإدارة العثمانية، وعلى رأسهم "مدحت باشا" [4]، للدستور ومطالبتهم السلطان عبد الحميد الثاني باعتماده في بداية ولايته عام 1876م، وقد رضخ السلطان واعتمد الدستور، ولكن لفترة قصيرة قبل أن

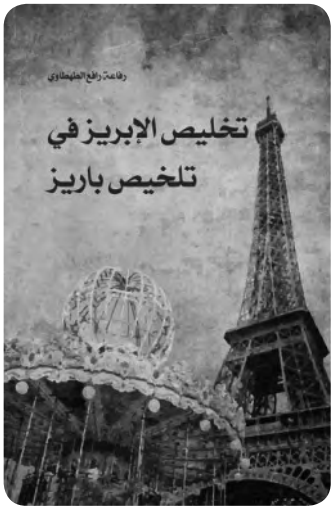

غلاف كتاب تخليص الإبريز في تلخيص باريس

يعلّق العمل به، وقبل نهاية عهد "الخديوي إسماعيل" عام 1879م جرت أول المحاولات لاعتماد الدستور في مصر، وبعد خلعه عن العرش كانت واحدة من مطالب "ثورة عرابي" هي إقرار العمل بالدستور.

كانت المطالبة باعتماد الدستور في استامبول، وثورة عرابي في القاهرة نتاج لتأثير حركة الأفكار التي كانت تعتمل خلال سنوات سابقة، والتي عبّرت عنها مقالات الكتاب، والصحفيّين في استامبول، والقاهرة على السواء. إلاّ أنّ الإخفاق في اعتماد الدستور، وإخفاق ثورة عرابي قد أدّى إلى ولادة "السياسة" بمعنى مشاركة عامة الناس في الرأي، والمشاركة في النقاش، والممارسة، وتكوين الجمعيات، والأحزاب.

كانت "السياسة" بالمعنى التقليدي تقتصر على العاهل، والإداريين الذين يخدمونه، والذين يدينون له بالولاء. أما السياسة بمفهومها الحديث فتعني: مشاركة أبناء "الوطن" – من خلال ممثليهم – الذين يراقبون عمل الحاكم، والحكومة من خلال دستور يتضمن القواعد، ويوّزع الصلاحيات، ويفصل ما بين السلطات.

وأول تلك الجمعيات (الأحزاب) جمعية "**تركيا الفتاة**" التي كانت التعبير عن انتقال السياسة إلى النُّخَب المثقفة، وبالتالي إلى أيدي عامة الناس (الشعب)، وقد انتمى إلى هذه الجمعية أتراك، وعرب، وأكراد، وسوريون، ومصريون، ولبنانيون. في فترة كانت لا تزال الفكرة العثمانية تهيمن على الفضاء العربي. وبالرغم من أن "مصطفى كامل" قد أسَّس "**الحزب الوطني**" عام 1907

الخديوي اسماعيل

م، الأمر الذي عبّر آنذاك عن تبلور الشخصية المصرية الوطنية، إلا أن الحزب الوطني في عهدي: "مصطفى كامل، ومحمد فريد" لم يتخلَّ عن فكرة الإنتماء العثماني.

لا بدّ من العودة إلى عهد الخديوي إسماعيل (1896 – 1879 م)، ففي تلك الفترة شهدت مصر تدفق التأثيرات المنوعة من ليبرالية، وإسلامية. كان الخديوي إسماعيل متأثرًا بالثقافة، والعمران الأوروبي، ويريد أن تكون مصر جزءًا من أوروبا، وفي سبيل ذلك عَمد إلى إنشاء المدارس، والمعاهد المتخصصة، التي أدخلت في مفاهيمها العلوم الحديثة، وفي تلك الآونة حمل المشرقيون (اللبنانيون) إلى مصر اللغة الفصحى، والصحافة الحديثة التي تُعنى بشؤون العلوم والآداب، وحضر الأفغاني بأفكاره الإصلاحية. كانت مصر، والقاهرة تضج بالأفكار، والتجارب الثقافية، والفكرية بشكل لا مثيل له في أي مدينة عربية، أو إسلامية. إلاّ أن أحد المؤثرات الهامة التي ستظهر في ثورة 1919 م، تتمثل بتأسيس مدرسة "**الإدارة والألسن**" عام 1868 م، التي سُمّيت مدرسة "**الحقوق**" عام 1886م[5].

كانت النُّخَب السياسية، والفكرية من "**مصطفى كامل**" إلى "**محمد فريد**" إلى "**سعد زغلول**" قد تخرّجت من هذه المدرسة. وقد تأثّر خريجوها بالثقافة الفرنسية،

مصطفى كامل

محمد فريد

ونمط الحياة الغربية استنادًا إلى اعتماد القانون المصري على القانون الفرنسي، ومِنْ ثَمّ اللغة الفرنسية[6]. وقد كان خريجو هذه المدرسة هم قادة ثورة 1919 م. وقد كان لإعدادهم الحقوقي، وتأثرهم بالأفكار الفرنسية الأثر البارز في التوجّه الليبرالي لقادة الوفد، ومن هنا الطابع الليبرالي لثورة 1919م، وتأسيسها لمرحلة ليبرالية من تاريخ مصر امتدت حتى عام 1952م .

لقد ورث حزبُ الوفد الحزبَ الوطنيَّ، كان لمصطفى كامل وحزبه الوطني أنْ أكّد على الوطنية المصرية، والواقع أنّ من صنع "الوفد" هو الوطنية المصرية التي تجلت في مشاركة كل قطاعات الشعب في الثورة: الطلاب، والعمال الرجال والنساء، المسلمون والمسيحيون إلا أن الوفد تجاوز الحزب الوطني في الولاء للفكرة العثمانية، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة: كانت فكرة الاستقلال عن العثمانية قد برزت في نقاشات، ونشاطات (الشّوام) في مصر. ولا شك في أن ذلك قد أثّر على النُخبة المثقفة المصرية التي كان انتماؤها لمصر يتقدم على الولاء لأي رابطة أخرى عربية، أو إسلامية، أو عثمانية.

يُضاف إلى ذلك نشوب الحرب العالمية الأولى، وقيام الثورة العربية في وجه العثمانيين، ممّا أدّى إلى إضعاف مبدأ الانتماء إلى الدولة العثمانية إلاّ أن تخلّي قادة ثورة 1919م عن الانتساب إلى الدولة العثمانية يعود إلى عامل قلّما يُشار إليه، وهو تأثير الإصلاحية الإسلامية، وتأثير الإمام عبده الذي تركه على قادة الثورة.

من الضروري اليوم – وبعد مرور مائة سنة على ثورة 1919م – أن نعيد النظر بعلاقتها، بالانتماء الإسلامي. كانت الثورة وطنية ليبرالية شارك فيها كل أبناء الشعب من مسلمين وأقباط، حتى أصبح الهلال والصليب شعارًا

أعضاء الوفد المصري 1919

لحزب الوفد، وقد تمخضت عن إقرار دستور ليبرالي عام 1923م، ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى العلاقة التي ربطت بعض قيادات الثورة، والوفد برائد الإصلاحية الإسلامية الإمام محمد عبده (1905م) وعملهم معه، وتأثرهم به. وأخّص بالذكر "سعد زغلول، ولطفي السيد"، وغيرهما [7]. كانت إصلاحية محمد عبده تتأسس على فَصْل الدين عن الدولة، وأن لا سلطة لأي جهة، أو شخص على إيمان المسلم، وأنّ هدف الإصلاح هو تحرير المسلم من الولاء لأي دولة، أو شخص، وتحرير عقله من الأوهام، وتحرير المؤسسة الدينية من ثقل التقاليد، وأن يقتصر دورها على الشأن التربوي. وقد آمن محمد عبده بأن مقاصد الشريعة تتفق مع ما بلغه الفكر الإنساني، والسياسي من حق الفرد، والمجتمع بالحرية والعدالة [8]. ومن هنا نفهم أن ثورة 1919م قد استخدمت مشروعيتها من التفكير الإصلاحي، ومن المناخ المتحرّر الذي أشاعه الإمام محمد عبده، وتلامذته، فكان طبيعيًا أن يتحرَّروا من الولاء للعثمانية، وكل ما يمثل السلطة الدينية، وأن يبعدوا الدين عن السياسة، وأن يجعلوا ولاء المصري لوطنه.

هذا المناخ الفكري الإصلاحي لم يقتصر في تلك الآونة على مصر، وثورتها؛ فالثورة الدستورية (الانقلاب الدستوري عام 1908م)، كانت تتبنى فكرًا حديثًا عبّرت عنه جماعة **"الاتحاد والترقي"**، التي كانت تتبنى الفكر الوضعي الفرنسي. ولا نهمل هنا تأثير المفكر التركي "ضياء غوك الب" على فكر الاتحاديين بعد الانقلاب الدستوري، وهو الذي كان يدعو إلى هوية قومية تجمع بين التتريك، والإسلام، والمعاصرة.

ويمكن قول الشيء نفسه عن الثورة العربية في الحجاز عام 1916م، والتي قامت ضد الدولة العثمانية مطالبة بإقامة مملكة، وكانت عروبة الثورة العربية متأثرة بالإصلاحيين أمثال: "رشيد رضا، ومحمد كرد علي"، وغيرهما، وقد قدمت مبدأ القومية على الانتماء الديني.

لجنة دستور 1923

ومع ذلك فإن ثورة 1919م، تحتفظ بفرادتها بالمقارنة مع الثورات التي سبقتها بسنوات قليلة، فبالرغم من أن "الانقلاب الدستوري" قد قام به حزب "الاتحاد والترقي" إلا أن الأداة التنفيذية للانقلاب كانت للعسكر، كان ضبّاط في الجيش العثماني ينتسبون إلى خلايا في الحزب المذكور. وقد تحكّم العسكر بمصير الدولة حتى سقوطها، وبعد إلغاء الخلافة، والسلطنة تحكم الجيش بمصير الجمهورية التركية باعتباره حارس العلمانية.

وبما أن "الثورة العربية" التي قام بها أمراء مكة الذين انضم إليهم أعضاء من حزب "العربية الفتاة"، وكانوا في جملتهم من رجال الفكر، والصحافة إلا أنّ جماعة "العهد" التي كانت تضم ضباطًا عراقيين، وسوريين بقيادة **"الفريق عزيز علي المصري"**، الذي انضم إلى الثورة العربية، وقاد قواتها لستة أشهر قبل خلافه مع "الشريف حسين بن علي"، وخاضت الثورة العربية معارك عسكرية قبل الوصول إلى دمشق عام 1918م، وكانت جزءًا من التحالف ضد الدولة العثمانية.

لكن "الثورة المصرية" كانت ثورة مدنية، وبقيت بعيدة عن تأثير الجيش، والعسكريين. ومن المعلوم أن الاحتلال الإنكليزي قد عمد إلى تقليص عدد الجيش المصري بعد "معركة التل الكبير" بغرض إضعاف قدراته، وشلّ فاعليته، والواقع أنّ الجيش المصري بقي بمنأى عن الحياة العسكرية، والمدنية طوال خمسين سنة، فكانت آخر معركة خاضها إلى جانب القوات الإنكليزية في السودان عام 1898م، قبل أن يشارك في حرب فلسطين عام 1948م، وحين قامت ثورة المصريين عام 1919م كان الجيش المصري في ثكناته لم يشارك في الثورة، ولا في قمعها [9].

فالثورة لم تقم من أجل كسب معركة، أو القيام بانقلاب على السلطة القائمة، إنّ نجاح الثورة هو في إيجادها مناخًا ليبراليًا في مصر، تجسّد في **"إعلان الدستور"**، و**"إقامة حياة برلمانية"**، و**"إنشاء أحزاب متنافسة"**. وبغضّ النظر عن العوامل العديدة التي أدّت إلى تعثّر الحياة البرلمانية [10] فإن تطور الحياة الفكرية – وخصوصًا – في مدّة عِقْدٍ ونصف من الزمن حتى إعلان المعاهدة عام 1936م قد شهد نموًا للفكر العِلْمي، والنقدي. وأصبحت مصر مقرًا للنشاطات الثقافية والفنّية تجلّى ذلك في عدد المجلات الثقافية التي كانت تصدر في تلك الآونة، وتطور أساليب الموسيقى، والإنتاج السينمائي، وكتابة الأدب الروائي، والمسرحي.

حين ذهبت الوفود إلى "مؤتمر الصلح" في فرنسا 1919– 1920 م، كان العرب ممثلين بثلاثة وفود، الوفد العراقي يرأسه **"الأمير فيصل بن الحسين"**، والوفد المصري بقيادة **"سعد زغلول"**، والوفد التونسي يمثله "عبد العزيز الثعالبي"، ولم تجد هذه الوفود قاسمًا مشتركًا يجمعها، فكل وفدٍ كان يحمل قضاياه، ومطالبه، وهمومه.

ولكن مصر أصبحت رائدة الثقافة العربية في السنوات اللاحقة لقيام ثورة 1919م، فتأسّس في القاهرة **"مَجْمع اللغة العربية"** عام 1932م، وكان أول رئيس للمَجْمَع هو: **"محمد توفيق رفعت"** (درَس الحقوق في فرنسا، وعمل وزيرًا في عدّة حكومات)، ومن المفارقة أن **"أحمد لطفي السيد"**، أستاذ الجيل، ورائد الليبرالية، وأحد دعاة المصرية أصبح الرئيس الثاني للمَجْمع، أمّا الثالث فهو: **"طه حسين"** الذي لُقّب بعميد الأدب العربي بعد أن بايع شعراء العرب **"أحمد شوقي"** أميرًا للشعراء عام 1927م.

لقد دخلت مصر العروبة من باب الثقافة الحديثة؛ بفضل ريادتها الإكاديمية **(الجامعة المصرية)**، وآدابها، وشعرائها، وصُحُفها ومجلاتها، وكان ذلك تمهيدًا لدورها السياسي – وخصوصًا – في إنشاء **"جامعة الدول العربية"**، إذ قاد المفاوضات من أجل إنشاء الجامعة مصطفى النحاس (خرّيج مدرسة الحقوق، وأحد قادة ثورة 1919م، وزعيم حزب الوفد بعد وفاة "سعد زغلول" عام 1927م، وأصبحت القاهرة مقرًا لجامعة الدول العربية عام 1945م، ورائدة العمل العربي لعقود تلت.

كانت ثورة مصر عام 1919م، والتي يؤرّخ لبدايتها بيوم 9 آذار/ مارس، بمثابة سلسلة من الأحداث، والوقائع امتدت لسنوات شهدت خلالها خروج المصريين في المظاهرات، والاحتجاجات، وتنظيم العمل الثوري التي غيّرت المجتمع المصري، وخصوصًا الطبقة الوسطى التي تبنّت قِيَم الليبرالية، والتي خاضت الحياة البرلمانية من خلال العديد من الأحزاب التي نافست **"حزب الوفد"** الذي استمر نفوذه المعنوي المستمد من تمثيله لقيم الثورة، لكن مصر شهدت اضطرابًا سياسيًّا، وحركات تتوسل العنف في العمل السياسي، وقد شهدت بعد معاهدة في ثلاثينات القرن العشرين بروز التيارات السياسية الأيديولوجية من الإخوان المسلمين، إلى الشيوعيين، إلى مصر الفتاة، المتأثرة بالفكر القومي الفاشي.

كانت هذه التيارات التي استهوت الضبّاط الشباب الذين كانوا يبحثون عن دور في خضم الحياة السياسية المتعثرة، والذين شاركوا في حرب 1948م، واقتنعوا بأنهم البديل الذي يُخرج مصر من أزماتها السياسية.

هوامش

1– حول أحداث الثورة، وتطورها والقوى التي شاركت فيها، ينظر عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، **"تاريخ مصر القومي من 1914 إلى 1921"**. الطبعة الرابعة– دار المعارف بمصر، 1987. يقول الدكتور علي الدين هلال: "شهدت مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى قوة عارمة تُعتبر من أعنف ثورات المستعمرات في هذه الفترة، فاجأت بقيامها الجميع بمن فيهم قادة الحركة الوطنية، الذين لم يتوقعوا مثل هذه الدرجة من القدرة الثورية لدى جموع الشعوب.. التي اتسمت بشمولها، واشتراك كافة طبقات الشعب بما في ذلك فلاحو الريف، وعمال المدن: **"العهد البرلماني في مصر من الصعود إلى الإنهيار"**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص 127.

2– لا يمكن أن نقلل من شأن الآمال التي عُقدت على الانقلاب، وإعلان الدستور. وقد صدر في القاهرة كتابان بعد فترة وجيزة: الأول بعنوان:" **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**" لسليمان البستاني، يرى فيه أن الانقلاب هو بمثابة ثورة فرنسية كبرى ستضع الدولة العثمانية على طريق التقدم خلال ربع قرن من الزمن، انظر نشرتنا للكتاب الصادر عن دار الطليعة، بيروت، 1978. والكتاب الآخر لمحمد روحي الخالدي بعنوان:" **الانقلاب الدستوري وتركيا الفتاة**". وفيه عرض لتطور الحركة الانقلابية، دار رؤية، القاهرة، 2011.

3– يقول الطهطاوي: "القانون الذي يمشي عليه الفرنساوية الآن، ويتخذونه أساسًا لسياستهم هو القانون الذي ألّفه لهم ملكهم المسمى لويز الثامن عشر، ولا زال متبعًا عندهم، ومرضيًا لهم، وفيه أمور لا ينكر ذوي العقول أنها من باب العدل. والكتاب المذكور الذي فيه هذا القانون يسمى الشرطة: " **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع**

الطهطاوي"، تحقيق دكتور. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973 (الجزء الثالث)، ص 95.

4- كان مدحت باشا أحد أبرز الإداريين، شغل العديد من المناصب بما في ذلك الصدارة العظمى، وولاية بغداد ودمشق. حول دوره في إعلان الدستور. انظر محمد روحي الخالدي، **"الانقلاب الدستوري وتركيا الفتاة"**، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار رؤية،2011، القاهرة، ص ص 82-76.

5- حول مدرسة الحقوق، انظر: أماني الطويل، **"المحامون بين المهنة والسياسة"**، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص 22.

6- المرجع السابق. تقول المؤلفة: "إن المحامين قوة ليبرالية في المجتمع تقوى بالتدريب على القانون، والدفاع عن حقوق الفرد، واحترام الدستور، ويبرهن على هذه الفرضية "جهد عدد من المحامين المسؤولين عن نقل الفكر الليبرالي إلى مصر كفتحي زغلول، وأحمد لطفي السيد، ومحمد حسين هيكل، وعبد العزيز فهمي، ص ص 51-50.

7- يخصص ألبرت حوراني في كتابه **"الفكر العربي في عصر النهضة"**، فصلاً بعنوان:" **تلامذة عبده في مصر: الإسلام والمدينة الحديثة"**، ويذكر بينهم قاسم أمين صاحب كتاب **"تحرير المرأة"**، ومصطفى عبد الرازق تلميذ دوركهايم الذي أصبح شيخًا للأزهر لفترة وجيزة. يقول حوراني: "كانت هناك فئة ممن احتفظوا بالولاء الفكري لمعلمهم، غير أنهم أخذوا يعدّون العدّة لمجتمع علماني يبقى الإسلام فيه محترمًا، لكنه لا يكون الموجّه للقانون والسياسة، وقد عُرِفُوا في السنوات الأولى من القرن العشرين بـ **"حزب الإمام"** القائم على مبادىء سياسية مستمدة من تعاليم الإمام **"محمد عبده"**، فقد أنشأ أتباعه حزبًا قائمًا على مبادئه، وأطلقوا عليه اسم **"حزب الأمة"**، وباشروا في الوقت نفسه تقريبًا بإصدار صحيفة **"الجريدة"**، ص.ص 178-177.

8- حول فكر الإمام محمد عبده الإصلاحي، انظر: ماهر الشريف، وسابرينا مرفان في **حداثات إسلامية**، أوراق العمل المقدمة في ندوة حلب الدولية المنعقدة لمناسبة الذكرى المئوية لرحيل الإمام محمد عبده. المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، دمشق، 2006. انظر بشكل خاص: أحميدة النيفر: **"تحديات الحاضر- أسئلة الماضي، المؤسسة والنص"**، ص ص 38-27.

9- حول تركيب الجيش المصري –وخصوصًا – في النصف الأول من القرن العشرين، انظر: توفيق اكلمينوس: إعادة النظر في تاريخ الجيش المصري، ضمن كتاب: **رؤية جديدة لمصر**، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2013، ص ص 142-107.

10- حول الحياة البرلمانية، والحزبية في مصر بعد ثورة 1919م، انظر: علي الدين هلال: **"العهد البرلماني في مصر من الصعود إلى الإنهيار"**، الدار المصرية اللبنانية، 2011. وحول تنوّع وتعدد الأحزاب، وتناقضاتها، انظر الفصل الثالث: النظام الحزبي، ص ص 272-171. يقول الدكتور هلال: "اتسمت الحياة السياسية المصرية في الفترة ما بين صدور "دستور 1923م، وتدخل الجيش عام 1952م، أساسًا بسمة عدم الاستقرار، فعلى مستوى الوزارة مثلاً تعاقب على الحكم خلال هذه الفترة التي تقرب من ثمان وعشرين سنة ونصف 28 وزارة، وعلاوة على عدم الاستقرار الوزاري شهدت مصر عدم استقرار برلماني تمثل في قيام الملك بحَلِّ البرلمانات، وترتّب على ذلك أن جميع البرلمانات المصرية خلال هذه الفترة – ما عدا برلمان 1945 – لم تكمل مدتها المقرّرة، كما شهدت بروز حركات الرفض، التي لم تعترف بشرعية النظام السياسي القائم، وتلجأ إلى الأساليب غير الدستورية كالعنف، والاغتيال كأدوات للعمل السياسي"، ص 339.

2

قراءة في الخطاب الثقافي التنظيري لثورة 1919

خالد قطب

تقوم أي ثورة – وخاصة الثورة السياسية – على عامل رئيس هو «**عامل التجديد**»؛ إذ تنطلق الثورة من فكر تجديدي يتجاوز حالة السبات التي تسبّب فيها النموذج الفكري الإرشادي القديم الذي توّقف عن التفكير والإبداع، وفشل في حلّ المشكلات التي من المفترض أنه معنيّ بحلّها، وتجاوزها. ومَارَسَ هذا النموذج الفكري الإرشادي كلَّ صنوف التضليل، واحتكار الحقيقة المطلقة، وتهميش و/ أو إقصاء كل من يخالف هذا النموذج. إذ يروّج النموذج الفكري الإرشادي القديم لمنظومته المعرفية، والقيمية، والسلوكية من خلال خطاب معرفي يوجّه من خلاله الشعوب؛ إذ يضع النموذج الفكري الإرشادي القديم منظومة من المقولات المعرفية، والقيمية التي تشكّل الذات، وطريقة تفكيرها، ونظرتها إلى الواقع، والعالم وأيضا تطلعات هذه الذات إلى المستقبل. ومن ثمة كانت هناك علاقة وثيقة بين السلطة التي لديها قوة التحكم السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي/ الثقافي، وبين المعرفة السائدة بمقولاتها، وأحكامها المتعلقة بالصواب والخطأ، أو بالصدق والزيف، أو بالخير والشر، باختصار الأحكام المتعلقة بما ينبغي، وما لا ينبغي في المجتمع.

وتنطلق «**الثورة السياسية**» من برنامج معرفي فكري يعمل الثوريون على تحقيقه، وإنجازه على أتم وجه هذا البرنامج ليس من صنيع السياسيين فحسب، بل يشترك في تأسيسه، والتنظير له خطابات فكرية متعددة، ومتباينة. إذن، تهدف «**الثورة**» إلى التغيير، تغيير النموذج المعرفي الفكري الإرشادي القديم الذي يحرّك الفكر، ويوجهه نحو طرُق محدّدة

سلفًا من التفكير، والممارسة، هذا النموذج الذي يمارس أشكال التزييف، والعنف، والقوة بهدف إبقاء الأوضاع على ما هي عليه.

و«**الثورة السياسية**» ليست مجرد رغبة في إحداث تغيرات سياسية، و/أو اجتماعية، و/أو اقتصادية جذرية فحسب، بل هي – قبل كل شيء –: وعي ناشط يهدف إلى تغيير هادف، ومؤثر ينعكس أثره على المجتمع. أو بعبارة أخرى، الثورة ليست تغييرًا في البنية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية لشعب من الشعوب، أو مجتمع من المجتمعات، بل هي تغيير في الثقافة ذاتها، وأعني بالثقافة هنا: مختلف أساليب، وأشكال الممارسات في المجتمع. كما أنها تغيير في منظومة القِيَم، والمسلَّمات التي يسلِّمُ بها النظام السياسي، و/ أو الاجتماعي، و/ أو الثقافي، و/ أو الاقتصادي، إن الثورة وعي بفقد الحرية بأشكالها المتعددة التي لا تستقيم الحياة بدونها، تلك الحرية التي تمثل حقًّا طبيعيًّا للإنسان، وهي – كذلك –: الوعي بأن سلطة ما جائرة تعمَّدت كبْتَ هذه الحرية، وقمعت المنظّرين لها، والمطالبين بها؛ ولهذا تمثل الثورة السياسية حالةً واعية من الغضب، والاندفاع نحو التغيير الواعي، والهادف.

وهناك عدة سمات تميز الثورة السياسية، منها: السمة اللاتنبوئية، فعلى الرغم من أن أشكال عديدة من المقاومة تسبق الثورة إلا أننا لا نستطيع التنبؤ بمكان وزمان الثورة، الأمر الذي يجعل «**الثورة السياسية**» لها سمة التدرّج؛ إذ يسبق الثورة الكثير من المقدمات، والأزمات، والقطائع التي يتم التعامل معها على شكل مقاومة، فالثورة السياسية لا تحدث فجأة، أو طفرة دون مقدمات، وأزمات تؤدي في النهاية إليها، ومن ناحية أخرى، هناك سمة ثالثة تميّز الثورة السياسية، وهي: طابعها الجمْعي، بمعنى أن الذي يقوم بالثورة ليس فردًا / بطلاً، بل أفراد المجتمع عندما يتراكم لديهم الوعي بضرورة التغيير، والتخلص من النموذج المتسلّط.

تهدف – إذن – «**الثورة السياسية**» إلى تحقيق هدف محدّد نظرًا؛ لحملها برنامج محدّد المَعَالم، ونهائي تأمل تحقيقه، وإنجازه على أحسن وجه، إن هَذا الهدف الذي تسعى إلى بلوغه «**الثورة السياسية**» يتضح في تعريف الثورة السياسية ذاته، وهو أن الثورة السياسية هي نوع من التغيير الواعي الهادف والمؤثر. ولهذا يمكن القول إن ثورة 1919 م لم تبدأ من فراغ – وخاصة – في بُعْدها الفِكريّ الثقافي، وإنما كانت امتدادًا لتطور فكري، وثقافي سبقها، ومهَّد لها، أو بعبارة أخرى كان ثمّة تراكمات فكرية، وثقافية شارك فيها مختلف التيارات الفكرية الإصلاحية منها، والعلمانية، والتي أدّت بشكل مباشر في بعض الأحيان، وبشكل غير مباشر في أحيان أخرى إلى هذه الثورة؛ ولهذا يمكن القول بأن ثورة 1919 لم تكن ثورة يتبناها حزب من الأحزاب، أو شخصية من الشخصيات بل كان لها طابعها الجمعي التراكمي التدرّجي هذا الطابع الذي اجتمع على ضرورة تجاوز النموذج المعرفي الفكري الإرشادي الذي وضعه «**الفكر الكولونيالي الإنجليزي**» الذي أكّد على مفهوم الحماية من الأخطار التي تتعرض لها مصر، وكأنه يقدم قيمة أخلاقية للمصريين تستوجب الشكر منهم. ولكي يتم التجاوز كانَ من الضروري وضْعُ فلسفة جديدة تقوم على مبادئ تُخَالف الطرح الخِطَابي الذي يطرحه الفكر الكولونيالي الإنجليزي، أعني: مبادئ الحرية، والمساواة، والعدل.

الفكر الكولونيالي الإنجليزي ومحاولة تفريغ العقل المصري:

يستند أيُّ «**فكر كولونيالي**» على أسس معرفية محدَّدة تبرّر له استعمارَه للدّول، والشعوب المستَعمرة، إذ تستند هذه الأسس على توجهات أيديولوجية، وتفسيرات مغرضة، ولعل أهم هذه الأسس، وأكثرها التصاقًا بموضوعنا المطروح في هذه الورقة، هو فكرة حتمية المسار التاريخي الذي تحكمه قوانين ثابتة لا يمكن أن تشذ، أو تخرج عن هذا المسار.

يؤكد «**الفكر الكولونيالي**» أن التاريخ يعكس مراحل سعي الإنسان نحو التقدم، الأمر الذي يجعل هذا الفكر يطالب بتاريخ عالمي موحَّد قوامه التحرّر من كل تاريخ محلي، أو قومي، فهو يسعى إلى تفريغ العقل الجمعي للشعوب المستَعمرة من أفكار الوطنية، والقومية التي تتشكّل من تراث هذا العقل الفكري، والثقافي. وقد نتج عن هذا التصور الأيديولوجي المغرض تأكيد مقولة المصير المحتوم، والمعروف للأحداث التي سوف تأتي في المستقبل؛ لأنها تتبع نفس المسار الحتمي الذي ساد أحداث التاريخ؛ ولهذا يحاول خطاب «**الفكر الكولونيالي الأيديولوجي**» أن يقدم أسباب مشروعيته، واستمراره على المستويَيْن التاريخي، والحاضر من خلال العمل على سيادة أيديولوجيا تُمارس نفوذًا على العقل بحيث ينتج خطابات معرفية، وفكرية تتناسب مع التوجه العام للفكر الكولونيالي المُغرِض.

لوي ألتوسير

ولهذا تشكّل الأيديولوجيا، كما يقول «**لوي ألتوسير**» الفيلسوف الفرنسي الشهير، «**جزءا عضويًّا في كل وحدة مجتمعية؛ فالمجتمعات البشرية تُفرز الأيديولوجيا كما لو كانت هي العنصر، والمناخ الضَروريين لحياتها التاريخية.**»[1] ورغم هذا فإن الأيديولوجيا – في جوهرها – ضد التاريخ كونها تمارس نفوذَها، وتأثيرها لتشويه تاريخ الآخر، أو تاريخ الهامش، والأطراف البعيدة كلية عن المركز، والتنكّر لما قدَّمه في تاريخه من إنجازات، وعدم الاعتراف به، فتلجأ إلى تأويل أفكاره، وتصوراته وفقًا لمقولات أيديولوجية محدَّدة مُسبقًا تعتمد على منطق المصلحة، حيث يبدو الآخر المستَعمِر غير قادر على التفكير الصحيح، ومن ثمّة لا يقوى على إنتاج علم، أو معرفة. من هذه المقولات: تأكيد خطاب الثنائية الذي يؤكد على علاقة هرمية يُنظر فيها إلى المستَعمِر بوصفه الآخر بالنسبة للثقافة المستعمِرة.

وليس هذا فحسب، بل يؤكد هذا الخطاب على همجية الآخر/ المستَعمر في مقابل المتحضّر/ المستعمِر. وكما تسعى الأيديولوجيا – أيضًا – إلى ممارسة نفوذ على المعارف، والعلوم فتطرح تساؤلات، وتستدعي نتائج؛ لتكون بمثابة أدلة على صحة مقولاتها التي يحملها خطابها الفكري.

وانطلاقًا من هذه المقدمة نحاول قراءة كيف عمِلَ الفكرُ الكولونيالي البريطاني على مصر منذ احتلاله لها في العام 1882م تأكيد مفاهيم التبعية، والطاعة، والخضوع في المجتمع المصري على مستويين اثنين:

1- ألتوسير، لوي: **ما هي الأيديولوجيا؟** ضمن كتاب: الأيديولوجيا. دفاتر فلسفية. نصوص مختارة. إعداد وترجمة محمد سبيلا، وعبد السلام بن عبد العالي، ط2، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2006. ص.8.

علم مصر العثمانية

المستوى الأول: مستوى فكري:

أي التبعية للفكر الأوروبي الذي يمثل النموذج المعرفي الفكري الأجدر بالاتباع، وهذا يعني (وهو المسكوت عنه) أنّ أي نموذج معرفي فكري غير أوروبي لا يمكن أن تقوم له قائمة كونه يعيق التقدم.

المستوى الثاني: مستوى مجتمعي:

والذي هو نتيجة طبيعية، وفقًا لهذا الفكر الكولونيالي الأيديولوجي، وهو وضع خطاب فكري يعمل على إيصال الإحساس بالدونية العقلية، والفكرية، والسياسية لدى الشعوب المستَعمرة، وبالتالي عليها الطاعة والخضوع لمن يملك الفكر السياسي، والاقتصادي، والثقافي والعلمي وأيضًا القوة العسكرية، وهذا يفسّر لماذا استخْدَمَ خطابُ الفكر الكولونيالي الإنجليزي تعبيرَ «**الحماية على مصر**»؛ إذ تحمل كلمة «**حماية**» دلالات تعكس هذا الخطاب، فهي تحمل دعوات الإصلاح، والوقاية من المخاطر التي تهدّد الدول المستَعمرة عن طريق التدخل المتعمد لتحقيق أهداف محدَّدَة سلفًا – وفي الوقت ذاته – كما تُعَد دلالات الحماية شكلًا من أشكال اللاتكافؤ بين القائم على الحماية، والمُستقبل لها، هذا اللاتكافؤ يجعل القائم على الحماية يفرض إجرَاءات صارمة، وعلى المستَعمر أن يطيع، ويمتثل؛ ولهذا ليس غريبًا أن نجد أول الإجراءات التي اتخذها المستعمِر الإنجليزي على مصر بعد «**الحرب العالمية الأولى**» فرْضَ الأحكام العرفية لعزل مصر، وتهميشها من خلال قَطْع علاقة مصر بالدولة العثمانية، وقد اتّخذت هذه الأحكام – على سبيل المثال –: منع التجمهر، والرقابة على الصّحف، والسيطرة على المؤسسات الحكومية.[2]

2- انظر: شرف الدين، أحمد محمد، دراسة في القوانين المقيدة للحريات: قانون الطوارئ والأحكام العرفية، مجلة الطليعة، السنة 12، العدد 8، أغسطس 1976، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ص، 114-123.

شبلي شميل

حاول «**الفكر الكولونيالي الإنجليزي**» تفريغ العقل المصري من تاريخه، وطموحاته المستقبلية من خلال قصر التعليم على نخبة محدَّدة يتم الاستعانة بها في الوظائف الحكومية وهي: «**النخبة البيروقراطية**» التي تحمل ولاءً لهذا الفكر، فقد عَارَضَ هذا الفكر الكولونيالي محاولات العقل المصري إصلاح التعليم حتى أنه كان يخصِّص أقل من 1 ٪ من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، وكانت الحجة المزعومة التي ينظُر لها هذا الفكر أنّ العقل الشرقي ليس لديه القدرة على التفكير، والإبداع؛ لأنه يحمل عقلية مثقلة بالعقائد الجامدة، وهو الزعم الذي روَّج له هذا الخطاب عندما وَضَع تفرقةً حاسمةً بين العقل الشرقي (السامي)، والعقل الأوروبي (الآري)، هذه التفرقة الجذرية التي تؤسّس لدونية الأول، وتفوق الثاني؛ إذ إن الشعوب المستَعمرة ذو منزلة أدنى بالوراثة، وهذه المنزلة كفيلة بأن تجعل هذه الشعوب خارج دائرة التاريخ، والحضارة من جهة، إضافة إلى كونها شعوبًا ليس لها مستقبل من جهة أخرى.[3]

ولهذا فَرَض «**الخطاب الكولونيالي**» معارفَه، وقِيَمَه على المجتمعات التي تخضع لسلطته الاستعمارية في محاولة منه تشكيل الواقع وفق مجموعة من الرموز، والممارسات التي تحدّد شكل العلاقة داخل المجتمع الكولونيالي. «**إن الخطاب الكولونيالي متضمن – بدرجة كبيرة – في أفكار مركزيَّةِ القارةِ الأوروبيّة، حيث يضع هذا الخطاب منظومة المعرفة، والمعتقَد بشأن العالَم الذي تحدُثُ داخل أركانه أفعالُ الاستعمار.**»[4] ومن هنا أصبحت أوروبا هي «المركز»، وكان بالبداهة أن يصبح كل ما حول هذا «المركز» يقع على «الهامش»، أو على حافة الثقافة الأوروبية، وأن الرسالة الاستعمارية التي يسعى «المركز» إلى تحقيقها هي جلب «الهامش» إلى مجال تأثير «المركز» الذي يتسم بالتنوير، وهذا يبرر للمركز السيطرة الاقتصادية، والسياسية على «الهامش».

لقد روَّج «**الخطاب الكولونيالي**» لفكرة الهامشية في نفوس الشعوب المستَعمرة عن طريق التاريخ، وطريقة كتابته؛ فالتاريخ الحقيقي هو تاريخ الدول، والشعوب، والأنظمة الفكرية، والثقافية المهيمنة، أو بعبارة أخرى، إنه التاريخ الرسمي الذي يجب أن نقتفي أثر أحداثه، إنه التاريخ الذي يركّز على النخبة، ومقولاتها المعرفية، والفكرية، والقيمية.

وقد أدّى هذا – كما سنرى –، إلى رَدَّة فعل مُضادة عندما اضطلع بعض المثقفين التنويريين في الشرق بمقاومة هذا «**الخطاب الكولونيالي**»، والتنظير لخطاب جديد يعي تحديات اللحظة التاريخية التي يمر بها، والقضايا التي تحتاج إلى حل جذري، وذلك من خلال صياغة خطاب عقلاني يؤكد على البعد الحضاري، والثقافي في التاريخ العربي، والإسلامي تارة، والتأكيد على إصلاح التعليم تارة أخرى.

والخلاصة سعَى «**الخطاب الكولونيالي**» إلى إقناع المستَعمرين بضرورة البحث عن منظومة معرفية أخرى غير منظومتهم المعرفية التقليدية التي ليس لها تاريخ، ولا حاضر، ولا مستقبل، وقد وجد هذا الخطاب من المثقفين الذين روَّجوا لأفكاره، وأيدولوجياته من خلال منابر ثقافية؛ كالصحف، والترجمات، وغيرها من الوسائل الأخرى.

دور المثقفين العلمانيين في التبرير للاحتلال البريطاني:

حاول «**الخطاب الكولونيالي الإنجليزي**» المدعوم من المؤسسة السياسية الإنجليزية استقطاب نخبة من المثقفين الذين يدينون بالولاء للفكر الأوروبي عامة، ولهذا نجد تيارًا ثقافيًّا نَخبَويًّا في مصر ينظر إلى الجوانب الإيجابية في الاحتلال الإنجليزي لمصر من خلال الإصلاحات التي

3- Renan، Ernest: **Islam and Science: A lecture Presented at La Sorbonne 29 March 1883**. 2nd Edition. (24 PP) English Translation by Sally P, Ragep, Canada: McGill University Press, 2011.

كما توجد ترجمة عربية لهذه المحاضرة ضمن كتاب: **الإسلام والعلم: مناظرة رينان والأفغاني**. ترجمة مجدي عبد الحافظ، الطبعة الثانية، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.

4 - أشكروفت، بيل ــ جريفيت، جاريث ــ تيفين، وهيلين: **دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية**. ترجمة: أحمد الروبي ــ أيمن حلمي ــ عاطف عثمان. تقديم: كرمة سامي، ط.1 القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2010. ص. 101.

اللطائف المصورة
AL LATAIF AL MUSAWARA
Proprietor ISKANDAR MAKARIUS
No. 104 - Vol. III. CAIRO 5th. FEBRUARY, 1917.
وفاة اللورد كرومر – مصلح مصر

مجلة اللطائف المصورة واصفة اللورد كرومر بمصلح مصر

أحدثها المستعمر الإنجليزي على مستويات الزراعة، والري، وتنظيم الجيش، وتحسين النظم العامة. فنجد – على سبيل المثال – الطبيب اللبناني الذي أقام في مصر، ولعب دورًا كبيرًا في تشكيل الوعي الثقافي المصري إبان الاحتلال الإنجليزي لمصر، أعني: «**شبلي شميل**».

فقد أشار «**شبلي شميل**» إلى أن أسباب تقدم الإنجليز هو تحريرهم للعقل من كل القيود التي من شأنها أن تعرقل مسيرة العقل التنويرية، والتقدمية. وقد انعكس هذا التحرير للعقل على كل مظاهر الحياة الإنجليزية. فقد كانت هناك «الثورة الصناعية، والتجارية، والسياسية، وكان جرّاء هذا أن أنشئت المعامل، وأنتجت التكنولوجيات الجديدة مثل: المحركات البخارية، وتراكمت ثروات البريطانيين؛ إذن، كانت بريطانيا تمثل أنموذجًا إرشاديًّا بالنسبة لشبلي شميل على الشرق أن تحاكيه، وتجاريه؛ ولهذا لم يعتبر شبلي شميل سيطرة الإنجليز على مصر خالية من النقاط المضيئة. [5]

فقد انطلق «**شبلي شميل**» من اعتقاد مؤداه أن الشرق يحمل مظاهر التخلف، والانحطاط؛ لتراخي أنظمته السياسية، وفساد حكامه، وانحطاط قدراته العقلية، وفساد الأخلاق لديه، وأن مآله إلى الزوال إلا إذا أخذ بأسباب التقدم التي يقدمها الفكر الأوروبي المتطلع إلى المستقبل. فنجد «**شبلي شميل**» على سبيل المثال: يصف اللورد كرومر بالمصلح الحقيقي، وبأنه من أعظم رجال العصر، ومن أصحاب العقول الراقية، ومن نادرة الرجال السياسيين، ولهذا عاب شبلي شميل على الناس

5 - انظر: شبلي شميل، آراء الدكتور شبلي شميل، ضمن كتاب: مجموعة أعمال الدكتور شبلي شميل، تقديم: عصمت نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

يعقوب صروف

الذين يعارضون وجود الاحتلال الإنجليزي في مصر مطالبًا إياهم برفع أي شكاوى للورد كرومر؛ لأنه القادر –وحده– على خدمة الأمتين المصرية، والإنجليزية، يقول شبلي شميل: «**الإنجليز يُصلحون فلماذا يُكرهون؟! فمصر تحت سيطرة الإنجليز انتظم ريُّها، واتسعت زراعتها، وأثرى فلاحها، وصارت حياته ذات قيمة، وانتظمت ماليتها حتى صارت موضع ثقة العموم، وبلغت الحرية فيها مبلغا تفتحت له أبواب السجون.**» [6]

نخلص من هذا إلى أن دعوة شبلي شميل هذه كانت نابعة من قناعة أنّ الاحتلال الإنجليزي على مصر حقق نفعًا كبيرًا للمصريين نتيجة الإصلاحات المختلفة التي أحدثها الإنجليز في مصر، وهذه الدعوة تكشف المسكوت عنه في خطاب شبلي شميل، أعني: التشكيك في قدرة العقل العربي عامة، والعقل المصري خاصة على بناء مؤسسات سياسية مدنية، وبالتالي لا يمكن أن تقوم نهضة للعرب، ولا لمصر إلا بالسير على نهج النموذج الغربي في التفكير، وبناء المؤسسات المدنية.

وقد روّجت إلى هذه الأفكار عدةُ مجلاتٍ ثقافية أبرزها جريدة «**المقطم**» التي حاول كل من «**يعقوب صروف، وفارس نمر**» الصحفيان، والأديبان اللبنانيان، أن يروجا إلى حق بريطانيا السياسي، والدولي لاحتلال مصر. ففي زعمهما أن الإنجليز يحاولون تأمين طريقهم التجاري إلى الهند عبر قناة السويس، وهذا يمثل حقًّا طبيعيًّا لحماية مصالحهم الخاصة. ولكن ماذا عن استغلال الإنجليز

6 - شبلي شميل، نظرة عامة في مسألة هامة، ضمن كتاب: مجموعة الدكتور شبلي شميل، ص.207.

للمال المصري والتحكم فيه؟ يجيب كل من يعقوب صروف، وفارس نمر بأن الدافع وراء هذا هو استعادة النظام في الدولة حتى لا تعم الفوضى في البلاد.

ويمكن أن نلخص سياسة جريدة المقطم في تبريرها لوجود الاحتلال الإنجليزي على مصر في النقاط التالية:

- إن المحتلين (الإنجليز)[7] احتلوا هذا القطر، ولا يخرجون منه إلا بإرادتهم، أو بقوة تفوّق قوتهم.

- لا نفع للمصريين من معاندتهم، ومعارضتهم (للاحتلال الإنجليزي)، والاستعانة بالدول الأخرى عليهم؛ لأن المعاندة، والمعارضة تضران بالمصريين، ولا تُخرجان المحتلين من القطر (المصري)، ولأن الدول الأخرى لا تحارب المحتلين لتخرجهم من برِّ مصر.

- إنّ مصلحة المحتلين توافق مصلحةَ المصريّين؛ ولذلك يقصد المحتلون تنظيم أمور مصر، وإصلاح حال المصريين، فلذلك يقضي حسنُ السياسة علينا بمسالمتهم، ومحاسنتهم، ومعاونتهم على إصلاح احوالنا، وإصلاح بلادنا؛ لأن ذلك كله لخيرنا.

- إن المصريين يَصبُون طبعا إلى بلوغ الاستقلال، والتخلص من الاحتلال، وكِلَا الأمرين يتوقف عليهم، فليجِدّوا، ويكدوا، ويسعوا في التعليم، ونشر العلوم والمعارف بين عامتهم، وتوثيق عُرَى الاتفاق، والإخلاص بين المحتلين، وحكومتهم، وليَعُدّوا أنفسهم حلفاء المحتلين، وأصدقاءهم لا خصومهم، ولا أعداءهم حتى تتم ثقة المحتلين بهم، ويسهل عليهم إنجاز وعدِهم بالجلاء عن مصر.[8]

- ويبرران أيضًا التدخل الكولونيالي في مصر عندما قالا:"ظن البعض أن السبب الأكبر لعدم ارتقاء بعض الشعوب في الحضارة، والعمران هو اكتفاؤهم ببقعتهم، وعدم ترحالهم عنها، وعدم اختلاطهم بغيرهم من الشعوب، فكأن ماء اجتماعهم أسِنَ بركودِه، ودم حياتهم جَمُدَ بعدم دورانه، فلو تغرّبوا، وسمحوا للغرباء أن يستوطنوا بينهم لاستفادوا من الغربة، وتفرَّج همُّهم، واكتسبوا معيشة، وعلمًا، وأدبًا وصحبة."[9]

وقد قامت بهذا الدور التبشيري للفكر الكولونيالي الإنجليزي في مصر جريدة أخرى هي "**المقتطف**"، ولكن هذه المرة كان التبشير بطريقة غير مباشرة، أعني: عن طريق التبشير للتمدن الأوروبي – وخاصة الإنجليزي –، إذ أصبح النموذج الحضاري المعرفي "**الأوروبي / الإنجليزي**" هو النموذج الإرشادي الواجب اتباعه، والأجدر على تطبيقه، والاقتداء به، والسير على نظُم، وخطط هذا النموذج في التعليم والتربية.

لقد كانت "**المسألة الشرقية**" هي المسألة المسيطرة على الواقع الثقافي خاصة بعد الاحتلال الإنجليزي على مصر، فقد أثيرت إشكالية كيفية ارتقاء الشرق، وتقدمه من خلال المقارنة بين ما حقّقه الإنسان الأوروبي من تقدم في العلوم والفنون، وبين أبناء الشرق الذين تخلفوا، وتوقفوا عن الارتقاء. هذه الإشكالية جعل الخطاب الثقافي الشرقي الداعي إلى اتباع النموذج الإرشادي "**الأوروبي/ الإنجليزي**" يهتم بالكاتب الفرنسي "**إدمون ديملان**" الذي وضح في كتابه "**سر تقدم الإنجليز السكسونيين**" الأسباب الوجيهة التي جعلت الإنجليز يقفون على رأس أكثر الحضارات نشاطًا، وأرقاها تقدمًا، وأبرزها حِراكًا، ولهذا عكف "**أحمد فتحي زغلول**" وهو شقيق الزعيم الوطني سعد زغلول، على ترجمة الكتاب بعد صدور طبعته الأولى في فرنسا بعامين. فقد قارن إدمون ديملان بين التربية في أوروبا – وخاصة في فرنسا وألمانيا –، والتي وصفها بالتربية الخاملة، وبين التربية في إنجلترا، والتي هي رمزٌ للقوة والصلابة، الأمر الذي جعل الإنجليز السكسونيين يحقّقون تقدمًا، ورقيًّا هائلَين في تنازع البقاء.

لقد أراد "**إدمون ديملان**" أن يبحث عن أسرار نجاح الإنجليز السكسونيين، ولعل السر الذي بحث عنه وجده في المؤسسات المدنية، فليس غريبًا أن نجد "**أحمد فتحي زغلول**" يسير على هذا النهج؛ لينتهي إلى أن الطريق الواحد، والوحيد لارتقاء الشرق هو السير على الطريق الذي سار فيه الإنكليز، والذي اعتمدوا فيه على أنفسهم، ولم يتكلوا على غيرهم، إضافة إلى تبنّيهم موقفًا علميًّا خاليًا من التحيّز، والهوى.[10]

7 - هذه الأقواس من وضع كاتب هذه الدراسة لتوضيح المسكوت عنه في النص وفهم دلالاته المقصودة.

8 - انظر في تفاصيل الدور الذي قامت به جريدة المقطم في نشر الخطاب الكولونيالي الإنجليزي في مصر: أبو عرجة، تيسير، المقطم: جريدة الاحتلال البريطاني في مصر 1889-1952، تاريخ المصريين (102)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997. ص. 34.

9 - الاغتراب والمهاجرة، المقتطف، الجزء الرابع من السنة السادسة عشرة، 1 يناير، 1892، ص. 248-244.

10 - زغلول، أحمد فتحي، مقدمة ترجمة كتاب: ديملان، إدمون، سر تقدم الإنجليز السكسونيين، ترجمه من اللغة الفرنساوية: أحمد فتحي زغلول بك، مكتبة الترقي ومطبعتها، مطبعة المعارف، القاهرة، 1899. ص.3-2 .

إدمون ديملان

أحمد فتحي زغلول

الفكر الاشتراكي والتصدي للفكر الكولونيالي:

كانت المفارقة الملفتة للنظر أنه نشأ صراع أيديولوجي بين المنظّرين للنموذج الغربي الإنجليزي، والمنظرين للنموذج الفكري الثوري الوطني الجديد، إذ إن هذا الصراع كان عاملا أساسيًّا على قيام ثورة 1919م، إذ كان هدف المنظرين للنموذج الفكري الثوري الوطني الجديد هو: التصدي للوجود العسكري، والسياسي للمستعمِر؛ ولهذا وجدنا خطاب هذا النموذج الفكري الثوري الجديد يرفع شعار المقاطعة، أو قُل القطيعة مع الفكر، واللغة، والمنتج الإنجليزي، وكل ما له علاقة من قريب، أو بعيد مع المستعمِر الإنجليزي.

كانت كتابات "**فرح أنطون**" تمثل خطابًا اشتراكيًّا ثوريًّا استوعبه المجتمع المصري، وفطن إلى الرسالة التي يحملها هذا الخطاب، فقد استند هذا الخطاب على مطلب ثابت هو: المطالبة بجلاء المستعمِر الإنجليزي، وأنه لا مفاوضة معه إلا بعد الجلاء، ولَم يقتصر هذا الخطاب على هذا المطلب، بل كشف عن الأيديولوجيات المحلية التي تهادن "**الفكر الكولونيالي الإنجليزي**"، خاصة لدى الكتّاب، والصحفيّين اللبنانيين الذين كان لهم موقفٌ سياسيٌّ معارضٌ للدولة العثمانية، وسياساتها، الأمر الذي جعلهم يؤيدون الحكم الإنجليزي على مصر.

اعتمد "**فرح أنطون**" في نشر خطابه الاشتراكي الثوري على أسلوب الرواية؛ لأنه – كما يقول–: "**هو أجمع وأوعى، فضلا عن كونه أشدَّ تأثيرًا، وأحسنَ وقعًا.**"[11] فقد كتب روايته الشهيرة العام 1903 "**الدين والعلم والمال**": المدن الثلاث" ليضمنها مبادئه، وأفكاره التي يؤسّس لها، أو بعبارة أخرى، أراد فرح أنطون أن يقدّم من خلال روايته تلك بحثًا فلسفيًّا اجتماعيًّا يعكس العلاقة الجدلية بين الدين والعلم والمال؛ لينتهي إلى نتيجة تقول بأن الاشتراكية هي الحل الأمثل للأزمات التي تعاني منها مصر، وهي القادرة على إزاحة المستعمِر الإنجليزي عنها.

ترمز الرواية للمدن الثلاث، أو قلْ: أشكال النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تسود العالم، وهي المدن التي يحاول بطلَيْ الرواية استكشافهما، وهما: "**حليم**" و"**صادق**"؛ إذ ترمز "**مدينة المال**" إلى النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرأسمالية، حيث يتحكّم رأس المال في اتخاذ القرارات المبنية على تحقيق المنفعة لأرباب الأعمال أنفسهم. وكذلك يسيطر على "**مدينة الدين**" مجموعة من الكهنة، والزهاد الذين يرون العالم من خلال منظور لاهوتي غيبي، أو ميتافيزيقي. يشهد كل من "حليم"، و"صادق" الصراعات السياسية، والاضرابات الاجتماعية التي تنشأ في مدينتي المال، والدين. ولعل أكثر أنواع هذه الصراعات، والاضطرابات السياسية والاجتماعية عنفًا هو الصراع بين العمال، وأصحاب رؤوس الأموال، حيث ينشأ هذا الصراع من مطالبة العمال بالإصلاح الاجتماعي، والتغيير الراديكالي، الأمر الذي يجعلهم يقودوا ثورة عنيفة في وجه النظام الرأسمالي. إلا أن هذه الثورة تعوقها بعض العوائق، وأهم هذه العوائق هُم "**رجال الدين**" أنفسهم الذين ينصحون العمال بأنّ الحياة الآخرة هي الحياة الجديرة بالعيش، والتطلع إليها، وليس الحياة

11 - أنطون، فرح، الدين والعلم والمال: المدن الثلاث، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. مصر، القاهرة، 2012، ص. 7.

القائمة على المساواة والعدالة. وهنا يبرز "**فرح أنطون**" دور "**مدينة العلم**" القادرة على حل هذا الصراع بين مدينتي المال والدين. فأهل العلم هم القادرون على التغيير لَما لديهم من قدرة على تقديم حلول علمية عقلانية، ولعل أهم المبادئ التي تقوم عليها مدينة العلم هي المساواة، والأخوة المشتركة، والعدالة الاجتماعية، في حين أن المدينتين الأخريَيْن تقومان على الجشع، والاعتقاد بامتلاك الحقيقة المستمدة من العقل الفعّال. لقد وضع أهل العلم مجموعة من المبادئ التي على أساسها تتحقق المساواة، والعدالة، والأخوة، أو قل الاشتراكية وهي:

- تحديد مدة عمل العمال، وهي ثماني ساعات في اليوم فقط.
- وضع حد أدنى للأجور.
- إرساء ضوابط لعمل النساء، والأطفال.
- إنشاء صناديق للمعاشات.
- بناء المستشفيات.
- تأسيس برامج تعليمية قائمة على المبادئ العلمية، والخبرة التكنوقراطية.
- التوسع في الزراعة، والصناعة للقضاء على البطالة.

إلا أن هذه المبادئ الاشتراكية التي حملها خطاب "**فرح أنطون**"، من خلال روايته قد أغضبت الاحتلال الإنجليزي على مصر؛ إذ تقف هذه المبادئ ضد الاقتصاد الحرّ الذي يستند عليه "**الفكر الكولونيالي الإنجليزي**"، إضافة إلى أن فكرة الصراع بين العمال، وأصحاب الأموال تمثل خطرًا كبيرًا على هذا الفكر؛ لأن المستعمِر كان بالفعل يمارس سياسة الاستغلال للعمال. ولهذا يمكن القول بأن رواية فرح أنطون رسَّخت مبادئ الاشتراكية الرافضة للاقتصاد الحر، واستغلال الاستعمار الإنجليزي للعمال، وتقويض النزعات الفردية، والنفعية التي يقوم عليها الفكر الكولونيالي.

وقد عبّر المفكر الاشتراكي "**سلامة موسى**" عن رفضه للهيمنة الكولونيالية الإنجليزية على مصر. إذ يذهب إلى أن الهيمنة الكولونيالية أنتجت مساوئ، وفظائع كثيرة على مصر، وأن الطاغية كرومر – على حد تعبير سلامة موسى – قد أفسد التعليم عندما فرض أفكاره على منظومة التعليم المصري، وأيضًا منع تعليم المرأة، إضافة إلى تجاهله لبناء صناعة في مصر، واعتماده فقط على الزراعة؛ لتوفير القطن لتصنيعه ثم بيعه إلى الغرب. يقول سلامة موسى: "**وكنت قد تركت مصر عقب خروج كرومر الطاغية الإنجليزي الذي عطّل بلادنا من التطور، وكان السبب لخروجه "فظيعة دنشواي" التي فضحت الاستعمار البريطاني في جميع أنحاء العالم المتمدن... لقد كان استعمارًا مُسرفًا في الاستعمار. فمنع التعليم، وخاصة تعليم المرأة، وقتل الصناعة المصرية، وأحال القطر المصري إلى عزبة للقطن.**"[12]

لقد فطن "**سلامة موسى**" إلى أن الاشتراكية كفكر، وممارسة اجتماعية واقتصادية هي السبيل إلى التحرر من بطش الاستعمار الإنجليزي، ولكن هذا التحرّر لا يأتي إلا إذا ترسخت فكرة الوطنية المصرية في نفوس المصريين، والتخلي عن القوميات الزائفة، أو الطارئة.

لقد أدرك الخطاب الفكري المستند على مبادئ الفكر الاشتراكي الخطر الذي يمثله الفكر الكولونيالي الإنجليزي على الهوية المصرية؛ إذ كان يعمل الفكر الكولونيالي الإنجليزي على تفريغ الهوية المصرية من تاريخها، وقوميتها. فعلى سبيل المثال، روّج بعض المثقفين الشرقيين المنبهرين بالنموذج الفكري الكولونيالي الإنجليزي أمثال: شبلي شميل إلى الوطنية العالمية، تلك الوطنية التي يذوب بداخلها القوميات المحلية، وقد اتضح موقف هؤلاء المثقفين الشرقيِّين الكولونياليِّين من معارضتهم الشديدة؛ لفكرة تأميم قناة السويس بحجة أن هذه القناة مِلْك العالم أجمع، وأن مطالبة مصر بتأميمها بحجة مصريتها هو أمر بعيد كل البعد عن العقلانية.[13]

لم تكن الوطنية المصرية حاضرة في وعي المصريين – بشكل كبير – طوال التاريخ الذي مرَّت به مصر، وحتى أوائل القرن العشرين. إذ ظلّ المصريون تحت وطأة انتماءات، وهويات مغايرة للانتماء الوطني المصري، الأمر الذي جعل مصر تخضع إلى أشكال عديدة من الاستعمار الذي يستند على الدين تارة، فيفرض على المصريين شكل الانتماء الأمثل، أو الاستعمار الذي يستند على فكرة التوسع، وتكوين إمبراطورية بحيث جعل ولاء المصريين، وانتماءاتهم محصورة داخل هذه الإمبراطورية، فقد حال هذا دون تكوين الشعور بالوطنية.

لقد ظل "**العقل المصري**" تحت مظلة انتماءات مغايرة له، ولتاريخه، وعندما شعر هذا العقل باختلافه التاريخي،

12 - موسى، سلامة، تربية سلامة موسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، 2012، ص. 53.

13 - انظر في ذلك: حوراني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة: كريم عزقول، دار النهضة للنشر، بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص، 301.

والثقافي عن تلك الانتماءات الزائفة التي حاولت محو الهوية المصرية، ازداد وعيه الوطني، أو قُلْ ازداد وعيه بمصريته، وبدأ في المطالبة بالحكم الذاتي أولًا، ثم الاستقلال عن أصحاب السلطات الدينية، والتوسعية ثانيًا، وهذا يفسر لنا الفكر الدافع لثورة 1919 م، وكيف كان فكرًا يستند في المقام الأول على الوطنية المصرية المغايرة للوطنيات ، والهويات الأخرى التي حاولت أن تبتلع مصرية المصريين. ولهذا ليس غريبًا أن نجد **"عبدالله النديم"** يعي خطورة الفراغ الفكري الذي أصاب العقل المصري، والمتمثل في الانتماء إلى هويات دخيلة غريبة عن الهوية المصرية فقد قال: **" يا بني مصر، ليَعُد المسلمُ منكم إلى أخيه المسلم تأليفًا للعصبية الدينية، ولير جع الاثنان معًا إلى القبطيَ تأييدًا للجامعة الوطنية، وليكن المجموع رجلًا واحدًا، يسعى خلف شيء واحد هو حفظ مصر للمصريين."**[14]

ولا شك أن **"الأدب الشعبي والفصيح"** قد شكّلَا وعي المصريين، ونظّر – بشكل غير مباشر – إلى الوطنية المصرية، وبثّ روحها في نفوس المصريين من خلال الروايات، والأشعار، والزجل، والخُطَب، والأغاني، والمواويل الشعبية، فوجدنا **"الموَّال الشعبي"** يعكس الوعي المصري بأزمة غياب الهوية الوطنية المصرية، وأيضًا أزمة وجود **"الكيان الكولونيالي الإنجليزي"** على أرضه الأمر الذي جعله يستدعي تاريخ المصري القديم، أو قُلْ: تاريخ البطل المصري القديم أمثال: رمسيس، وأحمس، ومنقرع،، وغيرهم، يقول الموَّال:

يا مصر فين "طيبة" فين "صان الحجر"
فين "منف"، فين "رمسيس"؟
فين الجبابرة العتاة، يا مصر فين "أحمس"؟
لاجل يشوفوا الكتب لعبت بيها الأباليس
والعلم صار مهزأة، والجهل صار تمييز
والأزبكية فرح، والحمر دول أعلام
واللي بناه "منقرع" هدموه على الصهباء
أقولك أيه يا ابن سيدي، أقعد وأنا أحكي لك
على خراب الزمن من يوم خراب "منفيس"[15]

الخطاب الديني الإصلاحي والموقف المزدوج من الفكر الكولونيالي:

كانت المؤسسات السياسية، والدينية الرسمية تقف موقفًا حياديًّا تجاه الاحتلال الإنجليزي على مصر، فعلى سبيل المثال: عندما تولّى الشيخُ محمد عبده منصب مفتي الديار المصرية العام 1988 م، والإشراف على المحاكم الشرعية، وتوصيته بتشديد الإشراف الحكومي على القضاء توجَّه المستعمِر إلى الشيخ محمد عبده؛ لاستشارته في قضايا عديدة، وليس أدلَّ على ذلك من الصداقة التي جمعت بين الشيخ **"محمد عبده"**، و**"اللورد كرومر"**، إذ ظل اللورد كرومر هو الحليف الواحد، والوحيد للشيخ محمد عبده، الأمر الذي جعل **"الخديوي عباس"** يأخذ موقفًا مضادًّا للشيخ محمد عبده، وليس هذا فحسب، بل شُنّت حملة صحفيّة ساخرة على الشيخ **"محمد عبده"** باعتباره يحقق المصالح الكولونيالية الإنجليزية في مصر.

وكان ثمة جريدة أخرى حاولت أن تتصدى للفكر **"الكولونيالي الإنجليزي"** من جهة، وأيضًا تتصدى للحملة التي روَّجت لها جريدة **"المقطم"** من جهة أخرى، أعني: جريدة " المؤيد" التي أنشأها **"الشيخ الأزهري علي يوسف"**، وهي الجريدة التي وصفها اللورد كرومر بأنها أبرز الصحف المناوئة للإنجليز في القاهرة. ولا شك أن هذه الانتقادات التي اضطلع القيام بها الشيخ علي يوسف من خلال منبره "المؤيد" أعادت الوعي للمصريين، وازدادت لديهم المشاعر الوطنية المناوئة للفكر الكولونيالي الإنجليزي، وممارساته الغاشمة، الأمر الذي جعل المصريين ينظرون إلى جريدة "المقطم"، وأفكارها، ومحرّريها على أنها عدوة للقومية والوطنية المصرية. لقد لعبت هذه الجريدة دورًا رائدًا في التنظير لثورة 1919م عندما أخذت على عاتقها تعبئة المصريين للكفاح ضد **"الفكر الكولونيالي الإنجليزي"** من جهة، ومقاومة **"الآلة العسكرية الكولونيالية الإنجليزية"** من جهة أخرى.

انطلق **"الشيخ علي يوسف"** من فرضية تقول بأن التمدّن، والعمران لا يقتصران على العقل الأوروبي كما يروّج "الخطاب الكولونيالي الإنجليزي"؛ إذ يعتمد التمدن على الإنسان في المقام الأول، فهو محور العالم، الأمر الذي جعل الشيخ علي يوسف يؤكد على أن تقدم المجتمعات ، وتحقيق مدنيتها يتوقف على الإرادة الحرة للإنسان، هذه الإرادة التي تمنح المجتمعات المعرفة، والعلوم النظرية، والعملية التي من شأنها أن تحقق التقدم والرقي، إضافة إلى ضرورة وجود الأخلاق التي تنظم التربية في المجتمعات، ولا تكتمل أركان المدنية إلا إذا كانت هناك صناعة، وزراعة، وتجارة.

14 - مرزوق، عبد الصبور، أدب المقاومة في ثورة 1919، مجلة الأدباء العرب، العدد 3، يوليو 1971، الاتحاد العام للأدباء العرب، القاهرة، ص، 52-40، ص، 42.
15 - مرزوق، عبد الصبور، مرجع سابق، ص، 46.

لقد أسس "**الشيخ علي يوسف**" خطابه المناهض للفكر الكولونيالي من خلال طرحه لعدة قضايا أولها: هي قضية حرية الفكر، والتي اعتبرها القضية الأهم في مقاومة الفكر الكولونيالي الإنجليزي؛ فحرية الفكر هي سمة تميز بها الإنسان عن سائر الحيوانات، وأنه ليس في استطاعة أية قوة أن تحجر على الإنسان أن يفكر في أي شيء كان مهما عظمت تلك القوة، وهذه الحرية هي التي تجعل الإنسان مستقلا غير منقاد"[16].

وأكد "**الشيخ علي يوسف**" على أن ثمة اختلاف كبير بين حرية الرأي، وحرية الفكر، فقد يكون لدى السلطة الكولونيالية الإنجليزية القدرة على حجب الرأي، أو فرض قيود عليه عن طريق إجراءات محدَّدة، إلا أنها لا تقوى على فرض قيود على حرية الفكر، ولهذا يقول الشيخ علي يوسف: "**إن الأمة لا تعد في مصاف الأمم إلا إذا قويت فيها إرادة الرأي العام الذي هو بمنزلة فكر الإنسان، وحرية ضميره، ولا تتحقق إرادة هذا الرأي العام إلا إذا تصرفت بمقتضاه في جميع أعمالها، وهذا الرأي العام لا يوجد بدون حرية التصرف.**"[17] ولا يمكن أن تتحقق الحرية التي هي سبيل التحرر من الاحتلال الإنجليزي الفكري والعسكري، إلا إذا كان هناك نظامٌ تعليميٌّ يركز على قضيتين رئيستين هما: التحرّر من الاحتلال، والعمل على إيجاد دستور، ولا يمكن تحقيق هذا إلا في وجود طبقة مثقفة هي: الطبقة الوسطى القادرة على تنمية وعي المصريين بخطورة بقاء المحتل، والتطلع إلى وضع دستور مصري يعكس الطريقة التي يتطلع إليها المواطن المصري في الحكم. وإذا كانت قضية الحرية، والتحرّر، والتعليم، والدستور هي قضايا مهمة؛ لتحقيق جلاء المحتل، فلا يمكن إغفال أن قضية "**تحرير المرأة**" لا تقل أهمية عن القضايا السابق طرحها، بل هي قضية القضايا؛ لأن تعليم المرأة، وتأكيد حقوقها سينعكس على وعي المجتمع ذاته، ومن ثمة يتحقق التحرّر، والتقدم المنشودين.

كان الشيخ علي يوسف يدرك قوانين التقدم التي تحقق من خلالها الأمم نهضتها، وتقدمها، ورقيها، ولعل أهم خطوة في تحقيق التقدم المنشود هو تعزيز الشعور بالوطنية المصرية، والانتماء للوطن؛ لأن مثل هذا التعزيز يجعل المواطن المصري قادرًا على مقاومة الفكر والآلة العسكرية الكولونيالية الإنجليزية، ولهذا كانت فكرة تأسيس تحالفات وطنية هي الفكرة المسيطرة على المجتمع الثقافي المصري، الأمر الذي أدّى إلى تشكيل الأحزاب السياسية الوطنية، وزيادة القاعدة الجماهيرية الواعية بضرورة العمل الموحد ضد العدو الإنجليزي الكولونيالي لنيل الاستقلال تمهيدًا للحكم الذاتي الوطني، يقول "**الشيخ علي يوسف**" مخاطبًا الاحتلال الكولونيالي الإنجليزي: "**إنكم أيها السادة ببقائكم الطويل فينا، علمتمونا شيئًا واحدًا ينمو فينا على الدوام هو حب استقلالنا، ونخشى أن نمو هذه المَلَكَة فينا يجعلنا نزيد في الحرص حتى لا نفتر بوعد، ولا نخشى وعيدًا، وحينئذ يكون مركزهم بيننا مبغضا إلى النفوس أضعاف ما هو الآن، وهو نتيجة لا تحبونها ولو كنتم قادرين على البقاء معها بقوتكم.**"[18]

نخلص إلى نتيجة تقول: إن قيام ثورة 1919م كان نتيجة تنظير فكري واع اضطلع به مفكرين، وصحفيّين، ومصلحين مصريين، حيث كان الهدف من هذا التنظير الفكري تأسيس خطاب توعوي هدفه ترسيخ روح الوطنية المصرية التي غابت طويلًا في نفوس المصريين أنفسهم، إضافة إلى بناء هوية مصرية قادرة على مواجهة الهوية الكولونيالية الإنجليزية المغايرة، فكرًا، وتاريخًا، وتطلعًا إلى المستقبل، الأمر الذي جعل الوطنية المصرية والتي تمثلت في جموع المصريين، تقاوم بكافة السبل الكولونيالية الإنجليزية، وتثور عليها في شكل ثورة جماهيرية مصرية جماعية، تضافرت فيها جهودٌ متنوعة، ومتعددة، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن نجاح ثورة ما من الثورات يتطلب هدفًا وطنيًّا، وليس حزبيا، أو أيديولوجيا، فضلا عن تضافر الاختلافات الفكرية، والأيديولوجية معًا تحت مظلة الوطنية، هذه المظلة القادرة وحدها على التصدي للفكر الكولونيالي وآلياته العسكرية على اختلاف أهدافه المتبدلة مكانيًّا وزمانيًّا.

16 - صالح، سليمان، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، الجزء الثاني، ص، 94.

17 - صالح، سليمان، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص، 94 .

18 - صالح، سليمان، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، الجزء الأول، ص، 177.

3

محمد محمود باشا

عائلات النخب المصرية وثورة 1919.. عائلة محمد محمود نموذجًا

خالد عزب

الأصول والجذور

ينتمي محمد محمود باشا سليمان إلى شريحة مهمة من المجتمع المصري، شريحة أعيان الريف، التي استطاعت زيادة ممتلكاتها حين بدأت الدولة في بيع أراضيها الزراعية القابلة للاستصلاح في عهدي: محمد سعيد باشا، والخديوي إسماعيل، فقد نشط هؤلاء في شراء أراضي الميري خلال تلك الفترة. وكذلك أراضي الدومين، التي كانت ملكًا للخديوي إسماعيل وأسرته، ثم تنازل عنها للحكومة في أكتوبر 1878؛ نتيجة للأزمة المالية التي حدثت في عهده[1].

كان للعمد والمشايخ من أعيان الريف دورهم السياسي، وذلك بعد أن نجحوا في تدعيم مركزهم الاقتصادي، وكان المجال العلني الذي عبرت فيه هذه الطبقة بمختلف شرائحها عن اتجاهاتها هو مجلس شورى النواب الذي أنشأه الخديوي إسماعيل عام 1866 في محاولاته للاستعانة بهذه الطبقة في مواجهة الضغط السياسي من جانب كل من إنجلترا وفرنسا، بعد أن أدت الأزمة المالية إلى اشتداد الضغط الأوروبي ممثلًا في صندوق الدين والمراقبة الثنائية، وتعيين وزيرين أوروبيين؛ أحدهما: فرنسي، والآخر: إنجليزي في الوزارة المصرية[2].

في مجلس شورى النواب الثالث (1876 – 1879)، بدأ كبار الملاك والأعيان في بلورة حركة اجتماعية سياسية تتواءم مع طموحاتهم في تثبيت وتعميق حضورهم على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، ولم يلبث هؤلاء أن تصدوا لاستبداد مصطفى باشا رياض رئيس مجلس النظار «الوزراء»؛ مطالبين بحق المجلس في مناقشة الميزانية؛ حيث كان الجانب الأكبر من هذه الميزانية متعلقًا بتسديد ديون الخديوي إسماعيل، وكان العبء

1- رؤوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، دار قباء، القاهرة، 1998، ص 61-65.
2- نفسه، ص 205.

مصطفى باشا رياض رئيس مجلس النظار

الأكبر في تسديد هذه الديون يقع على عاتق كبار الملاك والأعيان، لذلك طالب هذا المجلس بضرورة إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية، وحينما حاول الخديوي إسماعيل حل هذا المجلس، تحول نوابه إلى نواة لتجمع وطني واسع؛ حيث عقد ستون منهم اجتماعًا في أبريل سنة 1879 في منزل إسماعيل باشا راغب، انضم إليهم عدد من العلماء والهيئات الاجتماعية، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود، واثنان وأربعون من الأعيان والتجار، واثنان وسبعون من الموظفين، وثلاثة وتسعون من الضباط، وسُمي هذا الاجتماع: «الجمعية العمومية»، وصدرت عنه أول وثيقة سياسية قومية في تاريخ مصر عرفت باسم: «اللائحة الوطنية»، والتي طالب أصحابها بتحويل مجلس شورى النواب إلى برلمان تشريعي، وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وتأكيد مبدأ استجواب الحكومة أمام البرلمان.

استمرت مساهمة الأعيان في العمل الوطني أثناء الثورة العرابية، فقد أيد الأعيان الضباط في مظاهرة عابدين في سبتمبر 1881؛ كما نجحوا في تأليف مجلس نواب جديد في نفس العام، بأغلبية من العمد والأعيان، وعين محمد باشا سلطان رئيسًا له، فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذوات الأتراك[3].

3- ماجدة محمد محمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة 1990، ص 8.

الخديوي محمد توفيق

غير أنه بعد تسليم القاهرة، وهزيمة العرابيين، تنصل جميع العمد والأعيان الذين وقعوا على محضر «الجمعية العمومية»، والذي رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديوي محمد توفيق، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع، ويرجع ذلك لبعض مواقف رجال الثورة العرابية، الذين نهجوا نهجًا يقوم على تأليب الفلاحين على الأعيان.

بعد أن احتل الإنجليز مصر، دخل كبار الملاك من العمد والأعيان المصريين مرحلة أخرى، فلم يتجه الإنجليز إلى إشراكهم في الحكم بصورة إيجابية إلا في وقت متأخر، واكتفوا بما منحوه لهم في القانون الأساسي الصادر في مايو 1883، الذي نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية: مجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية[4].

ومحمد محمود باشا هو أحد أبناء محمود باشا سليمان ابن الشيخ عبد العال بن عثمان بن نصر بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع، الذي ينحدر من أصل عربي إلى قبيلة بني سليم المشهورة في الحجاز[5].

4- سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني 1882 - 1914، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 49.

5- زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص168، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.

محمود باشا سليمان

كان سليمان بك عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم، وقد وصل إلى منصب مدير مديرية قنا في عهد عباس حلمي باشا الأول، ونال رتبة البكوية، وأصبح سليمان بك عبد العال أحد أربعة من المصريين نالوا هذه الرتبة[6].

اختير سليمان بك عبد العال نائبًا عن ساحل سليم «قسم أبو تيج» في المجلس النيابي الأول عام 1866 – 1869 [7]، وامتلكت أسرته 528 فدانًا من الأطيان الخراجية بناحية الساحل عام 1879[8].

أما محمود باشا سليمان، فقد أحضر له والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية، فنال نصيبًا كبيرًا منها، ثم عهد به إلى عمه همام بك عبد العال العضو في مجلس الأحكام بمثابة «وزارة الحقانية»، الذي أخذه معه إلى القاهرة؛ حيث درس بعض النحو والحساب واللغة التركية، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين حيث درس العلوم والأدب[9].

وعندما عاد إلى قريته عين عمدة لساحل سليم، ثم ناظرًا لقسم «أبو تيج» و«ديروط»، ومنح سلطة واسعة[10]، ثم رقي إلى منصب وكيل مديرية جرجا في أسيوط[11]، وذلك لأنه ساعد محمد سعيد باشا بتقديمه الميرة للجيش ضد عربان أولاد المصري، الذين ثاروا على الحكومة عام 1857، ثم ترك محمود باشا سليمان وظائف الحكومة وتفرغ لإدارة أملاكه التي ورثها عن والده سليمان بك عبد العال، وكانت هذه الأملاك تقع في أسيوط وجرجا، وقد استطاع أن يضيف إلى أملاكه200 فدان من الأراضي العشورية بناحية تاسا بمديرية أسيوط[12].

في انتخابات مجلس النواب عام 1881 في عهد الخديوي محمد توفيق، رشح محمود باشا سليمان نفسه وانتخب فيه، واختير عضوًا في اللجنة التي تولت الرد على خطاب العرش حيث ألقى هو الخطاب أمام الخديوي في 29 ديسمبر من نفس العام.

ولما قامت الثورة العرابية تجنب محمود باشا سليمان الاشتراك فيها، وتذكر مجلة «الكشكول» أنه كان ضد الثائرين متضامنًا مع صديقه محمد باشا سلطان؛ إذ كان محمود باشا سليمان من أعيان الوجه القبلي الذين أرسل إليهم محمد باشا سلطان الرسائل بعدم تقديم أية مساعدة للعرابيين.

اعتزل محمود باشا سليمان العمل السياسي بعد الثورة العرابية، وعاد مرة أخرى إلى بلدته عام 1882، وظل هناك حتى عام 1895؛ حيث عزف – على حد قول الدكتور محمد حسين هيكل – عن الاشتراك في أي عمل تحت لواء النظام الجديد الذي فرضه الإنجليز على مصر حين استصدروا من الخديوي محمد توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية[13].

غير أنه سرعان ما تحول عن رأيه، وبدأ المشاركة في الحياة السياسية مرة أخرى، ففي عام 1896 اختير محمود باشا سليمان عضوًا في مجلس مديرية أسيوط؛ كما انتخب عضوًا في مجلس شورى القوانين، ثم تجدد انتخابه عام 1899؛ حيث عين وكيلًا منتخبًا للمجلس في 22 مارس، وتم تثبيته في فبراير 1911، واستمر وكيلًا إلى أن حُلَّ المجلس عام 1912[14].

ونظرًا لمرض محمود باشا سليمان، لم يتقدم للاشتراك في الجمعية التشريعية، وهو النظام الجديد الذي أدخله المندوب السامي البريطاني هوراشيو هربرت كتشنر إلى مصر في 21 يوليو عام 1913؛ كبديل عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ويرجع عدم اشتراكه إلى وجود ولديه محمد بك محمود حيث انتخب عضوًا في الجمعية التشريعية، وعبد

6- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919، ج2، مكتبة مدبولي، 1996، ص 29.
7- ماجدة محمد حمود، نفسه، ص 17.
8- زكي محمد مجاهد، نفسه، ص 168.
9- محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص 176.
10- زكي مجاهد، نفسه، ص 168.
11- ماجدة محمد حمود، نفسه، ص 18.
12- محمد حسين هيكل ، نفسه، ص 176.
13- ماجدة محمد حمود، نفسه ، ص 20.
14- ماجدة محمد حمود، نفسه، ص 23.

أحمد لطفي السيد بك

الرحمن بك محمود الذي انتخب عن دائرة أبو تيج في الجمعية التشريعية في نفس الفصل التشريعي[15].

ولعل حرص أسرة محمود باشا سليمان على الاشتراك في المجالس النيابية كبقية الأعيان، كان رغبة منهم في مزيد من السلطة؛ لزيادة نفوذهم، وحماية مصالحهم، وأيضًا لتأصيل هيبتهم في مديرياتهم.

وعقب توقيع الاتفاق الودي بين كل من بريطانيا وفرنسا عام 1904، تغيرت السياسة البريطانية في مصر من الاعتدال والمهادنة والمراوغة بالوعود المتكررة بقرب موعد الجلاء، إلى العنف والتهديد باستمرار الاحتلال، وشعر الشعب المصري بخيبة أمل كبيرة نتيجة لتراجع فرنسا، التي كان يعتمد عليها في نضاله لتحقيق الجلاء، وكان رد الفعل الطبيعي لفشل سياسة الاعتماد على الدول الخارجية في الحصول على الاستقلال، هو ظهور اتجاه يدعو إلى القومية المصرية، واعتماد المصريين على أنفسهم في الكفاح، وساعد على ظهور هذا الاتجاه تيار الثقافة الليبرالية الغربية، الذي هب على مصر إثر عودة أبناء الأعيان، الذين تأثرت ثقافتهم وعقيدتهم بالمذاهب الفكرية والسياسية في غرب أوروبا، ثم عادوا إلى بلادهم يحملون بذور هذه الثقافة الحديثة، وليشنوا حملة على ما يتردى فيه وطنهم من تخلف فكري وحضاري، ونجح هذا الاتجاه في تحويل تيار الحركة الوطنية من الصبر والتواكل والاعتماد على الغير، إلى الاعتماد على الشعب المصري؛ كما أحدثت آراؤهم ومعتقداتهم الجديدة انقلابًا فكريًّا في السياسة المصرية، تمثل في الدعوة إلى الاستقلال التام، فاشتد تيار السخط والغضب بين المصريين تجاه السياسة البريطانية[16].

وقد تزعم هذا الاتجاه أحمد لطفي السيد بك، الذي حاول تحقيق غايته، فتشاور مع محمد بك محمود بشأن إصدار جريدة تعبر عن فكرهم، وتدعو إلى اتجاههم الجديد، الذي عبر عنه بقوله: «جريدة لا تدور في فلك الخديوي، ولا ترتبط بالوكالة البريطانية». وكان من وجهة نظر الصفوة المثقفة ومنهم الشيخ محمد عبده، أنه ما دامت هناك صحيفة كصحيفة «المؤيد» تناصر المندوب السامي البريطاني، فلا بد من ظهور صحيفة أخرى تحاسب الاثنين معًا.

وعلى هذا، فبعد أن عقد كلاهما النية، بدأت خطوات التنفيذ، فقام عبد العزيز بك فهمي بوضع قانون شركة الجريدة، واختاروا محمود باشا سليمان (والد محمد بك محمود) رئيسًا للشركة، وحسن باشا عبد الرازق وكيلًا، وأحمد لطفي السيد بك رئيسًا لتحريرها، وعقدوا اجتماعًا في فندق الكونتيننتال، وبعد الاتفاق على السياسة والمبادئ التي تقوم عليها صحيفة «الجريدة»، صدر العدد الأول منها في 9 مارس عام 1907؛ حيث أخذت تنشر دعوتها الفكرية والسياسية في أسلوب اتسم بالكياسة والاعتدال، وفي 20 سبتمبر عام 1907، أعلن حسن باشا عبد الرازق أن الجمعية العمومية لشركة الجريدة، قررت تحويل شركة الجريدة إلى حزب سياسي باسم: «حزب الأمة»، برئاسة محمود باشا سليمان، وحسن باشا عبد الرازق وعلي باشا شعراوي وكيلين، وأحمد لطفي السيد بك سكرتيرًا عامًّا[17].

وقد نالت مكانة محمود باشا سليمان السياسية قبولًا من جميع أطراف الخلاف الديني الذي تفجر في ذلك الحين نتيجة مقتل بطرس باشا غالي، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والأقباط كان محمود باشا سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه، فقد كان وكيلًا للمؤتمر المصري الذي عقد في عام 1911 من أجل إزالة هذا الخلاف[18].

وقد استمر محمود باشا سليمان رئيسًا للحزب حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914[19].

لم يختلف موقف محمود باشا سليمان من الخديوي عباس حلمي الثاني ومن الاحتلال عن موقف غالبية الأعيان، من العداء للخديوي وتأييد الإنجليز،

15- جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918- 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1980، ص 7-8.

16- جاكوب لا ندو، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866-1952، ترجمة: سامى الليثي، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 140-141.

17- محمد حسين هيكل، نفسه، ص 177.

18- محمد حسين هيكل، نفسه، ص 65.

19- نفسه، ص 65.

إلدون جورست

وذلك على الرغم من أن محمود باشا سليمان كان من الأعيان الذين أيدوا الخديوي عباس حلمي الثاني خلال الأزمة الوزارية عام 1893، كذلك ألقى محمود باشا سليمان خطبة أمام الخديوي عباس حلمي الثاني عندما زاره في منزله عام 1893، عبر فيها عن ولائه وإخلاصه.

غير أن الأعيان لم يلتزموا بسياسة واحدة سواء تجاه الخديوي أو الاحتلال، مثلما حدث عام 1908 بعد مجيء إلدن جورست المندوب السامي البريطاني، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديوي عباس حلمي الثاني وأهمل الأعيان، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم مع الخديوي، غير أن العداء استمر غالبًا على العموم.

وفي محاولة للأعيان وخاصة أعضاء حزب =الأمة لتحسين العلاقة بينهم وبين الخديوي، قبَّل محمود باشا سليمان يد الخديوي مرتين في الجمعية العمومية عام 1909، وإن كان قد تخلف عن توديع الخديوي عندما سافر إلى الحج في ديسمبر عام 1909، متعللًا بمرضه.

أما عن علاقة محمود باشا سليمان بالإنجليز؛ ف قد سلك مسلك الأعيان في تأييد الإنجليز، حتى مجيء جورست عام 1908 عندما تغير موقفهم نتيجة الوفاق بينه وبين الخديوي، أما علاقته باللورد كرومر، فقد ارتبط محمود باشا سليمان بعلاقات الصداقة، فحينما أصدر الأعيان صحيفة «الجريدة» في مارس عام 1907 قيل: إنها قامت بوحي من كرومر؛ حيث كاشف أنصاره المترددين عليه ومنهم محمود باشا سليمان بتلك الفكرة، فأطلعوه على رغبة الشيخ محمد عبده في إصدار صحيفة تعبر عن الأعيان، ولكن وفاته حالت دون إصدارها.

وبالنسبة لما يقال عن أن الإنجليز قد عرضوا عرش مصر على محمود باشا سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل، ورفض محمود باشا سليمان ذلك العرض؛ لأنه جاء عن رغبة الإنجليز، فإنه ذو دلالة كبرى على مدى حجم أسرة محمود باش ا سليمان، التي عُدَّت من أكبر الأسر المصرية، إلى حد ترشيح عميدها سلطانًا على مصر، وأيضًا تؤكد على مصرية هذه الأسرة؛ لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود باشا سليمان، غير أنه تميز عنها بأنه من أصل مصري[20].

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلن قرار الهدنة، لم يكن على مسرح السياسة المصرية سوى رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية، الذين كانوا إما أعضاء في حزب الأمة، أو من ذوي الميول المتقاربة معه، أما الحزب الوطني فقد خفت صوته واختفى من على مسرح السياسة المصرية في هذه الحقبة المهمة من تاريخ البلاد، بعد وفاة مصطفى باشا كامل، واضطرار محمد بك فريد للهرب بسبب اضطهاد السلطات الإنجليزية له.

ترتب على هذا الوضع أن بات الشعب المصري يفتقد الزعيم الوطني الذي ينظم صفوفه ويتولى قيادته، وأصبحت الحاجة ماسة وملحة لظهور القيادة الوطنية لكي تتولى قيادته، ولم يطل انتظار الشعب لها، فظهرت القيادة المطلوبة، وكان من الطبيعي أن يأتي ظهورها من بين رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية، بعد أن خلا لهم الجو، وبعد أن عرفوا بالاعتدال تمشيًا مع روح العصر، وبما يتناسب مع الوضع الدولي لبريطانيا بعد الحرب.

20- كان محمد محمود باشا دائمًا يردد عبارة: "أنا ابن من عرض عليه ملك مصر فأبى»، راجع كتاب اليد الحديدية (اليد القوية: خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت إليه رئاسة مجلس الوزراء، مطبعة الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 32.

ادموند أللنبي

قدر لرجال حزب الأمة أن يتولوا زمام المبادرة؛ كما قدر لسياستهم أن تطغى على ما عداها، بسبب اختفاء رجال الحزب الوطني، وعدم مواءمة سياستهم لروح العصر، لهذا كان السعي إلى حل القضية الوطنية مع بريطانيا وحدها فكرة حزب الأمة وحده، فاستطاع فيلسوف الحزب أحمد لطفي السيد بك أن يعمق الشعور لدى المصريين، بأن مصير بلادهم رهن بإرادتهم وإرادة بريطانيا وحدها، وكان لا بد أن يبرز في الميدان شخصية لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لبريطانيا والسلطات البريطانية في مصر؛ إذ لم يكن من المنطق إملاء الشروط على بريطانيا بعد أن خرجت من الحرب منتصرة[21].

في عام 1914 اعتزل محمود باشا سليمان الحياة العامة، معتكفًا في بلدته ساحل سليم؛ حيث كان قد تجاوز الثمانين، غير أنه في عام 1918 ومع بداية النهضة الوطنية، خرج من عزلته، فأصبح منزله مقرًّا للحركة الوطنية، ومع اندلاع ثورة عام 1919 وتكوين لجنة الوفد المركزية في أب ريل 191، رأسها محمود باشا سليمان، وذلك بعد سفر الوفد المصري إلى أوروبا؛ حيث كان بمثابة الأب الروحي لأعضاء اللجنة[22].

21- جلال الدين محمود الشاعر، نفسه، ص 10-11.
22- مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، خمسون عامًا على ثورة 1919، ص 145.

وقد استطاع محمود باشا سليمان أن يقود سفينة الوفد في مصر، فعندما وصلت برقية من الوفد في أوروبا إلى محمود باشا سليمان برغبة الأعضاء في العودة إلى مصر، على أثر اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، علق قائلًا:

"كل من أفشى سر هذه البرقية عددته عدوًّا لهذا الوطن، فلينفقوا ما جمعنا له من أموال الأمة، فإذا نفدت فليعودوا، أما الآن فليظلوا يواصلون السعي؛ ذلك هو الجواب الوحيد الذي يجب أن نجيب به".

كما يذكر لمحمود باشا سليمان رفضه لأوامر السلطات العسكرية الإنجليزية بأن يلزم منزله، وأجاب قائلًا:

"أنا الذي يحق لي أن أقول لهم: اخرجوا من بلدي، وليس يحق لهم أن يحرموني حريتي في وطني"[23].

غير أنه أرغم على ترك القاهرة والإقامة في ساحل سليم بعد مقابلته الشهيرة مع اللورد اللنبي، ثم ساءت حالته الصحية، واضطر إلى اعتزال السياسة العامة، ويعتبر اشتراك محمود باشا سليمان في أحداث ثورة 1919 امتدادًا لدور طبقة الأعيان في الثورة، الذين تمسكوا بالخيار السلمي في الحصول على الاستقلال[24].

وذلك ما ظهر بعد اجتماع كبار الملاك – ومنهم محمود باشا سليمان – باللورد اللنبي في 26 مارس عام 1919؛ حيث تمخض الاجتماع عن توجيه الأعيان نداءً في الصحف إلى الشعب المصري، يطالبونه بالهدوء ووقف كل أعمال العنف. كما أيد محمود باشا سليمان وأولاده دخول مصر في المفاوضات الرسمية عام 1920.

من المشهود لمحمود باشا سليمان، أنه أدى دورًا اجتماعيًّا كبيرًا؛ حيث أوقف قطعة أرض من أجل إنشاء مدرسة صناعية بأسيوط؛ حيث تنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليها لمجلس مديرية أسيوط؛ ليتولى إدارة شؤونها بعقد تاريخه 26 يناير عام 1913، يخوله الحق في استردادها من المجلس إذا لم يقم بتنفيذ شرط الوقف[25].

وقد توفي محمود باشا سليمان في 22 من يناير عام

23- جريدة الأهرام، عدد 19 نوفمبر 1919.
24-Ellis Goldberg ,peasants in revolt ,pp 261-280
25- جريدة الأهرام، عدد 30 يناير 1929.

عباس حلمي الثاني

1929، بعد أن بلغ من العمر عتيًّا، تاركًا أربعة من الأبناء، وهم: حفني محمود باشا، ومحمد محمود باشا، وعلي بك محمود، وابنة واحدة[26].

النشأة والتعليم:

ولد محمد محمود باشا ابن محمود باشا سليمان ابن الشيخ عبد العال بن عثمان بن نصر بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع[27]، في الرابع من أبريل عام 1878، في قرية ساحل سليم، مركز أبو تيج، مديرية أسيوط، في عام 1892 نال محمد محمود باشا الشهادة الابتدائية من مدرسة أسيوط الابت دائية، ثم انتقل إلى القاهرة حيث التحق بالمدرسة التوفيقية، وأتم تعليمه بها في عام 1897 [28].

بعد إتمام تعليمه الثانوي أرسله والده محمود باشا سليمان، إلى كلية باليول في جامعة أكسفورد في إنجلترا؛ حيث نجح في الحصول على دبلوم علم التاريخ الحديث، فكان أول مصري يتخرج من جامعة أكسفورد[29].

صناعة سياسي:

في أواخر عام 1900 استدعى محمود باشا سليمان ابنه محمد من لندن لتولي وظيفة مهمة في إحدى النظارات، وعقب عودته عين محمد أفندي محمود في وظيفة وكيل

26- توفي سنة 1930.
27- زكي محمد مجاهد، نفسه، ص 165.
28- وثيقة رقم DM221.
29- الأهرام عدد 1 فبراير 1941.

سعد زغلول

مفتش تحت الاختبار في وزارة المالية في الأول من يناير عام 1901، ثم رقي إلى وكيل مفتش بذات الوزارة في الأول من ديسمبر عام 1902 [30]، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية حيث عين مساعد مفتش في الأول من يناير عام 1904 [31]، ثم عين سكرتيرًا خصوصيًّا لمستشار وزير الداخلية المستر ميتشل في الأول من نوفمبر عام 1905 حتى 28 من نوفمبر عام 1906[32]، وفي تلك الفترة حصل على رتبة البكوية في الرابع من مارس 1906[33].

خلال تلك الفترة الممتدة ما بين عام 1901 إلى 1906، أثبت محمد محمود كفاءة عملية وإدارية، نال من خلالها رضاء رؤسائه، مما رشحه إلى تولي منصب مدير الفيوم.

في 29 من نوفمبر عام 1906 عين محمد بك محمود مديرًا للفيوم[34]، وقد شهدت فترة عمله في الفيوم اصطدامه بشخص الخديوي عباس حلمي الثاني؛ حيث كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية، وفازت إحداهما مما أغضب العائلة الأخرى التي كانت على صلة بالخديوي، وقد اتهمت المأمور بقبول رشوة، ومساندة العائلة الأخرى ضدها.

وفي أثناء إحدى التشريفات الخديوية، أخبر الخديوي محمد بك محمود بفساد المأمور، ولكن محمد بك محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة، مما أغضب الخديوي، وتدخل المندوب السامي البريطاني لإرضائه، وأوقف المأمور.

30- ماجدة محمد حمود: المرجع السابق، ص 52.
31- وثيقة رقم DM221.
32- DM5.DM136
33- ماجدة محمد حمود، ص 55.
34- نفسه، ص 56.

عدلي يكن باشا

وقد أثرت هذه الأزمة على العلاقة بين الخديوي عباس حلمي الثاني ومحمد بك محمود؛ مما دفعه إلى تقديم استقالته على إثر تجاهله في حركة الترقيات عام 1909، غير أنه تراجع عنها بعد تدخل الوكالة البريطانية.

وقد وصف سعد باشا زغلول عندما كان وزيرًا للمعارف، محمد بك محمود عندما كان مديرًا للفيوم أثناء زيارته للفيوم، بأنه لاحظ أنه كان شخصية نالت احترام الأهالي؛ كما كان محمد بك محمود وراء إنشاء مدرسة البنات في عام 1908؛ حيث استطاع الحصول على منحة من ديوان الأوقاف كل عام لهذه المدرسة[35].

وقد استمر محمد محمود مديرًا للفيوم إلى 28 فبراير عام 1910، انتقل بعدها ليصبح محافظًا للقنال، وقد حصل خلال فترة توليه على رتبة التمايز في الثالث من فبراير 1907[36].

في الأول من مارس عام 1910 عين محمد بك محمود محافظًا للقنال، وقد شهدت فترة عمله مجموعة من الأحداث، لعل أهمها: تصادف مرور ملك إنجلترا جورج الخامس متجهًا إلى الهند، فاستقبله محمد بك محمود بصفة رسمية، ورحب به أشد الترحيب، وأقام له الزينات على حسابه الخاص، ويقال: إنه بسبب هذا الاستقبال الأسطوري، رقي إلى مدير من الدرجة الأولى في مديرية البحيرة بعد ذلك.

كما يذكر لمحمد بك محمود أنه أثناء عمله محافظًا للقنال، تدخل لحماية مصالح العمال المصريين العاملين في شركة قنال السويس، وزيادة مرتباتهم، وتحسين معاشهم، والتقليل من ساعات العمل لهم، ومساواتهم بالموظفين الأجانب[37].

وخلال توليه هذا المنصب حصل على النيشان العثماني الثاني في 19 يونيه عام 1911[38]، وقد استمر محمد بك محمود محافظًا للقنال إلى الثالث من يناير عام 1914؛ حيث نقل بعدها ليعمل مديرًا للبحيرة[39].

في الثالث من يناير عام 1914 عين محمد بك محمود مديرًا للبحيرة[40]، وقد شهدت فترة توليه للمديرية تدهور العلاقة بينه وبين السلطات الإنجليزية، نتيجة رفضه تنفيذ أوامر السلطات الإنجليزية بزيادة المتحصل من الضرائب على الأهالي؛ كما شهدت فترة توليه حصوله على نيشان الكوماندور في الكفاءة الزراعية من الحكومة الفرنسية في 23 من مارس 1914، وحصوله على رتبة الباشوية في 13 يوليو 1915[41].

وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه مديرًا للبحيرة إلى الرابع من أغسطس 1917.

محمد محمود والوفد المصري:

ارتفع تيار الوطنية، وتجددت الآمال في النفوس، وامتلأت قلوب المصريين بالحماس، عندما أعلن الرئيس الأمريكي ودور ولسن مبادئه في صيف عام 1918، والتي كان أهمها: حق الشعوب في تقرير مصيرها، والاستقلال التام لجميع الدول[42].

بدأ التفكير في مصير البلاد مع بداية الحرب العالمية الأولى، عندما سعى أحمد لطفي السيد بك لإعلان استقلال مصر، وتنصيب الخديوي عباس حلمي الثاني ملكًا عليها، وكان من الطبيعي أن يرحب الخديوي بالفكرة؛ لأنها تحقق طموحه وأهدافه، فعهد إلى عدلي باشا يكن، وأحمد لطفي السيد بك، وسعد باشا زغلول بمهمة تحقيقها مع الحكومة البريطانية[43].

وعندما تولى السلطان حسين كامل عرش مصر، عمل على إحياء الفكرة، فاعتزم السفر إلى لندن بعد انتهاء الحرب بغية تنظيم الحماية، فأمر حسين باشا رشدي رئيس الوزراء بكتابة مذكرة إلى الحكومة البريطانية،

35- نفسه، ص 60.

36- DM5

37- ماجدة محمد حمود، المرجع السابق، ص 59.

38- DM 5

39-DM26

40- DM79

41- DM5

42- محمد حسين هيكل، نفسه، ص 67.

43- جلال الدين الشاعر، ص 15-22.

الأمير عمر طوسون

يطلب فيها حل القضية المصرية، إلا أن المنية واتته قبل تبليغ هذه المذكرة[44].

ولما جاء السلطان أحمد فؤاد الأول من بعده أهمل الفكرة في البداية، ثم عاد واهتم بها عندما لاحت تباشير الهدنة، فأوعز إلى عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي بأن يقوما بتحقيقها، فاعتزما السفر إلى لندن بعد الحرب؛ لمفاوضة الحكومة البريطانية في الاستقلال.

وقد بذل كل من عدلي باشا يكن، وحسين باشا رشدي جهدهما من أجل الوصول إلى الوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف البلاد؛ كما كانا على اتصال وثيق بالزعماء للبحث والتشاور، من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

وعندما بدأ التفكير في تأليف الوفد، وقف السلطان أحمد فؤاد الأول وحكومته ممثلة في عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي إلى جانبه مؤيدين ومساندين، واتفقوا على أن يكون هناك وفدان، وفد رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية، ووفد شعبي يشد من أزر الوفد الرسمي لدى الشعب المصري نفسه، ولدى الرأي العام البريطاني وغيره من ممثلي الدول.

لهذا شهدت هذه الفترة محاولة كبار رجال السياسة في مصر تأليف أكثر من وفد، حتى انتهى الأمر في

44- عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 135.

النهاية إلى تأليف الهيئة التي عرفت باسم: «الوفد المصري» في 13 نوفمبر عام 1918؛ كما لم يتخلف الشباب المصري المتحمس عن الركب، فألف بدوره ما عرف باسم: «الحزب الديمقراطي» في 10 يناير عام 1919 [45].

اختلف المؤرخون والباحثون، وتعددت رواياتهم حول صاحب فكرة تأليف الوفد، فقد برزت من الروايات التي رويت حول فكرة الوفد ثلاث منها:

الأولى: نسبت الفكرة إلى سعد باشا زغلول.

والثانية: نسبت الفكرة إلى الأمير عمر طوسون.

والثالثة: نسبتها إلى محمد محمود باشا.

تذكر الرواية الأولى: أنه في سبتمبر من عام 1918، دعا سعد باشا زغلول أصحابه: محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك، وعبد العزيز بك فهمي، إلى مسجد وصيف؛ للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة، للبحث في المسألة المصرية بعد إعلان الهدنة، فأجاب الدعوة محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك، واعتذر عبد العزيز بك فهمي لمرضه[46].

أما الرواية الثانية: فتذكر أن الأمير عمر طوسون هو صاحب الفكرة؛ حيث أوعز بها إلى سعد باشا زغلول؛ لشخصيته البارزة في الجمعية التشريعية، وذلك عندما تقابلا في حفل عيد جلوس السلطان أحمد فؤاد الأول، مساء يوم 9 أكتوبر 1918 بكازينو سان ستيفانو[47].

أما الرواية الثالثة -وهي رواية عبد العزيز بك فهمي أحد مؤسسي الوفد المصري-: فتذكر أنه ذات يوم من أيام شهر سبتمبر 1918، وكان خارجًا من مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ومعه كل من: أحمد لطفي السيد بك، وسعد باشا زغلول، وبينما هم في طريقهم نحو ميدان الفلكي، اعترض محمد محمود باشا سبيلهم واضعًا عصاه أمامهم في عرض الرصيف قائلًا: «إلى أين تذهبون؟ إنني أريد أن نتحدث في مصير مصر، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة، ولا بد من النظر في تأليف وفد كي يسافر للمطالبة بحقوق البلاد».

وما لبث أن اجتمع كل من محمد محمود باشا، وسعد باشا زغلول، وعلي باشا شعراوي، وعب

45- جلال الدين الشاعر، نفسه، ص22.

46- عبد الخالق لاشين، المرجع السابق، ص 135.

47- مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، خمسون عامًا على ثورة 1919، ص 121-124.

د العزيز بك فهمي، فكرر محمد محمود باشا دعوته، غير أن سعد باشا رفض الفكرة متحججًا بأن الوقت غير مناسب؛ حيث كان البريطانيون مزهوين بنصرهم، فانصرف كل واحد منهم إلى حال سبيله، غير أن سعد باشا عاد فأرسل إل ى محمد محمود باشا، وعلي باشا شعراوي، وعبد العزيز بك فهمي، يدعوهم إلى الاجتماع للبحث في تأليف الوفد[48].

ومما يرجح القول بأن محمد محمود باشا هو أول من نادى بتأليف الوفد وصاحب الفكرة: اعتراف سعد باشا زغلول نفسه، ففي 20 ديسمبر 1917 كتب في مذكراته يقول: «فاتحني محمد باشا محمود أنه ينبغي أن نتفكر في حالة مصر بعد الحرب؛ إذ يجب أن تتحد جماعة أهل الرأي على التفكير في هذه المسألة، فقلت: ممن تتألف هذه الجماعة؟ فجرى ذكر شعراوي، وعبد العزيز فهمي، ولطفي السيد، وهو، وأنا، وعدلي، وتأجل البحث فيها إلى فرصة أخرى».

وعلى هذا، فإذا كان محمد محمود باشا قد فاتح سعد باشا زغلول بالفعل لأول مرة – كما ذكر سعد باشا في مذكراته – في 20 ديسمبر عام 1917، فإنه يكون قد سبق الأمير عمر طوسون في التفكير؛ لأن الأمير اعترف بأن الفكرة خطرت بباله عقب إعلان مبادئ ولسن؛ أي: بعد 8 يناير عام 1918 تاريخ إعلان المبادئ؛ كما أن محمد محمود باشا يكون قد سبق سعد باشا زغلول أيضًا؛ لأن دعوة سعد باشا زغلول لاجتماع مسجد وصيف، جاءت في يوم 12 أكتوبر عام 1918؛ أي: بعد عروض محمد محمود باشا المتكررة عليه، وبعد أن عرض الأمير الفكرة عليه في حفل سان ستيفانو مساء يوم 9 أكتوبر عام 1918[49].

في صباح يوم 13 نوفمبر عام 1918، أعلن تأليف الوفد المصري من ستة أعضاء فقط، هم: سعد باشا زغلول، وعلي باشا شعراوي، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك، ومحمد بك علي علوبة، وعبد العزيز بك فهمي، وفي صباح نفس اليوم توجه ثلاثة من زعماء الوفد إلى دار الحماية؛ لمقابلة المندوب السامي البريطاني ريجلند ونجت، وطلبوا منه السماح للوفد بالسفر إلى إنجلترا لعرض مطالب البلاد، ولفتوا نظره إلى ثقل الأحكام العرفية المفروضة على البلاد، والرقابة الصارمة على الصحف والمطبوعات، وطالبوا بإلغائها[50].

وبعد انتهاء المقابلة عقد الوفد اجتماعًا في منزل سعد باشا زغلول لاستكمال تشكيل الوفد، واختيار رئيسه وأمين صندوقه، فاتفق الأعضاء على اختيار سعد باشا زغلول رئيسًا، وعلي باشا شعراوي أمينًا للصندوق؛ كما عرض بعض الأعضاء ضم عبد اللطيف بك المكباتي، فوافقوا بالإجماع، وأصبح عدد أعضاء الوفد المؤسسين سبعة أعضاء، قاموا في نفس اليوم بوضع صيغة التوكيل، ثم قام الوفد بضم مصطفى بك النحاس، ودكتور حافظ بك عفيفي، ومحمود بك أبو النصر، وإسماعيل باشا صدقي إلى عضويته؛ كما ضم حمد باشا الباسل، وجورج بك خياط، وسينوت بك حنا، وما إن حل يوم 23 نوفمبر عام 1918، حتى كان الوفد قد انتهى من تشكيله النهائي، فأصبح يتكون من أربعة عشر عضوًا: سبعة مؤسسين، وسبعة ضموا إليه بعد تكوينه؛ كما ضُمَّ إليه في فترة لاحقة واصف بك بطرس غالي، وحسين بك واصف، وعبد ال خالق بك مدكور، وقد كان جميع هؤلاء الأعضاء – فيما عدا محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك – من بين أعضاء الجمعية التشريعية، وينتمون إلى تكوين فكري واجتماعي واحد من طبقة الأعيان والمثقفين من ذوي التأثير في المجتمع المصري[51].

كما من الواضح أن الوفد قد تألف من عناصر، أغلبها تمثل حزب الأمة السابق، ومن أقدر العناصر المثقفة التي كانت تنتمي إليه، ومن أعضاء الجمعية التشريعية المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثورتهم المحدودة، وكان معظمهم من كبار الأعيان الذين يطلقون على أنفسهم: «أصحاب المصالح الحقيقية»، أما عقيدتهم السياسية والفكرية، فكانوا من أتباع الشيخ محمد عبده الذين عرفوا بجماعة «الإسلاميين الإصلاحيين»، التي تبنى حزب الأمة اتجاهاتها، وكانوا يعتنقون نفس الأفكار الليبرالية الحديثة التي وفدت إلى مصر خلال القرن التاسع عشر[52].

وقد بدأت جهود سعد باشا زغلول والوفد الرامية إلى السفر في نوفمبر عام 1918، عندما تقدم سعد باشا زغلول إلى سلطات الاحتلال

48- مؤسسة الأهرام، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، المرجع السابق، ص 128-131.
49- جلال الدين الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918- 1952، ص 26-27.
50- محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص 68.
51- جلال الدين الشاعر، المرجع السابق، ص 30-31.
52- نفسه، ص 33-36.

طالبًا الإذن بالسفر إلى لندن، ثم جاء الرد بتعذر تحقيق طلبه، وأن من المستحسن إذا كانت لديه مقترحات بشأن نظام الحكم في مصر – مما لا يخرج عن الخطة التي وضعتها الحكومة البريطانية – أن يتقدم بها إلى المندوب السامي. هذا الرد جعل سعد باشا زغلول يدرك أن بريطانيا ترغب في المماطلة حتى ينتهي مؤتمر الصلح وتضيع الفرصة على مصر، وأنها تهدف إلى أن يحصر الوفد اقتراحاته في نطاق الحماية؛ لذا بادر إلى الاحتجاج والاعتراض على هذه السياسة، فأرسل الرسائل والبرقيات إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى كليمنصو رئيس المؤتمر، يحتج فيها على منع الوفد من السفر، وأخذ يندد بالسياسة البريطانية عن طريق الخطابة في الاجتماعات العامة، وقد رأت الحكومة البريطانية أن استمرار الوفد في احتجاجاته المتكررة سيفضح سياستها، ولهذا وجهت إنذارًا إلى الوفد في 6 مارس عام 1919، فاستدعى واطسون – قائد قواتها العسكرية في مصر– رئيس الوفد وأعضاءه للحضور إلى مركز القيادة، وأبلغهم نص الإنذار التالي:

"إن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية".

ورغم هذا التهديد استمر الوفد في خطته، فأرسل إلى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية برقية احتجاج، فقامت سلطات الاحتلال في 8 مارس عام 1919 بالقبض على سعد باشا زغلول، وحمد باشا الباس ل، وإسماعيل باشا صدقي، ومحمد محمود باشا؛ حيث تم احتجازهم في ثكنات قصر النيل، ومنها إلى بورسعيد؛ حيث تم ترحيلهم على ظهر الباخرة "كالدوني CALEDONI"، ونفيهم إلى مالطة في يوم 9 مارس عام 1919.

وصلت الباخرة كالدوني إلى مالطة، وعلى متنها الزعماء المصريون، الذين تم نقلهم إلى المعسكر التابع للجيش البريطاني، وقد خصصت السلطة العسكرية لكل اثنين منهم شقة ذات ثلاث غرف، فأقام سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا معًا، وحمد باشا الباس، وإسماعيل باشا صدقي في شقة أخرى، وتنازل محمد محمود باشا لسعد باشا زغلول عن غرفته الدافئة، وأخذ لنفسه الغرفة الباردة، ثم تم تجميع المنفيين الأربعة في مسكن واحد داخل المعسكر، وسمح لهم بالتنزه في عربة مدة ساعتين يوميًّا على نفقتهم الخاصة وتحت الحراسة؛ كما صرح لهم باستخدام طاه ألماني، وإبقاء التيار الكهربائي إلى ما قبل منتصف الليل؛ كما سمح لهم بقراءة ثلاث صحف، هي: TIMES الإنجليزية، والمقطم المصرية، وMALTA الإيطالية، وقد أدت ظروف النفي إلى جعل الزعماء شديدي التأثر والانفعال، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الخلافات بينهم، كان محمد محمود باشا طرفًا أصيلًا فيها[53].

كانت حادثة نفي زعماء الوفد إلى مالطة الشرارة التي أشعلت الثورة، فقد تملك الجماهير المصرية الإحساس بالمهانة، والرغبة في الثورة والانتقام، وخاصة بعد هذا الحادث، وبعد أن تبدد أملهم في الحصول على الاستقلال.

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية، إلا أن السلطات الإنجليزية قابلتها بالعنف والقسوة، فأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت وجرحت المئات؛ كما اتسعت دائرة الثورة كلما اشتدت مقاومة الإنجليز لها، وعجزت الحكومة والإنجليز عن السيطرة على الموقف، مما شجع بعض المدن الثائرة على إعلان استقلالها، مثلما حدث في مدن زفتى والمنيا وأسيوط وغيرها[54].

غير أن فشل سياسة القمع والإرهاب في إخماد الثورة، أجبر السلطات الإنجليزية على الإفراج عن الزعماء، والسماح لهم بالسفر لعرض مطالب البلاد، فهدأت الأحوال وسافر الوفد إلى باريس في 19 أبريل عام 1919، وفي نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد أعلن الرئيس ولسن اعترافه بالحماية البريطانية، فكان هذا الاعتراف صدمة قاسية للوفد وللمصريين جميعًا، بعد أن تبدد الأمل الذي علقته مصر على مبادئ ولسن ومؤتمر السلام[55].

لم ييأس زعماء الوفد المصري في باريس من تحقيق هدفهم في إسماع العالم صوت القضية المصرية، فتوالت اجتماعاتهم ولقاءاتهم بالساسة والصحفيين الأجانب، ففي 3 من مايو عام 1919، أقام الوفد المصري مأدبة في فندق الكونتيننتال لرجال الصحافة الأمريكيين والإنجليز، قام خلالها محمد محمود باشا بإلقاء خطاب تناول القضية المصرية وأبعادها؛ كما أقام مأدبة أخرى في 2

53- إسماعيل صدقي، مذكراتي، ص 48.
54- ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص61.
55- جلال الدين الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918- 1952 ص 43.

من أغسطس عام 1919 في فندق كلاردج لكبار الساسة ومشاهير الكتاب وأساتذة الجامعة، ألقى خلالها محمد محمود باشا كلمة تناول فيها القضية المصرية وحق مصر في تقرير مصيرها.

وقد شغل محمد محمود باشا في باريس منصب أمانة صندوق الوفد المصري، وظل أمينًا له حتى سفره إلى الولايات المتحدة في الأول من أكتوبر عام 1919[56].

أثناء وجود الوفد المصري في باريس، تعرف عن طريق الدكتور حافظ بك عفيفي على مجموعة من الساسة والصحفيين الأمريكيين، ومنهم: جوزيف فولك المحامي الأمريكي الشهير، الذي نجح في إثارة القضية المصرية في الصحافة الأمريكية وبين أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي خاصة السيد «بواره»، وقد شجع النجاح الذي أحرزه فولك في إثارة القضية المصرية، الوفد المصري على التفكير في إرسال بعض أعضائه إلى الولايات المتحدة لإثارة القضية، فتقدم سعد باشا زغلول، ومحمد محمود باشا، وعبد اللطيف بك المكباتي، بطلب للسفر إلى الولايات المتحدة، فتم السماح لهم بالسفر، غير أن العقبات توالت تباعًا لمنع هؤلاء الأعضاء من السفر، خاصة محمد محمود باشا الذي عارضت الحكومة البريطانية سفره؛ لما كان يتمتع به من مميزات، خاصة إجادته التامة للغة الإنجليزية، والتي تسهل من مهمته في مخاطبة الرأي العام الأمريكي، غير أن الظروف جميعًا كانت في صالح محمد محمود باشا، فقد شاءت الظروف أن تسمح له وحده بالسفر، نظرًا للظروف الصحية لسعد باشا زغلول التي حالت دون سفره، فوقع اختيار الوفد المصري على محمد محمود باشا للسفر[57].

وفي الأول من أكتوبر عام 1919 غادر محمد محمود باشا فرنسا على ظهر الباخرة «بولونيا» متوجهًا إلى نيويورك، التي وصلها في 9 أكتوبر، وعقب وصوله مباشرة قام باستئجار بناية «ستراند اندر ولش» لتكون مقرًّا للوفد المصري في واشنطن[58].

اتخذ محمد محمود باشا أثناء وجوده في الولايات المتحدة العديد من الخطوات؛ للحصول على التأييد للقضية المصرية، فقد حرص منذ وصوله إلى الولايات المتحدة على مخاطبة عدد من رموز المجتمع الأمريكي، مثل: المستر مارشال رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ[59]، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ "المستر لودج"، ورؤساء تحرير المجلات والجرائد اليومية الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة، مثل: "Washing-ton Post"[61]، "New York Times"[60]، ووزير الخارجية الأمريكي[62]؛ حيث قام بشرح مأساة الشعب المصري وأحقيته في الاستقلال، وكيف وقف إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لصالح الحق والحرية، ومبادئ المجتمع الأمريكي، ومبادئ "ولسن" الأربعة عشر، وكيف أن بريطانيا تريد أن تخل بعشرات وعشرات الوعود التي تقدمت بها للشعب المصري خلال 32 عامًا من الاحتلال؛ كما حرص محمد محمود باشا على الاطلاع المنتظم على أغلب الصحف الأمريكية الصادرة؛ لمعرفة آخر تطورات الثورة المصرية والقمع البريطاني لها[63]، وأخبار الوفد المصري في باريس، ولرصد تناول الصحف للقضية المصرية، والرد على أي إهانة مباشرة موجهة للقضية المصرية[64]، أو له شخصيًّا، فقد اتهمه أحد الصحفيين بكونه فلاحًا؛ ليحقر من شأنه، ورد محمد محمود باشا باعتزازه بالفلاحة التي يعمل بها أغلب الشعب المصري، وتكلم عن سيرته الذاتية هو وأجداده، بداية من تعلمه في جامعة أكسفورد، مرورًا بعمله مديرًا للفيوم، ثم البحيرة[65]، وكان غالبًا ما يرد بمقالات يكتبها بنفسه، ومد كل من يناصر القضية المصرية بالمعلومات اللازمة لإكمال مقالاته[66]، كذلك كان يرد على كل التصريحات الرسمية، خاصة التصريحات المتتالية لوزير الخارجية الأمريكي Lansey الذي أراد أن يشرح اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية، وقال: إن هذه الحماية المقصودة ضرورة حرب، وليست ا عترافًا بالاحتلال البريطاني لمصر[67].

كما حرص محمد محمود باشا على عقد العديد من المقابلات الشخصية، وإلقاء الخطب لشرح تفاصيل القضية المصرية في الولايات المتحدة؛ حيث استطاع

56- محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 82.

57- ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 67-68.

58- محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية ص 83.

59- يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي: يوميات مصر السياسية، ج2، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، 2011، ص 124.

60- MM49/6
61- MM115/1
62- MM115/2
63-MM1014
64- MM63/1
65- MM77/29
66- MM66/1
67- MM115/3

محمد محمود باشا إبهار المراسلين بلباقته؛ حيث أكد في اجتماع بفندق أسنوز على حق مصر في الاستقلال، وتكلم عن أن تضحيات مصر هي التي ساعدت اللنبي على تحقيق انتصاراته؛ كما استغل محمد محمود باشا أحداث القمع والبطش البريطاني بالشعب المصري[68] للتقدم باحتجاجات إلى المستر لودج رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس، مثل: حوادث الإسكندرية، وقمع المظاهرات السلمية.

كما عكف محمد محمود باشا على إعداد الكتاب الأبيض بالإنجليزية، وجمع فيه عددًا كبيرًا من المقالات التي تشرح تفاصيل القضية المصرية؛ سواء من النواحي القانونية، أو السياسية، أو الإنسانية، أو التاريخية، بحيث تثبت أحقية الشعب المصري في تقرير مصيره، وقد حقق هذا الكتاب شهرة عظيمة دفعت عددًا كبيرًا من المهتمين للحصول عليه[69]؛ كما حرص محمد محمود باشا على إرسال عدد من النسخ إلى المكتبات العامة[70]، ومكتبات الكليات في عدد من الولايات الأمريكية[71]، بل والكنائس[72]، والجمعيات الأهلية[73]، حتى يصل للمواطن الأمريكي العادي، ويصبح لديه القدرة الحقيقية على تشكيل رأي عام جارف يسير في اتجاه القضية المصرية، وتضمن الكتاب حوالي 200 صفحة عن جميع أعمال الوفد في مصر والخارج، وكذلك مكاتباته مع أعضاء مؤتمر السلام منذ 10 من نوفمبر 1918 إلى 14 من يوليو 1919، وختمه ببيان واف عن الأحداث التي وقعت في شهري مارس وأبريل عام 1919، مرفقة بصور لآثار الأعمال التي ارتكبها البريطانيون في مصر.

أثناء هذه الفترة وصلت إلى القاهرة لجنة بريطانية برئاسة وزير المستعمرات البريطاني اللورد ملنر؛ لكي تضع مقترحًا عن دستور وقانون يحكم مصر في إطار الحماية البريطانية[74]، وقد تصدى محمد محمود باشا لمهمة هذه اللجنة وفند ادعاءاتها[75]، وقد لاح في الأفق أن الولايات المتحدة في طريقها لتقديم تعديل على اتفاقية السلام بشأن المادة 147 فيما يخص رفض مد الحماية البريطانية على مصر فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وحق مصر في تقرير مصيرها[76]، فسعت عدة وفود للالتقاء بمحمد محمود باشا، مثل: الوفد الهندي[77]، والوفد الكوري[78]؛ كما تقدم السناتور أوين بخطاب إلى وزير الخارجية الأمريكي مستفسرًا عن اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وعلاقة ذلك بالمبادئ الأربعة عشر للرئيس ولسن.

وبعد هذا الجهد الكبير الذي بذله محمد محمود باشا، أرسل إليه الوفد المصري في مارس عام 1920 طالبًا منه العودة إلى باريس[79]، وقد استمر محمد محمود باشا في باريس متابعًا جهود جوزيف فولك في إثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة؛ كما حاول تعيين المحامي الإنجليزي الشهير "وليم بركلي" للدفاع عن القضية المصرية وإثارتها في باريس وأوروبا.

حاول محمد محمود باشا حث الوفد المصري لإرساله إلى بريطانيا لإثارة القضية المصرية، غير أن تدخل عبد الرحمن بك فهمي حال دون ذلك، وانتهى الأمر بإرسال الدكتور حافظ محمود والسيد لانجدون دافيز رئيس الجمعية المصرية في لندن من أجل هذا الغرض[80].

في 15 مايو عام 1919 أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها إرسال لجنة إلى مصر برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات البريطانية، وعضوية كل من: المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية، والجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية عند إعلان الحماية، والجنرال السير أوين توماس عضو البرلمان والخبير في الشؤون الزراعية، والسير سل هرست المستشار القانوني لوزارة الخارجية، والمستر سبندر محرر جريدة WESTMINSTER GAZIT، وكانت مهمة اللجنة التحقيق في أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر[81].

وما إن أذيع نبأ تشكيل اللجنة وغرضها وعزمها المجيء إلى مصر، للعمل على إبقاء الحماية وحمل المصريين على قبولها، حتى أخذت الجماهير المصرية تبدي استياءها

68- MM115/8
69- MM115/11
70- MM66/8
71-MM61/7
72-MM78/4
73- MM78/11
74- MM61/16
75- MM61/24
76- MM66/7
77- MM66/45
78- MM1011
79- MM64/2
80-MM78/12
81- محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج1، بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف 1882- 1936، مكتبة النهضة المصرية، 1952 ص61.

ومخاوفها، وتتساءل عن موقف ساسة مصر، وموقف الوفد ولجنته المركزية التي كان يرأسها آنذاك محمود باشا سليمان.

كما اتجهت النية داخل الوفد إلى مقاطعة اللجنة التي وصلت إلى مصر في 7 ديسمبر عام 1919، وما إن أذيع نبأ وصولها حتى انهالت برقيات الاحتجاج من معظم فئات الشعب تستنكر قدومها، وأجمعت آراء المصريين على أن الوفد برئاسة سعد باشا هو الوكيل الشرعي للشعب المصري، وأنه يتعين على اللجنة مفاوضته؛ إذا أرادت التفاوض، وبذلك تمت محاصرة اللجنة فلم يتصل بها من المصريين سوى السلطان وحكومته[82].

وبينما كانت اللجنة تواجه هذا الموقف البالغ الصعوبة، بعد أن نجحت حركة المقاطعة، كان الوفد يواجه موقفًا مشابهًا، بعد أن فشلت مهمته في باريس، ومن ثم فقد تهيأت الظروف المناسبة للجمع بين الطرفين، ولأن تلعب الوساطة دورها، وقد قدر لعدلي باشا يكن أن يلعب هذا الدور، فقد كان على صلة وثيقة بالوفد في باريس؛ حيث قام هو وزميلاه حسين باشا رشدي وعبد الخالق باشا ثروت بتنسيق كامل مع لجنة الوفد المركزية برئاسة محمود باشا سليمان بالاتصال بملنر، ثم أرسلوا تقريرًا شاملًا عن نتيجة هذه الاتصالات إلى سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد المصري في باريس، وطلب من سعد باشا زغلول العودة إلى مصر، لكنه رفض، وعندما تقرر طلبه أرسل إليه سعد باشا زغلول أن الوفد لن يعود إلى مصر إلا إذا شكلت وزارة دستورية خلفًا لوزارة يوسف باشا وهبة للتفاوض، مع تأييده أن يشكل عدلي باشا يكن وزارة تكون مهمتها مفاوضة الإنجليز، لكن عدلي باشا يكن رفض أن يقوم بالتفاوض وحده، واشترط ضرورة مشاركة الوفد؛ كما طلب من سعد باشا زغلول الانضمام إليه في باريس؛ للقيام بالوساطة بين الوفد ولجنة ملنر، وقد استطاع عدلي باشا يكن إقناع الوفد بالمفاوضة التي بدأت في 9 يونيه عام 1920، وهي المفاوضات التي اشترك فيها محمد محمود باشا، وسعد باشا زغلول، وأحمد لطفي السيد بك، وعلي بك ماهر، وعبد العزيز بك فهمي، بجانب عدلي باشا يكن[83].

وقد أسفرت مباحثات الطرفين عن وضع عدة مشروعات، أولها: المشروع الذي قدمه ملنر في 17 يوليو، ورد عليه الوفد بمشروع آخر من جانبه في نفس اليوم، غير أن ملنر رفض مشروع الوفد، ووصفه بأنه لايصلح أن يكون أساسًا للتفاوض، وأصر على أن يكون مشروعه هو الذي يجب أن تُبنى عليه المفاوضات، كذلك رفض سعد باشا زغلول مشروع ملنر؛ لأنه رأى فيه حماية حقيقية، وعرض على أعضاء الوفد قطع المفاوضات، والعودة إلى مصر، فعارضه محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك، ومحمد بك علي علوبة، وكادت المفاوضات تتوقف لولا تدخل عدلي باشا يكن الذي نصح ملنر بتعديل بعض نصوص المشروع، فأعد مشروعًا يتوافق مع المطالب المصرية، والعروض الإنجليزية، فرفضه سعد باشا؛ مما أدى إلى انقسام أعضاء الوفد إلى فريقين:

فريق رافض يضم: سعد باشا زغلول، وعلي بك ماهر، وواصف بك غالي، وسينوت بك حنا.

وفريق مؤيد يضم: محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك.

على أن سعد باشا زغلول صمم على رأيه، وصمم على أن ترفضه الأمة، فأرسل إلى مصطفى بك النحاس خطابًا، طالبه فيه أن يبذل أقصى جهوده لمنع الناس من الموافقة عليه دون شروط، وقد أدى هذا الموقف إلى تعميق الخلاف بين أعضاء الوفد؛ مما أدى إلى انقسام الوفد المصري[84].

في 16 مارس عام 1921 كُلف عدلي باشا يكن بتأليف الوزارة، وأعلن أنه ماض في طريق المفاوضة، فأعلن سعد باشا زغلول عدم ثقته في حكومة عدلي باشا يكن، وحاول استصدار قرار من الوفد بسحب الثقة منها، فرفض أعضاء الوفد الموافقة على القرار، فشن سعد باشا زغلول عليهم حملة عنيفة، لحمل الشعب على سحب الثقة من الحكومة، وأخذ أنصاره يرددون الهتافات العدائية ضد عدلي باشا يكن رافعين شعار:

"الاحتلال مع سعد خير من الاستقلال على يد عدلي".

كما هدد سعد باشا زغلول بنشر بيان باسمه، يعلن فيه عدم ثقته بعدلي باشا يكن، مما حدا بخمسة من أعضاء الوفد المؤيدين لعدلي باشا يكن، إلى إرسال بيان إلى سعد باشا زغلول، اعترضوا فيه على عدم اكتراثه برأي الأغلبية، فاعتبرهم سعد باشا زغلول منفصلين عن الوفد، فتوالت الاستقالات تباعًا، فخرج عبد العزيز بك

82- يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج2، ص 216.

83- MM3/26

84- MM3/26

فهمي، وعلي باشا شعراوي، وحافظ بك عفيفي، وجورج بك خياط، وعبد الخالق بك مدكور، وعلي بك ماهر، وويصا بك واصف[85].

أما محمد محمود باشا، فقد رأى أن المفاوضات بين مصر وبريطانيا ليست بين ندين متعادلين، وإنما هي بين القوة المسلحة والحق الأعزل، ولهذا فقد رأى أنه من الأفضل الحصول على شيء تتقوى به البلاد ثم تطالب بغيره؛ لأن مبدأ (التمسك بالكل أو لا شيء) مبدأ خطير؛ لصعوبة تحقيقه، طالما أن مصر لا تملك القوة التي تجبر بها بريطانيا على تحقيق مطالبها، وقد انتهى أمر الخلاف إلى انقسام هيئة الوفد المصري، التي قادت ثورة 1919.

ولما كانت الغالبية العظمى من الجماهير المصرية قد انضمت إلى سعد باشا زغلول وأيدت سياسته، بينما عارضت سياسة عدلي باشا يكن، فقد سافر وفد المفاوضات وسط موجة عارمة من السخط والهجوم، غير أن هذه المظاهرات لم تفلح في إثناء عدلي باشا يكن عن المضي في تحقيق ما صح عزمه عليه، فأجرى مفاوضاته مع جورج كيرزون وزير الخارجية البريطانية خلال الفترة من 16 يوليو إلى 19 نوفمبر عام 1921، وفي أثناء هذه المفاوضات حاول عدلي باشا يكن جاهدًا تفادي الفشل والتغلب على الصعاب، غير أنه وجد أن المفاوضات لن تؤدي إلى النتيجة التي يرجوها لمصر، فقطع المفاوضات، وعاد إلى القاهرة في 5 ديسمبر عام 1921، وقدم استقالته إلى السلطان أحمد فؤاد الأول فور وصوله، بعد أن استقبل أسوأ استقبال من الجماهير المؤيدة لسعد باشا زغلول، مما أدى إلى استحكام الخلاف وتعذر الاتفاق بين الطرفين[86].

وقد كان محمد محمود باشا وراء عدلي باشا يكن، مؤيدًا مفاوضاته مع كيرزون، وكان راغبًا في حضور المفاوضات مع عدلي باشا يكن، مساندًا له أمام الموجة العاتية التي أثارها عليه سعد باشا زغلول.

وقد عبر محمد محمود باشا عن رأيه في مفاوضات عدلي باشا بقوله: «تفاوض عدلي مع الإنجليز، فرفع شأن مصر في تلك البلاد، وانتهت بأن قطع المفاوضات محتفظًا بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة»[87].

85-MM3/12

86- محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 104-105.

87- ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 66-68.

الانفصال.. محمد محمود وحزب الأحرار الدستوريين:

بدأت فكرة تأليف حزب الأحرار الدستوريين في أواخر نوفمبر عام 1921، وقد تزعمه عدلي باشا يكن، غير أنه كان مترددًا في الإقدام على تأليف حزب برئاسته؛ إذ كان لا يميل إلى الخصومات والمنازعات الحزبية، لكنه في نهاية الأمر رضخ لرغبة أعضاء الوفد المنفصلين، وإلحاحهم على أن يتخذوا من رئاسته سندًا للحزب الجديد.

وبعد صدور تصريح 28 فبراير عام 1922، اقتنع عدلي باشا يكن بضرورة تأليف الحزب، وتعددت اجتماعات المؤسسين في منزل عدلي باشا يكن في رمل الإسكندرية في صيف عام 1922، بهدف وضع اللوائح والقوانين المنظمة له؛ كما حدد يوم 30 أكتوبر عام 1922 موعدًا لانعقاد أول اجتماع للجمعية العمومية للحزب في فندق شبرد؛ حيث أعلن عدلي باشا يكن بحضور 300 عضو عن قيام حزب «الأحرار الدستوريين».. كما أعلن محمد محمود باشا مبادئ الحزب الثمانية عشر[88].

وبعد انتهاء حفل إعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين، نودي بعدلي باشا يكن رئيسًا للحزب، واستمر في رئاسته حتى استقال في 17 من يناير عام 1924؛ ليبقى الحزب دون رئيس إلى أن تم اختيار عبد العزيز باشا فهمي رئيسًا للحزب في 4 يناير عام 1925، حتى استقال في 4 مارس عام 1926، فظلت رئاسة الحزب شاغرة إلى 24 فبراير عام 1929 عندما اختير محمد محمود باشا رئيس الوزراء، ووكيل الحزب رئيسًا له[89].

الخاتمة:

مثلت العائلات المصرية -التي صعدت مع نمو الملكيات الزراعية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين- رصيدًا كبيرًا لثورة 1919، فالقيادات الثورية كان معظمها من هذه العائلات التي أرسلت أبناءها للتعلم في الخارج، على غرار محمد باشا محمود الذي تلقى تعليمه في جامعة أكسفورد، وهذه الدراسة عكست دور هذه العائلة الأب والابن في الثورة الذي كان دورًا محوريًّا.

88- محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 121.

89- أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 76-78-81.

4

المرأة المصرية وثورة 1919

إيمان عامر

إن الجدل الدائر في سياق حركات الحداثة في منطقتنا العربية عند نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، يمنح أوضاع المرأة اهتمامًا خاصًّا، فمثلما قام المستعمرون الغربيون باستخدام مأساة المرأة الشرقية كعلامة على وحشية وفساد الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، وتوظيف تلك المقولة كمبرر لحملاتهم التي لا مفر منها بحكم سموهم الحضاري.

ترى مدرسة عريضة من المؤرخين أن عصر النهضة المصرية الحديثة يبدأ بمجيء الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، على اعتبار أنها أول نافذة فُتحت على الآخر بعد قرون من الركود والضحالة التي عاشها المصريون، فقد أحدثت الحملة صدمة ثقافية عبر عنها الجبرتي عند زيارته المجمع العلمي الذي أنشأته الحملة الفرنسية بعد مجيئها إلي مصر بأنه: "رأى عجبًا، وشاهد أعمالًا لا قبل لأمثالنا بها"، وعلى الصعيد المجتمعي كانت هناك صدمة أخرى.

فقد اصطحب رجال الحملة الفرنسية زوجاتهم وصديقاتهم إلى مصر، وكانت هؤلاء السيدات يتجولن في الشوارع والطرقات أسوة بالرجال سافرات الوجه ضاحكات، بينما كانت المرأة المصرية لا تعرف العالم الخارجي إلا من خلال الفتحات الضيقة، التي كان يسمح لها بالنظر منها؛ سواء من المشربية، أو من النقاب السميك الذي أسدل على وجهها وعقلها أيضًا.

متغيرات طويلة المدى قادت إلى تغير وضعية المرأة قبيل اندلاع الثورة:

لئن كنا سنتناول جملة عوامل أدت إلى تغير كيان المجتمع النسائي المصري شيئًا فشيئًا، فلا بُد أن نبدأ بالحملة الفرنسية، التي كان لمعاملة رجالها لنسائها أثر في توجيه نظر نساء مصر للفارق الكبير بين وضعهن، ووضع المرأة الفرنسية، خاصة بعد زواج كبار قادة الحملة من المصريات، أمثال: مينو، الذي تزوج من زبيدة الرشيدية وأسلم من أجلها، وأصبح اسمه: (عبد الله مينو)، وربما كان أول اجتماع نسائي مصري في التاريخ، ليس اجتماع الكنيسة المرقسية بعد ذلك

مينو وزبيدة الرشيدية

بسنوات إبان ثورة 1919م، وإنما اجتماع عام 1799م في أحد حمامات رشيد العامة؛ حيث كانت الحمامات تلعب دورًا مهمًّا؛ فهي ملتقى ومنتدي السيدات، لقد قررن في هذا الاجتماع أن يرسلن مذكرة إلى (السلطان الأعظم بونابرت)، ويذكر كلوت بك قصة المذكرة كما حكاها له نابليون قائلًا: "تزوج الجنرال (مينو) بامرأة من رشيد، وعاملها معاملة السيدات الفرنسيات؛ إذ كان يجلس معها على مائدة الطعام، ويقدم إليها خير الأطعمة، وإذا سقط منديل الطعام بادر وأعاده إليها، فلما روت زبيدة هذه الأمور قامت النساء وحررن عريضة لبونابرت ليحمل أزواجهن على معاملتهن بمثل ما يعامل مينو زوجته زبيدة". وكان حق المشاركة في الطعام أمرًا هائلًا بالنسبة للمصريات، ولا شك أنه وقر في ذهننا صورة أسرة السيد أحمد عبد الجواد في "ثلاثية نجيب محفوظ" حين يجلس إلى الطعام وزوجته وبناته واقفات ينتظرن دورهن.

لم تكن هذه المسائل الترفيهية هي فقط مؤشرات تغير المرأة، فقد كانت ترفض الإجراءات التي تقوم بها الحملة لهدم البيوت، ففي إحدى المرات احتجت السيدات الساكنات في البيوت المراد هدمها، وخرجن في مظاهرة احتجاجية صاخبة، وذهبن إلى مقر إقامة بونابرت بالأزبكية- قصر الألفي- وأعلن رفضهن لما يحدث، فاعتذر القائد وتوقفت أعمال الهدم.

وكان اشتراك المرأة خلال سنوات الحملة القصيرة في ثورتي القاهرة الأولى والثانية، قد شجعها على المشاركة التدريجية في الحياة العامة، حتى إنها قادت بعد خروج الحملة عدة مظاهرات ضد ولاة الأتراك، منها الثورة ضد حاكم القاهرة عند قتله لأحد أبناء حي باب الشعرية؛ مما اضطره لدفع جزية كبيرة لأهل الحي.

وأهمها: عندما أسرف ولاة الترك في فرض الضرائب الجائرة على الشعب، فخرجت نساء حي بولاق وهن يحملن الدفوف وبعض الأدوات المنزلية من النحاس، صائحات منشدات الكلمات التي صارت على ألسنة المصريين بعد ذلك، وهي: "إيش تأخذ يا برديسي من تفليسي"، ووصلن إلى جامع الأزهر مطالبات برأس عثمان البرديسي، مما أقلقه هو وأمراء المماليك. وبتلك الممارسة المجتمعية والاحتجاج تولد عند المرأة المصرية في سنوات التغيير تلك.

ولكن على الرغم من كل هذا كانت أحوال المرأة المصرية في مطلع القرن العشرين غاية في التأخر، ولكن تضافرت عدة عوامل لإيقاظ الحركة النسائية.

كان **محمد عبده** مفكرًا دينيًّا مجتهدًا وملتزمًا، وقد نادى محمد عبده بالإصلاح فيما يختص بالمرأة في عدة نقاط من حياته، من أهمها: المقالات التي نشرها في جريدة "الوقائع المصرية" في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وفي "المنار" وهي جريدة أسبوعية في التسعينيات من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وربما كان محمد عبده أول من قال بما زال يقول به دعاة النسوية المسلمون الآن، وهو أن الإسلام -وليس الغرب كما يدعي الأوربيون- هو أول من اعترف بإنسانية المرأة الكاملة والمساوية لإنسانية الرجل.

وبحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر، أصبحت الدعوة إلى تعليم المرأة وإلى الإصلاحات التي تؤثر على وضعها أكثر وضوحًا، فقد شرعت المرأة في الدعوة لقضيتها بنفسها في الجرائد والمجلات النسائية التي ظهرت في ذلك الوقت؛ فقد صدر من "**عائشة التيمورية**" أول صوت نسائي يتكلم عاليًا في مصر، بالرغم من كونها أديبة وشاعرة، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر دورها الريادي في الحركة النسائية، فكما كان الشعر ديوان العرب، صار الأدب أداة تغيير المجتمع، ومعيارًا في الوقت ذاته للتغيير، وكان أهم ما كتبته: (مرآة التأمل في الأمور)، الذي من خلاله ناشدت الرجال أن يستمعوا لها ورجتهم أن: "لا تنبذوا خطاب هذه الضعيفة" التي هي المرأة.

وقد لبى الرجال هذه الدعوة بداهة واختيارًا، فالنقد الاجتماعي الذي سيعالجه **قاسم أمين** سبقته التيمورية بهذه الدعوة إلى الإصلاح؛ حيث وضع **قاسم** كتابًا بالفرنسية رد به على الدوق دراكو عام 1894م، وعقليته لم تتفتق فيه عن تلك الثورة النبيلة الكامنة، ولم يصدر كتاب "تحرير المرأة" الذي بسط فيه نظرياته الجريئة إلا بعد سنوات عام 1899م؛ حيث أردفه بكتاب "المرأة الجديدة". وتقدمها وبين وضعية النساء؛ حيث يشير إلى

أن تقاليد الأمم المتحضرة لا بد وأن تختلف عن التقاليد المرتبطة بالجهل والبربرية. وكان قاسم أمين واضحًا في اشارته إلى أن ضعف المصريين وعجزهم كان نتيجة حرمانهم من التعليم الأول، فتحت عنوان: "الأمهات والأمة" عرض أمين النقد الأوربي رابطًا إياه بنظرية داروين، ومبدأي الاختيار الطبيعي، والبقاء للأصلح.

وهكذا انصب اهتمام قاسم أمين على المرأة باعتبارها هي المسؤولة عن تنشئة رجال المستقبل؛ كما حملت لواء تعليم المرأة **زينب فواز** في كتابها (الدر المنثور في طبقات ربات الخدور)، وفي مقالتها في مجلة "المقتطف". وعلي أية حال شهدت تلك الفترة زخمًا قويًا في الصحافة النسائية، فأصدرت **هند نوفل** المجلة النسائية الأولى (الفتاة) عام 1892م، ثم صدرت مجلات مثل: (أنيس الجليس) **لألكسندرا أفرينوه** عام 1898، و(فتاة الشرق) **للبيبة هاشم** عام 1906م، و(الريحانة) **لجميلة حافظ** عام 1907، و(الجنس اللطيف) **لملكة سعد** عام 1908، وترقية المرأة لفاطمة راشد عام 1908م، و(فتاة النيل) لسارة الميهية 1913م، وكذلك ظهرت مجلة (العفاف) عام 1910، والتي تميزت بكاتباتها من النساء وإن كان صاحبها هو سليمان السليمي؛ كما لا ننسى ريادة **ملك حفني ناصف** باحثة البادية، التي كانت صاحبة أول صوت نسائي يدوي مطالبًا بحقوق المرأة كاملة وإنصافها، وكانت تنشر مقالاتها في جريدة (الجريدة)، ثم جمعتها في كتابها النسائيات.

كما كتبت النساء مقالات في الصحافة العامة ليست النسائية فقط، ولكن اتجهن بشدة لاستخدام الأسماء المستعارة حفاظًا على سمعة وشرف عائلاتهن؛ حيث كانت التقاليد تحرم ذكر اسم المرأة، وكان الرجل لا يذكر اسم قريباته من نساء الأسرة، حتى الأميرة نازلي فاضل سليلة العائلة الخديوية كانت تكتب للصحافة بدون توقيع.

ولا بد أن نذكر هنا دور مجلة أسبوعية لها دور بارز في تلك الفترة، هي مجلة (السفور)، التي كانت تبحث عن تحرير المرأة من قيود الجهل والعادات العقيمة، وقد ضمت كُتابًا مثل: محمد حسين هيكل، ومنصور فهمي، وطه حسين. بالإضافة إلى كاتبات من النساء حجبن أسماءهن كما هي العادة، مكتفيات بأسماء مثل: (مصرية) (عالية) (زهرة).

وقد اعتَبَر كُتاب السفور المرأة رمزًا لتخلف الأمة، وبالتالي كانت محل اهتمامهم، فقد مَثَّل هؤلاء الجيل

السفور

مجلة السفور

الليبرالي المتطلع عبر البحر المتوسط إلى أوروبا، ورأوا أن طريق النهضة المصرية ينبغي أن يسترشد بالنهضة الأوربية، ولم يأبه هؤلاء باتهامهم بأنهم ناقلوا تعاليم إفرنجية، فقد كانت حجتهم أن طبيعة الموقف الحضاري نقل آثار الأمم المتقدمة عليها، وهذا لا يعني القبول بطمس الذات.

وعقد هؤلاء الكتاب في السفور مقارنة بين أوضاع المرأة المصرية، ونظيرتها الأوربية بالقول: "الفرق بيننا وبينهم هائل جدًا، وهذا الفرق طبيعي؛ فإن القوم هناك ذاقوا حلاوة رقي المرأة، فأرادوا الزيادة من تلك، أما نحن فإننا نشرب المر من جهل نسائنا، فننفر حتى من حديث إصلاحهن، ولا نمد لإنقاذهن يدًا، وجدير بالذكر أن هذا الرأي ذيل بتوقيع (شارب مر).

بالتوازي مع جملة المتغيرات تلك، كان هناك متغير طارئ يتعلق بتعليم المرأة؛ حيث اعتبر رفاعة رافع الطهطاوي أول داعية لتعليم المرأة في مصر بل في الشرق كله؛ فقد كان عضوًا في لجنة تنظيم التعليم عام 1836م، التي اقترحت تعليم البنات في مصر، غير أن الاقتراح لم ينفذ؛ لأن المجتمع المصري لم يكن على استعداد لقبول هذه الفكرة.

وبعد عدة سنوات أصدر كتابه "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين"، وذلك عندما عزم الخديوي إسماعيل أن يفتح أبواب العلم أمام الفتيات، وفي العام التالي أنشئت "جشم آفت" هانم أول مدرسة لتعليم

غلاف كتاب المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين

البنات في مصر، وكان اسمها عند التأسيس: "مدرسة السيوفية" ثم استبدل باسم المدرسة السنية عام 1889م. وفي عام 1900 دخلت البنات لأول مرة امتحان الشهادة الابتدائية، ويذكر أن نبوية موسي التي تخرجت من مدرسة السنية قررت الدراسة بنفسها للتقدم لامتحان البكالوريا، رغم معارضة دنلوب مستشار وزارة التعليم، واجتازت الامتحان، وظلت لسنوات هي الوحيدة الحاصلة على هذه الشهادة، وتدرجت في العمل بمجال التدريس حتى أنشئت مدرسة بنات الأشراف، التي ضمت سميرة موسى (التي ستصبح أول عالمة مصرية في مجال الذرة) بين طالباتها.

في عام 1908 اجتمعت النساء المصريات وكوَّنَّ جمعية ترقية المرأة، وهي أول منظمة مصرية من نوعها في مصر، مع إصدارها لمجلة شهرية تدعو لأهداف الجمعية الفكرية للنساء المصريات والتي تأسست عام 1914، وكان من بين عضواتها هدى شعراوي، ومي زيادة الكاتبة والمفكرة النسوية. وجمعيات أخرى، مثل: جمعية نهضة المرأة المصرية، وجمعية المرأة الجديدة، وجمعية أمهات المستقبل.

وأخذت المرأة المصرية على عاتقها إنشاء الجمعيات والمؤسسات التي تقدم خدماتها للمرضى والأيتام والمشردين؛ فقد فكرت هدى شعراوي والأميرة عين الحياة في تمصير العمل الأهلي؛ حيث كانت الليدي كرومر فخورة بإنشائها مستوصفًا يحمل اسمها، فقررتا إنشاء مستوصف باسم الأميرة عين الحياة، كان نواة لجمعية خيرية كبرى ساهمت فيها سيدات مصر بكافة شرائحهن، هي مبرة محمد علي التي أدارتها مجموعة من نساء الطبقة العليا من الريف والحضر، ومن خلفيات دينية متعددة، واللاتي حصلن على التمويل اللازم للأنشطة من خلال الأسواق، والحفلات الخيرية، واليانصيب، والتبرعات.

وجدير بالذكر أن سيدات النخبة لم ينشئن المنظمات لصالح أخواتهن الفقيرات فحسب، بل أيضًا من أجل تقدمهن الشخصي والفكري، فكوَّنَّ النوادي الاجتماعية، والجمعيات الثقافية، والصالونات الأدبية، وأمدت تلك الجهود النساء بساحات للتلاقي ومناقشة الاهتمامات الفكرية والاجتماعية والسياسية؛ كما مثلت في أحوال كثيرة أماكن للتدريب على الأحاديث العامة وإلقاء المحاضرات.

كان افتتاح الجامعة المصرية حدثًا متفردًا، ليس في تاريخ التعليم والنهضة الثقافية فقط، بل كان حدثًا مهمًا له بعده السياسي؛ حيث ستكون الجامعة بأساتذتها وخريجيها مؤسسة وطنية في مواجهة الاحتلال. وحمل دعاة الإصلاح ورجال الحركة الوطنية، مثل: الإمام محمد عبده، وقاسم أمين، ومصطفي كامل، الدعوة للاكتتاب لإنشاء الجامعة، وكان للأميرة فاطمة إسماعيل مساهمة جليلة في إنشائها؛ حيث تبرعت بمجوهراتها وأوقفت أراضيها وأملاكها لهذا المشروع الوطني، وعلى الرغم من كل ما بذلته الأميرة فاطمة، لم يسمح لها بحضور حفل الافتتاح، وأنابت عنها الأمير عمر طوسون؛ فقد منعتها من المشاركة تقاليد المجتمع المصري، التي ما كانت تسمح لامرأة – حتي لو كانت ابنة الخديوي – بحضور حفل عام، أو تكون موضع تكريم منه.

ولكن أتيح للمرأة أن تستفيد من إنشاء الجامعة عندما اقترحت هدى شعراوي إقامة محاضرة للآنسة مرجريت كليهان، التي كانت تزور مصر تحت رعاية مؤسسة كارينجي، وكانت المحاضرة للمقارنة بين حياة المرأة الشرقية بمثيلتها الغربية.

وتبع ذلك سلسلة المحاضرات النسائية، وذلك في أيام الجمعة بعيدًا عن أعين الرجال، ومن أهم المُحاضرات الاتي كن يحاضرن فيها: ملك حفني ناصف، ونبوية موسى، ورحمة صروف. وحضرت المحاضرات السيدات من الطبقة الراقية، والمشتغلات بالصحافة والكتابة النثرية والشعرية، إضافة إلى أميرات الأسرة العلوية، حتى بدأت الأقلام تطالب بإنشاء جامعة مستقلة للنساء.

وهكذا نسج المصريون رجالًا ونساءً خيوطًا دقيقة رقيقة، لها ملمس الحرير، وصلابة الحديد، تمثلت في الصحافة النسائية، تعليم المرأة، والأدب النسائي، والجمعيات الخيرية، وإنشاء الجامعة المصرية، وتجمعت هذه الخيوط وتلاقت لكي تصنع امرأة جديدة في تاريخ مصر، وكان المحك الحقيقي لظهور هذه المرأة هو ما عانته مصر من ويلات الحرب العظمى، والأمل الذي بدا متوهجًا بعقد مؤتمر الصلح بباريس، وإعلان ويلسن مبادئه الأربعة عشر، التي أهمها: حق الشعوب في تقرير المصير. فحثت الحركة الوطنية الخطى للسفر لعرض القضية المصرية وحدثت كل التداعيات التي ظهرت فيها المرأة المصرية، وحدثت كل التداعيات التي ظهرت فيها المرأة المصرية بهذه الإطلالة الجديدة كما سنرى...

فعندما رفضت بريطانيا سفر الوفد الموكل من الأمة المصرية، وألقت القبض على سعد زغلول ورفاقه، هب الشعب المصري ثائرًا، ويبدو أن حركة جمع التوكيلات أسفر الوفد والتي انتشرت في جميع أوساط وطبقات وفئات الشعب المصري في مدنه وقراه، أدت إلى حالة من الفهم الحقيقي لقضية الوطن، ووقرت هذه الحالة في الوعي الجمعي المصري، وأدت إلى اختمار ثوري حقيقي في نفوس المصريين، كان اعتقال سعد بمثابة الشرارة التي أشعلت نيران هذه الثورة وأطلقتها من الصدور.

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية نظمها الطلبة يوم الأحد 9 مارس؛ إذ أضربوا عن تلقي الدروس وخرجوا من مدارسهم، وساروا بادئ الأمر في نظام وسكينة تتقدمهم الأعلام هاتفين بحياة الوفد المصري، وسقوط الحماية البريطانية، وكان طلبة مدرسة الحقوق أول المضربين؛ حيث أعلنوا إضرابهم وخاطبوا ناظرهم المستر والتون بقولهم: "نحن لا ندرس القانون في بلد يداس فيه القانون"، وخرجوا إلى الشارع متظاهرين، وانضم إليهم طلاب المهندسخانة والزراعة، ثم عبروا النيل وتوجهوا إلى مدرسة الطب بقصر العيني، وانضم إليهم طلاب مدرسة التجارة العليا بالمبتديان، وطلاب مدرسة دار العلوم. وفي اليوم التالي امتدت الإضرابات والمظاهرات إلى الأزهر، وانضمت جموع الشعب.

وفي اليوم الثالث اتسعت الثورة، وأضرب سائقو الترام وسائقو الأجرة، ووجهت القيادة البريطانية إنذارًا شديد اللهجة للمواطنين تذكرهم فيه بأن الأحكام العرفية ما زالت مفروضة على البلاد، وأن المحاكمات العاجلة تنتظر المتظاهرين والمتجمهرين، ولكن الثورة كانت قد بدأت تتحرك، وكانت ككرة الثلج تكبر كلما تحركت.

أولى المظاهرات النسائية خلال الثورة:

سجل الرافعي المظاهرة النسائية الأولى في 16 مارس 1919 قائلًا: "لقد سارت السيدات في صفين منظمين، وجميعهن يحملن أعلامًا صغيرة، وطفن بالشوارع الرئيسية في موكب كبير هاتفات بحياة الحرية والاستقلال، وسقوط الحماية، فلفتت مواكبهن أنظار الجماهير، وأذكت في النفوس روح الحماسة والإعجاب، وقوبلن في كل مكان بالهتاف والزغاريد، وخرج أهل القاهرة رجالًا ونساء لمشاهدة هذا الموكب البهيج، الذي لم يسبق له مثيل، وأخذوا يرددون الهتافات، ومرت المظاهرات بدور القنصليات ومعتمدي الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب، ولكن الجنود الإنجليز لم يدعوا هذا الموكب البريء يسير في طريقه، فما إن وصلت المتظاهرات إلى شارع زغلول يردن الوصول إلى بيت الأمة، ضربوا حصارًا حولهن ومنعوهن من السير مسددين إليهن بنادقهم وحرابهم مهددين، وظل الجميع كذلك زهاء ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة دون أن يخور عزمهن، بل زادهن صلابة، وتقدمت إحداهن تحمل العلم إلى أحد الجنود وقالت له قولتها الشهيرة: "نحن لا نهاب الموت، أطلق بندقيتك في صدري لتجعلوا في مصر مس كافيل ثانية". فخجل الجندي وسمح لهن بالسير، وقدمن احتجاجًا على هذه المعاملة الغاشمة أرفق باحتجاجهن الأول لمعتمدي الدول.

وجاءت مذكرة النساء كما يلي: "يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات، أمهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية، ويحتججن على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة، لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها؛ تطبيقًا للمبادئ التي وعد "ولسون"، وقبلتها جميع الدول محاربة أو محايدة، نقدم لجنابكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة؛ لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ المذكورة، والعمل عليها، ونرجو إبلاغها ما شاهده رعاياكم المحترمون من أعمال وحشية، وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح، بمجرد احتجاجهم بطرق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام، أسوة بباقي الأمم، وتنفيذًا للمبادئ التي اتخذت أساسًا للصلح التام، ولأنهم أيضًا على اعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم إلى جزيرة مالطة".

ومهما يكن من أمر، فقد هزت مظاهرات النساء مشاعر الأدباء والشعراء، وسجلوا هذا الحدث الخطير في تاريخ مصر السياسي، وعلى رأسهم حافظ إبراهيم الذي كتب:

خرج الغواني يحتججن ورحت أرقب جمعهنه
فإذا بهن تخذن من سود الثياب شعارهنه
فطلعن مثل كواكب يسطعن في وسط الدجنة
وأخذن يجتزن الطريق ودار سعد قصدهنه
يمشين في كنف الوقار وقد أَبَنَّ شعورهنه
وإذا بجيش مقبل والخيل مطلقة الأعنة
وإذا الجيوش سيوفها قد صوبت لنحورهنه
وإذا المدافع والبنادق والصوارم والأسنة
والخيل والفرسان قد ضربت نطاقًا حولهنه
والورد والرياحين في ذاك النهار سلاحهنه
فتطاحن الجيشان ساعات تشيب لها الأجنة
فتضعضع النسوان والنس وان ليس لهن مُنة
ثم انهزمن مشتتات الش مل نحو قصورهنه
فليهنأ الجيش الفخور بنصره وبكسرهنه!
فكأنما الألمان قد لبسوا البراقع بينهنه
وأتوا بهندنبرج مختـ ـفيًا بمصر يقودهنه
فلذاك خافوا بأسهن وأشفقوا من كيدهنه!
فكأنما الألمان قد لبسوا البراقع بينهنه

شهيدات الثورة، واتساع المشاركات النسائية:

وعندما حدث الصدام والمواجهة بين المتظاهرات وجنود الاحتلال، وسقطت شهيدات مصر، فكانت أول شهيدة في ثورة 1919 شفيقة بنت محمد عشماوي، وقالت هدى شعراوي عنها في مذكراتها: "لن أنسى الأثر المحزن الذي أحدثه ضرب أول شهيدة مصرية، وقد تجلي ذلك في تشييع جنازاتها التي شاركت فيها كل طبقات الأمة، حتى صارت جنازاتها مظهرًا من مظاهر الوطنية المشتعلة". كانت شفيقة ابنة مقاول، وهو أحد أعضاء أحد الأحزاب السياسية المصرية التي تنتمي إلى التيار الليبرالي، وكان انغماس والدها في الحياة السياسية قد ساهم في تولد الثورة داخلها، وكان لحي الخليفة الذي سكنته دور كبير، فهذا الحي كما وصفه الرافعي: "الخليفة كان يشهد ثورة من نوع خاص، فهي ثورة أولاد البلد الذين عرفوا ألف باء الوطنية المصرية بمنطق الحارة والأخوة والجيرة الحسنة".

وسقطت أخريات شهيدات، منهن: نعيمة عبد الحميد محمد من كفر الشوام مركز إمبابة، وفاطمة محمود، ونعمات محمد، وحميدة سليمان من مدينة الفيوم، أيضًا أم محمد جاد من قليوب، ويمن صبيح من الشرقية، وفي 23 مارس استشهدت سيدة بدران من قرية كفر الوزير دقهلية، وفي نفس الوقت قامت مذبحة في ميت القرشي دقهلية، واستشهد كثيرون ومن ضمنهم عروس تدعى (صديقة)، كانت تزف إلى عريسها، وفي 27 مارس هجم الإنجليز على قرية تفهنا الأشراف، وقتلوا كثيرًا من الأهالي بما فيهم الشيوخ والأطفال والنساء، يحتفظ التاريخ باسم واحدة منهن هي رقية أحمد متولي، وقبل ذلك بأيام قلائل في 24 مارس أغارت طائرتان بريطانيتان بالقنابل على مدينة أسيوط، فاستشهد العشرات في هذا الهجوم، وفقد المحامي الشرعي ابنته (فائقة محمد) التي ماتت بعدها بأيام في 10 أبريل 1919، وفي 12 أبريل اشتركت نساء القاهرة في تشييع شهدائها، وهتف المشيعون بسقوط الاحتلال، فأطلق جنوده الرصاص على أهالى القاهرة وسقطت شهيدات مع من سقط من الرجال، ومن هؤلاء الشهيدات: (حميدة خليل) من حي الجمالية، و(سيدة حسن) من حي عابدين.

وتظل حكاية (دولت فهمي) مثيرة للإعجاب والشفقة في آن واحد، فلقد كانت ناظرة مدرسة، وطلب الجهاز السري للثورة أن تعترف بأن الطالب عبد القادر شحاتة كان يبيت عندها حتى تنقذ الجهاز السري للثورة؛ خشية أن يتم الكشف عن كل أفراده إذا اعترف عبد القادر بالعملية الفدائية، وبالفعل قبلت دولت أن تقوم بهذه التضحية، وعندما علم أهلها بذلك قتلوها.

وأدى سقوط الشهيدات إلى مزيد من المشاركة النسائية، حتى إن المظاهرات ضمت فنانين وفنانات من

المحبين لمصر، ومنهم: "روز اليوسف" الشامية الأصل، التي تمثل من عشق الوطن، فرغم كونها من أصول غير مصرية إلا أنها تحسب على النهضة الفنية والصحافية المصرية.

لقد ظلت روزا تعمل في مسرحها رغم الظروف السيئة وقلة عدد المشاهدين؛ لأنها كثيرًا ما كانت تخفي الثوار من مطاردة الجنود الإنجليز لهم، وتزعمت روزا ومعها ماري إبراهيم مظاهرة للفنانين سار فيها جورج أبيض، ومحمد عبد القدوس، وزكي طليمات، ونجيب الريحاني، والعاملين بالمسرح والكومبارس. وسارت المظاهرة تقطع ميدان الأوبرا أمام فندق كونتيننتال، ومن حولها سارت جنازات الشهداء وصيحات الجماهير، ثم عادت ثانية إلى مسرح برنتانيا.

ويذكر أن روزا أصدرت بعد الثورة بعدة سنوات جريدة تحمل اسمها، وتذكر أن إعجابها بشخصية سعد زغلول من أهم أسباب تحولها للاهتمام بالسياسة، وتحول مجلتها للموضوعات السياسية التي كانت تناصر سعدًا في مقابل هجوم مجلة الكشكول، وبلغ من تأييدها ودعمها للوفد أن أصبحت الصحف المنافسة تطلق على الوفد اسم: حزب روز اليوسف.

دولت فهمي

وكانت هناك أسماء تجاهلها التاريخ لفنانات كن يدعمن الثورة بوصفهن مصريات، وكن يتغنين بسعد زغلول ورفاقه، فمثلًا عندما منعت سلطات الاحتلال أن يذكر أحد اسم سعد زغلول، كتب بيرم التونسي لمطرب الثورة سيد درويش: (يا بلح زغلول يا حليوة يا بلح)، وغنتها المطربة نعيمة المصرية في صالات روض الفرج ووسط القاهرة، كما غنت رتيبة أحمد أغاني سيد درويش في مسرحيات علي الكسار.

وقد وجهت هدى شعراوي خطابًا لليدي برونيت زوجة وليم برونيت المستشار بدار الحماية البريطانية عقب هذه المظاهرة، ذكرتها قائلة: "في هذه الظروف الحزينة التي تجتازها بلادنا الآن، أذكرك بمحادثتنا عن نتائج الحرب المؤلمة، وكنت تؤكدين لي إذا ذاك أن بريطانيا العظمي نزيهة في اشتراكها في هذه الحرب، وأنها لم تسهم فيها إلا لخدمة العدل والإنسانية، ولكي تدافع عن حرية الشعوب المظلومة وحماية حقوقها، فما رأيك يا سيدتي في حكومتك إذ تعطي لنفسها حق بسط الأحكام العرفية في زمن السلم وتنفي أنا سأحرر بلادهم لا يطلبون إلا أن يعيشوا أحرارًا فيها؟ وما قولك في جنودكم الذين يجوبون شوارع مصر الهادئة بالمدافع الرشاشة، يطلقونها على شعبها الأعزل إذا ارتفعت أصوات أفراده مطالبين بالحق والحرية التي بذلتها إنجلترا في خدمة الإنسانية والعدالة؟.

في 20 مارس 1919 تكررت المظاهرة، فسارت المتظاهرات رافعات الأعلام المكتوب عليها بالعربية والإنجليزية والفرنسية عبارات الاحتجاج على سفك الدماء، مطالبات بالاستقلال حتى وصولهن إلى بيت الأمة، فضرب البوليس والجنود الإنجليز الحصار حولهن، ولم يفك عنهن إلا بعد توسط القنصل الأمريكي، وأرسلن احتجاجهن إلى قناصل الدول.

وفي 28 مايو أعلنت شروط الصلح التي قررها الحلفاء، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر فرساي، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (المواد 1947-154) مؤيدة للحماية التي فرضتها إنجلترا على مصر، وقبلتها ألمانيا ضمن ما قبلت من شروط الصلح، الأمر الذي دفع المصريين لاستكمال احتجاجهم.

وأدت هذه المشاركات المتوالية للمرأة المصرية في فعاليات الثورة، إلى أن شعرت المرأة بالثقة، وبقدرتها على المساهمة مع الرجل في الأعمال القومية، والتي عرف عنها أنها من اختصاص الرجل وحده؛ كما أن خروج المرأة المصرية عن المألوف دفع العديد من الصحف الأجنبية، مثل: صحيفة «الصنداي إكسبريس» و«الديلي

نيوز» و«التايمز» اللندنية لأن تنشر أنباء الثورة المصرية، وتأخذ أحاديث من بعض نساء مصر عن الثورة، ورأيهن في الاحتلال الإنجليزي، وهذا لعنة أنظار الرأي العام العالمي والمنظمات النسائية الدولية لوضع المرأة المصرية الجديد وبأهمية القضية المصرية، فدعاها الاتحاد النسائي الدولي إلى إيفاد مندوبات عن نساء مصر لحضور المؤتمر الذي عقد بجنيف عام 1920م، بيد أن النساء المصريات لم يكن على استعداد لتلبية الدعوة لاستمرار أحداث الثورة؛ لتهيبهن من السفر للخارج وحضور مؤتمرات دولية، غير أنه مع استمرار وتصاعد العمل النسائي وتشكيل تنظيم نسائي لاحقًا، بدأت المرأة المصرية تشارك في هذه المؤتمرات الدولية.

تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات: الأبعاد والدلالة:

ففي 13 ديسمبر 1919، اجتمع عدد كبير من نساء مصر يتباحثن، وعرف الاجتماع باسم: «اجتماع الكاتدرائية المرقسية»، وكان اختيار المكان له دلالته الهامة؛ إذ لم يشعر المصريون باختلاف الديانات، بل كان شعار «يحيا الهلال مع الصليب» هو شعار الثورة، وشارك القساوسة في الخطب الحماسية، بل واعتلوا منبر الأزهر، وأشهرهم القمص سرجيوس الذي أشعلت خطبه في الأزهر جموع المصريين.

وقد صاحب تشكيل الوفد المصري فكرة إشراك العنصر النسائي في هذه المنظمة الوطنية الجديدة، وبناء عليه اجتمعت السيدات في الكنيسة المرقسية في 8 يناير 1920م، وأدرن الانتخابات للإعلان عن تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات، وفازت هدى شعراوي بأعلى الأصوات فأصبحت رئيسة اللجنة. وقد نص قانون لجنة الوفد المركزية للسيدات المصريات، على أن مهمة هذه اللجنة: مساعدة اللجنة المركزية للوفد المصري في تبليغ الوفد المصري أماني السيدات المصريات، والسعي بكل ما يمكنها (أي: لجنة السيدات) لاستمرار المطالبة باستقلال مصر استقلالًا تامًّا ... وأن تقوم هذه اللجنة ما دام العمل الذي انتدب لأجله قائمًا... وتصدر القرارات بأغلبية الآراء.

ولم يكد يعلن عن قيام لجنة الوفد المركزية للسيدات، حتى انهالت عليها التوكيلات الصادرة من المواطنات في القاهرة والأقاليم.

ومنذ تشكلت لجنة الوفد المركزية للسيدات، بدأت مرحلة من الجهاد المنظم والمنتظم، وكانت اللجنة تنعقد باستمرار للنظر في مجريات الأحداث التي تمر بها البلاد، وقد انعقدت الجلسة الأولى للجنة يوم 16 يناير لانتخاب الوكيلة، وأمينة الصندوق، والسكرتيرة، وكان الاجتماع يوافق اليوم الذي خرجت فيها مظاهرة النساء ضد لجنة ملنر، وأعربت اللجنة عن رفضها للمعاملة السيئة التي تُعامل بها النساء في المظاهرات؛ كما رفضت اللجنة في بيانها بلاغ ملنر الذي ينطوي على الغموض والإبهام تجاه المطالب الوطنية.

وبذلك خلق أول تجمع نسائي سياسي في مصر الحديثة، وكان من عضوات اللجنة غير زوجات أعضاء الوفد، رائدات نسائيات، خاصة اللواتي حملن لواء الصحافة النسائية في العشرينيات والثلاثينيات، وكانت هذه اللجنة نواة الاتحاد النسائي المصري، الذي ظل لاحقًا يتزعم الحركة النسائية في مصر منذ إنشائه عام 1923 حتى نهاية الخمسينيات.

عودة المظاهرات النسائية تُلهب حماس المجتمع المصري لاستمرارية المواجهة (16 يناير 1920):

أما عن مظاهرة 16 يناير 1920، فقد قامت السيدات بمظاهرة في العاصمة تأييدًا للوفد، ومنادية بالاستقلال، ومعادية للجنة ملنر، وقد كتب عنها عبد الرحمن فهمي تقريره للوفد بتاريخ 17 يناير 1920م، وذكر فيه:

لجنة الوفد النسائية

«قامت بعض السيدات المصريات بعد ظهر أمس بمظاهرة لطيفة، قامت من ميدان المحطة إلى لوكاندة

شبرد، وهناك هتفن لسينوت حنا بك المقيم بها، وللوفد المصري ورئيسه، وللاستقلال التام، ولما علا هتافهن خرج كل من كان باللوكاندة ووقفوا على التراس، ولما وقع نظر السيدات على بعض الضباط الإنجليز الذين كان يتقدمهم أحد الجنود، أخرجت كل واحدة من تحت إزارها علمًا مصريًّا صغيرًا وصحن بأعلى أصواتهن: «لتحيا مصر حرة مستقلة، ليحيا الاستقلال التام، ليحيا الوفد المصري، ليحيا سعد زغلول باشا، ليسقط ملنر»، وكانت النداءات باللغة الإنجليزية، ثم استمرت المظاهرة في سيرها نحو نادي رمسيس، وهتفت السيدات للاتحاد بين عنصري الأمة، وهنا أتي البوليس الإنجليزي ومعه فرق من البوليس المصري وفرقهن.

وتحكي هدى شعراوي في أوراقها الشخصية تفاصيل أخرى لم يذكرها عبد الرحمن فهمي، فتقول: «إن التفاف بعض أفراد الشعب حول السيدات دفع الحكمدار الإنجليزي (راسل باشا) وجنوده للتصدي للمتظاهرات بالضرب، ولم تجد النساء بدًّا من إلقاء أنفسهن في النيل، واستخدمن القوارب في الشاطئ الآخر، وكان منظر النساء وهن يخرجن من الماء محجبات وملابسهن مبتلة، وما يشعرن به من تعب وإرهاق ومشقة وفوضى لملابسهن الثقيلة بعد ابتلالها بالماء في هذا الوقت من الشتاء، يدعو إلى الحقد على الاستعمار، والتقدير لهؤلاء النسوة اللائي عانين من أجل مصر».

وقابلت مصر هذه المشاركة بالإكبار، ولم يعترض الرافضون، وأصبح أشد أنصار القديم جمودًا يسيرون في المظاهرات جنبًا إلى جنب مع زوجاتهم وبناتهم، ودون خطب النساء الحماسية في المساجد، فنرى إحدى الخطيبات يرتفع صوتها في مسجد السيدة زينب تشجع وتؤيد وتوقد نار الثورة، بعدما كانت المرأة تناضل في السنوات السابقة على الثورة من أجل الحصول على حق التردد على المساجد أسوة بالرجال.

وأسهمت المرأة في حالة الاضطراب التي صاحبت مجيء لجنة ملنر، فقامت بدور فعال في الإضرابات العمالية التي شهدتها تلك الفترة؛ إذ قمن بمهمة قنص «مخربي الإضرابات».

كما ساهمت في إنجاح إضراب الموظفين، فذهبت السيدات ووقفن على أبواب الدواوين لمنع الموظفين المتخاذلين من الدخول إلى مكاتبهم، وبعضهن انتزعن أساورهن وحليهن وقدمنها لهم قائلات: «إذا كان أحدكم في احتياج لمرتبه، فليأخذ هذه الحلي ولا تسودوا

وجوهنا بالرجوع إلى أعمالكم بعد صدور الإنذار البريطاني».

وبذلك أعطت الثورة الثقة للمرأة، بعد أن شاركت بنصيب له ثقله فيها، وأصبح دورها موضع الحديث في كل مكان، ومن ثم تخلصت فكرة تحرير المرأة من قيودها القديمة، ودخلت مرحلتها العملية.

كانت النساء يركبن عربات الترام بلا أجر ويصحن: «يسقط ملنر» ملوحات بأعلامهن في وجه الأجانب.

وكتب فالنتين تشيرول مراسل التايمز الأجنبية واصفًا النساء اللاتي نزلن في تجمعات ضخمة للشوارع، وأنهن ينتمين للطبقات الراقية، يلففن أنفسهن في عباءات سوداء واسعة، بينما قلدتهن نساء الأحياء الفقيرة والحواري وخرجن إما سافرات، أو في ملابس أقل احتشامًا.

فكتب: «إن النساء في الريف اللاتي تأثرن أيضًا بإجراءات السلطة، قد اشتركن مع الرجال في نزع خطوط السكك الحديدية، وتحطيم أعمدة التلغراف، وكانت الحوارات التي حدثت في داخل البلاد».

وكتب كاتب إنجليزي آخر هو «جورج يانج»: «إن الدور الذي لعبته المرأة المصرية منذ بداية العصيان الأخير، كان أكثر بروزًا عن مساهمة النساء في الحركات الوطنية في البلدان المجاورة».

عقدت لجنة الوفد المركزية للسيدات المصريات جلستها الثالثة في 30 يناير 1920، وقررت اقتراحًا بجعل صفية هانم زغلول رئيسة شرف وممثلة للجنة في باريس، وكانت قد أرسلت للجنة برقية قبل الاجتماع الأخير قائلة: «كانت ساعة مباركة تلك التي أصبحنا مستعمرات للمطالبة باستقلال بلادنا رغم كل المخاطر التي تحيط بها، ما كنا لنستطيع أن نعيش في مصر وهي محتلة بعدما ضحي أولادنا الأبرياء بأرواحهم لأجل أن تكون حرة إلى الأبد».

وجاء احتجاج اللجنة واضحًا فيما يتعلق بمشروع ري السودان خلال المفاوضات، على اعتبار أن الإنجليز وضعوه باعتبارهم أصحاب الشأن في السودان، مع أن مركز إنجلترا هناك غير شرعي، ولا يختلف في بطلانه عن مركزها في مصر؛ فهما قطر واحد لا يقبل التجزئة، وحقهما في الاستقلال لا يمكن إنكاره، وهكذا طالبت اللجنة بضرورة وقف المشروع وقفًا تامًّا حتى يفصل في مسألة مصر السياسية العامة؛ لأن البت فيه يجب أن يكون من اختصاص المجلس النيابي الذي يمثل مصر والسودان بعد أن ترد حقوقهما إليهما، وطالبت اللجنة الوزارة بأن تنضم إلى الأمة في رأيها، وتمنع تنفيذ هذا المشروع بجميع الطرق التي لديها، وإلا فعليها أن تتخلى عن منصبها حتى لا تتحمل تبعة هذا العمل الخطير.

ثم عقدت اللجنة جلسة تاريخية في 9 مارس 1920 في منزل سعد زغلول، وأصدرت احتجاجًا على ما تقوم به بريطانيا على (جعل اجتماع الهيئات النيابية المصرية أو أعضائها جريمة تستوجب مثول أولئك الأعضاء أمام المحاكم العسكرية الإنجليزية، وذلك ليسكتوا صوت النواب، وهو أحق الأصوات بالسماع؛ لأنه من صوت الشعب، فكان هذا الاعتداء حلقة جديدة اقترفها الإنجليز في سبيل حمايتنا رغم أنوفنا، وبرهانًا آخر على أن إنجلترا لا تحترم الحرية، فإن تغنت بذكراها فما ذلك إلا للتغرير بالعالم، وذر الرماد في عيون الشعوب.

وها هي جميع تصرفاتها إزاء الحركة المصرية السلمية منذ بدايتها إلى الآن لا تنطوي إلا على حكم القهر

صفية زغلول

والإرهاب، والاعتداء على حرية الكتابة والعدل والاجتماع، وهي أركان الحياة الحرة. فالمظاهرات السلمية من جانب شبيبة الأمة وطلبتها تقابل برصاص البنادق والمدافع الرشاشة، ومظاهرات السيدات تقاوم بأسنة السيوف وضروب العنف والامتهان، ومجرد النداء بحياة الوطن والاستقلال يلقي بصاحبه في أعماق السجون، بل يؤدي إلى الأشغال الشاقة، والجهر بالحق في صحيفة يستنزل عليها الحكم بالتعطيل، وعلى مطبعتها بالإقفال، والاجتماعات تمنع بالقوة القهرية، والمدائن الكبرى تعاقب على المظاهرة التي تقوم فيها بحرمان سكانها من الرواح والمجيء، وإرغامهم على لزوم منازلهم بعد غروب الشمس، أما القرى فإن القصاص الذي ينزل بأهليها تشيب له الولدان.

وهكذا بدا التغيير واضحًا على الحركة النسائية بعد انتظامها في تشكيل يشارك في قضايا الوطن، وبعد أن كانت على هامش الأمور السياسية، أصبحت مشاركة فيها وبقوة، ومساوية للرجل الذي لقبه من التشجيع حين أوصله تفكيره إلى المكاسب التي ستعود على حزبه بضم صوت المرأة وجهودها إليه.

النساء وسلاح مقاطعة المتاجر الإنجليزية:

وفي تلك الفترة نشطت الحركة النسائية لدعم حركة المقاطعة، ليس سياسيًّا فقط، ولكن مقاطعة البضائع الأجنبية، مع الدعوة لرفع مستوى الصناعة المصرية، فكان إنشاء بنك مصر في 7مايو 1920م، ثم توالت شركاته، ويقال: إن هدى شعراوي هي التي فكرت فيه عن طريق إنشاء مصرف مالي، تودع فيه أموال المصريين بدلًا من البنوك الإنجليزية؛ كنتيجة عملية لتلبية نداء «**لجنة المقاطعة**»، وطلبت **هدى شعراوي** من المشرف على أعمال دائرتها المالية (**طلعت حرب**) أن يفكر في هذا الموضوع تمهيدًا لتنفيذه، غير أن **طلعت حرب** خشي من فشل المشروع؛ لعدم وجود المال المصري الذي يشغل مثل هذا المصرف، وردت عليه **هدى شعراوي** بأن أموال أسرتها وحدها كفيلة بإنجاح هذا الموضوع، وأنها تضع تحت أمر المشروع كل ما تملك، وهكذا خرج هذا المصرف الاقتصادي إلى الوجود، واكتتبت هدى شعراوي بمبلغ ألف جنيه كدفعة أولى، وحثت أفراد أسرتها وأصدقاءها ومعارفها على الاكتتاب في هذه المشروع؛ لكي يكتب لمصر الاستقلال الاقتصادي، الذي هو حجر الأساس للاستقلال السياسي.

نتيجة لعدم مشاركة المرأة في مشروع الاتفاق، أرسلت

هدى شعراوي خطابًا إلى زعيم الأمة تحتج فيه؛ لأن مندوبي الوفد تجاهلوا دعوة لجنة المرأة كباقي الهيئات لإبداء آرائنا، وعندما قدمن طلبًا بذلك رفضوا معللين بأنه لا يجوز تدخل النساء في الأمور السياسية!

وكتبت له: «إنه لا يليق بالوفد المصري، الذي يطالب بحقوق مصر، ويعمل على نوال استقلالها، أن ينكر على نصف الأمة حقها فيه، ونحن نطرح أمام عدالتكم مسألتنا هذه كي نقف على رأي معاليكم فيها، متسائلين عما سيكون عليه مركز مصر والمرأة المصرية في المستقبل، ولنا في صائب حكمكم عظيم شفيع».

وقد رد **سعد زغلول** على هذه الرسالة برسالته المؤرخة في 27 أكتوبر 1920م، التي وضح فيها مدى تقدير **سعد** لدور المرأة؛ كما يلي: «أتأسف شديد الأسف لعدم تشرف حضرات مندوبي الوفد بعرض المشروع عليكن كما عرضوه على غيركن، ولكن أؤكد لحضراتكن أنهم لم يفعلوا ذلك استخفافًا بكن، أو إهمالًا لشأنكن، بل لظروف أجنبية عن هذا المعنى، ولو كنت فيهم لامتنع تأثير هذه الظروف، وتعين أن أقوم بشخصي بعرض المشروع عليكن، وتوضيح معانيه ومراميه؛ رغبة في الاستنارة بآرائكن التي لها المقام الأول من الاعتبار عندي وعند زملائي، ويسرني جدًّا أنكن مع ذلك فهمتن المشروع حق الفهم، وأبديتن فيه تحفظات أراها غاية في الأهمية، وأرى التشبث بها من خير أحبائي، وأني من أول من يرى أنه لا يمكن أن تتقدم هيئة اجتماعية بدون أن يشترك جنسكم اللطيف فيها، وأرجو أن تتفضلوا مع هذه الكلمات بقبول أطيب تحياتي».

ويقف هذا دليلًا على اعتراف سعد بدور المرأة، فلا ينسى له أنه في أول خطبة له عقب عودته من مالطة قال: «سادتي، وبودي أن أقول: سيداتي سادتي». ومع النمو السريع لما أحرزته المرأة وحصلت عليه، أشركها مع الرجل في خطبه، فكان ذلك إعلانًا عن حق مساهمة المرأة على مسرح السياسة، وكثرت تصريحاته التي نقلتها الوكالات الإخبارية بشأن حقوقها، وفك قيودها، وضرورة النهوض بها.

والحق: أن هدى شعراوي والطليعة النسائية كن محقات في الاعتراض على بنود مشروع الاتفاق، ناهيك عن الاعتراض على البنود الخاصة بوضع مصر الدولي وعلاقتها بإنجلترا، كانت هناك عدة مطالب لها ثقلها قررتها جلسة 25 سبتمبر 1920م، منها:

نبوية موسى، وهدى شعراوي، وسيزا نبراوي

- أن يحدد عدد الحامية العسكرية، ومعداتها، ومركزها، ومدة وجودها، على شرط أن يكون ذلك المركز بعيدًا عن المدن والعواصم، وأن تدفع الحكومة الإنجليزية أجرًا لهذه الأرض حتى لا تصير ملكًا لها، وأن يذكر صراحة بأن مهمة هذه الحامية المحافظة على قناة السويس فقط.
- أن يسمى الموظف الإنجليزي الذي سيحل محل صندوق الدين بمراقبة صندوق الدين فقط، ولا يكون له صفة استشارية مطلقًا في الحكومة، وأن ينص صراحة على انتهاء وظيفته بمجرد سداد الدين؛ سواء كان ذلك بعمل قرض داخلي بواسطة الحكومة، أو انتقال أسهمه إلى أيدي المصريين.
- لا داعي لبقاء المستشار القضائي بالمرة، ما دام للممثل البريطاني حق نقض القوانين المجحفة بالأجانب.
- أن يكون الممثل البريطاني كباقي ممثلي الدول، ولا يكون له مركز استثنائي في مصر بأي حال من الأحوال.
- أن تستبدل عبارة (الضباط والموظفون) الإدارية في البند الرابع، بالعبارة الآتية: (الموظفون العسكريون والملكيون).

في 23 ديسمبر 1921 اقتحمت فصيلة من الجنود الإنجليز بيت الأمة، واعتقلت سعدًا.

وتحكي الصحفية الأمريكية «جريس تومسون سيتون» عن صلابة وكبرياء صفية زغلول عندما اعتقل زوجها، فقد شهدت اعتقاله وظلت هادئة ساكنة حتى غادر زوجها البيت، وقالت: «إن سعدًا سجين سيشيل، ولكنني هنا روحه الثانية، وزوجته التي تصون مكانه». كما ردت بعنف وبثقة على المندوب السامي عندما عرض

عليها إمكانية مصاحبتها لزوجها بسيشيل؛ حيث قالت: «إنني سأظل في القاهرة، وسأعمل كل ما في وسعي لأتم عمل زوجي، أنتم تستطيعون أن تنفوا جسد سعد، ولكنكم لن تستطيعوا أن تنفوا روحه؛ لأنها ستظل معنا، وفي بيته سأكون سعدًا حتى يعود، وسوف يعود؛ لأن الشعب لن يرضى بغيابه، وحتى لو مات سعد فسيأتي كثيرون غيره، وسيتقدمون الصفوف، وسأفعل كل ما أستطيع لإشعال روح الثورة في سبيل استقلال مصر».

ولم تكد أنباء نفي سعد مجددًا تنتشر حتى نشبت الثورة واندلعت نيرانها في القاهرة؛ حيث كانت المظاهرات الصاخبة تجتاح كل نواحي القاهرة، وتحتشد في الشوارع والميادين، وكانت هذه المظاهرات تواجه بأزيز رصاص الجنود الإنجليز، ووقع حوافر فرسان الجيش الإنجليزي، وعلى ظهورها الضباط والجنود، في محاولة لإخماد ثورة الشعب، فلا يجدون من المتظاهرين إلا كل أنواع البطولة والبسالة، رغم سقوط عشرات القتلى.

وقد وجهت لجنة الوفد المركزية دعوتها إلى سيدات مصر، فحضرن من كل مكان، وأعلن في هذا الاجتماع الكفاح بمقاطعة التجارة الإنجليزية، وسحب جميع الودائع وإيداعها في المصارف الوطنية - بنك مصر - وتوسيع وتشجيع مصارف مصر بزيادة رأسمالها، وشراء أسهمها، وتشكيل لجان من السيدات على مستوى مصر؛ للحث على التنفيذ. وكان ذلك استمرارًا لجهود هدى شعراوي وسيدات مصر؛ لدعم الاقتصاد الوطني كما ذكرنا سالفًا.

وسرعان ما تأججت الثورة منتقلة إلى الوجه البحري، ثم القبلي، إلى أن عمت مصر كلها. وسار الشعب رحلة في جهاده ضد الإنجليز، وجدير بالذكر: أن الصفوف اتحدت من جديد، وزالت الخلافات الحزبية، وأصبح الجميع على قلب رجل واحد في مطالبهم الوطنية.

وهكذا امتد النشاط الثوري إلى الأقاليم؛ حيث قررت جمعية «نهضة السيدات» في زفتى الاحتجاج على اعتقال ونفي سعد ورفاقه، وسياسة الإرهاب، واستمرار الأحكام العرفية، وضرورة وضع شروط لقبول تأليف أية وزارة؛ وهي: سحب الجنود الإنجليز من مصر، وإلغاء الحماية البريطانية، والاعتراف باستقلال مصر والسودان، وعودة المنفيين والمعتقلين السياسيين، وتنفيذ سياسة المقاطعة.

وأرسلت هدى شعراوي احتجاجًا وصفته بأن أقرب ما يكون إلى الإنذار، وبعثته إلى الماريشال اللنبي في 25 ديسمبر 1921 نيابة عن السيدات المصريات، جاء به: «إذا كنت يا صاحب الفخامة تعتقد في نفسك القدرة على خنق صوت الأمة، بإبعاد الرجل الذي عهدت إليه بأن يتكلم باسمها، فارجع عن هذا الاعتقاد أيضًا؛ إذ إن القوى تفنى والحق يبقى، وسوف نواصل احتجاجنا بلا انقطاع على التدابير الجائرة الظالمة التي تتخذها فخامتك ضدنا، وهي تدابير لن تؤدي إلا إلى إثارة غضب الشعب وغضب الله».

وطاف وفد جمعية أمهات المستقبل على الوزراء، ورئيس الوزراء، وقصر عابدين على الوزراء وملتمسات تحقيق المطالب الوطنية، وأرسلت لجنة الوفد المركزية للسيدات إلى صحيفة ديلي ميل بلندن محتجة ومطالبة بالإفراج عن زعيم الوفد.

الاتحاد النسائي واستئناف دور النساء في المجال السياسي (مارس 1923م):

جدير بالذكر: أن هدى شعراوي بعد استقلالها في عملها النسائي عن حزب الوفد، قد واصلت مسيرتها في تشكيل تنظيم نسائي آخر في 16مارس 1923، عرف باسم: «الاتحاد النسائي المصري»، جاء في القانون الأساسي لهذا الاتحاد:

المادة الأولى: تأسست في شهر مارس 1923 جمعية باسم: «الاتحاد النسائي المصري».

المادة الثانية: أغراض الجمعية هي رفع مستوى المرأة الأدبي والاجتماعي؛ للوصول بها إلى حد يجعلها أهلًا للاشتراك مع الرجال في جميع الحقوق والواجبات.

المادة الثالثة: تسعى الجمعية بكل الوسائل المشروعة؛ لتنال المرأة المصرية حقوقها السياسية والاجتماعية.

المادة الرابعة: تمثل هذه الهيئة جمعية عمومية ومجلس إدارة.

المادة الخامسة: تتألف الجمعية العمومية من أعضاء مشتركات، وأعضاء مراسلات.

المادة السادسة: يتألف مجلس الإدارة من عشرين عضوًا يُنتخبن بواسطة الجمعية العمومية ومن بين أعضائها المشتركات.

وبعد ذلك تأتي المواد الإدارية والتنظيمية، وتحدد برنامجه السياسي في الاستقلال التام لمصر والسودان، والتمسك بحياد قناة السويس وفقًا للمعاهدات الدولية، وعدم الاعتراف بما جاء في معاهدة لوزان 1923 من

تحمل الخزانة المصرية قسمًا من ديون تركيا.

وتم انتخاب هذه اللجنة من 17 سيدة برئاسة هدى شعراوي، وألقي عليها تكوين لجان فرعية في المدن والمحافظات لترويج الدعوة.

واختلفت المشاركة الاجتماعية في الاتحاد النسائي فصارت أكبر حجمًا من المشاركة السياسية، على الرغم من استمرار الوعي السياسي النسائي، خاصة في الأوقات العصيبة التي تمر بها البلاد.

لا يجب أن نغفل أن دور صفية زغلول – التي كانت نموذجًا لتطور فكر المرأة ودورها – حيث فتحت بيتها للمناضلين، وسافرت مع زوجها في منفاه تؤازره وتشجعه، وخطبت وثبتت الروح الوطنية، وصعدت المواقف الثورية، وشجعت اللجنة السعدية التي تأسست بعد خروج هدى شعراوي، فكانت تعقد اجتماعاتها في منزلها، وتخرج بالقرارات التي ترى فيها المصلحة العامة.

وقد اقترن أول برلمان لمصر بعد إعلان تصريح 1922 بتصاعد الدعوة للمساومة بين الرجل والمرأة، والمطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية، رغم أن نصوص دستور 1923 لم تتضمن ما يشير إلى حقوق المرأة السياسية.

ولأن الوفد كان أول الأحزاب المنادية بالاستقلال، وله الفضل في تنظيم ثورة مصر الشعبية التي شاركت فيها عناصر الأمة، وفي إطاره تشكلت لجنة الوفد المركزية للسيدات، فأيضًا في عهد وزارة الشعب الأول، ظهرت قضية حق المرأة في الانتخاب بعد أن انشغلت طوال الفترة السابقة بقضايا الوطن؛ حيث كتب أحد المحررين في مجلة النهضة النسائية: إن الدستور المصري يقضي بحرمان النساء من التمتع بهذا الحق، ويبرر هضمهن هذا العمل بأنه اشتراك النساء الفعلي في الحياة العامة يفقدهن صفتهن الخاصة، وهي العناية بشؤون منازلهن وبتربية أولادهن، وهذا القول مردود؛ لأنه لا يعقل مطلقًا أن اشتغال النساء بالسياسة يستغرق كل أوقاتها.

هذا فضلًا عن أن دخول المرأة في المجالس النيابية يؤدي إلى تحسينها، وبخاصة ما يمس المسائل الاجتماعية كالزواج والطلاق، وتربية الأطفال، فعلى النساء إذا كن يردن التمتع بحقوق الانتخاب أن ينشرن دعوتهن في جميع أنحاء القطر، ويرشدن الجاهلات منهن إلى حقوقهن وواجباتهن، حتى إذا ما جاء موعد الانتخابات يكون من الممكن تعديل الدستور تعديلًا يبيح للنساء اشتراكهن في الانتخابات المقبلة.

وهكذا عرفت هذه الفترة تغييرات عميقة في وضعية المرأة في البلاد، بدءًا من الاشتراك في مظاهرات الثورة، مرورًا بتشكيل التنظيمات النسائية، وصولًا إلى الخروج إلى الآفاق العالمية، وحضور المؤتمرات النسائية الدولية.

كانت هذه التطورات بمثابة الإعلان عن سقوط (عصر الحريم)، حين كان الفصل صارمًا بين المجتمع الرجالي والمجتمع النسائي، فالمعلوم أن هذا النظام ظل سائدًا في مصر خلال العصر العثماني، واستمر واضحًا في الطبقة الوسطى من كبار التجار والحرفيين من المصريين. بيد أن الخريطة الاجتماعية في مصر عرفت تغييرات عميقة، فاختفت بعض معالمها وبرزت معالم أخرى، وكل ذلك أدى إلى إفساح الفرصة للمرأة لتجد ذاتها بعد طول غياب، وهكذا كانت ثورة 1919 دافعة لانطلاق المرأة المصرية في مجال السياسة، ولسعيها بقوة من أجل انتزاع حقوقها، فقد أدت المشاركة الإيجابية الفعالة للمرأة المصرية في الثورة – والتي بدأت بالمظاهرات النسائية يوم 16 مارس 1919 – إلى تغير جوهري في نظرة المجتمع للمرأة؛ كما حققت هذه المشاركة مكاسب عديدة للمرأة، وكانت هذه المظاهرة انطلاقة لحركة نسائية وطنية، وانبثق عنها تأسيس لجنة سيدات الوفد كأول تنظيم سياسي نسائي في مصر الحديثة، ثم إعلان الاتحاد النسائي المصري بعدها بأربع سنوات.

ولأننا لا بد أن نسرع الخطا في عرض جهود المرأة في أعقاب الثورة ونتائج مشاركتها الثورية، نجد أنه مع الدور النشيط الذي لعبته المرأة في أحداث 1936 السياسية، يتقدم علي ماهر 1938م باقتراح للبرلمان، يطالب فيه بقبول المرأة عضوًا في مجلس الشيوخ، وبعد ذلك تقدم كل من علوبة باشا، والعرابي باشا، وأحمد رمزي بك بمشروع قانون يمنح المرأة حق الانتخاب.

ولكنها فشلت جميعها ولم تنل المرأة هذا الحق إلا في 1956؛ حيث منحها الدستور حق التصويت والترشح، فدخلت البرلمان عام 1957، وكان أول من انضم للبرلمان: راوية عطية، وأمينة شكرى.

وفي ذلك تذكر منيرة ثابت أنها أول من طالبت بحق الانتخاب للمرأة، وبحق العضويين في المجلسين النيابيين؛ كما سجلت أن سعد زغلول لم ينهرها أو يوبخها عندما طالبت بهذه الحقوق السياسية، بل على العكس من ذلك شجعها، وأكد أنه سيمنح المرأة هذه الحقوق السياسية عندما تتوطد الحالة السياسية في مصر.

5

الدستور والثورة..
رهانات السلطة والمجتمع

مصطفى الغريب

كان لمصر جهودها المعروفة إبان تاريخها الحديث من أجل الحصول على الدستور والتمتع بنظام حكم يقوم عليه، وهي الجهود التي تعود إلى ما قبل الاحتلال البريطاني، وكُللت بصدور ما عُرف بـ "اللائحة الأساسية" في فبراير 1882.

بيد أن تلك اللائحة لم تستمر طويلًا، إذ سرعان ما أُلغيت فور الاحتلال المذكور للبلاد، والذي استبدل بمجلسها النيابي- من خلال القانون النظامي الصادر في أول مايو -1883 هيئات استشارية وهنت في ظلها حركة المطالبة بالدستور، إلى أن بدأت تقوى ثانية مع الزعيم الوطني مصطفى كامل ثم محمد فريد من بعده، مقترنة حينذاك بمطلب الاستقلال، وتصاعدت بوضوح إثر عودة الدستور العثماني في يوليو 1908، الأمر الذي قامت معه سلطة الاحتلال في العام التالي بإدخال بعض التعديلات على القانون النظامي آنف الإشارة، في محاولة منها للتهدئة ووأد تلك الحركة، ومع فشلها كان قرارها بإلغاء النظام القائم وإحلال "الجمعية التشريعية" محله، بمقتضى قانون نظامي جديد صدر في أول يوليو 1913، وذلك في إطار الحيلولة بين الأمة المصرية والنظام الدستوري الصحيح. وما لبث أن قامت الحرب العالمية الأولى، وإعلان بريطانيا حمايتها على مصر التي عانت من جراء ذلك كثيرًا، وهو ما كان في مقدمة ما هيأ المصريين للقيام بثورتهم في مارس 1919.

ولما كانت بريطانيا تدرك أهمية مطلب الدستور بالنسبة للمصريين، ومن ثم إمكانية مساهمته في تهدئتهم، خاصة بعد تأزم الموقف السياسي في أعقاب قطع مفاوضات عدلي- كيرزون Curzon عام 1921 واعتقال سعد زغلول وبعض زملائه ونفيهم إلى خارج البلاد- فقد بادرت بإصدار تصريح 28 فبراير 1922 الذي أعلنت فيه إنهاء حمايتها، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وكان الدستور إحدى النقاط التي تضمنها الخطاب الذي قدمه أللنبي

سعد زغلول ورفاقه المنفيين فى جزيرة سيشل - 1921

Allenby المندوب السامي البريطاني مرفقًا به نص التصريح إلى السلطان فؤاد.

وسرعان ما أخذت مصر من جانبها في ترتيب أوضاعها لتبدأ عهدًا جديدًا في حياتها، وكان في المقدمة من اهتمامات الوزارة التي تشكلت في أعقاب التصريح المذكور- وزارة عبد الخالق ثروت الأولى (أول مارس- 29 نوفمبر 1922)-تنفيذ ما جاء بأمر تشكيلها من أهمية إعداد مشروع دستور للبلاد، وهو ما صاحبه حالة من الجدل السياسي الكبير بين المعارضة والوزارة، حول من المنوط به وضع ذلك المشروع: أهي الوزارة عن طريق لجنة تقوم بتعيينها؟ أم جمعية وطنية يتم انتخابها بإرادة شعبية حرة؟ وقد تصدَّر المعارضة حينذاك الوفد المصري، والحزب الوطني، والحزب الديمقراطي المصري، فضلًا عن بعض الفئات غير المنتمية إلى أي من تلك الأحزاب، لكنها اتخذت ذات موقفها من المسألة، وسوف نقف في هذه الدراسة على تفاصيل تلك الحالة من الجدل، وما ساقه كل فريق خلالها من حجج كانت منطلقًا لموقفه– والتي باستقرائها يمكن تَبيُن أي موقف كان أولى الأخذ به - وما آل إليه الأمر في النهاية على أرض الواقع،وأخيرًا، وفي ضوء ما سبق جميعه، يأتي تقييم التجربة.

بداية الجدل

منذ اللحظة الأولى لإعلان الوزارة أنها ستقوم بإعداد مشروع للدستور، أخذت الاعتراضات تتوالى عليها، رافضة استئثارها بهذا العمل، فأشار أمين الرافعي في صحيفة "الأخبار"- معارضة للوزارة ومؤيدة للوفد حينذاك- إلى أن انفراد الوزارة بذلك العمل ليس من شأنه طمأنة المصريين على صلاحية أحكام الدستور[1]، مبينًا أن تصرفها ذاك لا يتفق والروح الدستورية،وقد لفت في هذا الصدد إلى أن عبارة واحدة في الدستور قد تؤدي إلى حرمان المصريين حق بحث كثير من شئونهم الحيوية، ومن ثم استبداد الوزارة بها، في الوقت الذي لا يكون للبرلمان حق الرقابة عليها، وأكد في ضوء كل ذلك على ضرورة التزام الوزارة الطريق الصحيح لتقرير النظام الدستوري.[2]

ولمناسبة ما أخذ يتواتر من أنباء عن قرب تشكيل الوزارة للجنة الدستور والتأكيد على أنها ستضم أشخاصًا يمثلون جميع الأحزاب والهيئات المصرية وبعضًا من رجال القانون، فضلًا عن البعض الآخر من أعضاء الجمعية التشريعية، ذهب سيد كامل في صحيفة "الأخبار" إلى أنه ليس هناك ما يجعل الوزارة تتنكب السبيل الصحيح لوضع الدستور، مشيرًا إلى أنها إذا كانت تخشى طول المدة، فإن بإمكانها أن تقترح على الجمعية الوطنية حال انعقادها الإسراع في وضع الدستور، أما إذا كان هناك توجس من مجيء غالبية الجمعية من تيار سياسي معين فيكون له التأثير في وضع الدستور، فإنه لا يجوز لها ما دامت تريد أن تعمل بشكل دستوري أن تخشى قرارات الأغلبية التي تأتي بطريق ديمقراطي.[3]

وردًا على ما قد تقول به الوزارة تبريرًا لاستئثارها بوضع مشروع الدستور، من أن الدستور سيتضمن نصًّايخول للبرلمان أن يدخل عليه ما يتراءى له من تعديلات، أوضح سيد كامل أن مادة التعديل في القوانين الدستورية تستلزم لإجراء التعديلات المقترحة أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان أو ثلاثة أرباعهم، بينما لا يحتاج تقرير المواد عند وضع الدستور سوى الأغلبية المطلقة، كما ألمح إلى أن استخدام المجلس النيابي حقه في تعديل الدستور الذي تكون قد وضعته الوزارة يوجد أثرًا غير حسن في المناخ السياسي، إذ يظهر البرلمان منذ بداية اجتماعه في خلاف جوهري مع الوزارة في عمل يرى أن الأخيرة قد اعتدت فيه مقدمًا على حقوقه. هذا إلى جانب أن القاعدة العامة في الدساتير أنه يفترض فيها البقاء لمدة طويلة من الزمن وألا تعدل إلا تحت شروط تضيقية للغاية، وخلص كامل إلى أن مصلحة البلاد تقتضي احترام الوزارة لحقوق الأمةفي وضع دستورها بنفسها.[4]

وأمام عدم ظهور أي تغير إيجابي في موقف الوزارة عاود أمين الرافعي مطالبته السابقة لها، وفي محاولة لإقناعها بالتخلي عن موقفها، أوضح أن أول نتيجة للحكم الدستوري هي وضع الوزارة تحت إشراف ومراقبة البرلمان، وهو الأمر الذي لا يستقيم معه جعل نفسها- الوزارة- صاحبة الحق في تحديد درجات ذلك الإشراف

وأحوال تلك المراقبة، ومن ثم فإنه يتوجب ترك هذا التحديد لمن سيتولاه وليس لمن سيخضع له، وبين أن ذلك يتأتى بدعوة جمعية وطنية تضع الدستور بنفسها[5]، وتدعيمًا لآرائه تلك أتى الرافعي بالعديد من النظريات القانونية لبعض رجال القانون، والتي يُستخلص منها أن حق وضع الدستور لا يُخول إلا للأمة ممثلة في هيئة منتخبة لهذا الغرض.[6]

وإزاء ما ذكره أنصار الوزارة من مبررات لموقفها، كالقول مثلًا بأن الجمعية الوطنية إذا انعقدت قد تتعدى الغاية من انعقادها إلى أعمال تضر بمستقبل البلاد، قام أمين الرافعي بتفنيد ذلك، مشيرًا إلى أنه إذا كان هناك محل للتخوف من الجمعية الوطنية، فإن هذا التخوف لا يزول إذا جاء برلمان، إذأنه بمثل هذا المنطق لأنصار الوزارة يستطيع أيضًا أن يتعدى حدوده كالجمعية الوطنية، وغاية الأمر أن الجمعية الوطنية بدلًا من أن تجتمع بعد قليل من الوقت، فإن البرلمان لا يجتمع إلا بعد انتهاء لجنة الدستور من مهمتها، ومن ثم فإن بضعة أسابيع أو أشهر ليست بمغيرة من الموقف شيئًا، "فلا محل إذن للتواري خلف هذه المعاذير".[7] وقد أعرب الرافعي عن دهشته من المؤيدين لنظرية الوزارة رغم عدم ارتكازها على أي أساس قانوني، متسائلًا "هل بمثل هذه الأدلة الغريبة التي ليس فيها ذرة من المنطق والإنصاف يريد أنصار الوزارة أن يحملوا الأمة على تغيير موقفها والمساومة في حقوقها؟".[8]وبعيدًا عن الانحياز لأي طرف ضد الآخر، تجدر الإشارة إلى أن تفنيد الرافعي لمبرر أنصار الوزارة سالف الذكر لا ينقض ذلك المبرر في واقع الأمر، إذ لو كان تخوف الوزارة من الجمعية الوطنية حال انعقادها صحيحًا، فإنها تضمن عدم حدوث ما تخشاه من الجمعية من جانب البرلمان حينما ينعقد، بما تكون قد وضعته في الدستور من قواعد تنظم عمله وأطر تحكم مساراته، وهو ما لا تستطيعه بالنسبة للجمعية الوطنية.

وكان لأغلبية المحامين موقفهم الداعم للمعارضة، وهو موقف له أهميته؛ لما لأصحابه من تأثير كقطاع مهم بالمجتمع، ففي الأول من أبريل 1922 اجتمع بعض محامي أسيوط وأعلنوا أن انفراد الوزارة بوضع الدستور إنما يعد خروجًا على المبادئ الديمقراطية وانتقاص لحقوق الشعب، واقترحوا عقد الجمعية العمومية أو استشارة النقابات الفرعية لتقول المحاماة كلمتها[9]، وفي اليوم التالي جاء اجتماع مجلس نقابة محامي المحاكم الأهلية، وقد أقر فيه النقيب على رفضه الاشتراك في لجنة الدستور، كما اعتبر أن كل من يقبل من المحامين العمل في اللجنة لا يمثل إلا نفسه.[10]

ومن الأهمية بمكان هنا الإشارة إلى أنه كان من بين الجمهور من أخذ على المحامين الأهليين موقفهم، وأنشأ يناقشهم فيه، فأوضح أن غرضهم من وجود جمعية وطنية لوضع الدستور هو أن تكون ضمانًا للحفاظ على حقوق الأمة، وذلك في ظل حالة الخوف من إيكال الوزارة الأمر إلى رجال يخصونها فلا يحرصون على مصالح البلاد، أو الخشية- في حال حسن الظن بالوزارة- من أن يجانبها الصواب في اختيار الأعضاء المناسبين للمهمة، فإذا كان هذا أو ذاك، فإنه من الأولى في هذه الحالة على من يعتقدون في أنفسهم الكفاءة أن يبادروا بالسعي للانضمام إلى لجنة وضع الدستور، فيكون بإمكانهم من موقعهم بها الدفاع عما يخشون من أن تفرط فيه اللجنة، أو إرشادها لتلافي ما قد تقع فيه من أخطاء. وبشأن ما قد يقال من تخوف من ينضمون للجنة ولا يكونون بها سوى أقلية من أن يسجلوا على أنفسهم إثم الاشتراك في عمل دستور لا تراعى فيه مصالح الأمة، إذ لن يسمع لصوتهم مع وجود أغلبية اختارتها الوزارة، وإنهم بمشاركتهم بهذا الشكل يعطون فرصة للوزارة لأن تقول باشتراك جميع الأحزاب معها، وفي هذا من الضرر ما فيه- أوضح أن انضمام المخلصين إلى اللجنة في هذه الحالة يكون أوجب ومسئوليتهم تكون أكبر، وعليهم

أحمد شفيق

مهما كانوا أقلية محاولة دفع الضرر ما أمكنهم، فإن وفقوا يكونوا قد خدموا بلادهم بما ترجوه منهم، وإن كان غير ذلك استقالوا ورفعوا صوتهم عاليًا كاشفين حقيقة ما يحدث.[11]

وكان لأحمد شفيق (صاحب الحوليات) رأيه المشابه، والذي لم يقصد به المحامين الأهليين بشكل خاص، وإنما كل من رفض بصفة عامة المشاركة في لجنة الدستور، فذهب إلى أن هؤلاء لم يحسنوا صنعًا حينما لم يلبوا دعوة الوزارة لهم للمشاركة. وكانت وجهة نظره أن الأمة حينذاك كانت تشعر بقوة الوزارة وبأنها لا تستطيع إرغامها على اتباع السبيل التي تراها، فضلًا عن أنه كان معلومًا أن مشروع الدستور كان يراد تطبيقه على الجميع بلا تمييز، فكان من الواجب إذن على رجال المعارضة المشاركة حتى لا يفوتهم إدماج آرائهم في الدستور، أما الامتناع عن تلك المشاركة ثم الاحتجاج، فليس فيه مصلحة البلاد.[12]

وهناك ثلاث ملاحظات تبدو لنا من هذا الرأي لأحمد شفيق: الملاحظة الأولى وهي أن الأمة حسبما يذهب كان لها رأي مخالف للوزارة ولكنها لا تستطيع إجبار الوزارة على الانصياع نظرًا لقوة الأخيرة، فهل من الصواب انصياع المعارضة ما دامت الوزارة هي الأقوى؟

أما الملاحظة الثانية فتتمثل في أن شفيق لم يبين أية دلائل على ما ذكر من أن الدستور كان يراد تطبيقه على الجميع دون تمييز.

اعلان دستور 1923

والملاحظة الأخيرة هي أن المعارضة كيف كانت، ولم يكن بيدها تحديد النسبة التي ستمثل بها في لجنة الدستور، تضمن أن آراءها ستدمج في الدستور؟ وهذا في الواقع كان أحد الأسباب التي كانت قد حدت بالوفد إلى رفض المشاركة، إذ قدر إن دعوته من قبل الوزارة للمشاركة بعضوين أو ثلاثة "بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحًا يقويها ويضعفه ويفل سلاحه".[13]

وعلى أية حال، فإنه في الوقت الذي توالت فيه مواقف المعارضة وانتقاداتها لم يتوان المؤيدون للوزارة عن دفاعهم عنها ودعمها في مواجهة من اعتبروهم خصومًا لها، فلمناسبة ما قيل عن رفض البعض المشاركة في اللجنة، أشارت صحيفة "الوطن" إلى أن الوزارة لا ترى حينئذ بدًا من تجاوز هؤلاء، وحسبها أنها تناست أنهم خصومها ومدت إليهم يدها حرصًا على مصلحة الوطن.[14] وإزاء ما أشيع من جانب المعارضة حينذاك من أن لجنة الدستور لن يترك لها اقتراح مواده، وإنما ستجتمع للنظر في مشروع وضعته الوزارة، ذهبت الصحيفة إلى أن تلك إشاعة باطلة لا يقصد بها إلا وصم الوزارة بالأثرة والاستبداد، موضحة أن ما قيل فيه إهانة لأعضاء لجنة الدستور ما كان يجوز من باب اللياقة أن توجه إليهم، وأكدت على أن اللجنة سيكون لها كامل الحرية في وضع الدستور طبقًا لما تراه موافقًا لمصلحة البلاد، وبينت أن الوزارة إذا ما كانت قد قررت منذ البداية إيكال وضع الدستور إلى جمعية وطنية منتخبة، لما عُدمت المعارضة حيلة في التقول عليها وتأويل عملها تأويلًا سيئًا.[15] ولا يخفى هنا افتقار دفاع الصحيفة إلى الحوار المعتدل والمحكوم بشيء من المنطق الصحيح، فضلًا عن عدم الموضوعية التي تبدو جلية في التشكيك في نوايا المعارضة إزاء الوزارة بشأن فعل لم تقم به الأخيرة من الأساس، وهو إيكال وضع الدستور إلى جمعية وطنية منتخبة، فلم يُختبر رأي المعارضة بشكل حقيقي حتى يقال بشأنها ما قيل.

تشكيل لجنة الدستور وتصاعد الموقف

ومع حالة الرفض الواضحة من جانب الأحزاب والرأي العام لوضع مشروع الدستور عن طريق أية هيئة غير منتخبة من الأمة، لم تبد الوزارة اكتراثًا ومضت في طريقها[16]، فكان قرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة في 3 أبريل 1922[17]، والذي أثار عاصفة كبيرة من الاحتجاجات من فئات مختلفة بالمجتمع، كالمحامين، والأطباء، والمهندسين، والتجار، وأعضاء من الجمعية التشريعية، ومجالس المديريات، والمجالس البلدية، والحسبية، ومحاكم الأخطاط، فضلًا عن الطلاب والمرأة والفلاحين في أنحاء شتى بالبلاد[18]، وقد انتقد الوفد

بدوره اللجنة بشدة، ووصف زعيمه سعد زغلول- وكان وقتذاك بمنفاه خارج البلاد- أعضاءها بـ "الأشقياء"[19]، كما أعرب الحزب الوطني عن اعتراضه عليها، ولم يتوان من جانبه الحزب الديمقراطي المصري عن إعلان احتجاجه هو الآخر.[20]

وتوالت المعارضة للوزارة على تصرفها من خلال الصحافة، فذهب البعض إلى أن تشكيل رئيس الوزراء للجنة الدستور إنما هو انتصار مؤقت ليس من الحكمة الفرح به، إذ إن الأمة هي التي ستفوز في النهاية[21]، كما أعرب البعض الآخر عن أسفه لقبول فريق من المصريين الاشتراك في اللجنة، موضحًا أن الأمة لا يمكنها أن تنظر إلى من قبلوا معاونة الوزارة بمثل العين التي تنظر بها إلى أولئك الذين آثروا انتخاب الشعب على انتخاب ثروت، فرفضوا الاشتراك في عمل ضد مصلحة البلاد، تاركين مسئوليته على عاتق غيرهم.[22]

ولم تُعدم الوزارة بالطبع من يدافع عنها، فعقب الإعلان عن تشكيل اللجنة، أنشأ أحد أنصارها يكتب، فأشار إلى حسن ما قامت به من عمل، مبينًا أنه لولا التحزبات القديمة والانقسامات الداخلية الشخصية لما واجه عمل الوزارة أية معارضة؛ لأنه في حقيقة الأمر أعود بالفائدة من الجمعية الوطنية، وأهاب بالأمة أن تثق بأعضاء اللجنة وتطمئن إليهم[23]، ومن جانبها قامت صحيفة "الوطن" بنشر مقال كان قد جاء بافتتاحية "الجورنال دي كير Journal du Caire" إثر صدور قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة الدستور، والذي أسفت فيه لامتناع بعض السياسيين عن المشاركة في اللجنة، مبينة أنهم ليسوا سوى أقلية، وأن من شاركوا ينتمون لجميع الأحزاب- وهو ما كان في الحقيقة مخالفًا للواقع؛ إذ لم تقبل الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة السياسية حينذاكالمشاركة في اللجنة- والديانات، وانتهت إلى أن هؤلاء الأعضاء متى أتموا أعمالهم ونالت مصر بها قانونها الدستوري، فإنهم سيكافئون من الوطن بالشكر لهم.[24]

وعلى الصفحة ذاتها التي نشرت بها "الوطن" مقال "الجورنال دي كير" ذهب أحد مؤيدي الوزارة، بعد أن وجه سهام نقده لمواقف المعارضة، إلى ضرورة أن تكون أعمال اللجنة موافقة لمصلحة البلاد ومحققة لآمالها، مشيرًا إلى أنه في حال الوصول إلى تلك الغاية يكون الهدم لنظريات المعارضة الخاصة بـ "الجمعية الوطنية".[25]

ومهما يكن من أمر، فإن المشكلة لم تعرف طريقًا للحل، إذ ظلت الوزارة ماضية في طريقها، كما أعلنت المعارضة

XXIVe Année N° 127 — 5 MILLIEMES 5 — Lundi 26 Mai 1919

LE JOURNAL DU CAIRE

L'ACCORD SE FAIT ENTRE LA GRÈCE

LE RAMEAU D'OLIVIER
AU SEUIL DE LA PAIX

Dans la Ruhr

Notes du jour

الجورنال دي كير

من جانبها استمرار تمسك الأمة هي الأخرى بالجمعية الوطنية وعدم الحياد عن ذلك المطلب[26]، وتوالت الانتقادات من جانبها، وقد صارت تشمل أعمال لجنة الدستور بعد أن أصبحت اللجنة أمرًا واقعًا،فتحدث سيد علي عن عدم وضوح سلطة تلك اللجنة ودائرة اختصاصاتها، وذلك في ضوء ما كان رئيس الوزراءقد ذكره بخطابه في افتتاح أعمالها من أن حكومته لم تتردد منذ طُلب منها القيام بمهمة وضع الدستور في ألا تستأثر في أدائها برأيها، واعتزمت الاستعانة بخبرة ذوي الكفاءة من أبناء البلاد، وأوضح- سيد علي- أن في ذلك ما يشي بأن الوزارة لم تقيد نفسها حيال قرارات اللجنة بأية قيد، وأنها احتفظت بسلطة إبداء الحكم الأخير على الدستور وتعديله بما تريد.[27] وبصدد ما كان قد صرح به رئيس اللجنة حسين رشدي من أنها لا تملك حق نشر قراراتها على الرأي العام ليتناقش فيها وأن سلطتها لا تتعدى القيام بما كلفتها به الوزارة ثم رفعه إليها، أوضح سيد علي أن هذا التصريح يؤكد صحة ما ذهب إليه بشأن مركز اللجنة حيال الوزارة[28]، وانتقد ذلك الأسلوب من السرية الذي تسير عليه اللجنة في العمل[29]، مشيرًا إلى أنه وراء ما يتناقله الناس من مبادئ قيل إن غالبية أعضائها اتفقت عليها بينما يعدها الرأي العام قيودًا معرقلة لحرية الأمة ومضعفة لسيادتها، وخلص إلى أن ذلك كله كان من نتائج استئثار الوزارة بالأمر وإعراضها عن الجمعية الوطنية التي نادت بها الأمة.[30] وقد أكد أمين الرافعي على ذلك هو الآخر، مبينًا أن اللجنة تظن

أنها تعمل للوزارة التي عينتها، أما الأمة فلا يحق لها معرفة شيء، ويجب عليها الانتظار حتى ينشر الدستور وتبادر بتنفيذ أحكامه ولو كانت سالبة لسلطتها.[31]

ومما يجدر ذكره أن المعارضة رغم تمسكها بمبدئها فيما يتعلق بطريقة وضع الدستور، فإنها أخذت تتعامل مع الواقع محاولة قدر إمكانها تحقيق أكبر قدر من المكاسب للأمة في الدستور المنتظر، وذلك من خلال ما دأبت على إبدائه من ملاحظات على أعمال اللجنة، سواء في مرحلة إعداد مبادئه العامة بواسطة اللجنة الفرعية، أو النظر في تلك المبادئ ومناقشتها بعد ذلك باللجنة العامة[32]، وما كانت تقدمه من نصائح للأعضاء تحضهم من خلالها على ضرورة الانحياز للأمة وتحقيق ما يصبو إليه الرأي العام.[33] وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما تمتعت به المعارضة حينذاك من بعد عن الجمود، وأن الدافع وراء موقفها هو المصلحة العامة للبلاد وليس أية أهداف أخرى خاصة بأشخاصها.

وكان بإمكان الوزارة والحالة هكذا أن تبدي من جانبها بعضًا من المرونة، وتعمل على إيجاد مناخ للتقارب، ومن ثم تضييق الهوة القائمة، لكنها أبت إلا أن تسير فيما سلكته من طريق منذ البداية، فحينما وضع عبد القادر حمزة كُتيبًا ينتقد فيه أعمال اللجنة الفرعية، قامت بمصادرته[34]، ولما أخذ بعض الكتاب في الفترة الأخيرة من عمل اللجنة العامة يروجون لفكرة اعتبار البرلمان أول انعقاده جمعية تأسيسية يعرض الدستور عليها لإبداء الرأي فيه، وذلك على اعتبار أن الأمة هي مصدر كل السلطات، وأن البرلمان هو الممثل لها، لم تستجب لذلك، بل وراح محمد حسين هيكل- عضو الأمانة العامة للجنة الدستور- يكتب في "الأهرام" منتقدًا الفكرة، إذ رأى أن الدعوة إليها قبل نشر مشروع الدستور والوقوف على ما فيه لا تخلو من تسرع، وأهاب بأصحابها أن يكفوا عنها حتى يطلعوا على المشروع ويدرسوه، فإذا وجدوه غير محقق لمصالح الأمة فعليهم التنبيه إلى مواضع الخطأ فيه والتمسك بعرضه على البرلمان في هيئة جمعية تأسيسية للنظر في تلك المواضع وطرق علاجها، أما إذا كان أداة صالحة لتقدمها، فإن الدعوة إلى إعادة بحثه تكون جناية على البلاد لا تغفر في ظل ما هي فيه من حاجة إلى الدستور للخروج من الموقف الدقيق الذي تعانيه.[35]

من جانب آخر بين هيكل أن الفكرة لا بأس بها من الناحية النظرية، لكن تطبيقها عمليًّا ليس بالأمر السهل، إذأن البرلمان سيكون بحاجة إلى سنوات عدة لبحث الدستور، وهو ما يتضح من المقارنة بين كل من البرلمان ولجنة الدستور من حيث عدد أعضاء كل منهما ومهامهما والفترة التي قضتها اللجنة عاكفة على إنجاز عملها، ومع ذلك لم تفرغ منه بعد، وأشار إلى خطر هذا الوقت الذي يمر لصالح بريطانيا وانعكاس ذلك سلبًا على المسألة المصرية، وأضاف أن الدساتير ليست قيمتها بالمواد المكتوبة فيها، وإنما بمن يتولون النيابة عن الأمة في البرلمان، فيكون بإمكانهم إذا كانوا أقوياء وتؤيدهم الأمة إكمال أي نقص في حال وجوده، أما إن كانوا ضعافًا والأمة من جانبها منشغلة بمصالحها اليومية فلن يمنع كمال المواد فقدان الأمة لحريتها.[36]

وهذا الرأي لهيكل في واقع الأمر يتناقض تمامًا مع ما كان يكتبه وقت انتمائه للحزب الديمقراطي المصري في الفترة السابقة على التحاقه بالأمانة العامة للجنة الدستور، فهو بمناسبة مبادرة الحزب الخاصة بتشكيل الجمعية الوطنية في سبتمبر 1920[37] أنشأ يكتب عن أهمية وضع نظام جديد للانتخابات تراعى فيه المساواة بين المواطنين فلا تميز فئة على أخرى، وسجل في هذا الصدد "إذا نادينا اليوم بالمساواة في الانتخاب للجمعية الوطنية فإنا ننادي بمبدأ تحتمه مجهودات الأمة التي وصلت بها إلى موقفها الحاضر"[38]، وحينما تحدث البعض عن احتمال تعيين الجمعية انتقد ذلك، معتبرًا أن التعيين فكرة تعسة "ولا ترد بخاطر إنسان على شيء من المعرفة لحقوق الأمة والاحترام إياها إلا كان ورودها مطعنًا جارحًا على

محمد حسين هيكل

إخلاصه للبلاد"[39]، ولما قيل بأن الذي وراء الفكرة هو الإسراع في البت في المسألة المصرية، تساءل "ما المعنى الذي يقصدونه من الإسراع في البت في مصير البلاد، هل معنى ذلك أن تدبر المسائل بعيدًا عن الأمة .. ثم تلتزم بها الأمة بعد ذلك التزامًا؟ أم معناه استيفاء شكلي أمام العالم ولو كان في ذلك منتهى السخرية بالأمة؟"[40]، وخلص من ذلك إلى أن الأمة وحدها هي صاحبة الحق المطلق في التصرف في كل شؤونها.[41] وفي عهد وزارة عبد الخالق ثروت وقبيل تشكيل لجنة الدستور، أوضح أن ذلك الدستور الذي سيُعد سيُعرض على الجمعية الوطنية التي تنتخب لفحصه ووضع صيغته النهائية وإقرارها.[42]

وهكذا يبدو جليًّا كيف انقلب هيكل على تلك الأفكار بعد فترة قصيرة، وصار يرى من يقول بمثلها يذهب في اتجاه لا يخدم مصلحة البلاد!

رؤى من أجل التوافق

في وسط الجدل، وقبل الإعلان عن تشكيل لجنة الدستور خرجت بعض الأصوات التي اتسمت بالاعتدال؛ إذ رأى أصحابها على ما يبدو إيجاد نوع من التوافق يساعد في الوصول إلى حل للخلاف القائم، فاقترح أحد هؤلاء في مقال وقعه باسم «المنقبادي» أن تكلف الوزارة أهالي المراكز بانتخاب من يمثلهم في الهيئة التي سيناط بها تحضير مشروع الدستور، وفي الوقت ذاته يُطلب من سكان المدن والثغور الكبرى انتخاب مندوبين من قبلهم للانضمام إلى تلك الهيئة ممن تتوافر فيه شروط الكفاءة والخبرة، كما تقوم الوزارة من جانب آخر بضم البعض من كبار ذوي الخبرة في التشريع والمعرفة بالأنظمة الدستورية، فتتشكل بذلك لجنة تستطيع أن تضع دستورًا جامعًا لسائر الأماني الوطنية، وتضمن الاقتراح نشر ذلك الدستور في الصحف كي يتسنى لجميع الأفراد إبداء ما يعن لهم من ملاحظات عليه[43].

كما ذهب محمود عزمي في صحيفة«الاستقلال» إلى تأييد ما كان قد اقترحه البعض من إسناد الأمر إلى هيئة قومية، مقترحًا أن تضم تلك الهيئة مندوبين عن الهيئات المنظمة في البلاد، تقوم تلك الهيئات بانتدابهم بنفسها على قواعد الانتخاب الخاصة بها دون أي تدخل من جانب الحكومة، وتضع الأخيرة مشروع الدستور بواسطة لجنتها، ثم تدعو هذه الهيئات إلى إرسال مندوبيها لمؤتمر شعبي ينظر فيما يُعرض عليه من مشروع للدستور فيصدق عليه أو يعدل فيه، ثم يصير مشروع قانونًا يوقع عليه الملك ورئيس الحكومة.[44]

الأستقلال

صحيفة الاستقلال

وبعد تشكيل الوزارة للجنة كان من بين صفوف المعارضة من تقدم بطرح بعض الحلول التي رُئي احتمال مساهمتها في علاج الموقف، فتحدث سيد علي عما يرغب فيه الرأي العام من إثبات حسن النية وميله إلى إصلاح خطأ الوزارة، وذلك بأن تعترف بحق مجلس النواب القادم بتعديل الدستور حسبما تقتضيه مصلحة البلاد، فلا يكون نافذًا إلا بعد إقراره من نواب الأمة[45]، وفي مقال لاحق ارتأى أن تضع اللجنة التي شكلتها الوزارة مشروع الدستور على أن تنعقد الجمعية الوطنية التي تطالب بها الأمة لإبداء رأيها في ذلك المشروع، فتقر منه ما تشاء وتعدل ما ترى تعديله، مبينًا أن تلك الطريقة من شأنها التوفيق بين رأي الوزارة ومطلب الأمة.[46]

وسار في الاتجاه نفسه الحزب الديمقراطي المصري، فرفع خطابًا إلى رئيس الوزراء يطالبه بعرض مشروع الدستور على جمعية وطنية تطمئن إليها البلاد، وقد حرص في مقدمته على الإشارة إلى ما سبق أن طالب به من أن يُعهد بوضع الدستور إلى جمعية وطنية منتخبة انتخابًا حرًّا من الشعب، وألمح إلى أسفه لإغفال ذلك من جانب الوزارة[47]، ولما علقت «اللواء المصري» مشيرة إلى ما يفهم من الخطاب من عدول الحزب عن موقفه واكتفائه بعرض الدستور على جمعية وطنية وتساءلت عن أسباب ذلك[48]، رد سكرتير عام الحزب عزيز ميرهم بأن الحزب لم يغير خطته، وكل ما حدث هو إقراره لمبدأ دستوري يبيح للحكومات كما يبيح لأفراد

طه حسين

الشعب والنواب حق تقديم اقتراحات ومشروعات قوانين للهيئات النيابية والجمعيات الوطنية، فإذا شكلت الوزارة لجنة لوضع مشروع دستور، فليس عليها في ذلك من حرج إذا أخذت بمشروع اللجنة واعتبرته مشروعًا لها تقدمه إلى الجمعية الوطنية التي يكون لها أن تنقح ما تريد كما لها أن ترفضه كليًا.[49]

وكان لطه حسين رأيه الذي أدلى به، فذهب إلى أن البحث في المسألة يجب أن يكون أساسه معرفة أين تكون مصلحة مصر، أهي في أن يصدر دستورها عن الملك أم عن جمعية وطنية، واستغرب من عدم تفكير خصوم الوزارة في هذا، وذهابهم إلى سرد أخبار الأمم الأخرى وتواريخها- كانت المعارضة قد استشهدت في معرض كلامها تأييدًا لموقفها بالعديد من تجارب الدول الأخرى- مشيرًا إلى أن هؤلاء لا يعبرون عن إرادة الأمة كما يزعمون، وإنما عن آراء خاصة بهم، وكثير منهم متأثرون في طرحهم لتلك الآراء بألوان من المعارضة ليس من شأنها العمل على الوصول إلى وفاق، وبين أن هناك أمورًا لا يمكن إنكارها، إذ توجد أمم قبلت دساتيرها من الملوك، وأخرى وضعت دساتيرها بواسطة جمعياتها الوطنية، وأن العادات النظامية في مصر اقتضت صدور القوانين الدستورية عن صاحب العرش، وأن ظروفًا استثنائية أحاطت بدستور1882، وأنه ليس على استرداد الدستور بعد منحه سبيل، وأن الوزارة لا تريد ولا تستطيع أن تنتقص حقوق الأمة فيما ستشرع من دستور، وأوضح أنه إذا كان كل ذلك حقًا، فإن هناك حقًا آخر ينبغي أن يوضع في الاعتبار، وهو ضرورة إيجاد حل للمسألة القائمة، وأن يقوم هذا الحل على أساس صحيح، عينه في الاتفاق بين فئات الأمة من جهة، وبينها وبين العرش من جهة أخرى، وذكر أن هذا الاتفاق يقتضي مشاركة الأمة في وضع دستورها، وتحقيقًا لذلك رأى أن يوضع الدستور كما تريد الوزارة، على أن يعرض على نواب الأمة ليقبلوه قبل أن يكسب صفة القانون.[50]

هذا وقد حذر طه حسين من الحلول المؤقتة لأية مشكلة، منوهًا إلى أن هذا هو حال الموقف السياسي مع الإنجليز إلى أن يتم الاتفاق، ومن ثم يجب ألا يكون الدستور هو الآخر مؤقتًا حتى إذا تم الاتفاق كانت العودة إليه لنقضه وإحلال نظام آخر محله، وانتهى من ذلك إلى أن ما يحذر منه لا بد من وقوعه إذا لم يتم الاتفاق بين الأمة والوزارة على النظام الدستوري الجديد. وحتى لا يتشبث أي طرف- الوزارة أو المعارضة- بموقفه أوضح أن رئيس الوزراء سجل في خطابه أمام لجنة الدستور أن النظام الجديد سيحتفظ للبرلمان بحق تعديل الدستور، فإذا كان أول عمل للبرلمان هو طلب التعديل، فإن احتياط الوزارة لا يكون قد أفاد شيئًا، وذهب إلى أبعد من ذلك حينما أشار إلى أن النص الذي يبيح التعديل حتى ولو كان غير موجود فلا يوجد ما يمنع البرلمان من طلب التعديل، بل من تنفيذه بالفعل رضيت الوزارة أم استقالت. وخلص في النهاية إلى أنه يجب على الحكومة والمعارضة إعادة النظر في مواقفهما، وأن يصل الطرفان إلى اتفاق في المسألة على أساس القاعدة التي أوضحها، مبينًا أن ذلك من السهل تحقيقه إذا ما خلصت الضمائر وصفت القلوب.[51]

وإذا جاز لنا تقييم هذا الرأي لطه حسين؛ فإنه يمكننا القول إن ميله للاتجاه المؤيد للوزارة يبدو واضحًا، وهو أمر ليس بمستغرب بالنسبة له في ذلك الوقت، إذ كان حينذاك من المؤمنين بأسلوب العدليين- وعبدالخالق ثروت واحد منهم- في العمل الوطني، وكان رأيه في تصريح 28 فبراير أنه يعد خطوة تفتح بابًا لإتمام الاستقلال[52]، وهو إذا كان قد رأى ضرورة الاتفاق، فإن ذلك لم يكن عن قناعة- ولو يسيرة- بما تستند إليه المعارضة في موقفها من حجج، وإنما كان من أجل تجنيب البلاد ما توقعه من نتائج تضر بها في حال استمرار تأزم الموقف حول وضع الدستور، ومن هنا جاء طرحه للحل الوسط المشار إليه. أيضًا يلاحظ أن ما ذهب إليه- في إطار محاولته إقناع الأطراف المختلفة باتخاذ خطوات إيجابية نحو الاتفاق- من الإشارة إلى عدم وجود ما يعوق البرلمان فيما بعد صدور الدستور عن تعديله في حالة ما

إذا أراد ذلك، إنما هو كلام مبالغ فيه بقدر كبير، فمثل هذا يقال عن البلاد التي تتمتع باستقلال كامل وتمارس فيها الديمقراطية بشكل حقيقي، أما مصر حينذاك فكان فالأمر فيها مختلفًا، والدليل على ذلك كان دستور 1923 نفسه، إذ جعل تنقيحه مرهونًا بموافقة الملك؛ إذ نصت المادة (157) على: «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضوعه، فإذا صدّق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح، ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء»[53] فللملك كما هو واضح حق مطلق في التصديق على قرار مجلسي النواب والشيوخ الخاص بالتعديل وموضوعه. أيضًا في حالة مناقشة ما يراد تنقيحه كان لا يمكن أن يُقر شيء لا يحظى برضا الملك، وذلك من خلال التحكم في الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ «الخُمسين»، فهذا العدد يزيد على الثلث، ومن ثم لا يمكن أن تتوفر دونه أغلبية الثلثين المطلوبة لصحة القرارات التي يصدرها المجلس بالتعديل المطلوب. وعليه فإن الأمر لم يكن يسيرًا بالنسبة للبرلمان إذا ما أراد تعديل الدستور حسبما اعتقد أو بالأحرى حاول أن يصور طه حسين.

وعلى أية حال؛ فإن طه حسين حينما رأى بعد بضعة أيام أن المسألة لم يحدث بها جديد، امتشق قلمه وعاد للكتابة فيها مرة أخرى، فذّكر بما سبق أن طرحه من حل، معربًا في الوقت ذاته عن أسفه لتركيز أنصار الوزارة والمعارضة الاهتمام بسرد تواريخ الأمم التي وضعت دساتيرها بواسطة جمعيات وطنية أو بغيرها، وظروف وضع تلك الدساتير، وإهمالهم الاتفاق بشأن موضوع الخلاف الأصلي. وقد ساءه بصدد ذلك تجاوز المعارضة للحق وظلمها للتاريخ- حسبما رأى- بإتيانها ببعض الوقائع على غير حقيقتها، وذكر أمثلة من ذلك، كان من بينها ما سجله أمين الرافعي عن وضع أستراليا لدستورها، وهي إحدى مستعمرات التاج البريطاني، فأوضح طه أن هناك شيئين بخصوص ذلك الدستور يلفت النظر إليهما، أولهما: أن كل الحركة السياسية في أستراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر إنما صدرت عن إذن الحكومة الإنجليزية بأن تضع أستراليا لنفسها ما تشاء من دستور. الآخر: أن أستراليا لم تكن تملك وضع دستورها بالمعنى المفهوم؛ إذأنها غير متمتعة بحقها من سلطة الأمة. وبين أنه لا يصح أن تسمى الجمعية التي وضعت دستور أستراليا جمعية وطنية كالجمعية الوطنية الألمانية أو النمساوية أو المصرية إن اجتمعت، وإنما كانت لجنة لوضع مشروع للدستور، ولا ينفذ هذا المشروع أو تكون له صفة القانون إلا إذا أقره ولي الأمر، وهو ملك بريطانيا بمشاركة البرلمان الإنجليزي. وذهب إلى أنه من غير المقبول أن يكون لمصر جمعية وطنية على هذا النحو؛ لأن فيه نزولًا صريحًا عن سلطة الأمة. وأكد في النهاية على أمرين، أحدهما: عدم صحة القول بأن الجمعيات الوطنية التي أسست الدول الجديدة لم تدع إليها ثورة أو انقلاب.[54] والآخر: خطأ مقارنة مصر بأستراليا، إذأن الأولى دولة ذات سيادة.[55]

***

وعلى الرغم من انتهاء لجنة الدستور من عملها، فإن الجدل ظل قائمًا بين المعارضة والوزارة، ففي كلمته بمناسبة تسلم مشروع الدستور والتقرير الذي أعدته اللجنة عنه، أشار عبد الخالق ثروت إلى أن ذلك المشروع جاء دافعًا للمزاعم الباطلة التي وجهتها المعارضة لوزارته وأعضاء لجنة الدستور.[56] ومن جانبه ألمح أمين الرافعي في مقال له إلى إغفال اللجنة في تقريرها الحديث عن السلطة التي تملك وضع الدستور، مشيرًا إلى أنه كان جديرًا بها أن تبدأ تقريرها بمطالبة الوزارة بعقد جمعية وطنية منتخبة يكون لها القول الفصل في مشروع الدستور، باعتبار أن ذلك ما تقضي به المبادئ الحديثة التي سجلت اللجنة أنها رجعت إليها وعملت بأحكامها.[57]

وحينما جاءت وزارة جديدة خلفًا لوزارة عبد الخالق ثروت، وهي وزارة توفيق نسيم(30/11/1922- 9/2/1923)، ولم تتبن رؤية المعارضة، تساءل أمين الرافعي «كيف تريد الوزارة الجديدة أن تواصل هذا العمل الذي كان نصيبه الاستنكار والاحتجاج؟ ألم يكن خليقًا بالوزارة الجديدة أن تبادر إلى عقد جمعية وطنية منتخبة انتخابًا حرًا وأن تعرض عليها مشروع الدستور الذي وضعته اللجنة لترى رأيها فيه فتبقي منه ما تشاء وتحذف ما تشاء وتعدل ما تشاء وتضيف ما تشاء ليكون في النهاية وليد إرادة هيئة ممثلة للأمة تمثيلًا صحيحًا؟».[58]

وبمناسبة الدعوة التي أطلقها حزب الأحرار الدستوريين من أجل الاتحاد بعد استقالة وزارة توفيق نسيم وبقاء البلاد دون وزارة أخرى تخلفها، وجهت صحيفة «اللواء المصري» سهامها لأصحاب تلك الدعوة، منتقدة موقفهم من الدستور الذي وصفت مشروعه بأن «أخرق» و«أبتر»، وأوضحت أن دعوة الأحرار الدستوريين للاتحاد من أجل تأييد وزارة تقوم

بتنفيذ هذا الدستور إنما هو ضرب من العبث وضياع الوقت، مشيرة إلى رفض الجميع لهذا الدستور ما دام لم يأت وليدًا لإرادة الأمة من خلال جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام المباشر.[59]

وفي إطار تلك السياسة التي انتهجتها المعارضة جاء بيان الوفد الصادر في 22 مارس 1923 في عهد وزارة يحيى إبراهيم (15/ 3/ -1923 27/ 1/ 1924) التي خلفت وزارة توفيق نسيم، وذلك تعقيبًا على ما أدخله نسيم من تعديل على النصوص الخاصة بالسودان في مشروع الدستور تنفيذًا لرغبة بريطانيا، وما أشيع عن تعديلات أخرى كان من شأنها الانتقاص من سيادة الأمة، فقد أشار الوفد إلى أن الحوادث أيدت صواب رأي الأمة الذي نادت ولا تزال تنادي به، وهو أن من حقها وحدها وضع دستورها بواسطة نوابها، فلو أن وزارة عبدالخالق ثروت كانت قد استجابت منذ البداية ما اجترأت بريطانيا على تهديد الأمة في حقوقها وعرشها، ولما طمع الرجعيون في انتقاص سيادتها، ورأى الوفد أن العلاج الحاسم للحالة التي عليها أمر الدستور هو الرجوع إلى رأي الأمة بعقد الجمعية الوطنية «ففيها تتمثل إرادة الشعب وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق»[60].

وظلت المعارضة بشكل عام على موقفها حتى بعد صدور الدستور في 19 أبريل 1923، إذأعرب الوفد في بيان له عن ثبات الأمة على مبادئها، وأنها ستواصل جهادها حتى تنال حقوقها المشروعة.[61]

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنهمع كل الانتقادات التي انهالت على السلطة ووجهت للدستور من جانب قوى المعارضة- سواء في مرحلة إعداده أو بعد صدوره- فإن تلك القوى لم تحجم عن المشاركة في الحياة السياسية الجديدة التي قامت على أساسه، وهو ما يُفَسر- في رأينا- إما بأن الدستور قد حظي لديها بالرضا ولو في حده الأدنى، أو بأنها رأت أن قيمته ليست بنصوصه في المقام الأول، وإنما بأداء من يتبوؤون السلطة، تشريعية كانت أم تنفيذية، أو ربما أنها وجدت بحكم الواقع أن لا سبيل أمامها للوصول إلى السلطة سوى طريق هذا الدستور، ومن ثم كان انصياعها لأحكامه والعمل بمقتضياته. ولا يستبعد أن تكون كل هذه أسبابًا، فالسياسة تحتمل كل شيء، وإلا ما كان الأحرار الدستوريون فيما بعد قد اعتدوا على الدستور الذي وضعوه ودافعوا عن مشروعه بقوة حتى صدوره، وما طعن عليه قطبهم عبدالعزيز فهمي عام 1925، بقوله: «إنه كان يعتقد أنه مناسب لمصر، ولكن العمل أظهر أن ثوبه فضفاض». ويناظر هذا لدى كل من الحزب الوطني والوفد العديد من التصرفات، لعل من أبرزها مشاركة الأول في انتخابات إسماعيل صدقي عام 1931، والتي أجريت في ظل دستور كان بمثابة انتكاسة لحقوق الأمة وردة دستورية كبيرة، وقبول الآخر تولي الحكم على حراب الإنجليز فيما اشتهر في التاريخ المصري المعاصر بحادث 4 فبراير 1942.

****

وعلى أية حال، فإن التجربة موضع البحث لتكشف عن وجود معارضة تتسم بالوعي الشديد، فضلًا عن المسئولية، في مواجهة موقف حكومي كان بحاجة إلى حُجج أوفر لإقناع الرأي العام بما كان قد تقرر وضعه من سياسة بشأن إعداد مشروع للدستور. لكنها- التجربة – بصفة عامة لتعد بما لها وما عليها صفحة مضيئة من صفحات تاريخنا القومي، وهي جديرة بالاستفادة منها بما يتوافق مع مصلحة الوطن ويسهم في تحقيق ما يرومه من تقدم ويسعى إليه من مكانة تليق به وبإرادته الصلبة التي عُرف بها، وتجلت بوضوح في وقتنا الحاضر في ثورة الثلاثين من يونيو من عام 2013، التي تعتبر بحق انطلاقة مهمة على الطريق الصحيح لبلوغ مصر أهدافها في عالمنا المعاصر.

الهوامش

(1) الأخبار، 3/3/1922.
(2) المصدر نفسه، 14/3/1922.
(3) المصدر نفسه،20/3/1922.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه، 21/3/1922.
(6) المصدر نفسه، 23/3/1922.
(7) المصدر نفسه، 3/4/1922.
(8) المصدر نفسه، 27/3/1922.
(9) النظام، 3/4/1922.
(10) مصر، 5/4/1922. من الجدير بالذكر أن مجلس نقابة المحامين الشرعيين كان له موقفًا مختلفًا، إذ أقرت أغلبيته النقيب على قبوله المشاركة بلجنة وضع الدستور.
(11) الأهرام، 10/4/1922.
(12) شفيق، أحمد، حوليات مصر السياسية، تمهيد ج3، مطبعة شفيق باشا، القاهرة، 1928، ص ص 145، 146.
(13) عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، مطبعة حجازي، القاهرة، 1936، ص 419.
(14) الوطن، 1/4/1922.
(15) المصدر نفسه، 3/4/1922.
(16) صدقي، إسماعيل، مذكراتي، ط2، تحقيق سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 62.
(17) الوقائع المصرية، عدد 35، 6/4/1922.

(18) مصر، 5، 6/4/1922؛ الأمة، 6، 9/4/1922؛ اللواء المصري، 6، 8/4/1922؛ النظام، 5، 7، 9، 11، 12، 14/4/1922؛ الأهرام، 5/4/1922؛ الأخبار، 6، 9، 11، 12، 16، 17/4/1922.

(19) فهمي، عبد العزيز، هذه حياتي، تقديم طاهر الطناحي، دار الهلال، القاهرة، 1963، ص 139؛ عبد النور، فخري، مذكرات فخري عبد النور، ثورة 1919 ودور سعد زغلول والوفد في الحركة الوطنية، تحقيق يونان لبيب رزق، دار الشروق، القاهرة، 1992، ص 406.

(20) شفيق، المصدر المذكور، ص 149.

(21) مصر، 12/4/1922.

(22) الأخبار، 6/4/1922.

(23) الوطن، 5/4/1922.

(24) المصدر نفسه، 6/4/1922.

(25) المصدر نفسه.

(26) النظام، 13/4/1922؛ الأخبار، 16/4/1922.

(27) النظام، 17/4/1922.

(28) المصدر نفسه، 24/4/1922.

(29) يُقصد هنا اللجنة التي عرفت باسم "لجنة وضع المبادئ العامة"، وهي لجنة فرعية قامت لجنة الدستور بانتخابها بالاقتراع السري، بهدف وضع المبادئ العامة لمشروع الدستور، وتقديمها بعد الانتهاء منها مع تقرير عنها إلى اللجنة العامة لنظرها والبت فيها.

(30) النظام، 24/4/1922.

(31) الأخبار، 30/4/1922. يذكر أن لجنة وضع المبادئ العامة بعد أن انتهت من أعمالها أتاحت آراءها للاطلاع عليها من جانب الرأي العام.

(32) استغرق عمل لجنة وضع المبادئ العامة للدستور ثماني عشرة جلسة، وذلك في الفترة من 19 أبريل حتى 20 مايو 1922، وبعدها أخذت اللجنة العامة في نظر تلك المبادئ ومناقشتها.

(33) الأخبار، 30/4/1922؛ النظام، 30/4/1922، 19، 23، 25، 26/5/1922، 15، 19، 21، 22، 23/6/1922؛ اللواء المصري، 18، 20، 21/5/1922.

(34) زغلول، مذكرات، كراس 43، ص 2661.

(35) الأهرام، 18/9/1922.

(36) المصدر نفسه.

(37) كانت المبادرة المذكورة بمناسبة استشارة الوفد المصري للأمة في مشروع المعاهدة الذي كانت قد تقدمت به إليه- من خلال عدلي يكن- لجنة ملنر في أغسطس 1920، إذ أشير ضمن ما جاء به إلى عرضه على جمعية تأسيسية، وكذلك تخويل تلك الجمعية وضع قانون نظامي جديد للبلاد، فتقدم حينذاك الحزب الديمقراطي المصري بمبادرته التي تضمنت مشروعًا بقانون بتشكيل الجمعية الوطنية، والذي رفعه إلى سعد زغلول في سبتمبر 1920. لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد زكريا الشلق، الحزب الديمقراطي المصري -1918 1923، صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص ص -120 123.

(38) الأهرام، 23/9/1920.

(39) المصدر نفسه، 18/10/1920.

(40) المصدر نفسه.

(41) المصدر نفسه، 1/11/1920.

(42) المصدر نفسه، 27/3/1922.

(43) مصر، 30/3/1922.

(44) الاستقلال، 1/4/1922.

(45) النظام، 4/4/1922.

(46) المصدر نفسه، 10/4/1922.

(47) الأخبار، النظام، 9/4/1922.

(48) اللواء المصري، 9/4/1922.

(49) الأخبار، 11/4/1922.

(50) الأهرام، 13/4/1922.

(51) المصدر نفسه.

(52) أحمد زكريا الشلق، طه حسين، جدل الفكر والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص 26.

(53) انظر نص المادة في: الدساتير المصرية نصوص ووثائق -1866 2011، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2012، ص 127.

(54) كانت المعارضة قد ذكرت فيما ساقته من حجج داعمة لموقفها أمام الحكومة أن التاريخ يثبت أن أغلب الدول قد اعتمدت على الجمعيات الوطنية في وضع دساتير بلادها، وقد رد عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء على ذلك خلال افتتاحه أعمال لجنة الدستور بأن هناك دولًا بالفعل كان الدستور بها من عمل جمعية وطنية، لكنها في الواقع هي الأقل عددًا، مشيرًا إلى أن السبب في تولي الجمعية الوطنية بتلك الدول وضع الدستور، إنما هو ظروف استثنائية كالثورة أو زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة بها. وكان التعقيب على ذلك من جانب المعارضة بأنه مخالف للواقع وينقضه التاريخ، مؤكدة على ما سبق أن ذكرته في هذا الصدد. انظر: الأخبار 2، 16/4/1922؛ لجنة الدستور، مجموعة محاضر اللجنة العامة، الجلسة الأولى، 4/11//1922، ص 2.

(55) الأهرام، 21/4/1922.

(56) صبحي، محمد خليل، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج5، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1939، ص 462.

(57) الأخبار، 25/10/1922. من الواجب الإشارة إلى أن إبراهيم الهلباوي عضو اللجنة كان قد أوضح ضمن كلمته التي ألقاها أمام عبد الخالق ثروت بعد كلمة أحمد حشمت نائب رئيس اللجنة بمناسبة تسليم مشروع الدستور- أوضح أن المشروع يترجم رأي طائفة كبيرة من الناس ويحقق مطامعها، لكنه في الوقت ذاته توجد طائفة أخرى لا يستهان برأيها ترى أن فيه نقصًا كبيرًا في الحقوق التي للشعب. الهلباوي، إبراهيم، مذكرات، تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي -1858 1940، تحقيق عصام ضياء الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 268.

(58) الأخبار، 25/12/1922.

(59) اللواء المصري، 26، 28/2/1923.

(60) شفيق، المصدر المذكور، ص ص 488، 489.

(61) المصدر نفسه، ص ص 578، 579.

6

تداعيات ثورة 1919 في المجتمع المصري.. تطبيع الحياة السياسية بالشخصنة والانقسامية

عاصم الدسوقي

بمناسبة الاحتفاء بمرور مئة عام على ثورة 1919 في مصر قد يكون من المفيد استعادة مواقف القيادات التي تصدرت أحداث الثورة وتأثيرها على مجريات الأمور لكي نفهم لماذا انتهت الثورة دون تحقيق شعارها المرفوع"الاستقلال التام أو الموت الزؤام"، وكيف أن أولئك القادة كانوا يخضعون لتفضيلاتهم الذاتية وتحكيم رؤيتهم الخاصة فيما هو شأن عام يخص الوطن، ولم يكونوا يعبرون تعبيرًا حقيقيًّاعن الثوار الذين انطلقوا في الشوارع وتعرضوا لطلقات رصاص الإنجليز المحتلين، فضلًا عن أنهم لم يكونوا يعلمون شيئًا عن معنى الالتزام التنظيمي في العمل العام. ومن ثم تصدر أولئك المعتدلون صفحات التاريخ على حين أصبح الثوار الحقيقيون في هامش التاريخ لا أحد يعرفهم أو يذكرهم. وفي السطور التالية متابعة لمواقف قيادات الثورة حتى نتبين حقيقة ما انتهت إليه الثورة.

تاريخيًا بدأت وقائع الثورة بالتصريح الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ولسن في 8 يناير 1918 في نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) متضمنًا أربعة عشر مبدأً لإنهاء النزاع الدولي، تضمنت "حق تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها". ولما قرأ الأمير عمر طوسون حفيد محمد سعيد باشا (والي مصر 1854 - 1863) تلك المبادىء تبلورت في ذهنه فكرة تشكيل وفد للمطالبة بحق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي، وصارح محمد سعيد باشا رئيس الحكومة المصرية (فبراير -1910أبريل 1914) بهذه الفكرة، فنصحه بالابتعاد عن هذا الطريق كي لا يثير فضول السلطان أحمد فؤاد (الملك فيما بعد)، وقال له إنه سوف يرتب له مقابلة مع سعد زغلول باعتباره وكيل الجمعية التشريعية التي توقفت عن الاجتماعات فور إعلان الحرب وصدور الأحكام العرفية. وتم لقاء بين طوسون وزغلول في القاهرة وفي الإسكندرية حيث يعيش عمر طوسون للاتفاق على اختيار أعضاء الوفد الذين سوف يسافرون إلى مؤتمر الصلح المزمع عقده للنظر في تسويات الحرب. فلما علم السلطان أحمد فؤاد بأمر هذه المقابلات

EXCLUSIVE TELEGRAPHIC SERVICE IN SAN LUIS OBISPO COUNTY OF UNITED PRESS NEWS ASSN. TABLOID FOR BUSY PEOPLE

SAN LUIS OBISPO DAILY TELEGRAM

GERMANY ASKS PEACE EXTRA

EXTRA ON WILSON'S 14 POINTS

Thousands Gather for Celebration When News of Peace Move Comes

WILSON THE MAN OF HOUR

NO PEACE TALK UNTIL GERMAN TROOPS LEAVE FRANCE, BELGIUM, RUSSIA

نقاط ويلسون الـ 14 على صفحات الدايلي تيليجرام

استدعى الأمير عمر طوسون وحذره من هذا النشاط، وأمره بألا يحضر للقاهرة ويبقى في الإسكندرية حيث يقيم. وهنا وقعت المهمة على عاتق سعد زغلول ليتولى مسؤولية مواصلة الطريق الذي لم يختره ويفكر فيه أصلًا. ولا شك أن لسياق الأحداث بهذا الشكل كان له أثره على مواقف سعد زغلول وتصرفاته بطريقة أو بأخرى.

وفي هذا المنعطف علينا أن نعرف أن سعد زغلول كان أحد الذين تحلقوا حول جمال الدين الأفغاني في مقهى متاتيا (مكانه الآن جراج الأوبرا) واستمع إلى كلماته النارية التي تحض على الثورة على الظلم والاستعباد. ولما أخفقت الثورة العرابية واحتل الإنجليز مصر لم يستسلم المصريون بسهولة بل لقد حدثت مقاومة عنيفة ضد الإنجليز، وتشكلت جمعية سرية باسم "جمعية الانتقام" في مايو 1883 اتخذت مقرها في منزل عبد الرازق درويش مدير المدرسة البحرية زمن عرابي. غير أن السلطات هاجمت المقر (20 يونية 1883) واعتقلت الموجودين وتم التحقيق معهم. وعندما ورد في التحقيقات اسم سعد زغلول، حكم عليه بالسجن لمدة مائة يوم ثم أفرج عنه مع حرمانه من الحقوق المدنية (أي تولي وظائف حكومية)، ولعل هذا يفسر اشتغاله بالمحاماة. ويبدو أن هذا الدرس القاسي غير المتوقع كان له أثره الكبير في نفس سعد زغلول؛ إذ أعاد النظر في طريق حياته فاتخذ من المسالمة والهدوء منهجًا. وتزوج (1896) من ابنة مصطفى فهمي باشا أشهر رئيس وزراء تعاون مع الاحتلال، فاصطفاه الإنجليز بالتبعية، وتم تعيينه وزيرًا للمعارف عام 1906 في وقت كانت هناك شخصيات ملء السمع والبصر مثل مصطفى كامل، ومحمد فريد، وقاسم أمين، وأحمد لطفي السيد ولم يختر أحدهم. وأخذ يصعد في سلم الوظائف العامة من وزارة المعارف إلى الحقانية ثم دخل الجمعية التشريعية يوليو 1913 نائبا عن السيدة زينب ووكيلًا منتخبًا للجمعية.

على كل حال.. فعلى أساس مبادئ ولسن طلب سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وزميلاه عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي، مقابلة المندوب السامي البريطاني ريجنالد وينجتRignald Wingateلعرض مطلب المصريين في حق تقرير المصير. وقد تمت المقابلة في 13 نوفمبر (1918).وفيتلك المقابلة طلب الثلاثة – بصفتهم نواب الأمة في الجمعية التشريعية– أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر، وأنهم مستعدون في مقابل هذا أن ترتبط مصر بإنجلترا بمعاهدة صداقة يكونان فيها ندين متساويين، ويتعاونان معًا في مواجهة الظروف الدولية. وقد اعتبر المندوب السامي البريطانى المقابلة غير رسمية على اعتبار أن هذا الوفد ليست له صفة رسمية.

ولما علم سعد زغلول بذلك من خلال حديث عابر مع حسين رشدى رئيس الوزراء، فكر في تشكيل هيئة باسم "الوفد المصري" من أعضاء الجمعية التشريعية، حتى يكون لهم صفة رسمية وشعبية وهم: سعد زغلول، وعلي شعراوى، وعبد العزيز فهمي، وعبد اللطيف المكباتى، ومحمد على علوبة، وأحمد لطفى السيد، ومحمد محمود، والاثنان الأخيران لم يكونا من أعضاء الجمعية. وأكثر من هذا ومن باب تحصين موقفهم قام سعد زغلول بتحرير صيغة توكيل يقوم بتوقيعه أفراد الشعب المصري وتقديمه للمندوب السامي البريطاني لإقناعه بمشروعية الوفد. وجاءت صيغة التوكيل تقول: نحن الموقعين أدناه أنبنا حضرات فلان وفلان... في السعي للحصول على استقلال مصر بالطرق السلمية والمشروعة وحيثما وجدوا للسعي سبيلًا تطبيقيًّا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب". وقد عرض سعد صيغة التوكيل على الشخصيات السياسية التي جمعها بمنزله، فاعترض عبد المقصود باشا عضو الحزب الوطني على عبارة "دولة بريطانيا التي تنشر راية الحرية والعدل". فقال له سعد زغلول: أتهينني في بيتي فأجاب الرجل: هذا ليس بيتك يا باشا إنما هو بيت الأمة. فاستملح سعد الرد ومن هنا أصبح بيته "بيت الأمة".

المهم أن صيغة التوكيل كانت مسالمة ومهادنة إلى أبعد درجة ممكنة لأنها تسعى لتحقيق استقلال البلاد من براثن المحتل بالطرق السلمية والمشروعة وحسب الإمكانات، مع أن الثورة في أي بلد في العالم لا تأخذ بهذا الأسلوب، لأن الثورة أصلًا خروج على المشروعية القائمة والسلمية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الصيغة مسؤولة الى حد كبير عن البداية الهادئة والسلمية للعمل الوطني، برفض أعمال العنف التي صاحبت الثورة ضد الإنجليز. وأكثر من هذا أن هذا الأسلوب في النضال يتفق إلى حد كبير مع طبيعة قيادته القانونية التى تعمل بالمحاماة والمرافعة بمقتضى توكيل رأت أنه الصيغة المناسبة للرد على عدم اعتراف المندوب السامي البريطاني بمشروعية وجود الوفد. ومع كل هذه الاحتياطات لم توافق السلطات البريطانية على حركة جمع التوكيلات وتصدت لها بالقوة.

وفي 20 نوفمبر 1918 كرر الوفد السماح له بالسفر، فلم توافق السلطات البريطانية. وهنا هاجت الخواطر واستقال حسين رشدى باشا رئيس الوزراء احتجاجًا (23 ديسمبر)، وحاولت السلطات البريطانية إثنائه عن الاستقالة لكن دون جدوى حتى قبلت أخيرًا في أول مارس 1919. وفي اليوم التالي (2 مارس) تقدم الوفد بمذكرة للمندوب السامي بشأن السفر، ثم وجه مذكرات لكل قناصل الدول الأجنبية احتجاجًا على السياسة الإنجليزية ورفض الموافقة على سفر الوفد. ومع استمرار سعد زغلول في الاجتماعات قامت السلطات البريطانية بإنذاره في يوم 6 مارس 1919 بالكف عن هذا النشاط، فما كان من سعد زغلول إلا أن أبرق إلى رئيس الوزراء البريطانى لويد جورج يشكو له ما يفعله المندوب السامي.. فهل هذا تصرف ثوري مثلًا؟! وهنا ألقت سلطات الاحتلال القبض على سعد زغلول ورفاقه: محمد محمود، وإسماعيل صدقى، وحمد الباسل، يوم الجمعة 8 مارس وتم ترحيلهم الى جزيرة مالطة إحدى مستعمرات بريطانيا. وما إن شاع الخبر في صباح اليوم التالي السبت 9 مارس حتى اندلعت التظاهرات.

وكانت البداية من طلاب مدرسة الحقوق المجاورة لبيت سعد زغلول (بيت الأمة)، فلما وصلوا إلى بيت الأمة خرج لهم عبد العزيز فهمي وقال لهم: عودوا إلى مدارسكم.. دعونا نعمل في هدوء؟

وقررت السلطات البريطانية مواجهة الثورة بالعنف، فعينت الجنرال أللنبيAllenby مندوبًا ساميًا فوق

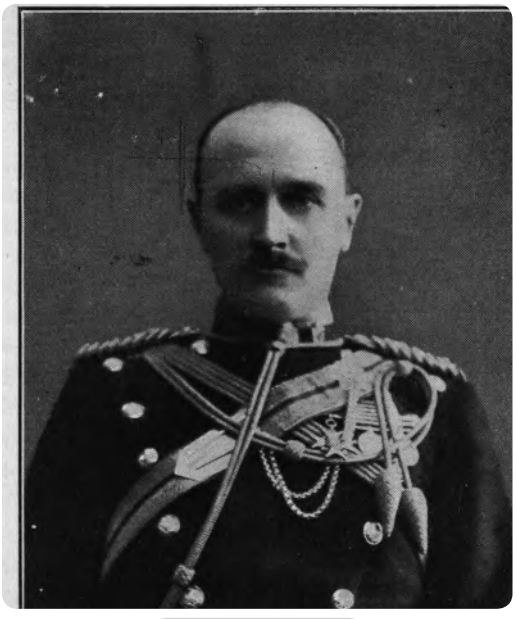

إدموند أللنبي

العادة لمصر والسودان في 21 مارس. ولم يكن اختياره عفويًّا فهو قائد الحملة البريطانية على فلسطين وسوريا خلال الحرب. وفي اليوم التالى لوصوله القاهرة اتصل بالأعيان والكبراء من المصريين لمساعدته في تهدئة الخواطر، وعند هذا المنعطف من قوة الثورة الشعبية فوجىء الثوار بكبراء البلاد وأعيانها يعملون على إيقاف الثورة عند هذا الحد، فقد استجابوا للجنرال أللنبي المندوب السامي لمساعدته في تهدئة الخواطر، واجتمع بهم في دار الحماية (يوم 26 مارس) وقال لهم إن غرضه: إنهاء الاضطرابات الحاضرة والبحث في جميع المسائل التي سببت الاستياء في البلاد، وإزالة أسبابه إذا ما ظهر أنها حقيقية. ثم قال لهم بوضوح "أنتم الذين يمكنكم قيادة أهل مصر وواجبكم يقضى عليكم بأن تعملوا لخير أولادكم"، فانخدع القوم بمعسول الكلام الذي مس مشاعرهم وداعب غرائزهم وصدقوا أنهم عقلاء الأمة.

ولقد أثمرت هذه المقابلة حيث نشرت الصحف في 28 مارس نداء وقع عليه 55 شخصية ممن حضروا اجتماع أللنبي، يناشدون الشعب المصري باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء وألا يخرج أحد في أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق في وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة. وجاء في النداء أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الآلهية والقوانين الوضعية. وكان في مقدمة الموقعين على نداء السلم والسلام كل من شيخ الجامع الأزهر،

ومفتي الديار المصرية، ونقيب الأشراف، وبطريرك الأقباط، ورئيس المجلس الملي العام. وفي هذا ما يثبت أن صفوة المجتمع المصري من أصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لم يكونوا مع الثورة بالمعنى الاصطلاحي.

غير أن عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري لتحريك الثورة، لم يعبأ بنداءات لجان تهدئة الخواطر، وكان قد جعل بيته بشارع قصر العيني (دار الأدباء الآن) مقرًا لشباب الثورة الذين يتحركون في كل مكان وينظمون المسيرات والإضرابات وأعمال العنف. وكان عبد الرحمن فهمي أحد ضباط الجيش المصري وتخرج في المدرسة الحربية عام 1888 وتولى عدة مناصب عسكرية، وبالنظر إلى نشاطه السياسي داخل الجيش أبعدته السلطات البريطانية إلى وكالة الأوقاف المصرية أواخر عام 1911. وعندما اكتشفت السلطات نشاطه في الجهاز السري ألقت القبض عليه مع 26 شابًا بتهمة إنشاء جمعية سرية تستهدف خلع السلطان أحمد فؤاد وحكم عليه بالإعدام في 20 يوليو 1920 ثم خفف الحكم إلى السجن، فخرج الرجل من المشهد بعد أن نظم أعمال المقاومة على مدى عام ونصف.

وفي عنفوان عمل لجان تهدئة الخواطر اقترح سيد أفندي إبراهيم ملاحظ بوليس نقطة مطاي على أعيان مركز بني مزار إقامة سد بالحجارة في وسط مجرى نهر النيل بناحية الشيخ حسن لتعطيل سير البواخر الإنجليزية التي تقل الجنود لقمع التظاهرات وخصوصًا بعد خلع قضبان السكك الحديدية وتعذر تسيير القطارات التي تحمل الجنود الإنجليز لقمع الثوار، قام بتوبيخه أعيان الناحية أعضاء لجنة تهدئة الخواطر. وحين فكر أحد عربان الجوازي من سمالوط جمع أفراد لمهاجمة القوة البريطانية الموجودة بالمنيا، وبَّخه علي بك المصري وهو من عربان الجوازي وأخذ يهدىء خواطرهم. وفي سمالوط بالمنيا أذاع محمد شريعي باشا منشورًا يستحلف فيه الأهالي التزام السكينة والهدوء "لأن تسرب روح الفوضى والاعتداء أو الإخلال بالأمن بين المصريين أنفسهم أو على الأجانب في داخل البلاد يعاكس طلبات الوطنيين ويضر بالقضية الوطنية المصرية".

وبينما المصريون في أتون التظاهرات والإضرابات ويتعرضون للقتل برصاص الإنجليز، وأعيانهم وكبراؤهم يحضونهم على التهدئة ويلومونهم على أعمال العصيان، كان سعد زغلول في منفاه في جزيرة مالطة وقامت التظاهرات احتجاجًا على اعتقاله، يأخذ اتجاه المسالمة والتهدئة ويخشى إغضاب الإنجليز، ويستغرب من أعمال العنف في مصر ويقول "إن هذه السياسة أمقتها ولا أدعو إلا إلى الشيء المشروع فقط.. وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ويظهروا هذه المحبة عند كل فرصة بطريقة سلمية"، ثم يحذر قائلًا "واعلم إن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تضر مرات، وإذا كانت اليوم لك فإنها تنقلب عليك غدًا، لذلك يجب التحذير منها والبعد عنها".

وأكثر من هذا أنه كان يتجنب الاختلاط بأسرى الحرب من الألمان والنمساويين والأتراك خصوم الإنجليز وكانت إنجلترا تقذف بهؤلاء الخصوم إلى مالطة. وعندما علم وهو في محبسه بقلعة بوليفاريستا بأن مصريين في الحجر الصحي بمالطة ومعهم بعض الألمان والنمساويين قادمون للتظاهر أمام مقر إقامته تأييدًا لمطالب الوفد رفض مقابلتهم وكتب في مذكراته يقول "إن ذلك ربما كان فيه ضرر بقضية مصر". وقد اتخذ الموقف نفسه مع ابن عم ملك رومانيا الذي كان أسيرًا هو الآخر في قلعة فيرولا بمالطة؛ إذ أرسل له خطابا رقيق الحاشية فرد عليه سعد من باب المجاملة دون الدخول في موضوعات، وانزعج بشدة عندما علم أن الأمير الروماني خطب في الرومانيين الأسرى معه وذكر اسم سعد زغلول الذي تقوم في مصر ثورة تردد اسمه وقال "وددت إن لم يكن فعل ذلك". وفي موضع آخر يقول "إن كل ما نريده أن نصل إلى حل يرضي الإنجليز ويرضينا...".

وظل سعد زغلول يرفض أحداث العنف التي كانت تقع في مصر كما ترامت إلى سمعه. وظل مؤمن بالطريق القانوني وكأنه يترافع في قضية لتبرئة موكله، واعتبر أن الاستقلال قضية يمكن كسبها بالمرافعة أمام المحافل الدولية، والمسألة في نظره لا تتطلب سوى محام قدير يستطيع إقناع القضاء الدولي بعدالة قضيته، وإرسال المذكرات هنا وهناك.

وبالتدريج أخذ يقتنع بالتظاهرات كما كانت تصل أنباؤها إليه، إذ يقول عنها في مذكراته: "ملأت قلوبنا سرورًا وابتهاجًا حتى كادت تحبب السجن إلينا، هانت نفوسنا علينا نفدي بها هذه البلاد"، ولكن لم يفكر في إرسال تشجيع للثوار على ما يفعلوه. ولما وصلته أنباء ما حدث في زفتى وميت غمر ودور يوسف الجندي في إعلان "جمهورية زفتي"، قال معقبًا "هل تبدلت الأمة المصرية في هذه البرهة الوجيزة التي مضت من وقت سفرنا من البلاد".

ثم أفرجت السلطات عن سعد زغلول ورفاقه من مالطة، وسمحت لهم بالسفر إلى باريس (7 أبريل 1919)، لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح المنعقد بضاحية فرساى، فوجدوا أن المؤتمر قد أنهى أعماله، وعلم سعد زغلول أن الرئيس الأمريكي ولسن صاحب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر،فانتابته حالة من اليأس والقنوط وكتب يقول: "إن مأمورية الوفد انتهت وعلينا أن نستقبل كل قضاء على أنفسنا بغاية الرضا وسواء أتيحت لنا العودة إلى وطننا العزيز أو لم تتح فقد أعززناه وأعزنا".

وأمام هذا الموقف لجأ سعد زغلول الى أعمال الدعاية للمسألة المصرية كالاتصال بالصحف وإقامة المآدب للدعاية، وإرسال التقارير، واستمالة بعض الكتاب الأوروبيين للدفاع عن مصر. وفي هذا الخصوص كتب فيكتور رسالة باسم "صوت مصر" قدم لها أناتول فرانس أكبر أدباء فرنسا وتليت أمام مأدبة نظمها الوفد (2 أغسطس 1919). وذهب محمد محمود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستعان بمحام قدير وهو جوزيف فولك للدفاع عن القضية المصرية إذ قدم مذكرة الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى.

وازاء تجمد الموقف السياسى، وبقاء الوفد في باريس، فكرت الحكومة البريطانية في إرسال لجنة لتقصى الحقائق حول ثورة الشعب ضد السيادة الإنجليزية. وفي 7 ديسمبر (1919)وصلت اللجنة برئاسة اللورد ملنروقوطعت شعبيًّا، وفهم أعضاؤها من كل من كانوا يسألونه، ضرورة التباحث مع الوفد المصري في باريس. ومع الحصار الذي ضرب على اللجنة للاتصال بالأعيان المصريين، إلا أن أعضاء اللجنة استطاعوا بطريقة أو بأخرى مقابلة بعض الأعيان الذين سعوا بأنفسهم إليها، وان كانوا قلة قليلة جدًا. والحق أن الوعي كان تامًا بخطورة قدوم هذه اللجنة الى مصر في تلك الآونة، حتى لقد احتجت السيدات المصريات عليها، ورأين أن مهمتها هى أن "يتصيدوا من المصريين نفرًا من الخونة يقرونهم على الحماية"..

عادت اللجنة الى لندن دون الوصول الى اتفاق مع المصريين. واقتنعت الحكومة البريطانية بالدخول في مفاوضات مع الوفد الموجود في باريس. وبدأت المفاوضات في يونيو 1920 وانتهت بإعلان مشروع ينص على عقد محالفة بين مصر وإنجلترا تعترف فيها مصر بحاجة إنجلترا إلى حماية مصالحها الخاصة، ومسئوليتها بخصوص ضمان مصالح الجاليات الأجنبية، وذلك في مقابل مساعدة إنجلترا لمصر في حماية نفسها، على أن تقدم مصر لها كل المساعدات داخل حدودها. كما نص المشروع على تعديل الامتيازات الأجنبية بما يسمح لأن تنتقل للحكومة الإنجليزية الحقوق التي للحكومات الأجنبية بمقتضي نظام الامتيازات، وعدم اعتبار وجود القوات البريطانية في مصر احتلالاً عسكريًّا، وأن يعهد إلى جمعية تأسيسية بوضع مشروع دستور لمصر يقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام هيئة تشريعية.

وأرسل سعد زغلول مشروع الاتفاق الى مصر، كما أرسل بيانًا ذكر فيه أنه مع اعتقاده أن المشروع غير واف بالمطالب المصرية إلا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها، وأن زملاءه في المفاوضة لم يشاءوا رفضه على اعتبار أن الظروف الدولية قد تغيرت، وأن مصر لم يعد لها سند دولي، وأن إنجلترا انفردت بالقوة، ومن ثم اقترح هو وزملاؤه أن يعرض المشروع على الأمة بدلًا من رفضه من البداية. وقد عهد الوفد في لندن الى أربعة من أعضائه هم: محمد محمود، وعبد اللطيف المكباتي، وأحمد لطفي السيد، وعلى ماهر، بالسفر الى مصر ليعرضوا على الأمة مشروع الاتفاق مع ملنر.

وتشير الصحف المعاصرة الى أن هذا الوفد لم يذكر عند عرضه المشروع في الاجتماعات المختلفة إلا مميزاته، وكيف أنه يعطى الاستقلال لمصر. كما تبرع أعضاؤه بإجابات من عندياتهم وكأنها على لسان الإنجليز إرضاء للسائلين وذلك في أثناء حفلات الاستقبال والتكريم. واستطاع هذا الوفد أخيرًا الحصول على موافقة أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة. وبعد ذلك بنحو شهرين (ديسمبر 1920) أشيع أن عدلي يكن شرع في تأليف حزب عقب عودته الى مصر يسمى بالحزب المعتدل. وكان عدلي في إنجلترا بصفة رسمية للوساطة بين الوفد وملنر. وقد التفت حوله مجموعة ممن كانوا يرون في مشروع ملنر أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز.

وهكذا تصدع التماسك الوطنى الذي كان سمة الحركة الوطنية في بدايتها، فقد برز الجناح الأكثر اعتدالا الذي يمثله عدلي يكن، والذي أراد الإسراع بالاتفاق مع إنجلترا، إذ الأمة من وجهة نظر هذا الجناح لا تستطيع الاستمرار في المعارضة والمقاومة طويلًا. ومن هنا علقت إنجلترا أهمية على عدلي يكن ورشحته ليكون السياسي المصري الذي يقبل التسوية في جوهرها بعد الوساطة التى قام بها بين لجنة ملنر والوفد خلال المفاوضات.

وفي 26 فبراير 1921، أبلغت إنجلترا السلطان فؤاد برغبتها فيتبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول الى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لإنجلترا وللدول الأجنبية الأخرى والأماني المشروعة للشعب المصري. وفي أواسط مارس 1921

عرضت الوزارة على عدلي يكن فقبلها على أساس استئناف المفاوضات، ورأت أن تضع حدًا للموقف من جانبها هي سواء بعقد معاهدة أو بإصدار تصريح من طرف واحد.

وهنا شن سعد زغلول حملة على عدلي يكن لدخوله المفاوضات بينما هو زعيم الوفد ووكيل الأمة، ووصف تفاوض عدلي يكن مع الإنجليز "كأن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس" (ملك إنجلترا آنذاك)، كما وصف عدلي يكن وأنصاره ببرادع الإنجليز. وانقسمت البلاد بين "عدليين وسعديين"، وتلك كانت المناسبة التي أنشد فيها حافظ إبراهيم قصيدته الشهيرة: مصر تتحدث عن نفسها. ونجحت الحملة في الحيلولة دون توقيع معاهدة.

ولما كان سعد زغلول قد حال دون توقيع المعاهدة فقد كان إبعاده أمرًا لازمًا لإنجلترا، فتم نفيه مرة أخرى الى جزيرة سيشل في المحيط الهندي وهي تحت السيادة البريطانية. وفي 28 فبراير 1922 صدر التصريح المشهور الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة بنظام ملكي، مع أربع تحفظات تكون محل مفاوضات فيما بعد وهي: تأمين المواصلات البريطانية في مصر؛ والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي؛ وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات؛ وبقاء السودان طبقا لاتفاقيتي الحكم الثنائي عام 1899.

وهذه التحفظات التي كانت موضع المفاوضات بدءًا بعام 1924 مع حكومة سعد زغلول فيما بعد تؤكد أن الاستقلال لم يكن كاملًا. ولعل أبرز دليل على ذلك أن المندوب السامي البريطاني لم يصبح سفير بريطانيا لدى مصر، ولم يكن لمصر سفارة في لندن رغم إعادة وزارة الخارجية المصرية، ولم تنضم مصر إلى عضوية عصبة الأمم وهي المنظمة الدولية التي تضم الدول المستقلة. وظل هذا المندوب يمارس ضغوطه على السياسة المصرية باعتبار أن مصر محمية بريطانية من نوع خاص إلى أن تم عقد معاهدة 1936، والتي لم تحقق الجلاء وإنما نظمت وجود الجيش البريطاني في مصر في أربعة أماكن من باب الضحك على الذقون، وهي: الإسماعيلية، ومعسكر مصطفى باشا في الإسكندرية، والقلعة في القاهرة، وثكنات قصر النيل في القاهرة التي مكانها الآن الجامعة العربية. وظل مطلب الجلاء والاستقلال قائمًا.

وهذا النهج المسالم في استخلاص حقوق الوطن واستقلاله أمر بعيد عن الثورة التي لا تعرف إلا العنف سبيلا إذا تطلب الموقف ذلك، والمجابهة وسيلة عند اللزوم. وهذا التناقض الذي اكتنف أحداث "ثورة" 1919 بين جماهير ثائرة وغاضبة وعنيفة، وقادة معتدلون ومسالمون ويستغضبون فلا يبدو لهم غضب، هو الذي أدى إلى إفراغ الثورة من مضمونها، وجعلها ثورة شعبية لكن بقيادة غير ثورية. وأكثر من هذا أن المواقف الشخصية سيطرت على تصرفات كثير من قيادتها مما أدى إلى الفرقة والاختلاف بينهم. ومن ذلك على سبيل المثال أن سعد زغلول عندما اتجه إلى أعمال الدعاية للقضية المصرية باستضافة الصحفيين وإقامة المآدب وغير ذلك انتقده علي شعراوي باشا قائلًا: إنك تبدد أموال الوفد، فما كان من سعد إلا أن رد عليه: أنت في الوفد لثروتك، فشعر الرجل بالإهانة وقرر العودة إلى مصر وتضامن معه آخرون، وانضموا إلى حزب الأحرار الدستوريين عندما تشكل في أواخر 1922. ومن ذلك أيضًا أن سعد زغلول بعد إصدار الدستور في أبريل 1923 أخذ يستعد للانتخابات وأخذ يوزع أنصاره في مختلف الدوائر الانتخابية، إلا أنه لم يضع عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة في أحد الدوائر، فلما سأله عبد الرحمن فهمي عن سبب استبعاده قال له سعد: أمرك غريب.. أنت تتناول سيرتي في مجالسك وتريدني أن أرشحك؟ فانصرف عبد الرحمن غاضبًا، وانضم إلى الأحرار الدستوريين.

ولأن عدم وحدة الرأي التنظيمي صفة الذين شاركوا في أحداث ثورة 1919 كما رأينا، وجدنا أن الانقسام بينهم كان يقع لأقل الأسباب أهمية، ومن ثم تعددت القوى السياسية في مصر وكل منها يحتكر الصواب لنفسه. ومن ذلك خروج إسماعيل صدقي من الوفد وتأسيس حزب الشعب في عام 1930، ثم خروج محمود فهمي النقراشي وصديقه أحمد ماهر في عام 1937 بعد خلاف مع مصطفى النحاس الذي تزعم الوفد، وقاما بتأسيس "الهيئة السعدية" بل أن صفية زغلول حرم سعد زغلول التي لم تكن ترضى عن مصطفى النحاس، باركت هذا الخروج، واختارت اسم الهيئة السعدية نسبة إلى سعد زغلول نكايةفي مصطفى النحاس. وفي 1943 اختلف مصطفى النحاس مع مكرم عبيد وزير المالية في حكومة الوفد (1944-1942)، فأعاد تشكيل الحكومة ولم يضم مكرم إليها؛ بل لقد أقدم على فصله من مجلس النواب وهو عضو منتخب، فبادر مكرم بتشكيل حزب الكتلة الوفدية وكتب كتابه "الكتاب الأسود" عن مظاهر فساد حكومة النحاس. وأكثر من هذا أن فتحي رضوان ينضم إلى جمعية مصر الفتاة عام 1933 ثم يخرج منها إلى الحزب الوطني عام 1937 ثم ينشق على الحزب الوطني في عام 1944 ويشكلالحزب الوطني الجديد. وأحمد حسين يؤسس حزب مصر الفتاة في 1933 ثم يبدل اسمه إلى "الحزب الوطني الإسلامي" في 1940 ويجعل شعاره "الله. الملك. الوطن"، ثم يغيره في عام 1947 إلى الحزب الاشتراكي.

7

اختطاف ثورة 1919 تحت شعار الهلال والصليب

مجدي جرجس

"لا أثر عندنا مطلقًا لاختلاف الأديان، فمن يوم أن ظهر فجر النهضة الحاضرة رأينا في أفق مصر الصليب يعانق الهلال"[1]، هكذا صرَّح سعد زغلول في خطبته بفندق شبرد في 16 أبريل 1921م، ليصف هذا المشهد الخلاب. ويشير شهود عيان إلى هذا عناق الهلال والصليب في بعض المشاهد المصاحبة للثورة، منهم أحد الإيطاليين، يصرَّح عام 1919 "لأول مرة في التاريخ يظهر الصليب مع الهلال على الأعلام المرفوعة"[2]. كما أن مشاهد تبادل المشايخ والقسس منابر الخطابة واقع أكيد موثق من مصادر عدة. كل ذلك يؤكد أن عناق الهلال والصليب، فهو مشهد توافرت فيه كل الأركان الشرعية، على الأقل بالنسبة للمشاركين فيه والشهود عليه: البلوغ والعقل والحرية؛ الإشهار والعلانية، القبول والإيجاب.ولا يزال هذا المشهد لقطة مضيئة في تاريخ مصر الحديث، يُعاد بثها وإنتاجها بطرق مختلفة كلما ألمت بالبلاد المصائب الطائفية، أو استخدمت لتضليل المشاهدين.

وتحاول هذه الورقة، أولًا، تتبع كيفية ولوج هذا الشعار إلى قلب ثورة 19، ثم تربعه وتصدره لمشهدها لدى المؤرخين والكتاب اللاحقين، وكيف أن جوانب أخرى كثيرة توارت عند التأريخ لهذه الثورة، وظل هذا المشهد جاثمًا على صدرها، وربما صدور البعض. ثانيًا، ماذا يمثل هذا الشعار؟ ومدى تعبيره عن أفراد أو مؤسسات، وبالطبع أقصد المؤسسات الدينية. ثالثًا، هذا المشهد أكثر دلالة للصليب، لذا سأولي شعار الصليب الجانب الأكبر من المناقشة والتحليل في ختام هذه الورقة.

1- أحمد حافظ بك عوض: تحية الرئيس في منفاه، وهي خطب معالي سعد باشا زغلول منذ عودته لمصر إلى نفيه منها، ط1، القاهرة، 1922م. ص 18.

2- نقلًا عن:

Ibrahim, Vivian. The Copts of Egypt: Challenges of Modernization and Identity. London and New York: I.B. Tauris, 2010. P.63

أولًا: عناق الهلال والصليب، والتأريخ لثورة 19.

يعد محمد صبري السوربوني من بين أهم شهود العيان الذين رصدوا يوميات الثورة وأحداثها. ويلفت السوربوني نظرنا إلى لقطة مهمة، وهي أن الظهور الأول لعناق الهلال مع الصليب كان مصاحبًا للمواكب الجنائزية. ويصف مشاركة الجميع في مواكب الجنازات يومي 8 و9 أبريل 1919م، لتشييع شهداء الثورة من مسلمين ومسيحيين ويهود أيضًا[3]. والواقع أن طقس تشييع جنازات القبط قد دخل عليه رسم جديد منذ القرن التاسع عشر، إذ تضمن خروج الجنازة من الكنيسة وأمامها موكب من القساوسة والشمامسة، ويتصدر المشهد أحد الشمامسة حاملًا صليبًا نحاسيًّا كبيرًا يُستخدم في الكنائس في مناسبات دينية بعينها[4]. ويصف السوربوني هذا المشهد قائلًا: في يوم الجمعة، حضر جنازة أحد القبط رجال الدين المسيحي بأزيائهم الرسمية، يتقدمهم الصليب النحاسي الكبير. وإلى جوارهم علماء الأزهر، وعدد ضخم من الأعلام عليها الصليب والهلال[5].

أي أن الظهور الأول للصليب مع الهلال كان بشكل مؤسسي، وهو ممارسة طقس ديني تشارك فيه الكنيسة برجالها. وربما إمعانًا في عدم استئثار الصليب بالمشهد، أو درءًا لأي توترات وانقسامات طائفية، ظهر الهلال أيضًا. ربما هذه الفكرة نبعت من الطلاب الوطنيين الذين كانوا يتابعون بوعي وذكاء مجريات الأحداث، وحرصهم على الالتزام بأهداف التظاهرات وعدم خروجها عن الدور المرسوم، ويظهر وعيهم هذا في تشكيل لجان لتنسيق الجهود وضرورة تنظيم التظاهرات وتوجيه المتظاهرين، سرعة تداركهم لمحاولات بعض المتظاهرين الهجوم على ممتلكات الأجانب[6]. ولكن لا يظهر في أي من المصادر

المتوفرة لدينا عن يوميات الثورة، من كان وراء فكرة إقحام الرايات المزينة بالهلال والصليب في مشاهد التظاهرات.

على أن هذا العناق لم يرد إلا في صور قليلة سجلت أحداث الثورة، من حشود وتظاهرات عامي 1919، و1920. ولكن ظهر هذا المشهد بكثافة في الأعلام والصور والكتابات التي ظهرت بعد عام 1922. وعلى سبيل المثال، تذكر المؤرخة بث بارون أن صور النسوة المشاركات في التظاهرات الوطنية، والتي نُشرت في مجلة اللطائف المصورة، أعيد تجميلها بالأعلام التي يظهر عليها عناق الصيب مع الهلال، عند إعادة نشرها في كتب حول الثورة[7]. وتذكر هدى شعراوي في مذكراتها، في أثناء مشاركتها، مع مصريات أخريات، في المؤتمر النسوي بروما في مارس عام 1923، أنها فوجئت بوجود أعلام لكل الوفود، ولأنهن لم يكن على دراية بمراسم المؤتمرات لم يكن لديهن أعلام، فطلبت من زميلاتها أن يصنعن أعلامًا لمصر وأن يضعن عليها الهلال والصليب[8]. وهكذا ظهر دومًا هذا العناق بين الهلال والصليب، في كل ذكر لثورة 19، وصار علامة مسجلة على أغلفة الكتب والمجلات التي تناولت ثورة 1919.الأمر لا يحتاج إلى مشقة لتتبع كل المنشورات والدراسات الخاصة بثورة 1919.

وتحت شعار الهلال والصليب توارت إلى الظل جوانب أخرى جديرة بالبحث والدراسة في ثورة 19. وصار هذا الجانب موضع التركيز، ربما كانت له مبرراته آنذاك، كوسيلة للحفاظ على التماسك الوطني في أثناء

3- محمد صبري السوربوني: الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة، الجزء الأول؛ ترجمة مجدي عبد الحافظ وعلي كورخان، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م، (المشروع القومي للترجمة، 592)، صص 54-58.

4- قصة رفع الصليب في الجنازات، تعود إلى حادثة شهيرة بدمياط لأحد قديسي الكنيسة في القرن التاسع، وهو القديس سيدهم بشاي (ت. 1844م)، حيث عُذب وقتل ظلمًا. وإثر التحقيق في القضية من قبل محمد علي واكتشافه الظلم الذي حاق بهذا الرجل، قرر ترضية القبط والسماح لهم برفع الصليب جهارًا في مواكب الجنازات، ومنذ ذلك الحين صار هذا ركنا أساسيًا في طقوس تشييع جنازات القبط..

5- السوربوني، ص 58.

6- محمد عبد الفتاح أبو الفضل: تأملات في ثورات مصر 1919، ج3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016. صص 125-127.

7- Beth Baron, Egypt as a woman:Nationalism, Gender, and Politics, University of California Press, 2005.

8- Ibrahim, Vivian. The Copts of Egypt: Challenges of Modernisation and Identity. London and New York: I.B. Tauris, 2010. P.61

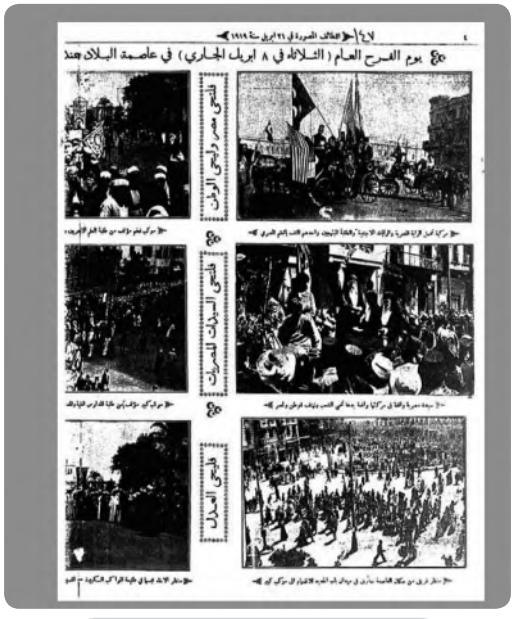
يوم الفرح العام (الثلاثاء في ٨ ابريل الجاري) في عاصمة البلاد هند

تظاهرات النساء في مجلة اللطائف المصورة

ثورة 19، وبعدها بقليل. على أن الإصرار على استدعاء هذه الرمزية كلما تواردت ثورة 19، يمثل جورًا على هذه الثورة وينزع عنها كثيرًا من خصائصها.

ثانيًا: ماذا يمثل هذا الشعار؟

ما من شك أن الهلال والصليب شعاران لمؤسسات وليس لأفراد! فهل كان للمؤسسات الدينية، وأخص بالذكر الأزهر والكنيسة القبطية دور ما أو علاقة بهذه الثورة؟

لا حاجة بنا إلى إعادة مقدمات وأحداث الثورة نفسها، وردت بالتفصيل في أوراق أخرى في هذا العدد. ولكن الملاحظة الأولية الواضحة أن المشاورات والاجتماعات والمبادرات جميعها جاءت عن طريق رموز مدنية خالصة، ولم يكن لأي رجل دين مسلم أو مسيحي أو لأي من المؤسستين أي دور، أو حتى مشورة فيالترتيب والتخطيط للثورة. هذا على مستوى القيادة. كما أن التظاهرات بدأت بطلاب المدارس دون انتظار توجيهات أو تعليمات من القادة أو حتى أساتذتهم، وانضم طلاب المعاهد الدينية، الأزهر، بصفتهم الوطنية، وليسوا كممثلين عن مؤسساتهم. كذلك لم يرد في أي من مذكرات قادة ومعاصري الثورة أي ذكر للتفكير للاستعانة بأي من الرموز أو المؤسسات الدينية.

ولم تظهر المؤسستان إلا قصرًا وفي ملابسات بعينها. فماذا عن الأزهر ودوره في الثورة.فلنبدأ بعام 1914، عندما طلب الإنجليز من شيخ الأزهر فصل الطلبة الذين عُرفوا بعدائهم للإنجليز، فقام بفصل عدد 3006 طالب من أصل 8222 طالب، بحجة عدم انتظامهم في الدراسة واشتغالهم بغير طلب العلم[9]. وبعد فرض الأحكام العرفية، طلبوا من مجلس الأزهر الأعلى أن يرسل منشورًا إلى المعاهد الدينية في القاهرة والأقاليم لحض الطلبة على التزام الهدوء والسكينة، ونشرت مشيخة الأزهر هذا المنشور بين طلابها "مشيخة الجامع الأزهر تلفت نظر طلاب العلم بمناسبة إعلان الأحكام العرفية في القطر المصري، إلى وجوب التفرغ لدراستهم وعدم الخوض في الأمور السياسية، وأن يلتزموا جانب السكينة والهدوء، وأن يكونوا على الدوام بمعزل عن المجتمعات التي قد تقع عليهم فيها من المسؤولين مالا يودونه ولا تحمد عقباه، وألا يتكلموا في الأحوال الحاضرة بشئ ما" وزادوا في البيان الموجه إلى الطلاب بالقاهرة "حظر الخروج من منازلهم بعد السادسة مساءً"[10].لم يقف الأمر عند هذا الحد بل طُلب من علماء الأزهر إصدار بيان إلى المصريين جميعًا يدعوهم فيه إلى الرضوخ للأحكام العرفية امتثالًا لأمر الدين، وبالفعل أصدروا بيانًا إلى الأمة مرصع بالآيات القرآنية التي تحض على السكينة والهدوء والحذر من مجالس أهل الفتن والشرور وختموا بيانهم بهذا الحديث "من حسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه"[11]. على النقيض من مشايخهم وأساتذهم، شارك طلاب الأزهر بحماس كبير في تظاهرات الثورة، ويبدو أن مشايخ الأزهر قد أبرأوا ساحتهم من هذه المشاركة الأزهرية، وأبلغوا الإنجليز بذلك.ويمكن قراءة هذا الموقف من تقرير أللنبي إلى وزير خارجيته في 6 أبريل 1919، يقول فيه عن طلاب الأزهر المشاركين في التظاهرات "إنهم لا يقيموا وزنًا لكلام رؤسائهم من رجال الدين، وأصبح مسجدهم ملجأ ليليًّا لجماعات كبيرة من الناس يجتمعون فيه لسماع خطب من وعاظ غير مسؤولين مليئة بكل ما يدعو للأذى والتعصب"[12].وهذا التقريرمهم، إذ يبين أن طلاب الأزهر عصوا أوامر أساتذتهم، كما أنه يشير إلى عدم ترحيب المشايخ بفتح الأزهر أمام جموع المتظاهرين، وأن القائمين على ذلك هم طلاب الأزهر.

9- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، دار الهلال، 1986م. ص 252.
10- سعيد إسماعيل: دور الأزهر، ص 253.
11- سعيد إسماعيل: دور الأزهر، ص 255، 256.
12- سعيد: دور الأزهر، ص 262.

على أن قادة ورموز المؤسستين الدينيتين ظهروا على الساحة في 24 مارس 1919 في خضم التظاهرات، ولكن في دور آخر؛ إذ تصدر شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية وبطريرك القبط المشهد عندما كانوا في طليعة الموقعين على بيان يطالب الجموع بالتهدئة وعدم تعطيل المصالح. على أن شخصيات أخرى، بينهم أعضاء في الوفد، شاركوهم التوقيع على هذا البيان، والحقيقة أن زعماء الوفد أنفسهم امتعضوا في بداية الأمر من فكرة التظاهرات. في حين رأى آخرون الامتناع عن التوقيع «لأنهم رأوه بمثابة هدنة دون مقابل من الإنجليز...وأن هذا النداء جاء بمثابة تأييد لخطبة اللورد كيرزون»[13]. وطابت نفس الإنجليز بهذا النداء.

للمرة الأولى يقوم شيوخ الأزهر بإجراء مؤسسي علني، عندما اقتحم الإنجليز الأزهر في 11 ديسمبر 1919م. فقام المشايخ بمخاطبة السلطات وكتابة احتجاج، ولخصوا موضوع الشكوى «نحتج على هذه الحادثة السيئة قيامًا بالمفروض علينا من خدمة الجامع الأزهر الشريف وأهله»[14]. ولكن لم يأتوا في بيانهم على ذكر أي شئ متعلق بالثورة، أو أي أحداث أخرى جرى فيها الهجوم على المتظاهرين وقتلهم.وأخيرًا انضم علماء الأزهر إلى ركب الثورة، شأنهم شأن آخرين، بعد أن صارت واقعًا ملموسًا وتيارًا جارفًا يصعب الوقوف أمامه. وقام علماء الأزهر بإرسال بيان طالبوا فيه الإنجليز بالوفاء بوعودهم والاعتراف «بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز...»[15].على أن ما جاء في تقرير لجنة منلر قد يفسر هذا الموقف الجديد لعلماء الأزهر، فيقول «في الأسبوع الثاني من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر... منشورًا إلى المعتمد السامي البريطاني أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد. وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد أن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسي، وإنما ركبوه إذعانًا لضغط الأساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين!» حتى الإنجليز يدركون أن هذا البيان هو ذر للرماد في العيون، بعد أن شملت الثورة كل أطياف المصريين، فانضم إليها، كرهًا، رجال المؤسسة.

13- عبد الرحمن الرافعي: ثورة 1919، تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، ط4، القاهرة: دار المعارف، 1987م ، ص 279، 280.
14- سعيد: دور الأزهر، ص 264، 265.
15- سعيد: دور الأزهر، ص 266.

شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي خارجًا من سراي عابدين في عهد الملك فؤاد

شارك طلاب الأزهر وبعض مشايخه في هذه الثورة بصفتهم مواطنين مصريين، ولم تحظ مشاركاتهم بقبول مؤسساتهم الرسمية، وهم من ناحيتهم لم يدَّعوا تمثيل هذه المؤسسات. شعار الهلال مع الصليب أُقحم في ظروف بعينها، ثم وُظف في سياق جديد لإظهار وحدة المصريين في هذه اللحظة التاريخية. ولكن لم يكن قط تعبيرًا عن تمثيل المؤسسات الدينية الرسمية في الثورة.

لعل الطريف في الأمر أن وزارة الأوقاف وزعت خطبة موحدة على الجوامع في 27 مارس 1920 بمناسبة عيد ميلاد السلطان فؤاد. فامتعض جمهور المصلين وأنزل بعض المصلين الخطباء من على المنابر[16]. وبغض النظر عن المناسبة إلا أن محاولة تحديد موضوع الخطبة وتوحيدها، كان بغرض وقف الخطب الحماسية الثورية من على منابر الجوامع. عرفنا فقط قرار وزارة الأوقاف، ورد فعل المصلين. ولكن من كان وراء هذا الطلب؟ قراءة الوثائق المتوفرة تشير إلى ازدواجية مواقف المؤسسات الدينية، بصفتها مؤسسات حكومية تسير في ركب السلطة، وبصفتها مؤسسات شعبية تتعامل وتوجه جماهير المؤمنين. ولكن غلب عليها دائمًا الدور الأول بصفتها مؤسسات حكومية تمتثل لأوامر وسياسات السلطة، وظلت أداة طيعة في يد سلطات الاحتلال والإدارة الحكومية. تمكنا من العثور على خطاب من حكمدار بوليس مصر موجه إلى رئيس المجلس الملّي بعد هذا التاريخ بأسبوع، في 3 أبريل 1920، بمنع الخطب في الكنائس في الأعياد المقبلة. فربما كان قرار وزارة

16- الرافعي: ثورة 1919، ص 456.

الأوقاف امتثالًا لخطاب مماثل وصلها من الحكمدار! بمعنى أن خطابًا مماثلًا أرسل إلى الأوقاف والأزهر لوأد الخطب الحماسية والسياسية، واستجابت المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية لهذه الأوامر.

ثالثًا: الصليب والتمثيل القبطي في الثورة.

قامت الثورة كما أسلفنا، بواسطة رموز مدنية من أطياف شتى، وكان لأعيان القبط دور بارز فيها. على أن المبادرة بالتواصل مع الوفد جاءت من بين أعيان القبط من رواد نادي رمسيس. ولم تكن هناك أي إشارة من بعيد أو قريب إلى استشارة الكنيسة أو أي من الرموز الدينية القبطية في هذه الخطوة، وهي دلالة مهمة. على الرغم من أنها تنم عن بعض الطائفية، إلا أنها تنزع عن نفسها عباءة الكنيسة. على أن الأمر يحمل بين طياته جانبين مهمين، الأول هو السمة المدنية الخالصة للثورة. والثاني ينطوي على صراع مرير معلن بين أعيان القبط ورجال الكنيسة حول من له ولاية إدارة أمور الطائفة. وتاريخ هذا الصراع طويل، طالما استند كل طرف فيه على دعم وتأييد السلطة الحاكمة. والبطريرك المعاصر للثورة، البابا كيرلس الخامس (1874–1927) خبر هذا الصراع منذ توليه كرسي البطريركية، وخاض جولات عنيفة من الصراع مع أعيان القبط، وشهد بنفسه جدوى الاستعانة بالسلطة في مثل هذه الصراعات، إذ تمكن الأعيان بما لهم من سلطات من تأسيس مجلس ملّي يرعى شئون الطائفة المالية والإدارية ويمثلها أمام الدولة، وبالفعل تشكل أول مجلس ملّي قبل تعيين هذا البطريرك عام 1874، ليجد البطريرك هذا المجلس واقع أمامه. على أنه بذل كل ما في وسعه لتعطيله ووقفه، وبالفعل نجح في ذلك، إلى أن تمكنوا مرة أخرى من إعادة تشكيل المجلس الملّي عام 1882. ودارت رحى الصراع مرة أخرى، ولكن هذه المرة تمكن الأعيان بحكم علاقاتهالوثيقة بالسلطة الحاكمة (بعضهم كانوا أيضًا في مواقع حكومية مهمة) من استصدار أمر من الخديو في عام 1892 بتجريده من صلاحياته وتحديد إقامته في الدير، حسمًالهذا الصراع المرير بين البطريرك (مؤسسة الكنيسة) الأعيان.

ما من شك أن الكنيسة والكثير من القبط كانت لهم مواقف متباينة من الحركات الوطنية الآخذة في الصعود، وخصوصًا في ظل قيادة الحزب الوطني لزمام الأمور. وربما كانت السمة الدينية التي تتناثر في خطاب الحزب الوطني مبررًا لتخوفات. على أن الكنيسة، شأنها شأن الأزهر، مؤسسة تراتبية تقليدية لا شأن لها بالثورات، وكان رجالها آنذاك مشغولين بالصراعات الداخلية مع الأعيان حول قيادة الطائفة، وإدارة مواردها المالية. وربما كان الدرس الأهم المستفاد في تاريخ هذا الصراع، هو طبيعة العلاقة مع السلطات الحاكمة؛ إذ تدل التجارب على أن حسن العلاقة مع السلطة هي السند والمرجع في إدارة هذا الصراع. ولا تعوزنا الحجج على امتثال الكنيسة لتطلعات وقرارات سلطات الاحتلال والإدارة الحكومية التابعة لها.

ومن ثم، اتخذت الكنيسة، في ظني، موقفًا مناوئًا للثورة، وهذا الموقف مبعثه دافعان: الأول، الاستكانة والركون إلى السلام مع السلطات (الاحتلال والحكومة)، وهو خط مستمر في سياسات الكنيسة، لتقوية موقفها على رأس الطائفة؛ والثاني، المعارضة على طول الخط لسياسات الأعيان القبط، وعدم تمكينهم من الظهور بمظهر الممثل لجموع القبط.

على أن أمرًا جدَّ في أحداث الثورة أربك كلا الطرفين: الكنيسة وأعيان القبط. وهو الظهور الخاص للقمص سرجيوس الملقب بـ «خطيب الثورة»، ثم توالى ظهور القساوسة مع المشايخ، تعانق الهلال مع الصليب، والجنازات الشعبية للمصريين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية.فمن ناحية، القمص سرجيوس لا يزال مرتديًا عباءة الكهنوت، ويمثل رمزيًّا، الكنيسة. وربما وجوده في قلب الثورة، يبعث نوعًا من الرضا الخفي بين قادة الكنيسة، حتى لا يستأثر أعيان القبط بالمشهد كله، كممثلين عن القبط. على أن المأزق يأتي من أن الصورة لا تزال غير واضحة المعالم. والثورة والتظاهرات الشعبية شأن جديد، ليس للكنيسة خبرة في التعامل معه، ولا باقي المؤسسات والأفراد.

وقد لا يرتاح أعيان القبط لظهور أمثال القمص سرجيوس بأرديتهم الدينية وما تمثله من دلالات في مشهد مدني بالدرجة الأولى، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يمثل وجود رجل دين مسيحي في قلب الثورة سحبًا للبساط من تحت أقدام المشاركين الحقيقيين من القبط، وتحول تمثيلهم لشكل مؤسسي يُختزل في الكنيسة وقيادتها لأمور الطائفة. ويخسرون جهادهم المرير لإزاحة الكنيسة ورجالها عن كل ما هو غير ديني. كما أن ظهور رجال دين في مشاهد عامة قد يُحمَّلبدلالات طائفية.

يحكي القمص سرجيوس كيفية اشتراكه في فعاليات الثورة، وهو قرار شخصي بصفته مواطنًا، لا بصفته كاهنًا

أو ممثلًا لمؤسسة الكنيسة[17]. بل كان للقمص سرجيوس تاريخ حافل بالمواقف الثورية أدت إلى ترحيله من السودان، وتعرضلعقوبة كنسية بسبب مقالات نارية ينتقد فيها أوضاع البلاد وكذلك أوضاع الكنيسة ويطالب بإصلاحها. أي أن سرجيوس من البداية لا يمثل طغمة الإكليروس ولا الكنيسة. نجح سرجيوس بجهوده الذاتية، مع معارضة الكنيسة، في تأسيس كنيسة جديدة بالقللي بالقاهرة، واتخذها منبرًا للوعظ. ولم يتردد سرجيوس في الصعود على منبر الأزهر مرات ومرات لإلقاء خطب حماسية على المحتشدين بساحته. وهو جد مشهد معبر عن أجواء وطنية خالصة. وحاز سرجيوس شهرة كبيرة وصار شخصية عامة.

كان الظهور الأول للكنيسة في يوميات الثورة، بشكل رسمي، عندما تم اعتقال سرجيوس، ضمن مجموعة اعتبر وجودها بمثابة وقود لحماس الجماهير. أظهرت الكنيسة اهتمامها به بصفته كاهنًا ينتمي للمؤسسة، وربما أولت هذا الاهتمام لهذه الشخصية الشهيرة بعدما أحست بانتظار رد فعلها من قبل الجماهير والرأي العام. وأرسلت الكنيسة في 27 أبريل 1919م اعتراضها على اعتقال سرجيوس، ووجهت هذا الاعتراض إلى السلطان أحمد فؤاد[18]. على أن الكنيسة قد أسست اعتراضها على أنه تدخل في سلطاتها بصفتها صاحبة الحق الوحيد في محاسبة رجال الدين «كنا نود أن نقف على الأسباب التي أوجبت نفي القمص الموما إليه، ونبلغ ذلك بواسطة السلطة حسب القوانين المرعية والامتيازات الخاصة برجال الدين، حتى يتسنى لنا النظر في أمر المذكور ونوقفه عند حد إذا كان حقًا قد أتى أمرًا يضر بالمصلحة العامة»[19] ولم يرد في شكوى الكنيسة أي ذكر للثورة أو حق التظاهر، أو حتى تبرئة سرجيوس من الإدانة باعتباره مواطنًا مصريًا قبل أن يكون كاهنًا.

الظهور الثاني للكنيسة، كان بعد قبول يوسف وهبة (القبطي) لتأليف الوزارة، إذ قدَّم حسين رشدي استقالته من الوزارة كي يمارس مزيدًا من الضغوط لإجبار الإنجليز على قبول الوفد كممثل وحيد للأمة. ومن ثم لجأت السلطات إلى مصري آخر لتشكيل الوزارة وتوفير غطاء شرعي للإنجليز. اجتمع حشد من رجال الدين (بمشاركة القمص سرجيوس) والأعيان في 21 نوفمبر 1919م في البطريركية لإرسال اعتراضهم ليوسف وهبة على قبوله الوزارة. وربما كانت المبادرة من الأعيان لممارسة أقصى الضغوط على يوسف وهبة، بإشراك الكنيسة في هذا الأمر، خصوصًا بعد تصاعد الاعتراضات حول هذا التصرف من يوسف وهبة القبطي. ربما مارس الأعيان وغيرهم ضغوطًا على الكنيسة للتدخل في الأمر باعتبار الأمر شأنًا طائفيًا، ربما مبعثه ما قد يثيره من مشكلات طائفية تتهم القبط بإفشال محاولات الأمة الحصول على الاستقلال، أو قد تعيد التذكير بمواقف بطرس غالي، رئيس الوزراء القبطي السابق (ت. 1910). على أن مواقف الكنيسة التالية، لا تجعلنا نسير في ركب اعتباره موقفًا وطنيًا.

لم يمض وقت طويل حتى صبت الكنيسة جام غضبها على القمص سرجيوس ثانية، بعد أن واصل خطبه من الكنيسة الجديدة التي أسسها بالقللي بالقاهرة، واعتبرت الكنيسة هذا الأمر خروجًا عن دوره ككاهن، وعن توظيف الكنيسة كمنبر سياسي. وبالفعل صدر قرار في يوليوعام 1920، بتجريد سرجيوس من رتبته الكهنوتية وأعادته إلى صفته المدنية واسمه المدني. السبب الظاهر خروجه عن التقاليد الكنسية، وانتقاصه من الرهبان وملاءمتهم لتولي قيادة الكنيسة كأساقفة أو بطاركة، ومن ثم يندرج تحت من انتقدهم سرجيوس البطريرك نفسه. على أنه يمكن قراءة قرار الكنيسة من منظور آخر؛ وهو محاولات الكنيسة لكي تبرأ ساحتها من نشاطات سرجيوس الثورية، وتقدم برهانًا على التزامها بتعليمات سلطات الاحتلال. وعلى الرغم من تباين الآراء حول موقف الكنيسة من سرجيوس إلا أني أميل إلى هذا التفسير، وربما حجتي في ذلك نصٌّمهمٌ يفصح عن مراسلات بين الكنيسة وسلطات الاحتلال لمساعدتها في التخفيف من حدة التظاهرات والخطب الثورية. إذأرسل حكمدار بوليس مصر رسالة إلى رئيس المجلس الملِّي القبطي، بتاريخ 3 أبريل 1920، يشكو فيها من استمرار الخطب الثورية في بعض الكنائس، ويحمله مسؤولية عدم إيقاف هذا الأمر. وهذا هو الخطاب بنصه»جناب المحترم القمص بطرس عبد الملك رئيس المجلس الملِّي القبطي. رأيت أن أخبركم بأن شكاوى عديدة قد وصلت إلينا بخصوص الخطابات المهيجة والسياسية التي تلقى من وقت لآخر في الكنائس القبطية بالقاهرة. وبما أن غدًا هو أحد الشعانين الأرثوذكسي وسيعقبه أسبوع الآلام فقد رأيت أن أحيطكم علمًا بمقدار التبعة التي تقع عليكم شخصيًا من جراء إلقاء مثل هذه الخطب في كنائسكم في بحر هذه المدة

17- انظر الدراسة التفصيلية المهمة حول القمص سرجيوس، محمد عفيفي: الدين والسايسة في مصر المعاصرة، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2001م.
18- محمد عفيفي: الدين والسياسة، ص 21.
19- نص الشكوى، محمد عفيفي: الدين والسايسة، ص 117.

وفي يوم العيد أيضًا. وإني بمقتضى هذا أطلب من جنابكم أن تعملوا ما من شأنه إنذار الأشخاص الذين يهمهم هذا وأرجو جنابكم أن تفيدوني بوصول هذا إليكم مع رافعه. حكمدار بوليس مصر»[20].

أزعم أن هذا هو السبب المباشر والحقيقي لتوقيع هذه العقوبة القاسية على القمص سرجيوس. والجدير بالذكر أن القمص بطرس عبد الملك هو ابن أخي البطريرك ومدبِّر أموره. فما كان من القمص بطرس إلا أن أحال هذا الخطاب إلى وكيل البطريركية (القمص باسيليوس) لكي يطلع الكهنة على هذا الأمر ويلزمهم بالتوقيع بالعلم وتنفيذ الأوامر. فأشَّر الوكيل على صورة الخطاب «إعلان لحضرات المحترمين كهنة كنائس المحروسة: المسطر بعاليه صورة ما ورد من جناب حكمدار بوليس مصر يؤمل اطلاعكم عليه ووضع اسم كل من حضراتكم على هذا بالمعلومية وتنفيذ ما جاء به». بالطبع لم يوقع القمص سرجيوس على هذه الرسالة، لم ولن يمتثل لهذه الأوامر، في حين وقع بالفعل كل كهنة القاهرة، بمن فيهم كاهن القمص غبريال كاهن كنيسة العذراء بحارة الروم،وهي الكنيسة التي يخدم بها ثاني أشهر كهنة الثورة وخطبائها القمص بولس غبريال. ولا يمكنني الجزم بأن الموقع على هذا الأمر هو القمص بولس غبريال نفسه، أم هووالده القمص غبريال على هذا الأمرإذ ورد التوقيع على الوجه التالي «القمص غبريال بحارة الروم».

وهكذا اعتبرت الكنيسة كل من يقوم بالخطابة، أو يسمح بها في كنيسته معرضًا للعقوبة، وامتثلت لرغبات سلطات الاحتلال وتعاونت معها على تنفيذ مخططاتها. بل لم يكتف القمص بطرس عبد الملك، رئيس المجلس الملِّي، بهذا الإجراء، بل سارع لدرء أي محاولات قادمة قد تُستخدم فيها الكناس كمنابر وطنية للدعاية للثورة، ونشر خبرًا مدفوع الأجر في صحيفة الوطن في 10 أبريل 1920 جاء فيه«حضرات سادتنا الموقرين وأخواتنا الأحباء المخلصين الذين يودون إظهار شعورهم الشريف بزيارتهم لنا للتهاني بعيد القيامة المجيد، لا يمكن عقد اجتماعات ولا مقابلات في هذا العيد مع قبول مزيد تشكراتنا القلبية للجميع، سائلين المولى سبحانه وتعالى جميعًا الخير والإسعاد، القمص بطرس عبد الملك رئيس المجلس الملِّي القبطي بمصر»[21].

هذه النصوص تبين التزام الكنيسةبالتعليمات التي ترد لها من سلطات الاحتلال وتعمل على تنفيذها، شأنها في ذلك شأن مؤسسة الأزهر. على أن الكنيسة تمادت في موقفها نكاية في ظهور أعيان القبط في المشهد.

اقتبس هنا فقرات من نصمهم نشره محمد عفيفي، يبين رأي القمص بطرس عبد الملك في القمص سرجيوس في تلغرافأرسله إلى السلطان أحمد فؤاد بتاريخ 2 سبتمبر 1921[22] «... اتضرع لعظمة مولانا بألا تسمح عنايته بتفضيل شخص طرد من زمرة الكهنوت بأحكام دينية...، وبتفضيل فرد لا قيمة له على أمة بأكملها تخضع لعرش عظمتكم وصدور الأوامر العالية بعدم تسليم كنيسة القللي لشخص ساقط معروف لدى عظمة مولانا وللجميع بترهاته وأكاذيبه...».

والواقع أن موقف القمص سرجيوس كان باعثًا لاضطراب كل الأطراف القبط، بالنسبة للأعيان، فهو يمثل رجل دين من داخل المؤسسة. لذا لم يكن مستغربًا ألا يأتي ذكره في محادثاتهم ومذكراتهم، على سبيل المثال خلت مذكرات مكرم عبيد من ذكره، في حين ورد ذكر زميله الشيخ القاياتي مرات عدة. كذلك تبرأت الكنيسة منه بسبب اشتراكه في الثورة من جهة، وبسبب وقوفه في صف المناوئين لها (أعيان القبط الوفديين).

عود على بدء

المتأمل ليوميات الثورة، يلحظ نزعتها المدنية الخالصة، والحرص من البداية على تجنب المزايدات الدينية والطائفية. كذلك كانت الفعاليات والتظاهرات خالية من الشعارات الدينية أو الطائفية، وانصب كل اهتمامها على المطالب الوطنية ولم تحد عنها. المتأمل أيضًا لأماكن التجمعات والدعاية والخطب، يجدها متوزعة ما بين جوامع وكنائس ومقاهٍ ونوادي بل وبارات.

على أنه في أوقات الحشد يسعى المتصدرون إلى كل جهد ممكن وكل مساهمة، ومن ثم لم يعلق قادة الوفد على اشتراك رجال الدين في مشاهد الثورة، وبما أن الكثير منهم على دراية بدواليب الحكومة وقنواتها مع المؤسسات الدينية، يكفي أن نشير إلى سعد زغلول الوزير سابقًا. لذا قبلوا هذه المشاركة ولكنهم لم يأمنوا هذه المؤسسات، على الرغم من الخطب الحماسية التي تشيد بكل طوائف المجتمع ولكنها دواليب السياسة والتعامل مع الحشود.

يظل رمز الصليب مع الهلال متصدرًا المشهد ويحجب عنا رؤىً كثيرة، ويلقي بظلاله على يوميات ثورة مدنية خالصة، أُلبست ثوبًا دينيًّا.

20- وثائق أرشيف العائلة البطرسية بالكنيسة البطرسية بالقاهرة.
21- صحيفة الوطن، عدد 10 أبريل 1920م.
22- محمد عفيفي: الدين والسياسة، ص 119.

الباب الثاني: الثورة في تاريخها الأول

- **الثورة والصحافة.. صراع الكلمة والحرية في 1919**

نيفين علوان

- **يد السلطة الغليظة.. قراءة في جريدة الوقائع المصرية إبان ثورة 1919**

رزق حسن نوري

- **ثورة 1919 والتاريخ الآني.. قراءة في جزئي كتاب محمد صبري السربوني "الثورة المصرية"**

مجدي عبدالحافظ صالح

- **ثورة 1919 في أيامها الأولى بالقاهرة.. قراءة في مذكرات الشيخ محمد الخضري**

حسام أحمد عبد الظاهر

- **موظفون ثائرون.. قراءة في ذكريات صادق حنين حول ثورة 1919**

صبري العدل

- **عندما تخلَّى ولْسون عن مبادئه.. ما وراء كواليس اعتراف أمريكا بالحماية البريطانيَّة على مصر**

عماد أحمد هلال

1

الثورة والصحافة..
صراع الكلمة والحرية في 1919

نيفين علوان

تعتبر الصحافة المصرية أحد أهم الآليات التي مهدت الطريق لثورة 1919م؛ فقد ارتبطت الصحافة ارتباطًا عضويًّا بثورة 1919، وهي بهذا المنطلق المرجع الرئيسي لأحداث الثورة؛ خصوصًا وأن الصحف المصرية سجلت بجميع اتجاهاتها أحداث الثورة بما حوتها من اختلافات وانقسامات وأحداث، فلم تستطع جهة أخرى بخلاف الصحف تسجيل حوادث ثورة 1919.

فقد كانت الصحافة المصرية منذ صدورها في شكلها الرسمي، بصدور الوقائع المصرية عام 1828، وإلى يومنا هذا، مرآة لحركة التاريخ في مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية[1]. وقد اضطلعت الصحافة المصرية وهي ما تزال في طور النشأة، بإيقاظ الشعور الوطني لدى المصريين، كما حملت على كاهلها منذ نشأتها، عبء نشر الوعي وتنوير الأذهان.وقد شاركت في هذه المهمة الصحف الشعبية والصحف الرسمية أيضًا، فكانت الصحافة أفضل وأقوى أدوات الاتصال، التي حملت أفكار وآراء رواد الفكر المصري الحديث، في معاني: الوطن، والوطنية، والوحدة الوطنية، بين المصريين على اختلاف عقائدهم الدينية، وأنظمة الحكم المطلق والمقيد، وحرية التفكير والتعبير، وحقوق المواطن وواجباته[2]. وعن طريق المقال والخبر الخارجي الذي ينقل إلى قارئ العربية صورة لما يجري في الخارج من نشاط سياسي، وإداري، واقتصادي، وعسكري، وثقافي، واجتماعي، ظهرت المقارنة التلقائية في الفكر بين ما وصل إليه الوعي الوطني في دول أوربا وأمريكا، وما هو عليه في مصر[3].

1- رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية والحركة الوطنية 1882 – 1922، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 5.
2- المرجع نفسه، ص9.
3- نفسه، ص 10- 11.

في الفترة من أواخر الحرب العالمية الأولى، إلى اعتقال زعماء الوفد في مارس 1919ونفيهم، دخلت الصحافة المصرية دائرة الصراع مع الاحتلال، ممثلًا في سلطته العسكرية ورقابته الصحفية، وتمكنت سلطات الاحتلال من السيطرة على الصحافة المصرية بالإضافة والحذف، فكانت تصدر البلاغات الرسمية التي تخدم مصالح الاحتلال بغض النظر عن الحقيقة، وتطلب من الصحف نشرها، دون مناقشة أو تعليق، وفي الوقت نفسه، تحذف أي مادة تتعارض مع السياسة الاحتلالية، أو تخبر القارئ ما يدور في الواقع، ولهذا كان إلغاء مراقبة الصحف وسائر المطبوعات، أول رغبة يقدمها زعماء الشعب لممثل دولة الاحتلال، في مقابلة 13 نوفمبر 1918[4].

لقد منعت الرقابة النشر الخاص بمساعي سعد زغلول وزملائه، ومطالب الشعب التي قدموها للمندوب السامي البريطاني، ثم تأليف الوفد وحركة توكيلاته، حتى اسمه والانتماء إليه، ومساعيه لإبلاغ العالم بمطالب مصر، كما قامت الرقابة بعرقلة وتقييد نشر أنباء أزمة منع الوفد من السفر، واستقالة الوزارة، واعتقال سعد وزملائه ونفيهم، ومع هذا تمكنت الصحف من الكتابة في قليل من القضايا والمعاني التي تخدم المسألة المصرية، مثل الديمقراطية ومبادئ ولسن وضرورة تحقيقها، وفضحت المحاولات البريطانية للسيطرة على الصحف والقوانين والقضاء في مصر[5].

ومع اندلاع الثورة في 9 مارس 1919 دخلت الصحافة الوطنية في مواجهة عنيفة مع سلطات الاحتلال، والرد على صحفه، فتعرضت تحت وطأة الأحكام العرفية للحذف والتعطيل، فكما هو معلوم عمل الاحتلال منذ أواخر القرن التاسع عشر، على استقطاب الصحف؛ بهدف توجيهها إلى تجنب نشر المواد

4- نفسه، ص148.
5- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الصحفية المعارضة لوجوده وسياسته، وهو ما فعلته بنجاح صحيفتا «الوطن»، و«المقطم»، اللتان وضعتا كل إمكاناتهما في خدمة سياسة الاحتلال وأهدافه، وقامت سياستهما على أساس أن البريطانيين احتلوا مصر، ولن يخرجوا منها إلا بإرادتهم أو بفعل قوة تفوق قوتهم، فلا نفع للمصريين من معارضتهم لبريطانيا واستعانتهم بالدول الأخرى، وأن مصلحة دولة الاحتلال تتوافق مع آمال المصريين، لذلك يعملون على تنظيم أمور مصر وإصلاحها، وحتى ينال المصريون استقلالهم، عليهم التعاون مع بريطانيا لترقية تعليمهم ومعارفهم واكتساب ثقة المحتلين لينجزوا وعدهم بالجلاء[6].

كان تأثير الثورة على اتجاهات الصحف المصرية في مصلحة الاتجاه الوطني، فقد كسبت الثورة بعض الصحف التي كانت مع السلطات الحاكمة، أو بمعنى آخر تنظر إلى الحركة الوطنية ومطالبها بفتور وحذر، بينما لم تنجح سلطات الاحتلال في استمالة أية صحيفة وطنية إلى صفها[7]. وتنوعت الانتماءات السياسية لجميع الصحف واختلفت مواقفها، دون وجود ارتباط بين الانتماء الوطني والاتجاه السياسي، فمن صحف المصريين مثلًا، أيدت «مصر» و«النظام» الثورة، وعارضتها «الوطن»[8].

وحرصت كل قوة سياسية على أن توفر لنفسها الصحف التي تعبر عن آرائها ومواقفها، وتنشر مبادئها وأفكارها، وذلك بإصدار الصحف الجديدة، أو استئجار بعض الصحف القائمة في مقابل دعمها ماديًا وصحفيًا[9]. وتمثلت الصحف التي سيطرت عليها بشتى الوسائل القوتان السياسيتان الوطنيتان الكبيرتان، الوفد والحزب الوطني، في صحف: «النظام»، و«مصر»، و«الأمة»، و«الأفكار»، وهي أكثر الصحف شدة في معارضة الاحتلال ومعاونيه من المصريين، وكانت بالتالي

6- خليل صابات: الصحافة المصرية في ثورة 1919، مطبعة التقدم، القاهرة، 1969، ص28- 29.
7- المرجع نفسه، ص180.
8- المرجع نفسه، ص182.
9- المرجع نفسه، ص182- 183.

سينوت حنا

أكثر الصحف تعرضًا للحذف والمصادرة والإغلاق، أما الصحف المؤيدة للسياسة البريطانية، مثل «الوطن» و«المقطم»، فكانت في مأمن من ذلك[10].

في ضوء ذلك فإن صحافة ثورة 1919 شهدت بطبيعة الحال، في ظل السلطة العسكرية لبريطانيا، عدة معارك ما بين الصحف الداعمة للحراك الثوري المعادية للاحتلال، وتلك الممالئة للاحتلال والمعارضة للثورة. وهذا المقال يُحاول إلقاء الضوء على بعض هذه المعارك الصحفية من خلال الاعتماد على ثلاث صحف أساسية من صحف ذلك الوقت، اثنتان منها مؤيدتان للثورة وهما صحيفتي «مصر»، و«وادي النيل»، والثالثة من الصحف المؤيدة للاحتلال، وهي صحيفة «الوطن».

وأتخذ في هذا السياق ثلاثة محاور أساسية: أولها الموقف من مشاركة الشباب من الطلبة، وثانيها مشاركة السيدات في التظاهرات، وثالثها الوحدة الوطنية، التي دعمتها مقالات النائب سينوت حنا، وأقلقت مضاجع السلطة آنذاك.

مشاركة الشباب

في البداية يجب ملاحظة أن صحيفة «الوطن»المتعاونة مع سلطات الاحتلال كانت أسبق الصحف إلى نشر أخبار اندلاع الثورة، في عددها الصادر في مساء الاثنين

10- المرجع نفسه، ص182- 183.

10مارس1919م، تلتها بقية الصحف[11]. وبطبيعة الحال فإن هذه الصحيفة أدانت -مثل صحف الاحتلال الأخرى كالمقطم-التظاهرات، وجردتها من باعثها الوطني، وحاولت إبعاد كل من الشباب أو الطلبة والمرأة عن الثورة.

وقد تجاهلت «المقطم» لسان حال الاحتلال، أحداث 9 مارس ووصفت التظاهرات بأنها «شغب» يقوم به «جمهور من الغوغاء»، وادعت «أن كل من يتبع هذه التظاهرات يتأسف من وقوعها ومن ترك الطلبة لدروسهم والاشتغال بمثل هذه الأمور التي تعطل أوقاتهم وتضر بمستقبلهم من غير طائل فيجدر بآباء التلاميذ أن ينصحوهم بالتفرغ إلى دروسهم والاشتغال بها»، بل زادت هذه الصحيفة على ذلك وذكرت «أن أهم مظاهر الحركة ... انصراف الرعاع إلى الاعتداء على المخازن ومحال الأعمال...»، ثم وجهت نداءً إلى «عقلاء الأمة وأعيانها» لإيجاد «حل للمشكلات الحالية على وجه يرضي الأمة ويقي البلاد شر الفتنة ويمهد السبيل للاتفاق والوئام مع الحكومة البريطانية»[12].

وبدهي ألا ترضى صحيفة «الوطن» عن حوادث 11 مارس، فتقول إن مصر لا يمكنها نيل آمالها «عن طريق الحركات العنيفة على الإطلاق. بل إن قدر لها أن ترتقي شرفًا وسعادة فليس الطلبة هم الذين يسعدونها بإضرابهم عن دروسهم وطوافهم في الشوارع واختلاطهم بالغوغاء، ففي البلاد رجال حنكتهم التجارب وملأهم الدهر علمًا وفهمًا وزادهم الاختبار معرفة بالضار والنافع من الأمور. وهؤلاء هم الذين يطلب منهم وحدهم أن يخدموا حظ مصر ويتولوا رعايتها ويقودوا سفينتها في وسط الأنواء والعواصف بمهارة الربان الحاذق»[13].

11- رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية والحركة الوطنية، ص148

12- خليل صابات، المرجع السابق، ص ص6- 7.

13-الوطن، 12/ 1919/33، ص2. خليل صابات، نفسه،

صفية زغلول

وقد لجأت «المقطم» إلى سلاح الكذب، فزعمت«أن جانبًا كبيرًا من تلاميذ المدارس لما رأوا أن الغوغاء أفسد ت تظاهراتهم وعمدت إلى أذى الناس، نفروا واشتد سخطهم فنفضوا يدهم وعادوا إلى منازلهم متبرئين من أعمال يترفعون عنها بتربيتهم العائلية ومقام أهلهم في الهيئة الاجتماعية وتهذيبهم في بيوتهم ومدارسهم»[14].

كما نشرت «الوطن» مقالًا في صفحتها الأولى بعنوان «ما أصابنا من النكبات بسبب تلك الحركات» تصف فيه الثورة بالحركة «الهوجاء» قام بها الغوغاء، وتحاول فيه تضليل الرأي العام عن طريق القول إن أحداث الثورة تسببت في مد العمل بالأحكام العرفية، وتدهور التجارة المصرية، وانهيار السياحة، بالإضافة إلى ما خلفته من أرامل وأيتام. ثم توجه حديثها للقارئ بقولها: «وما كان أغنانا عن جلب هذا الأذى لأنفسنا لو أن الذين قاموا بهذه الحركات والتظاهرات حسبوا حسابًا لأعمال هؤلاء العامة والغوغاء... فهل تأكد، الآن مواطنونا الكرام ماذا جلبته هذه الحركات والمشاغبات من الويلات والنكبات وهل ابتدأوا يصدقون ما قلناه عند أول قيامها من وجوب الخلود إلى الهدوء والسكينة والعمل بمشورة العقلاء والحكماء من أبناء وطنهم»[15]. ثم في مقالها الصادرفي 29مارس 1919، بعنوان «ما جرته علينا التظاهرات»، تدس هذه الصحيفة السم في العسل؛ وذلك عن طريق تأليب الآباء والجماهير بشكل غير مباشر، على شباب الثورة، الذي وصمته بالغرور[16].

هذا عن صورة صحف الاحتلال، أما فيما يختص بالصحف الوطنية فإنها قد والت أنشطتها المتنوعة في مقاومة الاحتلال والرد على صحفه، فتصدرت أخبار الثورة الصفحات الأولى من الصحف الوطنية؛ فتحث صحيفة «وادي النيل» المصريين على الهدوء في مقالها الافتتاحي الذي تقول فيه «إذا سمع العالم عنا الآن أن لدينا تظاهرات يرمى بها المتظاهرون إلى غاية لا ينكرها عليهم أحد لأنها مغروسة في الطبائع الإنسانية، وهي غاية حب الوطن، وحب الوطن من الإيمان، فلا يمكن أن يصدق هذا العالم أن التظاهرات شابتها شوائب تنافي ما عرف عن المصريين في جميع عملهم من الحكمة والسداد والاعتماد على الإقناع بالبرهان والشعور الهادئ الذي ظهر صامتًا وكان صمته أفصح من كلامه...» وهي تدافع عن مسلك المصريين خلال الثورة، ثم تختتم حديثها بأن على كل مصري واجبًا مقدسًا «هو أن يحرص على سمعته وعلى استبقاء العطف عليه، فبحق مصر وبحق الإخلاص للوطن نستحلف كل مصري أن يخلد إلى السكينة ويعدها إحدى وسائل النجاح...»[17].

مشاركة السيدات

اعتبرت مشاركة السيدات في الثورة والثناء عليها من المعارك المهمة التي خاضتها الصحف الوطنية، في مواجهة الجهود المكثفة للاحتلال وصحفه للحد من مشاركة السيدات؛ لإدراكهم خطورة دور المرأة كداعمة ومؤثرة في البيت، أمًا، وزوجةً، وابنةً، وبالتالي في الشارع الثوري؛ فإذا لم تؤمن السيدات بالثورة، ما سمحن لبعولتهن وأولادهن بالانضمام في صفوفها.

وبدأ الأمر باقتراح قدمته صفية زغلول أن تقوم النساء بتظاهرة وطنية في مستهل ثورة 1919، وعند عرض الفكرة على الوفد، رأت أغلبية الأعضاء أن خروج المرأة إلى الشارع وقاحة، وكان رأي الأقلية أنها تقدر الوطنية التي أملت فكرة التظاهرة، ولكن أغلبية الشعب تستنكر خروج النساء إلى الشوارع، مما يعرض الرأي العام إلى الانقسام في مسألة فرعية، بينما هو مجمع على الهدف الأساسي؛ طلب الاستقلال، كما أن تظاهر النساء، قد يدفع الإنجليز إلى اتهام الثورة بالخروج عن الإسلام، فتنفض أغلبية الجماهير عن الثورة، وكانت الأغلبية التي رفضت تظاهرة النساء رفضًا «دبلوماسيًا» مؤلفة من سينوت حنا، وأحمد لطفي السيد، وعلي ماهر، ومصطفى النحاس، والدكتور حافظ عفيفي، ثم انتصر رأي السيدات، وقمن بتظاهرة يوم 16/ 3/ 1919[18].

ص9.
14- خليل صابات، ص8.
15- الوطن، عدد 7258، بتاريخ 27/مارس/1919، ص1. وانظر ملحق رقم (1).
16- الوطن، بتاريخ 29 مارس 1919، ص1.
17- وادي النيل، 1919/3/13. ص1، خليل صابات، المرجع السابق، ص ص8، 9.
18- وادي النيل، 16/ 3/ 1919، ص2؛ رمزي ميخائيل: سينوت حنا «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا»، الدار المصرية للطباعة، القاهرة، 2009، ص41.

ولم يقتصر الأمر على ذلك إذ تلى ذلك تظاهرة أخرى في العشرين من الشهر نفسه، وكتبت صحيفة «وادي النيل» عن ذلك تحت عنوان (الحياة الاجتماعية)، قائلة «فتحت فضليات المصريات باب حياة جديدة للمرأة المصرية، فلم تعد هذه المرأة قعيدة الدار، حبيسة الجدران، ولا حليفة المكنسة والطست والمطبخ، ولم تعد أيضًا أسيرة اللهو بالثوب الموشي والمئزر المطرز، ولكنها دلت على أنها تتناول كل واجب في وقته، وعادت تستأنف سيرة المرأة الشرقية الأولى أيام كانت تجلس مجالس العلم فيتلقى عنها الرجال ما شاءوا وتقوم على المنابر مقام الخطيب... فيسمع منها الناس سحر البيان...»[19].

وقامت المرأة المصرية بدور فعال في الكتابات الصحفية آنذاك، وعلى سبيل المثال كتبت أمينة محمود الرفيعي مقالًا مهمًا في صحيفة «وادي النيل» بتاريخ 19 أبريل 1919، تحث فيه السيدات على الاستمرار في الثورة، وتثني على دورهن فيها[20].

ويبدو أن تأثير حديث النساء إلى النساء في خضم هذه الثورة أمر أدركته أيضًا صحف الاحتلال. وكما أدانت هذه الصحف التظاهرات، وجردتها من باعثها الوطني، حاولت أيضًا إبعاد المرأة عن الثورة، عن طريق المواربة، مستخدمة في ذلك الخطاب النسائي؛ بنشر مقال للسيدة (مفيدة حنا) في صحيفة «الوطن» تحت عنوان «النهضة النسائية وحالتنا العمومية» تذكر فيه المرأة المصرية بأن صحيفة الوطن أول صحيفة ناصرت المرأة المصرية في تخويلها حقوقها، كما وقفت مع تعليمها، بل أن نهوض المرأة المصرية «من قبطية ومسلمة» ظهر جليًّا في ظروف كثيرة...فنبغ منهن الكاتبات والشاعرات «وأني أود أن تستمر عقيلاتنا الفاضلات وسيداتنا المصونات صارفات مجهوداتهن في طلب المزيد لتحسين حالتهن الاجتماعية وترقية شؤونهن العمومية فلا يطلبن الطفرة وينشدن المستحيل ويتدرجن في أعمالهن تدرجًا معقولًا رشيدًا». ثم تناشد صاحبة المقال النساء بضرورة أن «يلتفتن إلى دورهن كأمهات وزوجات، فإذا ما وصلن إلى هذه الدرجة المطلوبة من الرقي والتقدم عندئذ يأخذن في التفكير عما إذا كان يجوز لهن أن يدخلن في معترك الأعمال السياسية وينلن نصيبهن منها أم لا»[21].

وعلى الرغم من المجهودات المكثفة للإنجليز للحد من النشاط النسائي، فإن النتيجة كانت مزيدًا من الثورة، وأسهمت المرأة في إضراب الموظفين، إذ باركته ودفعته، فذهبت السيدات ووقفن على أبواب الدواوين؛ لمنع الموظفين المتخاذلين من الدخول إلى مكاتبهم[22].

وأنوِّه هنا بإشارة عبد الرحمن فهمي في مراسلاته مع سعد باشا، إلى اشتداد نهضة السيدات في الحركة الوطنية اشتدادًا يبشر بحسن الحال والمآل، فلقد اجتمع بالكنيسة المرقسية، نيف وألف سيدة من العائلات الكبيرة والبيوتات القديمة، وألفن لجنة سمينها، لجنة الوفد المركزية للسيدات، وذلك بالانتخاب السري، الذي

19- وادي النيل، 1919/3/23، ص1.
20-وادي النيل، 1919/4/19، ص2.

21- الوطن، عدد، 7259، بتاريخ 28/مارس/1919، ص1.
22- عزت السعدني، مقالة في الأهرام بتاريخ 2014/3/15.

يوسف وهبة

أسفر عن انتخاب حرم شعراوي باشا رئيسة، ومعها أربعة عشر سيدة؛ كحرم محمود باشا رياض، وعمر باشا سلطان، وحرم الدكتور خياط، وحرم الأستاذ ويصا واصف، وحرم فهمي بك ويصا[23].

ومن التظاهرات النسائية اللافتة تظاهرة يوم 16يناير1920م؛ لتحية سينوت حنا، بعد رفع الإقامة الجبرية عنه، قامت من ميدان المحطة إلى فندق شبرد، هتفن لسينوت بك المقيم بها، وللوفد ورئيسه وللاستقلال التام، وحرية مصر، ولما وقع نظر السيدات، على بعض الضباط الإنجليز الذي كان يتقدمهم أحد الجنرالية صحن بأعلى أصواتهن باللغة الإنجليزية، «لتحيا مصر حرة، ليحيا الاستقلال التام، ليحيا الوفد المصري، ليحيا سعد باشا زغلول، ليسقط ملنر، ليخسف الله الأرض بملنر». ثم استمرت المظاهرة في مسيرتها نحو نادي رمسيس، وهتفت السيدات باللغة العربية للاتحاد بين عناصر الأمة، وهناك أتى البوليس الإنجليزي، ومعه نفر من البوليس المصري، وفرقهن إلى منازلهن، وكانت المظاهرة مشيًا على الأقدام[24].

23- محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة 1919، ج1، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص180.

24- محمد أنيس، المرجع السابق، ص183.

الوحدة الوطنية في مقالات سينوت حنا

أما المعركة الأخيرة والأهم التي يتناولها المقال فهي معركة الحفاظ على الوحدة الوطنية؛ فقد لجأت سلطة الاحتلال لإشعال الفتنة الطائفية بين المصريين والأقباط في محاولة منهم للتلاعب بمشاعر المصريين لوأد الثورة والاحتجاجات المصرية في مهدها، وهي لعبة سياسية اعتادت عليها تلك السلطة، لتحقيق مصالحها السياسية، منذ حادثة دنشواي والنعرة الطائفية التي أعقبتها، واغتيال بطرس غالي والفتنة الطائفية سنة 1910م، إلا أن المصريين نجحوا في تجاوز هذه العقبة، وأفشلوا مخططات الإنجليز لإشعال الفتنة الطائفية، وهو ما تجلى بوضوح في قيام الشعب بكل فئاته في ثورة 1919.

كانت الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط في ثورة 1919، صفة مميزة للثورة ومن أبرز إنجازاتها، وكان تيار الثورة، القائم على الوطنية دون الدين، شديدًا إلى درجة مكنته من إزالة الخلافات والشكوك[25]. وكان دور الصحافة المصرية الوطنية في أثناء الثورة، بنشر

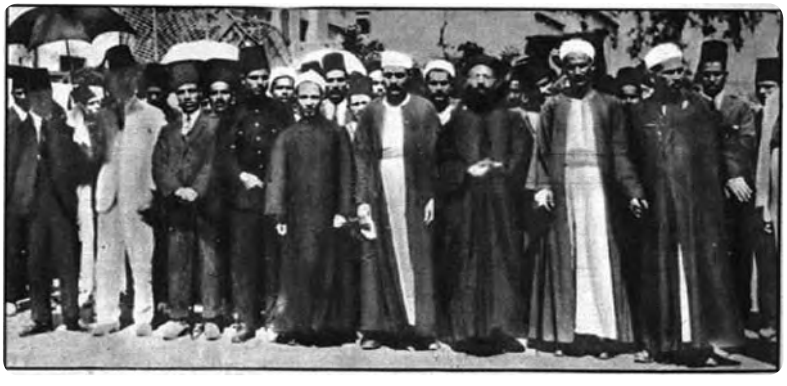

الاجتماعات المتعددة بين الأقباط والمسلمين في دور عبادتهم، من أهم العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة عمق وقوة الوحدة بين أبناء الوطن الواحد مختلفي الديانات، ووقفت الصحافة بقوة لإفساد كافة محاولات الاحتلال لضرب الوحدة الوطنية المصرية وتفتيتها؛ سواء بإصدار القرارات المهددة لهذه الوحدة كتعيين يوسف وهبة رئيسًا للحكومة، أو بإعلان السياسات وإصدار التصريحات، التي تبث الانقسام بين أبناء الوطن الواحد، كالنص في تصريح 28 فبراير1922م على حماية الأقليات، وأفلحت الصحافة الوطنية في الرد على افتراءات سلطة الاحتلال وصحفه، والاتهامات

25- رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية، ص178.

صحيفة وادي النيل

التي وجهوها للشعب الثائر، لإثارة الشكوك والخلافات بين طوائفه المختلفة، وضرب وحدتهم، وكان في مقدمتها صبغ الثورة بالصبغة الدينية العامة، واتهامها بالتعصب الديني الإسلامي، واتهام الأقباط بالانضمام لها خوفًا من المسلمين، وإثارة الصراع على الوظائف العامة ، لنشر مشاعر الغيرة والحقد بينهم[26].

وكانت الصحف الوطنية تحرص على نشر اللقاءات بين المسلمين والمسيحيين، ومن ذلك ما نشرته صحيفة «وادي النيل» في 7 أبريل 1919، تحت عنوان «في الكنيسة القبطية»، من أنه قد «اجتمع صباح أمس في الكنيسة القبطية الكبرى بالإسكندرية نحو 4000 من المسلمين والأقباط، وفي مقدمتهم كبار رجال الدين من القسوس والعلماء وكبار رجال الفريقين من المحامين والأطباء والتجار...»[27].

وسوف أستند في هذا المقام على مقالات «النائب الحر سينوت حنا» الكاتب بصحيفة «مصر»؛ إذ دخل سينوت حنا المعركة ضد الاحتلال البريطاني، ولجنته ومحمد سعيد رئيس الحكومة بسلسلة مقالات عنوانها «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا»، وهي مقالات أخذ يكتبها في البداية على صفحات صحيفة «مصر»، الوفدية، فتحت عنوان «موقف الوزارة حيال لجنة ملنر»، كتب يقول: إن طلب محمد سعيد تأجيل حضور اللجنة إلى مصر حتى تسوى المسألة بين تركيا وإنجلترا، يخدم مصلحة الإنجليز وحدهم، ويضع مصير مصر تحت خطر عظيم، لأن في مقدور بريطانيا أن تحصل من تركيا على ما يوافق رغبتها، فرئيس الحكومة قد حكم على مصر بأن تكون تحت الحكم البريطاني، وإنما أجل تنفيذ الحكم إلى أشهر قلائل، وهو أمره لا تقره الأمة، فيناشد سينوت حنا، رئيس الحكومة، مقاطعة اللجنة أو إعلان استقالته، مشددًا على أن اللجنة «متى حضرت الآن فعملها مقضي عليه بالفشل التام»، ثم يشير إلى أنه لو كانت الجمعية التشريعية قائمة، لطالبت الوزارة بالانضمام إلى الأمة في مطالبها، ويقول إن الصحف هي السبيل الوحيد لهذه المطالبة في ظل غيبة التمثيل النيابي[28].

وقد أثار سينوت حنا تعليقات الصحف التي تراوحت بين التأييد والمعارضة، بينما اتخذ قسم الصحافة بدار الحماية البريطانية بمصر، من هجوم سينوت حنا على سياسة رئيس الوزراء، دليلًا على أن كتلة سعد زغلول على درجة كبيرة من القوة، وأن الوقت الحاضر غير موات للقيام بمحاولة لتفتيتها.[29]

ثم نشر مقال بعنوان «الأمة تترقب بيان الوزارة» في 13أكتوبر1919م[30]، أعقبه تصريح محمد سعيد في اليوم نفسه، أن حكومته طلبت تأجيل حضور اللجنة، ثم طلبت منعها من الحضور، فإذا حضرت رغم هذا «يكون معناه أنه لا قيمة لنا أنا والوزارة في نظرهم... وأننا لا نستطيع أن نحكم البلد»، فكتب الأستاذ سينوت حنا مقال بعنوان «الأمة والوزارة»؛ يبين فيه أن الحكومة «تسعى للظهور في المظهر الذي يرضي الأمة... لأن الحركة المصرية الحاضرة، أصبحت في قبضة الرأي العام... غير أن محمد سعيد لم يكن صريحًا؛ فهو تارة يقول إنه طلب تأجيل اللجنة، وحينًا يقول إنه طلب منع حضورها» وعلى أية حال فهو يقول للإنجليز «نحن لا نقبل حضور لجنتكم الآن، لأننا ما زلنا نعتبر مسألتنا مرتبطة بتركيا وغيرها، ولكنكم إذا انتهيتم من هذه الدول قبلنا المناقشة مع لجنتكم» وهو ما ترفضه الأمة المصرية.[31]

المرجع نفسه، ص ص-178 179.
27- وادي النيل، عدد 2904، بتاريخ 1919/4/7، ص ص1 - 2.

28- مصر، 1919/10/6، ص 1. رمزي ميخائيل: سينوت، حنا، ص ص-48 49.
29- رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص49.
30- مصر، 1919/10/13، ص2.
31- مصر، 1919/10/20؛ رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص 50.

ثم طالب الوزارة بالاستقالة، في مقاليه «المناصب الوزارية سياسية قبل كل شيء»[32]، و«مصير الوزارة»[33]. ففي المقال الأول فند الأستاذ سينوت ادعاء الوزارة بأنها إدارية فحسب، وطالبها باتخاذ موقف سياسي إيجابي، أو التضحية بالمناصب. وفي المقال الثاني، عرض سينوت للتصرفات الخاطئة التي ارتكبتها الوزارة، وأكد أنه «لا مفر للوزارة من تأييد الأمة أو الاستقالة»[34].

ولما أذاعت دار الحماية البريطانية بالقاهرة في 14نوفمبر1919م، بلاغًا رسميًّا بقرب قدوم لجنة ملنر إلى مصر، أكد سينوت حنا في حديثه لمندوب صحيفة «التايمز»، نشرته عدة صحف؛ منها «وادي النيل» في 15نوفمبر1919م، «أن الأمة المصرية متمسكة بطلب الاستقلال التام، وأن كل شيءغير ذلك لا فائدة منه، ولا يمكن أن يهدئ الحركة التي تقوم بها لنيل حقوقها» وعن «مركز الأقباط تلقاء المسلمين إذا استقلت مصر، وهل يندم الأقباط بعد ذلك»، أجاب الأستاذ سينوت بكلمة القمص مرقص سرجيوس «إذا كان المليون قبطي سيصيرون عقبة في سبيل استقلال مصر، فهم على استعداد لقبول الفدية، ولتستقل مصر بأن يضحي هذا المليون في سبيلها».[35]

وقد قامت صحف الاحتلال بالرد على سينوت حنا؛ إذ تصدت صحيفة «الوطن» في يوم 12ديسمبر1919م، لتسفيه أقواله، وقالت له «ألا يفسر جوابك هذا بأن الأقباط لاينالهم حينئذ غير الذبح والاستئصال من البلاد لو خرج الإنجليز من مصر»[36].

وأمام المعارضة الشديدة التي أبداها الرأي العام للجنة ملنر، وموقف الوزارة منها وعدم استجابة الحكومة البريطانية لطلب محمد سعيد تأجيل مجيئها إلى مصر، وإلحاح الصحف الوطنية على الوزارة بتأييد الأمة أو الاستقالة، قدمت الحكومة استقالتها 15/ 11/ 1919، فرحبت معظم الصحف بالاستقالة، ويرى البعض أن مقالات سينوت بك «النائب الحر»، ساهمت في إسقاط الوزارة. وردًا على اشتداد الحركة الوطنية، قامت السلطات العسكرية بإغلاق بعض الصحف الوطنية واعتقال بعض قادة الوفد[37].

32- مصر 1919/10/27. وانظر ملحق رقم (2).
33- مصر، 1919/11/3. وانظر ملحق رقم (3).
34- رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص50.
35- المرجع نفسه، ص51.
36- الوطن 1919/12/12؛ رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص ص 51، 52.
37- المرجع نفسه، ص52.

وأمام هذا التطور كتب سنوت حنا مقاله المعنون بـ«الثبات الثبات» الذي نشر بصحيفة مصر في يوم 17نوفمبر1919م، وفضح فيها السياسة البريطانية في مصر منذ الاحتلال 1882، وطالب الجماهير بالثبات على موقفها، «ليذوق الإنجليز طعم الفشل»، كما أكد أن «طلبات المصريين منحصرة في الحصول على الاستقلال... فمتى حصلنا عليه، أصبحنا نملك كل الوسائل التي نستطيع بها إسعاد مصر... ووضعنا لأنفسنا نظام الحكم الدستوري التام»[38].

ولما شكَّل يوسف وهبة الوزارة في 21نوفمبر1919م، قوبلت بالسخط والمعارضة، لأن تشكيلها جاء بعد صدور البلاغ البريطاني بتأكيد الحماية ومجيء اللجنة، واعتبر إقرارًا منها بالسياسة البريطانية التي ثارت الجماهير ضدها.وقد تضمن اختيار السلطة العسكرية ليوسف وهبة (القبطي) رئيسًا للحكومة، محاولة لإثارة الفتنة بين المصريين: الأقباط والمسلمين، وتفتيت الجبهة الوطنية المقاومة للاحتلال، والرافضة للجنة ملنر، وكان تقدير السلطة البريطانية أنه لو سكت الشعب عن هذه الخطوة، تحقق الهدوء المنشود لاستقبال اللجنة، وأمكن الادعاء بأن الأقباط يرحبون بلجنة ملنر ولو ثارت الجماهير ضد الوزارة، يزعم أن الثورة موجهة ضد رئيسها القبطي الذي يرفضه المسلمون، أما إذا اشتدت المعارضة إلى حد اغتيال رئيس الحكومة، يمكن استغلال الحادث في إشعال الفتنة الطائفية[39]. ولكن القوى الوطنية؛ يتقدمها الأقباط ومنهم سينوت حنا، نجحت في حماية وحدة المصريين[40].

وقد أفسحت الصحف المعارضة للاحتلال البريطاني، صفحاتها لمعارضة وزارة يوسف وهبة؛ فنشرت «مصر» يوم 23نوفمبر1919، مقال سينوت «الوزارة الجديدة»، وقد تحدث فيه لأول مره باعتباره «قبطيًّا ونائبًا عن الأقباط بالجمعية التشريعية وبمجلس أسيوط الملي وبالوفد المصري...» ووجه حديثه إلى يوسف وهبة واختتمه قائلًا «يشهد العالم أن وهبة باشا، ما كان في وقت من الأوقات زعيمًا للأقباط، في شئونهم الاجتماعية والملية، ولا ممثلًا لرأيهم أو لرأي فريق منهم»[41].

38- مصر، 1919/11/17، ص1؛ رمزي ميخائيل، سينوت حنا، ص ص -52 53. وانظر ملحق رقم (4).
39- رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص54.
40- المرجع نفسه، ص54
41- مصر 1919/11/23، ص1؛ رمزي ميخائيل: المرجع نفسه، ص ص -55 56.

واستعدادًا لاستقبال لجنة ملنر في مصر، اتخذت السلطة العسكرية البريطانية عدة إجراءات لتخفيف مظاهر المعارضة لها، فمنعت إلقاء الخطب، وهددت باعتقال الوطنيين، وبإغلاق الصحف إذا لم تعتدل في لهجتها، بيد أن صحيفة «مصر»، صدرت على صفحتها الأولى يوم 1ديسمبر1919، مقال سينوت حنا «واجب الوزارة»[42]، جاء فيه إنذار لوزارة يوسف وهبة قائلًا «إذا أصرت على مناوأة الرأي العام، واجترأت على مفاوضة السلطات الإنجليزية في نظام الحماية، فإن الأمة تبرأ من جميع تصرفاتها، وتكون مفاوضتها باطلة بطلانًا تامًا... ويدعوها إلى الانضمام لصفوف الأمة... وإلا فالاستقالة العاجلة بغير تردد»[43].

وكانت دار الحماية البريطانية تعتبر صحيفة «مصر»؛ لصاحبها تادرس شنودة المنقبادي، «زعيمة الصحف الزغلولية»، فعجَّلت السلطة البريطانية، في صباح يوم 2ديسمبر 1919م، بتعطيلها؛ وكانت مقالات سينوت حنا من أهم الأسباب في تعطيلها، وفقًا لرأي عبد الرحمن فهمي، وفي 3 ديسمبر، كتب عبد الرحمن فهمي، سكرتير عام لجنة الوفد المركزية، تقريرًا إلى سعد زغلول في باريس، بإبعاد سينوت حنا عن القاهرة، وتحديد إقامته بالفشن[44].

ومع صدور بلاغ لجنة ملنر 29ديسمبر، الهادف إلى التقريب بين أماني الأمة المصرية والمصالح البريطانية، أصدرت السلطة العسكرية البريطانية أمرًا، بإطلاق سراح المعتقلين في دورهم وعزبهم. وصرحت لصحيفة مصر بالعودة للصدور، بعد تعطيلها، ولكنها لم تعد إلى نشر مقالات «الوطنية ديننا»، التي كانت من أهم أسباب تعطيلها[45].

وفي 14يناير1920م، ذكر عبد الرحمن فهمي أمر رفع الإقامة الجبرية عن سينوت حنا، ووصوله إلى القاهرة مساء اليوم التالي 15 يناير، وتوجه وفد من علماء الأزهر إلى فندق شبرد لزيارة سينوت حنا، وتهنئته بسلامة الوصول، فرد لهم سينوت الزيارة في الأزهر، بصحبة القمص مرقص سرجيوس، اللذان قوبلا بالحفاوة والترحاب[46].

وقد هاجمت صحيفة «الوطن» المعادية للوفد سينوت حنا، فقالت: إنه لا يستطيع فك الخط، وأنه ليس كاتب مقالات «الوطنية ديننا»، ولكن يكتبها له بعض المتطلعين إلى المناصب الوزارية. وأخرى كتبت أن سينوت حنا يهاجم الوزارات في مقالاته؛ حتى تشكل وزارة يتولى هو كل مناصبها[47].

وأصدرت مراقبة المطبوعات، 4مارس1920، قرارًا بفرض الرقابة السابقة للنشر على الصحف، اعتبارًا من يوم 6 مارس، بالتزامن مع إنهاء عمل لجنة ملنر بمصر، وكانت هذه الرقابة ملغاة منذ 28يونيو1919م، وبرر المندوب السامي البريطاني فرض الرقابة التحفظية بما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التي تخل بسلطة الحكومة، وفي مقدمتها مقالات «الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا»[48].

ورغم القيود الشديدة التي فرضتها السلطة الحاكمة على الأنشطة الوطنية، فإن وزارة يوسف وهبة لم تتمكن من الصمود أمام الحملة القوية التي شنتها الصحف الوطنية ضدها، مستخدمة أهم أسلحتها؛ مقالات سينوت حنا، فقدمت الوزارة استقالتها يوم 19مايو1920م[49].

خاتمة

وهكذا كان تأثير الثورة على اتجاهات الصحف المصرية الوطنية، في مصلحة الاتجاه الوطني للثورة، فعلى الرغم من محاولات السلطة العسكرية للاحتلال، قمع الثورة في مهدها؛ بإحكام سيطرتها على مؤسسات الدولة، الداخلية، والقضاء، والإعلام الموجه في صحفها، بإعلان الأحكام العرفية، وإحكام الرقابة على الصحف الوطنية، بالحذف والتعطيل، فقد استمرت الثورة بجهود أنصارها وصحفها الوطنية، تلك الصحف التي خاضت العديد من المعارك ضد الثورة المضادة والتي يمثلها الاحتلال وأبواقه.

لقد كانت الصحف الوطنية دافعة لمشاركة الشباب واستمراره وقودًا للثورة، وداعمة للانطلاقة السياسية للمرأة المصرية حتى تأسيس لجنة سيدات الوفد، ثم محفزة وملهمة للوحدة الوطنية للحفاظ على نسيج المجتمع من أجل الاستقلال، وهو الدور الذي قام به «النائب الحر» سينوت حنا وآخرين بنجاح، فقاطع المصريون لجنة ملنر البريطانية، الأمر الذي أرغم دولة الاحتلال على الدخول في مفاوضات لتحديد شكل علاقتها بمصر.

42- مصر، 1919/12/4، ص1. وانظر ملحق رقم (5).
43- مصر، 1/12/ 1919، ص1؛ رمزي ميخائيل، سينوت حنا، ص57.
44- خليل صابات، المرجع السابق، ص22.
45- رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص59.
46- مصر، 1920/1/19، ص2.
47- رمزي ميخائيل: سينوت حنا، ص65.
48- المرجع نفسه، ص ص-65 66.
49- المرجع نفسه، ص66.

الوقائع المصرية

2

يد السلطة الغليظة..
قراءة في جريدة الوقائع المصرية إبان ثورة 1919

رزق حسن نوري

لعب الإعلام الصحفي الرسمي والخاص دورًا مهمًّا في أثناء أحداث ثورة 1919، وكانت المطبوعات عمومًا منذ إعلان الأحكام العرفية في عام 1914 تحت السيطرة المباشرة لسلطات الاحتلال، وخلال أحداث الثورة شددت السلطات من قبضتها الرقابية، فظهرت العديد من الصحف بها مساحات بيضاء طالتها يد الرقابة، فكان الإعلام البديل هو الحل المتمثل في المنشورات التي قام الثوار بطباعتها وتوزيعها، أو لصقها على جدران الحوائط في الشوارع بالمدن الكبرى، ولم يكن أمام السلطات العسكرية إلا الرد بمنشورات مضادة؛ من خلال جريدة تعبر عن الدولة وسلطتها، فوجدت ضالتها في الوقائع المصرية التي كانت بمثابة اليد الغليظة للسلطة، فمن المعروف أن القرارات والمنشورات المنشورة فيها تأخذ طابعًا قانونيًّا واجب النفاذ، فتصبح بمثابة السيف المسلط على رقاب المخالفين لها؛ لذلك يأتي هذا البحث في محاولة لرصد وتحليل القرارات التي نشرتها السلطة العسكرية والحكومية لمواجهة الثورة خلال عام 1919، ومدى أهمية هذا المنبر، وهل كان لها دور في التخفيف من حدة الغضب أم زيادته؟

الوقائع المصرية

أُسست الوقائع المصرية في عصر محمد علي كجريدة رسمية يخاطب بها الوالي موظفيه، لنشر أوامره، أو نشر نشاط دواوينه، طبعت صحيفة الوقائع أولًا في مطبعة بولاق حتى 26 صفر 1249هـ، ثم رئي أن تطبع في مطبعة ديوان

مبنى المطبعة الأميرية في بولاق قديمًا

السير إدموند أللنبي في القاهرة

الوقائع بالقلعة لتكون قريبة من مقر الحكومة، وظلت تطبع هناك إلى أن تقرر مرة أخرى أن تطبع في مطبعة بولاق[1]، ومرت بمراحل مختلفة من التطور، حتى قيام ثورة 1919. كانت قد استقرت في شكل محدد كجريدة لنشر الإرادات السلطانية، والقوانين والمراسيم والقرارات الوزارية، وأضيف تحت عنوان كلمة «الوقائع المصرية» جملة: «جريدة رسمية للحكومة المصرية» منذ بداية يناير 1911[2]. وفي خلال الحرب العالمية الأولى توقف نشر الإعلانات الأهلية بها، وصدرت في يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، وفي عام 1917 وُكِّل أمرها إلى أحمد صادق بك، الذي كان وكيلًا للمطبعة الأميرية منذ عام 1912، ثم أصبح ملاحظًا للوقائع منذ 30 أبريل عام 1919، واستمر بها حتى أول أبريل 1920؛ ليتم ترقيته ليصبح مديرًا للمكتبة السلطانية، وخلفه في المنصب المستر نيوتن الذي كان يعمل بالمطبعة منذ 1911، وكانت المطبعة والجريدة في تلك المرحلة تتبع مراقبة مطبوعات الحكومة بوزارة المالية[3].

ومن خلال تحليل ما صدر عن السلطة المدنية (الحكومة)، والسلطة العسكرية (الاحتلال) من قرارات ومنشورات وقوانين نُشرت بالوقائع المصرية منذ مارس عام 1919، إلى نهاية العام، يمكننا رصد اتجاهات عامة لهذه القرارات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

الأول: التحذير والتهديد للثوار من مختلف الفئات.

الثاني: التهدئة والاحتواء (تفكيك الكتلة الصلبة للثوار).

الثالث: المحاكمات والتأديب؛ من خلال تفعيل القوانين والأحكام العرفية.

كما نلحظ أن هناك بعض المحاور الثانوية المتمثلة في تعيين الأجانب، وفي إعادة هيكلة وترتيب بعض الإدارات والمصالح، وخصوصًا الحيوية والتي تعطلت بفعل الإضرابات.

أولًا: التحذير والتهديد

نطالع في الوقائع أول القرارات المرتبطة بثورة 1919 منشورة في 25 مارس 1919، وهو عدد غير اعتيادي، صدر خصيصًا لنشر إعلان عن تعيين السير إدموند اللنبى نائبًا خاصًّا للملك، «وله السلطة المطلقة في جميع الأمور العسكرية والملكية، وأسند إليه اتخاذ الإجراءات التي يراها لازمة ومناسبة لإرجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام في تلك البلاد، وأن يدير ويدبر كل الأمور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك في مصر على أساس ثابت وأمين»[4]. وغطت الوقائع فى صفحاتها خلال الفترة من 10 مارس إلى 25 مارس، الأوامر الإدارية وما يخص عمل الحكومة وإدارتها، وإنعام السلطان بالنياشين والأوسمة على عدد كبير جدًّا من العسكريين والموظفين الأجانب، ومعظمهم من كبار القادة العسكريين الإنجليز[5]. وظلت الوقائع بعيدة عن الاستخدام لمواجهة الثورة، ويبدو أن المسؤولين الإنجليز كانوا يعتقدون أنه لن تمر أيام بسيطة حتى تستقر الأمور في البلاد.

كذلك عملت السلطة من خلال التهديد، على تجفيف منابع تمويل الثوار بالأموال للاستمرار في ثورتهم؛ من خلال إصدار قرارات بناء على الأحكام العرفية المطبقة في البلاد، فصدر أمر بمنع جمع التبرعات في 12 مايو 1919، ونشر بالوقائع بعد ذلك، ليصبح قانونًا ساري المفعول، يهدف إلى التهديد من ناحية، ومنح السلطة

1 خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي، دار المعارف، 1958، ص152.
2 الوقائع المصرية، عدد 1، 4 يناير 1911.
3 إبراهيم عبده، الوقائع المصرية 1828 - 1942 ط2، مطبعة المتوكل القاهرة 1942، ص، 206 -207

4 الوقائع المصرية، العدد 26 غير اعتيادي، 25 مارس1919م.
5 الوقائع المصرية، العدد 22، 10 مارس 1919م؛ المصدر نفسه، العدد 23، 13 مارس 1919؛ المصدر نفسه، عدد 24، 17 مارس 1919؛ عدد 25، 20 مارس 1919.

القضائية -حتى ولو كانت استثنائية- مشروعية محاكمة الثوار الذين يجمعون التبرعات لدعم الصمود في الإضرابات أو تمويل التظاهر[6]، وتبدو أهمية هذه المسألة في الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي؛ حيث كتب الأول إلى الأخير في 25 يوليو 1919 من باريس يذكره بأهمية مسألة التبرعات بقوله: «سبق وأن طلبنا منكم بيانًا عما تم جمعه من التبرعات للوفد، وما بقي بدون إرسال، ورغبنا أن ترسلوا الباقي مع الاجتهاد في الزيادة عليه بما يمكن جمعه من هذا الباب...»[7].

ثم صدر قرار مشابه للقرار السابق في 12 أغسطس 1919، ألغي بمقتضاه قرار 12 مايو؛ ليأتي القرار الجديد في 4 مواد أشد تقييدًا لكافة أعمال التبرعات والاكتتاب، وجاءت بعض مواده غامضة تتيح للسلطة القبض على الأشخاص ومصادرة الأموال بدون دليل، مثل: بند «ج» من المادة الثانية: «يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية كل شخص يقتني عن علم نقودًا أو أشياء ثمينة على ذمة أي إعانة مجموعة بطريقة مخالفة لهذا المنشور»، وأيضًا المادة الرابعة التي جاءت على النحو التالي: «كل شخص يقوم بجمع نقود، أو أشياء ثمينة، أو يروج، أو ينظم، أو يشترك بجمعها بأي طريقة كانت، في أحوال يتراءى للسلطة العسكرية أنها تحمل على الاعتقاد بارتكاب مخالفة ضد هذا المنشور، يجوز أن يستدعى ليقدم إيضاحًا تامًّا عن صفة وغرض هذا الجمع. وكل من دعي لتقديم الإيضاحات المطلوبة فعجز عن ذلك، أو رفض، أو أعطى معلومات كاذبة أو ناقصة أو مضللة، يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية»[8]. ويبدو أن هذه المادة قصدت إعطاء ذريعة للسلطة للاستجواب والمصادرة بناء على الشبه.

ولمحاربة المنشورات التي انتشرت بشكل كبير منذ الأيام الأولى للثورة، أصدرت السلطة العسكرية أمرًا بمقتضى الأحكام العرفية، تحذر فيه أي شخص «يطبع، أو يجدد، أو ينشر، أو يوزع أوراقًا، أو رسومًا، أو صورًا، أو رموزًا، أو أي شيء من هذا القبيل، أو يحاول القيام بتلك الأعمال لقصد إيجاد التشويش، أو عدم الخضوع للحكومة الرسمية، يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية». وأن أي شخص يوجد في حيازته أوراق كهذه «ويكون الغرض الظاهر منها: إيجاد التشويش أو عدم الخضوع كما ذكر سالفًا سيُعد مرتكبًا لجريمة ضد الأحكام العرفية»[9].

وكانت قضية المنشورات مهمة جدًّا بالنسبة للسلطة؛ حيث إنها كانت المنفذ الأهم للثوار، مع إحكام السلطة العسكرية قبضتها على الصحافة، ومنع نشر كل ما يسمح للثوار بمعرفة أخبار الثورة في المناطق الأخرى من البلاد.

ونشرت الوقائع بعض القرارات التي حملت صيغة تهديد واضحة للثوار عمومًا، ومنها المنشور الصادر من اللنبي القائد العام، والذي نشر في نوفمبر 1919 وحمل تحذيرًا بالعقوبات بشكل واضح للمحرضين على التظاهر، وخاصة من يستخدمون الصحف لهذا الغرض، ومن يقومون بتوزيع المنشورات والخطب «للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التي من شأنها جعل النظام العام والأمن في خطر...»؛ لذلك قرر أن يجعل هذه المخالفات و«التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة، أو الاشتراك فيها، وجميع الأعمال التي من شأنها أن تعطل السلطة...» تقع ضمن المخالفات للأحكام العرفية «وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم، ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية»[10]. ولم يكن هذا القرار الأول من نوعه، فقد سبقه العديد من القرارات المشابهة والتي خاطبت الطلبة والموظفين.

أ - الطلبة والسلطة (معركة طويلة)

كانت مشاركة الطلبة في الثورة عفوية، فبمجرد انتشار خبر اعتقال سعد زغلول ورفاقه، اندفعوا إلى الشوارع فكانوا الشرارة التي أشعلت روح المقاومة في باقي فئات المجتمع، وكان الإضراب أو الامتناع عن تلقي الدروس هو المظهر الأبرز للطلاب في مدارس وزارة المعارف وفي الأزهر الشريف، وكان أول إضراب عن الدراسة في مدرسة الحقوق، ولقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم الثورية، وكانت مشاركتهم ضخمة في المظاهرات، حتى بلغ على سبيل المثال عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني بالإسكندرية 415 طالبًا، وإلى جانب المظاهرات قام الطلبة بدور البوليس الوطني لحفظ النظام أثناء المظاهرات والاجتماعات، وتنظيم وسائل المقاومة[11].

6 الوقائع المصرية، عدد 48، 19 مايو 1919 أمر بمقتضى الأحكام العسكرية، ص1.
7 محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة 1919، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1963، ص65.
8 الوقائع المصري، عدد 77، 23 أغسطس 1919، ص1، منشور بمقتضى الأحكام العسكرية بمنع جمع التبرعات.
9 الوقائع المصرية، عدد 58، 23 يونيه 1919، ص2.
10 الوقائع المصرية، عدد 107، 24 نوفمبر 1919، ص2.
11 عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة في ثورة 1919، الهيئة العامة للكتاب، 1990، ص26 ، 38.

لقد أحدثت الإضرابات التي قادها الطلبة، واستمرت على مدار شهر مارس وأبريل أثرها، فلم تجد الوزارات إلا أن تقوم بتأجيل الامتحانات في المدارس التابعة لها إلى أجل غير مسمى؛ لأنه لم تتضح لها ما ستؤول إليه الأمور؛ حيث نشرت وزارة الحقانية، ووزارة المعارف العمومية، منشورين يحملان نفس المضمون وهو تأجيل الامتحانات، ووجهوا دعوة للطلاب ممن تغيبوا عن هذه المدارس أن يعودوا كل إلى مدرسته في الساعة السابعة والنصف من صبيحة يوم السبت الموافق 3 مايو سنة 1919، وذلك عن سائر المدارس التابعة لهم، أما وزارة الزراعة فلم تعلن تأجيل الامتحانات في المدارس التابعة لها، وإنما وجهت نفس الدعوة إلى طلابها بالعودة للدراسة[12]، ونشرت هذه القرارات مرتين في 28 أبريل، وأعيد نشرها بنفس النص في أول مايو، وذلك لإعطاء فرصة للجميع للاطلاع عليها، وتنفيذ ما فيها؛ أملًا من السلطة في تحجيم هذا الإضراب.

وبالرغم من ذلك فإن الأمور لم تتحسن حسبما كانت ترغب الوزارات التي وجهت النداء السابق لطلابها، فلم يتغير الوضع صباح يوم 3 مايو، فتدخلت هنا السلطة العسكرية ونشرت بالوقائع إعلانًا بموجب الأحكام العرفية لدعوة الطلبة للعودة للدراسة، وحمل تهديدًا واضحًا لمن يمتنع بأنه إذا لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم في يوم الأربعاء 7 مايو سنة 1919، فستغلق المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية حتى بداية الدراسة في السنة المكتبية المقبلة، وسيحرم أي تلميذ مقيد بالمدارس المذكورة من أي امتحان يعقد هذا العام إلا إذا قام بما يأتي: أن يعود إلى مدرسته في يوم 7 مايو سنة 1919 أو قبله، وأن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الإعلان. وهذا سيطبق أيضًا على طلاب المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة[13].

ويبدو أن هذه المعركة بين الطلاب والسلطة كانت طويلة، وكان الطلاب أكثر تصميمًا، فلم يهتزوا لمثل هذه التهديدات، فجاء قرار وزير المعارف بإعلان إنهاء الدراسة في 29 مايو بالمدارس الابتدائية للبنين، على أن تستأنف الدراسة في 9 أغسطس، وتكون امتحانات الانتقال للسنوات الأولى والثانية والثالثة من المدارس الابتدائية للبنين من أول سبتمبر 1919، ويبدأ امتحان القبول بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية الأميرية للبنين للسنة المكتبية 1919–1920 من يوم السبت 13 سبتمبر 1919، وتبدأ الدراسة بالمدارس الابتدائية 27 سبتمبر 1919[14]. ومثل هذا القرار اعترافًا بالفشل في مواجهة إصرار الطلبة على الاستمرار في الاعتصام حتى تحقيق المطالب العادلة للثورة.

هدأت الأمور خلال إجازة الصيف الخاصة بالطلاب، وكذلك مر الصيف في هدوء بشكل عام، إلا أنه مع عودة المدارس، وتشكيل لجنة ملنر، وتعنت الإنجليز في الاستجابة لمطالب الوفد المصري في الاستقلال، امتنع الطلاب عن العودة إلى المدارس في العام الجديد، وصدر إعلان بمقتضى الأحكام العسكرية، في خمس نقاط بضرورة حضور الطلاب إلى مدارسهم وقت افتتاحها في 22 نوفمبر، وكل طالب يتخلف عن الحضور بدون إذن، أو من غير أن يقدم عذرًا مقبولًا يحرم من كل امتحان يعقد في شهري ديسمبر ويناير المقبلين، ولن يسمح لأي طالب بدخول الامتحان ما لم يقدم شهادة تدل على حسن سلوكه ومواظبته في المدة من 22 نوفمبر إلى يوم الامتحان، وتكون موقعة من ناظر المدرسة، والامتحانات المعلن عنها «ستعقد حتمًا للطلبة الذين يعملون تمامًا بمقتضى هذا الإعلان مهما قل عددهم»، والقواعد المتبعة بشأن الذين يرسبون في الامتحانات، ستطبق على كل طالب يحرم من هذه الامتحانات لسبب من الأسباب المتقدمة[15].

12 الوقائع المصرية، عدد 40، 28 أبريل 1919، ص1؛ عدد 42، أول مايو1919، ص1. قبل هذين المنشورين، كانت السلطات العسكرية تنشر إعلاناتها على الجدران وفي الصحف التابعة لها؛ لتهديد الطلاب والمتظاهرين، وتطالبهم بالتوقف عن التظاهر وإلا تعرضوا للمحاكمات. للمزيد انظر: عاصم محروس: مرجع سابق، ص 51، 52.

13 الوقائع المصرية، عدد 43، 5 مايو1919، ص1.

14 الوقائع المصرية، عدد 45، 12 مايو1919، قرار وزير المعارف في 10 مايو بشأن مواعيد الامتحانات بالمدارس الابتدائية، ص1.

15 الوقائع المصرية، عدد 105، 20 نوفمبر1919، ص1.

FATAL RIOTS AT CAIRO.

GENERAL ALLENBY'S WARNING.

(From Our Own Correspondent.)

CAIRO, March 10.

The situation has developed since the announcement of the acceptance of Rushdi Pasha's resignation of the Premiership.

On learning of the arrest of Zaghlul and the three other Nationalist pashas associated with him—of whom Hamed Basst Pasha is a Beduin notable of the Fayum—their adherents lost no time in stirring up trouble, and to-day the police and military were compelled to clear the streets by force, several members of the mob being killed or wounded.

The students of the higher schools, ever the ablest material in the hands of political agitators, as the history of Egypt during the past

EGYPT SCENE OF SERIOUS RIOTING

Nationalist Movement and Deportation of Leaders Responsible.

London, March 16.—A Reuter's dispatch from Cairo under date of March 12, reports extensive riotous demonstrations by students and the populace with considerable destruction of property necessitating the employment of military forces. It is report-

ثم ما لبث مجلس الوزراء أن أصدر في 24 ديسمبر 1919 قرارًا جديدًا بخصوص عودة الطلبة والتلاميذ إلى مدارسهم، مطالبًا إياهم أن يحضروا إلى مدارسهم في التواريخ التي ستحدد بقرار وزاري من المصالح التابعة لها مدارسهم، والتي سيعلن عنها في الجريدة الرسمية، وستعلق في جميع المدارس، وأن كل طالب أو تلميذ سيتغيب عن مدرسته من دون أن يقدم عذرًا مقبولًا، أو لا يحصل على شهادة موقع عليها من ناظر المدرسة التي هو مقيد بها الآن، تثبت حسن سلوكه وتمام مواظبته على تلقي دروسه، سيحرم من دخول الامتحانات خلال سنة 1920.

وإمعانًا في العقوبة، تقرر اعتبار من توقع عليهم عقوبة المنع من الامتحان أنهم «رسبوا في امتحاناتهم، وتطبق عليهم القواعد المعتادة المختصة بتجاوز السن والإعادة»، ولمنع الطلاب من تقديم شهادات طبية يسمح لهم بمقتضاها التجاوز عن فترات الغياب، قررت الإدارة بأنه لن يعترف بالشهادة الطبية التي يقدمها الطالب أو التلميذ المتغيب إن لم تسلم إلى «ناظر مدرسته في خلال يومين من تغيبه لأول مرة، واعتمدها[16].

وبدأ التضييق على الطلاب المتغيبين، والذين لم يحضروا الدراسة، بأن تشددت الوزارات في قراراتها بشكل أكثر حدة؛ حيث قررت الوزارة معاقبة كل طالب لم ينتظم في الدراسة من 22 نوفمبر 1919 بسبب الإضراب، وذلك بحرمانه من دخول الامتحان واعتباره راسبًا في كل المواد المقررة له، وأنه لا يعفى من عقوبة الحرمان إلا إذا رأى مجلس الإدارة أن يأذن له في دخول الامتحان لأسباب خاصة»[17]. ويبدو أن هذا القرار ترك منفذًا للطلاب للإفلات من الحرمان، ولكنه كان منفذًا للطلاب الذين ارتأت السلطة أنهم غير مهتمين بالإضراب، وبالأمور السياسية عامة.

استعانت السلطات بالآباء وأولياء أمور الطلاب، من أجل الضغط على أولادهم للعودة للدراسة، وذلك بقيام كل مدرسة بإعلام الآباء وأولياء الأمور بالقرار الخاص بميعاد عودة الطلبة والتلاميذ المقيدين بالمدارس العالية والمتوسطة التابعة للوزارة والخاضعة لتفتيشها يوم 10 يناير 1920[18]. وذلك في محاولة لإنهاء الإضراب الذي طال أمده، وتحت هذه الضغوط حاول الطلاب تخفيف آثارها السلبية عليهم، فكانت تحركاتهم دائمًا للسماح لهم بدخول الامتحانات، وطالبوا الوزارة بالسماح للراسبين في امتحان يناير 1920 بإعادة الامتحان في شهر يونيو 1920، وعدم دفع المصاريف عن المدة من أكتوبر 1919 إلى يناير1920، والإفراج عن المعتقلين من الطلبة في الحوادث الأخيرة، وقد استجابت الحكومة فقط لمطلبهم الخاص بالمصاريف[19].

ب- الموظفون:

تجمع كل المصادر والمذكرات الشخصية للمعاصرين على الدور الإيجابي والمهم، الذي لعبه الموظفون والعمال

16 الوقائع المصرية، عدد 116، 25 ديسمبر 1919 ، ص1.

17 الوقائع المصرية، عدد 117، 29 ديسمبر 1919، ص3.

18 تجدر الإشارة إلى أن المدارس التابعة لوزارة الزراعة في تلك الفترة، هي: مدرسة الزراعة العليا، مدرسة الطب البيطري، مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر، مدرسة الزراعة المتوسطة بدمنهور، مدرسة الزراعة المتوسطة بشبين الكوم، المصدر السابق.

19 عاصم محروس، مرجع سابق، ص 105.

سعد زغلول

خلال إحداث ثورة 1919، وخاصة في إرباك السلطة وإجبارها على التراجع واعترافها بالفشل، وعدم توقع قوة رد الفعل على اعتقال سعد ورفاقه، وكانت الإضرابات صداعًا في رأس السلطة، وخاصة السلطة العسكرية التي شعرت بانفصال حاد بين قيادتها في القاهرة، ووحداتها العسكرية، وموظفيها المدنيين من الأجانب في الأقاليم[20].

ويرى البعض أن السلطات البريطانية كانت تتوجس من احتمال الإضراب العام قبل أحداث الثورة في مارس 1919؛ لذلك ألحقت بعض الجنود بورش التدريب على تولي الأعمال[21]، ومع بداية الانفجار الثوري كان عمال النقل أول المضربين، وتبعهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات معطلة في العاصمة، وأضرب عمال عنابر السكك الحديدية في 15 مارس 1919، وكان عددهم يفوق أربعة آلاف عامل يقومون بأعمال الصيانة اللازمة للقطارات[22]. لذلك كان على السلطة العسكرية الرد على عمال السكك الحديدية فيما يخص استخدام العمال الأجانب في هذا القطاع، لذلك

20 يذهب رؤوف عباس إلى أن اشتراك العمال في الثورة، أدى إلي إحياء روح النضال الجماعي في نفوسهم، فعاد العمال إلى تنظيم صفوفهم، وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والاتحاد؛ لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه. للمزيد: رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية في مصر 1899-1952، المجلس الأعلى للثقافة، 2016، ص 82 مرجع سابق، ص 105.

21 أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية 1919-1929 من الثورة الوطنية إلى الأزمة الاقتصادية، مطبوعات دار الشعب، 1970، ص17، ص27.

22 رؤوف عباس، المرجع السابق، ص80.

السلطان أحمد فؤاد

أعدت منشورًا ونشرته في الوقائع عن هذا الموضوع؛ من أجل تهدئة العمال وحثهم على مواصلة العمل، جاء فيه: «بعض الأشخاص السيئي القصد قد أذاعوا خبرًا مفاده: أن العساكر البريطانيين الذين يشغلون وظائف متنوعة بمصلحة سكك حديد الحكومة المصرية، إنما يفعلون ذلك ليحلوا محل المصريين. فمصلحة السكك الحديدية المصرية تعلن جميع المختصين أنه ليس القصد من تشغيل هؤلاء العساكر أن يحلوا محل المصريين، بل إن المصلحة تسمح لهم فقط بالاشتغال بحرف متنوعة؛ ليحسنوا حالتهم ريثما يصير إعادتهم إلى بلادهم، هذا مع العلم بأن ماهياتهم جار صرفها من طرف الحكومة البريطانية، وليس من طرفً الحكومة المصرية»[23]. ولكن هذا المنشور لم يمنع العمال من الإضراب الذي كان في جانب كبير منه دعمًا للحركة الثورية المطالبة بالاستقلال.

ففي اليوم التالي لنشر القرار، قرر عمال العنابر وعمال المطبعة الأميرية تنظيم مظاهرة عمالية في يوم 18 مارس، خصوصًا وأن القوات البريطانية كانت قد منعتهم من الاشتراك الجماعي في المظاهرة الكبرى، وتمكنت من ردهم عند كوبري شبرا، والقبض على حامل العلم وبعض القادة.

وهنا فإن أمين عز الدين يرى أن دراسة الإضرابات العمالية خلال هذه الأحداث قضية معقدة، فبالرغم من الإفراج عن سعد زغلول، وتوقف الإضرابات في بعض القطاعات، فإن قطاعات أخرى كان لها مطالب عمالية مشروعة، حاولت الحصول عليها قبل انتهاء إضرابها،

23 الوقائع المصرية، العدد 24 ، 17 مارس 1919، ص2.

منهم عمال شركة الترام، ودخلت في مفاوضات طويلة مع الشركة[24].

وفي أبريل دخلت الوزارة على خط المواجهة مع العمال والموظفين مباشرة بعد اشتداد وازدياد عدد الإضرابات، فنشر بالوقائع في 13 أبريل 1919 إعلان من رئيس الوزراء، يذكر في فقرته الأولى أنه قد «رخص للمصريين بالسفر، وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام للوطن، مشاطرة للأمة شعورها، ومقدرة لأمانيها حق قدرها»، ثم دعا الأمة «إلى الهدوء والسكينة»، وطالب الموظفين وغيرهم ممن أضربوا «بالعودة لأعمالهم»، موضحًا في الوقت ذاته أن الإصرار على الإضراب عن العمل في الحالة الحاضرة «يؤدي إلى ارتباك الأعمال، وانتشار الفوضى، فليتدبر المضربون عن العمل في المسؤولية الهائلة التي تقع عليهم بإزاء بلادهم إذا ما أصروا على موقف يعرض البلاد إلى مثل تلك الأخطار».

وفي نهاية الإعلان أشار رئيس الوزراء إلى أن تأليف الوزارة سيعيد البلاد إلى الحالة العادية[25]، ولأن السلطة كانت تشعر بالانزعاج الشديد، فقد تم توقيع هذا الإعلان يوم السبت 12 أبريل، ونشر في اليوم التالي الأحد في عدد غير اعتيادي في صفحة واحدة، ولم تنتظر أن ينشر في العدد الاعتيادي الذي ينشر يوم الاثنين.

ويبدو أن هذه التحذيرات والتوضيحات لم تأت بالنتائج المرجوة، فعادت رئاسة الوزراء بإعلان آخر يوم الثلاثاء في عدد غير اعتيادي أيضًا، ونص الإعلان كان على النحو التالي: «رياسة مجلس الوزراء، إعلان للموظفين»، «إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدًا (الأربعاء)، وتلقي عليهم مسؤولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل»[26].

24 أمين عز الدين، المرجع السابق، ص17، ص27.
25 الوقائع المصرية، العدد 35 غير اعتيادي في 13 أبريل ضم إعلانًا من رئيس الوزراء، يدعو فيه الأمة إلى الهدوء والسكينة، القاهرة في 12 أبريل 1919.
26 الوقائع المصرية، العدد 37 غير اعتيادي، 15 أبريل 1919.

بعد هذين التحذيرين لم تصدر الوقائع لمدة أسبوع كامل؛ لتعود يوم الثلاثاء بعدد غير اعتيادي في 22 أبريل (صفحة واحدة)، تستكمل فيه سلسلة المنشورات الموجهة لمخاطبة الموظفين والعمال المضربين عن العمل، وكان المنشور في هذه المرة من الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر، يُذكر فيه الناس في البداية بالأحكام العرفية، وأن إضراب الموظفين عن العمل بقصد إملاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان (فؤاد)، ورفض الحماية التي وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر، ويشير فيه إلى عدم استجابة المضربين لنداء مجلس الوزراء، فأشار إلى أن أي «شخص يتغيب عن العمل، أو ينشئ، أو يقود حركة، أو يمنع الموظفين، أو المستخدمين، بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم، يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية»، لذلك أمر اللنبي – بما له من سلطة – موظفي الحكومة بالعودة إلى أعمالهم، مشيرًا إلى أنهم لن يتقاضوا راتبًا عن المدة التي غابوها بدون إذن، وأن من يرفض الاستجابة لهذا الأمر «يعد من كل وجه مستعفيًا، أو يحذف اسمه من كشف موظفي الحكومة. وكل شخص بطريق الإقناع، أو التهديد، أو استعمال القوة، يمنع أي شخص من القيام بأمري هذا يُلقى القبض عليه، ويحاكم بمجلس عسكري[27]، وبالتالي فإننا نرى في هذه المنشورات الثلاثة تصعيدًا تدريجيًا؛ حيث رأت الإدارة أن يأتي في البداية من الوزارة، ولما لم يحدث الصدى المطلوب تدخلت السلطة العسكرية بكل قوتها، واستدعت للأذهان الأحكام العرفية؛ ليكون منشورها حاملًا للتهديد بتوقيع العقوبات العسكرية على المخالفين له، ولم يكن هذا المنشور الأخير بالطبع لإرهاب الموظفين المضربين عن العمل، ففي 24 أبريل نشرت المطبعة الأميرية نداء أخيرًا إلى موظفيها المتغيبين عن العمل بدون إذن، إن لم يعودوا لأعمالهم ستكون مضطرة لتعيين بدلهم[28].

ومع تجدد المظاهرات والإضرابات في نوفمبر مع قدوم لجنة ملنر، بدأت منشورات الحكومة بالوقائع تحمل تهديدًا مباشرًا وصريحًا للعمال المضربين؛ لتخبرهم السلطة بقرار رسمي أنها مقبلة على الاستعانة بغيرهم في العمل، وتبرير ذلك باعتصامهم، لذلك أعلنت مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن طلب عمال للعمل لديها؛ حيث

27 الوقائع المصرية، عدد رقم 38 غير اعتيادي، منشور من الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر، في 22 أبريل 1919، ص1.
28 الوقائع المصرية، عدد رقم 39، 24 أبريل 1919، ص5.

حمد الباسل باشا | محمد محمود باشا

جاء في مقدمة الإعلان ما نصه: «إنه بالنسبة لاعتصام البعض من عمال مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية، وإمكان امتدادها أو إعادتها في شكل يتأتى منه خسارة جسيمة للكل كافة، وربما يلزم لمعالجة ذلك عمال خطرية، خصوصًا من يكون لهم سابق إلمام وخبرة في أشغال السكك الحديدية، وهذا الشرط لا يمكن أن يؤثر على الذين ليس لهم خبرة من تقديم أنفسهم لطلب الخدمة؛ حيث إنه من الممكن للمصلحة استخدامهم»[29]، وفتح هذا الإعلان الباب لمن لهم خبرة أو بدون للتقدم بأوراقهم لهذا المؤسسة التى تضررت من الإضراب في السابق.

ثانيًا: التهدئة والاحتواء (تفكيك الكتلة الصلبة للثوار):

إلى جانب ما اتخذته السلطة من إجراءات ومناشدات نشرتها بالوقائع لتحذير وتهديد الثوار، اتخذت أيضًا أسلوبًا آخر موازيًا وهو التهدئة، ففي عدد غير اعتيادي ناشد السلطان أحمد فؤاد المصريين في 6 أبريل، وطالبهم بعدم الاستمرار في المظاهرات بقوله: «فإني أطالب أبنائي المصريين بما لي من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا؛ لعدم الاستمرار على المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودة في بعض الجهات، وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون وانصراف كل إلى عمله، وهذه هي يد المساعدة التي أطلبها»[30]. وقبل هذا الطلب استحضر السلطان صورة جده محمد علي، وما بذله من جهود في استقرار ونهضة البلاد.

ولما كان سير الأحداث في البلاد يتجه إلى التصعيد أكثر، وأدرك المحتل فشل كل الوسائل التي استخدمها؛ من قمع، وقتل، ومحاكمات، وأخيرًا دخول السلطان على خط المواجهة بندائه الأخير الذي أشرنا إليه سابقًا، هذا الفشل من جانب سلطات الاحتلال جعلها تنشر في صباح 7 أبريل بالوقائع في عدد غير اعتيادي الإعلان التالي بإمضاء اللنبي، وقعه في نفس يوم نشره بالوقائع، وكان نصه كالآتي: «الآن وقد عاد النظام بنجاح، فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان، أعلن أنه لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلًّا من: سعد زغلول باشا، وإسماعيل صدقي باشا، ومحمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا، يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر»[31].

كما عملت السلطات على حل بعض المشكلات الفئوية القديمة، وخاصة للموظفين والعمال، بهدف تفكيك الكتلة الصلبة للثوار، ففي محاولتها لجذب الموظفين المضربين عن العمل والمنضمين للثورة إلى السلطة، أو إبقائهم على الحياد على الأقل، شرعت الوزارة في الإسراع بالتصديق في 26 يونيو سنة 1919 على المذكرة المرفوعة إليها من وزارة المالية، بشأن تحسين حالة موظفي الحكومة

بسبب ارتفاع أسعار المعيشة، والتي تم نشرها في الوقائع المصرية، وفي المذكرة شرح واف لجهود الدولة للتخفيف من أعباء الموظفين، وإدراكها لما يعانونه بسبب ارتفاع الأسعار وحاجيات المعيشة، لذلك فإن وزارة المالية عملت على محاولة توفير أي إعانات يمكن من خلالها تحسين مستوى دخل موظفيها لمواجهة هذه الأعباء؛ كما أنها ستتخذ «تدابير خاصة للحيلولة قدر الإمكان دون حدوث أي ارتفاع في سعر «الخبز والطحين»، لذلك اتخذت الوزارة القرار التالي: إبقاء إعانة الحرب لمدة سنة، ابتداء من أول يونيو 1919، على أن تراعى القيود والشروط السابق تقريرها، مع زيادة تلك الإعانة زيادة عامة قدرها 50 في المائة من قيمتها الحالية، وما سيصرف على هذا البند 800 ألف جنيه مصري.

29 الوقائع المصرية، عدد 101، 6 نوفمبر 1919، ص2.
30 الوقائع المصرية، عدد 30 غير اعتيادي، 6 أبريل 1919م.
31 الوقائع المصرية، عدد 31 غير اعتيادي، 7 أبريل1919م.

ثانيًا: إيقاف تحصيل الرسوم على الوارد من القمح والطحين في خلال عام، والمصروف على هذا البند 120 ألفًا.

ثالثًا: إبقاء المخزون من القمح والطحين في يد «لجنة مراقبة التموين»[32].

وقد حمل هذا المنشور والقرار التابع له عدة دلالات:

الأولى: هي سعى السلطة إلى توفير العلاوة والإعانة وبسرعة؛ لتفكيك الكتلة الصلبة للثوار.

والثانية: هي قدرتها على توفير هذه الإعانة في الماضي، ولكنها لأنها لم تجد ضغطًا مناسبًا من الموظفين، فإنها تخاذلت عن ذلك.

والدلالة الأخيرة: هي استخدام الوقائع منصة تفسير وشرح أسباب إقرار الإعانة في هذا الوقت؛ من خلال نشرها للمنشور الذي أرسلته المالية لرئاسة الوزارة لإقرار هذه العلاوة.

وهنا فإن نشر هذا القرار في الوقائع المصرية يعني للموظفين: أن قضية الإعانة والعلاوات تم حسمها نهائيًا؛ لأن هذا النشر كان أكثر مصداقية من أي تصريحات تصدر عن الوزارة في أي وسيلة إعلامية أخرى.

وهذه الإجراءات جاءت بالهدف المرجو منها، حتى إن عبد الرحمن الرافعي أحد المعاصرين لأحداث الثورة، علق على تأثير هذه العلاوة على الموظفين المشاركين في الثورة بقوله: «وكان لهذه العلاوات أثرها في إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية، وتراخي صلاتهم بها، بل التنكر لها أحيانًا، والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية، ومن هنا يمكن أن ندرك السبب في تغير موقف الموظفين عما كانوا عليه في عهد وزارة رشدي، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها، بينما فترت هذه الحماسة، وحل محلها البرود والصمت العميق في عهد وزارة سعيد باشا»[33].

كما عملت الحكومة على إيجاد حل جذري لمشكلة الإضراب، وخاصة في القطاع الخاص، فقرر مجلس الوزراء في أغسطس 1919 إنشاء لجنة تدعى: «لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال»، مهمتها النظر في الوسائل التي من شأنها إيجاد حل لما يقع من الخلاف بين أصحاب الأعمال وبين العمال، وتشكلت برئاسة الدكتور ألكسندر جرانيفل، وعضوية صادق يونس بك، والمستر ويليام هورنيلو، ورفلة تادرس بك، وأحمد عمر بك، ومن اختصاصاتها فحص الطلبات التي يكون هدفها طلب تدخل الحكومة لحل الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال، ووضع واقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق، يكون الغرض منها إزالة أسباب الخلاف، والتصديق على الاتفاقات التي تحصل بين الفريقين المتنازعين، ولم تكن اللجنة مختصة بالنظر في المسائل المتعلقة بموظفي الحكومة ومستخدميها[34].

ولم تنفصل هذه الإجراءات أيضًا عن الحالة العامة للبلاد أثناء الثورة، بل كانت تستهدف امتصاص غضب جميع الفئات المتعاطفة والمساندة للثورة.

أما أصحاب المعاشات فقد كانوا أيضًا في خطة الإدارة؛ من أجل كسب ودهم في هذه الأيام التي تمر بها البلاد؛ لذا قرر مجلس الوزراء زيادة المعاشات بسبب غلاء المعيشة، وذلك على النحو التالي: منح إعانة غلاء معيشة بنسبة 60 ٪ إلى أصحاب المعاشات التي تبلغ 100 جنيه مصري سنويًّا فأقل، منح إعانة ثابتة قدرها 60 جنيهًا مصريًّا في السنة إلى أصحاب المعاشات التي تتراوح بين 100 جنيه وبين 240 جنيهًا سنويًّا، أما المعاشات التي تتراوح مقاديرها بين 240 جنيها و300 جنيه في السنة، فيمنح أصحابها الإعانة بالمقدار الذي يكون مكملًا لها لغاية 300 جنيه في السنة. وأشار القرار إلى أن هذه الإعانة ليست حقًّا مكتسبًا لصاحب المعاش، بل تكون عرضة للتعديل أو للإلغاء كلية بمحض إرادة الحكومة إذا تغيرت الأحوال التي دعت إلى تقرير منحها[35].

إن أسلوب نشر الإعلانات لتوضيح بعض الأمور السياسية لتهدئة الشعب لم يتوقف أيضًا من السلطة العسكرية، وخاصة مع قدوم لجنة ملنر[36]*، فنشرت دار الحماية منشورًا توضح فيه سياسة بريطانيا في مصر بأنها «للمحافظة على حكومتها الذاتية تحت الحماية البريطانية، وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت سلطان مصري»، وكذلك

32 الوقائع المصرية، عدد 60 غير اعتيادي، 27 يونيو 1919.

33 عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص347.

34 الوقائع المصرية، العدد 78، قرار بإنشاء لجنة تدعى: «لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال»، 25 أغسطس 1919، ص1.

35 الوقائع المصرية، عدد 111، 8 ديسمبر 1919، ص2.

36 تشكلت هذه اللجنة رسميًا في 22 سبتمبر 1919، برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات، وعضوية السير رنل رود Renel Rood، والسير جون مكسويل Johan Maxwell، والجنرال السير أوين توماس Owen Thomas، والمستر سبندر Spender، والمستر Hirst، وسكرتير اللجنة المستر لويد، والمستر أنجران مساعدًا للسكرتير. ومنذ الإعلان عنها قامت المظاهرات في مصر للاحتجاج عليها. للمزيد انظر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، ص402،401.

حمل الاسلحة في القاهرة

نشر أمس البلاغ العسكري التالي مترجماً في قلم المطبوعات وهو بالحرف الواحد :—

أمر بمقتضى الاحكام العرفية

« حمل الرعايا المحمية للاسلحة النارية أو أي نوع من الاسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفاً للاحكام العرفية الا اذا كان حاملها حاصلاً على رخصة من السلطات العسكرية »

« هذا وقد أصبحت الرخص القديمة لحمل السلاح ملغاة الا اذا صادقت عليها السلطات العسكرية » .

« وتقدم طلبات الرخص وطلبات المصادقة على الرخص القديمة الى جناب حكمدار بوليس العاصمة بدار المحافظة »

« وكل شخص يخالف هذا الامر يقع تحت طائلة السجن مع الشغل لمدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه مصري أو تحت طائلة الحكمين معاً » .

الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي، أو من تدخل أي دولة أجنبية، وغرضها في الوقت نفسه: تأسيس نظام دستوري يمكن «السلطان ووزراءه وحضرات مندوبي الأمة في دوائرهم الخاصة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام، وذلك تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة»، ولذلك فقد قررت بريطانيا إرسال لجنة إلى مصر، ومن مهامها:

- تقرير نظام الحكم بعد أن تستشير اللجنة السلطان، ووزراءه، وأصحاب الرأي والشأن من المصريين.
- أن تباشر الأعمال الأولية اللازمة قبل وضع قوانين الحكومة المستقبلة نهائيًا.
- وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر، فإن مهمتها هي أن تدرس الأحوال درسًا دقيقًا، وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة، وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيما بعد، وأن يكون ذلك بالموافقة التامة مع السلطان ووزرائه الكرام[37]. وهذه الإيضاحات كان الهدف منها تقويض أي محاولة للتأثير على الشعب والقادة والأعيان لمقاطعة اللجنة، ومن ثم كان نشره يهدف إلى التخفيف من المظاهرات والانتقادات التي قوبلت بها اللجنة، ولتقبل فكرة النقاش والحوار مع اللجنة، والتخلي عن المقاطعة التي واجهتها.

ثالثًا: المحاكمات والتأديب

بدأت المنشورات والقرارات الخاصة بالمحاكمات وتأديب الثوار مبكرًا، ففي ظل الإضرابات وانضمام المحامين إليها، وتوقف المحاكم عن العمل، أسرعت السلطات العسكرية بنشر قرار قائد الجيوش البريطانية في عدد لم يتضمن سوى هذا القرار المنشور في 20 مارس 1919، وتضمن القرار «أنه يحق للمحكمة أن تنظر وتفصل في كل الدعاوى الداخلة ضمن اختصاصها، ولو أدى ذلك إلى عدم حضور محام عن أي خصم من الخصوم... وللمحكمة إذا رأت ضَرورة أن تعين من قبلها عضوًا من أعضاء النيابة، أو أي شخص تتوفر فيه المعلومات القانونية للقيام بواجب الدفاع عن الخصوم»، لكن في نفس القرار لم يحرم أي خصم في الدعاوى الجنائية أو غير الجنائية، أن يوكل عنه من يشاء للقيام بأعباء إجراءات الدعوى[38].

لكن محاكمات الثوار في الأشهر الأولى من الثورة كانت أمام محاكم عسكرية تابعة للاحتلال، ذكر الرافعي العديد منها في مؤلفه عن ثورة 1919؛ حيث أشار إلى أن السلطة العسكرية قسمت القطر المصري إلى عدة مناطق، لكل منها محكمة عسكرية، وبعد أن حوكم الكثير من الثوار أمام هذه المحاكم، توقفت المحاكم العسكرية بالاتفاق مع السلطة المدنية، وتم إحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين إلى المحاكم الجنائية المصرية[39]، فبدأت السلطة المدنية بعدها بإصدار القانون رقم 8 لسنة 1919 والخاص بتشكيل «مجلس تأديب في وزارة الداخلية»، للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفي المحافظات والمديريات، «... وبما أنه من الملائم أن القضايا التأديبية الناشئة عما حدث أخيرًا في القطر من الاضطراب تكون محصورة كلها في وزارة الداخلية»؛ رسمنا بما هو آتٍ: جاء في مادة

37 الوقائع المصرية: عدد 110، 4 ديسمبر 1919م، ص1.
38 الوقائع المصرية: عدد 25، 20 مارس 1919م، ص1.
39 عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص377.

BRITISH CRUELTIES AND BROKEN PLEDGES GOAD EGYPT
TO REVOLT FOR LIBERTY, SAYS NOTED HINDU WRITER

واحدة أُشير فيها صراحة إلى أن السبب في تكيل هذا المجلس التحقيق في «المخالفات أو التقصيرات التي لها مساس باضطرابات القطر الأخيرة بمجلس تأديب يعقد في وزارة الداخلية»، وكان تشكيله كالآتي: برئاسة رئيس نيابة محكمة الاستئناف الأهلية، وبعضوية مدير قسم الإدارة، وباشمفتش إدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية، فإذا حدث مانع لرئيس النيابة يمنعه من الحضور، فعلى وزير الحقانية إصدار قرار بتعيين رئيس نيابة آخر بدله، وإذا حدث مانع لأحد العضوين الآخرين فعلى وزير الداخلية إصدار قرار بتعيين بدله[40]؛ كما تشكل أيضًا في نفس اليوم مجلس تأديب خاص بموظفي وزارة المواصلات الوليدة، مشكل من وكيل الوزارة، ومستشار سلطاني، ومن النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية[41]، وفى محاولة لترهيب الموظفين الحكوميين المشاركين بالثورة، وتبدو دلالة إصدار هذا القانون في شهر يونيو ذات مغزى؛ حيث كان قد تم الاتفاق بين السلطة المدنية والاحتلال على إيقاف المحاكمات العسكرية.

وفي عام 1920 صدر قانون خاص بالأحكام التأديبية في الجامع الأزهر، وفي المعاهد الدينية، جاء في مقدمته ما يشير بشكل واضح إلى أنه جاء لمعاقبة الطلاب لمشاركتهم الواضحة في الثورة بالقول: «نظرًا لأن اشتغال طلبة العلم والمدرسين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم، وتأدية واجباتهم؛ مما يؤدي إلى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الإسلامي، ونظرًا لأن كثيرًا ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد، واتخذوا احترام هذه الأمكنة الدينية، وعدم إباحة التعرض لها ذريعة لإلقاء بذور المشاغبات، وبث الآراء الفاسدة في الأذهان؛ مما قد ينجم عنه إخلال بالأمن العام».

ويبدو أن هذا النص يحمل الكثير من الاتهامات التي تشوه من إنجاز الطلاب المشاركين بالثورة، وقد جاء القانون في 15 مادة؛ ليمنع المدرسين والموظفين العاملين بالأزهر في المعاهد أو المساجد من «إلقاء خطب أو محاضرات، أو تحرير منشورات أو مقالات، أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات؛ مما يكون من شأنه أن يفسد أخلاق الطلبة، أو يلهيهم عن طلب العلم، أو يخل بالنظام العام، أو بحرمة المساجد، يحال إلى مجلس تأديب، ويعاقب بإحدى العقوبات الآتية: الإنذار، أو قطع المرتب لمدة لا تزيد عن 15 يومًا، أو الإيقاف بلا مرتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، أو التنزيل من درجة إلى ما دونها، أو الرفت».

أما فيما يخص الطلاب؛ فقد جاءت المادة الثانية لتجرم اشتراكهم في العمل السياسي بشكل عام، وتنذرهم وتحذر من يخالف هذا القانون بالعقوبات المتنوعة، التي تتراوح بين الإنذار إلى الطرد نهائيًّا من الدراسة، وهذا المحاكمات التأديبية «لم تمنع المحاكمات الجنائية متى كان هناك وجه لذلك»[42].

يتضح لنا من الوقائع أيضًا أن القائد العام البريطاني اللنبي، أصبح المسيطر الحقيقي على الأمور المدنية والعسكرية في البلاد، حتى وصل الأمر بأن يعتمد ميزانية

40 الوقائع المصرية: عدد 55، 12 يونيه 1919، ص1.
41 نفس المصدر.
42 الوقائع المصرية، عدد 90، 25 أكتوبر 1920، ص1، 2.

العام المالي 1919–1920، في 31 مارس 1919، وجاء في مقدمتها: «إن اللجنة المالية أتمت تحضير الميزانية، وإنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقًا للقانون، ولما كان وضع تقدير للإيرادات والمصروفات أمرًا ذا صفة ضرورية ومعجلة؛ بناء على ذلك، أنا إدموند هنري اللنبي بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي قائدًا عامًّا لقوات جلالة الملك آمر وأصرح ...»، ثم سرد القرار الخاص باعتماد ميزانية 1919–1920، وعلى الجهات الحكومية تنفيذ هذا القرار[43]. فاعتماد الميزانية بهذه الطريقة يوضح أن سلطة السلطان أحمد فؤاد قد تم تهميشها تمامًا.

ونشطت السلطات العسكرية في إعادة تنظيم بعض الإدارات الحيوية، مثل: المواصلات بكل أنواعها، بما يحقق لها الحد من التأثيرات التي أحدثتها المشاركة الإيجابية للمصريين في الثورة على هذه القطاعات، فأسرع الحاكم العسكري بتعيين الجنرال سر جورج ماكولي مراقبًا عامًّا لطرق المواصلات والنقل الملكي في القطر المصري، مع تخويله السلطة التامة لاتخاذ التدابير التي تلزم لصيانة وتحسين جميع وسائل المواصلات الموجودة، ولضمانة نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية والطرق والماء، ووضعت تحت إدارته: مصلحة السكك الحديدية، والتلغرافات والتليفونات، ومصلحة البوستة، ومصلحة الليمانات والفنارات، وقسم هندسة الأشغال البحرية، والملاحة النهرية، والنقل الميكانيكي، والطرق الرئيسية والكباري، والنقل بالهواء للأشغال الملكية (الإشراف عليه، ومراقبته، ومنح الرخص الخاصة به)، ويمكنه عند الحاجة أن يضع تعريفة مناسبة ومعقولة لأجور النقل بجميع أنواعه، مع منحه جميع السلطات التي للوزير[44].

وفي شهر مايو 1919 تم تعيين جنرال روبرت بيرون دروري بلاكني مديرًا عامًّا لسكك حديد الحكومة المصرية وتلغرافاتها وتلفوناتها، مع الحصول على المنح والامتيازات الخاصة بمنصب وكيل وزارة، وعين الكولونيل موريس إدن سويربي مساعدًا لمراقب المواصلات العام[45]؛ كما تم في نوفمبر 1919 تعيين قاضيين أجنبيين في محكمتي أسيوط وقنا الابتدائيتين الأهليتين، وقاضٍ آخر بمحكمة طنطا الأهلية، وهم في الأصل محامون[46]، وبتعيين قضاة أجانب في المحاكم الأهلية في تلك الظروف، فإن الإنجليز سعوا ليكون لهم رجالهم في القضاء المدني الذي أخذ ينظر بعض القضايا المرتبطة بإحداث الثورة؛ كما نلاحظ أن المعينين في المناصب المدنية في تلك المرحلة كان معظمهم من العسكريين، وتفيض الوقائع بالكثير منهم.

ختامًا: يتضح أن نشر القرارات العسكرية والتأديبية والتحذيرية، وأيضًا نشر قرارات الأحكام العرفية الموجهة بالأساس إلى الثوار الذين رفضوا أي انصياع لها، ثم ذهاب السلطات إلى تنفيذ هذه التهديدات، تعكس استغلال سلطات الاحتلال للجريدة الرسمية الوقائع -الناطقة باسم الحكومة المصرية المدنية- بما يمثل انتهاكًا واستغلالًا لها؛ لتكون بحق يد السلطة الغليظة في مواجهة الثوار.

ويتضح لنا أيضًا أن إصرار السلطات على انتظام إعداد الوقائع في بعض الأيام، بنشر قرارات إدارية قديمة حتى ولو جاءت في صفحة واحدة، هي للإيحاء للمتظاهرين والمضربين عن العمل بأن الإدارة والحكومة تعمل بلا خلل، وأنها لم تتأثر بالأحداث الجارية في البلاد منذ 9 مارس، وكذلك ربما تكون رسالة أخرى للخارج بأن الأمور مستقرة في البلاد، وأن كلًّا يؤدي عمله بانتظام، والدليل على ذلك: هو الانتظام في إصدار الجريدة الرسمية، (التي ربما تعادل حاليًا هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمي للدولة).

43 الوقائع المصرية، عدد 29 غير اعتيادي، أول أبريل 1919، ص1.
44 الوقائع المصرية، عدد 41 غير اعتيادي، 29 أبريل 1919، ص1.
45 الوقائع المصرية، العدد 49 ت 22 مايو 1919، ص1، 2.
46 الوقائع المصرية، عدد 109، أول ديسمبر 1919، ص1.

3

محمد صبري السربوني

ثورة 1919 والتاريخ الآني.. قراءة في جزئي كتاب محمد صبري السربوني "الثورة المصرية"

مجدي عبدالحافظ صالح

توطئة:

تُمثِّل مؤلفات المؤرخ المصري محمد صبري، الشهير بالسربوني (1890-1978)[1]، امتدادًا للتراث الطويل للكتابات الوطنية في التاريخ المصري الحديث والمعاصر، والذي يُرجعه المفكر المصري أنور عبد الملك إلى مشروع رفاعة الطهطاوي (1801 - 1873)، الذي استند فيه إلى مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية في عام 1789، إذ يرى أن الطهطاوي حرص على تقديم هذه الأفكار فلا يجعلها تتناقض مع عقائد وتقاليد الإسلام[2]. هنا استطاع الطهطاوي –كما يرى أنور عبد الملك– أن يضيف إلى ذلك، المزج بين مبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والعدالة وفكرة الوطن، مُقدمًا في الوقت نفسه بعض التحليلات الاقتصادية والاجتماعية على النسق الاشتراكي[3][4]. ويرى عبد الملك أن الطهطاوي لم يخف مصادره التي

1- محمد إبراهيم صبري الشهير بالسربوني، لكونه المصري الأول الذي يحصل على دكتوراه الدولة في الآداب من جامعة السربون في عام 1924، وكان قد حصل قبلها ومن نفس الجامعة على ليسانس الآداب في التاريخ في عام 1919. عمل سكرتيرًا للوفد المصري الذي سافر في عام 1919، إلى باريس برئاسة الزعيم الوطني سعد زغلول ليعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح، وأتاح له عمله هذا الاطلاع على سير المفاوضات التي قادها الوفد المصري من أجل الاستقلال، كما عاصر أحداث الثورة العارمة التي اندلعت في شتى أنحاء مصر في هذه الآونة طلبًا للحرية والاستقلال.

2- أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، دار الآداب، بيروت، ص 86.

3- المرجع السابق، ص ص 86، 87.

4- يؤصِّل أنور عبد الملك لهذه الفكرة في هامش يقتبسه من أنجيلوساماركو، من كتابه "ملخص تاريخ مصر، الجزء الرابع، عهود عباس وسعيد وإسماعيل"، 1848- 1879، روما، 1935، ص ص 317- 318، يؤصل الفكرة على هذا النحو "كان الطهطاوي، الذي ترجم إلى العربية نشيد المارسيليز، أول من أدخل إلى مصر هذا النشيد الوطني، وعنون إحدى مجموعاته الشعرية بـ (منظومات وطنية مصرية). ويستفيض أنور عبد الملك في تأصيله هذا فيذكر ترجمة عبد الله أبي السعود، لكتاب ماربيت عن تاريخ مصر الذي تم تأليفه في عام 1864 ليُدرس في المدارس، مُبينًا ما كان يشرحه في مقدمته من تمييز بين الارتباط بمسقط الرأس، وحب الوطن باعتبار أن حب الوطن أكبر بل ويتطلب "فوق ذلك حب الأعمال الطيبة وإرادة التعاون وروح التضحية في سبيل الخير العام". كما لا ينسى أن يشير إلى كتاب حسين المرصفي (المتوفى في عام 1889)، بعنوان "الكلِم الثماني" والذي

رفاعة الطهطاوي

ذكرها بنفسه والمتمثلة في فلاسفة عصر التنوير ممن مهدوا للثورة الفرنسية من أمثال: فولتير Voltaire (1694 – 1778) وروسو Rousseau (1712 – 1778)، ومونتسكيو Montesquieu (1689 – 1755)، وكوندياك Condillac (1714 – 1780)، نافيًا على الإطلاق أن يكون الطهطاوي قد استشهد بروبسبيير Robespierre (1758 – 1794)، ويرى أن الافكار التي دعا إليها هي أفكار الثورة الكبرى للشعب الفرنسي، مستعينًا ببعض عبارات الطهطاوي التي تؤكد ذلك من قبيل "إن سلطة الملوك تتناول جسد رعاياهم لا قلبهم وكذلك: ليكن الوطن مكان سعادتنا أجمعين، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع" (5).

أنور عبد الملك

نُشر في القاهرة عام 1880، وحلل وشرح فيه ما كان يعبر في هذه الآونة عن الروح اليقظة للمصريين، ومن بينها كلمات "الوطن" و "الحرية" و "الحكومة". ويضيف أنور عبد الملك إلى هذا صحيفة "الوطن" التي تأسست في عام 1877 على يد القبطي المصري ميخائيل عبد السيد، كما ينوه بأن عنوان الصحيفة نفسها كان عنوانًا لمسرحية كتبها عبد الله النديم.

5- أنور عبد الملك، الفكر العربي..، مرجع سابق، ص 87.

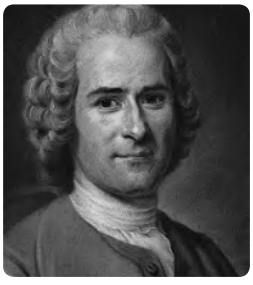

جان جاك روسو

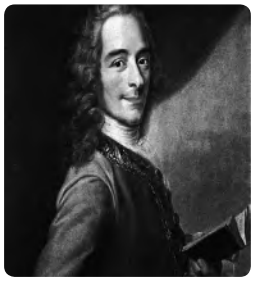

فولتير

على مستوى الآداء التأريخي يرى عبد الملك راصدًا أداء صبري في الفترة من 1919 إلى 1933، بأنه "مؤرخ متين يمت إلى الاتجاه الوطني الراديكالي، بحثًا عن بدايات هذا الزمن المستعاد، فيضعها على وجه الدقة انطلاقًا من النهضة التي قادها محمد علي والطهطاوي" (6). ويركز عبد الملك على أن تأسيس التأريخ المصري الحديث، الذي دشنه السربونييظهر عليه "بوضوح بالغ تأثيرات الثورة الفرنسية"، وخصوصًا في جانب أفكارها الراديكالية الشعبية.

ويدمج أنور عبد الملك مسيرة الطهطاوي مع أفكار الثورة الفرنسية وحتى أفكار السان سيمونيين، مع مسيرة رفاق وتلاميذ الطهطاوي، والذي ينسب إليهم "شرف منح مصر الناهضة بنيتها التحتية الثقافية، وذلك حتى الكارثة النهائية قبيل الاحتلال البريطاني" (7)، ولعله يقصد بالكارثة هنا فشل الثورة العُرابية بهزيمة الجيش المصري على أيدي البريطانيين في معركة التل الكبير عام 1882. ولعلنا من جانبنا يمكن أن نمد قائمة الكتابة الوطنية حول تاريخ مصر، إلى عبد الرحمن الرافعي في سلسلة كتاباته القومية عن تاريخ مصر، وصبحي وحيدة في "أصول المسألة المصرية"، وشهدي عطية في "تطور الحركة الوطنية المصرية 1882–1956" وغيرهم.. وحتى المدرسة المعاصرة في كتابة تاريخ مصر الاجتماعي، المتمثلة في قائمة كبيرة من المؤرخين المعاصرين، فعلى سبيل المثال وليس الحصر نذكر محمد أحمد أنيس، وأحمد عبدالرحيم مصطفى، ورؤوف عباس، وعاصم الدسوقي، ونللي حنا، وعلى بركات وغيرهم.

كتابيَّ السربوني عن الثورة المصرية

يأتي تأليف كتاب صبري السربوني تحت عنوان "**الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التُقطت في أثناء الثورة**"، إذن في السياق السابق نفسه. وقد خرج

6- المرجع السابق، ص 96.

7- المرجع السابق، الموضع نفسه.

ألفونس أولار

لوحة لمعركة التل الكبير

في جزئين وباللغة الفرنسية، صدر الجزء الأول منهما مصاحبًا لأحداث الثورة ذاتها في عام 1919، ولحقه الجزء الثاني بعد أقل من عامين؛ في مطلع عام 1921، وصدر كلاهما في العاصمة الفرنسية باريس، وبتقديم من البروفيسير ألفونس أولار (Alphonse Aulard) أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية بالسربون وأستاذ محمد صبري نفسه ([8]). وعندما نُشر الجزءان لم تكن الثورة

المصرية قد خفت بعد أو أنتهت احداثها، في شتى أنحاء المديريات المصرية؛ سواء في دلتا النيل أو في صعيد مصر، لذا جاء الكتابان وكأنهما عمل صحفي يتوجه به صاحبه، إلى المواطنين في الغرب عمومًا والفرنسيين منهم على وجه التحديد، وكأنه نقل يقوم به أحد المراسلين من قلب الأحداث الملتهبة، والمفتوحة على كل الاحتمالات حيث لم تكن أحداث الثورة قد أعلنت عن كلمتها النهائية بعد.

في هذا الوقت المبكر لم يكن متاحًا لأيٍّ من المؤرخين أو من الباحثين المتخصصين، أن يعرف أو يتحدث عما نطلق عليه اليوم في التاريخ المعاصر، مصطلح **التاريخ الآني**L'Histoire immédiate، ذلك المصطلح الحديث الذي دشنه بعض أصحاب مدرسة الحوليات الفرنسية (مارك بلوخ Marc Bloch، وجاك لوجوف Jacques Le Goff ،وجاك لاكوتير Jacques Lacoture..وغيرهم).و«التاريخ الآني» هو ما يطلق عليه الأمريكيون «تاريخ اللحظة»، وهو التاريخ الذي يعتمد في الأساس على العلاقة الحميمة التي تتولّد بين المؤرخ وموضوعه. لكن السربوني لم يكن قد سمع بعد عن هذا التوجه الجديد في الكتابة التاريخية، مما يجرنا لسؤال: كيف استطاع إذن أن ينجز تأليفه لكتاب من جزئين حول الثورة المصرية، دون الوعي بهذه المنهجية الجديدة لمثل هذه الموضوعات؟! ولكي نجيب على هذا السؤال سيكون علينا أن نعرض أولًا نبذة تحدد المقصود من منهجية «التاريخ الآني».

التاريخ الآني

نعود في الفلسفة دائمًا لمقولة أساسية لدى الفيلسوف الألماني هيجل Hegel يقول فيها إن "بومة مينرفا لا تقوى على الطيران إلا بعد الغروب"، بمعنى أن الباحث

8- انظر لترجمتنا بالاشتراك مع د. علي كورخان: الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التُقطت في أثناء الثورة، الجزء الأول، مشروع الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، مصر، الطبعة الأولى 2003، والطبعة الثانية 2018، وأيضًا الجزء الثاني لترجمتنا لهذا الكتاب، المركز القومي للترجمة، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

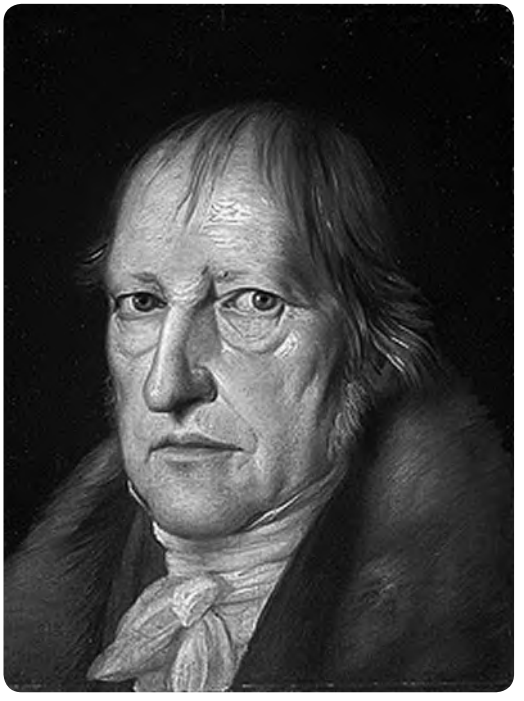

هيجيل

الحقيقي مؤرخًا كان أو فيلسوفًا، لا يستطيع أن يرى الحدث في أثناء صنعه، أي في أثناء حدوثه، إذ ثمة ضرورة في أن يهدأ الحدث ويسكن وينتهي، حتى يمكن للباحث رؤيته في كليته وشموله ومن جوانبه المختلفة في جميع مناحيه، والسيطرة على مجمل مكوناته وعناصره في رؤية بانورامية واضحة، فلا يغيب عن الباحث شيء من محيط رؤياه، وذلك حتى يمكن أن نضع أيدينا على ما حدث وتم بل وانتهى فعليًّا على أرض الواقع، أي حتى نصل إلى الحقيقة الأقرب للصواب. ولهذا يؤكد هيجل في كتابه "أصول فلسفة الحق"، على أن الفلسفة أي الحقيقة التاريخية المتمثلة في الخط، الذي يمثله روح العالم، هذه "الفلسفة تأتي دائمًا متأخرة جدًا، فهي بوصفها فكرة العالم لا تظهر إلا حين يستوفي الواقع مسار تكونه ويأتي على نهايته".

إن التاريخ الآني ([9]) بالمعنى الذي نعرفه اليوم، ينسف المقولة السابقة برمتها، بالنظر إلى أنه يقر بإمكانية الكتابة التاريخية، في أثناء صُنع أو حدوث الحدث التاريخي ذاته، بل وقبل نهايته وانقضائه. ويندرج التاريخ الآني ضمن ما يُعرف بالتاريخ الجديد، الذي كتب عنه كل من جاك لوجوف وجاك لاكوتير –كما أسلفنا- وهو ما قام به صبري السربوني، الذي كتب عن أحداث ثورة الشعب المصري في 1919، قبل أن تقول الثورة وأحداثها كلمتها الأخيرة، إذ كانت في هذا الوقت ما تزال مستعرة. وهنا نتساءل: هل يمكن لهذا التاريخ الذي يُسجَّل في الآن أو في الحال، أي الذي يتزامن تسجيله مع حدوثه ودون وساطة، هل يمكن بالحيثية السابقة، أن يكون مقبولًا بمنهجية التاريخ العلمية التي نعرفها؟

إن الذي يدفع إلى الاعتقاد بصحة هذه المنهجية الجديدة في كتابة التاريخ الجديد –كما يرى البعض: أن الذي يسجل الحدث هو صانعه نفسه، أي هو المُنتج الحي للتاريخ، وهو الذي يقدم بنفسه تاريخه الذي صنعه إلى قارئه أو مستهلكه -إذا صح التعبير-يقدم أصحاب هذه الرؤية الجديدة منهجيتهم على شكل خط يُطلقون عليه **خط التاريخ الآني**، وهو يبدأ من الكتابة الصحفية ويسير حتى يصل لأبحاث التاريخ المعاصر، وبخاصة عندما تعتمد تلك البحوث على مناهج التحقق والاستجواب.

كتاب صبري السربوني على ضوء التاريخ الآني

إن ما يميز التاريخ الآني يكمن في بُعدين تتم من خلالهما المقاربة: يتجلى الأول في القرب الزمني لعملية كتابته، ويتجلى الثاني في القرب الميداني بين المؤرخ الباحث، والحدث موضوع التسجيل. من هنا يصف البعض هذه العملية بأنها عملية من طرف فاعل، أو شاهد قريب من الحدث ومن القرار المُتخذ في الوقت نفسه([10]).ولعل هذا ما يمكن أن ينطبق بتمامه على كتابيِّ صبري السربوني الذي لم يكن قريبًا في الزمن من الأحداث فحسب –كما رأينا- بل قريب من موقع الأحداث ذاتها، وسكرتيرًا للوفد المصري المفاوض في باريس، والذي يتخذ القرار بناءً على التفويض الشعبي العارم الذي مُنح إياه.

لعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ألا يمكن أن يختلط هذا التاريخ الآني بهذا المعنى بالعمل الصحفي، الذي لا يمكن على الإطلاق الاستناد إليه في الوصول إلى

9- كانت الفكرة الأساسية التي ركّز التاريخ الآني جهوده حولها، بداية من سنوات الستينيات، هي إعطاء الكلمة إلى الفاعلين الحقيقيين والصانعين الأصليين لهذا التاريخ، ويطلق الأمريكيون على هذا التاريخ تعبير "تاريخ اللحظة"، ويعنوا بذلك الاهتمام بتلك العلاقة الوثيقة التي تربط بين الكاتب والموضوع التاريخي الذي يؤرخ له، ولعل المثال النموذجي والذي كثيرًا ما يذكره البعض هو كتاب تروتسكي عن "تاريخ الثورة الروسية"، الذي تكمن أهميته في إظهاره لهذا الحدث المهم، ليس بالكيفية التي وقع بها الحدث ومشاهداته حوله فحسب، ولكن تركيزه على الكيفية التي تم بها صنع الحدث، إلى جانب الكيفية التي تمت بها معايشته أيضا.

10- يرى البعض أننا ننسى دائمًا أن كتاب ابن خلدون عن سيرته هو في حد ذاته نموذج مثير للآنية التاريخية، لأنه يتحدث عن قرارات اتخذها وعن نتائجها، ويهتم بوضع روايته وترجمته الشخصية وتأويله المستقبلي.

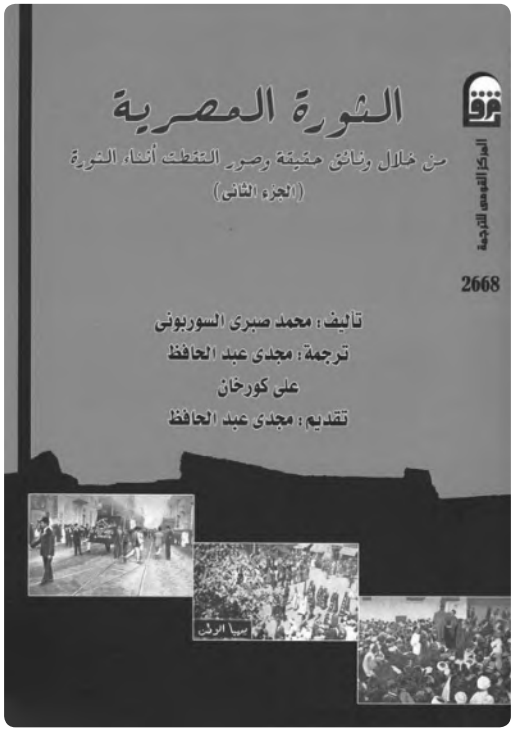

كتاب محمد صبري السربوني الثورة المصرية الجزء الثاني

رؤية تاريخية متزنة، يقرها المنهج التاريخي الذي نعرفه؟

ولأن السؤال جاد ويحتاج إلى إجابة مقنعة، دعونا نتوقف قليلًا للمقارنة بين كل من الصحفي والمؤرخ فيما يتصل بموضوعنا. إذا كان الصحفي يشترك مع المؤرخ، في أن المعطيات والحالات والملاحظات التي يحوزها حول موضوعه، شديدة الضآلة وتكاد تكون غير كافية للإمساك بثنايا الحدث كافة ([11])، فإن ما يميز المؤرخ عن الصحفي هو الرغبة في التجميع وعدم التسرع في البحث، بالإضافة إلى أن كتابات المؤرخ عن الحدث، ستحكمها إرادته العقلانية التي ستتدخل في تنظيم وتحديد مشاهد الحدث، وستدفعه منهجيته إلى إيجاد معنى إشكالي يربط به ما يعرضه من جهة، ومن جهة أخرى ستدفعه إلى أن ينوِّع من مصادره ومن حجم وثائقه، كما سيكون مسكونًا بأهمية الفحص والتحري، ومقاطعة الأحداث بعضها بعضًا. ولننظر هنا في كتاب السربوني بجزئيه وما استطاع جمعه من معطيات وملاحظات ووثائق وشهادات ومقالات لم تكن ضئيلة، بحكم أنه كان ممسكًا بكل خيوط الحدث من خلال موقعه كسكرتير للوفد، ومن ثم استطاع الإمساك بتفاصيل الحدث، فتخطى في عمله التوثيقي والتأريخي عمل الصحفي، مع أنه لم يحصل على الوقت الكافي لإنجاز عمله. كما لا يغيب عن الرؤية مدى ما بذله السربوني من جهد ودأب في اختيار وتنظيم وترتيب المشاهد المختلفة لأحداث الثورة في المديريات والقرى والنجوع المختلفة في كل أنحاء مصر، وعلى كل مستويات المجتمع المصري آنذاك.

لعل منهجية صبري السربوني هنا قد دفعته إلى خلق معنى إشكالي في كتابه المزدوج، وهو ما ظهر جليًّا في الجزئين على هيئة جدلية تؤيد القضية الأولى فيها، كون الثورة قد جاءت بناءً على وعي سياسي لدى المصريين، أججته الثورة الفرنسية عندما دعت إلى الحرية والأخوة والمساواة، وعندما تبنت حقوق الإنسان والمواطن، وهو ما كانت تؤيده بعض القوى السياسية والوطنية في مصر. وترى القضية الثانية أن ما اعتبرته القضية الأولى ثورة، ما هو إلا هبة عفوية حرَّض عليها المتآمرون من بعض المصريين، للإضرار بالعلاقات المتميزة بين الشعبين المصري والبريطاني الصديقين، وهي القضية التي كان يؤيدها الاستعمار البريطاني، ونشرها على نطاق واسع من خلال أبواقه الإعلامية في العالم. وعمل صبري جاهدًا وفي محاولة حثيثة لتأكيد القضية الأولى وتفنيد القضية الثانية وإثبات عدم صحتها، ليبين للأوربيين عمومًا وللفرنسيين على وجه الخصوص أصالة التحرك الشعبي الواعي في مصر. ولم يدخر السربوني وسعًا في تنويع مصادره في ذلك، فاحصًا ومتحريًا ومحللًا كل ما يقع في يده من وثائق وتقارير أحداث، مقارنًا بينها ومستخلصًا منها النتائج الموضوعية، مطبقًا عليها المنهج التاريخي في مستوياته المختلفة.

ولعل كل ما سبق سيكون على العكس من عمل الصحفي الذي ستحكمه المصادفة، أي مصادفة وجود الصحفي عفوًا في مكان الحدث، من هذا المنطلق تصبح كتابة المؤرخ عن الحدث أكثر انضباطًا والتزامًا، بل وقربًا مما حدث، وهذا ما عايناه في عمل صبري السربوني عن الثورة المصرية.

11- هذه الفكرة وإن كان من وضعوها في ستينيات القرن الماضي قد بدت وقتها منطقية، إلا أنها اليوم لا يمكن اعتبارها كذلك لتغير الظروف التي يعمل فيها الصحفي والمؤرخ، وذلك بفعل الكم الهائل والمتدفق من المعلومات والذي توفره الشبكة العنكبوتية، مما سيقلب الملاحظة السابقة إلى النقيض، إذ سيتحصل الصحفي ومؤرخ التاريخ الآني اليوم على كم غزير ومندفع ليس من المعلومات فحسب ولكن من البرمجيات والالكترونيات ووسائل الاتصال الحديثة، مما سيشكل أمامه عاصفة بل وغزوًا لا حد له، مما يقلب السؤال إلى كيف سيتصرف في هذا الكم الرهيب من المعلومات، وهنا سيجدر القول إن هذا الحجم غير المسبوق من المعلومات، سيكون بطبيعة الحال في حاجة ماسة إلى من ينظمه ويسيطر عليه ويؤطره ويصنفه، وذلك ليحوله إلى طاقة خلاقة ومعرفية في كتابة التاريخ.

هناك سؤال آخر يمكن أن يفرض ذاته، يتصل بجهل المؤرخ الآني لنهاية الحدث، وذلك على عكس المؤرخ العادي الذي نعرفه، والذي يمسك بتلابيب الحدث من بدايته إلى نهايته، التي خبرها وعلم مسبقًا بما آلت إليه الأمور تمامًا: هل من الممكن إذن أن يؤثر هذا الجهل على الحقائق التي يمكن أن يصل إليها المؤرخ الآني؟

ما قام به السربوني، وعند قراءته اليوم ونحن نعرف ما آلت إليه الأمور بدقة عقب أحداث الثورة، لا تجعلنا نقول إن عدم معرفته بنهاية الحدث قد أثّر على رؤيته الكلية للموضوع، فتركيزه على بعض الأحداث بحدسه التاريخي جاء في صالح الأحداث التي عرض لمشاهدها، وفي إطارجدلية الإشكالية التي وضعها السربوني بين ثورة الشعب الواعية، والهبة العشوائية المثارة من قِبل آخرين. وإذا أضفنا إلى ما سبق أن جهل المؤرخ الآني بالنهايات، لا يجعله معزولًا أو أعزل، لأن العمل الذي يقوم به نفسه يعتبر فصلًا من فصول الدراما، مستندين في ذلك إلى أن هذا المؤرخ يعي تمامًا بهذا الأمر، بل ويتحمل مسؤوليته في التواصل غير الواضح، بل أكثر من ذلك يرون، أن ما يكتبه يظل حاضرًا، إلى الحد الذي يجعل كل التطورات اللاحقة فيما بعد، لا تستطيع أن تطول معنى أو جوهر أو طبيعة ما كتبه بصورة جذرية، وهم يضعون كأمثلة حية على ذلك: ما كتبه المفكر الفرنسي إدجار موران E. Morin عن ثورة الطلاب بفرنسا في 1968 في جريدة اللوموند، أو ما كُتب في جريدة الواشنطن بوست عن فضيحة وترجيت، أو حتى ما كتبه ميشيل فوكو M. Foucault عن الثورة الإيرانية من طهران.

هنا سيمكننا أن نضيف وبالقدر نفسه إلى ما سبق، ما كتبه صبري السربوني عن ثورة 1919، وهو سابق لهم جميعًا في هذا المضمار، وسنرى أن ما ميَّز كتابته وعيه بأنه يكتب أو بالأحرى يؤرخ لثورة 1919، بينما كان معاصرونا واعين بأنهم يقومون بعمل صحفي لا أكثر ولا أقل، إضافة إلى أن السربوني كان لصيقًا لأقصى حد بالحدث الذي كان يؤرخ له، وكأن فصول الدراما التي كان يكتبها السربوني، يمثلها في الوقت نفسه، إذ يصبح فعل الكتابة هو فعل التحقق على أرض الواقع. ولعل إذا ما نظرنا إلى كتاب السربوني في جزئية سيمكننا التحقق من ذلك، فتطورات المواقف اللاحقة لم تؤثر على جذرية معنى أو جوهر وحضور النص الأول، الذي قام بتحريره.

إدجار موران

أكثر مما سبق، هو إمكانية أن يتحول الجهل بمعرفة نهاية الحدث التاريخي، واستحالة التكهن بنهاية الفترة موضع الدراسة، من نقطة سلبية إلى نقطة إيجابية بامتياز، عندما يدرس الحدث بعمق مقتصرًا على دلالته، دون أية تأثيرات من أفكار أو من نهايات مسبقة، الأمر الذي يجعله أقرب للحقيقة المأمولة، أي حقيقة الحدث في ذاته كما حدث على أرض الواقع. ولعل مصدر قوة وفاعلية النص التاريخي للسربوني لأحداث ثورة 1919، يكمن في هذه النقطة بالذات، فلولا ما كتبه لم نكن نعرف حتى الآن مدى ما بذله المصريون رجالًا ونساءً ومسلمين

ميشيل فوكو

وأقباطًا من جهد وتضحيات في أثناء الثورة، تكتيكاتهم وردود فعلهم وتظاهراتهم وتقنياتها وتخطيطاتهم، وفي المقابل تفاصيل ما قام به الإنجليز على الأرض من محاولات لإفشال هذا الحراك غير المسبوق للمصريين.

إن معرفة المؤرخ بنهاية معركة ما، قد تجعل الحقيقة تفلت من بين يديه، عندما يؤدي به ذلك إلى سوء تقدير صلابة المهزوم في المعركة، أو عندما ينزع عنه الحيوية وشجاعة المقاومة، التي أبداها أمام من هزمه، وبغض الطرف عما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، ففضيلة التاريخ تكمن في البحث عن وقياس التغييرات، عندما يقوم المؤرخ بتقدير مسارات الحدث، دون أن يربطه بما يمكن أن تؤول إليه الأمور. وإذا كان التاريخ يطلعنا على أن المصريين لم ينتصروا عقب ثورتهم، إلا أن فضيلة كتاب السربوني تطلعنا على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هزيمة الثورة والالتفاف عليها وعلى أهدافها، وتدلنا أيضا على خلفيات وكواليس الإخفاق داخليًا وخارجيًا، كما تحدد بدقة المتعاونين والخونة ومن تسببوا في إهدارهذا الزخم الشعبي العارم الذي لم تشهد له مصر نظيرًا، إلا في أحداث الخامس والعشرين من يناير 2011 في العصر الحديث، مع اختلاف المنطلقات والاسباب وطبيعة الزخم بطبيعة الحال.

إن البعض يمثل دراسة المؤرخ الآني التي يطرحها باعتبارها سُلّما يتركه إلى جوار حائط (الحدث التاريخي)، على المؤرخ أن يتسلق بسرعة، ويسبر في عجالة، ويكتشف في الحال، ويعبر بطريقة تملؤها العجلة والحماسة والحرارة، معوّضا وبشكل تدريجي –كما يرون– قصر المدة بتنوع المصادر المعروضة أمامه وكثرتها، ومع ذلك فقد ترك السربوني في كتابيه مادة علمية غزيرة يمكنها أن تساعد الباحثين والمؤرخين اليوم ممن يريدون الكتابة عن أحداث ثورة 1919، يجد فيها الباحث حرارة بل وطزاجة الحدث التاريخي، صحيح غلبت الروح الوطنية على نص السربوني، لكننا ذكرنا منذ البداية أن ما قام به السربوني هو امتداد للمدرسة الوطنية عند الطهطاوي في كتابة التاريخ الوطني لمصر.

ويبقى السؤال المهم والمتمثل في الكيفية التي يمكن للمؤرخ الآني، أن يحافظ بها على موضوعيته، إذ أن ارتباطه بالعصر والثقافة التي يحياهما، وبقضية بلاده في الحرية والاستقلال، إضافة إلى إطاره الإبداعي، هي في حقيقة الأمر عبارة عن تأثيرات، تنيخ بوطأتها على بحثه، بل ويمكنها أن توجه تأويلاته وتأملاته، بحيث يمكن لها أن تتدخل، في طبيعة الحقيقة التي سيتوصل إليها، وهذا نفسه ما يمكن أن ينطبق على مؤرخنا، بل وعلى أي مؤرخ آخر.

في الواقع لا يمكننا استثناءأي مؤرخ كان من هذا النقد، إذ أنه أيضا يرتبط بعصره وبثقافته وبإطاره الإبداعي –كما سبق وبيَّننا– حتى لو عالج أحداثًا تاريخية من الماضي، فلن يقرأها إلا على أساس حاضره، فليس ثمة بحث تاريخي إلا بالنسبة لحاضر ما –كما سبق وبيّننا أيضا–، يُضاف إلى ذلك مواقف وقناعات المؤرخ وايديولوجيته السياسية أو الدينية... إلخ.

يمكن القول إذن، إن المؤرخ الآني وما يتعرض له من إغراءات وتأثيرات، ليست حكرًا عليه وحده، بل هو عامل مشترك لكل من يتصدى للكتابة التاريخية في أي عصر أو مصر، ومن ثم المؤرخ النزيه هو الذي يعي بكل هذا، ويعلن خياراته ويوضح اتجاهاته وتوجهاته وأيديولوجيته منذ أن يشرع في كتابة بحثه التاريخي، ولن يكون هذا خروجًا عن أسس الحقيقة، بل سيكون تأكيدًا على هذه الأسس، بل وتفعيلًا لما يتناساه –جهلًا أو قصدًا– بعض المؤرخين، وهذا ما فعله السربوني منذ البداية، أراد بكتابه عن ثورة 1919، أن يدافع عن قضية بلاده في الحرية والاستقلال عن البريطانيين، وأراد أن يثبت للعالم أن المصريين قد وصلوا إلى الوعي اللازم لكي يخرجوا عن حماية دولة عظمى مثل إنجلترا، وأنهم جديرون بهذا الاستقلال الذي يطالبون به، وأنهم على علم ووعي كامل بكل القيم الإنسانية العليا في عالمهم المعاصر.

4

ثورة 1919 في أيامها الأولى بالقاهرة.. قراءة في مذكرات الشيخ محمد الخضري

حسام أحمد عبد الظاهر

لم يقتصر الاهتمام بثورة 1919م – التي فاجأ بها الشعب المصري الجميع آنذاك – على مؤرخي التاريخ الحديث وباحثيه وحدهم، بل إنّ صداها، وروحها العالية، وما أحدثته في الشخصية المصرية من نتائج بارزة على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية دفع بعض إخوانهم في التخصصات التاريخية الأخرى إلى الاهتمام بها والكتابة فيها، وهو ما نراه –على سبيل المثال– في كتاب (**دراسات في ثورة 1919**)[1] للدكتور حسين مؤنس (1911–1996م) صاحب الدراسات المهمة في التاريخ الإسلامي، وهذا الأمر لم يقتصر على المساهمة في البحث التاريخي حول الثورة، بل ساهم فيه مؤرخون في حقل التاريخ الإسلامي بصفتهم –هذه المرة– شهود عيان شاركوا في ثورة 1919، ومن أهم نماذج هذا الفريق اثنان من روّاد دراسات التاريخ الإسلامي الذين عملوا في تدريسه بالجامعة المصرية القديمة[2]، وأقصد بهم الشيخين محمد الخضري (1872–1927م)، وعبد الوهاب النجار[3] (1862–1941م)، وفي هذه المقالة سأتطرق إلى إسهام الشيخ الخضري في هذا الصدد.

1 سلسلة إقرأ (418). القاهرة، دار المعارف، 1976م.

2 حسام أحمد عبد الظاهر: مؤرخو التاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية الأهلية (1908-1925م). سلسلة مراصد (47)، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2018م، ص ص 21-34.

3 نُشرت مذكرات النجار أولًا في جريدة البلاغ خلال الشهور من مارس إلى يونيو سنة 1933م، وذلك عبر إحدى وسبعين حلقة، ثم أعادت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة نشرها في كتاب، سنة 2010م تحت عنوان: (الأيام الحمراء: مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار عن ثورة 1919)، قام بإعداده الدكتور مصطفى الغريب، وأشرف عليه وقدّم له الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق بدراسة عنوانها: (هذا الشيخ المستنير... وتلك الأيام)، ص ص 5-15. ومن الجدير بالذكر أن النجار يذكر بعض مواقف الخضري في الثورة، مما ليس موجودًا فيما نُشر من مذكرات الخضري، وقد يكون الخضري أوردها بتفصيلاتها في الأوراق الضائعة من مذكراته. انظر: الأيام الحمراء، ص ص 73-75، و87، و131-132، و229.

الشيخ محمد الخضري

أولًا- محمد الخضري ومذكراته

هو محمد الخضري بن عفيفي الباجوري من العلماء بالأدب، والشريعة، والتاريخ الإسلامي تخرج بـ «مدرسة دار العلوم»، ثم عمل بالتدريس في بعض المدارس، وعيِّن قاضيًا شرعيًّا، ومدرسًا في «كلية غوردون» بالسودان، ثم مدرّسًا في «مدرسة القضاء الشرعي» بالقاهرة، فوكيلًا لها، ثم مفتشًا بوزارة المعارف، وقد تَتلمذ الخضري على يد الإمام محمد عبده (1849-1905م) أثناء إلقائه محاضراته التاريخية في دار العلوم، وأَبْرزَ مصطفى صادق الرافعي (1881-1937م) الأثر الكبير لهذه التَّلمذة بقوله: «**ما كان الخضري شيئًا قبل أن يتعلق بمدار ذلك النجم الإنساني العظيم، الذي أهدته السماء إلى الأرض، وسُمّي في أسمائها: محمد عبده... فكيف تأملت الخضري فاعلم أنك بإزاء معنى من معاني الشيخ محمد عبده**»[4].

وكانت لكتابات الخضري العديدة في تاريخ الإسلام دورُها في اختياره مدرّسًا للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية، خلال الفترة (1910-1917م).

ومن أشهر مؤلفاته التاريخية: (**نور اليقين في سيرة سيد المرسلين**)، و(**محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية**)[5]، ومن مؤلفاته أيضًا مذكراته التي نَشَرتْ بعضَها جريدةُ البلاغ، الناطقة بلسان حزب الوفد، تحت عنوان: (**مذكرات الخضري بك عن الثورة المصرية في سنة 1919**)، وذلك عبر ست حَلَقات في الأعداد من 3131 إلى 3136 خلال الفترة من: الخميس 8 إلى الثلاثاء 13 من شهر يونيو سنة 1933م[6]، وقد هدفت الجريدة من نشر المذكرات أن يجعل القراء، وكُتّاب التاريخ منها «سندًا تاريخيًّا يرجعون إليه في فهم الحوادث، وتحقيق تطوراتها»[7].

وقد ذكرت الجريدة عن المذكرات أنها: «ليست تسجيلًا للحوادث يومًا فيومًا، بل هي بحوث على النسق الذي يكتب به المؤرخ، وهي تبدأ بذكر حوادث مصر من يوم الاحتلال في سنة 1882م، على أن يكون ذلك تمهيدًا موجزًا لما يليه من تاريخ الثورة، ولكن الكراريس التي بين يدينا للمؤلف ثمانية، منها: سبعة استغرقت تاريخ

4 مصطفى صادق الرافعي: وحي القلم. القاهرة: دار المعارف، ط2، 1983م، ج3 ص343.

5 لمزيد من التفصيلات عن محمد الخضري انظر: منصور فهمي: الشيخ الخضري، الأهرام، العدد 15271، الثلاثاء 12 أبريل 1927م، ص 5، مي زيادة: على ذكر الشيخ محمد الخضري، الأهرام، العدد 15273، الخميس 14 أبريل 1927م، ص ص 1-2؛ محمد عبد الجواد: الشيخ محمد الخضري بك 1872- 1927م، صحيفة دار العلوم، العدد 2، أبريل- يونيو 1947م، ص ص 24-33؛ محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين. دمشق: دار القلم؛ بيروت: الدار الشامية، 1995م، مج 10، ص ص 283-300؛ أيمن فؤاد سيد: رواد الدراسات التاريخية في العصور الوسطى والإسلامية، المجلة التاريخية المصرية، مج39، 1996م، ص 293.

6 الجدير بالذكر أن مجلة مصر الحديثة [العدد 9، يناير2010م، ص ص293-319] الصادرة عن دار الكتب والوثائق القومية قامت بإعادة نشر ما نشرته جريدة البلاغ من مذكرات الخضري دون تقديم أي تمهيد، أو قراءة لها، وتوجد بهذه النشرة أخطاء تحريرية كثيرة، وهي تتوزع على:
أولًا: أخطاء طباعية، ومنها: صفحة 294 سطر 3: (1932)، والصواب: (1933)؛ وصفحة 304 سطر14: (التوكل)، والصواب: (التوكيل)؛ وصفحة 312 سطر21: (تشغل)، والصواب: (تشتغل)، وصفحة 319 سطر 13: (التفريع)، والصواب: (التقريع)، وصفحة 314 سطر 4: (وكلف)، والصواب: (وكلفت)؛ وصفحة 317 سطر1: (هذا الأزمة)، والصواب: (هذه الأزمة).
ثانيًا: تصحيفات وتحريفات وقراءات خاطئة، ومنها: صفحة 294 سطر 10: (استبعدوا)، والصواب: (استعبدوا)؛ وصفحة 301 سطر 3: (بقيمة الله)، والصواب: (نقمة الله)؛ وصفحة 302 سطر1: (وظنهم)، والصواب: (وطنهم)؛ وصفحة 307 سطر 13: (قواد واوينهم)، والصواب: (طرقوا دواوينهم)؛ وصفحة 315 سطر 2، وصفحة 317 سطر 12، وسطر 318 سطر2: (اللبنى)، والصواب: (اللنبي)؛ وصفحة 308 سطر1: (وألغاها)، والصواب: (وأمضاها)؛ وصفحة 303 سطر 12: (أنى كلما)، والصواب: (أننا كلما).
ثالثًا- إسقاطات، ومنها: صفحة 316سطر8: (السلطان... الوزراء)، والصواب: (السلطان ورئيس الوزراء)؛ وصفحة 295 سطر13: (هذا الأزمة)، والصواب: (أن هذه الأزمة).
7 البلاغ، الأربعاء 7 يونيو1933م، ص7.

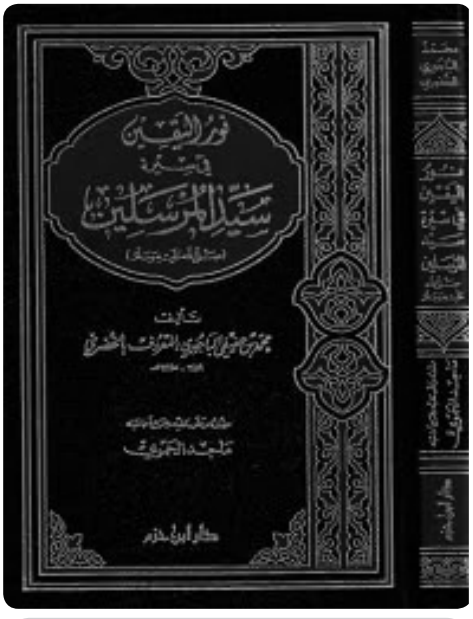

غلاف كتاب نـور اليقيـن في سيرة سيد المرسليـن

الاحتلال، والثامن –هو وحده– الذي شرع يكتب فيه تاريخ الثورة، وهو لم يكتب هذا الكرَّاس الثامن كله بل كتب حوالي نصفه في منشأ الثورة، وفي أن الطلبة كانوا أول من حمل علمها، وفي إضراب المحامين، ثم تابع الكتابة في أوراق منثورة في إضراب الموظفين، ثم وقفت الكتابة عند هذا الحد.

فهذا الذي كتبه في كراسِه الثامن في الثورة وفي الأوراق المنثورة هو الذي نبدأ من غدٍ بنشره».

وليس أمامنا –مع عدم النشر الكامل لمذكرات الخضري– إلا محاولة تحليل المعلومات الضئيلة السابقة، بجانب القدر المنشور منها؛ للخروج بالنتائج الآتية:

1 – أن كتاب الخضري يجمع بين الصبغة الذاتية التسجيلية للمذكرات، والصبغة البحثية التحليلية التي عُرف بها الخضري في كتاباته الأخرى.

2 – لم يكن كتاب الخضري خاصًا بالثورة وحدها، بل شمل قسمًا تفصيليًا يضم تأريخًا لمصر في ظل الاحتلال الإنجليزي منذ سنة 1882م حتى ثورة 1919، وذلك باعتبار هذا التأريخ هو التمهيد للثورة الواجب تفصيله قبل الشروع في الحديث عن الثورة ذاتها، ومن بين عناصر هذا القسم الحديث عما يتعلق بأحوال فئات الشعب المصري المختلفة في ظل الاحتلال الإنجليزي، وهو ما تُبيّنه إشارةُ الخضري التي قال فيها: "**الحال التي أصبحت عليها الأمة – وبيَّنّاها فيما مضى– جعلت أكثر النفوس مُشرَبة كراهة الإنجليز**"[8]، وقوله: "**بيَّنا فيما سبق ما آل إليه حال الموظف المصري في ظل الحكم الإنجليزي من الضعف، والاستسلام**"[9].

3 – يُمكن من خلال الأوراق المنشورة استنتاج بداية تقريبية لشروع الخضري في تبييض مذكراته؛ إذ إنّ ما ذكره في الحلقة الأولى المنشورة من صيغة (المرحوم) مقترنةً باسم علي شعراوي[10] يُفيد أنه قام بكتابة مذكراته بعد وفاة علي شعراوي سنة 1922م[11]، أي بعد ثلاث سنوات على الأقل من بداية حوادث الثورة، ومن المعروف أنّ سنة 1922م تُعتبر – وفقًا لما يراه غالبية الدارسين– نهاية ثورة 1919 بتحقيق الاستقلال، وإن كان ناقصًا، وهو المطلب الأساسي للثورة، باعتبارها ثورة سياسية بالدرجة الأولى.

4 – وجود أوراق منفصلة في الكراسة الثامنة، وهي تابعة لها، تدل على أنها ربَّما كانت ما يشبه المسوّدات التي كان الخضري يزمع تبييضها داخل الكراسة بعد ذلك، أي أنّ الكرَّاسَات الثمان كانت تمثّل المرحلة الأخيرة في كتابة الخضري لمذكراته، وأن الأجل لَم يُمهِلُه لاستكمال ذلك.

5 – لعل تفسير عدم اكتمال المذكّرات يرجع إلى أن الخضري نفسه توفي بعد سنوات قليلة من بدايته في الكتابة؛ إذ إنه توفي في العام نفسه الذي توفي فيه زعيم الثورة "سعد زغلول باشا"، أقصد سنة 1927م.

6 – ذكرت جريدة البلاغ أنّ الكراسة الثامنة التي ستنشرها هي الخاصة –وحدها– بحوادث الثورة، وكان عنوان هذه الكراسة: (**الفصل الثاني: أيام الثورة في يوم السبت 8 مارس سنة 1919 إلى 7 أبريل سنة 1919**)[12]؛ إذن السؤال: هل هذا يعني أن الفصل الأول هو مجموع الكراسات السبعة المفقودة؟ أرى أنه لا يمكن القول بهذا؛ لأننا إذا حاولنا تقدير صفحات هذه الكراسات سنجدها بالضخامة التي لا تجعل اعتبارها فصلًا واحدًا أمرًا يتماشى مع المنطق؛ وتفصيل ذلك أننا إذا أخذنا الكراسة الثامنة –المنشورة أساسًا للفهم– سنجد عدد صفحاتها المكتوبة على الحاسب ستبلغ 22 صفحة، ومعنى ذلك أن الكراسات السبع الأولى ستبلغ 22 مضروبة في 7 أي:

8 البلاغ، الخميس 8 يونيو، 1933م، ص1.
9 البلاغ، الأحد 11 يونيو 1933م، ص 1.
10 البلاغ، الخميس 8 يونيو، 1933م، ص1.
11 خير الدين الزركلي: الأعلام. ط 15، بيروت: دار العلم للملايين، 2002م، ج 8 ص 78.
12 البلاغ، الخميس 8 يونيو 1933م، ص1.

ستساوي 154 صفحة، وهو ما لا يمكن تصوره كعدد لصفحات فصلٍ واحد، ولكن ما هو مضمون الفصل الأول إذن؟ أُرجِّح أنه يتضمن الحديثَ عن الفترة من: نوفمبر 1918 إلى مارس1919م، أي من مقابلة سعد وصحبه للمعتمد الإنجليزي إلى حادثة النفي التي أحدثت الشرارة الأولى في الثورة، وأكّدت جريدة البلاغ على ذلك قبل بداية نشرها لمذكرات الخضري بشهرين ونصف تقريبًا[13]؛ إذ قالت: **"وجدنا البرنامج الذي رَسَمه الشيخ الخضري لمذكراته يبتدئ بتاريخ مصر منذ سنة 1882- أي منذ الاحتلال- مع عقد العزم على الإفاضة في سرد الحوادث منذ 18 نوفمبر سنة 1918"**.

7 – انتظام الكراسة الثامنة للفصل الثاني يدل على أن كل كراسة كانت تشتمل على فصل، وبالتالي فإن ما يتفق مع ما سبق بيانه هو أن نُرجّح أنّ الأوراق التي وصلت للجريدة لم تكن كتابًا واحدًا بل كتابين، وأن الخضري قام في كتابه باتباع واحدة من طريقتين ارتضاهما في تأليفه لبعض كتبه الأخرى، وهما:

- طريقة تقسيم الكتاب الواحد إلى قسمَيْن كبيرَيْن، وهي طريقة اتبعها الخضري في كتابه: (**إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء**)، وبناء على ذلك يكون تقسيمه لكتابه إلى قسمين: قسم عن الاحتلال الإنجليزي لمصر منذ سنة 1882م، وأوضاع مصر في ظلّه، وقسم آخر عن ثورة 1919.
- طريقة تقسيم الكتاب الواحد إلى عدة كتب داخلية، وهي طريقة معروفة في حركة التأليف العربي، واتبعها الخضري نفسه في كتابه: (**أصول الفقه**) الذي قسَّمه إلى أربعة كتب.

وأيًا كان التقسيم الذي اتبعه الخضري في كتابه فإني أُرجّح أن كلّ قسم، أو كتاب داخلي انتظم في ستة فصول، ليس بين أيدينا مِنْ بينِها سوى ما نشرَتْه جريدة البلاغ ممثلًا في الفصل الثاني من القسم– أو الكتاب الثاني.

ولمّا كانت أوراق الخضري هي مذكرات شخصية من نَمَط خاص فإنها –بطبيعة الحال– لم يغِبْ عنها بين حين وآخر النصُّ صراحة على مشاركات كاتبها ومشاهداته لحوادث الثورة منذ بداياتها الأولى، وهذا يبينه حديثه عن شهوده أول شرارة في الثورة، يقول: "في الساعة السابعة من مساء يوم السبت 8 مارس سنة 1919م عقب خروج سعد زغلول باشا من بيته زرتُ بيته، فوجدتُهُ قد امتلأ بالشبّان المصريين، وآثار التهيُّج بادية على وجوههم؛ تخرج من أفواههم الكلمة بعد الكلمة معبّرة عما انطوت عليه جوانحهم من الآلام ذلك؛ لأن لسانهم والمترجم عمّا في أنفسهم، والمدافع عن حقهم في الحياة قد قبضت عليه السلطة الإنجليزية ظلمًا، وعدوانًا"[14].

ويبدو أن ما دفع الخضري إلى كتابة مذكراته يرتبط بمثلث ضلعه الأول: الناحية الوطنية باعتباره مصريًا مُحبًا لوطنه شديد الاعتزاز به، وضلعه الثاني: الناحية التاريخية باعتباره مؤرّخًا مُدركًا لأهمية تقديم شهادته حول الثورة، وضلعه الثالث: الناحية الوظيفية باعتباره موظفًا، أو مدرّسًا في مدرسة القضاء الشرعي إبان اشتعال ثورة 1919م، وهي الوظيفة التي أتاحت له احتكاكًا مباشرًا بعنصرين من أكبر عناصر الثورة، أقصد بهم الطلبة، والموظفين.

والملاحَظ في هذا السياق أن الفكرة العامة للمنشور من مذكرات الخضري تدور حول الحديث عن العناصر التي كان لها أكبر الأثر في اشتعال ثورة 1919م، مُتخللًا ذلك الحديث عن الإضراب العام في القاهرة، التي كانت المدينة التي شهدت ردَّ الفعل الأول في الثورة، وما نتج عن ذلك من تنظيم المظاهرات.

ثانيًا- الطلبة والإضراب

بالنسبة للعنصر الأول، وهو أحد القوى الوطنية المثقفة، يروي الخضري تجربة حية له من داخل مدرسة القضاء الشرعي التي كان يعمل مدرّسًا بها آنذاك، وكان لديه درسٌ في الفقه في أول أيام ثورة 1919 أي يوم الأحد 9 مارس، يقول: "توجهت إلى المدرسة فلم أكد أمْثُل بين يدي الطلبة لإلقاء درس الفقه حتى رأيت منهم نفورًا عن استماع الدرس، وشرعوا يتكلّمون في مصاب الأمس، ولا يَدرُون ماذا سيفعله الإنجليز بسعد باشا، وهذا أول يوم رأيت فيه الطلبة مُجمِعين على تمجيد سعد

13 البلاغ، الأربعاء 22 مارس 1933م، ص 6.

14 البلاغ، الخميس 8 يونيو 1933م، ص 1.

باشا، والغضب له فإنهم كانوا قبل ذلك –كسائر الناس– فريقين؛ فريق يميل إلى الحزب الوطني فأوقع في قلوبهم الوساوس من جهة الوفد المصري، وفريق يثق ثقة تامة بالوفد، وكنتُ أعرف من الطلبة لكل فريق لسانًا يُدلي بحجته، أما اليوم فقد صاروا جميعًا سعديّين"[15]. ومن ذلك يُفهَم التعاطف الشديد للخضري ناحية سعد، وإن شئت فقُل: ميولُه الوفدية، واتهامه لخصومه بأنهم كانوا على خطأ في فهمه، وهو الأمر الذي كشفته الحوادث مما أدّى إلى التضامن الشعبي زمن الثورة.

ويرصد الخضري نشأة فكرة **"الإضراب"** لدى الطلبة، وتناميها خطوة بخطوة بصفته شاهد عيان عليها، مُشيرًا إلى أنه كان في بداية الأمر متحفظًا حول فكرة **"إضراب الطلبة"**، ولم يكن ممن يدعون إليه؛ لأنه كان متخوّفًا أن تفترق كلمة الطلاب في المدارس من أجله، فيكون شرًا[16].

ولم يكن رفضه للإضراب مُطلقًا بل مقيدًا ببعض التساؤلات، وهي: "هل فكرة الإضراب في المدارس كلها؟ وهل إذا حصل الإضراب يستمر أو يكون رهبة لا تلبث أن تقر؟"، وقد رد عليه ذوو التأثير، والكلمة من الطلاب بأن فكرة الإضراب شائعة بين جميع الطلبة، وأنهم مصمِّمُون على الإضراب حتى يضطروا السلطة الإنجليزية إلى الإفراج عن سعد باشا، ومن معه، وكانوا يقولون "ماذا نستفيد من هذه الدروس وحياة البلد مهددة"[17]، وأمام ذلك لم يكن أمام الخضري إلا احترام هذا الشعور، وهو ما دفعه بالتالي إلى التقدير الكامل لما هُمْ فيه، ويقول: إنه تأثر بهؤلاء الشباب الذين نشأوا ملتهبين بنار الغيرة، والحَمِيّة القومية، أي أن حماسة الشباب، وقوتها الدافعة جعلته على يقين بأن هذا الأمر له ما وراءه، وأنه لن يقف فقط عند حدّ إيقاف الدروس.

غير أن الخضري – بشخصيته المتحفظة – ظلّ على وجَلِه من فكرة الإضراب على الرغم من أنها صارت حديث المعلمين – كما يقول–: حيث يجتمعون بعد الانتهاء من الدروس، ولما دخل الخضري قاعة الدرس مرَّة أخرى كانت كُرَة اللهب قد سارت شوطًا آخر، يقول: **"دخلت على الطلاب في الدرس الثالث، فرأيت فكرة الإضراب قويت، ولم أرَ من بينهم من يُعارض فيها"**.

وهكذا انتقلت فكرة الإضراب من الخصوص إلى العموم، الأمر الذي جعل الخُضري يُفصِح عن المخاوف التي تنتابه منها، فتحدث مع الطلبة حديث الوالد، أو المُعلّم ذاكرًا لهم أنه يخاف **"من أنْ تستفيد السلطة من هذا الإضراب إذا هبَّ وانقطع؛ لأنّه يكون مقويًا لحجة خصوم المصريين الذين يقولون: إن لهم هبَّات تَعقُبُها سَكَنَات فلا خوف منهم على حال"**. غير أنَّ مخاوف الخضري هذه تبدَّدَت أمام الإصرار الشديد الذي أبداه الطلبة الذين أفصحوا على نحو جلي عن أنهم **"عازمون أن يستمروا في إضرابهم إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولًا"**[18].

وما أن انتهت الحصة الرابعة حتى اجتمع الطلاب في فناء مدرستهم، وبلغهم أن المدارس الأخرى قد هجروا مدارسهم هم أيضًا؛ ومن هنا اتفقت رؤاهم جميعًا، وخرجوا جميعًا من المدرسة.

وإذا أخذنا ما حَدَث في مدرسة القضاء الشرعي – وفقًا لما يرويه الخضري، ولا نجده في المصادر الأخرى مُفصلًا على هذا النحو– حالة أو عيّنة على ما حدث في المدارس الأخرى سنجد أن فكرة الإضراب لدى طلبة المدارس مرَّت بمراحل أربع، وصلت إلى ذروتها

البلاغ
AL-BALAGH
روح فلسطين

15 نفسه، الصفحة نفسها.
16 نفسه، الصفحة نفسها.
17 نفسه، ص 4.
18 نفسه، الصفحة نفسها.

في النهاية بالتحامها مع فكرة أخرى هي التظاهر:

- **المرحلة الأولى**: النفور من تلقي الدروس، والانشغال بالحديث عن الجُرْم الذي اقترفه الإنجليز في حق بعض زعماء الأمة.
- **المرحلة الثانية**: وحدة الموقف، وتغير الرأي ناحية سعد زغلول عما قبل ذلك، إذ كان في الطلبة من يَميل لرأي الحزب الوطني، ومنهم من يثق في الوفد، أمّا بعد نفي سعد، وصحبه فإنهم – وفقًا لتعبير الخضري– "**صاروا جميعًا سعديين**".
- **المرحلة الثالثة**: الحديث المتصاعد عن الإضراب –على الرغم أنهم لازالوا في قاعات الدرس في المدرسة– بدأ هذا الحديث همسًا عن جدوى الإضراب، ثم تطوّر إلى المناقشة حوله بين الطلاب بعضهم البعض من ناحية، وبينهم وبين المدرّسين من ناحية ثانية، وترتب على هذه المناقشات شيوع الفكرة شيوعًا كبيرًا بين الطلبة، ثم تصميمهم وإصرارهم عليها.
- **المرحلة الرابعة**: تناقل الأخبار عن تحقق فكرة "الإضراب" في المدارس الأخرى؛ مما مثّل دافعًا قويًّا لدى الطلبة، وقطع السبيل أمام أي تفكير آخر في التراجع عما اعتزموه من الإضراب عن الدراسة، وسعيهم إلى الالتقاء مع إخوانهم الآخرين من طلبة المدارس المختلفة.

لقد كان الوضع أشبه بالتدافع، والحلقات المتسلِّسلة التي يأخذ بعضها ببعض للتوصل إلى النتيجة الحتمية من الخروج إلى الشارع، والتلاحم بين طلاب المدارس والتظاهر، ولم تكن الحالة بعيدًا عن ذلك في كافة المدارس الأخرى.

وإذا كان طلاب مدرسة (**القضاء الشرعي**)، وُوجِهوا ببعض المخاوف الوطنية من قِبَل مدرسيهم فإن مخاوف من نوع آخر وُوجه بها طلبة (**مدرسة الحقوق**)، ولكنها لم تكن وطنية هذه المرة، لقد كانت مخاوف تصب في صالح المحتل الإنجليزي.

ذكر الخضري أنه لّما عزم طلبة الحقوق على القيام بإضرابهم عن الدراسة حاول ناظرها أن يُقنعهم بالعدول عن فكرتهم فأبوا، ثم استدعى لهم "**مستر إيموس**" نائب المستشار القضائي الذي قال لهم: إنه كان ناظرًا لهذه المدرسة سنة 1915م فاعتصم الطلبة يوم أن زار السلطان حسين كامل المدرسة، وكانت النتيجة أن رُفت جمعٌ منهم، وعوقب آخرون. أي أن الأمر هنا تحوّل إلى تخويف للطلبة من الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بهم من عقوبات، أو فصْل من المدرسة، وأنّ لهم – أي: فيما حدث قبل ذلك بأربعِ سنوات في مدرستهم – عظةً وعبرة. غير أن موقف الطلبة كان قويًّا، ولما حاول إيموس أن يُثنيهم عن ذلك بقوله: "**استشيروا آباءكم قبل أن تُقدِمُوا على ما تُريدون**" ردّوا عليه قائلين: "**إن آباءنا الذين كنّا نستشيرهم حبستموهم، ونحن لا ندرس القانون في بلد يُدَاس فيه القانون**"[19].

وتتبع الخضري بعد ذلك تنامي روح "**الإضراب**" في كافة المدارس، وسريانه كالنار في الهشيم.

ويقول عن طلبة الحقوق –بعد خروجهم من مدرستهم–: "**مرّوا أمام مدرسة الهندسة، ومدرسة الزراعة اللتين بالجيزة، فخرج إليهم طلبة المدرستين، والجميع يهتفون لمصرَ أمِّهم، ولسعد زغلول باشا ممثل الأمة المصرية**"، وعند مرور الطلاب على مدرسة الطب حاول ناظرها أن يَحُول بينهم وبين تلامذته؛ فأهين، وأُسقط إلى الأرض، وكادت ذراعه تنكسر، وخرجت الطلبة، وتلَا ذلك انضمام طلبة مدرسة التجارة.

ويلفت الانتباه هنا حرص الخضري على ذكر الترتيب الزمني لخروج طلبة المدارس وفقًا لما سبق، ثم يقول بعد ذلك: "**وفي هذا الوقت خرج طلبة مدرسة القضاء الشرعي، وعلى أثرهم طلبة مدرسة دار العلوم**"[20]؛ ويُلاحَظ في ترتيب المدارس ملاحظتان:

- **أولاهما**: أن البدء بطلبة مدرسة الحقوق أمرٌ له تبريره فيما يذكره الخضري في موطن آخر من مذكراته،

19 البلاغ، الجمعة 9 يونيو 1933م، ص1.
20 نفسه، الصفحة نفسها.

وهو أن المحامين كانوا هم أصحاب الفكر في مسألة **"الإضراب"**؛ الذين باتصالهم ببعض الطلبة انتقلت الفكرة من طور الكلام إلى طور الحَدَث الفعلي، ومَن مِن الطلبة سيكون على اتصال بالمحامين سوى طلبة مدرسة الحقوق.

- **وثانيتها**: ترتيب الطلاب – على النحو السابق الذي أورده الخضري– يدل على أنّ مَن جاء بعد طلبة الحقوق كانوا من المدارس العَمَليّة (**هندسة- طب.. إلخ**) التي يكون في طبيعتها العِلميّة، والعَمَلية – أكثر من غيرها – التطوير، والتجديد، والتغيير للأمور بحلول منظمة رافضة للركود والثبات، ثم أتى بعدهم أصحاب التخصُّصات التي تُضفي على طلابها صفات التحفظ والتأني **(مدرسة القضاء الشرعي – دار العلوم)**.

وفي هذا السياق ينوّه الخضري بمشاركة طلاب المدارس الثانوية أيضًا، وهو الأمر الذي عظَّم من حشد التظاهر في اليوم الأول من أيام الثورة حتى وصل إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف، ويُبين الخضري حوادث مظاهرات اليوم الأول مُلخصًا لها بقوله: **"كان فعلُهم في ذلك اليوم قاصرًا على مغادرتهم مدارسهم، والتّجَمْهُر والهُتَاف بما انطوت عليه جوانحهم يريدون إعلانه لهذه القوة المستبدة فيهم حتى تتنبّه لِما فعلت، وتشعر بخطر المستقبل"**[21].

ويُستنتج من أوراق الخضري أن تصرفات الإنجليز بمساعدة بعض رجال الشرطة المصريين أدَّت إلى سكْب الزيت على النار المشتعلة؛ فبعد القبْض على بعض الطلبَة المتظاهرين، واقتيادهم حَدَثَ – ما يَحدُثُ غالبًا– من صَلَف العَسْكَر؛ فبينما هم سائرون عند قنطرة الذي كفر دَاسَ حصانُ رجل تلميذًا، فنُبِّهَ العَسكريُّ إلى أنه لا بد أن يحترس، فلم يكُن منه إلا أن ضرب الطالب، فلمّا رأى ذلك إخوانُه انهالوا على العسكريّ ضربًا[22].

وشاهد آخر على ذلك؛ يترجمه تصرفات الشرطة مع التجمعات الشعبية، وكجميع تجمعات المظاهرات، والانتفاضات، والثورات فإنها تضم أخلاطًا شتّى ليس شرطًا أن تكون الثورة هي قِبْلَتُهم، أو هدفهم جميعًا من التجمُّع، والاصطفاف في صفوف المتظاهرين، والثائرين، وهذا الأمر يدل عليه رصد الخضري لعناصر المتجمعين في **"ميدان بَاب الخَلْق"** في اليوم الأول للثورة؛ فيقول: **إن الميدان كان غاصًّا "بصغار التلاميذ، والمارّة، وعابري السبيل، والمتفرجين والسائلين، والباحثين من شتى الخلائق"**، أي أنه كانت هناك ستة عناصر لا صلة لها بالمظاهرات، ولكن الفُضُول هو الذي دفعهم إلى التجمع.

غير أن تعامل السلطة مع هذه التجمعات أدى إلى انضمام الكثيرين منهم إلى صفوف الثائرين؛ إذ قامت الشرطة بقيادة ضابط اسمه "حيدر"[23] بالمواجهة العنيفة لهذا التجمع، وأن هذا الضابط كان يهجم، ومعه جنود مُسلّحون بالهِرَاوي **"فيضعونها في الناس، ويلهبونهم بها حتى إذا ما قضوا حاجة في أنفسهم، وأنفس ضباطهم عادوا إلى موقفهم، ثم يوجههم إلى جهة أخرى، والناس لا ملجأ لهم، ولا منجى من هذا الموقف الحَرِج، والمأزق الذي لا مَهْرَب منه، وقد ظلّ الأمر على ذلك عدة ساعات"**[24].

والشاهد الثالث على ذلك؛ ما حدث يوم السبت 15 مارس من قيام رجال البوليس بضرب الأطفال في الشارع القريب من المحكمة الشرعية بالعيارات النارية المملوءة بالرش، والبارود في أرجُلِهم، وقد أصيب منهم بذلك نحو اثنى عشر طفلًا[25].

والنتيجة العامة التي ترتبت على هذا الفهم، والسلوك الشرطي الخاطئ تمثلت في أمرين:

- **أولاهما**: الانضمام الفعلي لكثير من هؤلاء المتجمعين إلى صفوف المتظاهرين.
- **وثانيها**: انتقال التظاهر من الناحية السلمية إلى الناحية غير السلمية، والتي ترجمتها ما ذكره الخضري؛ تفسيرًا لقيام البعض بإتلاف المصابيح في **"شارع محمد علي"** إذ قال: **"ما مبلغ ثورة الطلاب. هل عندهم من القوة ما يُلجئ ظالمًا إلى فعل ما يرغبون؟ ولكن الإنسان إذا استولى عليه الغضب بعثه على الانتقام مما في الكون من الأشياء، فيعمد إلى**

21 نفسه، الصفحة نفسها.

22 نفسه، الصفحة نفسها. ومن بين هؤلاء الطلاب: محمد صقر، ومحمد عفيفي، ومحمد علي صالح، والثلاثة من طلبة المهندسخانة. انظر: مذكرات إبراهيم عبد الهادي. تحرير: محمد علي أبو طالب. مجلة روز اليوسف، العدد: 2814، الإثنين 17 مايو 1982م، ص37.

23 هو اليوزباشي محمد حيدر وقتها، وكان مشهورًا بصرامته في ضرب وفض المظاهرات، وهو الذي تولى وزارة الحربية في عهد الملك فاروق بعد ذلك. انظر: إبراهيم عبد الهادي: المصدر السابق، ص37؛ رءوف عباس: «شخصيات مصرية في عيون أمريكية». القاهرة، دار الهلال، 2001م، ص28.

24 البلاغ، الجمعة 9 يونيو 1933م، ص1 و9.

25 البلاغ، السبت 10 يونيو 1933م، ص11.

إتلاف ما يراه أمامه حتى لو كان له" [26].

ثالثًا- إضراب المحامين

قام الخضري بترتيب عناصر الاشتراك في الإضراب ترتيبًا زمنيًا، فبدأ بالطلبة، ثم المحامين، ويُقدم الخضري – في هذا السياق– ملاحظة ذكية تربط بين العنصرين معًا؛ إذ يذكر بأن الداعين إلى الإضراب من المحامين كانوا من "الطبقة القريبة في السن من الطلبة"، كما أنه يَرصد مَلمَحًا آخر خاصًّا بالمحامين، وهو: "**أنهم، وإن تأخروا عن الطلبة في البدء سابقون عليهم في الفكر**". والخضري يُفرّق هنا بين بداية الفكرية النظرية، والفكر، وبداية التطبيق العملي، راصدًا بذلك لحظة الالتقاء بينهما المتمثلة في أنه: "**كان هناك اتصال كبير بين شبيبة المحامين، ورؤوس الطلبة فأُشْرِبَ هؤلاء من معنى الاستياء ما زاد على ما عندهم، وأعدَهم؛ ليكونوا في الطليعة**"[27]، أي أن المنطقة المتاخمة، واللحظة الفاصلة في الالتقاء بين الجانبين النظري والتطبيقي هي الأداة الحاسمة الموجِّهة للفعل التاريخي المتمثل في الإضراب الذي يُعتبر أول مظاهر ثورة 1919.

وتأكيد الخضري على عنصر الشباب في كل من فئتي: الطلبة والمحامين أمر له دلالته في فهم سياق آخر، عبّر عنه قليلٌ من المحامين، ولكنهم من الكبار هذه المرة، وهم من يصفهم الخضري بقوله: "**في المحامين فريقٌ شاخت عزائمُهم لما ورد على أسماعهم، وأبصارهم من الحوادث الجسَام التي أفهمتهم أن كلَّ نضال مع العدو المُتَغلِّب... لَا نجني منه ثمرة؛ ومن أجل ذلك كان اليأس يُقعِدُهم، والرضا بالموجود صبغتهم**". وعلى الرغم من وجود هذا الفريق المثبّط لإرادة الاحتجاج، والتغيير إلا أنّ الفريق الأكبر من المحامين كان لهم الحسُّ الوطني الكافي فانضموا إلى "**الفريق الفَتِيّ العزائم الذي لم يُظلِمْ اليأسُ قلبَه، ولم تُوهِن الحوادثُ عزيمتَه**"[28].

وقد أشار الخضري إلى الكيفية التي تم بها "**إضراب المحامين**"، وأضافت مذكراته – في هذا الصدد – معلومات مهمة جدًا فيما يختص بالصراع النفسي، والفكري الذي ألَمَّ بالمحامين، ومحاولاتهم إحداث التوازن بين اشتراكهم في الإضراب، وتعبيرهم عن وطنيتهم من ناحية في مقابل التزاماتهم المهنية، والأخلاقية الخاصة بالدفاع عن موكليهم من ناحية ثانية. إذ كانوا "يرون من صَوْلَة القانون، وهم رجالُه ما يَمنَعُهم عن إعلان الإضراب، والمحاكم مُفتَّحة الأبواب، والقضايا تُناديهم أن هَلُمّوا للدفاع عن موكليكم، فإذا هم أَبَوْا أن يُجيبوا هذا النداء فليس من البعيد أن تقرّر حبس اسم الممتنع من سجل المحامين، وهو أمر يَحسِبون لمثله حسابًا كبيرًا"، وكان الحل الذي توصّلوا إليه هو أن يطلبوا نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين، ويتنازلوا عن توكيلات المتخاصمين.

وأمام ذلك الموقف الظاهر تدخّل المستشار القضائي "**فكتب إلى نقابة المحامين خطابًا ينصح لهم فيه بالعدول عما شَرَعوا فيه، ويلفتهم إلى التبعة المُلقاة على عواتقهم للأمة وموكليهم**"، فما كان من المحامين إلا أن اجتمعوا – كما يحدد الخضري بدقة كبيرة – في الساعة الخامسة من مساء الأحد 16 مارس سنة 1919م؛ ليتفقوا على ما يجيبونه به، وكانوا نحو مائتي محام، وقرّروا "**الإضراب عن المرافعة بعد أن كانوا يريدون نقَّل الأسماء فقط**"[29].

وإذا كان ما سبق يختص بالمحامين الأهليين فإن إخوانهم من المحامين الشرعيّين لم يكونوا غائبين عن الصورة كذلك؛ إذ إن جماعة كبيرة منهم ذهبوا إلى المحكمة يوم السبت 15 مارس وهم متفقون على طلب تأجيل القضايا؛ للتنازل عن التوكيلات، ولمّا "**فُتحت جلسة المحكمة العليا قال المحامون ذلك القول للرئيس الشيخ محمد ناجي، فأبى أن يتقبل منهم هذا العذر، وبينما هو، ونقيب المحامين في أخذ وردٍّ إذ المتظاهرون قد اقتحموا باب المحكمة، وأمروا القضاة، والعمّال بالخروج، فكتب على الرُّول بأن القضايا تأجّلت لعدم انتظام الجلسات**"[30(2)].

26 البلاغ، الجمعة 9 يونيو 1933م، ص9.
27 البلاغ، السبت 10 يونيو 1933م، ص1.
28 نفسه، الصفحة نفسها.
29 نفسه، ص1و11.
30 نفسه، ص 11.

وأظهر الخضري قراءته للنتائج المترتبة على إضراب المحامين قائلًا إنه: "**بتصرف المحامين الأهليّين، والشرعيّين وقف التقاضي –تقريبًا – في محاكم البلاد بأسرها، ولا يخفى ما لهذا بين الجمهور من الجرأة على إعلان الغضب من السلطة الإنجليزية، ومظاهرتها العداء من رجال القانون الذين يفهمون الأمور**". وأضاف أن ذلك كان "**هو المدفع الثاني الذي أَعْلَنَ للجمهور أن هناك حركة استياء جدِّية، أو بدء ثورة حقيقية أشعلت نارها الطبقة المتعلّمة في الأمة**"[31].

وقد نتج عن مدفعَي الطلبة، والمحامين – وفقًا لتعبير الخضري– اتساع حركة الاستياء لتشتمل على من لم يُتوقع اشتراكهم في الإضراب، والمقصود بهم (الموظفون).

رابعًا- احتجاجات الموظفين وإضرابهم

تأخّرت مشاركة الموظفين في الإضراب، وقد أشار الخضري إلى الرؤية الشائعة لدى الناس تجاه الموظفين، وأنهم يجبُنون عن الاشتراك في حركة الإضراب، ووصفهم النفر القليل الذي شارك منهم في بدايته بأنهم "**شُجعان قويّوا العزائم**"، ويرى الخضري أنه على الرغم من بُعد الموظّفين الظاهر عن الإضراب في بدايته إلا أنهم "كانوا مشاركين للجمهور في آلامه، وربما كان تأثرهم أشدّ؛ لأن سلْبَ الإنجليزي لحريتهم في الفكر، والعمل كان أشد، وتحكمه فيهم أقوى"[32].

الدعوة إلى الإضراب عن العمل: حدَّد الخضري بداية الدعوة إلى إضراب الموظفين، وأنها جاءت أولًا في وزارة المعارف، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى التأثر بإضراب الطلبة في الوزارة نفسها.

وقد قام الإنجليز بالقبض على هؤلاء الموظفين، غير أنهم سرعان ما أفرجوا عنهم، وهو الأمر الذي "**كان محل غرابة عند الجمهور الذي كان يتتبع الحوادث باهتمام**". **ويُفسر الخضري ذلك الموقف من الإنجليز تفسيرًا ذكيًا بقوله أن الإنجليز "رأوا أن هذا القبض ربما أثار نار الحماسة والجرأة في قلوب الآخرين فأفرجت عمن قبض عليهم وأعيدوا إلى وظائفهم بعد أن قدموا اعتذارًا عما فعلوا**"[33].

عرائض الاحتجاج على القبض على زعماء الوفد المصري: تتضاعف أهمية مذكرات الخضري فيما يختص بمشاركة موظفي مدرسة "القضاء الشرعي" الذين كتب بعضهم الاحتجاج، ووقّع عليه الكثيرون، غير أن ناظر المدرسة ذكر لهم أنّ بوزارة الحقانية عريضة وقَّع عليها موظفو الوزارة، وأنه يُستَحسن أن يأخذوها، وينسجوا على منوالها؛ "**لأنها مكتوبة بالاحتياط القانوني**"[34]. وهذا يُعطي مؤشرًا، ودليلًا على روح التضامن، والتعاون بين الهيئات المختلفة في سبيل إنجاح الإضراب، واتخاذ الاحتياطات القانونية الكفيلة بحماية المضربين من الناحيتين: الأدبية والمادية، وعدم تهديدهم، أو إلحاق أي ضرر بهم من الناحية الوظيفية.

نتيجة لذلك سارع الخضري -كما يحكي بنفسه-: "**سارعتُ إلى الوزارة لرؤية صورة العريضة فرأيتُها، وأُعلِمتُ أن موظّفي الحقّانية أمضوها، وأوصلها بعضُهم إلى قصر عابدين**"[35].

وبطبيعة الحال لابد من وجود التخوفات، والحذر الزائد الذي يُصاب به كثير من القانونيين إزاء الأعمال السياسية، فيذكر الخضري أنه علم أنّ القائمين بشأن العريضة في وزارة الحقانية قاسوا مصاعب في حمل بعض المستشارين على إمضائها حتى كان بعضهم يقول: إن هذا عمل سياسي، ولا يجوز لهم قانونًا الاشتغال بمثله، فإذا سُئلوا عن القانون الذي يمنع الموظف عن العمل السياسي لم يحرّروا جوابًا.

ويُقدم الخضري تفسيره لذلك الموقف بقوله: "وما هذا الفكر إلا أثرٌ مما وقَرَ في نفس الموظّف أن بينه وبين سياسة

31 نفسه، الصفحة نفسها.
32 البلاغ، الأحد 11 يونيو 1933م، ص1.
33 نفسه، الصفحة نفسها.
34 نفسه، الصفحة نفسها.
35 نفسه، ص9.

بلده حاجزًا لا يَسهُل اختراقه، وأنه إن اشتغل به عرَّض نفسه ووظيفته للخطر الشديد"[36]. وقد أدَّى هذا الخوف إلى امتناع بعض ذوي الوظائف الكبيرة في وزارة الحقانية من إمضاء عريضة الاحتجاج. وبعد كتابة العريضة، وتوقيع غالبية أساتذة مدرسة القضاء الشرعي، ومدرسة الحقوق عليها اختير من المدرستين اثنان قدَّماها إلى كبير الأمناء بقصر عابدين.

وعلى الرغم مما قد يبدو من صغر هذا الدور إلا أن الخضري يُعلق فيقول: "**كنا نرى أنا عملنا عملاً كبيرًا، وصرنا نتحدث بما عملنا في المجالس**"[37]؛ إذ أنه لا يمكن تقدير هذا العمل إلا في سياق العقلية الوظيفية المصرية المُتحفظة –غالبًا– عن اتخاذ إي إجراء احتجاجي يُهدد وضعيتها الوظيفية، أو يُحتمل قيامه بهذا التهديد، عندها سندرك أنَّ ما فعله الخضري، ومن معه كان عملًا كبيرًا كما قال، وأيًا كان التفسير فإن الأمر لم يتوقف عند هذا "**العمل الكبير**" وحْده؛ إذ تفاقم، وتخطى حدود ذلك إلى آفاق لم تكن في حسبان أحد.

الإضراب: هذا التطور المؤدي إلى الإضراب يرويه الخضري كما ترويه الكتابات الأخرى الخاصة بثورة 1919، وهو ما حدث يوم الأربعاء 26 مارس من نشر تلغراف يتضمن تعليق "لورد كرزون" بمجلس الإشراف البريطاني على الحوادث بقوله: "**إن المظهر الباعث على الارتياح في هذه الحوادث التي يؤسف لوقوعها في مصر سلوك جانب كبير من الموظفين، وسلوك الجيش، والبوليس**"[38].

وقد أدّى هذا التصريح إلى ثلاث نتائج تُفهم ضمنيًا من مذكرات الخضري:

- أولها: القول بإن الحركة المصرية لا أساس لها طالما يُقال مثل هذا التصريح عن الموظفين.
- ثانيها: النقد والتعريض والسخرية من الموظفين في هتافات الناس، وفي خطبهم، وفي أنديتهم، بل وفي نشرات مؤلمة مثل: تلك التي تم تصديرها بـ "من النساء إلى الموظفين".
- ثالثها: الألم الكبير الذي ألَمَّ بالموظفين، والمجتمعات الوظيفية من جرّاء ذلك.

ونتج عن ذلك تفكير البعض –ومن بينهم الخضري نفسه– في كتابة احتجاج على ذلك الأمر، واجتمعوا من

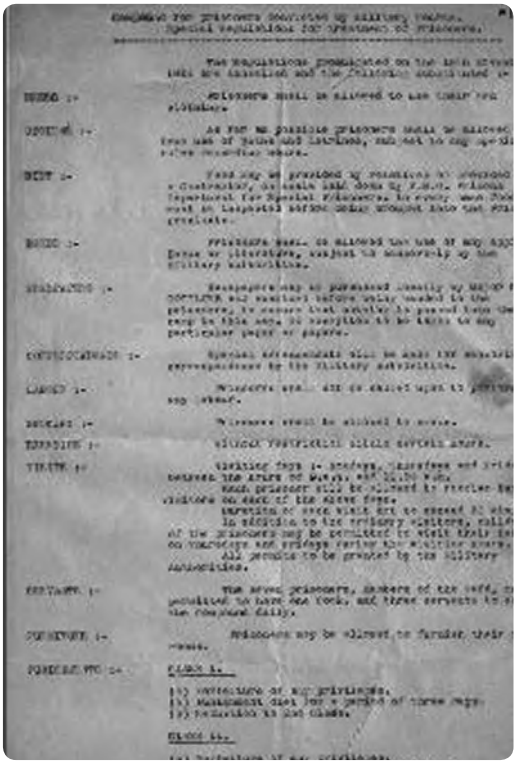

لائحة التعامل مع سجناء الوفد السبعة

أجل ذلك بدار الشيخ محمد عز العرب؛ ورأوا أنه "من العار العظيم أن تمرَّ عبارة كرزون على جمهور الموظفين من غير أن يحتجوا عليها، ويعلنوا الرأي العام الأوروبي أنهم مشتركون في عواطفهم مع الشعب الذي يُنادي بالاستقلال". فكتب "الشيخ عبد الوهاب النجار" الاحتجاج في عبارة لا تزيد على ثلاثة أسطر، غير أن الخضري استشعر شدة كبيرة فيها، فقام بتخفيفها[39]. وقد أدّت احتجاجات الموظفين تجاه تلغراف كرزون دورها في التمهيد إلى الاشتراك الفعلي في الإضراب، على النحو المعروف في الكتابات الخاصة بثورة 1919.

ولا تتركنا مذكرات الخضري إلا وتُضيف إلى معلوماتنا بعض المشاهد من بدايات الإضراب في أوساط الموظفين، خاصة في مدرسة القضاء الشرعي. ويذكر أنه بعد كتابة الاحتجاج لم تمض إلا ليلة واحدة حتى بلغه وجود "**عريضة تُكتب لا للاحتجاج فقط بل للدخول فعلًا في الإضراب**".

ويُضيف الخضري: "علمتُ أن العريضة كُتبت فعلًا من موظفي الحقانية، فتوجهت إلى تلك الوزارة... فطلبتُ من "عطية أفندي حلمي" أن يكتب منها صورة،

36 نفسه، ص1.
37 نفسه، ص 9.
38 نفسه، الصفحة نفسها.
39 نفسه، الصفحة نفسها.

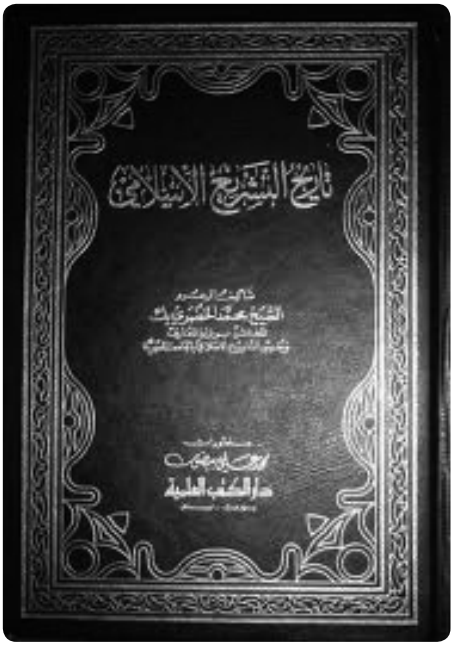

كتاب تاريخ التشريع الإسلامي

وأخذتُها إلى المدرسة، وهناك أمضاها المدرّسون، واشترك معنا في إمضائها أساتذة مدرسة الحقوق، وبينهم من امتنع من إمضاء العريضة... ورُفعت هذه العريضة يوم الثلاثاء أول أبريل سنة 1919، وقد سبقنا إلى رفع مثلها موظفو الداخلية وغيرهم"[40].

وبطبيعة الحال فإن التمدد الثوري يدفع كثيرًا إلى التخلي عن التردد، والحيرة التي تُلم بالبعض، وتجعلهم يُشاركون في حوادث الثورة، ومن ذلك ما يُلمّح إليه الخضري بقوله: "**الغريب أن الشيخ الذي امتنع من إمضاء العريضة الأولى وهي المتواضعة المستندة إلى القانون أمضى هذه العريضة وهي المنذرة بالإضراب العام ثلاثة أيام**"[41].

وأشار الخضري إلى تراوح مواقف الموظفين الكبار بين كتابة عريضة ليس فيها إضراب، وبين الامتناع عن التوقيع على العرائض، فقال: "وقدّم مستشار الاستئناف عريضة خاصة بهم ليس فيها إضراب إلا أنهم ذكروا فيها أنهم مشاركون للأمة في عواطفها التي ترمي إلى طلب الاستقلال؛ ومن الغريب أنه امتنع من إمضائها أربعة منهم في الوقت الذي يرون فيه القانون مُنتهَك الحرمة، والعدل ضائعًا، وقال للناس: إن أعينهم تتطلع نحو الوزارة، وكتب وكلاء الوزارات عريضة -أيضًا- خاصة بهم كعريضة المستشارين"[42].

وتوالت الحوادث، وفي اليوم التالي -الأربعاء 2 أبريل- ابتدأ الإضراب في بعض المصالح كالأشغال، والسكة الحديدية، ولكن لأن العريضة لم تُحدّد أيام الإضراب الثلاثة التي ذكرتها فقد ظنتها بعض الهيئات (الأربعاء والخميس والجمعة)، وظنتها هيئات أخرى (الخميس والجمعة والسبت)، ونتج عن ذلك أن يوم الخميس كان هو اليوم الذي وضح فيه الإضراب على نحو كبير؛ إذ إن المصالح كانت خالية فيه من الموظفين إلا قليلًا منهم ليسوا مصريين[43].

ولم يكن الإضراب لثلاثة أيام إلا إعلانًا عامًّا بالتوحّد مع بقية الشعب في موقفه، وكان -في الوقت نفسه- بداية فقط لسريان النار في الهشيم، وفكّر بعض الموظفين -كما يقول الخضري-: "**أن يمدوا إضرابهم اشتراكًا مع المصريين، حتى يفك أسر المأسورين، ويُسمح للوفد المصري بالسفر، وذلك كان الغاية الكبرى من إضراب الطلبة، والعمّال وغيرهم من الذين اشتركوا اشتراكًا فعليًا في الحركة المصرية**". ولما انتهت الأيام الثلاثة، وبوجود الفكر السابق، فإن يوم الأحد 6 أبريل "**كانت المصالح مضطربة، وقليل من الموظفين عاد إلى عمله، وأكثرهم امتنع من العودة**"، **واجتمع مندوبون عن المصالح في بيت أحد كبار الموظفين، وقرّروا أن يضربوا يومًا واحدًا في الأسبوع؛ لئلا تتعطل مصالح الجمهور**"[44].

خامسًا- نتيجة الإضراب

غير أن فكرة الاستمرار في الإضراب على الرغم من أنها كانت "**بعيدة عن بعض الأفكار إلا أنها سهّلت عن ذي قبل بتجرّؤ الموظفين أول مرّة على الإضراب**"، وباتت هذه الفكرة حديث كل المنتديات في المجتمع القاهري، ويؤكد الخضري أنه: "**لا تكاد تجد ناديًا خاصًّا، ولا عامًا إلا وكلامه دائر على هذه النقطة، وأينما جلسْتَ تسمع الحديث من الأزهر إلى جروبي، إلى بار اللواء، إلى البيوت التي يجتمع فيها السياسيون إلى الشوارع، والقهاوي إلى غير ذلك لا حديث إلا هذه المسئلة**"[45]، وهذا يُشير إلى تفاعل الخضري مع هذه المنتديات، وتجواله بينها ورصْده لأحاديثها حول الإضراب. وكان للإضراب، والمظاهرات قوتها التي أدّت -وبعد يومين فقط من مهلة إضراب الموظفين- إلى أنه في يوم الاثنين 7 أبريل

40 البلاغ، الأحد 11يونيو 1933م، ص9.
41 نفسه، الصفحة نفسها.
42 نفسه، الصفحة نفسها.
43 البلاغ، الإثنين 12 يونيو1933م، ص1.
44 نفسه، الصفحة نفسها.
45 نفسه، الصفحة نفسها.

"صدر الأمر بالإفراج عن المعتقلين، وبالسماح بالسفر فكان اليوم المشهود في تاريخ مصر هو ويوم الثلاثاء الذي يليه"[46].

وهكذا كان للإضراب والمظاهرات أثرهما..، ودخلت ثورة 1919 في مرحلة جديدة من مراحلها المستمرة إلى سنة 1922م.

سادسًا- الفقه التاريخي عند الخضري في أوراقه عن ثورة 1919

يجب الالتفات إلى أمر له دلالته الكبيرة تختص بهذا المثلث الذي شملته أوراق الشيخ الخضري عن الإضراب، والممثل في (الطلاب – المحامين – الموظفين) هذا الأمر مفاده ارتباط أضلاع هذا المثلث الوثيقة بكاتب المذكرات باعتباره أحد المدرسين (الموظفين) في مدرسة "القضاء الشرعي"، وهي المهنة التي جعلته على صلة وثيقة بـ (الطلاب) من ناحية، وبـ (المحامين) من ناحية أخرى، وهو ما يدفع إلى القول بإن رؤية الخضري مسكونة أساسًا في نواح كثيرة منها بعمله مدرّسًا في مدرسة القضاء الشرعي.

ولأن الخضري كان مدرسًا في هذه المدرسة، وقاضيًا شرعيًّا، وكان أحد العلماء في الشريعة الإسلامية والفقه، وله مؤلفات في ذلك الجانب مثل كتابيه الشهيرين: (**أصول الفقه**)، و(**تاريخ التشريع الإسلامي**) فإنه قد ظهرت بعض (**ملامح للفقه التاريخي**) في مذكراته، وفيما يأتي بعض هذه اللمحات أذكرها هنا في ختام هذه المقالة، وهي دالة على أسلوب الخضري الفقهي التاريخي في أوراقه:

1 - "إن المصريِّين قد استعبدوا زمنًا طويلًا فمهروا في مقدرتهم على إخفائهم ذات أنفسهم شأن الأمم المستعبدة، فبينما أنت تكلّم من يبغضك، ويشتد حنقه عليك، ويضمر لك السوء إذا أنت تراه قد تكلّف لك الابتسامة تُخفي وراءها كل ما هنالك من حقد، وضغن وإذا كان في حاجة إليك أبدى لك من عبارات المجاملة، والثناء ما لا يبقى في نفسك معه شك في أن مُحادثك يحبك، هكذا كان الإنجليز يظنون جمهور المصريِّين من موظفين وفلاحين، ولا يخطر ببالهم أن يهموا بامتعاض بله الثورة عليهم"[47].

2 - "إن الله – سبحانه – أراد توحيد كلمتنا، وتقوية أنفسنا فأزلَّ الإنجليز أكبر زَلة، وجعل قادتَهم يفهمون أن هذه الأزمة التي ظهرت بوادرها تحل بالقبض على زعماء الوفد؛ لأن الناس إذا رأوا ذلك انقطعت آمالهم، فسكتت أصواتهم، وبذلك يعودون سيرتهم الأولى في الاستبداد بهذا الشعب الذي أَلِفَ الدِّعَة، والسكون، واستنام إلى أعدائه. ويُقال إن بعض ذوي الكلمة من المصريين هم الذين زيّنوا لهم هذه الزّلة؛ لأنهم كانوا يجهلون روح الشعب. نعم: كانوا يجهلون ما ثار في أنفس شبانه من حب الحياة الحقيقية، وهي حياة العزِّ بالاستقلال، فكان من وراء عملهم ما رأيناه من اتحاد الكلمة، واتفاق الأمة على الغضب لوفدها"[48].

3 - "إن الحاكم المستبد يستهين بشعور المحكومين؛ لأنه يعتبرهم قوة مسخّرة لا شأن لهم في أن يُفكروا فيما يراد بهم، ولا في إظهار شيء من عواطفهم، يراهم إذا فعلوا شيئًا من ذلك قد تعدّوا طورهم، واستحقوا النقمة تنزل بهم، وهكذا فعل الإنجليز مع التلاميذ بمساعدة بعض ضباط الشرطة من المصريّين"[49].

4 - "مجموعة التلاميذ هي – بدون ريب – روح الأمة، فهم أبناؤها الذين تعطف، وتحنو عليهم لا يجد واحدًا منهم إلا وهو مرتبط بعدد كثير بين أب، وأخوة، وأعمام، وأخوال كلهم يخشون أن تعدو عليه العوادي، ويتأثرون بكلمة تصدر منه لا تجد فيهم من يرجو بعمله شيئًا من أغراض الدنيا الكاذبة، وهي الجاه والمال؛ فجميع الأمة تثق بصدقهم، وإخلاصهم وأنهم لم يقوموا بعملهم إلا ابتغاء تخليص وطنهم مما أصابه من استبداد الوحش الكاسر"[50].

ومما سبق يتبين الأهمية البالغة لمذكرات الخضري عن ثورة 1919، ومدى ما يُمكن أن تُضيفه للباحثين، والدارسين المعنيين بهذه الثورة[51] سواء من أمور متوافقة، ومؤكدة لما ورد في المصادر الأخرى من ناحية، أو أمور بها تفصيلات لما جاء مختصَرًا في كتابات أخرى من ناحية ثانية، أو أمور جديدة تختص –غالبًا – بمشاهدات الخضري، ومشاركاته في حوادث الثورة من ناحية ثالثة.

ويحدوني الأمل في العثور على جميع أوراق هذه المذكرات، وأن لا تلحق بغيرها من مؤلفات الخضري الضائعة مثل: سيرته الذاتية، أو كتابه عن الأدب المصري.

46 نفسه، الصفحة نفسها.
47 البلاغ، الخميس 8 يونيو 1933م، ص 1.
48 نفسه، الصفحة نفسها.
49 البلاغ، الخميس 9 يونيو 1933م، ص 1.
50 نفسه، ص9.
51 يتبين لمطالع أبرز الكتب الكلاسيكية عن الثورة، أقصد به كتاب عبد الرحمن الرافعي، والمنشور في طبعته الأولى سنة 1946م أن الرافعي -على الرغم من أنه- لم ينص على اعتماده مذكرات الخضري مصدرًا في كتابه إلا أنه يظهر -بالمقارنة- اعتماده عليها في بعض المواطن من هذا الكتاب. انظر على سبيل المثال: الرافعي: ثورة 1919: «تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921». ط3، القاهرة، دار الشعب، 1968م، ج1، ص ص 117-118 ، 125.

5

موظفون ثائرون..
قراءة في ذكريات صادق حنين حول ثورة 1919

صبري العدل

شكَّلت ثورة 1919 حدثًا تاريخيًّا مهمًا في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، خصوصًا إذا ما قورنت بأي فعل ثوري أحدثه المصريون خلال الفترة التي سبقتها، إذ كانت الثورة العرابية1881م، هي بداية هذا الفعل الثوري، والمحاولة الأولى للمصريين للوصول إلى حكم بلادهم. لكنها لظروف عدة فشلت في تحقيق أهدافها، بل كانت مدعاة لاحتلال مصر من القوات البريطانية التي أتت من أجل الحفاظ على مصالحها في مصر.

ستحاول هذه الورقة أن تضيء بعض جوانب الثورة الشعبية التي قام بها المصريون في محاولة للتخلص من الاحتلال البريطاني، ونيل الاستقلال. وهي ليست محاولة لرصد دور الموظفين في هذه الثورة، بقدر ما هي محاولة لدراسة سبب انفجار الجهاز الإداري للدولة الذي كان قد صيغ عقب الاحتلال البريطاني لمصر في قوالب تخدم هيراركية «الآلةالحكومية» التي صنعها الاحتلال ومنع انفراط عقدها، أو مشاركتها في أي نشاط سياسي مناهض له.

آلة حكومية منظمة وخاضعة للانضباط

لقد كان الاحتلال البريطاني لمصرنقطة تحول في تاريخ الإدارة المصرية، إذ تحولت مصر بالفعل إلى مستعمرة بريطانية، حاول المحتل البريطاني تحويل الجهاز الإداري في هذه المستعمرة إلى جهاز يتمتع بالانضباط والطاعة، لتحقيق الأهداف الكولونيالية. فلقد كان النظام الجديد في مصر عقب الاحتلال البريطاني، نظامًا يعتمد في جوهره على «الانضباط « لخلق نظام حداثي يتماشى وحاجة بريطانيا، ففي الجيش أعيد تنظيمه، وكذلك التعليم المدرسي اعتمد بشكل أساسي على الانضباط، وخلق سيطرة انضباطية على حياة المواطنين، ونال الجهاز الإداري نصيب من هذه السياسة الانضباطية[1].

1 تيموثي ميتشيل، استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة 2012، ص 30.

اللورد كرومر

لقد كان كرومر المعتمد البريطاني في مصر (1882 – 1907) هو بالفعل صانع «الدولاب الحكومي» في مصر وفقًا لمعايير ضبط محددة تؤدي فيه «الآلة الحكومية»، كما يسميها كرومر في كتابه «مصر الحديثة»، إذ يري أنه «إذا دخل إنسان، لا يعرف شيئًا عن الميكانيكا، مصنعًا به عدد من الآلات البخارية في أثناء تشغيلها، فإنه قد تصيبه الضوضاء الناتجة عن هذه الماكينات بنوع من الصمم ربما يستمرللحظة، وسيكون انطباعه الأولى مشوبًا بالدهشة، من أن قطعة دقيقة الصنع يمكن إنتاجها عبر هذه الفوضى التي يراها أمامه، وعلى هذا الآدمي أن يفهم تدريجيًا المعدل الذي تدور به عجلة من العجلات، منظم تنظيمًا دقيقًا، وأن مكبس الآلة البخارية، لا يمكن أن يحدث ضربة أقصر أو أطول، حتى ولو كان بمعدل شعرة، عن تلك الضربة التي من المفترض أن يقوم بها، وأن القوة التي تهبط بها المطرقة قابلة للتعديل الكامل، كما يفهم أيضًا أن هناك صمامات كافية ضد وقوع الحوادث، ويفهم أيضًا أن كل جزء من الماكينة يجرى ضبطه كي يؤدي جزءًا محددًا من العمل، ويخضع أيضًا لسيطرة كاملة تمنعه من التداخل مع وظيفة أي جزء من الأجزاء الأخرى»[2].

ويرى كرومر أن كل جزء في «الآلة» الحكومية يؤدي وظيفة محددة له سلفًا، ويشير إلى وجود مصنعين لتشغيل «الآلة الحكومية» في مصر، أحدهما؛ مصنع العناصر الأوروبية، والثاني؛ مصنع العناصر المصرية، وأن هناك تناغمًا في العلاقة بين المصنعين، وكان كرومر مقتنعًا بمقولة نوبار باشا في إشارته للحكومة المصرية «أن هذه ليست حكومة، وإنما هي إدارة»[3]. ومن هذا المنطلق فقد جرى التعامل مع الحكومة على أنها مجرد «جهاز إداري» يؤدى وظيفة سلطوية، وجرى الاعتماد في هذا الجهاز الإداري على عناصر أوروبية ومصرية لكل منهم دور يؤديه وفق السياسة التي رسمت لهذا الجهاز الإداري.

وإذا حاولنا أن نرجع إلى الوراء قليلًا، للبحث عن مؤهلات المصريين لتولى الوظائف الإدارية، فنجد أن المصريين المسلمين كانوا يتجهون إلى التعليم الديني في الأزهر باعتباره التعليم العالي في فترة العصر العثماني، بينما اتجه الأقباط المصريون إلى تعلم الحسابات، إذ كان الأقباط المصريون قد برعوا في الحسابات منذ وقت طويل، فمنذ العصر العثماني كان المباشرون الأقباط يلعبون دورًا مهمًا في إدارة الحسابات، ومن أشهر رموزهم المعلم جرجس الجوهري مستشار على بك الكبير[4]، والمعلم غالي مستشار محمد على باشا[5]، ويقول بارنج إن «الأقباط مساحون، وهم أيضًا الكتبة، وهم أيضًا الحسابون، والقياسون، وخلاصة القول هم متعلمو هذه الأرض»، فالأقباط في مكتب المحاسبة واستعمال القلم، فهم بمثابة الفلاح بالنسبة للحقل والمحراث[6].

في بداية الاحتلال البريطاني، كان تنظيم الجهاز الإداري في مصر، والذى تأثر بشكل كبير بما جاء من توصيات في تقرير «اللورد دوفرين»، وذلك من خلال وضع المستشارين الإنجليز في الوزارات المختلفة فيما عدا الأوقاف والخارجية والحربية، وإن كان دورهم قاصرًا على إبداء الرأي والنصح[7]، إلا أن دورهم الفعلي بات أكبر من النصح وإبداء الآراء، إلى تحقيق الانضباط داخل «دولاب العمل الحكومي» في كل وزارة. وجرى تنظيم

2 لورد كرومر، مصر الحديثة، ترجمة صبري محمد حسن، مراجعة د. أحمد زكريا الشلق، الجزء الثاني، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014، ص317 - 318.

3 لورد كرومر، مصر الحديثة، المرجع نفسه، ص318 - 319.

4 حول دور المباشرين الأقباط في مصر العثمانية، راجع: ناصر إبراهيم، الفرنسيون في صعيد مصر: المواجهة المالية 1798 – 1801، دار الكتب، القاهرة 2005، ص135 – 151.

5 حول دور المعلم غالى في المساحة، راجع: صبري العدل «مسح وتسجيل الأراضي في عصر محمد على»، ضمن كتاب رؤي في التاريخ الحديث والمعاصر، تحرير د. حمادة إسماعيل، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2013، ص344.

6 لورد كرومر، مصر الحديثة، المرجع نفسه، ص256.

7 طلعت إسماعيل، الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية، دار المعارف، القاهرة 1985، ص 133.

هذا «الدولاب الحكومي» في مصر، إذ وُضع «مستشار إنجليزي» في كل مؤسسة حكومية، هدفه ضبط آلة الدولاب الحكومي، كان أهم هؤلاء المستشارين هو «المستشار المالي»، الذي كان له الحق في حضور جلسات مجلس النظار، هذا بالإضافة إلى وضع عدد كبير من الموظفين الإنجليز والأجانب داخل النظارات، وخلال عام 1906 وفقًا لما ذكره كرومر، كان عدد الموظفين الأوروبيين نحو 1252 موظفًا، بينما كان عدد الموظفين المصريين نحو 12027 موظفًا[8].

وقد استعان البريطانيون بالأقباط داخل الجهاز الإداري الحكومي، خصوصًا في القطاعات المالية وقطاع الحسابات، ويشير كرومر إلى أن الأوروبي سوف يستقبل القبطي استقبالاً حارًا، ليس بسبب دينه، بل لأن القبطي يستطيع أن يجمع ويطرح، ولأنه يعرف «جدول الضرب» الذي يعرفه الأوروبي[9].

وكان موظفو الجهاز الإداري المصريين تحت سيطرة وأعين الموظفين الكبار من الأجانب سواء كانوا إنجليز أو جنسيات أوروبية أخرى، أو حتى من كبار الموظفين المصريين، فقد كان كرومر يري أهمية الأجانب في المنظومة الإدارية في مصر، إذ أن دورهم مهم وضروري في «تصحيح عيوب الشخصية المصرية»، كما كان يرى أن استبدال العناصر الأوروبية بالعناصر المصرية المحلية سوف يستغرق الكثير من الوقت، حتى يكتسب المصريين المعرفة الفنية، لأن الشخصية المصرية عبارة عن «مصنع» بطيء النمو[10].

وهكذا بدا أن «الانضباط»، و«المراقبة» أحد أدوات الاحتلال البريطاني في السيطرة على الجهاز الإداري في مصر، فالموظفون المصريون يخضعون لتقويم ومراقبة الموظفين الأجانب، ولا يمكنهم التصرف في الأمور الإدارية بشكل فردى. وتحققت طمأنينة كرومر لدوران «الآلة الحكومية» بشكل منضبط.

ثورة مصرية غير متوقعة

لقد كان القبض على سعد زغلول وزملائه الشرارة التي أشعلت نار الثورة والغضب في قلوب المصريين. ولم تكن السلطات البريطانية تتوقع انفجارًا شعبيًا ضدها بهذا الزخم الواسع، وبدأت الثورة وانتشرت في ساعات معدودة في عموم البلاد، ولم تتضارب فيها الآراء، ولم يكن أحد يتوقع حدوثها قبل تلك الساعات حتى السلطات البريطانية نفسها، أصيبت بحالة من حالات عدم الاستيعاب. وسوف تبدو هذه الملاحظة واضحة في ردود أفعال المسؤولين البريطانيين غير المستوعبين لما يحدث، فتصيبهم حالة من الإنكار لفترة طويلة من اندلاع الثورة. إذ كانت المشاركات واسعة وشملت القاعدة العريضة من المصريين، من الطلبة والعمال والفلاحين والأطباء والمحامين والموظفين..الخ.

وكان الطلبة هم أسبق فئات المجتمع المصري للدعوة إلى الإضراب والتظاهر في الشارع، وحدث ذلك في 9 مارس 1919، كان طلبة مدرسة الحقوق هم أول المضربين، وعقد العزم على الامتناع عن الدراسة، وانتخبوا طالبين منهم أحدهم مسلم والآخر مسيحي ليبلغا ناظر المدرسة بعزمهم على الإضراب[11]، ثم توالت الإضرابات والتظاهرات في المدارس الأخرى، كمدرسة الزراعة العليا، ومدرسة الطب... إلخ.

وكان العمال هم الفئة الثانية من المجتمع المصري التي شاركت في المراحل الأولى للثورة، وكانت أحداث مارس الثورية سنة ١٩١٩ قد فتحت الباب على مصراعيه لمشاركة الطبقة العاملة مشاركة اتسمت بالطابع الثوري، وكان انضمام العمال عاملاً مهمًا في منح الثورة زخمًا حقيقيًا.

ففي 15 مارس كان إضراب عمال العنابر، الذين دونهم تتوقف حركة القطارات، وكان عددهم ما بين أربعة آلاف إلى سبعة آلاف عامل، وكان الباعث وراء إضرابهم ما قامت به الحكومة من إلحاق بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتدريبهم على مختلف الصناعات، فاعتقد العمال أن الحكومة تهدف إلى إحلالهم بهؤلاء الجنود[12]. وليس مجال هذه الورقة تناول ما فعلته الفئات والشرائح الأخرى من المجتمع المصري خلال مراحل الثورة المختلفة، سنركز فقط على شريحة الموظفين الحكوميين.

لقد كان الموظفون «محركًا» مهمًا من «محركات» ثورة 1919، بينما كانت القيادة البريطانية ترى في الموظفين، أنهم يعملون داخل «قالب» تمت صياغته طوال فترة

8 لورد كرومر، مصر الحديثة، المرجع السابق، ص346 - 359.
9 لورد كرومر، مصر الحديثة، المرجع السابق، ص256.
10 نفسه ، ص358.

11 عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة في ثورة 1919، سلسلة مصر النهضة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1990، ص38.
12 عبد الوهاب النجار، الأيام الحمراء، مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار عن ثورة 1919، دراسة وإشراف د. أحمد زكريا الشلق، دار الكتب، القاهرة 2010، ص27.

عبد الرحمن الرافعي

الاحتلال، ومدرب على «الطاعة»، لكن هذا لم يمنع تخوفهم من انتشار روح الإضراب بين هؤلاء الموظفين، وهو ما دفع القيادة البريطانية في مصر، في 13 مارس 1919 إلى نشر بلاغ وزعته على الصحف، كان نصه»**جناب القائد العام للقوات في القطر المصري ينبه جميع مستخدمي الحكومة باجتناب الحركات السياسية، وبالاستمرار في محل أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية، ويعلن الجميع أن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم في أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية**»[13].

يذكر عبد الرحمن الرافعي لم يكن للموظفين عمل يذكر في الثورة قبل خطاب وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزونLord Curzon، فالحركة كانت منحصرة في الطلبة والشباب، والمحامين والسيدات، والعمال والفلاحين، وفريق من الأعيان وذوي المهن الحرة، أما الموظفون فكانوا بمنأى عنها، وكان عملهم مقصورًا على الإعجاب بها، وبما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية... وقد فكر بعض صغار الموظفين في الإضراب مشاركة للأمة في حركتها العامة، لكنهم أخفقوا في مسعاهم، إذ عارضت جمهرة الموظفين، وخصوصًا كبارهم، في الإضراب، خشية عواقبه، وكل ما فعله فريق منهم أنهم وقعوا على عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه، رفعوها إلى السلطان، وظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت، بين موظفي وزارة الخارجية، ولقوا صعوبة كبيرة في حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها، إذ عدوها تدخلًا في السياسة، بما لا يتفق (في نظرهم) مع طبيعة مراكزهم"[14]. وهكذا بدأ الموظفون تحركهم للانخراط في الثورة والمطالبة بالاستقلال.

انفراط عقد الانضباط: إضراب الموظفين

لقد كان كيرزون متيقنًا من طبيعة تركيب الجهاز الإداري الذي شكلته السلطات البريطانية عقب احتلالها لمصر، فالموظفون المصريون، كانوا أشبه بـ «ترس في الآلة الإدارية» التي صنعها كرومر في مصر. لكن حان اختبار مدي تماسك هذه «الآلة الحكومية»، أمام أول عاصفة شعبية تداعب وتر الوطنية لدى هؤلاء الموظفين المصريين.

عندما ألقى وزير الخارجية البريطانياللورد كيرزون، خطابًا عرض فيه للثورة المصرية، ووصفها بأنها «لا تعد حركة سياسية، بل هي أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة»[15].وكان مما قالهأيضًا»أن الموظفين لم يشاركوا في الثورة ولم يتجاوبوا معها»، كما ذكر بأن»أحد المميزات العظيمة للأحداث المؤسفة في مصر، هو سلوك العديد من الموظفين المصريين»[16].

وكان على الموظفين أن يردوا هذه الإهانة التي لحقتهم كمصريين يحبون وطنهم، والرد على محاولة التشكيك في حبهم لمصر، فأعلنوا الإضراب عن العمل، وحددوا مدته بثلاثة أيام، وبدأ الانقطاع الفعلي يوم 2 أبريل، فأصبحت دواوين الوزارات مقفرة خالية إلا من الموظفين الإنجليز والأجانب[17]. وقد علق مستشار الحقانية على إضراب الموظفين بالقول»إني كنت أظن أنهم سيصنعون أكثر من ذلك»[18].

13 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة 1987، ص201.

14 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص283.

15 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، ص 281، مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار، ص 102.

16 F.O. 407/184, p. 252, Enclosure in No. 297, Note.

17 فخري عبد النور، مذكرات فخري عبد النور، تحقيق د. يونان لبيب رزق، دار الشروق، القاهرة 1992، ص69-70.

18 مذكرات الشيخ عبد الوهاب النجار، ص113.

الجنرال أللنبي في القاهرة

ووقع الموظفون على عريضة تضمنت الاحتجاج على ما وصفهم به اللورد كيرزون، وقدمت صورة منها إلى قصر عابدين في أول أبريل 1919، وشارك في هذه العريضة جميع الموظفين باستثناء عدد قليل من كبار وصغار الموظفين، ومستشاري محكمة الاستئناف، الذين اجتهدوا للتخلص من ذلك[19]. ويقول صادق حنين في «ذكرياته» إن الإضراب حقق الأهداف المرجوة منه، وهو نفي مزاعم كيرزون عن الجمود الذي عزاه للموظفين، إزاء الحركة القومية، لكنهم بالنظر إلى تطورات الحوادث، رأوا أن في إطالة الإضراب تقوية للعوامل الفعالة في خدمة قضية الوطن»[20]. لهذا قرروا عدم الاكتفاء بالأيام الثلاثة التي حدودها للإضراب في بادئ الأمر، بل قرروا الاستمرار فيه إلى أن يجاب طلب الأمة، برفع كل قيد عن سفر زعيم الوفد سعد وأصحابه إلى مؤتمر السلام[21].

وكان إضراب الموظفين مقصورًا تقريبًا على القاهرة، أما موظفو الأقاليم فلم تصلهم الدعوة إلا متأخرًا، فلم يشترك منهم في الإضراب إلا القليل[22]، ولاشك أن إضرابهم قد آثار حماسة الجماهير، لأنه حادث فريد في تاريخ مصر، فلأول مرة في مصر يضرب فيها موظفو الدولة عن العمل لأسباب سياسية، فلم يسبق أن أضربوا عن العمل لأي سبب من الأسباب.

وأجيبت مطالب المصريين حين أعلن اللورد أللنبي Allenby في 7 أبريل السماح بالسفر لرئيس الوفد سعد زغلول وأصحابه ومن يشاء من المصريين. وشكل حسين رشدي باشا وزارته للمرة الرابعة في 9 أبريل[23]، ومع تشكيل الوزارة الجديدة كان الظن أن يهدأ الموظفون، ولا يعودوا إلى الإضراب، لكن العكس قد حدث فقد تجددت فيهم روح الإضراب مع تشكيل الوزارة الجديدة، وألفوا اللجنة التي سبق لهم التفكير فيها، منذ إضرابهم الأول، وسميت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها»، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبًا عنهم، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة، وقد بلغ عددها 32 عضوًا، ثم صاروا 57 عضوًا[24].

وتشير التقارير البريطانية عن أحداث يوم 9 أبريل إلى أن «جميع موظفي الحكومة كانوا متغيبين عن العمل في الوزارات، وجميع موظفي البريد والغالبية العظمى من موظفي السكك الحديدية في حالة إضراب... وكان هناك قدر كبير من أعمال الشغب والنهب من قبل حشود مسلحة بالعصي والقضبان الحديدية... كما كانت هناك العديد من حالات التحريض العلني على العنف من قبل الطلاب وغيرهم، مع اعتصام موظفي الحكومة وترهيبهم»[25]. وتعكس هذه التقارير البريطانية صورة الثورة في عيون المحتل البريطاني، إذ يراها عمليات تخريبية تهدف إلى السلب والنهب، وأن الموظفين غير موالين للثورة لكنهم واقعون تحت التهديد والترهيب، وكأنهم أصيبوا بصدمة وعدم تصديق لما يحدث.

وبدأت لجنة الموظفين أولى اجتماعاتها بوزارة الحقانية في 10 أبريل 1919، وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل، بدءًا بالسبت 12 أبريل، حتى يتم الاستجابة للمطالب الآتية: **أولًا**: أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية. **ثانيًا**: أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية. **ثالثًا**: إلغاء الأحكام العرفية وسحب

19 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، ص284، النجار، ص116.
20 صادق حنين، ذكريات (2)، موقع ذاكرة مصر المعاصرة، ص9، الموقع التالي: (Access Date 1- 2- 2019): https://bit.ly/2Jms3ci
21 صادق حنين، ذكريات(2)، ص 9؛ مذكرات فخري عبد النور، ص70.
22 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 9191، ص 482.
23 عبد الرحمن فهمي، مذكرات عبد الرحمن فهمي، الجزء الأول، اشراف وتحقيق يونان لبيب رزق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 8891، ص232.
24 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص613.
25 F.O. 407/184, pp.204-09, No. 251, An Account o/ the Progress of Events in Cairo and the Provinces from April 6 to April 12, 1919.

جماعة اليد السوداء وفيها سيد باشا والشيخ عز العرب وعريان يوسف سعد

الجنود المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى، وتفويض الأمن والنظام إلى البوليس المصري. واستثنى من قرار الإضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين، وأطباء الحكومة ومن يري من هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم[26].

وقد رفعت اللجنة قرارها إلى رئيس الحكومة رشدي باشا، وطالت المباحثات بينهما دون اتفاق، وأصدر رشدي باشا بيانًا في 12 أبريل صرح فيه بأن السماح للمصريين بالسفر سيحقق الأماني الوطنية، ودعا الأمة إلى الهدوء والسكينة، وأن وزارته تأمل «في حل يرضى الأمة...»[27]، كما دعا الموظفين إلى العودة إلى العمل، وأن استمرار الإضراب يؤدي إلى الفوضى وارتباك الأعمال، كما أشار في بيانه إلى سعى الحكومة لتحقيق المطلب الخاص بإلغاء الأحكام العرفية، وأنه من المحال إلغاؤها بجرة قلم، وسيتم التفاهم مع السلطات العسكرية حول هذه النقطة، لكن لجنة الموظفين رأت أن البيان لايحقق مطالبها، فاجتمعت في وزارة الحقانية يوم 13 أبريل، وكان عدد الحاضرين 50 مندوبًا، وقرروا بالإجماع استمرار الإضراب إلى أن تجاب مطالبهم، كما قرروا أنه في حال لحق بأعضاء اللجنة أي ضرر بسبب مواقفهم، فإن الموظفين متضامنين معهم وسيستمر الإضراب إلى يرفع عنهم هذا الضرر، وهو ما دفع رشدي إلى إصدار بيان ثان في 15 أبريل حث فيه الموظفين على العودة إلى أعمالهم، وتحميلهم مسؤولية عواقب الاستمرار، لكن اللجنة اجتمعت وقررت الاستمرار في الإضراب، ورفض تهديد الحكومة، وكتبوا تقريرًا بمطالبهم ورفعوها إلى السلطان فؤاد، وترجموا نسخًا منه وزعت على معتمدي الدول[28].

وكان لهذا الإضراب أثره الكبير والواضح، في تضامن فئات الشعب المصري مع موقف الموظفين، ففي 16 أبريل أضرب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة، وعقد مؤتمر موسع بالأزهر، برئاسة «الشيخ بخيت» مفتي الديار المصرية، وحضره مندوبون يمثلون طوائف المجتمع المصري، وبعد أن ألقيت الخطب، أعلن المؤتمر تضامنه مع الموظفين في إضرابهم حتى تتحقق المطالب، وكتبت عريضة بما قرره المؤتمر، ورفعت إلى السلطان، مع ترجمة للقرار وزعت على معتمدي الدول. وانقطعت الحركة في المدينة وأصيبت بالشلل التام بسبب الإضراب، حتى الكناسين تضامنوا مع حركة الإضراب مما اضطر الحكومة للاعتماد على المساجين لكنس الشوارع، واستعاضت عن سائقي عربات الرش بالعساكر الهنود، وكانوا جميعًا يعملون تحت حراسة الجنود الإنجليز[29].

26 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 9191، ص613 – 713.
27 مذكرات فخري عبد النور، ص07.
28 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص713 – 813.
29 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص813 – 913.

والواقع أن السلطات البريطانية كانت تمتلك ثقة أكبر في الجهاز الإداري للوزارات المصرية، إذ تم تركيبه بطريقة تضمن لهم السيطرة الكاملة على الموظفين، وهذا ربما يفسر الكثير مما يرد في الوثائق البريطانية، من أن الموظفين خضعوا للتهديد والابتزاز، وهم مشاركون في الثورة على غير رغبتهم، لكن الواقع هو عدم إدراك المسؤولين البريطانيين لطبيعة الثورة المصرية التي اتسمت بالطابع القومي، وأن الدوافع الوطنية كامنه في نفوس كل مصري حتى هؤلاء الموظفين، وأنهم لن يقبلوا أن يقال عنه إنهم منحازون إلى الإنجليز وغير آبهين بما يحدث من تطورات في طول البلاد عرضها.

وفى 17 أبريل أضرب عمال البريد في الزقازيق، بينما تزعم الوثائق البريطانية أنه جماعة «اليد السوداء»Black Hand في بني سويف قد هددت الموظفين، بينما استمر إضراب الموظفين في طنطا[30]. كما أضرب موظفو البريد في الإسكندرية، وحدد موظفو وعمال بورسعيد 20 أبريل كيوم للإضراب[31]، وتشير هذه الوثائق إلى أن الدعاية للمؤتمر الذي عقد بالأزهر وترأسه الشيخ بخيت، قد شملت دعاية مناهضة لبريطانيا حول أن الجنود البريطانيين يحرقون القرى، كما أن الإنجليز سيرفعون الضرائب على المصريين، وأن الشيخ بخيت قد بارك مطالب اللجنة الرسمية، وأن يتم جمع أموال بمئات الآلاف من الجنيهات، باستخدام القوة والتهديد والوعيد، خارج القرى. ويتم جمع هذه الأموال من أجل دفع رواتب الموظفين المصريين، التي يرفض الإنجليز دفعها[32].

على أية حال، فقد أدي هذا الإضراب إلى تهديد الحكومة باعتقال كل من يحرض الموظفين على الإضراب، وقالت في البيان»توجد حملة لإرهاب مستخدمي الحكومة وغيرهم، فالقائد العام للقوات البريطانية في القطر المصري يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بهذه الأعمال»[33].وتماشيًا مع وجهة النظر البريطانية في الثورة، زعم اللورد أللنبي ـ الذي عين مندوبًا ساميا لبريطانيا في مصر في مارس 1919 ـ أيضًا أنه كانت هناك حملة قادتها ما يسمي بـ«لجان الدفاع الوطني»، بهدف الترويع والتهديد بالضرب للموظفين الحكوميين وتحطيم المحلات لأصحاب المحلات التجارية[34]. ولاشك أن المسؤولين البريطانيين في مصر، كانوا يخشون بشكل أساسي انخراط الموظفين بالثورة، وما يترتب عليه من تعطل المصالح الحكومية وإصابتها بالشلل مما يزيد من حماسة المصريين لاستمرار التظاهر والإضرابات والثورة.

وقد أجبر الإضراب حكومة حسين رشدي إلى تقديم استقالتها في 21 أبريل 1919، وفى 22 أبريل تلقى رشدي من السلطان فؤاد ردًا بقبول استقالة الحكومة، وعندما أذيع خبر استقالة الحكومة اجتمع عشرة من مندوبي لجنة الموظفين، بصورة عاجلة في ليلة 21 أبريل وقرروا عودة الموظفين إلى أعمالهم، إذ اعتبروا استقالة الحكومة ترضية لمطالب الموظفين، ونشر قرار اللجنة مع قرار أللنبى في وقت واحد، فعاد الموظفون إلى أعمالهم يوم 23 أبريل 1919، بينما امتنع عدد قليل من الموظفين عن العودة للعمل خشية أن ترتبط عودتهم بالخوف من تهديدات أللنبى ووعيده، إذ أصدر منشورًا يتوعد الموظفين بالعقاب الصارم في حال استمروا في الإضراب، وحال عودتهم قبض على البعض منهم، كما منع البعض الآخر من استئناف أعمالهم[35].

واجتمعت لجنة «مندوبي موظفي وزارات الحكومة» بمبنى وزارة الحقانية في الساعة العاشرة صباح 25 أبريل 1919، وبعد اطلاعهم على محضر اجتماع المندوبين العشرة من أعضاء اللجنة، عقب استقالة حكومة رشدي، والذى دعوا فيه الموظفين للعودة إلى أعمالهم، تم إقرار ما جاء من قرارات هذه اللجنة المصغرة، وتأييد عودة الموظفين إلى أعمالهم، مع الاحتجاج على معاملة الموظفين الإنجليز لبعض الموظفين المصريين العائدين من الإضراب، فلا يجوز استخدام هؤلاء الإنجليز مراكزهم للانتقام من صغار الموظفين المصريين الذي استجابوا للإضراب، الذي أقرت الحكومة السابقة أنه كان إضرابًا لتأييد المطالب القومية، كما طالبت اللجنة في قرارها بضرورة الإفراج عن المعتقلين من الموظفين،

30 F.O. 407/184, pp.239, No. 287, An Account of the Progress of Events in Cairo and the Provinces from April 12 to 19, 1919.
31 F.O. 407/184, pp.240, No. 287, An Account of the Progress of Events in Cairo and the Provinces from April 12 to 19, 1919.
32 F.O. 407/184, pp.204-09, No. 251, An Account o/ the Progress of Events in Cairo and the Provinces from April 6 to April 12, 1919.
33 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 913.

34 F.O. 407/184, p.232, No. 281, Mr. Kingsford (British Chamber of Commerce, Cairo) to Sir E. Allenby. Excellency, ' Cairo, April 18, 1919.
35 عبد الرحمن فهمي، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج1، ص 262.

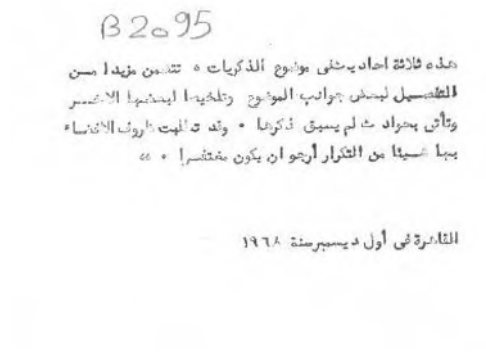
B2095

هذه ثلاثة احاديث على موضوع الذكريات ، تتضمن مزيدا من التفصيل لبعض جوانب الموضوع وتلخيصا لبعضها الاخير وتأتي بخواطر لم يسبق ذكرها . وقد تحاميت طروف الانشاء بما عسيا من التكرار أرجو ان يكون مقتصرا . ..

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٦٨

مذكرات صادق حنين

وإعادة من منعوا من العمل إلى وظائفهم[36]. وكان هذا آخر اجتماع للجنة، ولم تجتمع بعد هذا التاريخ، فقد أدت مهمتها في إحراج وزارة رشدي وإجبارها على الاستقالة، ولعبت دورًا مهما في تماسك كتلة الموظفين المضربين وعدم انقسامهم وضياع جهودهم.

وهكذا استمر الإضراب لمدة ثلاثة أسابيع، من 2 حتى 23 أبريل، ولم يأبه الموظفون بخصم الأسابيع الثلاثة التي أضربوا فيها عن العمل من رواتبهم، في الوقت الذي كانت فيه المدينة تعانى من التوتر الشديد نتيجة حملات الاعتقال والصدامات والمواجهات بين المتظاهرين والسلطات البريطانية[37].

في 21 مايو 1919 تشكلت وزارة سعيد باشا، بعد أن ظلت مصر دون وزارة لمدة شهر كامل، وقد قوبل تشكيل هذه الوزارة بالاحتجاج والتظاهرات العدائية لها في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى، ورفعت العديد من العرائض للاحتجاج على تشكيلها، ومنذ بداية تشكيل هذه الوزارة أعلن سعيد باشا أن وزارته معنية بتحسين حالة الموظفين، وذلك بهدف صرف أنظار الموظفين عن الاهتمام بالشأن العام، وقد نفذ ما وعد به فقرر مجلس الوزراء في 26 يونيو تخصيص مبلغ 800 ألف جنيه لمنحهم العلاوات، في شكل استبقاء لإعانة الحرب مع زيادتها بنسبة 50٪، وبالإضافة إلى ذلك قام بتحسين درجات عدد كبير من الموظفين، وأغدق عليهم الرتب والنياشين، وذلك بهدف اجتذاب الموظفين إلى جانب الوزارة، وقد نجحت هذه السياسة جزئيًا في صرف عدد كبير من الموظفين عن القضية الوطنية والالتفات إلى مصالحهم الخاصة[38].

وهكذا فشلت الترتيبات البريطانية لقولبة الموظفين داخل «الآلة الحكومية»، إذ كان هذا التحدي اختبارًا لمدي قوة وانضباط الجهاز الإداري للدولة، وتأكيد أو نفى المزاعم البريطانية بأنه خارج العمل السياسي. وفى المقابل نجاح اختبار مدي وطنية موظفي الدولة ضد تأكيدات وزير الخارجية البريطاني كيرزون بأن هؤلاء الموظفين منضبطين وفقًا للقواعد البريطانية، ولن يشاركوا في أي عمل سياسي، لكن هذه الأحداث أثبتت خطأ نظرتهم، وانفرط عقد الانضباط الإداري الذي تفاخر به كرومر والمسؤولون البريطانيون من بعده.

ذكريات صادق حنين زعيم الموظفين

تأتي «ذكريات» صادق حنين في إطار ثلاثة أحاديث، أدلى بها سنة 1968، ونشرتها مكتبة الإسكندرية ضمن موقع ذاكرة مصر المعاصرة، وكانت بين أوراق بطرس باشا غالي الذي قامت المكتبة بفهرستها وتصويرها ووضعها على الموقع المذكور[39]. وتتألف هذه الذكريات من ملفين أحدهما يقع في تسع ورقات، وسوف أشير إليه في الحواشي باسم ذكريات(1)، وهو تحت رقم (B2095) بينما الملف الثاني فيتألف من أربع وثلاثين ورقة، وسوف أشير إليه بذكريات(2) وهو تحت رقم (B2097)، إضافة إلى الرد على مقال لأحمد بهاء الدين في مجلة المصور سنة 1969، وسوف أشير إليه باسم المجلة وتاريخ صدورها. ومن خلال المعلومات القليلة المتحفظة من المؤلف ـإذ نرى في هذه الكتابات تحفظًا كبيرًا من صاحبهاـ ويمكننا أن نضع تصورًا لدوره وما تعرض له من ضغوط بسبب موقفه المؤيد والمتزعم لإضراب الموظفين الحكوميين.

والنظرة الفاحصة لما جاء من قضايا في "ذكريات" صادق حنين، نراها تتطابق كثيرًا تمامًا مع ما جاء في مذكرات فخري عبد النور، وبما أن صادق حنين شارك في ترتيب

36 نفسه، ج1، ص 362 - 462.
37 صادق حنين، ذكريات (2)، ص1.

38 عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص643-743.
39 يمكن الرجوع إلى هذه المذكرات على موقع ذاكرة مصر المعاصرة (مكتبة الإسكندرية) على الروابط التالية: (Accesses Date 1/3/2019) :
http://modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4389&keyword=1919
http://modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx

عودة سعد زغلول ورفاقه من المنفى

وتبويب مذكرات عبد النور، فإنه من المرجح أنه كتبها بعد فترة طويلة لم يتذكر أحداثها بشيء من التفاصيل، فحاول اقتباس ما يخصه في مذكرات عبد النور وصاغه في شكل "ذكريات". أو لعل شخصية المؤلف المتحفظة بطبيعتها، كانت سببًا في عدم كتابته لمذكرات يوضح فيها دوره بشيء من التفصيل، واكتفائه بهذه الذكريات التي كتبها كما ذكر أحيانا بناءً على طلب بعض الشباب، وهو يري أنه بكتابتها ربما تلهم بعض الشباب وتكون له عونًا في حياته[40].

إن ما كتبه صادق حنين عن نفسه في المذكرات ليس بالكثير، لكنه يرسم صورة عامة لدوره في ثورة 1919، فوفقًا لما كتبه هو عن نفسه في هذه الأوراق التي صاغها بنفسه، -مع أنه لم يذكر الكثير عن حياته- فهو صادق حنين ابن الباحث المعروف جرجس حنين الذي يعرفه الكثير من الباحثين والمؤرخين بسبب كتابه ذائع الصيت «الأطيان والضرائب في القطر المصري»، وكان «جرجس حنين» يعمل مديرًا للأموال المقررة بوزارة المالية المصرية، وخبيرًا في الضرائب والحسابات، وذلك على خطى المصريين المسيحيين الذين لجأوا إلى تعلم الحسابات، وبرعوا فيها، فكانوا أفضل من يعمل بالحسابات في مصر.

ولد صادق حنين في أبريل سنة 1881م بالفيوم، وتعلم في القاهرة، حيث أتم دراسته الثانوية بالمدرسة التوفيقية، وعلى خطى والده تعلم الحسابات والضرائب، وتنقل في العمل بوزارة الزراعة بالأقسام المكلفة بفرض الضرائب وجبايتها والتفتيش المالي ومراجعة الحسابات[41]، وخلال أواخر سنة 1914 تولى الشؤون المالية والإدارية بالوزارة، وكان أعلى الموظفين المصريين منصبًا[42].

ويذكر صادق حنين في ذكرياته أن كتابه الذي نشره سنة 1917 تحت عنوان «التعاون في الزراعة» هو خلاصة أفكاره حول موضوع التعاون الذي شغف به، وقرأ الكثير عنه، وألف فيه المحاضرات لطلبة الدبلوم بمدرسة الزراعة العليا، ولا شك أن حنين كان رائدًا في موضوع من الموضوعات الجديدة وهو «التعاون»[43].

وحينما اندلعت شرارة ثورة 1919 بنفي سعد زغلول وزملائه إلى جزيرة «مالطة» في 8 مارس 1919، كان صادق حنين يعمل في وزارة الزراعة في القسم المالي، وكان أعلى أعضاء لجنة الإشراف على إضراب الموظفين منصبًا، والتي تشكلت كما سبق أن ذكرنا احتجاجًا على ما ذكره وزير الخارجية البريطاني كيرزون، وعقب انتهاء الإضراب، اهتم بترجمة مختارات من الكتب والمقالات الأدبية المعاصرة التي تتناول موضوعات الاستقلال في دوائر الرأي الحر في أوربا[44]، وذلك بهدف تثقيف شباب الثورة لبث روح الحماس في أوساطهم، ومن هنا يمكن القول بإن صادق حنين كان بمثابة شريان الثقافة للشباب الثائرين، يطلعهم على كل ما هو جديد في عالم الأدب السياسي في أوروبا وينقله إلى العربية للاستفادة منه.

أزمة حفل استقبال سعد زغلول 1921

لقد كان من بين ما فعله موظفو الحكومة هو إقامة حفل لاستقبال سعد زغلول ورفاقه عقب عودتهم من المنفى في أبريل سنة 1921، إذ تشكلت لجنة من سبعة عشر موظفًا، على رأسهم صادق حنين، من مختلف الوزارات ذُكرت أسماؤهم في الصحف في 22 أبريل 1921، لكن الوزراء في الحكومة أخذوا يضغطون على لجنة الاحتفال ـتارة بالوعد وتارة بالوعيدـ من أجل إلغاء الحفل المزمع إقامته، لكن الموظفون استاءوا من ذلك، وكتبوا عريضة إلى رئيس الوزراء، الذي قابلهم، وبعد مناقشة طويلة أخبرهم «أن الوزارة لا يسعها أن تنظر بعين الرضا، إلى حفلة يكون مغزاها مناصرة رجل سياسي، يجهر بالعداء لحكومة بلاده... فإن لم يعدل أعضاء اللجنة، عن الحفلة

40 صادق حنين، ذكريات (1)، ص7، على موقع ذاكرة مصر المعاصرة (Access Date 1-3-2019):
http://modernegypt.bibalex.org/NewDocumentViewer.aspx?DocumentID=DC_4389&keyword=1919

41 صادق حنين، ذكريات (1)، ص4.

42 صادق حنين، وذكريات (2)، ص2.

43 صادق حنين، ذكريات (2)، ص4.

44 صادق حنين، ذكريات (1)، ص5.

ويؤجلوها كانت عليهم مسؤولية عملهم»[45].

إثر المقابلة تخلى عن اللجنة ثمانية من الموظفين، وظل تسعة منهم مستمرين في تنفيذ رغبة زملائهم، وهؤلاء التسعة هم: صادق حنين بك مدير إدارة بوزارة الزراعة، والقاضي أحمد خشبة بك، والقاضي سلامة ميخائيل بك، والأستاذ محمود النقراشي من رجال التعليم، والأستاذ مكرم عبيد من رجال القانون والتعليم، والأستاذ حسين فتوح من رجال التعليم، والدكتور نجيب اسكندر من وزارة الصحة، والأستاذان فؤاد شيرين وزكي جبرة من الإداريين[46]. لكن من الواضح أن صادق حنين كان أكثر الموظفين تحمسًا للبقاء في اللجنة، وكان هذا التحدي للحكومة يعرض أعضاء اللجنة الذين قرروا البقاء للحرج وربما للتنكيل كما توعدتهم، لهذا أرسل سعد زغلول رسالة إلى صادق حنين بك قال فيها«حضرة صاحب العزة صادق بك حنين، علمت أن الوزارة غضبت من حفل التكريم التي شرعتم مع إخوانكم في إعدادها، ونبهت بالعدول عنها، وأنكم صممتم على عزمكم، رغم تهديدها لكم، فكتبت هذا شاكرًا حسن قصدكم، وجميل صنعكم، راجيًا بكل إلحاح أن تعدلوا عن عزمكم خشية أن تتكدر بسببي، وهو ما يؤلمني ألمًا شديدًا، وأؤكد لكم أن شعوركم المضغوط عليه بتلك السلطة أرقى في نظري من كل شعور آخر، وأنه اذا حجبت القوة مظاهر الترحيب بي فلا تستطيع أن تحجب ما انطوت عليه جوانحكم من عواطف الحب والإكرام التي يشعر قلبي برقتها وتمتلئ نفسي سرورًا بلطفها، وإنني أحيي ذلك الشعور الكامن وأقدم لكم عليه الشكر الوافر والسلام.

سعد زغلول»[47].

27 **أبريل** 1921

ومع رسالة سعد زغلول لصادق حنين التي يطلب منه ومن أعضاء اللجنة العدول عن إقامة الحفل لخشيته من التنكيل بهم من قبل الحكومة، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن سعد زغلول ربما يغير من تكتيكاته السياسية، بطلبه من صادق حنين العدول عن إقامة الحفل[48]. إلا أنه رغم ذلك صممت اللجنة على إقامة الحفل، وأقيم بالفعل في فندق كونتيننتال في 6 مايو بمشاركة سبعمئة موظف حكومي، إضافة إلى مائة مدعو من غير الموظفين، وألقى سعد زغلول خطابًا في هذا الحفل أبدي فيه إعجابه بشعور الموظفين، وقال«إنهم أقاموا هذا الاحتفال وسيوف الإرهاب مُعلقة فوق رؤوسهم، فلم يبالوا بها»[49].

الحكومة وسلطات الاحتلال تنكلان بزعيم الموظفين

وعقب الاحتفال بيومين؛ أي يوم 8 مايو نفذت الحكومة تهديداتها، بإحالة أعضاء اللجنة إلى المحاكمة التأديبية، فأقام لهم زملاؤهم حفل تكريم وتضامن في 31 مايو، وخلال الحفل ألقى صادق حنين خطابًا أكد فيه على «حق الموظفين في تأييد الوفد ورئيسه»، وناقش تصريحات رئيس الوزراء عدلي يكن وفند مدى ضعف حجتها، ونادي بأن الموظفين أحرار في الإعراض عنها، أو الأخذ برأي رئيس الأمة ونصرته، وقوبلت كلماته بموافقة حماسية كما يؤكد فخري عبد النور[50].

وكان لرئاسة صادق حنين لجنة تكريم سعد زغلول أثرها في انفراد الحكومة بالتنكيل به بشكل غير مسبوق، ففي 2 يونيو عقدت محكمة الاستئناف العليا اجتماعًا للنظر في الدعوى التأديبية ضد القاضي سلامة ميخائيل، وأصدرت حكمًا بتبرئته، بينما اجتمع مجلس الوزراء بعد ساعتين فقط من قرار المحكمة، وقرر إحالة صادق حنين إلى التقاعد، وذلك دون انتظار قضية التأديب، ويتساءل فخري عبد النور لماذا اختصت الحكومة صادق حنين بنقمتها دون غيره من زملائه؟ وقد أشار إلى أن هناك سببين: **الأول**؛ إرهاب الموظفين وردعهم عن المجاهرة برأيهم في القضية القومية متى كان مخالفًا لرأيها، **وثانيًا**: الانتقام شخصيًّا من صادق حنين لرئاسته لجنة تكريم سعد زغلول، من جهة وانتقاده لرأي رئيس الوزراء وتسفيهه علنا من جهة أخرى[51]. ومن الجدير بالذكر، أن صادق حنين أعيد إلى الخدمة في أوائل عام 1924 كوكيل للمالية.

وقد توالت أشكال التحدي للحكومة من قبل الموظفين، كرد فعل على اضطهاد رموز الموظفين، وبخاصة صادق حنين، فظهرت مبادرة النزعة الوطنية لتكريم رموز الموظفين، فأقيمت حفلة لتكريمهم والتضامن معهم في 19 يونيو في أرض فضاء أمام «المدرسة السنية» بشارع

45 مذكرات فخري عبد النور، المصدر السابق، ص 119 - 120.

46 نفسه ، ص 120.

47 صادق حنين، ذكريات(2)، ص16-15.

48 F.O. 407/190, p. 24, Enclosure No.16, Report on General situation in Egypt from June 23 to 29, 1921.

49 مجلة المصور بتاريخ 14/3/1969 تعقيب من صادق حنين على مقال لأحمد بهاء الدين. وأيضًا: فخري عبد النور، ص120.

50 فخري عبد النور، المرجع السابق، ص121.

51 فخري عبد النور، مذكرات ...، ص121.

المبتديان، وذلك من أجل تكريم صادق حنين بك، بمناسبة صدور قرار الحكومة بفصله من العمل، وكان الداعي إلى هذا الحفل 76 موظفًا من القضاء والتعليم والطب والهندسة والإدارة، ونشرت أسماؤهم في جرأة وتحدى غير مسبوق لإرهاب الحكومة[52].

يذكر حنين في مذكراته «وقد عانيت بعد عزلي تضييقًا كبيرًا، إذا حظرت علىّ السلطة العسكرية البريطانية الخروج من منطقة الزيتون، فضلًا عن حظر الاتصال التليفوني، فلما تراخت بعد ردح من الزمن حدة هذا التضييق، عدت إلى اتصالي بالطبقة الجديدة من الوفد، إلى أن اعتقلت معهم في ثكنة قصر النيل في أوائل 1922، ولكن هذا الاعتقال لم يطل إلا نحو ستة أسابيع فغادرنا الثكنة، كما غادر الرئيس (يقصد سعد زغلول) وسائر صحبه معتقلاتهم في شهر أبريل»[53].

زعيم الموظفين حرًّا

وعقب دستور 1923 أجريت الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس النواب، واستطاع الوفد تحقيق النجاح في الانتخابات، ورشح صادق حنين نفسه ضمن قائمة ضواحي القاهرة، ونجح في الانتخابات، وبات عضوًا في مجلس النواب. وفى 28 يناير 1924 شكّل سعد زغلول الحكومة وأصبح رئيسًا للوزراء، ودعا صادق حنين ليصبح وكيلًا للمالية في المجلس الجديد، وأشار عليه زغلول بالتخلي عن منصب النيابة، لتعذر الأخذ بنظام الوكلاء البرلمانين، وحصل حنين في نفس العام على لقب «باشا»[54].

وخلال عام 1925 عين صادق حنين وزيرًا مفوضًا في إسبانيا، ثم في إيطاليا، حتى نهاية سنة 1929، ثم عهدت إليه الحكومة الإشراف على بورصتي الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية، وظل في منصبه إلى أن أوكل إليه إدارة شركة مياه الشرب في القاهرة سنة 1937، وبعد بضع سنوات أصبح عضوًا في مجلس إدارة البنك الأهلي، ثم عضوًا في اللجنة العليا للإئتمان والنقد، وعضوًا في المجلس الاقتصادي إلى أن أحيل إلى التقاعد في عام 1955[55].

وخلال عمله كمفوض في روما شارك كممثل للحكومة المصرية في المؤتمر الاقتصادي الدولي، الذي عقد في جنيف سنة 1927، فأثار في المؤتمر موضوع الامتيازات الأجنبية، في بحث ألقاه بالفرنسية، أوضح فيه كيف أن هذه الامتيازات غلت يد الدولة المصرية في إخضاع الأجانب في مصر للضرائب، وكيف أن هذا الوضع الشاذ للأجانب في مصر ساهم في تعطيل نموها الاقتصادي، ولاشك أن هذا البحث ساهم في تعريف الأوروبيين بمساوئ الامتيازات، مما مهد الطريق إلى إلغائها نهائيًا في مؤتمر مونترو في 8 مايو 1937، واعتبرت صحيفة الأهرام صادق حنين من الرواد الذين لهم اهتمامات بالشؤون الاقتصادية[56].

ولقد استمر صادق حنين مهتمًا بمجال تخصصه ومعرفته في الاقتصاد، فحاضر في جامعة القاهرة سنة 1936، بمعهد الدراسات الاقتصادية بكلية الحقوق، وكانت محاضراته عن «البورصات والاستثمار في الأوراق المالية»، وقد قامت الجامعة بنشر هذه المحاضرات عام 1939، ويرى حنين أن تدريس مثل هذه الموضوعات للمرة الأولى في الجامعة، كان وليد العهد الجديد الذي بزغ بثورة 1919 [57].

كما شارك صادق حنين عام 1938 في تأسيس «الاتحاد المصري الدولي»، الذي شارك في تأسيسه عدد من المصريين والأجانب المهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكان هذا الاتحاد يهدف إلى «التعاون بين المصريين والأجانب المقيمين في مصر»، واقناع المنشآت الأجنبية بتوظيف الشباب المصري المتعلم والمثقف في هذه المنشآت، حيث كانت البطالة تضرب سوق العمل في ذلك الوقت[58].

وأخيرًا، فقد كان من أهم أعمال صادق حنين تنظيم وتبويب مذكرات فخري عبد النور، فلولاه ما خرجت إلى النور بهذا الشكل المنسق، فيقول الدكتور يونان لبيب رزق، في تقديمه لمذكرات فخري عبد النور «إذ عكف على تفصيل أبواب هذه المذكرات وتلخيص هوامشها ثم تدوينها على رءوس فصولها والرجوع إليها في يسر دونما عناء».

وجاء في ترجمته بالوثائق البريطانية ـ التي تسببت في مقاضاة أسرته للأرشيف البريطاني إشارات تدل على كراهية السلطات البريطانية له بسبب تزعمه لإضراب الموظفين:

«صادق حنين، قبطي. ولد في نحو عام 1885. كانت

52 نفسه، ص 153.
53 صادق حنين، ذكريات (1)، ص5 - 6.
54 نفسه، (2)، ص2.
55 صادق حنين، ذكريات (2)، ص2.
56 نفسه، (2)، ص 3.
57 نفسه، (2)، ص4 - 5.
58 صادق حنين، ذكريات (2)، ص 5.

بداية تميزه، عندما كان مسؤولًا ماليًّا صغيرًا في الزقازيق، وتسلل إلى عربة القطار حين قبل حذاء اللورد إدوارد سيسيل، وتوسل إليه من أجل الحصول على ترقية. وفي عام 1919، وبعد أن وصل إلى منصب عالٍ في وزارة الزراعة، سرعان ما تصور إمكانية الاستفادة من حظوظ زغلول باشا، فكان أحد أبرز المسؤولين عن الإضرابات بين الموظفين الحكوميين. لهذا السبب تم فصله من الخدمة في أثناء حكومة عدلي عام 1921.

استمر ناشطًا سياسيًّا، لكنه تمكن من الهرب من المنفى في سيشيل، من خلال تفاهمه مع السلطات البريطانية بتحديد تحركاته. وفي عام 1922 حصل على إذن للسفر إلى إنجلترا لإلحاق ابنته بالمدرسة، شريطة أنه لا يقوم بأية أنشطة سياسية هناك. وفشل في احترام هذا الاتفاق. وفي عام 1923، منعته السلطات من الخوض في آرائه السياسية إذا أعيد إلى الخدمة الحكومية. ومع هذا، لم يتم إعادته إلى أن تولى زغلول منصبه عام 1924، حينما ولاه منصب وكيل وزارة المالية. كان وزيرًا جيدًا للغاية، لكنه أظهر محاباة للموظفين الأقباط.

تم تعيينه مفوضًا مصريًّا في مدريد في فبراير عام 1925، وذلك من أجل إبراء أحد الإداريين الوفديين البارزين، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الخلاف مع الملك في مسألة الإدارة المالية. وتم نقله بعد ذلك إلى روما لإفساح المجال في مدريد لحسن نشأت باشا. وكان صادق حنين شحيحًا على نفسه في التمتع بسيرة ذاتية سياسية. وقد تم تعيينه في ديسمبر عام 1929. وفي عام 1931 عينه صدقي باشا مفوضًا حكوميًّا في البورصة. وكان عضوًا في البعثة الاقتصادية المصرية إلى المملكة المتحدة، في أبريل 1935، وعضو بمجلس إدارة شركة فنادق مصر العليا، ومدير عام شركة مياه القاهرة.

صادق حنين باشا لديه نزعة إلى التحفظ، وغير جذاب، ولكنه ليس لديه سلوك غير وقور. وطموح لتحقيق نجاح إداري وليس سياسي، ويمتلك قوة وذكاء ملحوظين، ولا سيما في الأمور الاقتصادية، مع قدرة فائقة في تطبيق القرارات. لديه زوجة فرنسية من أصل إيطالي، وابنته متزوجة من السيد شارفيت Charvet، المدير العام لشركة شل في مصر»[59].

ويذكر رؤوف عباس، في مقدمة كتاب «شخصيات مصرية في عيون أمريكية»، إن السفارة البريطانية في مصر كانت حريصة على رصد الشخصيات البارزة كل ثلاث أو أربع سنوات، وقد أعد السفير البريطاني في القاهرة تقريرًا جامعًا ضم أكثر من مئة ترجمة لشخصيات سياسية مصرية عند أواخر الثلاثينيات، ونشرت صحيفة «الأهرام» عددًا منها في منتصف الستينيات، وتسبب ذلك النشر- الذي تم بعد الإفراج عن الوثائق في تعديل وزارة الخارجية البريطانية لمدة سرية تقارير التراجم، لتصبح خمسين عامًا، إذ تضمن ما تم نشره بالأهرام من ترجمة «صادق حنين باشا» ما يسيء للرجل الذي كان على رأس منظمي إضراب الموظفين في 2 أبريل 1919، إذ وصمه التقرير بالانتهازية وفقدان الكرامة، وهو ما دفع أسرته إلى مقاضاة الخارجية البريطانية أمام المحاكم البريطانية ذاتها، وحصلوا على حكم لصالحهم، مما اضطر الخارجية إلى مد الحظر على التراجم إلى خمسين عامًا[60].

والخلاصة أن دور الموظفين خلال ثورة 1919 كان دورًا فاعلًا ومؤثرًا للغاية في إحراج الحكومات المتعاقبة في أثناء الثورة، وكان ملهبًا للجماهير المختلفة وملهمًا لها للاستمرار في التظاهر والإضراب حتى تحقق المطالب الوطنية.

هذه الدراسة أثبتت أن الدور الأكثر تأثيرًا وفاعليه لإضراب الموظفين خلال ثورة 1919، هو ذلك الدور الذي لعبه الموظفون في تحطيم أسطورة «الآلة الإدارية» أو «دولاب العمل» المنتظم المنضبط في ظل الاحتلال البريطاني لمصر. وكان صادق حنين بمثابة زعيمًا مصريًا قاد الموظفين إلى تحقيق غايتهم من الإضراب والتظاهر، وهو إحراج الحكومة المصرية والسلطات البريطانية بالتبعية وإظهارهما بمظهر «الرأس» الذي لا يستطيع التحكم في جسد الجهاز الإداري عندما تكون نقطة الخلاف قضية وطنية وقومية غايتها المطالبة بالاستقلال.

وعليه يمكن القول إن ثورة 1919 تحتاج إلى إعادة قراءة لدور الفئات والشرائح المختلفة من المجتمع المصري، وفق مكانها وسط السياسات التي حدد معالمها المحتل البريطاني، وطرح الأسئلة حول كل شريحة أو فئة من المجتمع المصري وأسباب مشاركتها في تلك الثورة، في سياق الأطر والسياسات التي رسمها المحتل لكل فئة أو شريحة وإظهار مدى تباين هذه السياسات مع الدوافع الوطنية، والمطالب الفئوية، أو حتى المصالح الشخصية.

59 F.O. 403/468, p. 61, Further Correspondence, respecting AFRICA, PART 18, January to March 1944.

60 رؤوف عباس، شخصيات مصرية في عيون أمريكية، دار الهلال، القاهرة 2002، ص5.

6

وودرو ويسلون

عندما تخلَّى ولْسون عن مبادئه.. ما وراء كواليس اعتراف أمريكا بَالحماية البريطانيَّة على مصر

عماد أحمد هلال

مدخل:

لا شك أن اعتراف الرئيس الأمريكي ولسون بالحماية البريطانية على مصر في 19 أبريل 1919 كان مُحْبِطًا للمصريين، ومؤثرًا على نتائج الثورة التي جاءت هزيلة لا تضارع ما بذله المصريون من تضحيات، ولا تُرضِي مطالب المصريين بالاستقلال التام. ولاعتراف الرئيس الأمريكي بالحماية قصةٌ دارت أحداثُها وراء كواليس مسرح السياسة، وتحكيها الوثائق الأمريكية بالتفصيل. ويُستحسن أن نحكيها منذ البداية.

عندما قامت الحرب العالمية الأولى وانحازت تركيا إلى دول الوسط (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر)؛ وَجَدَتْها بريطانيا فرصةً لإنهاء حالة الازدواجية في وضع مصر السياسي، إذ كانت من الناحية الرسمية ولايةً عثمانيةً، ومن الناحية الفعلية مستعمرةً بريطانيةً، فأعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في 18 ديسمبر 1914[1]. وقد اتخذت هذه الخطوة بدون التشاور مع حلفائها أو صديقتها الولايات المتحدة، مُعتبرة أن ظروف الحرب هي التي أدت إلى ذلك[2]. وقد قامت الحكومة البريطانية بإرسال نسخة من هذا الإعلان إلى سفراء الدول صاحبة الامتيازات في مصر، ومن بينهم السفير الأمريكي في لندن. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعترف بالحماية بشكل رسمي؛ إلا أن الرد الأمريكي قد تمثل في بعض التساؤلات حول تأثير إعلان الحماية على المصالح الأمريكية والامتيازات التي تمتع

1-حول أثر الحرب على مصر انظر: لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.

2-الحكومة المصرية: القضية المصرية 1882 – 1952، المطابع الأميرية بالقاهرة، 1954، ص29.

رشدي باشا

بها الأمريكيون في مصر، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية الردَّ الأمريكي بمثابة اعتراف بالحماية، مع إمكانية بحث مسائل الامتيازات وغيرها بعد الحرب[3].

وبعد إعلان الحماية بأشهر قليلة أعدَّ رُشْدي باشا رئيس الوزراء مشروعًا قدَّمَهُ للسلطات البريطانية في فبراير 1915، تَضَمَّن وَضْعَ نظام سياسيٍّ لمصر يُوفِّق بين مصالح إنجلترا وآمال المصريين، ويُعلن أن مصرَ دولةٌ مَلكيةٌ دستوريةٌ مستقلةٌ، على أن يُقَيَّد ذلك الاستقلالُ بقيودٍ أهمها أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس، والدفاع عن مصر، ومراقبة ماليتها، وحق الموافقة على القوانين المُتعلقة بالأجانب. وقد طالت المباحثات بين رشدي والسلطات البريطانية في هذا المشروع. وبالرغم من أن رشدي استجاب للمطالب البريطانية وقدَّم كثيرًا من التنازلات في ذلك المشروع المتواضع أساسًا[4]؛ إلا أن المباحثات استغرقت عامي 1915–1916، ويبدو أن من عوامل إعاقة إنهاء ذلك المشروع أن الوجود البريطاني في مصر كان مُعرضًا لكثير من العواصف خلال تلك الفترة التي كانت التهديدات التركية لمصر فيها قائمة، بينما كانت حملة الدردنيل قد وضعت أوزارها بالفشل البريطاني الذريع.

3-US National Archives, Department of Stat, (henceforth "DS"), Egypt, File No.883.00/73, "Report on Effect Upon American Interests of British Protectorate and Abolition of the Capitulations in Egypt", by Paul Knabenshue (Consul) Vice-Consul in charge, at American Diplomatic Agency and Consulate-General, Cairo, Egypt, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917.

4 -عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1975، 56 – 58.

السير رينالد وينجت

وعلى هذا، فإنه مع بداية عام 1917، ومع فشل الحملة التركية على قناة السويس، وإعلان الشريف حسين الثورة العربية، وتَحَوُّل الموقف العسكري البريطاني على الجبهة المصرية من الدفاع إلى الهجوم؛ بدأت بريطانيا تنظر في تحديد طبيعة علاقتها بمصر، وانقسمت الإدارة البريطانية بين رأيين: أحدهما يُطالب بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية، وكان المندوب السامي البريطاني في مصر رينالد وينجت Reginald Wingate من أنصاره، والآخر يطالب باستمرار نظام الحماية، وهو الرأي الذي انتصر في النهاية[5]، وكان لانتصاره نتائج إيجابية على مشروع رشدي باشا، الذي اتفق مع السلطات البريطانية على تشكيل لجنة لبحثه وتقديم مقترحاتها. وعلى ذلك أصدر رشدي باشا قرارًا بتشكيل تلك اللجنة في 24 مارس 1917، وضَمَّت أعضاءً مصريين وبريطانيين، وكان مُقررها والـمُسيطر عليها هو السير وليم برونْيَت Sir William Brunyate، الذي كان في ذلك الوقت نائب مستشار وزارة المالية المصرية، غير أنه كان قبل ذلك يعمل مستشارًا للداخلية، كما كان إلى جانب هذا المستشار الأول في دار الحماية. وكانت مهمة هذه اللجنة اقتراح التعديلات الواجب إدخالها على القوانين والنظم الإدارية والقضائية المصرية التي تنسجم مع النظام الجديد، وعُرفت هذه اللجنة باسم "لجنة الامتيازات"، وهو اسم لا يحمل إلا جزءًا يسيرًا من مهمتها الواسعة، إذ كان مشروع رشدي يشمل فكرة إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتوحيد القوانين والمحاكم في مصر[6].

5- لطيفة سالم: المرجع السابق، ص54 – 57.

6 - محمد كامل سليم: ثورة 1919 كما عشتها وعرفتها، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، 1975، 60.

وبينما كانت اللجنة تواصل عملها خلال عامي 1917–1918، دخلت السلطات البريطانية في مصر في سلسلة من المفاوضات مع الدول صاحبة الامتيازات، بهدف إقناعها بإلغاء تلك الامتيازات، وبالطبع كانت الولايات المتحدة واحدةً من تلك الدول.

أولًا: المفاوضات البريطانية-الأمريكية حول الحماية والامتيازات

تُبين التقارير التي أرسلها القنصل الأمريكي في مصر تفاصيل تلك المفاوضات، وأهمها ذلك التقرير الشامل الذي كتبه القائم بأعمال القنصل العام في القاهرة بول نَبْنْشُو Paul Knabenshue في 8 ديسمبر 1917 بعنوان "تأثير الحماية البريطانية وإلغاء الامتيازات على المصالح الأمريكية في مصر"[7]. وقد دارت المفاوضات بين نبنشو ورجال الإدارة البريطانية في سياق تبادل المصالح، أو بالأحرى في سياق الإجابة عن سؤال: ما الذي يمكن أن تقدمه بريطانيا لأمريكا في مقابل تخلي الأخيرة عن الامتيازات واعترافها بالحماية؟

وقد أشار نبنشو في تقريره إلى أن البريطانيين هم من بادر إلى التفاوض؛ إذ ذكر أن المندوب السامي البريطاني وينجت قد أرسل إليه المستر جريغ Mr. Greg "مدير وزارة الشئون الخارجية"- وكانت أعمال وزارة الخارجية المصرية قد انتقلت إلى المندوب السامي البريطاني منذ إعلان الحماية–لبحث مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وقد تمت المقابلةُ فعلًا في 18 أكتوبر 1917، وحضر جريغ اللقاء حاملًا الملف الخاص باعتراف الحلفاء بالحماية البريطانية على مصر، وفي البداية قرأ لنبنشو نص البلاغ الذي بمقتضاه تم إعلان الحماية، ثم أوضح له أن جميع الدول الحليفة لبريطانيا، وكذلك الدول المحايدة قد أرسلت رَدَّها على ذلك المنشور، فيما عدا إيطاليا التي تجاهلت الرد. ثم أكد غريغ على أن الرد الروسي احتوى اعترافًا كاملًا بالحماية، أما بقية الدول فكان ردها يحتوي على بعض الملاحظات، وقد أوضح غريغ أن هذه الردود قد اعتبرتها الحكومة البريطانية اعترافًا من تلك الحكومات بالحماية[8].

أ: في مجال التبشير

وقد أشار جريغ إلى أن الحماية البريطانية سوف تستمر

سراي الحرملك مقر أنتكخانة الجيزة 1894

بعد الحرب، وأن الامتيازات الأجنبية في ظل الحماية لا لزوم لها، ولذلك سوف يعاد التخطيط لكل شيء. وعندما انتقل نبنشو إلى مسألة إلغاء الامتيازات وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية، فإن جريغ رأى أن المختص بذلك الموضوع هو السير وليم برونيت مقرر «لجنة الامتيازات». ولما كان نبنشو صديقًا شخصيًّا لبرونيت؛ فقد قام بزيارة برونيت في منزله في 20 أكتوبر 1917. وفي بداية الحديث أكد برونيت على أن إيطاليا وإن كانت قد رفضت الرد أو الاعتراف بالحماية في سنة 1914، إلا أنها قد وقعت معاهدة مع بريطانيا سنة 1916 تحوي اعترافًا ضمنيًّا بالحماية والموافقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر.

وعندما تطرق الحديث إلى وضع أمريكا في مصر بعد إلغاء الامتيازات كان التبشير الأمريكي بمصر على رأس الموضوعات المطروحة للنقاش؛ إذ أكد نبنشو على أن المبشرين الأمريكيين ينظرون باستحسان إلى استمرار الحماية البريطانية، ولكن متخوفون بشدة من سياسة موالاة المسلمين Pro-Moslem Policy المعروفة جيدًا عن بريطانيا العظمى، والتي كان ينتج عنها تقييد للنشاطات التبشيرية المسيحية في بعض الأوقات، ونتيجة لذلك فإن المبشرين الأمريكيين يطلبون من بريطانيا ضمانات بالحريات الدينية، وأن حرية العمل التبشيري المسيحي التي كان مسموحًا بها في الماضي سوف تستمر على نطاق أوسع تحت الحماية البريطانية. وقد أكد له برونيت أنَّ النشاط التبشيري الأمريكي سوف يستمر إلى أبعد مدى يمكن أن يسمح به الأمن العام في مصر، ولكنه بأي حال لن يكون بأقل مما كان عليه سابقًا[9]. وكان هذا الوعد كافيًا في نظر نبنشو لكي ينتقل إلى جانب آخر من المفاوضات.

7-DS, Egypt, File No.883.00/73, Confidential Dispatch No. 406, December 8, 1917.

8 -DS, Egypt, File No. 883.00/73, Dispatch No. 406, December 8, 1917, p. 22-24.

9 -Ibid, P.13, 20.

المحاكم المختلطة فى مصر

ب: في المجال الثقافي

لم يحظ الجانب الاقتصادي بقدر كاف من المناقشات، ولعل ذلك راجعٌ إلى تضاؤل حجم النشاط الاقتصادي الأمريكي في مصر، كما إن نبنشو قد وجد أن الشركات الأمريكية لن تتأثر كثيرًا بمسائل فرض الضرائب عليها أو توحيد القوانين.

أما بخصوص الجانب الثقافي، فقد تساءل نبنشو عن حجم الضمانات التي ستقدمها بريطانيا لحصول كل الأجانب على قدر متساوٍ من المعاملة فيما يتصل بالبعثات الأثرية والنشاطات الكَشْفية في مصر تحت الحماية البريطانية؟ وقد أكد السير وليم برونيت على أن بريطانيا تتعهد بحصول أمريكا وكل الدول على قدر متساوٍ من المعاملة في البعثات الأثرية والنشاطات الكَشفية. ولكنه استثني من ذلك التعهد البعثات الكشفية الألمانية والنمساوية-المجرية.

ولكن نبنشو انتهز الفرصة لكي يطالب بحصول أمريكا على وضع مميز؛ ولذلك استنكر سيطرة الفرنسيين على «لجنة الآثار» و«مصلحة الأنتيكخانة»، وادعاءاتهم بأحقيتهم في منصب مدير مصلحة الأنتيكخانة. ولكن برونيت أكد على أنها ليست ادعاءات، بل حقيقة مقررة طبقًا لمعاهدة رسمية وقعت مع فرنسا سنة 1904 يقصد الوفاق الودي-وعندما أدرك نبنشو صعوبة الحصول على وعدٍ بحلول أمريكا محل فرنسا، فإنه تساءل عن إمكانية وضع تلك الإدارات تحت سيطرة بريطانيا، ورَدَّ عليه برونيت بأنه يتمنى ذلك[10].

ج: في المجال القضائي

أشار برونيت إلى أن لجنته تعمل على تغيير النظام القضائي بأكمله بعد الحصول على موافقة الدول بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وعلى ذلك سيتم إلغاء المحاكم المختلطة، وتوحيد النظام القضائي المصري كله مع إنشاء محكمة نقض عليا. وهنا تساءل نبنشو عن موقف القضاة العاملين في تلك المحاكم، فرد برونيت بأنه سيتم تخييرهم بين البقاء للعمل في النظام الجديد أو الرحيل، مع الوضع في الاعتبار بعض الشروط التي ستكون محل اعتبار مثل: السن والمعرفة باللغات العربية والفرنسية والإيطالية المستخدمة في المحاكم المختلطة، كما أوضح أنه لن يتم أخذ جنسية القضاة في الاعتبار عند التعيين في النظام الجديد، فيما عدا القضاة البريطانيين والمصريين الذين يجب أن يكون لهم تواجد في كل المحاكم[11].

وعندما استعرض نبنشو مع برونيت موقف القضاة الأمريكيين العاملين وقتئذ في المحاكم المختلطة، وجد أنهم ثلاثة: أولهم س. ب. توك S. P. Tuck القاضي في محكمة الاستئناف المختلطة، وهو مُعرض للرحيل لأن عمره تجاوز السبعين عامًا. وثانيهم فان هورن Van Horne القاضي في محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة، فبالرغم من أن عمره 62 سنة؛ إلا إنه لن يبقى لأن حالته الصحية غير مستقرة. أما الثالث فهو كرابيتس Crabites القاضي في محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة، وقد أكد برونيت استحالة ترقية كرابيتس إلى محكمة النقض المزمع إنشاؤها؛ إذ توجد أسماء أخرى أكبر منه سنًا وأكثر تَمَيُّزًا، كما شكك أيضًا في احتمال ترقيته إلى محكمة الاستئناف[12].

ولما وجد نبنشو أن هذا يعني أن الولايات المتحدة سوف لا تكون مُمَثلةً بشكل جيد في النظام الجديد، فقد قرر بحث المسألة رسميًا مع المندوب السامي نفسه السير رينُالد وينجت، وقابله بالفعل يوم 30 أكتوبر 1917، وناقش معه المسألة، ولم يعطه وينجت ردًّا، ولكن طلب منه أن يرسل له وجهة نظره الشخصية في هذه المسألة كتابةً، كي يتسنى له دراستها. وبالفعل أرسل نبنشو ملاحظاته في رسالة مؤرخة بالأول من نوفمبر 1917، ومن قراءة نص تلك الرسالة الموجود في ملحقات التقرير، نتبين أن نبنشو قد لعب على وتر صداقة الولايات المتحدة لبريطانيا، فطالب بضرورة أن يكون هناك ممثلٌ لأمريكا في محكمة النقض؛ «لأنه لا يُعقل أن تُستبعد الولايات المتحدة-التي تحولت بسرعة كبيرة إلى أهم حليف لبريطانيا-من هذا الموقع، بينما هناك قوى حليفةً أقل شأنًا من الولايات المتحدة سوف يكون

10 - Ibid, p. 16-18.

11 - Ibid, p. 25 - 27.

12 - DS, Egypt, File No. 883.05/111: From Paul Knabenshue to Wilbur Carr, December 13, 1917.

لها تمثيلٌ قويٌ»، وهو يُشير هنا إلى فرنسا وإيطاليا[13].

كان هذا كل ما توصل إليه وحصل عليه نبنشو في المفاوضات مع رجال الإدارة البريطانية في مصر، ورفع ذلك إلى حكومته في تقريره المطول. وفي خاتمة ذلك التقرير، أوصى نبنشو حكومته بأن توافق الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر؛ لأن ذلك سيكون على أساس «إيمان الولايات المتحدة بالشعب البريطاني –الأمة الحامية– وبمقدرته على تحقيق الإصلاح المرغوب على أسس أوربية وأمريكية، لا على أساس إيمانها بالشعب المصري وبمقدرته على الإصلاح، فهو ليس أهلًا لتلك الثقة على الإطلاق»!![14].

وقد قوبل تقرير نبنشو باهتمام شديد في دوائر وزارة الخارجية الأمريكية، لدرجة أن الوزير أرسل له في 20 فبراير 1919 يشكره عليه، ويقول له: «إنه جاء في وقته المناسب تمامًا»[15]، وهذا يعني أن توصيات نبنشو بموافقة الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات، واشتراطه أن يتم ذلك في ظل استمرار الحماية البريطانية كان لها اعتبارها في الدوائر السياسية الأمريكية، وأن اعتراف أمريكا بالحماية قد أصبح أمرًا واقعًا، ولكن تُرك قرار اتخاذه للرئيس الأمريكي على مائدة المفاوضات في مؤتمر الصلح.

ثانيًا: تصريحات ولسون وأثرها على الحركة الوطنية المصرية

في الوقت الذي كانت تقارير القنصل الأمريكي في مصر تُمهد لاعتراف الولايات المتحدة بالحماية، وموافقتها على إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة؛ كانت الأمور على الجبهة الأوربية تسير في طريق مختلف، فقد أعلنت الولايات المتحدة دخولها الحرب منذ أبريل 1917، وفي 8 يناير 1918، أعلن الرئيس الأمريكي ولسون مبادئه الأربعة عشر كأساس للهدنة، وميثاق للحرية والاستقلال للشعوب كافة. وقد تضمنت تلك المبادئ بالإضافة إلى الخطب العديدة لولسون مبدأ حق تقرير المصير Self-Determination للشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية، واحترام الأماني القومية، وعدم جواز حكم الشعوب إلا بمحض إرادتها ورغبتها، وإنشاء عصبة أمم تضع الضمانات للاستقلال

13 - Ibid, p. 30 - 33.
14 - Ibid, p. 43 - 44.
15 -DS, Egypt, File No. 883.00/73, Unnumbered Dispatch, From Wilbur J. Carr, The Secretary of State, To Paul Knabenshue, February 20, 1918.

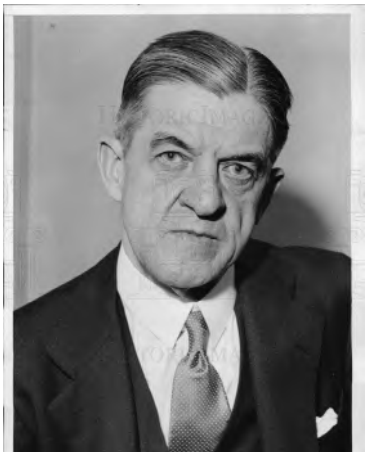

القنصل الأمريكي هَمْسُن جِري

السياسي[16]. وقد كانت مبادئ وخطب الرئيس الأمريكي ولسون عاملًا أساسيًّا في صياغة الموقف السياسي للمصريين شعبًا وسلطانًا وحكومةً وزعامة شعبية.

أ: الشعب

يرصد القنصل الأمريكي الجديد هَـمْسُن جِري Hampson Gary من خلال تقاريره ربع السنوية أحداث الحرب وآثار تصريحات ولسون على المصريين، ففي تقريره للربع الثالث من عام 1918، وبعد أن يزف إلى الحكومة الأمريكية أخبار انتصارات الجنرال أللنبي Allenby في فلسطين وسوريا، يُصوِّر تحولًا كبيرًا في موقف المصريين الذين كانوا يميلون إلى ألمانيا وتركيا المسلمة، ولكنهم الآن غيروا مواقفهم ليس بسبب انتصارات أللنبي، ولكن بسبب دخول الولايات المتحدة الحرب، فهي معروفة عند المصريين بأنها بلد الحرية والديمقراطية، وبذلك جعلتهم ينظرون إلى ألمانيا وتركيا على إنها بلاد الظلم والقهر والمكر والخداع. ثم يوضح "لأن خطب الرئيس ولسون تُنشر في أوراق بلُغاتٍ عديدةٍ هنا مصر، إذ تقرأ وتناقش بحماس شديد"[17].

16 -هـ. أ. ل. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط8، دار المعارف، القاهرة 1984، ص747 – 749؛ محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية، 1965، ص36؛ محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، 1958، ص17.

17 - 31-DS, Egypt, File No. 883.00/ 84, Report No. 3 for the Quarter Ended September 30, 1918, Cairo, September 30, 1918.

جورج الخامس ملك بريطانيا

ب: السلطان

وما يرصده القنصل الأمريكي في ذلك الوقت المُبكِّر سرعان ما تُؤكده الأحداث، فقد بدأت الصحافة المصرية بعد استسلام تركيا، تتحدث عن مبادئ ولسون، وضرورة تطبيقها لمصلحة كافة الدول ومن بينها مصر بالتأكيد[18]. كما بدأ الزعماء المصريون يتحركون على أرضية تلك المبادئ[19].

ففي 11 نوفمبر 1918 تم إعلان الهدنة العامة، وأرسل جورج الخامس ملك بريطانيا برقيةً إلى السلطان فؤاد يهنئه فيها بانهزام آخر أعداء بريطانيا، ويشكره على المساعدة التي قدمتها مصر لبريطانيا، ويعد مصر وأهلها «بنَيْل نصيب كامل فيما سيكون للإمبراطورية البريطانية منَ العظمَة والرخاء في المستقبل»، ولا شك أن هذه البرقية تكشف بوضوح عن نيات بريطانيا تجاه مصر، وهي النيات التي لم يجرؤ السلطان على رفضها، فيرد في اليوم التالي مُعْربًا عن ارتياحه وشعبه لاعتراف بريطانيا بالخدمة التي أدَّتها مصر ووعوده الطيبة نحو مستقبلها[20]. ولكن السلطان -من ناحية أخرى- قام بمحاولةٍ للاستفادة من مبادئ ولسون، فبعث إلى الرئيس الأمريكي ببرقيةٍ هنأه فيها بالانتصار الذي أحرزه الحلفاءُ، ورجاه أنْ تكون المطالب المصرية موضع عنايته وعطفه[21].

18 - رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص53 – 56.
19 - محمد علي علوبة: ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب وجمال الدين أمين وناهد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص81-82.
20 - رمزي ميخائيل: المرجع السابق، ص56.
21 - علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص27.

ج: الحكومة

في ذلك الوقت كانت «لجنة الامتيازات» قد انتهت تقريبًا من عملها، وقدمت تصورها لوضع مصر الذي عُرف فيما بعد باسم «مشروع برونيت»، وهو مشروع قانون نظامي - دستور- ينزل بمصر إلى مرتبة أدنى المستعمرات[22]؛ وقد رفض رشدي باشا هذا المشروع رفضًا باتًا، فلم يكن يتوقع أن مشروعه الذي ألح مرارًا على تنفيذه ينتهي به الحال إلى تلك الدرجة المزرية بمكانة مصر. واختمرت في رأسه فكرة السفر إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في الحصول على ما هو أفضل من ذلك، وحصل على موافقة السلطان على السفر، وكانت حجته أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميًّا، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريفٍ أو تحديد[23]، وقام رشدي بتشجيع سعد ورفاقه على تكوين وفدٍ شعبي يؤازر الوفد الرسمي الذي أزمع تشكيله[24].

د: الزعامة الوطنية

وبناءً على تشجيع رشدي لسعد ورفاقه؛ اجتمعوا في منزل محمد محمود باشا، واتفقوا على مقابلة وينجت، وتمت المقابلة في الساعة الحادية عشرة صباح يوم 13 نوفمبر 1918، ورفض وينجت مطالب الزعماء بالحرية والاستقلال، وبناءً على ذلك تم تشكيل الوفد المصري للسفر إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية، ونشطوا في جمع التوقيعات بالتوكيل الشعبي لهم[25]. وفي الوقت نفسه استقال رشدي، أما الوفد فقرر في اجتماع تاريخي في 5 ديسمبر 1918 تغيير استراتيجيته، والعدول عن فكرة السفر إلى لندن، والعمل على تدويل المسألة بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس، والاتصال بالرئيس ولسون، ومسيو كليمنصو Georges Benjamin Clemenceau رئيس مؤتمر الصلح بشتى الوسائل، مادام الوفد ممنوعًا من السفر إلى باريس، وعدم تنفيذ أي أمر يصدر إلى الوفد من السلطات البريطانية إذا كان فيه مساس بقضية البلاد، وهي إلغاء الحماية وتحقيق

22 - محمد كامل سليم: المرجع السابق، ص60.
23 - من تقرير لجنة ملنر المنشور: الحكومة المصرية: القضية المصرية، مرجع سابق، ص50.
24 - عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص149 150-.
25 - حول نص الحوار الذي دار بين الوفد ووينجت، وما حدث بعد ذلك من تشكيل الوفد وجمع التوكيلات انظر: محمد علي علوبة: المرجع السابق، ص86-93؛ وعن الخلاف حول صاحب فكرة الوفد والداعي إليها انظر، عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص130 – 143؛ عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص83 – 88.

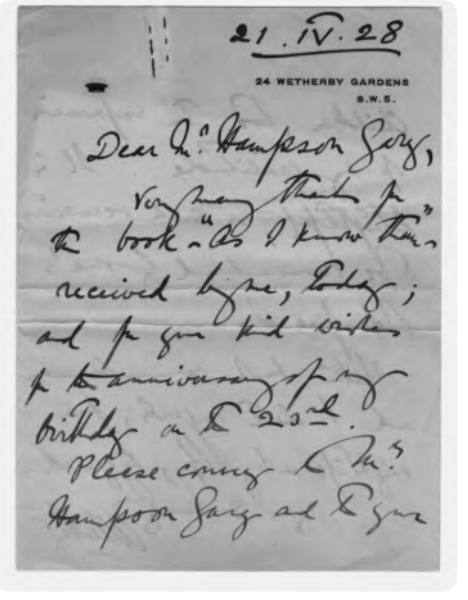
21.IV.28
24 WETHERBY GARDENS
S.W.5.

خطاب من ألنبي إلى هَمْسُن جِري

الاستقلال. وتنفيذا لهذا القرار يرسل الوفد في 6 ديسمبر نداءً إلى قناصل الدول بمصر[26]، ومن بينهم بالطبع القنصل الأمريكي.

وقد عثرنا على نص ذلك النداء في الأرشيف الأمريكي، وهو عبارة عن أربع صفحات باللغة الفرنسية يتضمن إعلام تلك الدول بتأليف الوفد وخطواته الأولى وطلبه الاستقلال التام، وموقف السلطات البريطانية من ذلك. ويحكي القنصل الأمريكي هَـمْسُن جِري أن سعد زغلول ومحمد محمود هما اللذان حضرا إلى القنصلية الأمريكية في ذلك اليوم، وقاما بتسليم ذلك النداء لسكرتير القنصلية، كما طلبا مقابلة القنصل، ولكن طلبهما رفض بحجة أنه لا يستطيع التحدث في أي موضوع ذي صبغة سياسية؛ لأنه ممنوع على كل القناصل أن يتحدثوا في أمورٍ سياسية خاصة بالبلاد التي يعملون فيها؟![27].

ثالثًا: موقف القنصل الأمريكي من الوفد المصري

كان المصريون يأملون أن يَصِفَ هَمْسُون جِري لحكومته بأمانة رغبةَ الشعب المصري في الاستقلال، ولكنه كان يُرسل شكاواهم ونداءاتهم المتكررة إلى الحكومة الأمريكية وقد شفعها بتوصية باستمرار الحماية البريطانية على مصر. ففي رسالته المؤرخة في 16 ديسمبر 1918، يصف هَـمْسُن سعدًا بأنه قائد الحزب المتطرف The Leader of the

عدلي يكن باشا

Extremist Party، الذي يطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير على مصر، وهو – أي هَـمْسُن – يرفض ذلك تمامًا؛ لأن هذا يعني أن المصالح الأمريكية سوف تتأثر بشكل خطير، ويعلن أن "النشاطات الأمريكية التبشيرية والأثريةً والاقتصادية والسياحية سوف تكون عُرضة للقوانين المحلية"، وعلى ذلك يطالب هَـمْسُن حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر فيقول "من أجل تحقيق حكومة جيدة تعمل لمصلحة كل طبقات الشعب المصري، ومن أجل حماية مواطنينا الأمريكيين والمواطنين من كل الجنسيات القاطنين في هذا البلد، ومن أجل صيانة حق الحرية الأصيل والعدالة؛ فإنني أوصي باعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وبتشجيع إقامة إدارة بريطانية حازمة لهذا البلد، وفيما عدا ذلك، فإنني بضمير خالص لا أستطيع أن أفعل شيئًا"[28].

وعلى الرغم من أن القنصلية الأمريكية قد استقبلت العديد من الشكاوى من مختلف طبقات الشعب المصري خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر؛ إلا أن القنصل الأمريكي كان يُصر على تكرار تلك العبارة الأخيرة في رسائله المرفق بها تلك الشكاوى، كتلك الرسالة التي أرسلها في الثلاثين من ديسمبر[29].

وفي ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية قد قررت الموافقة على استقبال رشدي ولكن ليس في الوقت الراهن، بل في مارس 1919، كما رُفض نهائيًا مبدأ سفر الزعماء الوطنيين؛ واعتبر رشدي ذلك التأجيل رفضًا، وقدَّم هو وشريكه في المشروع عدلي يكن باشا استقالتهما

26 - عبد الخالق لاشين: المرجع السابق، ص178 – 179.
27 -DS, Egypt, File No. 883.00/ 86, Dispatch No. 187, From Hampson Gary to the Secretary of State, Cairo, December 16, 1918.
28 -Ibid.
29 -DS, Egypt, File No. 883.00/ 87, Dispatch No. 202, December 30th, 1918.

وزير خارجية الولايات المتحدة لانسنج

للمرة الثانية في 23 ديسمبر 1918، ورفض السلطان فؤاد قبول الاستقالة، وضغط الإنجليز عليه للتراجع ولكنه أصر عليها، وأرسل كتابًا ثانيًا إلى السلطان يستعجل قبولها[30].

في ذلك الوقت أرسل هَـمْسُن جري برقيةً إلى حكومته يُوضح فيها خطأ الحكومة البريطانية في عدم السماح لرشدي بالسفر، ويصفه بأنه زعيم الحزب المعتدل الذي يطالب بالحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية، ويوضح بأن ذلك يرفع من أسهم الحزب المتطرف بزعامة سعد زغلول[31]. وفي تقريره للربع الأخير من عام 1918 يشير هَـمْسُن إلى أن الوضع السياسي في مصر غير مستقر، ولكنه يؤكد أنه يتحسن، إذ يقول: «وفي تقديري الشخصي أن رشدي باشا رئيس الوزراء، وعدلي يكن باشا ناظر المعارف سوف يستردان مناصبهما ويستأنفان خدمة الحماية البريطانية بولاء وإخلاص، وأنه ليس ثمة شك في أن الحماية سوف تكون متسامحة ومتحررة»[32].

ولا شك أن رسائل هَـمْسُن جري وبرقياته قد لعبت دورًا مؤثرًا في صياغة موقف الرئيس الأمريكي، لدرجة أنه تَجَاهَل الردَّ على أي من الرسائل والنداءات العديدة التي وجهها له الوفد في 14 و26 ديسمبر 1918، و3 يناير 1919، بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها، والمطالبة بتهيئة الفرصة للوفد لكي يُدلي بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد[33]. ولمَّا لم يُكلف الرئيس ولسون نفسه عناء الرد على رئيس الوفد المصري؛ أرسل سعد باشا برقيةً أخرى في 13 يناير 1919 إلى وزير خارجية الولايات المتحدة لانسنج Lansing مُوضحًا فيها "أن مصر هي أَوْلَى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسة العالم، وبين يديكم نضع آمالنا القومية، ولذمتكم نكل الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء، واثقين أن في الإنسانية لِحُسن الحظ قوةً أخرى هي قوة المبادئ، لا تُستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغي، وتحرير رقاب الشعوب، ونقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسون: إن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها"[34].

ويعقد الوفد اجتماعًا يوم 13 يناير 1919 في بيت حمد الباسل ويخطب سعد في جموع الحاضرين ويشرح قضية الاستقلال ويتحدث عن مبادئ الرئيس ولسون ووجوب سيادتها على العالم، ويقترح إرسال تلغراف إلى الرئيس ولسون بالإعجاب بمبادئه، وعرض قضية مصر عليه، فيوافق المجتمعون هاتفين بحياة ولسون وأمريكا ومصر والاستقلال[35]. وبالفعل يتقدم الوفد بمذكرة تفصيلية مؤرخة بالخامس والعشرين من يناير 1919 إلى القنصلية الأمريكية، وهي مُكونةٌ من 33 صفحة باللغة الفرنسية، وموقعٌ عليها من رئيس الوفد وأعضائه، وتحتوي على مطالب مصر بالاستقلال التام، ذلك الاستقلال الذي حققه محمد علي فعليًا، وانتهى رسميًا بدخول تركيا الحرب، أما الحماية البريطانية فهي لم تكن بناءً على طلب من مصر، ولذلك فمصر ليست مُلزمة بقبولها، كما أن مصر لها الحق الحصول على حقها في تقرير مصيرها ومصير السودان الذي هو مرتبط بمصير مصر. ومرة أخرى يرسل هَـمْسُن جري المذكرة إلى حكومته دون تعليق، ولكنه ينوه فقط إلى رسائله السابقة التي توضح حقيقة الأمر[36].

ونظرًا لتوالي البرقيات من سعد إلى ولسون في باريس؛ فقد شعر الرئيس الأمريكي أن معلوماته عن الأوضاع في مصر ليست كافية، فأرسل إلى وزارة الخارجية في واشنطن يطلب أن ترسل له المعلومات الكافية عن

30 -عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983، 110 – 111.

31 -DS, Egypt, File No. 883.00/83, Telegram No. 238, December 27, 1918, 11 p.m.

32 -DS, Egypt, File No. 883.00/102, Report No. 4 for the Quarter Ended December 31, 1918, January 14th, 1919.

33 - محمد علي علوبة: المصدر السابق، ص97-98.

34 - علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص32.

35 - عبد الرحمن الرافعي: ثورة 1919، تاريخ مصر القومي من 1914-1921، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1987، ص144-149.

36 -DS, Egypt, File No. 883/500.

الوضع في مصر، ولم يجد ويليام فيليبس William Phillips القائم بأعمال وزير الخارجية في واشنطن – حيث كان وزير الخارجية الأمريكي عضوًا في وفد بلاده في باريس– أمامه أنسب من الرسالة التي كان جري قد أرسلها له في 16 ديسمبر 1918، فأرسلها إلى باريس في 12 فبراير 1919[37]، وفي نفس اليوم أرسل فيليبس إلى هَـمْسُن جري يخبره بأنه تم إرسال نسخة من تلك الرسالة إلى الوفد الأمريكي في باريس[38]. وبعد يومين أرسل فيليبس إلى الوفد الأمريكي الرسالة التي كان جري قد أرسلها له في 30 ديسمبر 1918[39]. وحيث إن هَـمْسُن جري قد أعلن صراحةً في هاتين الرسالتين أن الأسلوب الذي يجب أن تتبعه الحكومة الأمريكية يتمثل في ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر واعتراف الولايات المتحدة بها؛ فلا شك أن ذلك كان له تأثيرٌ كبيرٌ على قرار الرئيس ولسون الذي صدر بعد شهرين من وصول تلك الرسائل إليه بالاعتراف بالحماية.

بيد أنه يجب تُضاف إلى هاتين الرسالتين رسالتان جديدتان شاملتان كتبهما هَـمْسُن جري في الأسبوع نفسه، لما أحسَّ بأن الوفد الأمريكي في باريس في حاجة إلى مَزيدٍ من المعلومات. وقد أرسل جري الرسالة الأولى في 15 فبراير 1919، ووضع لها عنوان "مُلخص الوضع السياسي في مصر"، وفيها يحلل العوامل التي أدت إلى قيام ثورة 1919 قبل قيامها بثلاثة أسابيع، ثم يقدم الحل الذي يراه لمنع قيام تلك الثورة. فيشير إلى أن القضية الأساسية التي شغلت الساحة السياسية في مصر طوال فترة الحرب كانت مسألة إلغاء الامتيازات وإيجاد نظام قضائي جديد في ظل الحماية البريطانية. بيد أن الموقف قد تغير بسرعةٍ وراديكاليةٍ، ثم يقدم توصياته للحكومة الأمريكية والتي لم تخرج عن التوصيات التي سبق أن أكد عليها في رسالتيه السابقتين إذ يقول في هذه المرة: "إن الحل العملي والمثالي لهذا الوضع الشاذ هنا – ذلك الوضع الذي لا نظير له في أي مكان آخر من العالم– يكمن في استمرار الحماية البريطانية والاعتراف بها، إلى أن يأتي الوقت المناسب – عندما يصبح الشعب مؤهلًا لذلك – لإجراء زيادة مستمرة ومتدرجة في الحكم الذاتي من خلال السلطان ومجلس وزرائه والمؤسسات الحكومية الأخرى"[40].

أما الرسالة الثانية فقد كتبها هَـمْسُن جري في 21 فبراير 1919، وقد وضع لها عنوان «مصر والحكم الذاتي تحت الحماية البريطانية»، ولا شك أن العنوان يُعبر عن المضمون، فقد افتتح جري رسالته المُطولة بمقدمة مستفيضة عن فضل الإنجليز على مصر، ثم ينتقل من المقدمة إلى الموضوع فيوضح أن عملية إنقاذ وإحياء مصر تلك قد تَمَّتْ بواسطة طاقة الأجانب ومقدرتهم، وأن بقاء هذه الإنجازات واستمرارها مرهونٌ ببقاء الوجود الأجنبي في مصر. ثم يُوضح جري أن الحكومة البريطانية لم تُعلن موقفها النهائي بعد، وأن المندوب السامي البريطاني قد سافر إلى لندن للتشاور في ذلك الأمر. ولكنه يرى أن الصحف البريطانية قد سبقت وأعلنت ذلك الموقف المتمثل في ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر، وأن هذا الرأي يميل إليه كثير من رجال الحكومة البريطانية، وكذلك المندوب السامي في مصر[41].

ولا شك في أن تلك الرسائل الأربع التي أرسلها القنصل الأمريكي في 16 و30 ديسمبر 1918، و15 و21 فبراير 1919، كانت هي القاعدة التي على أساسها اعترفت الحكومة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، خصوصًا وأن الولايات المتحدة لم تكن لها أطماع استعمارية في مصر، وكانت علاقتها ببريطانيا في ذلك الوقت من القوة والمتانة إذ لم يكن منتظرًا أن تضحي الولايات المتحدة بها من أجل مطالب المصريين بتقرير المصير، كما أن المصالح الأمريكية في مصر لم تكن كبيرة، وقد حصلت الولايات المتحدة على وعود من بريطانيا بتأمين النشاط التبشيري للإرسالية الأمريكية إلى أقصى درجة يسمح بها الأمن العام في مصر–حسب الوعد الذي قدمه برونيت إلى نبنشو– كما حصلت على وعود بحُسن المعاملة للبعثات الأثرية الأمريكية، وبوجود قاضٍ أمريكي على الأقل في النظام القضائي الجديد الذي سينشأ بعد إلغاء الامتيازات والاعتراف النهائي بالحماية.

37- DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Dispatch From The Acting Secretary of State, To the Mission of the United States to the Conference to Negotiate Peace, February 12, 1919.

38 -DS, Egypt, File No. 883.00/86, Unnumbered Telegram, from William Philips to Hampson Gary, February 12, 1919.

39 - DS, Egypt, File No. 883.00/87, Unnumbered Dispatch From William Philips to the Mission of the United States to the Conference to Negotiate Peace, February 17, 1919.

40 - DS, Egypt, File No. 883.00/99, Dispatch No. 271, February 15, 1919.

41 -DS, Egypt, File No. 883.00/108, Dispatch No. 278, February 21, 1919.

وبداية من شهر مارس 1919، ومع تصاعد وتيرة الأحداث؛ غيَّر القنصل الأمريكي من أسلوب مراسلاته، فأصبح يُرسل بالبرقيات المتتالية إلى السفارة الأمريكية في باريس بدلًا من وزارة الخارجية في واشنطن، منوهًا في أعلاها على ضرورة أن تقوم السفارة بعمل نسختين من كل برقية: واحدة للوفد الأمريكي في باريس والذي يرأسه ولسون بنفسه، والأخرى إلى وزارة الخارجية في واشنطن. وفي تلك البرقيات استكمل القنصل الأمريكي نقل تفاصيل الأوضاع في مصر إلى وزارة الخارجية والوفد الأمريكي في باريس، مع التأكيد في كل برقية على أن الحماية سوف تستمر، فبعد أن قبل السلطان فؤاد استقالة رشدي باشا في أول مارس 1919، قام القنصل الأمريكي بإرسال برقية – عبر باريس– إلى الوفد الأمريكي وإلى وزارة الخارجية يؤكد فيها أن الحماية سوف تستمر، وأن هذا أمر يعلمه رشدي تمامًا، ولكنه اشترط سفر سعد معه إلى لندن لكي يشاطره سعد مسئولية الفشل في تحقيق الاستقلال التام. ثم يختتم جري برقيته المطولة –ثلاث صفحات– مؤكدًا على أن المصريين قد أصبحوا غير مستعدين للقبول بالحماية طواعية، إلا إذا جاءت بتفويض من عصبة الأمم، وهو يعتقد أن بريطانيا ربما تذعن لهذه النقطة وتحصل على ذلك التفويض[42].

وبذلك ساهم القنصل الأمريكي في تكوين انطباع لدى الرئيس الأمريكي بأن الحماية يجب أن تستمر، ولكن ولسون كان مترددًا في اتخاذ القرار بالاعتراف بالحماية حتى بدايات مارس 1919، بيد أن ذلك التردُّد سرعان ما تَبَدَّد في الهواء عندما قامت الثورة، إذ كان معروفًا عنه معارضته للعنف، كما حدث تغير في لهجة التقارير الواردة من القنصلية الأمريكية في مصر إذ ساهمت في اعتراف الولايات المتحدة بالحماية.

رابعًا: قيام الثورة وموقف القنصل الأمريكي منها

كان المُخطط البريطاني يقوم على أساس تفويت الفرصة على فريق المعتدلين بقبول استقالة رشدي، ثم التخلص من المتطرفين بالقبض على سعد ورفاقه ونفيهم إلى مالطة، وقد نجحت الخطة البريطانية تمامًا، إذ وجه الجنرال وَطْسُن General Watson القائد العام للقوات البريطانية في مصر إنذارًا إلى سعد ورفاقه في يوم 6 مارس، ثم قام بالقبض عليهم يوم 8 مارس. ولكن انتفاضة الشعب المصري التي بدأت بتظاهرات الطلبة في 9 مارس أحبطت ذلك المُخطط. وقد بدأ القنصل الأمريكي في كتابة التقارير عن أحداث الثورة مساء يوم 10 مارس، حين أرسل برقية إلى الوفد الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية عبر باريس يشرح فيها الأحداث منذ اليوم السادس من مارس، فيشير إلى أن الجنرال وَطسُن القائد العام للقوات البريطانية في مصر قد أنذر سعدًا ورفاقه بالتوقف عن نشاطاتهم مذكرًا إياهم بأن البلد لا تزال تحت الأحكام العرفية، ولكن سعد لم يتوقف، بل قام على الفور بإرسال برقية إلى لويد جورج David Lloyd George رئيس الوزراء البريطاني، واستمر على سياسته المعارضة؛ فتم القبض عليه هو وثلاثة من رفاقه في مساء يوم 8 مارس، وفي صباح اليوم التالي تم إرسالهم إلى بورسعيد تمهيدًا لنفيهم إلى مالطة. ونتيجة لذلك وقعت أحداث «الشغب»، وهنا سنلاحظ أن هَـمْسُن جري قد تَعَمَّد أن ينقل للحكومة الأمريكية صورة الثورة من وجهة نظر أقرب إلى وجهة النظر البريطانية، فوصفها بأنها أحداث شغب، ولذلك تجاهل ذكر التظاهرات التي وقعت يوم 9 مارس والتي لم يقع فيها شغب أو عدوان على الممتلكات، وانتقل مباشرة إلى أحداث يوم 10 مارس فوصفها قائلًا: «قام قطاعٌ عريضٌ من الشباب المصريين والطلاب بالسير في شوارع القاهرة هذا الصباح، وكسروا نوافذ المحلات وعربات الترام، وتزاحموا أمام مبنى الوزارة ودار المندوب السامي. وعلى الفور تم استدعاء البوليس الأهلي والقوات البريطانية التي سرعان ما نجحت في تفريق المتظاهرين. وكنتيجة

42 -DS, Egypt, File No. 883.00/92, Telegram No. 361, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Mission, March 4, 1919, 7 p.m.

للصراع بين العساكر والجماهير فقد تم إطلاق الرصاص على عددٍ من الأهالي، البعض قتل، والعديد قُبض عليهم، وكل الشوارع المؤدية إلى دار المندوب السامي – والتي تقع في مواجهة القنصلية الأمريكية مباشرة – قد تم حراستها بالقوات العسكرية، وتم نصب المدافع الرشاشة على نواصي الشوارع، ونُصب أحدها أمام القنصلية مباشرة. وقُتل اثنان من المصريين على مسافة مائة ياردة من مبنى القنصلية. أعتقد أن القوات العسكرية لم تجد صعوبة في استعادة النظام. وهناك احتمال قوي بأن تكون دعاية ونقود تركية وألمانية وراء حركة الوطنيين هذه»[43]. وهكذا وصف جري الثورةَ بأنها شغب، والقتلَ بأنه نتيجة لصراع بين طرفين، وسَمَحَ لنفسه أن يَدَّعي بأن هناك أيدٍ تركيةً وألمانيةً وراء هذا الشغب.

وفي مساء 11 مارس، يرسل جري برقيته الثانية عن الثورة، ويوضح فيها أن «الشغبَ» قد استمر في أحياء عديدة من القاهرة، وأن عدد القتلى كان أكبر، وأن الموظفين قد تعرضوا للتهديد إذا تجرأوا على الذهاب إلى أعمالهم، ثم يُشير إلى أن المحلات التي يمتلكها الأجانب قد تعرضت للتدمير، بينما لم تُمس المحلات المصرية بسوء[44]. أما برقيته التي أرسلها في مساء 12 مارس، فأشار فيها إلى أن الجنرال وطسن قد أصدر منشورًا بمنع التجمع والتظاهر طبقًا لقانون الأحكام العرفية، ثم يوضح كيف أن المصريين حاولوا كَسْب عَطْف الولايات المتحدة، فقام حشدٌ منهم برفع العلم الأمريكي والسير تجاه القنصلية الأمريكية للتظاهر أمامها، ولكن القوات العسكرية أخذت العلم منهم وفرقت شملهم. ويؤكد جري على أن الجنرال وطسن قد انتهز تلك الفرصة «ليتحدث إليه بشكل غير رسمي، وبطريقةٍ ودودةٍ للغاية، عن تلك الحادثة إذ حاول البعض استخدام العلم الأمريكي عندما كانوا يعصون السلطات ويرتكبون أعمالًا ممنوعة منعًا باتًا بواسطة القانون»[45].

ولم تكن هذه هي المحاولة الوحيدة التي بذلها المتظاهرون لجذب انتباه الولايات المتحدة إلى القضية المصرية، فخلال النصف الثاني من مارس انهالت البرقيات والرسائل على القنصلية الأمريكية بالقاهرة، من مختلف أنحاء مصر، بعضها بأسماء أشخاص أو مجموعات من الطلاب والأطباء والمحامين والفلاحين، والبعض الآخر بأسماء قرى أو مدن، مُعظمها باللغة الإنجليزية، وبعضها باللغة الفرنسية، وجميعها إما تعترض على وحشية القوات البريطانية في معاملة الوطنيين العزل، أو توضح حقيقة موقف المصريين، وعدم كراهيتهم للأجانب، أو تطالب بالإفراج عن الزعماء المعتقلين والسماح لهم بالسفر إلى باريس. وكان القنصل الأمريكي يُمرر تلك البرقيات إلى حكومته بدون التعليق عليها[46].

بيد أنه كان يفعل في الوقت نفسه ما يُفسد مفعول تلك البرقيات، وذلك بإرسال رسائل أخرى ومعها نصوص برقيات وشكاوى من أجانب تشكو من سوء معاملة المصريين للأجانب، ومن ذلك أنه أرسل نص شكوى من مواطن أمريكي كان مسافرًا من الفيوم إلى القاهرة، وتصادف أن هجم الثوار على القطار، ونهبوا متاع الأجانب من جميع الجنسيات، وقتلوا رجلًا إنجليزيًا[47]. ثم كانت الطامة الكبرى عندما كتب جري برقيةً إلى السفارة الأمريكية في باريس في 18 مارس محذرًا الحكومة الأمريكية والوفد الأمريكي في باريس من خطر تحول مصر إلى «دولة شيوعية» يتحكم فيها العمال والرعاع ويعيد إلى الأذهان تلك الفوضى التي حدثت في أثناء الثورة العرابية، والتي هددت مصالح الأجانب وعرضتهم للقتل والنهب.

بيد أن أخطر ما في تلك البرقية كان محاولة القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني الجنرال شتهام Cheatham طلب المساعدة من الأمريكيين، فقد ذكر هَـمْسُن جري أن المندوب السامي استدعاه صباح يوم 18 مارس وأخبره أن الوضع في حالة من السوء

43 -DS, Egypt, File No. 883.00/93, Telegram No. 370, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Commission, March 10, 1919, 10 p.m.

44 -DS, Egypt, File No. 883.00/94, Telegram No. 373, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Commission, March 11, 1919, 7 p.m.

45-DS, Egypt, File No. 883.00/95, Telegram No. 377, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Commission, March 12, 1919, 7 p.m.

46 -DS, Egypt, File No. 883.00/114, Dispatch No. 332, From Hampson Gary to the Secretary Of State, March 14, 1919. File No. 883.00/122, Dispatch No. 348, March 19, 1919. File No. 883.00/121, Dispatch No. 350, March 19, 1919. File No. 883.00/128, Dispatch No. 363, March 24, 1919. File No. 883.00/131, Dispatch No. 365, March 24, 1919. File No. 883.00/133, Dispatch No. 374, March 25, 1919. File No. 883.00/134, Dispatch No. 375, March 25, 1919.

47 -DS, DS, Egypt, File No. 883.00/127, Dispatch No. 364, March 24, 1919.

آرثر بلفور

لم تشهدها مصر منذ تمرد عرابي سنة 1882، ثم ألمح إلى أنه قد يُضطر إلى طلب مساعدته في استعادة النظام. وبالرغم من أنه لم يوضح نوع المساعدة التي قد يطلبها؛ إلا أن جري فهم أنه «بلا شك يشير إلى العلاقة الدافئة التي يشعر بها المصريون تجاه الولايات المتحدة، وأن تصريحًا من ممثل أمريكا هنا سوف يكون له تأثيرٌ عظيمٌ، وربما يمنع تدمير ممتلكات الأجانب... وفيما يتعلق بذلك فإنني أقترح أن تقوم حكومتنا سريعًا ببذل مساعيها الحميدة مع الحكومة البريطانية، وأطلب أي تعليمات ربما ترغب وزارة الخارجية في إعطائها لي»[48]، وكأنه بذلك يطلب من حكومته السماح له بإصدار تصريح حول موقف أمريكا من الثورة.

ولا شك أن مثل هذه الكلمات كانت كفيلة بانزعاج الحكومة الأمريكية من تطور الأوضاع في مصر، لدرجة أن نسخة من تلك البرقية قد تم إرسالها إلى قائد الأسطول الأمريكي، وبالرغم من أن الرسالة الموجهة إلى قائد الأسطول لا تحمل أية دلالة على أوامر بالتحرك، إذ يقول القائم بأعمال وزير الخارجية في واشنطن "ويشرفني أن أمرر أليكم نسخة معادة الصياغة من برقية استلمناها من القنصل الأمريكي في القاهرة مؤرخة بالثامن عشر من مارس عبر السفارة الأمريكية في باريس، بخصوص الاضطرابات الحادثة في مصر"[49].

48 -DS, Egypt, File No. 883.00/97, Telegram No. 388, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Commission, March 18, 1919, 4 p.m.

49 -DS, Egypt, File No. 883.00/97, unnumbered Dispatch, from The Acting Secretary Of State to The Secretary of the Navy, March 22.

خامسًا: اعتراف ولسون بالحماية

وفي خلال النصف الأول من أبريل 1919 تصاعدت وتيرة الأحداث على محورين أساسيين ساهما في اعتراف ولسون بالحماية يوم 19 من ذلك الشهر: محور التقارير الصادرة عن القنصل الأمريكي في القاهرة، ومحور الدبلوماسية البريطانية التي بدأت تنشط بعد أن أدركت أبعاد الموقف في مصر وخطورته.

المحور الأول: لا شك أن التقارير التي أرسلها القنصل الأمريكي في مصر كانت هي السبب الرئيس في اعتراف ولسون بالحماية، فكل التقارير التي أرسلها القنصل خلال الفترة من نوفمبر 1918 وحتى نهاية مارس 1919 تؤكد على أن المصريين غير مؤهلين لحكم أنفسهم، وأنهم يكرهون الأجانب، وأن مصلحة مصر ومصلحة أمريكا في بقاء الحماية البريطانية، غير أن تقارير شهر أبريل 1919 أضافت بُعدًا جديدًا إلى تلك الصورة السيئة، تمثل في التعصب الديني، إذ ركز القنصل الأمريكي على الأحداث التي تعرض لها الأرمن، فكتب في 10 أبريل يصور لحكومته أن المصريين قد اعتدوا على الأرمن بينما الحقيقة أن الأرمن هم الذين بدأوا بإطلاق النار على المتظاهرين، كما يصور الأمر على أساس أن الجماهير هي التي تهاجم القوات العسكرية فتضطرها إلى إطلاق النار عليها، بينما الحقيقة أن تلك القوات هي التي تحاول تفريق المتظاهرين بإطلاق النار[50]. وفي 16 أبريل يُرسل جري برقية إلى باريس، يُوعز فيها للوفد الأمريكي أن الحلَ ببساطة هو اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية، فيقول: «أعتقد أن البريطانيين في مصر يدركون جيدًا أن صدور قرار من مؤتمر الصلح سوف يُعزِّي الكبرياء المصري، وإن مثل هذا القرار هو الذي يستطيع أن يزيل ذلك العبء الأخلاقي هنا»[51].

أما **المحور الثاني** فقد تمثل في النشاط الدبلوماسي البريطاني المكثف، والذي بدأ مع برقية أرسلها أللنبي إلى كِرْزُن في 28 مارس يقول فيها «أرى من الأهمية القصوى أَن يعرف المصريون أن حمايتنا عليهم قد لقيت موافقة الدول، وقد فهمت أن إيطاليا والولايات المتحدة لم تعترفا

50 -DS, Egypt, File No. 883.00/113, Telegram No. 427, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Commission, April 10, 1919, 10 p.m.

51 -DS, Egypt, File No. 883.00/115, Telegram No. 434, from Gary, Via Paris, to the Dep. Of State and the American Peace Commission, April 16, 1919, 5 p.m.

Al-Ahram, weary of British controlled censorship authority neglected to cover news about the Egyptian nationalist movement but published the full text of US president Woodrow Wilson's speech of 8 January 1918 which called for self-determination, stoking hopes of anti-British rule nationalists

بالحماية، فهل يمكنكم الحصول على هذا الاعتراف أو إصدار تصريح ما لا يقبل الجدل»؟ وقد أحالت الخارجية البريطانية هذه البرقية على الفور إلى بالفور Balfour وزير الخارجية وإلى لويد جورج رئيس الوزراء الموجودين على رأس الوفد البريطاني لمؤتمر الصلح في باريس[52]، وقد نجح رئيس الوزراء البريطاني في إقناع ولسون بالاعتراف بالحماية، وقد ساهمت في ذلك عدة عوامل يمكن إضافتها إلى نشاط الدبلوماسية البريطانية وإلى تقارير القنصل الأمريكي في مصر؛ فالحقيقة أنه لم يكن في وسع ولسون إغضاب بريطانيا برفض هذا الطلب الهين، خصوصًا وأن هناك أمورًا أخرى أكثر أهمية وحساسية، فقد كان ولسون في حاجة إلى مساندة إنجلترا ضد أطماع اليابان في الشرق الأقصى، وهي الأطماع التي تمثل خطرًا مباشرًا على أمريكا، كما كان بحاجة إلى مساندتها للوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوربا، هذا بالإضافة إلى أن ولسون كان يُعاني عزلة شديدة في مؤتمر الصلح، بعد أن عارض مطامع إيطاليا في فيومي Fiume، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقض المبادئ التي حاربت الولايات المتحدة من أجلها، ونتج عن ذلك غضب إيطاليا وانسحاب وفدها من المؤتمر[53].

وفي هذا السياق -سياق المصالح- يجب أن نؤكد على أنه -بشكل عام- تمَّ تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بانتقائية صريحة، إذ كانت هناك مصلحةٌ مباشرة للحلفاء في تطبيقه؛ طُبِّق، وكان تطبيقه مضرًّا بمصلحة الحلفاء؛ تُجوهل تطبيقه، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، فقد تم تطبيقه على دول البلقان -رومانيا واليونان وصربيا- وذلك بالطبع على حساب تركيا والمجر بعد فصلها عن النمسا، كما تم تطبيقه على دول البلطيق -فنلندا وأستونيا وليتوانيا- على حساب ألمانيا، ولتكون تلك الجمهوريات حائطًا في وجه الخطر الشيوعي الجديد المتمثل فى الاتحاد السوفيتي، ولكن من ناحية أخرى لم يُطبق على الهند والعراق ومصر لأنه يضر بمصالح بريطانيا، ولم يُطبق على ليبيا لأنه يضر بمصالح إيطاليا، ولم يُطبق على تونس والجزائر ومراكش وسوريا الكبرى والنمسا، لأنه يضر بمصالح فرنسا.

وعلى هذا الأساس استجاب ولسون للضغوط البريطانية، خصوصًا بعد أن عَلم أن ذلك الاعتراف هو مجرد اعترافٌ بأمرٍ واقع؛ لأنه لم يكن من المأمول أن تنسحب إنجلترا من مصرٍ، ليسَ فقط بناءً على وجهة نظر القنصل الأمريكي في مصر، ولكن أيضًا بناءً على تقارير من السفير الأمريكي في بلغاريا الذي أرسل إلى حكومته في 15 أبريل -أي قبل اعتراف ولسون بالحماية بأربعة أيام- يؤكد على أن الأوامر قد صدرت إلى القوات البريطانية المُعسكرة في بلغاريا منذ نهاية الحرب بالانتقال إلى مصر، وسوف تحل محلها القوات الإيطالية الموجودة بالفعل هناك»[54]. وهذا يعني أن إنجلترا كانت مُصرة على السير في طريق القضاء على الثورة إلى النهاية.

وبناءً على كل ما سبق؛ أرسل الرئيس ولسون بلاغًا إلى بالفور وزير خارجية إنجلترا في 19 أبريل يعلن فيه اعترافه بالحماية البريطانية على مصر؛ ومن ناحيته أرسل وزير الخارجية الأمريكي لانسنج برقيةً إلى قنصله في مصر في مساء 21 أبريل تحتوي على ذلك الخبر مع بعض التوجيهات، وبناءً عليها قام جِري بزيارة أللنبي في دار المندوبية في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم 22 أبريل، وأبلغه شفهيًا باعتراف الرئيس بالحماية، ولكن أللنبي طلب بيانًا رسميًّا مكتوبًا لينشره في الصحف، فوعده جري بذلك وانصرف إلى قنصليته، وهناك كتب بيانًا بدون الرجوع إلى حكومته، وأرسله إلى دار المندوبية في اليوم نفسه، وقام أللنبي بنشره في صباح اليوم التالي 23 أبريل، كما نشر معه تحذيرًا بأن الأحكام العرفية سوف تُطبق بشكلٍ صارمٍ. ويذكر هَـمْسُن جِري في

52 - علاء الدين عرفات: المرجع السابق، ص33.

53 - عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 200 – 201.

54 -DS, Egypt, File No. 883.00/117, Telegram No. 59, from Wilson, Via Paris, to the Dep. Of State, April 15, 1919, 11 a.m.

برقيته التي أرسلها في 24 أبريل أن ذلك البلاغ قد ساهم في تحسن الوضع في مصر، وأنه أدى إلى انهيار البرنامج السياسي للوفد المصري في باريس. ثم يختتم برقيته بقوله: «والآن يمكنني أن أقرر أن اعتراف الرئيس بالحماية قد أنقذ الوضع عمليًّا، وبدأت الأمور تعود إلى طبيعتها»[55].

خاتمة:

هكذا لعب القناصل الأمريكيون في القاهرة دورًا كبيرًا في توجيه السياسة الأمريكية لمصلحة بلدهم من ناحية، ولمصلحة بريطانيا من ناحية أخرى، دون الأخذ في الاعتبار المبادئ والمثل التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسون. وقد ظهر ذلك واضحًا في موقف الولايات المتحدة من قضية مقتل بطرس باشا غالي، ومن المفاوضات التي دارت حول مسائل الحماية والامتيازات قبل الحرب وبعدها، والتي استمرت قرابة أربع سنوات تُوجت في النهاية باعتراف الرئيس ولسون بالحماية البريطانية على مصر، إذ لم يكن هذا الاعتراف وليد لحظته بل سبقته دراساتٌ كثيرةٌ ومراسلاتٌ عديدةٌ.

55 -DS, Egypt, File No. 883.00/125, Telegram No. 445, April 24, 1919, 11 p.m.

الباب الثالث: قراءات

- ثـورة 1919 فـي كتابـات العقـاد وطـه حسـين.. دراسـة مقاربـة

زينب البكري

- ثورة 1919.. ثلاث رؤى ماركسية

عماد أبو غازي

- مسـرحية "المسـامير" لسـعد الديـن وهبـة.. ثـورة 1919 مـن منظـور مغايـر

دينا حشمت

1

طه حسين

عباس محمود العقاد

ثورة 1919 في كتابات العقاد وطه حسين.. دراسة مقاربة

زينب البكري

اصطدم طه حسين بسعد زغلول في عام 1914، حين قدَّم رسالته عن أبي العلاء المعري إلى الجامعة، فقد قدَّم عضو من أعضاء الجمعية التشريعية اقتراحًا بأن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لأنها خرَّجت مُلحدًا.. وكان سعد رئيس لجنة الاقتراحات، لكنه وقف إلى جانبه [1]، فلم يكن طه حسين في هذا الوقت قد اشتهر بولائه للدستوريين، ولا حزب الوفد قد وُجد بعد[2]، وطلب أحمد لطفي السيد من طه حسين أن يشكر له هذا الجميل[3]، أما الواقعة الثانية التي زادت من فتور العلاقة بين طه حسين وسعد زغلول، أن طه حسين لم يذكر اسم سعد زغول بين الإمام محمد عبده ومصطفى كامل وقاسم أمين في المناسبة التي أقيمت لإحياء ذكرى الإمام محمد عبده في الجامعة[4]، وكان طه حسين يتباهى بأنه «أطول الكتاب لسانًا وأجرأهم قلمًا في مواجهة سعد ونقد سياسته»[5]، والموقف الثالث الذي أورده طه حسين في علاقته بسعد زغلول، قضية كتاب الشعر الجاهلي[6]، التي أثارها النائب (الوفدي) عبد الخالق عطية في 13 ديسمبر 1926، وكان سعد زغلول رئيسًا للمجلس، وخلال مناقشة هذا الاقتراح وقف رئيس الوزارء عبد الخالق باشا ثروت إلى جانب طه حسين، فذكر أن الإجراءات التي اتخذت تعتبر كافية، وأن المؤلف قد اعتذر [7]، بينما انحاز سعد زغلول ضده في مجلس النواب [8]، ووقف بتعنت أمام رئيس الحكومة بقصد إحراجه والنيل من مؤلف الكتاب، وقد دارت بينهما مناقشة حادة كادت تؤدي إلى طرح الثقة بالحكومة[9]، تقارير الحكومة البريطانية ذكرت أن

عبد العزيز جاويش

أحمد لطفي السيد

سعدًا يريد بهذا أن يثبت لحكومة الأقلية الدستورية أنه قادر على مواجهة الحكومة[10].

يقول طه حسين عن نشأته «إن المدة التي قضيتها في الأزهر كانت فترة انتقال، فكان محمد عبده يفسر القرآن على طرق حديثة، والشيخ المرصفي يعلمنا الأدب، وكلاهما يذم الطرق الأزهرية، وكان قاسم أمين يدعو لحرية المرأة، وفتحي زغلول يترجم لنا كتبًا قيمة، والصحيفة تنادي بمعايير جديدة في السياسة والاجتماع، فكنا في اضطراب ذهني، لا نستقر»[11]، كان طه حسين يحمل بالنسبة لسعد زغلول ومن فترة مبكرة في حياته، كرهًا شديدا، فقد كان منتميًّا فكريًّا إلى الحزب الوطني، وكان وراء ذلك عبد العزيز جاويش الذي كان يبغض سعد زغلول، وقد هجاه في مقالته الشهيرة «ظلموك يا سعد». وكان طه حسين في هذه الفترة الأولى من حياته بعيدًا عن الحركات السياسية، في الوقت الذي اتخذ فيه عبد العزيز جاويش أبًا روحيًّا له، وبثَّ فيه الفكرة الأولى للسفر إلى باريس، كما شجعه على الكتابة في صحف الحزب الوطني، ثم شجعه للسفر إلى فرنسا [12]، وأحمد لطفي السيد، صاحب صحيفة «الصحيفة»، شجعه على الكتابة في صحيفته[13] التي اعتنقت فكرة الإصلاح والتطور بعيدًا عن العنف والتهيج السياسي والثورة[14]، وكانت تدعو إلى الاستقلال على أساس التدرج[15].

أما عباس محمود العقاد فقد التقى بسعد زغلول أول مرة في مايو 1908، وكان في ذلك الوقت يعمل في صحيفة «الدستور» التي كانت تنتقد سياسة سعد في المعارف[16]، و في هذا اللقاء يذكر العقاد» كنت أعجب بسعد، وأرجو لمصر خيرًا كثيرًا على يديه، ولا يسبغ طبعي أن يكون مثل هذا الرجل ممن يخون عهده وينسى واجبه وينقاد على خير بصيرة لأمر الموظفين الإنجليز في النظارة... وزادنى ثقة به أنه من أصحاب الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده، وكنت لكتابته متتبعًا وبسيرته جد معجب... ولم أكن رأيت الرجل قبل ذلك، ولا نظرت إلى صورته، ولا عرفت شيئًا عن شخصه غير ما سمعت عن عدله واشتراكه في الثورة العرابية وملازمته للشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني[17] وكان أشد إعجابًا باعتقال سعد إبان الثورة العرابية[18]، ولم ينس العقاد تشجيعه إياه عندما قال له «ما أجدر هذا أن يكون كاتبًا... بل وأوصاه بألا يقنع بوظيفة الحكومة[19]، وزاد من عظم شأن سعد زغلول في عين العقاد رؤيته الإصلاحية للجامعة المصرية[20].

ثورة 1919 من منظوري العقاد وطه حسين؛

أولًا: الاشتراك في ثورة 1919:

ارتبط العقاد ارتباطًا مباشرًا بحزب الوفد في أثناء قيام ثورة 1919[21]، فشارك فيها وهو في الثلاثين من عمره[22]، كان سعد زغلول في عين العقاد «يتغنى به كما يتغنى عشاق الطرب بأم كلثوم، كان قاسمًا مشتركًا في أحاديث سعد، يردد أمامنا فقرات من كل مقال يكتبه ويهز رأسه إعجابًا وكأنه يردد لحنًا موسيقًّا، لذلك شعرت بأن الصحافة أعظم مهنة في العالم، ما دام في استطاعته أن يهز سعد زغلول ويعيش في ذاكرته، ويحوِّل كلمات

مقاله الصحفي إلى أغنية على لسان زعيم الأمة»[23]، هذه هي الصورة التي كانت دائمًا في مخيلة العقاد، رسم بها وبوضوح إعجابه الشديد به، وكان انضمامه للوفد قد دفع الكثير من الشباب للانخراط به [24]، فكانت مبادؤه هي مبادئ حزب الوفد الأولى[25]، وعلى ذلك الأساس دافع عن الحزب، وأيده عن عقيدة وطنية[26]، فكان بمثابة المفكر المعبر في تلك الثورة عن فلسفة الطبقة المتوسطة، لا سيما المتعلمين منهم، فالتقت أهدافه بسعد زغلول والوفد المصري في مواجهة الملكية المطلقة من جهة[27]، والاستعمار البريطاني من جهة أخرى، وبانضمامه لحزب الوفد أصبح كاتبه الأول[28]، ووصفه البعض بأنه «كاتب الشعب الأول»[29]، و»السند الفكري لحزب الوفد»[30].

كانت كتابات ومقالات العقاد المتعددة بمثابة منشورات ثورية[31]، فقد كانت الصحافة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين تعد من أهم العوامل الرئيسية في تشجيع الحركة الوطنية [32]، وكان العقاد في طليعة كتاب الثورة [33]، فمقالاته اتسمت بالرؤيا السياسية العميقة والحجج التاريخية والقانونية، ثم توطدت علاقته بسعد زغلول أكثر(34)، والتي تعود إلى الفترة التي عمل فيها العقاد محررًا في صحيفة الدستور 1909 – 1907[35]، كان من أكثر الفئات تقدمًا وثورية[36]، فكتب العقاد منشورًا في عام 1919 بعد نفي سعد زغلول، جاء فيه «الأمة تطالب برد سعد زغلول إليها لأنه مصري ولا يجوز لإنسان أن يحرم عليه أرض مصر، لأنه زعيمها في طلب الاستقلال ولا قيمة لأمة يؤخذ منها زعيمها كما يؤخذ الجناة ..»[37]، وأظهر ميلًا واضحًا نحو حزب الوفد وأهدافه[38]، من بينها أربعة عشر مقالًا وصف فيهم رجال حزب الوفد الذين وكَّلهم الشعب المصري للمطالبة بحقوقه[39]، وكانت تلك المقالات بمثابة التعريف بهؤلاء وجهودهم الوطنية[40]. ثم قام بعد ذلك بنشر مقالات سياسية في الصحيفة نفسها، منها مقال «كليمنصو ومصر»[41]، في العدد الصادر في 19 سبتمبر 1919، بخصوص موقف تنكر رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو لحقوق الشعب المصري في المطالبة بحقوقه في الاستقلال [42]، كما نشر مقالًا بعنوان«المصري كفء كريم» في 25 سبتمبر، ومقال آخر بعنوان«ثقتنا بأنفسنا»[43]. وهنا أدرك سعد زغلول إمكانات العقاد وطبيعة شخصيته الثورية وحسه الوطني، فأصبح من المقربين لدى زعامة الوفد[44]، ومن ثم اطلع العقاد على تفاصيل السياسة المصرية، وتجاوز مرحلة الكتابة وأصبح واحدًا من الذين يعول على رأيهم[45]، ثم ازداد ارتباطه بسعد زغلول، حتى أصبح قلمه «سلاحًا لتحقيق أهداف الثورة»[46]، وعلى النقيض من ذلك كانت صورة سعد زغلول في عين طه حسين، التي لا تعترف به بطلًا وطنيًا.

الثورة من وجهة نظر العقاد ليست محددة، ولا تعدو كونها مجرد سخط غاضب من الشعب، بل هي رفض عام وشامل لمجمل الأوضاع المتردية[47]، آملًا بذلك نشوء دولة عادلة يقوم فيها نظام حكم لا مصلحة له في الحرب، ولا صراع فيه بين الطبقات، وبذلك فهو مثل الطبقة التي انتمى إليها، وهي الطبقة البرجوازية الوطنية الصغيرة والمتعلمة التي شاركت في الثورة، وكان من أهم مطالبها هو وضع دستور للبلاد لحماية مصالحها وترسيخ امتيازاتها[48]، عد العقاد الدستور قضية مهمة وأساسية في إدارة البلاد، فطالب بأن يكون نظام الحكم في مصر ملكيًا دستوريًا[49]، فسجن في عام 1930 تسعة أشهر بتهمة العيب في الذات الملكية، بسبب دفاعه عن الدستور[50].

ولطبيعة العلاقة التي ربطته بسعد زغلول، الذي كان يلقبه بـ"الكاتب الجبار"[51]، جعلته يطلب منه كتابة المقالات والمنشورات المؤيدة للثورة للتأثير على الجماهير[52]، جاء ذلك بطريقة غير مباشرة، لأن سعد زغلول وقتها كان في باريس لإجراء المفاوضات بشأن المسألة المصرية[53].

تعددت كتابات العقاد، فحينما برزت الإضرابات العمالية واعتصامات العمال(54)، لا سيما وقد وجدت تلك الفئة في الحركة الوطنية الفرصة المناسبة [55]، كتب العقاد في سبتمبر 1919 في صحيفة الأهرام مقالًا بعنوان «حركة العمال في مصر.. سنان السياسة مشرع في صدورنا»، دافع فيه عن حقوق العمال، كما هاجم الشركات الأجنبية في مصر وأصحاب الأموال

الذين اتهمهم بمعاداة الحركة النقابية، لتحقيق هدفهم بتحصيل المنافع على حساب تلك الفئات الفقيرة[56]، وبالفعل ما أن حل أكتوبر 1919 حتى نجح حزب الوفد في تنظيم أغلب أصحاب الحرف والصناعات ضمن النقابات العمالية، [57]، للحصول على دعم تلك الشريحة الوطنية[58]. ومن جهة أخرى كتب العقاد مقالًا في نوفمبر1919، بعنوان «ستنال الأمة ما تستحقه»، هاجم فيه سياسات بريطانيا[59]، بل وأخذ يحث الشباب المصري مثيرًا فيهم النخوة الوطنية[60]، بكتابة القصائد لإثارة مشاعرهم، وحثهم على التضحية[61].

وكان للعقاد نشاطه السرى، فعندما تشكلت لجنة الوفد المركزية[62]، كان الجهاز السري للحزب مسؤولًا عن الجمعيات السرية[63]، كانت مهمتها توزيع المنشورات السرية، والقيام بعمليات اغتيال للموظفين والعسكريين الإنجليز والمتعاونين معهم من المصريين[64]، وتهديدها للشخصيات السياسية التي تؤلف الحكومات في ظل الحماية البريطانية [65]، وهنا برز نشاط العقاد في أثناء عمله في صحيفة الأهرام كمندوب قضائي يقوم بتغطية الجلسات، كمحاكمة أعضاء شباب حزب الوفد المنتمين إلى «جمعية اليد السوداء»، وهي أبرز الجمعيات السرية التابعة للجهاز السري لحزب الوفد[66]، التي انضم إليها العقاد وأصبح يحرر ويصوغ منشوراتها المناهضة للاحتلال[67]، وكان يقوم بتوزيع تلك المنشورات بنفسه[68]، وكانت له لقاءات سرية مع أبرز رجال الجهاز السري لحزب الوفد[69]، وبسبب الرقابة على الصحف العلنية، تركز الاعتماد على المنشورات والصحف السرية[70]، وكانت لقاءات أعضائها تتم داخل طابق سفلي يقع في شارع مجلس النواب سابقا [71]، ونتيجة هذا النشاط أصدرت السلطات البريطانية عام 1919 بلاغًا عسكريًا بمعاقبة كل من يشترك في إصدار النشرات أو توزيعها أو حيازتها، وعد الشخص الذي يطبع المنشورات مرتكبًا لجريمة الوقوف بوجه الأحكام العرفية [72]، وبالفعل تم القبض على عدد من أعضاء جمعية اليد السوداء[73]، ولكن استمر العقاد في تلك الجمعية[74]، التي لعبت دورًا كبيرًا في الحركة الوطنية[75].

وبعدما اطمأنت بريطانيا للاعتراف الدولي بحمايتها

على مصر في مؤتمر باريس 1919، أرسلت لجنة لتتحقق من أسباب الثورة سميت لجنة ملنر 1919-1920 [76]. إلا أن الشعب المصري يتقدمه حزب الوفد أصر على مقاطعتها[77]. وإزاء ذلك أصدرت بلاغًا في 29 يناير 1919[78]، أعربت فيه عن دهشتها من الاعتقاد السائد بأن هدفها حرمان الشعب المصري من حقوقه، وأن هدف اللجنة هو التوفيق بين أماني الشعب ومصالح الدولة البريطانية، مع إدارة شؤون البلاد في ظل الحكم الذاتي[79]. وقامت الحكومة المصرية بترجمة البلاغ والنص الإنجليزي في اليوم نفسه وبصورة رسمية على أن يمنح لمصر الحكم في ظل الأنظمة الدستورية [80]، وردت لجنة الوفد في اليوم نفسه بالرفض، لأنه لا يعترف باستقلال مصر التام، وفي اليوم التالي بادر العقاد وأمين الرافعي[81] مساعد السكرتير العام للجنة الوفد المركزية بمناقشة وتأييد موقف الحزب منه[82]، وقام العقاد بترجمة نص البلاغ ونبه إلى أن النص العربي يختلف عن النص الإنجليزي، فأوضح أن self governing institutions والتي تعني أنظمة الحكم الذاتي وليس أنظمة دستورية كما ادعت اللجنة والحكومة المصرية[83]، ثم أشار العقاد إلى أن مطالب الشعب الحقيقي الاستقلال التام[84].

نشرت الصحف المصرية وفي مقدمتها الأهرام ترجمة العقاد، وكان لذلك صدى واسع في الأوساط السياسية[85]، إذ كان اختلاف الترجمة أحد أسباب الخلاف بين رؤية سعد بعد عودته إلى مصر وعدلي يكن[86]، في موقفهما تجاه لجنة ملنر[87]؛ إذ أخذ الوفد وزعيمه سعد زغلول بترجمة العقاد[88]، وأرسل سعد برقية إلى عدلي يكن في 15 ديسمبر 1920، ثم أعقبها بكتاب في الحادي والعشرين منه؛ فصَّل فيه أسباب رفض

الفريد ملنر

المفاوضة [89]، وأوضح أن الغاية منه وضع مصر في دائرة الحكم الذاتي[90]، فرد عليه يكن بأنه أجرى مناقشة مع اللورد ملنر، الذي أوضح أنه يريد من النص الإنجليزي حكومة دستورية[91].

وبالنسبة لطه حسين، فبخلاف موقفه الرافض لشخص سعد زغلول، فإنه في ذلك التوقيت كان بباريس؛ حيث سمح له مجلس الجامعة بالبقاء حتى منتصف 1919، لإكمال رسالته للدكتواره عن ابن خلدون[92]. ولكنه كان يؤمن بأن ما يقوم به سعد لا طائل من ورائه، فيقول على لسان سعد «بأن جهده وجهد أصحابه كله لن تغني عن الوطن شيئًا»[93].

في مطلع 1920 وقد برز دور العقاد، حينما غيرت السلطة البريطانية من سياستها، بهدف التقرب إلى الرأي العام المصري من ناحية، ولإقناع الوفد بالدخول في مفاوضات من ناحية أخرى، فقامت بإطلاق سراح عدد من المعتقلين، وخففت من الرقابة على الصحف[94]، وفي هذا السياق برزت عدة مقالات للعقاد في صحيفتي الأهالي والأهرام، مثل «حول رد الوفد على بلاغ ملنر» في الثلاثين من يناير 1920، شرح فيه موقف الوفد من المفاوضات مع لجنة ملنر، ومقال «استقلال أو تجربة كفاءة» في 3 فبراير، انتقد فيه بريطانيا لعدم منحها الاستقلال التام لمصر بحجة إنها لم تصل لمرحلة تؤهلها لذلك[95]. وبعد أن وافق الوفد وسعد زغلول على إجراء مفاوضات مع لجنة ملنر في لندن، بدأت المفاوضات في يونيو 1920، ثم طرح ملنر مشروعًا نهائيًا لا يقبل المناقشة[96]، فاضطر الوفد إلى عرض المشروع على الشعب المصري[97]، وعلى الرغم من عدم اقتناع سعد به، لأن مضمونه تعزيز الحماية وليس الاستقلال[98]، وعندما تم عرض المشروع على الرأي العام امتلأت الصحف بآراء ومواقف الهيئات والكتاب منه [99]، فبادر العقاد بكتابة ثلاثة مقالات متتابعة في سبتمبر 1920، الأول تناول فيه ملاحظاته على المشروع البريطاني[100]، المقال الثاني هاجم فيه العقاد المشروع البريطاني، وذكر أنه على الرغم من نصه على تشكيل حكومة دستورية عبر وضع دستور جديد للبلاد، وهو المطلب الأساسي لحزب الوفد، إلا أنه تضمن مواد مثل: حماية الأجانب، والوجود العسكري في مصر الذي سمح بإعلان الأحكام العرفية، وعدم مناقشة المشروع المسألة السودانية في أثناء المفاوضات، إلا بتقديم ضمانات وصول مياه كافية من السودان [101]، وبيَّن المقال الثالث أن اعتراف بريطانيا بحق مصر في التمثيل الخارجي لا يعني شيئًا أمام رفع الحماية أو إعلان الاستقلال، وأنه تم ربط مصر بالسياسة البريطانية[102]، وفي 14 سبتمبر 1920، كتب العقاد مقالات تجاه لجنة ملنر[103]، ومن ثم لم يقبل الرأي العام المشروع[104]. وعندما استؤنفت المفاوضات وأبدى الوفد تحفظاته على المشروع[105]، ونشر العقاد مجموعة من المقالات في صحيفة الأهالي، منها «ماذا يطلب ملنر؟»، و«نحن والوفد أو نحن والاستقلال التام»، و«على من يعتمد اللورد ملنر في مجاوزاته تصريحات الوفد»[106]. ولما توقفت المفاوضات بين الوفد وملنر في 11 نوفمبر1920، غادر الوفد المصري عائدًا من لندن وباريس[107]، وكتب العقاد في اليوم نفسه مقالًا بعنوان «دهشة بعض الصحف من مسلك اللورد ملنر»، ومقالًا آخر بعنوان «الاستقلال التام أو لا شيء»[108]، ثم مقالًا بعنوان «نداء سعد باشا الجديد بمناسبة انقطاع المفاوضات»[109]، وفي 6 ديسمبر 1922، استطاع الأستاذ عبد القادر حمزة أن يحصل على ترخيص له من وزارة الداخلية بإصدار صحيفة يومية باسم «البلاغ»، وأرسل سعد زغلول برقية تهنئة من منفاه بجبل طارق[110].

بدء هجوم طه حسين العلني ضد سعد زغلول:

يمكن رصد أول هجوم حاد لطه حسين في 25 يونيو

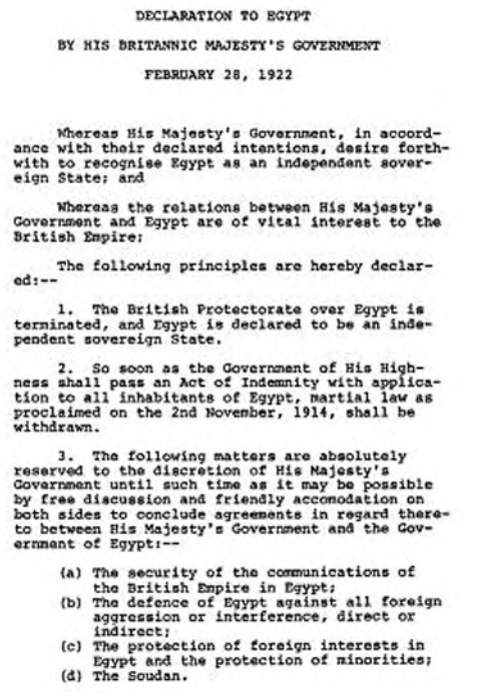

DECLARATION TO EGYPT

BY HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

FEBRUARY 28, 1922

Whereas His Majesty's Government, in accordance with their declared intentions, desire forthwith to recognise Egypt as an independent sovereign State; and

Whereas the relations between His Majesty's Government and Egypt are of vital interest to the British Empire;

The following principles are hereby declared:--

1. The British Protectorate over Egypt is terminated, and Egypt is declared to be an independent sovereign State.

2. So soon as the Government of His Highness shall pass an Act of Indemnity with application to all inhabitants of Egypt, martial law as proclaimed on the 2nd November, 1914, shall be withdrawn.

3. The following matters are absolutely reserved to the discretion of His Majesty's Government until such time as it may be possible by free discussion and friendly accomodation on both sides to conclude agreements in regard thereto between His Majesty's Government and the Government of Egypt:--

(a) The security of the communications of the British Empire in Egypt;
(b) The defence of Egypt against all foreign aggression or interference, direct or indirect;
(c) The protection of foreign interests in Egypt and the protection of minorities;
(d) The Soudan.

صورة من الوثيقة الرسمية لتصريح 28 فبراير 1922

1921، حين كتب في الأهرام مقالًا بعنوان «الديمقراطية أم الطغيان»، على سبيل المقارنة بين سعد زغلول وعدلي يكن، يذكر طه حسين «ثم وقع بينهما الانقسام، وقع لمسألة شخصية لا يستطيع أحد مهما يبلغ من المهارة السياسية... أن يجد بينهما صيغة سياسية حقيقية، ولكن سعدًا كان الزعيم، فما كاد يعلن خلافه لخصومه، وانشقاقهم عليه حتى اجتمع عليه الجمهور فأيده ونصره، وعلى غيره منشقًا، ووصفه خصومه بالمارق، وليس ما يقع في مصر الآن من جدال ومناقشة، وليس ما يقع في مصر منذ أسابيع من اضطرابات ومظاهرات إلا حربًا بين مبدأين مختلفين: أحدهما مبدأ قيادة الجمهور إلى منفعته المحققة من طريق النظام والقانون أي من طريق الديمقراطية المعتدلة المنظمة، والآخر مبدأ الاستئثار بها للجمهور من قوة وسلطان، والاستبداد باسم هذا الجمهور وسلوك الطرق المعقولة وغير المعقولة إلى إكراه الخصوم على الإذعان، أو كم أفواههم وعقد ألسنتهم»[111]، وواصل هجومه على سعد بهذه القوة، ففي صحيفة الاستقلال 10، 9/ 11/ 1921 كتب مقالًا بعنوان «ويل للحرية من سعد»، جاء فيه «سعد باشا رجل حر، يعشق الحرية ويكلف بها، ويبذل فيها حياته وعقله وما أنعم الله به عليه من خير، ولكن ذلك لا يمنعه أن يكون عدو الحرية وقاتلها مرتين، لا نمزح ولا نتفكه ولا نختلق ولا نلقي بالقول جزافًا، إنما نقول حقًا لا شك فيه[112]. ويستطرد في ذلك بأسلوب ساخر، فيقول «سعد وكيل الأمة في كل شيء، حتى في قراءة الصحف، أيتها الأمة المصرية طيبي نفسًا وقري عينًا، اهدئي واطمئني فقد فيض الله لك رجلًا يريحك من كل شيء، لا تطالبي بالاستقلال فسعد يطلب بها، لا تعشقي الحرية فسعد يعشقها، لا تؤمني بالله فسعد يؤمن به، ولا تقرئي الصحف فسعد يقرأها[113]، ولا ننسى أن طه حسين قد انتمى فكريًا إلى حزب الأحرار الدستوريين، الذي ورث عن حزب الأمة القديم اعتداله، ونظرته الواقعية للأمور[114]، في مواجهة حزب سعد(الوفد).

وبالنسبة لموقف طه حسين من الثورة، فإنه عندما دب الخلاف بين الوزارة والوفد حول المفاوضات من يجريها، فإنه مال إلى وزارة عدلي باشا[115]، ثم هاجم الوفديين، فكتب في المقطم، ساخرًا من السعدين «يقول الوفديون لا رئيس إلا سعد كما يقول المسلمون لا إله إلا الله[116]، وكان يردد» ليحيا عدلي باشا»[117]. واعتبر طه حسين تصريح 28 فبراير 1922 « أتاح للشعب أن يكون له دستور، وأصبح لمصر أن ترسل ممثليها إلى البلاد الأجنبية بعد أن عادت إليها وزارة الخارجية التي ألغاها الإنجليز حين أعلنوا الحماية[118]. وهنا يجب التركيز على موقف طه حسين المؤيد لتصريح 28 فبراير 1922، الذي رفضه سعد زغلول، ونتيجة لذلك تم نفيه إلى جزيرة سيشل.

كانت السودان إحدى القضايا المصيرية في مشروع الدستور، عبرت عنه الأهرام «ليس الأمر مسألة السودان، ولكن أمر مصر بجملتها» [119]، وكتب العقاد في العدد الثالث من البلاغ بتاريخ 1 يناير 1923» ماذا تصنع الوزارة المصرية إذا أصر الإنجليز على حذف السودان من الدستور المصري[120]، وعند انعقاد مؤتمر لوزان، كتب «مصر ومؤتمر لوزان... مشكلة السودان»[121]، بدأ أنصار عدلي باشا يطالبون الوزارة بتنفيذ الدستور، مع عدم التمسك بالنص على السودان[122]، عوَّل العقاد على موقف عدلي في مقالاته، واعتبر رشدي وعدلي وثروت وصدقي رجال«سياسة الحماية»[123]، ولذا هاجم وزارة

نسيم باشا، في صحيفة البلاغ[124]، وعقب استقالتها، هاجم عدلي باشا، الذي دافع عنه طه[125].

ثانيًا: موقف العقاد وطه حسين من وزارة سعد زغلول

استقبلت وزارة سعد بحفاوة، وعرفت بوزارة الشعب[126]، ولكن هاجمها أنصار الحكم الوطني [127]، أخذوا عليها أنها استبقت ما سموه آفة المحسوبية في وظائف الدولة، وراحت صحيفة السياسة تحت عنوان «حكومة دستورية أم أسرة زغلولية»، وكذلك أمين الرافعي في صحيفة «الأخبار»[128]، وفي هذا التوقيت كانت الهوة قد اتسعت بين الحزبين، حزب الأحرار الدستوريين (منهم طه حسين)، و«حزب الوفد»، خصوصًا بعد أن أسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية، وتشكيل وزارة برئاسة سعد زغلول في 28 يناير 1924[129]، لقد أكدت المصادر على انحراف وزارة سعد عن كثير من المبادئ التي نادت بها وهي خارج السلطة «... بل إن سعدًا اعترف بذلك في مذكراته [130]، وذكر عبارة «تطهير الإدارة من الأدران»[131]، ولم تكن واسعة الصدر إزاء المعارضة البرلمانية[132]، وفي تلك الفترة صادرت الحكومة بعض أعداد السياسة، يومي 10 و12 عام 1924، وقدمت محرريها للمحاكمة أمثال حافظ عفيفي، وتوفيق دياب، وحسين هيكل، وطه حسين[133]، لقد ظل طه حسين حتى هذه الفترة لا يعترف بالثورة، فقد أورد في مذكراته الموقف الذي جمع بينه وبين السلطان، منذ أن كان رئيسًا للجامعة، ومؤازرته إياه عندما قدم استقالته للجامعة، مقابل «الاعتراف بالثورة»[134]، ومنذ ذلك التاريخ وطه حسين ينكر ما يصدر عن سعد زغلول «إنكارًا لكل ما كان يصدر عنه من قول أو فعل، لا لشيء إلا لأنه صدر عن سعد»[135].

وتطورت الأحداث بسفر سعد زغلول في 23 يوليو للخارج لاستئناف المفاوضات، فكتب العقاد في البلاغ «يوم السفر... استقبال ووداع... ليحيا سعد! وقد حيا سعد! وسيحيا سعد![136]. أما مقالات طه حسين في السياسة، التي غدت صحيفة الطبقة المعروفة بحرية الفكر، في مواجهة «صحيفة الوفد» التي بدت وكأنها صحيفة الغوغاء والعامة[137]، كانت أعنف ما كتب في

عبد الخالق ثروت

الأدب المصري الحديث، أغلبها دون توقيع، وبعضها بتوقيع ساخط غاضب يتحدى سعد زغلول بعنف شديد في لهجة لاذعة، إلى درجة أن سعد زغلول طلب من النائب العام التحقيق مع صاحب المقالات التي تنشر دون توقيع، بتهمة إهانة رئيس الوزراء[138].

وعندما استقالت وزارة سعد زغلول في 1924، اعتبر العقاد أن ذلك بسبب أن « جماعة من المجانين الذين لا يخلو منهم حزب دبروا قتل السير لي ستاك باشا...»[139]، في حين وجد طه حسين الفرصة في أن يمعن في هجومه على سعد زغلول بعد حادثة مقتل السرادر الشهيرة 13 نوفمبر 1924، فكتب في السياسة بتاريخ 25 ديسمبر 1924 «وأقسم بالله لقد بغي سعد وأصحابه على إخوانهم فأسرفوا في البغي، وأقسم بالله لقد طغى سعد وأصحابه، فأسرفوا في الطغيان»، بل ووجه دعوة صريحة للناس

للتصدي له «ينهض لهذه الطائفة الباغية الطاغية فيردها إلى طورها وينزلها منزلتها ويأخذها بالإذعان لكلمة الحق،

والخضوع لأمر الجماعة، والنزول عند إرادة الوطن»[140]. وما كتبه في صحيفة الجهاد في 25 يوليو 1925، يؤكد الطابع الشخصى في عدواته لسعد، فيسخر من غروره «إلى من أراد الاتحاد فليستظل بلوائي يجد ما يشاء من نعمة وثراء... حتى كانت هذه الكارثة فأسلم سعد وولى مدبرًا، وانزوى في طرف من أطراف الصحراء»[141]. وفي هذا المسار يستطرد «لما لا يقاس بالأستاذ واحد من هؤلاء الأبطال وأنصاف الأبطال وأرباعهم، ففي البلد أبطال سيسل، وفيه أبطال ألماظة وأبطال المحاريق، وفيه أبطال مصر النيل، وفيه أبطال آخرون ملأوا الأرض ضجيجًا وعجيجًا وملأوا النفوس تهوينًا وتضليلًا.. وأفسدوا على الناس حياتهم وعقولهم وأعمالهم وآمالهم وشوهوا طريقهم في فهم الأشياء»[142]، والأكثر من ذلك أنه بعد وفاة سعد زغلول كتب مقالة عن عبد الخالق ثروت بعنوان«ثروت» والمتأمل لقراءتها يجده لا يزال يتذكر الجميل الذي فعله عبد الخالق ثروت معه إبان أزمة «في الشعر الجاهلى»، ومناصرته إياه، فقد احتفظ بكلمات عبد الخالق ثروت له «إن حرية الرأي أكرم من أن يعبث بها العابثون مهما يكونون، وثق أن أول أثر لما يمكن أن ينالك إنما هو استقالتي من مجلس الجامعة وانقطاع الصلة بيني وبين الذين يعنيون عليك»[143]. هذا من الممكن التغاضي عنه، من منطلق حفظ الجميل، ولكن طه حسين ذهب أبعد من ذلك، فعظَّم من دور ثروت في الحركة الوطنية على حساب سعد زغلول، فمما جاء أن ثروت باشا أخبره أنه كتب كتابًا إلى سعد يقترح عليه الاحتكام إلى جماعة من صفوة المصريين فيما شجر بينهما من خصومة، فكتب طه حسين «وقد أثبتت الأيام بعد ذلك أن كتاب سعد هذا وما جاء بعده من خصومة عنيفة بين الرجلين لم يغيِّر من ود ثروت لسعد ولا من حبه له، كما أنه لم يغيِّر من مضاء عزيمة ثروت على ما كان قد عزم عليه من جمع كلمة الأمة، وقد وفق لما أراد»[144].

سلطنا الضوء على كاتبين من جيل ثورة 1919، كانت لكل منهما خلفية ثقافية وبيئية متباينة، لعبت دورًا كبيرًا في توجيه أفكارهما في هذه الحقبة المفصلية من تاريخ مصر، فعباس العقاد بتوجهه اليسارى، رأى في ثورة 1919 تحقيقًا لآماله التي تطلع إليها بحكم «المادية التاريخية» التي عولت على تغيير الظرف التاريخي كي ينجح في أن يجد مكانًا له على هذه الساحة التي شهدت محطات عديدة كانت تبوء بالفشل، وإثر هذه النكبات لم يجد المخرج سوى في تأييده لثورة 1919، وزعيمها سعد زغلول، ومن ناحية أخرى فإن هذا التأييد كان يرضي طموحه الوطني» في ظل بيئة اتصلت اتصالًا مباشرًا بأفكار الأفغاني، ومحمد عبده.

وعلى النقيض من ذلك، وجدنا طه حسين برؤيته الأرستقراطية التي لم تؤيد الثورة، ربما لأسباب شخصية في المقام الأول، فلم ينس طه حسين موقف سعد زغلول معه في أزمة كتابه «في الشعر الجاهلي»، بالإضافة إلى طبيعة مكونات شخصية طه حسين، التي كانت تميل إلى إبراز دورها في معرض الحديث عن أناس يشهد لهم التاريخ ببصماتهم وتأثيرهم الذي لا يمكن إنكاره، في هذا الوقت كان طه حسين يتبنى أفكار الحزب الوطني (خصوصًا أحمد لطفي السيد) الذي كان على قناعة بأن الاحتلال سيأخذ مساره الطبيعي ثم ينتهي من تلقاء نفسه، وأن الثورات ليست من تذهب بالاحتلال، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة الاستقلالية المادية، التي حتمت على طه حسين أن يعوِّل على أفكاره وقناعاته، دون أن يضع آمالًا على «ثورة» لكي تحقق له مكسبًا ماديًّا. ومن ثم نحن أمام نموذجين من جيل ثورة 1919 تباينت مواقفهم واختلفت توجهاتهم الفكرية، ويمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك بتسليط الضوء على التركة المثقلة التي خلفتها الثورة العرابية وتبعاتها على الموقف الفكري على الساحة المصرية في ذلك الوقت، ومن ثم اختلاف توجهات هذين النموذجين من مصطلح الثورة؛ فالعقاد كان أشد إعجابًا بسعد زغلول الذي اعتقل إبان الثورة العرابية، وطه حسين الذي حمل آراء الحزب الوطني لا يعترف بالثورة.

والقارئ المتمعن لذلك الذي يحلل المضمون الخطابي لهذه الكتابات سوف يكتشف ذلك. وفي النهاية فإن الموقف السياسي للأدباء والكتاب لا يقلل من جهودهم الفكرية في شيء، إنما فقط يجعلنا نقف على ماهية خطاباتهم وتوجهاتهم الفكرية، لنقف على أسباب وماهية مواقفهم.

الهوامش:

1 طه حسين: مذكرات طه حسين، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، 1967، ص224-225.

2 إبراهيم عبد العزيز: رسائل طه حسين، ص14.

3 طه حسين: مذكرات طه حسين، ص219.

4 نفسه، ص226.

5 نفسه، ص227.

6 نفسه، ص228-227.

7 مضابط مجلس النواب: الاثنين 6 ربيع الأول -1345 13 ديسمبر1936.

8 مصطفي عبد الغنى: دراسات أدبية، تحولات طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص44.

9 مصطفي عبد الغنى: دراسات أدبية، ص42.

10 Forign Office: public record,fo,406,203/ Hnob/1951/1026.

11 س.م: ساعة مع الدكتور طه حسين، مجلة الهلال، العدد1، 1 يناير 1927، ص37-35.

12 مصطفي عبد الغنى: دراسات أدبية، ص42-33.

13 نفسه، ص33.

14 محمد عبده: الإسلام والنصرانية في العلم والمدينة، مطبعة المنار، القاهرة 1341.

15 الجريدة، بتاريخ 6 يوليه 1908.

16 عباس محمود العقاد: سعد الصميم، مجلة الهلال، العدد1، 1 يناير 1927، ص17.

17 نفسه، ص18-17.

18 عباس محمود العقاد: سعد زغلول نصف قرن من الجهاد الوطني، مجلة الهلال، العدد1، 1 يناير 1927، ص10.

19 عباس محمود العقاد: سعد الصميم، مجلة الهلال، العدد1، 1 يناير 1927، ص20.

20 نفسه، ص20-18.

21 محمد صادق عمالقة من صعيد مصر، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص107.

22 ربيع فتاح: العقاد ومندور، دراسات مجلة دبي، العدد28، 2010، ص161.

23 عامر العقاد: العقاد ومعاركه في السياسة والأدب، ص6.

24 محمد صابر عرب: المفكرون والسياسة في مصر المعاصرة، دراسة في مواقف العقاد السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص157.

25 مجموعة من المؤلفين: العقاد دراسة وتحية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص31.

26 عباس محمود العقاد: حياة قلم، مج3، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، 1982، ص327.

27 لويس عوض: دراسات أدبية، دار المستقبل العربى، القاهرة، 1989، ص46.

28 مصطفي صادق الرافعي: على السفود نظرات في ديوان العقاد، دار العصور، القاهرة، 1930، ص25.

29 سامح كريم: العقاد كاتب أمة، الأهرام، العدد 43675، 5 يوليو، 2006.

30 محمد البدوي: أوهام العقاد في العبقرية، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1993، ص16.

31 الهلال العدد 4 أبريل، 1967، ص23.

32 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر، 1936-1918، ج1، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص13.

33 عامر العقاد: معارك العقاد السياسية، دار الجبل، بيروت، 1979، ص11.

34 عباس محمود العقاد: حياة قلم، ص326.

35 محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف: عباس محمود العقاد بين السياسة والادب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص134.

36 محمد محمود السروجى: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الإسكندرية، 1998، ص182.

37 نواف نصار: عباس محمود العقاد، سيرة وتحية وتجسيد للعبقرية، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص34.

38 المرجع نفسه، ص29.

39 حمدي السكوت: اعلام الأدب المعاصر في مصر، عباس محمود العقاد، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1983، ص258-257.

40 رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية وثورة 1919، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص201.

41 جورج كليمنصو: مواليد 1841، لقب بالنمر، عمل في التدريس والصحافة، ثم نائبًا عن مقاطعة السين في فرنسا عام 1827، ثم وزيرًا للداخلية، وتقلد منصب رئاسة الوزراء 1909-1906، قاد بلاده حتى انتصر على المانيا، وترأس الحكومة مرة ثانية في 1919-1917، ترأس مؤتمر السلام في باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، توفي عام 1929. مجموعة من المؤلفين: موسوعة مشاهير العالم، ج3، دار الصحافة العربية، بيروت، 2002، ص80-79.

42 Geroge Lecomte: Geroge Clemanceau the Tiger of france , translated by: Donald.C. Stuart, D. Appelton and

company, New York, 1919, p. 55-60.

43 رمزي ميخائيل: الصحافة المصرية وثورة 1919، ص259.

44 يحيي عبد الأمير الشامي: العقاد كاتبًا وشاعرًا، دار الفكر العربى، بيروت، 1995، ص15.

45 محمد صابر عرب: المفكرون والسياسة، ص11.

46 يوسف الحمادي، عباس محمود العقاد، عظماء قهروا اليأس، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.ص31

47 عبد الفتاح الديدي: الفلسفة الاجتماعية عند العقاد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص102.

48 أيوب يوسف أبي دية: الفكر المادي في نماذج من كتابات سلامة موسى وإسماعيل مظهر وعباس محمود العقاد، رسالة دكتوارة، جامعة القديس يوسف، بيروت، 2001، ص317.

49 عباس محمود العقاد: الانتخاب النسبى، الأهرام، العدد 12949، 15 أكتوبر، 1919.

50 شوقي علي هيكل: التعريف بالعقاد، جمعية العقاد الأدبية، القاهرة، 1998.

51 بكر محمد ابراهيم: أخطر 10 قادة في العالم، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، 2004، ص8-7.

52 سامح كريم: العقاد في معاركه السياسية، دار القلم، بيروت، 1979، ص81. والعقاد والثورات المصرية، الأهرام، العدد 45419، 14 أبريل 2011.

53 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص159-156. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة 1919، مكتبة سعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ص17-16.

54 رفعت السعيد: ثورة 1919، القوى الاجتماعية ودورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص70.

55 عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر 1952-1832، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978، ص188.

56 الأهرام: العدد 12920، 11 سبتمبر 1919.

57 عباس محمود العقاد: الوفد وحركة العمال، البلاغ، العدد 391، 1 اغسطس 1924.

58 محمد محمود السروجي: درسات في تاريخ مصر والسودان، ص179.

59 الأهرام: العدد 12983، 23 نوفمبر 1919.

60 عبد الفتاح الديدي، الديدي: الفلسفة الاجتماعية عند العقاد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص150.

61 جمال عثمان إسماعيل أحمد: الانسانية والوطنية في شعر العقاد، جامعة أم درمان، السودان، 2001، ص127.

62 تشكلت لجنة الوفد المركزية في 11 نيسان 1919، طبقًا للمادة 26 من قانون الوفد برئاسة محمود سليمان باشا، محمد أنيس: دراسات في ثورة 1919، ص11-15.

63 الجمعيات السرية: هي تنظيمات سرية ظهرت في 1919، أبرزها جمعية السوداء برئاسة عبد الحليم البيلي، ولجنة الدفاع الوطني، وغيرها من الجمعيات، ولكنها لم تكن جمعيًا خاضعة للوفد. راجع، عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ج3، ص170-169.

64 مصفي أمين: الكتاب الممنوع، أسرار ثورة 1919، ج1، مطبوعات كتاب اليوم، القاهرة، 1991، ص131.

65 سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول، تحقيق عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج9، كراسة 33، 1998، ص107.

66 محمود أدهم: عباس العقاد صحفيًا، القاهرة، 1990، ص90.

67 شوقي ضيف: مع العقاد، دار المعرف، القاهرة، ص37.

68 عبد الفتاح الديدي: فلسفة العقاد، مجلة الرسالة، القاهرة، العدد 1056، 9نيسان 1964، ص15.

69 عامر العقاد: لمحات من حياة العقاد، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1868، ص69.

70 مصطفي أمين: الكتاب الممنوع، ج1، ص197.

71 محمد محمود صبرى: اليد السوداء، الأهرام، العدد 43751، ايلول 2006.

72 رمزي ميخائيل: الصحافة وثورة 1919، ص161.

73 محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف: عباس محمود العقاد بين السياسة والأدب، ص125.

74 عبد الفتاح الديدي: عبقرية العقاد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964، ص235.

75 محمد يونس إسماعيل: مصر في عهد الحماية البريطانية 1922-1914، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2008، ص172-171..

76 عاصم محروس: دور الطلبة في ثورة 1919، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص108.

77 محمد عبد الفتاح أبو الفضل: تأملات في ثورات مصر، ثورة 1919، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص148-144.

78 ماجدة محمد حمود: دار المندوب السامي في مصر 1924-1914، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص74.

79 عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى، دار الفكر العربى، القاهرة، د.ت، ص388.

80 عبد الرحمن فهمي: مذكرات مصر السياسية، ج2، تحقيق يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

1993، ص272.

81 أمين عبد اللطيف الرافعي، شقيق عبد الرحمن الرافعي، عمل محررًا في صحيفة العلم إحدى صحف الحزب الوطني، ثم رئيسًا لتحريرها، ثم أصدر جريدة الشعب، اعتقل وسجن عام 1915، ثم أفرج عنه. أصدر صحيفة الأخبار، توفي عام 1927. عبد المنعم شميس: عظماء من مصر، درا المعارف، القاهرة، 1985، ص151-145.

82 محمد طاه الجبلاوي: من ذكرياتى في صحفية العقاد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص205.

83 احمد شفيق: حوليات مصر السياسية، ط2، تقديم زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص605-603.

84 فتحى رضوان: عصر ورجال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص205. وحول تفاصيل هذه الواقعة راجع عبد العزيز شرف: عصر العقاد، صفحات مطوية من حياة العقاد الصحفية، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، 1989، ص217-214.

85 نواف نصار، عباس محمود العقاد، ص36.

86 عدلي يكن: من مواليد 1866، ينتمي بصلة قرابة لمحمد على باشا، تلقى مبادئ العلوم في الأستانة، وأكمل تعليمه في مدرسة الإرساليات في مصر، عين بقلم الترجمة في نظارة الداخلية 1880، ثم سكرتيرًا لنوبار باشا، ثم محافظًا للقاهرة في 1914، قام بتأليف الوزارة ثلاث مرات في 1921، 1926، 1929، وهو أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين عام 1922، توفي عام 1932. صليب باشا سامي: ذكريات صليب باشا سامي، تحقيق سامي أبو النور، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1999، ص121.

87 عبد العزيز شرف: عصر العقاد، ص215.

88 محمد صابر عرب، المفكرون والسياسة، ص58..

89 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ج1، ص249

90 سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول، ج9، كراسة 35، ص176.

91 عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص290

92 حمدي السكوت: مارسلات جونز، طه حسين دراسة ببوجرافية، ص12-1.

93 طه حسين: مذكرات طه حسين، ص225-224.

94 رمزي ميخائيل: الوفد والوحدة الوطنية، ص70.

95 حمدي السكوت، طه حسين، ص261-259.

96 محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية1936-1882، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952، ص74.

97 عبد المنعم الجميعى: من وثائق تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (مفاوضات عدلي كيرزون)، القاهرة، 2013، ص4.

98 عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص325-324.

99 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص485.

100 عباس محمود العقاد: رأي في الاتفاق-1 الملاحظات العامة، الأهرام، العدد 13228، 14 سبتمبر 1920.

101 عباس محمود العقاد: رأي في الاتفاق-2 السلطة الداخلية، الأهرام، العدد 13230، 16 سبتمبر 1920.

102 عباس محمود العقاد: رأي في الاتفاق-3 السلطة الخارجية، الأهرام، العدد 13234، 21 سبتمبر 1920.

103 عامر العقاد: العقاد في معارك السياسة والأدب، دار الشعب، القاهرة، د.ت، ص58.

104 رمزي ميخائيل: الوفد والوحدة الوطنية، ص76.

105 عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، ص506.

106 حمدي السكوت، طه حسين، ص265-264.

107 محمد كامل سليم: صراع سعد في أوروبا، مؤسسة أخبار اليوم، العدد 96، القاهرة، حزيران، 1975، ص199.

108 حمدي السكوت، طه حسين، ص267.

109 الأهرام: الإسكندرية، العدد 3970، 17 نوفمبر 1920.

110 نفسه، ص59.

111 نقلاً عن مصطفي عبد الغني: دراسات أدبية، ص47.

112 نفسه.

113 نفسه، ص48.

114 عبد اللطيف حمزة، عبد العزيز شرف: أدب المقالة الصحفية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص284.

115 طه حسين: مذكرات طه حسين، ص255.

116 نفسه، ص256.

117 نفسه، ص227.

118 نفسه، ص228.

119 المقطم: العدد 13959، 29 يناير 1923.

120 عامر العقاد، العقاد معاركه في السياسة والأدب، ص65.

121 نفسه، ص68.

122 نفسه، ص69-68.

123 البلاغ: العدد 24 بتاريخ 21 فبراير 1923.

124 البلاغ: العدد التاسع بتاريخ 6 فبراير 1923.

125 عامر العقاد: عباس محمود العقاد ومعاركه، ص81.

126 نفسه، ص82.

127 نفسه، ص83.

128 نفسه، ص83.

129 مصطفي عبد الغني: دراسات أدبية، ص45-44.

130 نفسه، ص45..

131 سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول، ج9، كراسة 277/47، ص107.

132 نفسه، ص107.

133 نفسه، ص107.

134 طه حسين: مذكرات طه حسين، ص247.

135 نفسه، ص228-227.

136 البلاغ: العدد 283، بتاريخ 23 يوليو 1924..

137 عبد اللطيف حمزة، عبد العزيز شرف، أدب المقالة الصحفية، ص283.

138 مصطفي عبد الغنى: دراسات أدبية، ص48.

139 عباس محمود العقاد: سعد زغلول نصف قرن من الجهاد، ص17.

140 مصطفي عبد الغنى: دراسات أدبية، ص49.

141 نفسه.

142 نفسه.

143 مزيد من التفاصيل حول موقف ثروت باشا من طه حسين راجع طه حسين: ثروت، المقتطف، العدد 4، 1 ديسمبر 1928، ص372-371.

144 طه حسين: ثروت، مجلة المقتطف، العدد 4، 1 ديسمبر 1928، ص369.

2

ثورة 1919.. ثلاث رؤى ماركسية

عماد أبو غازي

منذ قامت ثورة 1919، صدرت مئات الكتب والدراسات والمقالات التي تتناولها من جوانبها المختلفة، ومن الطبيعي أن تختلف التحليلات والنتائج باختلاف المنطلقات الفكرية لأصحابها، وأتناول هنا قراءة الماركسيين المصريين للثورة؛ وتنقسم الدراسات الماركسية لثورة 1919 إلى نوعين:

الأول: الدراسات التي قام بها أكاديميون ينتمون إلى الحركة الشيوعية تنظيميًّا أو يتخذون المادية التاريخية منهجًا في البحث العلمي؛ مثل: د. محمد أنيس[1] ود. عبد العظيم رمضان[2] ود. عبد الخالق لاشين.[3]

والثاني:كتابات بعض أعضاء التنظيمات الشيوعية المصرية عن الثورة؛ إما في كتب مستقلة أو في فصول من كتب أو في مقالات تتناول جانب من جوانبها.

ثلاثة مؤلفين وثلاثة كتب

اخترت تقديم ثلاثة نماذج من النوع الثاني كتبها ماركسيون لم يشاركوا في الثورة، ولكنهم نشأوا في الأجواء التي انتجتها، وقد قدموا رؤيتهم بعد مرور سنوات على الحدث، وبعد أن انتهت الحقبة شبه الليبرالية التي دشنتها الثورة.

1 انظر على سبيل المثال: محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة سنة 1919، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965.
2 عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر 1918-1936، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ت.
3 عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية 1914-1927، دار العودة، بيروت، 1975.

والكتب الثلاثة حسب ترتيب صدورها «**تطور الحركة الوطنية المصرية 1882–1956**» لشهدي عطية الشافعي؛[4] و«**دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ عصر المماليك**» لفوزي جرجس؛[5] و«**ثورة 1919 في ضوء التفسير المادي للتاريخ**» لفتحي الرملي،[6] وثلاثتهم ينتمون إلى الحلقة الثانية من الحركة الشيوعية في مصر؛ التي بدأت في النصف الثاني من الثلاثينيات من القرن الماضي وانتهت بحل الحزبين الشيوعيين الرئيسيين في عام 1965.[7]

أولهم **شهدي عطية الشافعي**؛ ولد عام 1911 وكان واحدًا من القادة البارزين للحركة الشيوعية المصرية في حلقتها الثانية؛ وأصبح عضوًا في اللجنة المركزية لمنظمة «أيسكرا»،[8] التي تعد من المنظمات الرئيسية في الحركة الشيوعية المصرية في الأربعينيات،[9]وقد توحدت مع

شهدي عطية الشافعي

«الحركة المصرية للتحرر الوطني»،[10] لتؤسسا «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو) في صيف عام 1947؛[11] وأصبح شهدي عضوًا في قيادة المنظمة الجديدة بعد الوحدة؛ في لجنتها المركزية، ثم في مكتبها السياسي؛[12]وعندما بدأت الصراعات داخل التنظيم الجديد قاد شهدي «التكتل الثوري» داخل «حدتو» في نوفمبر من العام نفسه.[13]

وفي مجال العمل العلني شارك في تأسيس دار الأبحاث العلمية[14] مع عدد من رفاقه بعد عودته من بعثته لإنجلترا التي حصل فيها على الماجستير في الأدب الإنجليزي؛ وفي عام 1945 أصدر شهدي وبعض زملائه كتيبًا بعنوان «أهدافنا الوطنية»، كما قام بترجمة عدد من الكتابات الماركسية إلى العربية؛[15]وكان أحد المشرفين على صحيفة «الجماهير» التي أصدرتها «أيسكرا» بشكل علني.[16]

4 صدر سنة 1957، واعتمدت على الطبعة الصادرة عام 1983؛ شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية في مصر 1882-1956، طبعة مصورة عن الطبعة الأولي، دار شهدي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

5 فوزي جرجس: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، 1958؛ وقد صدرت طبعة ثانية للكتاب في التسعينيات عن دار العربي للنشر بمقدمة وافية لجلال السيد.

6 فتحي الرملي: ثورة 1919 في ضوء التفسير المادي للتاريخ، مطابع الناشر العربي، القاهرة، 1978؛ وقد نشر الكتاب في الذكرى الأولى لرحيله.

7 مرت الحركة الشيوعية المصرية بثلاث مراحل رئيسية: بدأت أولها في مطلع عشرينيات القرن الماضي بتأسيس الحزب الاشتراكي المصري، ثم الحزب الشيوعي المصري؛ ويمكن أن نعتبر الضربات البوليسية التي تم توجيهها للحزب عامي 1924 و1925 نهاية هذه المرحلة؛ وتبدأ الحلقة الثانية مع نهاية الثلاثينيات وتستمر لعام 1965، أما الحلقة الثالثة فتبدأ في السنوات الأخيرة من الستينيات؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر، 1900-1925، دار الفارابي، بيروت، 1972؛ اليسار المصري 1925-1940، دار الطليعة بيروت، 1972؛ تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977؛ تاريخ الحركة الشيوعية المصرية: الوحدة - الانقسام - الحل 1950-1965، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1982؛ جيرفازيو (جينارو): الحركة الماركسية في مصر 1967-1981، ترجمة: بسمة عبد الرحمن وكارميني كارتولانو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010؛ عبد القادر ياسين: الحركة الشيوعية المصرية الجذور القسمات المآل 1921-1965، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

8 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 450.

9 حول منظمة أيسكرا؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 432-457؛ عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 59-61.

10 حول الحركة المصرية للتحرر الوطني؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 458-495؛ عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 58.

11 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 516-543.

12 عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 72-74؛ رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 543 و546 و547.

13 عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 76 و77؛ رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 569 و582.

14 حول دار الأبحاث العلمية؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 247 وما بعدها.

15 انظر: رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 248 و249

16 رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثاني، الصحافة العلنية 1925-1950، دار النشر

إسماعيل صدقي

وقد سُجن شهدي عطية في العهد الملكي سبع سنوات؛ وبعد خروجه من السجن عام 1955 واصل نشاطه السياسي؛ وأصبح عضوًا في قيادة «الحزب الشيوعي المصري المتحد» الذي تشكل سنة 1957،[17] وبعد فصله سنة 1958 مع مجموعة من قيادات الحزب أعادوا تأسيس «حدتو»؛[18] وقد اعتقل مرة أخرى في أثناء فترة اعتقال الشيوعيين المصريين التي امتدت من سنة 1959 إلى 1964؛ واستشهد تحت التعذيب في أوردي ليمان أبو زعبل يوم 15 يونيو 1960.[19]

هذا وقد انتهى شهدي من تأليف كتابه في شهر ديسمبر 1956 مع نهاية العدوان الثلاثي على مصر،[20] وصدرت طبعته الأولى عام 1957؛ وكما يقول شهدي في التمهيد للكتاب؛ إنه يكتفي فيه بدراسة الملامح الأساسية للحركة الوطنية في تطورها منذ 1882.[21]

أما **فوزي جرجس** فيعتبر واحدًا من قادة التنظيمات الشيوعية الصغيرة في الحلقة الثانية من حلقات الحركة الشيوعية المصرية؛ وقد بدأت علاقته بالفكر الماركسي في بداية الأربعينيات من خلال تردده على «الاتحاد الديمقراطي» أحد المنظمات العلنية للشيوعيين،[22] ثم انضم إلى جماعة «ثقافة وفراغ»،[23] التي وقفت منظمة «تحرير الشعب»[24] خلف تأسيسها، وعندما بدأت علاقته تتوطد بالفكر الماركسي وتشكلت حوله حلقة من المثقفين الشبان سعى نحو التنظيم السري، فانضم إلى عضوية «الحركة المصرية للتحرر الوطني»،[25] وشارك في جهود مكتب المثقفين بها لترجمة الأدبيات الماركسية إلى العربية.[26]

وكان لفوزي جرجس خلافاته التنظيمية والسياسية مع «الحركة المصرية للتحرر الوطني»، أبرزها بناء التنظيم وقضية تمصير القيادة،[27] وفي أعقاب الضربة البوليسية التي وجهتها حكومة إسماعيل صدقي للحركة الشيوعية في صيف 1946 انشق فوزي جرجس مع عدد قليل من أعضاء الحركة وشكلوا «العصبة الماركسية» وشغل فيها الرجل موقع المسئول التنظيمي،[28] وسرعان ما تفكك هذا التنظيم؛ لكن جرجس أعاد جمع شتاته تحت اسم «نواة الحزب الشيوعي المصري»؛[29] وقد اتخذت كلتا المنظمتين موقفًا مضادًا لوحدة الشيوعيين دون حل الخلافات الأيديولوجية والتنظيمية حلًا كاملًا، وفي النهاية انضمت مجموعة «النواة» إلى «الحزب الشيوعي المصري الموحد» الذي تأسس عام 1956،[30] وكان فوزي جرجس رافضًا لهذه الوحدة واستمر مع بعض رفاقه في «النواة».[31]

الإلكتروني، (نسخة بي دي اف دون تاريخ) ص 363 وما بعدها؛ تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 298-303؛

17 عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 134.

18 المرجع نفسه، ص 141.

19 حول استشهاد شهدي عطية في أوردي أبو زعبل؛ انظر: شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، الملحق ص 249 وما بعدها؛ رفعت السعيد: الجريمة وثائق عملية اغتيال شهدي عطية، دار شهدي، القاهرة، 1984.

20 وقع شهدي مقدمة كتابه بتاريخ ديسمبر 1956.

21 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 3.

22 حول الاتحاد الديمقراطي؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 233-239.

23 حول ثقافة وفراغ؛ انظر: المرجع نفسه، ص 241-243؛ وحول انضمام فوزي جرجس لها؛ انظر: المرجع نفسه، ص 242.

24 حول تحرير الشعب؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 392-399؛ عبد القادر ياسين المرجع السابق، ص 45.

25 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 500

26 المرجع نفسه، ص 493 و501.

27 المرجع نفسه، ص 474-472، ص 282 و501 و502.

28 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 505-502؛ عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 71 و108.

29 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 506؛ عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 109.

30 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 506 و519.

31 عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 123.

محمد فريد

يؤكد فوزي جرجس في نهاية مقدمته أن كتابه لا يغرق في التفاصيل ولكنه «**يقدم المعالم الرئيسية لتاريخنا الحديث، مبينًا الظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية التي تمت فيها الحوادث، ومحددًا هذه المراحل في اندفاعها وانتكاساتها، ومحددًا القوى الاجتماعية التي تلعب دورها في هذه الأحداث.**»[32]

وتظهر في الكتاب روح نقدية عالية لتحليلات ماركسية مصرية ربما أبرزها كتاب شهدي عطية الذي صدر قبل كتابه بشهور، وتكشف عن جانب من الخلافات الفكرية داخل الحركة الشيوعية المصرية.

ومع أن **فتحي الرملي** ينتمي إلى نفس الجيل إلا أنه يختلف عن رفيقيه في أنه كان يرفض الانضمام للتنظيمات السرية،[33] وهو صحفي وكاتب وسياسي يساري، له عدة مؤلفات سياسية وتاريخية وأدبية غير هذا الكتاب،[34] كما أشرف لفترة على إصدار صحيفة«البشير» وأضفى عليها الطابع اليساري.[35]

وكان فتحي الرملي مستقلًا من الناحية التنظيمية في أغلب مراحل عمله السياسي، لكنه انضم لجماعات علنية مثل «جماعة الخبز والحرية»،[36] وكان سكرتيرًا لها،[37] ثم شارك في تأسيس «الجبهة الاشتراكية» عام 1944، ويصفها في تحقيقات النيابة معه بأنها كانت شبه تنظيم؛ بمعنى أنها كانت مجموعة تعمل علنًا وتنشط وتنافس دون أن تكون تنظيمًا بالمعنى المفهوم؛[38] ولكن في كتابه «ضوء على التجارب الحزبية في مصر» يخصص للحديث عنها ثلاث صفحات «**وفي أواخر سنة 1944، ظهرت فجأة هيئة تسمي نفسها «الجبهة الاشتراكية» تلتف حول مرشح شاب لها، هو كاتب هذه السطور، وكانت الجبهة الاشتراكية هي مجموعة الخلايا التقدمية المختلفة، بعضها شيوعي، وبعضها اشتراكي، وبعضها تروتسكي، ينتمي بعضهم مذهبيًّا إلى الدولية الثانية، والثالثة والرابعة**»؛[39] ويؤكد فتحي الرملي أن الجبهة استمرت تعمل حتى عام 1952 وسمت نفسها «الحزب الديمقراطي»، الذي ألغي مع الأحزاب كلها بعد وصول الضباط الأحرار إلى الحكم؛[40] كما اشترك كذلك في تأسيس جمعية باسم «نحن أنفسنا»،[41] وشارك في نشاط «لجنة نشر الثقافة الحديثة»،[42] وألف «جماعة الدعوة لتأميم قناة السويس» عام 1950؛[43] وقد خاض فتحي الرملي كثيرًا من المعارك السياسية، منفردًا أو مع مجموعات صغيرة من رفاقه؛ فرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية في دائرة السيدة زينب عام 1945 على المبادئ الاشتراكية،[44] كما أضرب عن الطعام مرتين؛ الأولى احتجاجًا على قانون الاشتباه السياسي، والثانية من أجل إلغاء معاهدة 1936 قبيل شهور من إلغائها؛[45] وقد توفي فتحي الرملي في عام 1977.[46]

وقد نُشر كتابه عن ثورة 1919 في الذكرى الأولى لوفاته، وتاريخ تأليف الكتاب غير واضح، لكن الراجح أنه كتبه في تاريخ تالي لضم مذكرات سعد زغلول إلى

32 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 8.

33 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 209.

34 هناك كتابان من بين هذه المؤلفات نشرا أيضًا بعد وفاته، ويكملان بمعنى ما دراسته عن ثورة 1919: فتحي الرملي: ضوء على التجارب الحزبية في مصر، مطابع الناشر العربي، القاهرة، 1978؛ وفتحي الرملي: ثورة عرابي في ضوء المنهج الاشتراكي، مطابع الناشر العربي، القاهرة، 1982.

35 محمد خير رمضان يوسف: المستدرك على تتمة الأعلام للزركلي، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص 107 و108.

36 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 209؛ عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 48.

37 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 211.

38 المرجع نفسه، ص 213 و214.

39 فتحي الرملي: ضوء على التجارب الحزبية، ص 125.

40 المرجع نفسه، ص 127.

41 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 216.

42 المرجع نفسه، ص 245.

43 فتحي الرملي: ثورة 1919، التعريف بالمؤلف على الغلاف الخلفي.

44 رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 214-215.

45 فتحي الرملي: ثورة 1919، التعريف بالمؤلف.

46 محمد خير رمضان يوسف: المرجع السابق، ص 107؛ أما تاريخ ميلاده وفقًا للمصدر نفسه فعام 1914، بينما يشير التعريف به على الغلاف الخلفي لكتابه أنه توفي ولم يكمل 58 عامًا، فيكون ميلاده عام 1919.

غلاف كتاب تطور الحركة الوطنية المصرية 1882 – 1956

دار الوثائق القومية في منتصف الستينيات، إذ يستشهد بفقرات منها؛ وقد بذل جهدًا واضحًا في الرجوع إلى المصادر الأصلية مثل مذكرات سعد زغلول ومذكرات محمد فريد، وأوراق القضايا السياسية منذ بدايات القرن العشرين، والوثائق البريطانية، بالإضافة إلى بعض المصادر من الصحافة الأجنبية، وبعض المراجع التي تناولت تاريخ مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ ونقل فقرات من كتاب شهدي عطية الشافعي.

ويجمع الكتب الثلاثة أنها نشرت بشكل علني وتم تداولها بين القراء بدرجات مختلفة، وكانت موجهة للجمهور العام، وليس لأعضاء التنظيمات السرية أو جمهورها المحدود، وقد تميزت الموجة الثانية من الحركة الشيوعية بالجمع بين الإصدارات السرية وأسلوب النشر العلني، فإذا كانت الموجة الأولى في العشرينات كانت علنية الطابع بالكامل، بينما أفرطت أبرز تنظيمات الموجة الثالثة في السرية؛ فإن تنظيمات الموجة الثانية جمعت بين الأسلوبين منذ نشأتها، ولجأت إلى النشر الواسع من خلال صحافتها العلنية ومن خلال إصدارات دور النشر التي أسستها الحركة.[47]

ويُعد كتابي شهدي عطية الشافعي وكتاب فوزي جرجس من الكتب التي اعتمدها الشيوعيون المصريون كمرجعية في التعامل مع التاريخ المصري، وقد طُبع كتاب شهدي عطية وكتاب فوزي جرجس أكثر من طبعة، بينما لم يلق كتاب فتحي الرملي نفس القدر من الانتشار والتلقي في صفوف الشيوعيين المصريين، أو القراء بصفة عامة لأنه لم يطبع سوى طبعة واحدة محدودة التوزيع قامت بها أرملته.[48]

1) المنهج والتناول

اتخذ المؤلفون الثلاثة المادية التاريخية منهجًا لهم في كتبهم، لكن فتحي الرملي الوحيد من بينهم الذي أفصح عن هذا في عنوان كتابه؛ وأكدفي مقدمته تبنيه للتفسير المادي للتاريخ، ولفكرة الحتمية والصيرورة في حركة التاريخ.[49]بينما لم يذكر شهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس المادية التاريخية بشكل صريح عند حديثهما عن منهجهما فيالتأليف، وربما يرجع الأمر إلى الاختلاف في الوضع السياسي وهامش الديمقراطية وحرية النشر بين فترة الخمسينيات التي نشرا فيها كتابيهما، وفترة السبعينيات التي نُشر فيها كتاب الرملي، بالإضافة إلى شخصية الرجل الرافض للعمل السري.

ويؤكد شهدي في كتابه على أنه يتبنى منهجًا علميًّا قوامه «**أن تاريخ التطور الاجتماعي، هو، أولًا وقبل كل شيء، تاريخ الشعوب؛ وإن التاريخ لا يمكن أن يكون علمًا حقًا، إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيوش، وأخبار الغزاة، وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات**»؛[50]

كما يطرح فوزي جرجس منهجه دون أن يشير هو الآخر إلى المادية التاريخية أو المادية الجدلية تصريحًا «**وقد راعيت في منهج البحث ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها، أو منعزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية التي نشأت ونمت فيها، فالواقع ليس منعزلًا، بل مترابطًا ومتشابكًا، وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيرًا إيجابيًّا، ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة، وفي حركة صاعدة دائمة التغيير، ومن هنا كان لابد أن ندحض تلك الخرافة القديمة التي تنادي بأنه «لا جديد تحت الشمس»، إذ أنه هناك دائمًا جديد تحت الشمس، وأن كل شيء في تغيير... إلا التغيير نفسه.**»[51]

47 حول الإصدارات العلنية في الموجة الثانية من الحركة الشيوعية المصرية، انظر: رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الثاني، الصحافة العلنية 1925-1950؛ رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية 1940-1950، ص 266-315.

48 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 3.

49 المرجع نفسه، ص 6.

50 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 3.

51 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 8.

ورغم تأكيد شهدي على أن منهجه يركز على تاريخ الشعوب؛ فهو لا ينكر دور القادة ولكنه يرهنه بقدرتهم على تمثيل مصالح شعوبهم وإدراكهم لقوانين تطور المجتمع.[52] ويشير في التمهيد كذلك إلى أن الكتاب يجمع بين التحليل وسرد الوقائع، وإلى أنه محاولة لتطبيق المنهج العلمي على دراسة التاريخ المصري؛ ويؤكد أنها المحاولة الأولى من نوعها.[53] بينما يطرح الرملي في الفقرات الأولى من الكتاب إشكاليات نظرية في الكتابة التاريخية، مثل: الذاتية والموضوعية في كتابة التاريخ، ودور الفرد والجموع في الحدث التاريخي أو دور الزعيم ودور الجماهير في الثورة، ثم تعريف الثورة، ثم إشكالية دور التنظيم والحركة التلقائية للجماهير؛ التي يعود إليها في أكثر من موضع في كتابه.[54]

وتختلف مساحة الحديث عن ثورة 1919 بين الكتب الثلاثة، فقد خصص فتحي الرملي كتابه لدراسة الثورة؛ وانتقل بعد المقدمة المنهجية لتناول دوافع قيام الثورة في فصلين،[55] ثم مناقشة حدث الثورة في أربعة فصول؛ من حيث تتابع الأحداث والتنظيم وعلاقة الزعامة بالجماهير؛واحتل تحليل شخصية سعد ودوره مساحة كبيرة من الكتاب؛ ثم نتائج الثورة.[56]

بينما تحتل الثورة مساحة متفاوتة من كتابي شهدي عطية وفوزي جرجس؛ فالكتابان يتناولان الثورة في إطار قراءة أوسع للتاريخ المصري؛ فكتاب شهدي عطية معني بتطور النضال الوطني في مصر منذ الاحتلال إلى الجلاء؛ ويتضح هذا من مفتتح الفصل الأول المعنون

52 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 3.
53 المرجع نفسه، ص 4؛ هناك مبالغة في القول بأنها المحاولة الأولى؛ فوفقًا لما ذكره عبد القادر ياسين فقد انتفع شهدي في كتابه بكراسة أصدرها الرفيق خالد (الدكتور فؤاد مرسي) ضمن مطبوعات الحزب الشيوعي المصري (الراية) بعنوان "تاريخ مصر" عالج فيها التاريخ بمنظور طبقي؛ عبد القادر ياسين: المرجع السابق، ص 93.
54 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 5-7.
55 المرجع نفسه،ص 21 و37.
56 المرجع نفسه، ص 52 و82 و97 و109.

«الاستعمار والسيطرة الاقتصادية»، والذي يستهله بفقرة «احتلال مشئوم».[57]

ويشغل الحديث عن ثورة 1919الفصلين الرابع والخامس من الكتاب؛ في الفصل الرابع وعنوانه «ثورة 1919»؛[58] يناقش خمسة موضوعات: الموضوع الأول ظروف الثورة، إذ يستعرض الأوضاع التي مهدت للثورة محليًا ودوليًا، خصوصًا في السنوات السابقة على الثورة مباشرة؛ ثم يستعرض تكوين الوفد؛ وينتقل إلى اشتعال الثورة؛ ويخصص الموضوع الرابع للحديث عن الحركة العمالية وتأسيس أول حزب اشتراكي ثم أول حزب شيوعي في مصر؛ ويختم هذا الفصل بدراسة مفصلة حول انقسام قيادة الوفد؛أما الفصل الخامس فعنوانه «نتائج الثورة»؛[59] وينقسم إلى ثلاثة عناصر رئيسية: ما حققته الثورة؛ ما لم تحققه الثورة؛ لماذا لم تنجح ثورة 1919 في تحقيق أهدافها؟

أما فوزي جرجس فالدائرة لديه أكثر اتساعًا، إذ تمتد الفترة التي يتناولها في كتابه إلى عصر المماليك؛ يبدأ الكتاب بفصل يدرس فيه بإيجاز وضع مصر منذ القرن الرابع عشر، مؤكدًا أن مصر في هذه المرحلة كانت في نفس الدرجة من الناحية الاجتماعية مع الدول الأوروبية فكلاهما كان يُحكم بنظم إقطاعية، لكن مصر كانت أكثر تطورًا ورقيًا من أرقى الدول الأوروبية؛ ثم يقارن بين حال الطبقة الوسطى في كل من مصر وأوروبا في محاولة لتفسير افتراق مسارات التاريخ؛[60] ويتابع في الفصل الأول استعراض تطور مصر في ظل الحكم العثماني حتى مجيء الحملة الفرنسية،[61] ويصنف نظام محمد علي بأنه مرحلة جديدة من مراحل الإقطاع؛[62] ويخصص الفصل الثاني لدراسة تأثير العصر الاستعماري في القرن التاسع عشر على أوضاع مصر الاجتماعية والاقتصادية،[63] ثم ينتقل في الفصل الثالث لدراسة التدخل السياسي في مصر في العصر الاستعماري؛ وينتهي إلى «**أن مرحلة حكم عباس ثم سعيد، كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب المصري، تبلورت وتطورت أكثر خلال حكم إسماعيل؛ ففي الغيبة الكاملة للرأسمال الوطني تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد، وأقام الاستعمار**

57 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 5.
58 المرجع نفسه، ص 28-53.
59 المرجع نفسه، ص 54-76.
60 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 11.
61 المرجع نفسه، ص 18-25.
62 المرجع نفسه، ص 36.
63 المرجع نفسه، ص 44-63.

المشروعات الاستغلالية، وأوعز إلى الحكام بمد شبكة من الطرق والمواصلات البرية والنهرية، فربطت البلاد ربطًا سريعًا وسهلًا، وصدرت اللائحة السعيدية بتمليك الأرض للفلاحين.

وهذا التفتيت كان من المحتم أن يتم بالتطور الطبيعي للرأسمال الوطني، ولكنه لم يتم أيضًا في هذه المرحلة من تاريخ مصر، ولكن تطور الرأسمالية الأوروبية الذي يتخطى حد المقارنة إذا ما قيس بتطور الرأسمال الوطني جعلها هي التي تقوم بهذا الدور في مصر لمصلحتها هي وضد مصالح الطبقات الشعبية المختلفة، وضد الرأسمال الوطني. ولما كانت هذه السيطرة قد تمت في مرحلة تاريخية كان فيها الشعب المصري مضطهدًا، نتيجة الضربات العديدة المتلاحقة التي أصابته، لذلك فإن الفرصة كانت مواتية للاستعمار لكي يظل يعرقل تطوره سنينًا طويلة. لقد حدث التفتت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإقطاعي، وأصبح المجتمع المصري مجتمعًا تابعًا شبه إقطاعي».[64]

ومن الجدير بالملاحظة أن فوزي جرجس لم يخصص فصلًا من كتابه بعنوان ثورة 1919، وتعرض لها في سياق الفصل بعنوان «1914-1924 الحرب وإعلان الحماية على مصر»،65 كما تعرض لبعض نتائجها وآثارها في عدة مواضع من فصل بعنوان «1924-1939».[66]

2 - أسباب قيام الثورة

تركز الكتب الثلاثة على تحليل الوضع الطبقي في مصر في السنوات التي سبقت الثورة؛ في محاولة لتفسير موقف كل طبقة من طبقات المجتمع المصري من الثورة ودوافعها للاشتراك فيها أو الوقوف ضدها، كما تحاول تقديم قراءة من منطلق المادية التاريخية لتأثير سياسات الاحتلال على كل طبقة؛ وفي السياق نفسه يتتبع الكُتّاب الثلاثة الوضع السياسي في مصر في أعقاب الاحتلال البريطاني، والبعث الجديد للحركة الوطنية في مطلع القرن العشرين في علاقته بالقوى الطبقية.

يرى شهدي عطية أن سياسات الاحتلال الاقتصادية منذ البداية كانت أحد الدوافع الأساسية للثورة؛ وإنها أدت إلى تحطيم بقايا الصناعات التي ظهرت في عهد محمد علي باشا، والقضاء على الاكتفاء الذاتي في الريف، وتدمير الحرف والصناعات المنزلية.[67]

وأهم ما يرصده شهدي في تلك المرحلة على مستوى التحولات الاجتماعية الاقتصادية ازدياد الاستقطاب في المجتمع، الذي أصبح يتشكل من قلة من الأغنياء وكثرة ساحقة من الفقراء؛ وعندما يتحدث عن الوضع في الريف فإنه يؤكد أن الإقطاعيين ازدادوا ثراءً، وأن مركز أثرياء الفلاحين ازداد قوة، ولم تعد طبقة أثرياء الريف الطبقة المزعزعة أيام عرابي وأوائل عهد الاحتلال؛ وفي المقابل تفتت الملكية الصغيرة وزاد عدد فقراء الفلاحين، ويرصد كذلك التحولات الطبقية في المدن، حيث أثرى بعض التجار الوطنيين خلال الحرب؛ وظهرت بعض المصانع الصغيرة التي تضم خمسين عاملًا فأكثر، كما ثبتت مصانع كانت مراكزها متهاوية قبل الحرب.[68]

وفي المحصلة النهائية لرصده للوضع الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى يقول «**لقد تطورت الرأسمالية الوطنية المصرية إذن في الريف والمدن، وازدادت ثراءً، وازداد نفوذها الاقتصادي، وأصبحت تتطلع خلال الحرب إلى الصناعة فلقد علمتها الحرب وانقطاع الواردات مقدار الأرباح التي يمكن أن تجنيها من هذا الباب، وزيادة نفوذها الاقتصادي جعلها تتطلع خلال الحرب إلى مزيد من السلطان السياسي الذي يحقق لها مصالحها الاقتصادية، ومن ثم زاد التناقض بينها وبين الاستعمار، كما زادت الطبقة العاملة المصرية في المدن والريف عددًا، ولكنها ازدادت بؤسًا.**»[69]

ويعرض لمظاهر الاستغلال الاستعماري لمصر خلال سنوات الحرب ويرى فيها سببًا من أسباب الغليان ضد الاحتلال؛[70] كما يستعرض مظاهر الكبت السياسي التي تعرض لها المصريون على يد الاستعمار، ويخلص إلى النتيجة التالية «**لم تبق في مصر طبقة إلا وعانت من**

64 المرجع نفسه، ص 74 و75.

65 المرجع نفسه، ص 126-148.

66 المرجع نفسه، ص 149-179.

67 شهدي عطية: المرجع السابق، ص 5و6.

68 المرجع نفسه، ص 28 و29.

69 المرجع نفسه، ص 29.

70 المرجع نفسه، ص 29-32.

أحمد شوقي

الكبت الاستعماري الاقتصادي والسياسي؛ أثرياء الريف بالاستيلاء على أقطانهم بالسعر البخس، تجار المدن وأصحاب المصانع الجديدة بما تهدده السلع الأجنبية من إغراق للسوق المصرية إثر الحرب، حتى اضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها وورشها؛ المثقفون الوطنيون بسبب الاضطهاد والاعتقال من جهة، والحرمان من الوظائف الهامة من جهة أخرى؛ متوسطو الفلاحين بسبب ما استولت عليه السلطات العسكرية البريطانية من محصولات ودواب بأرخص الأثمان؛ فقراء الفلاحين وأجرائهم بسبب تجنيدهم في الحرب؛ العمال بسبب الغلاء الفاحش وبقاء الأجور على ما كانت عليه؛ البلاد كلها بسبب الحماية، وما فرض عليها من أحكام عرفية وسجن واعتقال ومصادرة لأبسط الحريات.

ثم كانت الأفكار التي بذرها الأفغاني وعبد الله نديم ومصطفى كامل ومحمد فريد؛ والتي تبلورت في كلمتين: الاستقلال والدستور؛ فالثورة كانت لا مفر منها.»[71]

ويناقش فوزي جرجس سياسات الاحتلال حتى الحرب العالمية الأولى، وتأثيرها على مختلف الطبقات؛ إذ يرى أن طبقة واحدة فقط هي التي لم تضر منها بل استفادت، هي طبقة كبار ملاك الأراضي.[72] ويستعرض فوزي جرجس نتائج الحرب العالمية الأولى، التي فتحت الطريق للثورة؛ ويلخصها في التطورات الداخلية التي بدأت مع إعلان الحماية وإنهاء علاقة مصر بالدولة العثمانية وتسخير موارد مصر لخدمة المجهود الحربي البريطاني، وقد أدى هذا إلى معاناة لمعظم طبقات المجتمع، خصوصًا الطبقات الفقيرة، وإلى تزايد السخط بين المصريين،[73] لكن ضعف قيادة الحركة الوطنية من ناحية والقوانين المقيدة للحريات وإعلان الأحكام العرفية من ناحية ثانية أضعفا من قدرات المقاومة، ويرى أن هذا الوضع أدى إلى «**ظهور انفجارات ثورية غير واعية، انفجارات فردية وفوضوية تعبر عن وطنيتها المكبوتة في محاولة اغتيال السلطان مرتين.**»[74]

ويؤكد مثل شهدي عطية أن ظروف الحرب أرغمت سلطات الاحتلال على السماح بتطور محدود في الصناعة المحلية، كان له تأثيره على التركيبة الطبقية في المجتمع.[75] ويلخص فوزي جرجس الوضع «**لم يعد المجتمع المصري كما كان قبل الحرب، ولم يكن الكبت السياسي والاستغلال الاقتصادي الاستعماري البشع إلا ستارًا واهيًا يخفي التحفز الشعبي نحو الانقضاض على الاستعمار والتخلص من سلطته**».[76]

ويتفق فتحي الرملي مع هذا الرأي؛ ويؤكد أن الجماهير لم تنم طول الوقت منذ الاحتلال حتى قامت الثورة؛ «**بل كانت يقظى تتألم أحيانًا، وتتقلب على جمر الألم أحيانًا، ولكنها في أسواء الأحوال كانت تغمض عينًا وتفتح أخرى، متأهبة دائمًا، مستعدة باستمرار.**»[77]

كما يستعرض الرملي بالتفصيل انعكاس سياسة الاحتلال على أوضاع مصر الاقتصادية والسياسية،[78] وتأثيرها على مختلف طبقات المجتمع المصري؛ ليدلل على أن هذه السياسات ساعدت على اختمار الوضع الثوري، ويكاد يتفق في تحليله مع تحليل شهدي عطية، ويختتم هذا الفصل بأبيات من قصيدة لأحمد شوقي تعبر عن الحالة التي وصل إليها المصريون؛[79] يقتبس منها الأبيات التي يقول فيها

«عبادك رب قد جاعوا بمصر... أنيلًا سقت فيهم أم سرابا».[80]

71 المرجع نفسه، ص 32 و33.
72 فوزي جرجس، المرجع السابق، ص 115.
73 المرجع نفسه، ص 126-129.
74 المرجع نفسه، ص 129.
75 المرجع نفسه، ص 130 و131.
76 المرجع نفسه، ص 131.
77 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 20.
78 المرجع نفسه، ص 21-36.
79 القصيدة كاملة في الشوقيات بعنوان بعد المنفى وقد ألقيت في دار الأوبرا سنة 1920 بعد عودة شوقي من منفاه في إسبانيا؛ انظر: أحمد شوقي: الشوقيات، تقديم: محمد حسين هيكل، طبعة دار العودة، بيروت، د.ت.، مج 1، ص 64-68.
80 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 36.

عباس حلمي الثاني واللورد كرومر

وفي سياق الحديث عن أسباب الثورة ومقدماتها قام الكتاب الثلاثة بتتبع تطور الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال منذ حلوله بمصر والمآل الذي انتهت بها إلى قيام ثورة 1919، ودور الأحزاب السياسية التي نشأت في العقد الأول من القرن العشرين، خصوصًا الحزب الوطني، مع محاولة دائمة للبحث عن التأصيل الطبقي لتلك التطورات.

فيرى شهدي عطية أنه رغم ترحيبا لإقطاعيين وعلى رأسهم الخديو توفيق بالاحتلال فإن المعارضة للاحتلال بدأت من جانب بعضهم بعد أن تبينوا نوايا الاحتلال في الانفراد بالسلطة، خصوصًا بعد أن أصبح عباس حلمي الثاني خديو، وكانت خطتهم الاستعانة بفرنسا وتركيا، وتطور الأمر بعد صدام عباس وكرومر، فظهرت المؤيد صحيفة السراي، وكان ظهور الحزب الوطني حزب مصطفى كامل بداية انفصال جزء من المعارضة عن الخديو والإقطاعيين، وظهر حزب الأمة كحزب للإقطاعيين وتبنى حزب الأمة مطالب إصلاحية تافهة.[81]

ويصف القيادة الجديدة للحركة الوطنية التي بدأت في كنف الخديو متطلعة للخارج، قبل أن تستقل حركتها وتتوجه للداخل عقب الوفاق الودي سنة 1904 بأنها كانت تمثل المثقفين الذين يعبرون عن التجار الذين أصابهم الضيق بسبب سيطرة الاحتلال والصناعة الناشئة التي كان الاستعمار يحاول تدميرها بكافة الأساليب، ثم أثرياء الريف الذين يضرهم الاستعمار والإقطاع.[82]

ويعتبر أن التحول الجذري جاء مع قيادة فريد للحزب الوطني وتبنيه اتجاهات جديدة،[83] ويلخص الأمر«**لقد كان الحزب الوطني يمثل عدم النضج للطبقة القائدة للحركة الوطنية: ضعفها السياسي، وضعفها الاقتصادي، فقد كان دورها في الاقتصاد ضئيلاً صغيرًا، نطاقه محدود في بعض التجار وأثرياء الريف، كما كانت خبرتها السياسية قاصرة، فتخبطت أول الأمر بين تركيا وفرنسا وأوروبا والخديو عباس، ولم تتجه إلى الشعب إلا بعد أن أدركت بخبرتها الذاتية عبث هذا الطريق، ثم كان لها مواقف رجعية بالنسبة لتحرير المرأة وموقفًا خاطئًا من ثورة عرابي بإدانتها للكفاح المسلح، ثم موقفًا خاطئًا آخر بوقعها في الاستفزاز الديني؛ ورغم اتجاه الحزب بقيادة محمد فريد إلى العمال والفلاحين إلا أن الاستعمار لم يسمح لهذا الاتجاه أن يدعم، إذ سرعان ما أجبر محمد فريد على الهروب خارج القطر، ومن ثم وقعت قيادة الحزب الوطني في المؤامرة التي دبرها لها الاستعمار، مؤامرة تفرقة صفوف الأمة، أقباط ومسلمين؛ واستمرت الحركة الوطنية، حركة مثقفين أساسيًا، فلم تنجح في تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم يكن لها جذور بين جموع الفلاحين؛ ولم يكن ثمة بعد تنظيمات شعبية واسعة النطاق.**»[84]

ويذهب إلى أن ضعف الطبقة العاملة المصرية وغياب تنظيمها المستقل واتخاذ كفاحها السياسي طابع النوبات والانفجارات الوقتية المتباعدة، وتبعيتها من الناحية السياسية لقيادة المثقفين في الحزب الوطني، وغياب الدور السياسي للفلاحين حرمالحركة الوطنية من أكبر قوتين لنجاحها: العمال والفلاحين، «**فاستحال على الحركة الوطنية أن تبلغ من القوة ما يتيح لها القضاء على الاحتلال أو التخفيف من قبضته، لكن بذور الثورة الوطنية كانت قد بذرت**».[85]

ويعتبرفوزي جرجس الثورة العرابية جاءت نتيجة لتفاعل التطورات الداخلية في مصر والظروف الخارجية خصوصًا في أوروبا؛ ويستعرض القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة؛ ودوافعها؛ ويرى في عزل إسماعيل بعد موافقته على العريضة الوطنية ضربة للحركة الوطنية ومحاولة لحصارها؛ ويستعرض التطورات التي قادت إلى الثورة، ثم الخلاف بين أجنحتها، إلى أن انتهى الأمر بالاحتلال البريطاني لمصر.[86]

ويفسر مواقف مصطفى كامل التي اعتمد فيها على تناقض مصالح الدول مع بريطانيا بعدم وجود الحزب السياسي الذي يلعب دور الطليعة في المعركة.[87] ويذكر«**وإذا كان مصطفى كامل بدأ يقود المعركة ومن ورائه الخديو وتركيا وكل المناوئين لبريطانيا؛ فإن**

81 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 14-17.
82 المرجع نفسه، ص 19.
83 المرجع نفسه، ص 21 وما بعدها.
84 المرجع نفسه، ص 26 و27.
85 المرجع نفسه، ص 27.
86 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 76-91.
87 المرجع نفسه، ص 119.

السردار لي ستاك

الشعب عندما يخوض المعارك فإنه لا يخوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك، إنما يخوضها لمصلحته الخاصة، وإذا تحرك فإنه يستمر في التحرك مهما أصيب به من ضربات، لهذا فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته، ومع كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في داخل المجتمع، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة، وبعيدًا عن المؤثرات الخارجية... إن تأسيس الحزب الوطني دليل على أن طبقات الشعب بدأت تشعر بذاتها وتحدد كيانها داخل المجتمع، هذا الكيان الذي يبرزه ويحدده الوجود الاقتصادي، والخبرات الكفاحية التي تفرضها ظروف المجتمع في مرحلة معينة؛ إن وجود الحزب الوطني كان تعبيرًا عن المصالح الاقتصادية والوطنية، وعن الخبرات التي اكتسبها الشعب في نضاله ضد الاستعمار وكل القوى المناهضة للتطور، ولكنه تعبير ما زال فجًا، فالطبقة نفسها ما زالت فجة لم تنخرط بعد في ميدان الصناعة الفسيح.»[88]

ويواصل تحليله للحزب الوطني وقيادته وتأثير غياب الصناعة على تبلور المواقف السياسية وفقًا للمصالح الاقتصادية، كما يرصد جوانب القصور في مدركات القيادة لطبيعة المرحلة الاستعمارية على النطاق العالمي، والتحولات التي حدثت في مواقف الحزب مع انتقال القيادة إلى فريد؛ ولكنه يعتقد أن خطاب فريد السياسي يوضح درجة معينة من نضج القيادة تمكنها من كشف ظواهر المشاكل دون لبابها، وعدم القدرة على تقديم الحلول السليمة، وذلك لعدم توافر القوى المادية التي تقف عليها وتكون لها الأساس الفكري والنضالي، إنها تدل على أن الرأسمال الوطني لم يكن بعد قد حدد أهدافه البعيدة، وأن هذا التحديد كان في دور التكوين؛ ويرى أن الحزب الوطني قد أصبح حزبًا يعبر عن مصالح الشعب الواسعة تعبيرًا يتفق مع القوة المحددة التي يمثلها فكريًا، وقد دفعته ظروف التطور التاريخية الحتمية نحو هذا الاتجاه، فإن حالة الفقر المدقع التي كان يعانيها الفلاحين، وفداحة الضرائب، جعلتهم يلتفون حول الحزب الوطني دون سواه من الأحزاب الأخرى التي أوجدها الاستعمار بالتعاون مع كبار الملاك مثل حزب الأمة؛ كما يرى أن وجود الطبقة العاملة وتسرب الوعي النقابي والوطني إليها دفع الحزب الوطني إلى الأمام؛ لكن المشكلة الأساسية في رأيه كانت غياب القوى القادرة على إنجاز شعارات الحزب في الجلاء و«الديمقراطية»؛ ونظرًا للضعف الاقتصادي للطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها فكريًا هذا الحزب، فقد تأثرت الأساليب التنظيمية الكفاحية بهذا الضعف، خصوصًا وأن الحزب نفسه كان يحمل في داخله تيارات، ولم يكن التكوين الفكري لقيادته بقادر على أن يتجه بالحزب نحو خوض المعارك العنيفة والإيجابية ضد الاستعمار المسلح.[89]

ويخلص فوزي جرجس في تحليله للقوى السياسية في المرحلة التي انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية البريطانية على مصر سنة 1914، إلى أنه «**إذا كان الحزب الوطني هو النتاج الثوري لسياسة الوفاق وانفصال جبهة الشعب عن الجبهة الرجعية، فإن حزب الأمة هو أيضًا نتاج هذه السياسة، إلا أنه النتاج الرجعي، والمعبر الحقيقي عن سياسة الوفاق بين كبار الملاك والاستعمار، لقد تكون هذا الحزب على أيديولوجية استعمارية بحتة، وهي أن بريطانيا أقوى الدول الاستعمارية في العالم ماديًا وأدبيًا، وإنها لا تهزم، وأن الدستور واسع فضفاض لا يتلاءم مع حالة الشعب، وأن الاتساع في الحياة النيابية يتم على سنوات طويلة، وبهدوء وفي علاقات ودية مع الدولة المحتلة، ومع أن هذا الحزب تحلل وانتهى إلا أن هذه الأفكار لم تزل، بل ظلت تعبر عن نفسها بشكل أو بآخر في المجرى الطويل للأحداث السياسية، وهذا هو السر في تشكك محمد فريد سنة 1919 عندما وصلته في منفاه أنباء الثورة من قدرة زعمائها على الاستمرار بها إلى النهاية، فإن معظم قادة الثورة كانوا من أعضاء هذا الحزب الذي انهار وتشتتت عناصره لتتلاءم بعد ذلك مع ذاتها، ومع الظروف الاجتماعية التي تجتازها البلاد.**»[90]

أما فتحي الرملي فبدأ دراسته للثورة بالبحث عن الجذور والمسببات، فيالمرحلة التي تمتد إلى بداية الاحتلال

88 المرجع نفسه، ص 121 و122.

89 المرجع نفسه، ص 122-125.

90 المرجع نفسه، ص 125.

ثورة 1919

البريطاني لمصر سنة 1882؛ بل عاد إلى السنوات الأخيرة في عصر إسماعيل ثم مرحلة الثورة العرابية، وركز على السنوات الأولى من القرن العشرين مع الموجة الثانية من الأحزاب في مصر، انتهاءً بفترة الحرب العالمية الأولى.

يرى الرملي أن ثورة 1919 «**كانت هي المرحلة الثانية من الثورة العسكرية التي قامت سنة 1881، أو لعلها كانت امتدادًا لها**»؛[91] وإنها نتاج اختمار ظروف موضوعية التقت بتنظيم ظل يعمل بشكل متواصل منذ الاحتلال البريطاني لمصر؛ الظرف الموضوعي يتمثل في الوضع الذي أدى إليه الاحتلال البريطاني لمصر، والاستنزاف المستمر لثرواتها لصالح بريطانيا؛ أما التنظيم ففي اعتقاد الرملي أنه تنظيم سري ظل يعمل في الخفاء باسم جماعة الانتقام، منذ عام 1884،[92] ويرى أن سعد زغلول كان أحد أعمدته الأساسية،ثم أصبح قائدًا لهذا التنظيم السري؛ إذ يربط بين جماعة الانتقام التي قبض على سعد زغلول بتهمة الانتماء إليها عام 1884 وجماعة الانتقام التي اغتالت بطرس باشا غالي، والتنظيم السري لثورة 1919 الذي حمل اسم جماعة الانتقام من بين عدد من الأسماء الأخرى؛ ويدلل على هذه الفكرة التي تتردد بطول الكتاب بأكثر من شاهد، بدأها من قول ينسب إلى الأفغاني في أواخر أيامه «**إني ليذهب بي العجب ويأخذ مني كل مأخذ عندما أرى المصريين في جمود، كيف يمضي الشيخ محمد عبده في همته ونهضته، وله من تلاميذه مثل سعد زغلول وإخوانه خير عون؛ ولم تتألف منهم إلى اليوم عصبة حق!**»[93] كما يستند إلى ظهور اسم شفيق منصور في عدد من القضايا بداية من اغتيال بطرس باشا غالي حتى اغتيال السردار لي ستاك على استمرارية هذا التنظيم السري المفترض.[94]

ويحلل الرملي موقف الحزب الوطني، وما شهده من تحول في مرحلة قيادة فريد للحزب؛ خصوصًا فيما يتعلق بالموقف من تبعية مصر للدولة العثمانية، ويقارن بين تلك الرؤية والرؤية التي جاءت بها ثورة 1919 وقيادتها.

ويلخص رأيه في الحزب الوطني «**وبدأ حزب مصطفى كامل يحول الحركة الوطنية إلى شعارات رومانتيكية مثل: بلادي بلادي لكي حبي وفؤادي... ولا شيء غير تلك الخطب الحالمة، والاشتغال بأعمال هي أقرب ما تكون إلى اختصاص الجمعية الخيرية الإسلامية في ذلك الوقت؛ وهي إنشاء بعض المدارس، وبدلًا من أن يركز الحزب كفاحه في الداخل أولًا جعل هذا الكفاح في فرنسا وسويسرا، وبدلًا من أن يهتم بالعمل مع الشعب المصري بعماله وفلاحيه، اهتم بالعمل تحت الراية العثمانية، بحجة الاستعانة بتركيا على الإنجليز**»[95]

ويأتي باستشهاد مهم من مذكرات فريد يؤكد على تحول الرؤية مع قيادته للحزب وتخلصه من فكرة الولاء لتركيا... «**إن القوم هنا في تركيا يداعبون حزبنا الوطني ليساعدهم على فتح مصر، وبعدها ينفذون إرادتهم**

91 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 8.
92 المرجع نفسه، ص 10.
93 المرجع نفسه، ص 7 و8.
94 المرجع نفسه، ص 50 و51.
95 المرجع نفسه، ص 12.

سعد زغلول مع عدد من قيادات الوفد المصري

الاستبدادية في بلادنا» ويشير إلى **«أن جمال باشا استصحب معه فؤاد سليم بك وأحمد فؤاد ومحمد علي سالم الكاتب بالخارجية، ثم تبعهم الشيخ جاويش - وكلهم قادهم شدة حبهم للدولة والإسلام إلى نسيان مصر ومصالحها؛ فأصبحوا يقولون إن مصر للمسلمين لا للمصريين.»**[96]

ويتعرض ثلاثتهم كذلك لتأثير الظروف الدولية على اختمار الوضع الثوري في مصر، فيختم شهدي عطية الجزء الذي يحلل فيه أسباب الثورة بالحديث عن الظروف الدولية التي يلخصها في أمرين: الأول الثورة الروسية، ثم مبادئ ولسن؛ والتي صدقها قادة الحركة الوطنية في مصر وعلقوا عليها الآمال، لكن الرئيس الأمريكي خذلهم عندما اعترف بالحماية البريطانية على مصر في أبريل 1919.[97]

كما يرى فوزي جرجس أن الأحداث العالمية كانت عنصرًا مساعدًا في تحقيق الاندفاع نحو طريق الثورة؛ فمن ناحية الإنهاك الذي أصاب الدول الاستعمارية بما فيها الدول المنتصرة نتيجة للاستنزاف الذي أدت إليه الحرب، ومن ناحية ثانية انفجار حركات التحرر في عدد من بلدان العالم واشتداد قوة الحركات الثورية في عدد من البلدان؛ فمن وجهة نظره أن **«كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد، ودفعت بها لكي تلتحم مع الاستعمار في معارك ثورية طاحنة».**[98]

أما الرملي فلم يركز على التأثيرات الدولية كثيرًا كسبب من أسباب الثورة، وإن كان قد أشار إلى أن الوضع الدولي في عام 1918 مع الإعداد لانعقاد مؤتمر الصلح، دفع المثقفين المصريين إلى التفكير في استغلال هذه الفرصة الذهبية ليطرحوا قضيتهم على الساحة الدولية؛[99] كما يتناول الرملي بالتفصيل التحول في الوضع السياسي والقانوني لمصر مع إعلان الحماية البريطانية في أواخر عام 1914.[100]

تكوين الوفد المصري وقيام الثورة

يستعرض الكُتّاب الثلاثة تكوين الوفد وما حدث يوم 13 نوفمبر 1918؛ ويرى شهدي عطية أن بداية الحركة كانت مهادنة؛ وإن مقابلة 13 نوفمبر أسفرت عن **«مطالب متواضعة كل التواضع، وسبيلها أشد تواضعًا للتفاهم والمفاوضة والمساومة، ثم التحالف والضمانات...»**[101]

ويتفق فتحي الرملي مع الرأي بأن ما حدث يومها كان أضعف ما في الثورة؛[102] وفي تقييمه لكلمات سعد مع

96 المرجع نفسه، ص 43.
97 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 33و34.

98 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 132.
99 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 90.
100 المرجع نفسه، ص 31 و32.

101 المرجع نفسه، ص 35.
102 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 97.

المعتمد البريطاني، فيما يبدو أنه الرد على شهدي عطية؛ يذكر«**وإذا قلنا بأننا يجب أن نضع أي زعيم في زمانه ومكانه، فلا يجب أن تنكر إذن ما قام به سعد فيما بعد من أعمال مجيدة، وأقوال جريئة، تعصف بكل ما قيل من كلمات نارية في جميع الثورات.**»[103]

أما فوزي جرجس فيرى أن سعد وصاحبيه في 13 نوفمبر لم يكونوا مدركين لكل هذه العوامل التي تجيش في صدر المجتمع المصري، ولا لحجم التغيرات التي شهدها المجتمع، ولا التأثير الذي ستحدثه زيارتهم على حركة الجماهير، وأن هدفهم لم يكن يتجاوز أفكار حزب الأمة في الحصول على استقلال داخلي تمنحه بريطانيا، وأن قيادة الثورة تشكلت في أغلبيتها من أعضاء حزب الأمة القدامى، والاستقلال الذي كانت تسعى إلى تحقيقه، كان الاستقلال بالطرق السلمية المشروعة.[104]

يؤكد شهدي عطية أن الثورة لم تكن ثورة مثقفين فقط، ويقارن بين ثورة 1919 والحراك الوطني في مطلع القرن العشرين «**لقد كانت ثورة 1919 تمثل قفزة كبرى في تاريخ الحركة الوطنية بالنسبة لما كانت عليه أيام مصطفى كامل ومحمد فريد – فقد كانت الحركة الوطنية في أيامهم حركة مثقفين أساسيًا؛ أما ثورة سنة 1919 فقد كانت ثورة على نطاق جماهيري اشترك فيها الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والتجار، هبوا جميعًا، وفي وقت واحد حول هدف واحد.**»[105]

ثم يتعرض لأساليب الكفاح؛ فيشير إلى الطابع العنيف والمسلح للثورة في بعض الأحيان،[106] وينتقل لمناقشة أساليب التنظيم؛ وكيف شكل جموع المتظاهرين بوليسًا وطنيًا لحفظ النظام، ولجان ثورية في المدن والقرى؛ ويشير إلى تجربتي زفتى والمطرية، ويذكر«**لقد تمخضت عبقرية الشعب إذن عن أشكال من التنظيم السليم، كان من شأنها دفع الثورة، ألا وهي اللجان الوطنية، تقوم هي بوظيفة الحكم، وتتصل بالشعب اتصالاً مباشرًا.**»[107]

ثم يناقش ما أسماه تردد القيادة؛ فيذكر«**ولكن قيادة الثورة/ الوفد لم تكن تملك النضج الكافي، ولم تكن تملك الوعي، كما لم تكن ثورية بالمعنى الثوري إلى النهاية، لهذا لم تكتشف في هذه الأشكال من التنظيمات الشعبية أشكالاً ثورية حقًا للتنظيم لو شجعتها ودفعت بها إلى الأمام لاستطاعت أن تمضي الثورة خطوات أكبر إلى الأمام. لقد كانت قيادة الثورة تخشى على أملاكها، ويزيد الأمر خطورة أن كان فيها أول الأمر كثير من كبار الملاك. ولهذا أصابها التردد، فكان صعبًاأن تدرك أن السلاح وأن مزيدًا من السلاح في يد الشعب، وأن الجرأة ثم مزيدًا من الجرأة ثم مزيدًا أيضًا من الجرأة هو السبيل الوحيد لنجاح الثورة. ... لقد كانت قيادة الثورة سياسيًا وفكريًا للوفد، ولكن القيادة الفعلية اليومية للتحركات الثورية كانت في يد الطلبة وصغار التجار والمحامين وبعض متوسطي الملاك في الريف، وكان أن استمرت قرابة ثلاثة أعوام، على فترات متقطعة، تشتعل ثم تهدأ لتنفجر من جديد.**»[108]

ويرجع هذا القصور في تصوره إلى أن القيادة الرأسمالية الوطنية كانت تضع آمالها في المفاوضات وليس في كفاح الأمة المصرية، وتركز على توجيه خطابها إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر، وإلى الرئيس الأمريكي ولسن، لا إلى الطبقة العاملة المصرية والفلاحين المصريين؛ ويُرجع ذلك إلى تأثير ما يسميه العناصر الإقطاعية في قيادة الوفد.[109]

وفي المقابل يثمن فتحي الرملي دور التنظيم في الثورة، فيتساءل «**هل كانت ثورة 1919 وليدة تنظيم ثوري مسبق، أو أنها كانت انفجارًا تلقائيًا جاء نتيجة ضغط طويل وشديد منذ جثم الاحتلال البريطاني على قلب مصر سنة 1882؟**»[110]

والجواب العلمي «الديالكتيكي» الصحيح من وجهة نظره؛ إن ثورة 1919 كانت نتيجة اتحاد العاملين معًا؛ ويستطرد شارحًا الفكرة «**لو أعد كل شيء لإشعال ثورة في بلد غير مهيأ لها لما أمكن لها أن تقوم؛ وكل ما قد يصل إليه الأمر هو أنه قد يحدث انقلاب وليس ثورة؛ كذلك فإن بركان الثورة لو أنه ترك يغلي ـ بلا تنظيم ـ ولا ضبط، ولا تحكم في تحريكه، لما أمكن أن يجنى منه سوى انفجارات عاطفية عفوية ومتباعدة ومفاجئة.**»[111]

ثم ينطلق لمناقشة شخصية سعد زغلول الملغزة؛ وما فيها من تناقضات ظاهرة؛ لينتهي إلى تفسير التناقضات بأنها تناقضات ظاهرية؛ وأن سعد كان كادرًا ثوريًا متخفيًا طول الوقت منذ ألف جماعته الأولى جماعة الانتقام سنة 1884، ويذهب إلى أن هذه الجماعة استمرت وأنها ذات الجماعة

103 المرجع نفسه، ص 104.
104 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 132 و133.
105 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 38 و39.
106 المرجع نفسه، ص 39.
107 المرجع نفسه، ص 40.
108 المرجع نفسه، ص 40 و41.
109 المرجع نفسه، ص 36 و37.
110 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 52.
111 المرجع نفسه، ص 52.

التي اغتالت بطرس باشا غالي وألقت قنبلة على السلطان حسين كامل، وعملت كتنظيم سري للثورة بعد ذلك!"[112] ويعتقد أن التنظيم السري الذي قاد الثورة كان يتكون من أربعة أقسام ذكر منها النائب العام الإنجليزي ثلاثة أقسام هي: قسم المنشورات وقسم القنابل والاغتيالات وقسم شراء الأسلحة وأضاف له الرملي قسم مخابرات الثورة؛ ويصف الثورة بأنها حرب تحريرية؛ وعندما يستعرض أحداث الثورة يخرج منها بأنها كانت حرب عصابات منظمة تنظيمًا دقيقًا يقف وراءها تنظيم سري قوي؛ ورغم إشارته إلى التظاهرات وأشكال الاحتجاج التقليدية كالإضرابات؛ لكنه يركز على العمل المسلح في أثناء الثورة خصوصًا الاغتيالات والهجوم بالقنابل على معسكرات قوات الاحتلال؛[113] ويبرز عمليات حرب العصابات والاستيلاء على مراكز البوليس في عدد من المدن نجاح الثوار في الاستيلاء على السلطة بالكامل في المنيا وزفتى.[114]

وفي صفحات طويلة من كتابه يسعى للتأكيد على فكرة التنظيم الذي وقف وراء الثورة؛ ويبدأها «**وهنا... لا بد من وقفة قصيرة لنقول إن كل هذه الأحداث لا يمكن أن تجيء تلقائيًّا، وعفو الساعة بلا تدبير ولا تنظيم.**»[115]

ويدلل على ذلك باستمرار التظاهرات، ونجاح مقاطعة لجنة ملنر، وملاحقة من يقبلون بتولي الوزارة، وإغراق البلاد بالمنشورات، ومنع خطباء الجمعة من الدعاء للسلطان؛ ويتساءل «**كل هذا؛ هل يمكن أن يتم تلقائيًّا، وبلا إعداد، ولا ترتيب شعبي؟**»[116] ويجيب «**كلا بالتأكيد، وإنما حرب العصابات... حربًا تحريرية بمعناها الكامل، ولا عبرة بما يقال إن حرب العصابات تحتاج إلى جبال وغابات، فهي تصلح أيضًا في السهول والوديان، ولكل منها طبيعته واحتياجاته، ولقد كانت تلك الحرب كاملة بما تم فيها، لولا أخطاء وقعت فيها قيادة الثورة.**»[117]

ونستطيع أن نتبين الرؤية التي تحكم تحليل فوزي جرجس لثورة 1919 من نص أورده في مقدمة كتابه، يقول فوزي جرجس في المقدمة «**كانت هناك نظريتان تبرزان دائما من خلال الكفاح العملي ضد الاستعمار، النظرية الأولى يعتنقها الشعب وهي الاستمرار في الكفاح بلا أية مهادنة أو توقف حتى تتخلص البلاد تمامًا من كل سيطرة استعمارية، اقتصادية كانت أو عسكرية، وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة ربط حركة التحرر الوطني في مصر بكافة الحركات التحررية في العالم عامة وفي الشرق بوجه خاص؛ أما النظرية الثانية والتي تعتنقها الدوائر الحاكمة، فكانت ترى أنه بالرغم من عدم توافق المصالح مع الاستعمار، فإن الارتباط به مسألة ضرورية ومفروغ منها، ومن هنا كانت كل حلولها للمسألة الوطنية تدور في الفلك الاستعماري، ومن خلال الارتباط به في حدود الدوائر الاستعمارية، وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة العداء المطلق لحركة التحرر العالمية.**»[118]

ويرى أن مفهوم الاستقلال يختلف من طبقة إلى أخرى وفقًا للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقة» **فبينما يعني في نظر كبار ملاك الأراضي منحة من الحكم الذاتي، يعني عند الجناح الرأسمالي الوطني ضمانات لإنشاء صناعة بسيطة، وفقًا للتراكم المالي البسيط لديهم، أما من ناحية الشعب بطبقاته وفئاته المختلفة فإن الاستقلال يعني التخلص من الاستعمار، وأن تحكم البلاد حكمًا دستوريًا كاملًا**».[119]

وانطلاقًا من هذا التحليل يرى أن الثورة أخذت في البداية شكل الجبهة العامة ضد الاستعمار؛ ثم انسلخت كل طبقة بمجرد تحقيق هدفها من المشاركة في الثورة، وانضمت للمعسكر المعادي؛وأدى هذا إلى حالة من الاستقطاب، وإلى تبلور القيادة.[120]

ويشرح مفهومه للثورة باعتبارها ليست عملًا عفويًّا؛ إنما نتاج تطورات معينة داخل المجتمع، وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يُحكم بالطريقة القديمة، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر في الحكم بنفس

112 المرجع نفسه، ص 54-56.
113 المرجع نفسه، ص 59-64.
114 المرجع نفسه، ص 69-74.
115 المرجع نفسه، ص 76.
116 المرجع نفسه، ص 79.
117 المرجع نفسه، ص 80 و81.
118 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 5.
119 المرجع نفسه، ص 133.
120 المرجع نفسه، ص 133.

الأساليب، ولا بد للثورة أن تتوفر ظروف داخلية وخارجية تمكنها من الاشتعال، وليس من المحتم أن تشتعل الثورة وفقًا لشعارات كاملة محددة، فإن هذا نادر الحدوث، إنما في الغالب أن تشتعل وتتحرك على شعارات بسيطة ثم تتطور وتتفاعل، حتى تصل لأهدافها المحددة في المجرى الطويل وفي سنوات لا في أيام أو شهور.[121]

ويطبق هذا المفهوم على ثورة 1919 فيقول: «**وقد وجدت الثورة المصرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها، وقد بدأت شرارتها الأولى متواضعة، ولكن سرعان ما أخذت تتطور وتتسع، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر، حتى أصبحت ثورة اجتماعية عامة، تهدف إلى إرساء المجتمع على أسس جديدة.**

وكان لا بد لقيادة الثورة أن تتسع وتتطور وفقًا للتغيرات الجديدة في مجرى الثورة؛ فأخذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصري، ومعظمهم من المثقفين والتجار والملاك المتوسطين في الريف، وكان من الطبيعي أيضًا أن يحدث صراع داخل هذه القيادة التي بدأت وأهدافها محددة ولا تتفق مع هؤلاء الوافدين الجدد.

واندفعت الثورة مطالبة بالاستقلال التام والحياة النيابية الكاملة؛ إن سهم الثورة أصبح ذو شعبتين، شعبة ضد الاستعمار، والشعبة الأخرى ضد الحكم الأوتوقراطي الممثل في السراي وكبار ملاك الأرض... ثورة ديمقراطية تحررية».[122]

ويرصد فوزي جرجس الصراع داخل الوفد، والذي دعمته الحكومات المتعاقبة وسلطة الاحتلال، وأدى إلى خروج مجموعات من كبار الملاك من الوفد دون أن يؤثر هذا على موقف قيادة الوفد أو يغير من خطط الثوار؛ ويصل إلى أن واقع الحال في مصر في أعقاب مرحلة الثورة العنيفة أسفر عن حالة من ازدواج السلطة؛ فقد أصبحت هناك حكومتان على أرض الوطن «**إحداهما الحكومة الرسمية التي تستمد وجودها من الاستعمار، والحكومة الأخرى هي حكومة الوفد المصري برئاسة سعد زغلول، وتستمد وجودها من الشعب، الذي لا ينفذ إلا توجيهاتها، ويتحرك وراء قيادتها، لقد حاولت الحكومة الرسمية أن تهيئ أرضًا للجنة ملنر لكي تنزل عليها، ولكن توجيهات الوفد بالمقاطعة، نفذت بالكامل، وبصورة رائعة**».[123]

ويعتبر أن انشقاق مجموعة كبار ملاك الأراضي الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين كانوا بذلك يعيدون تأسيس حزب الأمة؛ بينما سبقهم إلى الانشقاق مبكرًا جناح كبار الملاك الذي اتجه إلى الصناعة وأبرز ممثليه إسماعيل صدقي، ويرصد في هذا السياق التطور الذي شهدته الصناعة، ويؤكد أن طلعت حرب لم يشارك في الأحداث السياسية للثورة لكنه جنى في هدوء الثمار الثورية.[124]

ويرى أن الأحداث أسرعت بتبلور معسكر الثورة ومعسكر أعداء الثورة: الاستعمار وكبار الملاك وكبار الماليين من جانب، والفلاحين والعمال في جانب آخر؛ ثم يقول: «**ولكن القيادة الشعبية وبها جزء من كبار الملاك لا يمكنها أن تمضي بالثورة إلى نهايتها، فطبيعة هذه القيادة التردد والتذبذب، فهي تميل أحيانًا إلى الشعب وأحيانًا أخرى إلى جانب أعداء الشعب، هذه هي طبيعتها؛ لذلك فقد مالت إلى التهادن مع أعداء الثورة**».[125]

ويناقش شهدي عطية كذلك الانقسامات من خلال تحليل التركيبة الطبقية للوفد فيقول: «**تكون حزب الوفد أول ما تكون من عناصر تمثل الرأسمالية الوطنية الناشئة في المدن والريف، التجار وأصحاب المصانع الوطنية في المدن، ثم أثرياء الفلاحين في الريف، وأبناء هؤلاء، كانت قيادة الوفد تضم أيضًا أول الأمر عناصر تمثل الإقطاعيين، ومعظمهم ممن كانوا أعضاء في حزب الأمة، وكان لهؤلاء الأغلبية في قيادة الوفد، وكان لسعد ممثل الرأسمالية الوطنية أقلية من الناحية العددية.**»[126]

ويحاول أن يرصد الاتجاهات المتعارضة داخل الوفد المصري؛ ويتتبع مسارات الصراع والانقسامات، واختلاف المواقف فيما يتعلق بقضية الاستقلال وتكتيكات المواجهة وتطور الشعارات السياسية للوفد في ضوء الانتماءات الطبقية؛ فمن وجهة نظره أن «**الانقسام كان واضحًا في قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه، بين ممثلي طبقتين: طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية، وبين ممثلي الرأسمالية الوطنية الذين يريدون الاستقلال التام.**»[127]

وينتهي من تحليله لخطابات سعد زغلول ومواقفه إلى القول «**إن قيادة الوفد بعد انفصال كبار الملاك من**

121 المرجع نفسه، ص 134.
122 المرجع نفسه، ص 134 و135.
123 المرجع نفسه، ص 135.
124 المرجع نفسه، ص 136.
125 المرجع نفسه، ص 137.
126 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 45.
127 المرجع نفسه، ص 46.

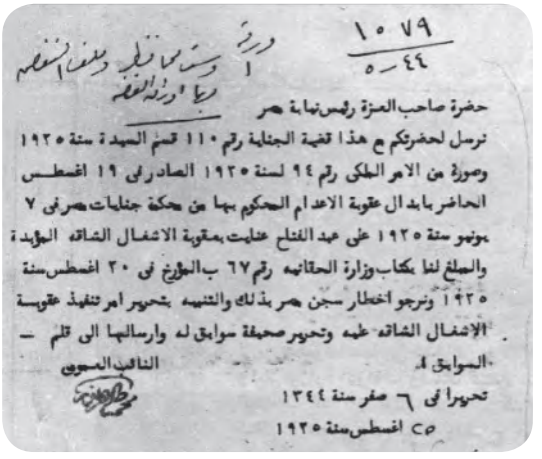

جهة، وتحت ضغط الثورة الشعبية وارتفاع الوعي من جهة أخرى؛ قد أصبحت أكثر تعبيرًا عن مصالح الرأسمالية الوطنية في المدن والريف، وقد كانت مصالح هذه الرأسمالية بعكس الإقطاعيين متضاربة مع مصالح الاستعمار، ومن ثم كان الوفد أقرب إلى التعبير عن الأماني الوطنية لمجموع الشعب في ظرف تاريخي معين... ولكنك رغم هذا تحس بالتناقض القائم بين هذه الرأسمالية الوطنية الثائرة وبين الطبقات الشعبية... هنا موطن الضعف في القيادة الرأسمالية للحركة الوطنية... وإذا لم ترتبط الحركة الوطنية برفع مستوى العمال والفلاحين، فسرعان ما تفقد قوتها الدافعة،وسرعان ما تنعزل القيادة عن القاعدة الجماهيرية، فتفشل القيادة بذلك في دفع الحركة الوطنية إلى الأمام؛ وهذا ما حدث – كما سترى – بالنسبة للوفد.»[128]

أما فتحي الرملي فيستشهد بفقرات من مذكرات سعد ومراسلاته السرية مع عبد الرحمن فهمي في أكثر من موضع ليدلل على إدراك سعد لطبيعة النخبة السياسية، واختلافه عنها ومعها حتى مع أعضاء الوفد، مؤكدًا فكرة الجناحين في الوفد.[129]

ويذهب إلى أن سعد والجناح الذي كان يقوده في الثورة تبنى فكرة الجمهورية، ويستشهد بدعوة سعد لشباب الوفد إلى إصدار منشور بعنوان «الشعب ينتخب حاكمه» ويعتبر أنها دعوة صريحة للنظام الجمهوري؛[130] ويفسر بيانات الثورة الداعية للتهدئة بأنها صدرت في غيبة سعد.[131]

128 المرجع نفسه، ص 52 و53.
129 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 57 و58.
130 المرجع نفسه، ص 58 و94-96.
131 المرجع نفسه، ص 68.

نتائج الثورة

يعتبر شهدي عطية أن الثورة نجحت في تحقيق أربعة أمور رئيسية وهي: إرغام بريطانيا على إلغاء الحماية على مصر؛[132] وإجبار الاستعمار والسراي على إعلان الدستور والحياة النيابية؛[133] وإحداث نهضة صناعية وتجارية أبرز مظاهرها قيام بنك مصر وشركاته؛[134] ثم النهضة الاجتماعية والأدبية في مجالات تحرير المرأة وتطور التعليم والانطلاقة الكبيرة في مجالات الإبداع الأدبي والفني.[135]

بينما يرى أن الثورة لم تحقق أربعة أمور: أولها الفشل في القضاء على سيطرة الاستعمار فقد استمر وجود قوات الاحتلال، كما استمرت سيطرة المندوب السامي البريطاني على السياسة الداخلية للبلاد وظلت سيطرة الاحتلال على الجيش والبوليس في مصر؛[136] وثانيها استمرار سيطرة الإقطاع وعلى رأسه السراي، فقد زادت مساحات الأراضي المملوكة للملك والأمراء والنبلاء؛ كما استمر تركز الملكية الزراعية في يد قلة من كبار الملاك؛ وتآمرت السراي وأحزاب كبار الملاك مع الاحتلال لتقويض الحياة النيابية والدستور؛[137] الأمر الثالث كان عجز الثورة عن مواجهة الآثار التي ترتبت على ظهور نواة بارزة من كبار الماليين المصريين المتصلين بقوة بالشركات الأجنبية ورؤوس الأموال الاستعمارية، ويورد شهدي عطية قائمة بأبرز النماذج من أفراد هذه الطبقة الجديدة، والمواقع التي تولوها في كبرى الشركات الأجنبية في مصر، والمناصب الوزارية التي تبوأها هؤلاء وأسهموا من خلالها في تقويض الحياة النيابية والدستور بمشاركة كبار الملاك متعاونين في ذلك مع السراي والاحتلال؛[138] الأمر الأخير الذي لم تنجح الثورة في تحقيقه من وجهة نظر شهدي عطية كان فشلها في إقامة صناعة وطنية قوية؛ فقد أسهمت الأمور السابقة مجتمعة في التأثير سلبًا على تقدم الصناعة المصرية التقدم المنشود.[139]

يختم شهدي عطية حديثة عن ثورة 1919 بمحاولة الإجابة على سؤال: «**لماذا لم تنجح ثورة 1919 في القضاء**

132 شهدي عطية الشافعي: المرجع السابق، ص 54.
133 المرجع نفسه، ص 55 و56.
134 المرجع نفسه، ص 56-58.
135 المرجع نفسه، ص 58-60.
136 المرجع نفسه، ص 60-63.
137 المرجع نفسه، ص 63-65.
138 المرجع نفسه، ص 65-68.
139 المرجع نفسه، ص 68-70.

فلاديمير لينين

على أعدائها الثلاثة: الاستعمار والإقطاع وكبار رجال المال المتصلين بالاحتكار الأجنبي؟» يجيب: «**إن ما يحدد نجاح الثورة في تحقيق أهدافها، هو توازن القوى بين المعسكرين: معسكر الشعب ومعسكر أعداء الشعب؛ وقد كان توازن القوى في غير صالح الشعب**».[140]

ويفسر ذلك الوضع بسيادة النظام الرأسمالي العالمي الذي تسيطر عليه حفنة من الدول الكبرى الاستعمارية، وفي المقابل كان النظام الاشتراكي ما زال نظامًا وليدًا محصورًا في نطاق دولة واحدة، أما مصر فقد كانت على أرضها قوات احتلال مسلحة بأحدث الأسلحة في مواجهة شعب مسلح بالعصي والأحجار وبعض البنادق القديمة، وعلى رأس الدولة سلطان ثم ملك يدين لسلطات الاحتلال بتثبيته على عرش البلاد، وطبقة من كبار الملاك لها جذورها القديمة من زمن الثورة العرابية، مرحبة بوجود الاحتلال ومستفيدة منه؛ برزت إلى جانبها فئة جديدة من كبار رجال المال المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية، مع كل هؤلاء أجهزة الدولة المصرية الخاضعة للقبضة الاستعمارية.[141]

لكنه في المقابل يعود ويرصد ما يسميه ضعف قيادة الحركة الوطنية ممثلة في الوفد والطبقة التي يمثلها؛ ويحدد أسباب ضعف الوفد في ضعف الطبقة التي قادت الثورة اقتصاديًّا وسياسيًّا، وعدم إدراكها لقوانين التطور، وعجزها عن دفع الحركة الثورية إلى الأمام وخشيته على مصالحها من الطبقات الشعبية.[142]

ويعدد المواقف التي تدلل على هذا التحليل، مثل:

140 المرجع نفسه، ص 70.
141 المرجع نفسه، ص 70 و71.
142 المرجع نفسه، ص 71 و72.

رفض العرض المزعوم للينين على سعد زغلول إمداد مصر بالسلاح، خوفًا من أن يتهم بالشيوعية، والخوف من الاتصال بالأحزاب الاشتراكية في باريس لمساندة القضية المصرية والتوجه بدلًا من ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتفضيل ما تسميه قيادة الوفد بالوسائل المشروعة على الكفاح المسلح؛ وتحويل لجان الوفد إلى لجان للدعاية الانتخابية بدلًا من أن تحولها إلى تنظيم ثوري حقيقي، وحل الاتحاد العام لنقابات العمال والحزب الشيوعي المصري -وإن كان لا يعفي الحزب الشيوعي من المسؤولية عن الصدام - كذلك الخشية من تنظيم الفلاحين لأنفسهم؛ ويرى أن النتيجة كانت إضعاف للثورة الوطنية وشل لتطورها إلى الأمام.[143]

الخلاصة التي ينتهي إليها أوجزها في الفقرة التالية: «**ومن ثم لم يكن يكفي أبدًا ألفاظ الاستقلال التام والموت الزؤام التي هزت أفئدة الملايين في ثورة 1919 ولم تعد تكفي الدعوة للجهاد، إن الثورة الوطنية هي ثورة فلاحين أساسيًا وثورة الفلاحين أصبحت مرتبطة أشد الارتباط بتوزيع الأرض، بمصادرة الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الملايين الجائعة للأرض؛ وكان مستحيلًا على قيادة الوفد أن تنزل ببرنامج ثوري كهذا، وخصوصًا كلما ازداد بعض أفراد هذه القيادة ثراءً، وأصبحوا من أصحاب العزب والأطيان، أو كلما ضموا بعض كبار الملاك طمعًا في امتلاء الخزينة الوفدية بالأموال.**»[144]

أما السبب الثاني الذي يقدمه في تحليله فكان تهادن الوفد؛[145] الأمر الذي أدى إلى ظهور أحزاب جديدة اجتذبت قطاعات من الشباب، وهي في الأغلب أحزاب ذات توجهات فاشية؛[146] وهو هنا يتحدث عن فترة تالية للثورة، بداية من 1928.

وتحت عنوان «نهاية مرحلة من مراحل الثورة» يحلل فوزي جرجس المآلات التي انتهت إليها ثورة 1919، ويقرر أنه: «**بتهادن قيادة الثورة انتهت مرحلة من مراحل الثورة الديمقراطية التحررية، ووصلت على يدي الطبقة المتوسطة إلى المرحلة التي تتفق مع قدرتها الثورية**»، الأمر الذي تثبته الثورات التحررية الوطنية في كل بلدان العالم حيث تكتفي هذه الطبقة بتحقيق مصالحها وتتخلى عن مصالح الجماهير الشعبية التي وثقت فيها وأعطتها تأييدها.[147]

143 المرجع نفسه، ص 72 و73.
144 المرجع نفسه، ص 73.
145 المرجع نفسه، ص 74 و75.
146 المرجع نفسه، ص 75 و76.
147 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 138.

ويناقش بعض التحليلات الماركسية الأخرى التي تقدم تفسيرات لهذا التهادن محاولًا تفنيدها، خصوصًا تلك المقولات التي ترجع اتجاه القيادة للتهادن إلى عامل خارجي يتمثل في قيام الثورة الاشتراكية في روسيا، وعامل داخلي يتمثل في قوة اندفاع الحركة الشعبية؛ وفي رده على هذا التحليل يستشهد بتجربتين لثورتين وطنيتين ديمقراطيتين قريبتين زمنيًا من ثورة 1919، وفي دولتين ملاصقتين لروسيا؛ الثورة الصينية والثورة التركية، ويعرض كيف تحالفت البرجوازية في البلدين مع الاتحاد السوفيتي حتى حققتا أهدافهما؛ ثم انقلبتا إلى المعسكر المضاد؛[148] كما يرى أن القول بخشية هذه القيادة من قوة اندفاع الحركة الشعبية قول مبالغ فيه، فإن الشعب في تلك المرحلة لم تكن له قيادة مستقلة تعبر عن مصالحه الخاصة، كما أن التحركات الشعبية مهما بلغت قوتها لا تشكل خطرًا حقيقيًا على قيادة الوفد، ما دامت لا تتبلور خلف قيادة تنظمها وتقودها لتحقيق أهدافها؛ «**وهذه القيادة لم تكن موجودة، بل كان الوفد هو الذي يحوز ثقتها وتنضوي تحت لوائه**»[149]؛

ويذهب إلى أن الرأسمالية التي كان يقودها الوفد لم تكن تعمل في الصناعة، بل في مجموعها العام أغنياء ريف وتجار ومثقفون، وأن هناك فارق جوهري بينها وبين الجناح الذي خرج من ملاك الأرض واتجه نحو الصناعة، وظل مرتبطًا بطبقة كبار ملاك الأرض وتخلى عن الثورة.[150]

ويكتب«**لو أخذنا برأي هؤلاء الكتاب لكان معنى هذا أن هناك تضحية منها بمصالحها الاقتصادية، مع أنه لو كان هناك مصالح اقتصادية تتعارض بشكل حاسم مع الاستعمار لما تنازلت عنها... حقًا أن الرأسمالية الوطنية التي يقودها الوفد لم تكن لها أية مصلحة اقتصادية في الارتباط بالاستعمار، ولكنها في الوقت نفسه لم يكن لها مصالح متعارضة معه للدرجة التي تجعلها تقاتل حتى النهاية.**»[151]

وفي التحليل النهائي يرى: «**إن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادي لم تكن بقادرة أن تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه، وإن أي تفكير خلاف ذلك فهو تفكير مثالي، لا يقف على أساس علمي، وإعطاء هذه الطبقة قدرات ثورية ليست في طاقتها أن تحققها.**»[152]

ويستعرض بعد ذلك وضع رأس المال الأجنبي والمحلي في الصناعة في مصر، وعلاقة رأس المال الأجنبي بالوطن الأم وبلد الاستثمار (مصر)، وعلاقة رأس المال المحلي برأس المال الأجنبي وتطور هذه العلاقة في ارتباطها بالمشاركة المحدودة في الثورة لممثلي الجناح الصناعي الذي خرج من كبار ملاك الأراضي ونشأ متداخلًا مع رأس المال الأجنبي، ويرى أن الوفد الذي يمثل أغنياء الريف والتجار والمثقفين، كان من المحتم عليها أن يتهادن رغم قدرته على حشد الجماهير؛ بسبب العقلية السلمية التي لا تحبذ الدخول في المعارك المسلحة ضد الاستعمار.[153]

ويعتبر أن هذا يفسر عودة الحركات الإرهابية للظهور في شكل موجة الاغتيالات السياسية الواسعة التي انتشرت في مصر، سواء ضد الإنجليز أو ضد الوزراء المصريين؛ ويُرجع الظاهرة إلى نقص الوعي السياسي والإدراك العلمي لقوانين التطور الاجتماعي لدى هؤلاء الشبان الذين لجأوا إلى الإرهاب ليقينهم بأن الاستعمار لن يقضى عليه بالطرق السلمية وبأن القيادة التي تسيطر على الجماهير لا تتبنى سوى المنهج السلمي؛ ومن ثم فقدوا الثقة في القيادة وفي الشعب واتجهوا إلى الإرهاب؛ ويدين فوزي جرجس النهج الإرهابي الذي لجأ إليه بعض الشباب الوطني؛ باعتباره نهجًا فرديًا «**لن يحل المشكلة، أو يدفع إلى الأمام... وأن الارتباط بطبقات الشعب وتنظيمها وتوعيتها بمصالحها الحقيقية، هو الطريق الوحيد للكفاح الشعبي ضد كل القوى الأعداء.**»[154]

ويكرر الفكرة الشائعة عن رفض دعم الاتحاد السوفيتي للثورة، كما يؤكد على غياب الفلاحين عن المشاركة الفعالة في النضال الوطني منذ الحملة الفرنسية، كما يؤكد على أن «**الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التعبئة المسلحة للشعب، وخصوصًا كتل الفلاحين، ولما كان الوفد لم يلجأ، ولم يكن في إمكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق، فكان من المحتم أن يتهادن ويلجأ إلى أنصاف الحلول، فإن طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل ومليء بالتضحيات، ويجعل الثورة مسألة سنين طويلة، وليست مسألة أيام أو شهور**».[155]

148 المرجع نفسه، ص 138.
149 المرجع نفسه، ص 139.
150 المرجع نفسه، ص 139.
151 المرجع نفسه، ص 139.
152 المرجع نفسه، ص 139 و140.
153 المرجع نفسه، ص 140-142.
154 المرجع نفسه، ص 142 و143.
155 المرجع نفسه، ص 143.

ويرى أن الثورة حققت جزءًا من مهامها؛ لأن نضال الحركة الوطنية منذ مطلع القرن العشرين كان احتكاكًا مباشرًا بين القوى الشعبية وبين العلاقات الاجتماعية في مجتمع شبه إقطاعي، وأن ثورة 1919 كانت التعبير عن هذا التطور الذي حدث داخل المجتمع، وبلورة هذا الصراع الداخلي المتفاعل مع التطور العالمي.[156]

ويرى أن الثورة رغم عدم نجاحها في تحقيق الاستقلال الكامل والديمقراطية الحقيقية إلا أنها نجحت في تحقيق جزء من أهدافها؛ وقد حدد أربعة مكاسب أساسية للثورة:

أولًا: وضع حد للسلطة المطلقة التي كان يتمتع بها الاستعمار البريطاني ويفرضها على المجتمع المصري ويسيطر من خلالها على كل إمكانياته الاقتصادية والسياسية.

ثانيًا: حطمت الثورة نسبيًا الخطة الاستعمارية التي أعلنها اللورد كرومر بجعل مصر مزرعة القطن لبريطانيا، وفتحت الباب أمام الصناعة المصرية، وبالذات صناعة الغزل والنسيج.

ثالثًا: وضعت حد للحكم المطلق الذي يمارسه كبار الملاك تحت إشراف الاستعمار، فأصبح هناك حكمًا نيابيًا ودستورًا يحدد العلاقات بين مختلف السلطات.

رابعًا: رغم أن الدستور أعطى ضمانات للرجعية ممثلة في الملك، فإنه أعطى بالمقابل ضمانات للشعب مكنت حزب الوفد ممثل الرأسمالية الوطنية من الوصول إلى السلطة وقيادة المجتمع عن طريق صناديق الانتخاب.[157]

ويقدم خلاصة تقييمه للثورة «**هذه هي المكاسب التي حققتها الثورة؛ لذلك فإن تهادن الوفد سنة 1924، وتشكيله الوزارة يعتبر نهاية مرحلة من مراحل الثورة.**

أما الثورة نفسها فلم تستكمل وتنتهي أغراضها، فهي ثورة ديموقراطية تحررية، لتصفي الاستعمار وتحكم البلاد حكمًا ديموقراطيًا بالقضاء على سلطة كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال الاحتكاريين.

وكما أن الثورة انتقلت إلى مرحلة جديدة من مراحلها لتكتمل أهدافها، فإن قوات الثورة لا بد وأن يحدث فيها هي الأخرى تغيرًا يتناسب مع الواجبات التي تواجه الثورة في مرحلتها الجديدة، وبدلًا من أن يكون الوفد هو القيادة، أصبحت الضرورة تحتم أن تتولى القيادة قوى جديدة، أكثر شعبية، ومصالحها ضد الاستعمار وحلفائه أعمق جذورًا وأكثر أصالة.»[158]

ويؤكد أن ثورة 1919 فتحت الباب لرأس المال المحلي لكي يتطور وينمو، لكنها في الوقت نفسه لم تغلق الباب أمام تدفق رأس المال الأجنبي على البلاد، وإن كانت معدلات التدفق قد تغيرت؛ فقد كسبت الثورة جولة ضد الاستعمار، وفتحت البلاد للتطور البطيء الكسيح، وظلت تبعية مصر للاستعمار ممثلة في جيوشه المنبثة في مدن البلاد الرئيسية، وفي الحق السامي الممتاز لمندوب بريطانيا في مصر، وفي سيطرة رؤوس أمواله على الاقتصاد المصري، ولكن الثورة على كل حال قد فتحت باب التطور للمجتمع، وكشفت عن أوجه جديدة للصراع بين قوات كانت جنينية قبل سنة 1919، وأبرزتها الثورة وأوضحتها.[159]

ولا يطرح فتحي الرملي قضية نجاح الثورة وفشلها بالصورة الواضحة التي تظهر فيها عند شهدي عطية ولا حتى بأسلوب التحليل الذي طرحه فوزي جرجس، بل لا نجد السؤال مطروحٍ عنده أصلًا، كما لو كان يعتبر أن نجاح الثورة أمرًا مفروغًا منه، ويركز الرملي على المكاسب السياسية المتعلقة بحسم الولاء الوطني أو قضية بناء الدولة الوطنية المصرية، فيرى أن الثورة حسمت بشكل قاطع قضية الولاء المزدوج.[160]

كما يؤكد في عبارة صريحة في سياق رفض القول بتلقائية الثورة على نجاحها فيتساءل:«**هل يمكن أن توصف هذه الحركة التي دامت حوالي الخمس أعوام وانتهت بالنجاح، إذ لم تجد إنجلترا بدًا من دعوة مصر للتفاوض، وإلى الرضاء بزعمائها الذين كانت تسميهم إرهابيين، والمتطرفين الذين يحرضون الرعاع؛ ولكن هؤلاء الإرهابيين حتى بعد أن وصلوا إلى الحكم استمرت ثورتهم... وبعد فهل يمكن لمثل هذه الثورة أن تكون تلقائية**».[161]

كما إنه يطرح أسئلة مختلفة؛ مثل: «**إن المؤرخ ليتردد، أيعتبر تلك المغامرة من جانب سعد شططًا، وقصر نظر، وقلة وعي، أو كانت حكمة مقصودة لغاية محددة، ولفترة مرحلية من السياسة التي خططها في سراديب عقله**

156 المرجع نفسه، ص 144 و145.
157 المرجع نفسه، ص 147 و148.
158 المرجع نفسه، ص 148.
159 المرجع نفسه، ص 149-153.
160 المرجع نفسه، ص 111.
161 المرجع نفسه، ص 78.

المهندسي الثوري؟»[162]

ويبدو كأن كتابه يهتم بشكل أساسي بالدفاع عن سعد، وتقديمه في صورة المناضل الثوري الذي تواصل نضاله منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى نجح في إشعال الثورة، كما لو كان يرد على رفيقيه، بل يذهب إلى أن هناك تشابه بين الثورة الوطنية في مصر والثورة الشيوعية في روسيا، وبين الزعيم سعد في مصر! والزعيم لينين في روسيا![163]

ويؤكد فتحي الرملي أن الأفكار الاشتراكية والشيوعية تغلغلت في المجتمع المصري، ويزعم أن سعدًا تأثر بها! لكنه يرى أن الطبقة العاملة كانت ضعيفة؛[164] ويرى أن الخطأ الذي وقعت فيه الثورة كان أنها أعطت ظهرها لحركة اليسار في مصر والعالم «**وقد أخطأ سعد قطعًا حين أهمل التعاون مع الكادر الذي كان موجودًا بالفعل في الحزب الاشتراكي في ذلك الحين في مصر؛ كما أخطأ قطعًا حين أهمل حركة اليسار التي كانت تفتح له ذراعيها في أوروبا، وفي الاتحاد السوفيتي.**

وأخطأ حين اعتبر الثورة الوطنية مختلفة عن الثورة الاشتراكية، فالثورة الوطنية تحرر جزئي من المستعمر، أما الثورة الاشتراكية فإنها تحرر كلي من الاستغلال بكل أشكاله خارجيًّا وداخليًّا؛ ويمكن التخلص من الاثنين معًا في وقت واحد.»[165]

كلمة أخيرة

إننا أمام ثلاث رؤى لثورة 1919 تنطلق من خلفية فكرية واحدة، كانت محاولات مبكرة لتحليل الثورة باستخدام المادية التاريخية منهجًا من خارج الإطار الأكاديمي، وتكاد الكتب الثلاثة لا تختلف من حيث البناء وتتابع الموضوعات في تناولها لثورة 1919، إذ تبدأ بالمقدمات التي قادت إلى الثورة، وتحولات المجتمع المصري ووضع الطبقات المختلفة قبل الثورة؛ ثم تنتقل إلى أحداث الثورة وتطورها؛ ومحاولة تحديد الطبيعة الطبقية للثورة ولقيادتها والقوى المشاركة فيها؛ وأخيرًا تقييم نتائج الثورة، ما نجحت في تحقيقه وما فشلت فيه؛ مع الاختلاف في النتائج التي وصل إليها كل كاتب من الكتّاب الثلاثة رغم انطلاق ثلاثتهم من المادية التاريخية منهجًا.

كُتبت الدراسات الثلاث في زمن معادٍ لثورة 1919؛ في ظل رؤية رسمية تروج لفشل ثورة 1919 وتسعى إلى نفيها، وكانت دراسة شهدي عطية الشافعي أكثرها تأثرًا بالرؤية السائدة وقتها، ويظهر ذلك بجلاء في تحليله لما نجحت فيه الثورة وما فشلت فيه، والذي يكاد يتطابق مع ما ورد في فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر،[166] كذلك في الإصرار على وصف قسم من طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعيين بالإقطاعيين؛ رغم انتهاء الأشكال الإقطاعية في علاقات الإنتاج قبل سنوات طويلة.

واللافت للنظر هنا أيضًا أن شهدي عطية يرى أن قيادة الوفد لم تفكر في تنظيم الوعي الذي أثارته حركة جمع التوقيعات على توكيلات الوفد، ولا في تكوين لجان وفدية في القرى والمدن! ولا أعرف من أين توصل إلى هذه الفكرة؛ فربما كان النجاح الأكبر للوفد يتمثل في إقامة تنظيم قوي، له جناحه السري، وقد حافظ هذا التنظيم على استمرار الثورة لخمس سنوات دون توقف، رغم كل الضربات التي تعرضت لها قيادة الوفد، وبل واستمر في مراحل الانقلابات الدستورية قادرًا على الحشد في مواجهة السلطة.

وإذا كان شهدي عطية لا يستطيع أن يرى تنظيم الوفد، فإن فتحي الرملي في المقابل يقدم صورة تبدو مبالغًا فيه لهذا التنظيم الذي يرجع به إلى زمن الثورة العرابية! ويذهب إلى أن هذا التنظيم امتداد لجماعة الانتقام التي اعتقل سعد زغلول بتهمة الانتماء إليها عقب الاحتلال البريطاني؛ لقد كان الرملي أكثر الثلاثة دفاعًا عن الثورة وعن قائدها لدرجة حاد فيها أحيانًا عن المنهج الذي أعلن بوضوح أنه يتبناه.

أما فوزي جرجس فقد وقف في موقف بين الموقفين، وكان الأقرب إلى التحليل الطبقي للثورة؛ ويرى أن دور الطبقة التي قادت الثورة انتهى دورها، وإن الحركة الوطنية تحتاج لقيادة جديدة لم يفصح عنها؛ فما هي هذه القيادة إذًا؛ هل يقصد الحركة الشيوعية أم ضباط يوليو؟

ويبدو جرجس متأثرًا بوضوح بتجربة الثورة الصينية وكان نموذجها حاضرًا في ذهنه بقوة، ويرى الحل في حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح، المستند إلى الفلاحين؛ ويفسر قصور الثورة في غياب دور الفلاحين، ويرى أن غيابهم متواصل من زمن الحملة الفرنسية متغافلًا عن دور الفلاحين الواضح في مقاومة الحملة

162 المرجع نفسه، ص 111.
163 المرجع نفسه، ص 118.
164 المرجع نفسه، ص 119.
165 المرجع نفسه، ص 120.

166 صدر كتاب فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر عام 1954 متضمنا أول تحليل له لثورة 1919.

وفي الثورة العرابية وفي ثورة 1919 نفسها.

وفي هذا السياق يدين عمليات الاغتيالات، ويعتبرها أعمالًا فردية تعبر عن قصر نفس الشباب ويأسهم من الأحزاب، سواء في مرحلة الحرب العالمية الأولى، أو في سنوات الثورة الخمس؛ ويتناسى هنا عن أن هذه العمليات لم تكن عمليات فردية؛ ففي الحالة الأولى كانت أغلبها بتدبير الحزب الوطني أو عناصر قريبة منه، وفي الحالة الثانية كانت تتم من خلال التنظيم السري للوفد وبعلم قيادته.

وفي السياق نفسه يرصد جرجس الصراع على السلطة عقب تولي حكومة سعد سنة 1924؛ ويرى أن الصدام كان محتومًا بين المعسكر المعادي للثورة وحكومة الوفد التي تدعمها أغلبية برلمانية كاسحة، والتي كانت مؤيدة تأييدًا شعبيًّا، ويتتبع مسيرة حكومة الوفد طوال عام 1924، والمؤامرات التي تعرضت لها والتي انتهت بالإطاحة بها عقب حادثة اغتيال السردار لي ستاك، والتي يشير بشكل واضح أنها كانت جزء من خطة الإطاحة بالحكومة، والتي أعقبها الإطاحة بالبرلمان؛[167] الأمر الذي يشير إليه أيضًا فتحي الرملي عندما يتساءل هل كان قتل السردار مؤامرة على الثورة؟[168]

ويعيب شهدي عدم الدقة في التواريخ وفي المعلومات في أكثر من موضع، خصوصا عند حديثه عن المرحلة ما بين الاحتلال والحرب العالمية الأولى، كذلك في حديثه عن برنامج الحزب الاشتراكي.

وموضوع الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي من الموضوعات التي تختلف فيها الرؤية بين الكتب الثلاثة؛ فيناقش شهدي عطية وضع الحركة العمالية وتأسيس أول حزب اشتراكي ثم أول حزب شيوعي في مصر؛ ويدين بشكل واضح حل حكومة الوفد للحزب والنقابات العمالية التابعة له، رغم تأكيده على أن الحزب لم يدرك طبيعة اللحظة؛[169] بينما اعتبر فوزي جرجس أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي أسسه عدد من الشبان في سنة 1920 كان من المحتم أن يولد ميتًا؛[170] والجدير بالذكر هنا أنه لم يشر إطلاقًا إلى الحزب الشيوعي، كما أنه أطلق على الحزب مسمى «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»، فكأنه جمع بذلك بين الحزب الديمقراطي والحزب الاشتراكي، وهما حزبان مختلفان، رغم أن بعض مؤسسي الحزب الاشتراكي كانوا من بين مؤسسي الحزب الديمقراطي السابق عليه في التأسيس؛ أما فتحي الرملي فيشير إلى الحزب الاشتراكي في سياق رصد خطأ سعد التاريخي من وجهة نظره في عدم الاعتماد على قوى اليسار.[171]

ومن اللافت أن الكتب الثلاثة وقعت في ترديد المقولة الرائجة حول رسالة لينين إلى سعد زغلول التي عرض فيها دعم الثورة، وهي مقولة لا سند لها من الوثائق أو المصادر الأولية.

أخيرًا فإن الكتب الثلاثة تقدم رؤى ماركسية متنوعة لثورة 1919 ومحاولات جادة لتحليل الثورة ودراستها في سياق المتغيرات التي عاشها المجتمع المصري منذ الاحتلال البريطاني، وفهم الحدث السياسي في سياقات التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ومن منظور الصراع الطبقي في المجتمع المصري، وفهم الحدث في إطار مصالح كل طبقة من طبقات المجتمع؛ وغلب على عمل شهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس الفهم الستاليني البسيط للمادية التاريخية، فقد كتبا دراستيهما في منتصف الخمسينيات؛ بينما تحرر فتحي الرملي إلى حد كبير من ذلك الفهم.

ولكن يبقى سؤالان: هل نجحت هذه الدراسات في تطبيقها للمادية التاريخية على حدث الثورة؟ وهل يكفي التحليل الطبقي الكلاسيكي وحده لتفسير الحدث؟

167 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 153-164.
168 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 81.
169 شهدي عطية: المرجع السابق، ص 42 و43، وقد نشر شهدي عطية برنامج الحزب الاشتراكي وقال إنه نشر بجريدة الأهرام في 14 فبراير 1921، ونقله عنه كثيرون، لكن هذا البرنامج لم ينشر في التاريخ المذكور، بل نشر برنامج آخر مختلف بعدها بستة أشهر؛ انظر: رفعت السعيد: تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر، 1900-1925، 228-234.
170 فوزي جرجس: المرجع السابق، ص 137.
171 فتحي الرملي: ثورة 1919، ص 119.

3

مسرحية "المسامير" لسعد الدين وهبة.. ثورة 1919 من منظور مغاير

دينا حشمت

في الثاني عشر من يونية سنة 1967م بعد الهزيمة مباشرة، وغداة المظاهرات التي طالبت الرئيس "جمال عبد الناصر" بعدم التنحي عن منصبه جلس الكاتب المسرحي "سعد الدين وهبة" على مكتبه؛ ليكتب روايته "المسامير" عُرضت المسرحية، التي تستعيد بعض المشاهد القاتمة لثورة 1919م في الريف، على المسرح القومي في موسم 1967 – 1968م[1]، بإخراج "سعد أردش"، وتمثيل "سميحة أيوب، وعبد الله غيث".

العرض كان ناجحًا، إذ تكرر 52 مرة، وشاهده 12512 متفرج[2]. وحسب بعض الشهادات، حضر عبد الناصر العرض عدة مرات، وكان الجمهور يصفّق بهستيريا – خاصة – في نهاية الفصل الأول، عندما تخاطب سميحة أيوب البطل: "أصلب طولك يا عبد الله، الناس بتناديك يا عبد الله" (ص). كان للمسرحية طابع تطهيري، كما قال الناقد "محمود أمين العالم" في مقدمته لها: "مسرحية "المسامير" تطهيرٌ بالمعنى الأرسطاطالي الخاص، تطهيرٌ لنا جميعًا، ففيها نبضُ الفجيعة التي تفجّر في النَفْس كل الانفعالات الحادة" (ط).

1 - كانت خامس أكثر مسرحيات نجاحًا أثناء الموسم، من ضمن 91 عرضًا. أكثرها نجاحًا، "الحرافيش"، شاهدها 50844 متفرج. فتحي العشري، دقات المسرح، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1973، ص8.
2 - فتحي العشري، دقات المسرح، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1973، ص1.

سعد الدين وهبة وسميحة أيوب

كانت "المسامير" – في آن واحد – مرآة لإحباط الحاضر[3]، وأداة لمواجهة هذا الإحباط؛ إذ يستخدم وهبة ثورة 1919م ليعلّق على السياق المعاصر على طريقة المسرح الدعائي التحريضي، يستعيد أصوات الماضي؛ ليسمح للجمهور بتجربة تطهُّريّة، وفي الوقت ذاته يحثّ الناس على المقاومة، وعدم اليأس.

شكّلت حرب 1967م صدمة مؤلمة بعد احتلال سيناء، وغزة، والضفة الغربية، والجولان، كشفت الهزيمة هشاشة النظام الناصري، وأكاذيبه عن قواته العسكرية غير القابلة للتدمير، كما "ترتبت عليها آثار متناقضة على علاقة المثقفين بالدولة؛ فمن جهة "تعزّز" الكارثة تمسّكهم بأهداف ثورة 1952م، لكنها – من الجهة الأخرى – تضعف شرعية النظام، وتدفع المثقفين إلى المطالبة بحق مراقبة إدارته للأزمة"[4].

يُعتبر "سعد الدين وهبة" من وجوه مسرح الستينيات المهمة، وهو –أيضًا – كاتب سيناريو مشهور؛ كان مقرَّبا من النظام الناصري –بحكم عمله كضابط شرطة – (تخرَّج عام 1949م)، ثم بعد استقالته سنة 1956م، ودراسته الفلسفة في كلية الآداب؛ بحكم منصبه كمدير تحرير لجريدة الجمهورية في الفترة ما بين 1961 و1964م، ثم مناصبه المتتالية في وزارة الثقافة. قبل "المسامير"، كتب عددًا من المسرحيات يُمكن أن تفسَّر على أنها كانت سعيًا منه للمشاركة في النقاشات السياسية، والإيديولوجية الدائرة أثناء الفترة الناصرية: "كفر البطيخ" (1962م) ، والسبنسة (1962م) واحدة من مسرحياته الأشهر، "سكة السلامة" (1965م) اعتبرت "ناقوس خطر" تنبأت بالنكسة.

3- من ضمن الأعمال المسرحية التي عالجت هزيمة 1967، هناك مسرحية سعد الله ونوس المشهورة، "حفلة سمر من أجل خمسة حزيران"، التي عرضت في دمشق سنة 1971.

4- ريشار جاكمون، "بين كتبة وكتاب"، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2004، ص33.

جمال عبد الناصر وثروت عكاشة

رغم قرب "وهبة" من النظام إلا أن الرقابة لم تستسغ العرض، إذ يروي وهبة في مقدمة للمسرحية في أعماله الكاملة (1997م) أن الرقيب "مصطفى درويش"، رأى في "المسامير" هجومًا على الرئيس، وعلى السلطة، ولكن وزير الثقافة آنذاك "ثروت عكاشة"، لم يُعر اهتمامًا لرفض الرقابة، وأصدر أوامر للمسرح القومي بأن يبدأ العرض، وقبل رفع الستار عن "المسامير" بيوم نشرت جريدة "أخبار اليوم" مقالاً تشير فيه إلى أن الرقيب أعلن أنه سيطلب من قسم الشرطة التدخل من أجل منع "المسامير"، رغم هذه التهديدات، ورغم أنه يقدم قراءة غير مألوفة لثورة 1919م استمر العرض لمدة عدة شهور، وكان ناجحًا كما رأينا.

يعيد وهبة قراءة تاريخ 1919م على منوال يختلف تمامًا عن سردية الوحدة الوطنية المنتصرة. أولًا، يروي الأحداث من منظور سكان قرية صغيرة واجهت قمعًا عنيفًا من قِبَل قوات الاستعمار، وهو ما يسمح له بوصف ثورة 1919 م بأنّها هزيمة. ثانيا، يؤكد أن أهمَّ فاعلي ثورة 1919م فقراء الفلاحين، ويعيد النظر في دور "البكوات، والأفندية" في قيادة الحركة الوطنية من خلال تصوير "بك القرية" كعميل للسلطة البريطانية، و"الأفندي علي" أنه التحق بالكفاح متأخرًا. ورغم أن القرية تنهزم في محاولتها مقاومة الجنود البريطانيين إلا أنّ الفلاحين لا يفقدون الإيمان.

هذه المقالة جزء من كتاب عن صورة ثورة 1919م في الأدب والسينما[5] يقوم على فرضيَّة تطور ذاكرة ثورة 1919 بشكل مستمر، إذ شكّلتها طوال القرن الماضي، وخلال السنوات الماضية من هذا القرن صراعاتٌ

5- Dina Heshmat. Egypt 1919: The Revolution in Literature and Film (Edinburgh University Press, forthcoming).

مشهد من مسرحية سكة السلامة 1965

اجتماعية، وثقافية، وسياسية.

كما أتبنى فيه فرضية أن "أحداث الماضي (...) تُقدَّم في صيغة حكاية"، كما يقول المؤرخ الأمريكي "هيدن وايت"[6] وأن هذه الحكاية بدورها وليدة زمنها، الزمن الذي كُتبت فيه، ووليدة صراعات طبقية وجندرية (إن صح التعبير)، إضافة إلى تأثير موقع مؤلف العمل في الحقل الأدبي فيها حسب المفهوم الذي طوّره "بيير بورديو"[7]. القراءة التي أقدّمها إذن قراءة تضع الأعمال الأدبية، والفنية في سياقها التاريخي، قراءة معتمدة على أطروحة "والتر بنيامين" التي مفادها أن "كل حاضر يخلق ماضيه الخاص"؛ ذهب بنيامين إلى أن "صور الماضي التي تبقى هي تلك التي يستطيع الحاضر التعرّف عليها كواحدة تعنيه بشكل خاص[8]" 'as one of its own concern'.

6- "conceptualized" as a story of a particular kind'.
Spiropoulou, Angeliki. "History and Literature: An Interview with Hayden White". Synthesis 8 (Fall 2015), p.118.

7- Bourdieu, Pierre. Les règles de l'art. Genèse et structure du champ littéraire. Paris: Seuil, 1998.

8- Benjamin, Walter. "Theses on the Philosophy of History" in Illuminations, ed. Hannah Arendt, translated by Harry Zohn, New York: Schocken, 1969.

9- Radwan, Noha. "A Place for Fiction in the Historical Archive". Critique: Critical Middle Eastern Studies17.1 (2008): 79–95.

يستهل نصُّ "المسامير" جزءان من كتاب "عبد الرحمن الرافعي" المنشور سنة 1946، "ثورة 1919". من خلال هذا الاقتباس، يؤكد "وهبة" أولًا: أنّ ما يكتبه ليس مجرد تخيل، وأن له قيمة مرجعية واقعية يستحق أن يكون له "مكانا في الخطاب عما حدث بالفعل في مصر" على حسب تعبير الدكتورة "نهى رضوان" في مقالة عن روايات تناولت زيارة "نكسون" في مصر سنة 1974م . ثانيًا: يقول لنا إنّ ما هو بصدد وضعه في قلب سرديته المسرحية هو بالضبط ما اعتُبر تفصيلة هُمّشت في السردية المهيمنة عن ثورة 1919، فما يهمّه ليس ما حدث في العاصمة أثناء مظاهرات خُلّدت ذِكراها، ومُجّد زعمائُها، ولكن ما حدث في قريتين صغيريتين من قرى الدلتا لأناس لم يذكر التاريخ أسمائهم.

يروي الجزء الأول المقتبس من كتاب الرافعي ما يلي :"لما تفاقمت الحالة في كفر الشيخ، وقرى المركز.. أوفدت السلطة العسكرية إليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة.. فجاءوها في صَبيحة يوم 26 مارس سنة 1919م، وكان عددهم نحو أربعِمائة، واتخذوا مركز البوليس مقرًّا لقيادتهم، وعسكرت الفصيلة في المدرسة

بيير بورديو

الابتدائية، وجعلتها وجعلت دور العلم مَربطًا لخيولها.. ونَهَب الجندُ دكاكين الأهالي ، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عددًا من الأهالي؛ لجلدهم يوميًّا، ففرضوا على كفر الشيخ 75" (ص3). أما الجزء الثاني المقتبس من ذات الكتاب فيروي كيف قبض الجنود على 3 رجال من قرية "نَزْلَة الشُّوبَك" وفيه: "ودفنوهم في الأرض حتى أنصاف أجسادهم –بدعوى التحقيق معهم – ثم قتلوهم رميًا بالرصاص، وهم على هذه الحالة." (3).

تدور أحداث مسرحية "المسامير" في قرية صغيرة لا اسم لها سوى "الكَفْر"، قرْبَ "إيتاى البارود"، في مارس وأبريل 1919. الكثير من مَشاهد المسرحية عبارة عن نقاش بين الشخصيات حول استراتيجيات مواجهة القوات البريطانية التي تعسكر على جزء من هذه الأرض. الشخصية الرئيسية التي يصوِّرها النصُّ على طريقة أبطال الملاحم الشعبية هو "عبد الله الفلاح" الذي يدافع عن أهمية المقاومة، ويحاول تنظيم الأهالي لمواجهة الإنجليز. في الجزء الأول من المسرحية عبد الله معزول لا تدعمه إلا زوجتُه فاطمة التي تشجّعه على البقاء قويا (25)، وعمّها سالم الذي تعتبره أبًا لها، و"الشيخ عبد الصمد". يصوّر المشهد الأول "المدرّس رمزي أفندي"، وهو يسعى إلى مهادنة المستعمِر، ويدافع عن أهمية التفكير بعقل، ووضْع العواطف جانبًا (30)، كما يقدَّم "بك القرية زيدان"، على أنه عميل لسلطات الاستعمار، وهو دور يقوم به طوال المسرحية بدعم من "الناظر رشوان"، ولكن عندما يعلن المدرس رمزي أن 25 رجلًا من القرية سيتعرضون للجَلْد كل يوم (34)، يتغير ميزان القوى. يجبر "جورج الحكمدار البريطاني" رشوان، وزيدان على الالتحاق بطابور الرجال الذين ينتظرهم الكرباج. في الجزء الثاني، الذي يدور في حوش المركز، ينقذ جورج زيدان، ولكن ليس رشوان الذي يتعرّض للكرباج مثل الرجال الآخرين، بما فيهم الشيخ الأعمى، وسالم، فيوقظ الكرباج ضمير رشوان الوطني.

يهاجم الفلاحون الإنجليز في نهاية الفصل الثاني. وفي الفصل الثالث، الذي تدور أحداثه بعد فشل الهجوم، تظهر الخلافات داخل مجموعة الفلاحين، ويحمّل البعض عبد الله مسؤولية الهزيمة. يرد عبد الله بأن هذا ليس وقتا مناسبًا للحساب، ولكنه مستعد لأن يتركهم و "يروح في حاله" [10] . يتم القبض على علوان، ومنصور، وسالم من قبل القوات البريطانية، ويُجبرون على حفر حفرة يُدفنون فيها حتى الصدر، ثم يعدمون رميًا بالرصاص. تنتهي المسرحية بمشهد الفلاحين، وهم ينظرون عاجزين إلى أحبابهم، وهم يقتلون بهذه الطريقة البشعة.

أحداث هذه المسرحية مرويَّة من منظور مجموعة فلاحية صغيرة. من هذا المنظور تظهر الشخصيَّات المُنتمية إلى الطبقات المتوسطة، والعليا على أنها تفتقد إلى الحس الوطني. تقدّم المسرحية البك على أنه خائن للوطن، فهو عميل لسلطات الاستعمار، مما يجعله مهمَّشا، وهو ما يَرمُز إليه جلوسُه بعيدًا عن باقي الفلاحين، وهم ينتظرون الجَلْد، مع أنه سيشاركهم مصيرهم. أمّا من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة فلا يصحو فيهم الضمير الوطني، إلا بعد تعرّضهم بشكل شخصي للعنف الاستعماري. في الفصل الأول يمدح "رمزي أفندي" الحضارة البريطانية، وينادي بحلٍ سلمِيٍّ مع الجنود المحتلين، ولا يحتج إلا عندما يستخدم الجنود المدرسة إسطبلاً لأحصنتهم (75)، ثم يُقبض عليه فيحوّله اعتقاله إلى شخصية وطنية (90). يكتسب الجلد قيمة تحويلية مماثلة بالنسبة إلى رشوان، إذ يعترف بعده: "رجعلي عقلي (...) مع أول كرباج نزل على جتتي" (103). الجَلْد هنا يكتسب قيمة تطهّرية، إذ يحرّر الرجال من أوهامهم، وضعْفِهم، وانعدام ضميرهم الوطني.

جريماس

والمفارقة هي أنّ المسرحية ليست –رغم نهايتها المؤلمة– سردية هزيمة فحسب؛ إذ يتمسّك الفلاحون بخيار المقاومة، بل وينجح عبد الله في ضمِّ من كانوا متردّدين، أو معارضِين لهذا الخيار لصفِّه، ورغم أنّ بعض أبطال "المسَامِير" يستشهدون في نهاية المسرحية، فإن المجموعة الفلاحية اكتسبت بهذه التجربة ما يسميه جريماس Greimas "أيديولوجيتها الحقيقية"، وينطبق هذا –بشكل أساسي– على علوان، ومنصور اللذَيْن كانا في البداية يعارضان البطل عبد الله بعنف، ويؤكدان – بشكل مستمر– رفضهما خيار المقاومة، ويقع تحوّلهما في لحظة دفنهما حتى الصدر في انتظار الموت، ويعبّر علوان عنه –بشكل واضح – عندما يعترف لسالم بأنه "كان غلطان" (158).

10- يمكن تفسير هذا المشهد على أن شخصية عبد الله هي تجسيد على خشبة المسرح للرئيس جمال عبد الناصر الذي أبدى استعداده هو الآخر للرحيل في خطاب التنحي يوم 9 يونيو 1967، كما أن هناك عدة عناصر أخرى تعزز هذا الطرح، إذ يواجه "الزعيم" عبد الله منتقدات بعض الفلاحين إثر الهزيمة.

مظاهرات 1967 تطالب بعدم تنحي ناصر

يلعب تكرار أغنية "يا عزيز يا عزيز كُبّة تاخذ الانجليز" دورًا هامًّا في بنية النصِّ الدعائية التحريضية يغنيها في أول، وثاني مرة سبعاوي، الذي يقدّمه النص على أنه "عبيط القرية"، ثم يغنيها كل الفلاحين الذين أتوا؛ لتوديع أحبابهم، وهم يُساقون إلى الجَلْد، وفي نهاية المشهد الأول من الفصل الثاني يغنيها مرَّة أخرى جميع الفلاحين، وهم يُغادِرون المُعسْكَر بعد حضورهم هذه العقوبة (95)، ثم تعود الأغنية في نهاية المسرحية؛ إذ يغنيها الفلاحون بصوت عالٍ بعد قتْلِ "سالم، ومنصور، وعلوان" في لحظة كالحة كئيبة تشبه تلك التي يمرّ بها المتفرجون، لحظة يبدو فيها الأفق مسدودًا تمامًا، تكتسب الأغنية أبعادًا تحريضية، إذ يدعو الممثلون الجمهورَ إلى ألا يفقد إيمانَه بأهمية، وإمكانيةَ المقاومة.

في مونولوجه الطويل الأول يستخدم البطل الرئيسي عبد الله استعارة المسامير؛ ليصف الوضع في القرية: "زرعوا الأرض مسامير.. أرضنا اتزرعت مسامير يا رجالة. مسامير إذا مشينا بنمشي ع المسامير، وإذا كَلْنَا بنَاكل مسامير، وإذا خدنا نفسنا المسامير واقفة في حلق كل واحد مننا تخنقه وتموته". في نهاية هذا المنولوج يدعو أصدقاءه الفلاحين إلى أن يبقوا موحَّدين (24)، وعندما تتحقق هذه الوحدة في نهاية المسرحية، تختفي المسامير: لقد ذابت في الأرض، وفي الختام، تقف فاطمة – وحدها– على المسرح، وهي تبكي عمَّها، تخاطبه كما لو كان لا زال على قيد الحياة في مشهد يشكل أوْج بناء المسرحية التطهري. تسمع صوت الرّصاص، وتتساءل عن مكان عبد الله، فتقول: "أيوه عرفت.. أنت هناك.. بتاخذ بتارنا.. أنت، والرجالة.. أنا شايفاك.. أنا شايفاهم.. كلهم هناك رافعين راسهم في السما.. ما حدش حاطط راسه في الأرض.. الأرض شايلاهم وفرحانة.. ما فيهاش شوك ما فيهاش مسامير.. (...) بتسددوا الدّين اللي في رقبتنا.. دين الكرابيج.. والبنادق.. والمدافع.. المسامير اللي في الأرض ساحت.. سيحها الدم اللي نزل فوقها.. دم الغلابة اللي عايزين يعيشوا" (176-177).

تنتهي المسرحية بكلمات فاطمة، وهي تحث "سالم، ومنصور" على الضرب: "اضرب يا سالم، اضرب يا منصور، اضرب يا علوان، اضربوا كلكم! الأرض حرير، ما فيهاش مسامير.. والسما حمياكم ما فيهاش غربان..، وأيديكوا حديد، وقلوبكوا حديد اضربوا الدنيا كلها بتتفرج عليكم." (178). وبعد أن تطهرت الأرض من مسامِيرها، أصبحت المقاومة ممكنة، بل الخيار الوحيد الممكن. لكن بقدر ما تحث المسرحية على المقاومة، وعدم التخلّي عن الإيمان تحث على دعم الرئيس "جمال عبد الناصر"، وعدم التخلي عنه، معبّرة عن فورة التعاطف الشعبي معه التي تجلّت في مظاهرات التاسع، والعاشر من يونيو 1967م المطالبة بعدم التنحي.

لا يظهر هذا التمحور حول شخصية الزعيم في نصوص أدبية، وسينمائية أخرى عن 1919م أنتجت بعد 1967م، وإن شاركت "المسامير" في اهتمامها بتغيير المنظور الذي رُويت منه الثورة، فالمفارقة أن الهزيمة، التي أنهت عهد الحلم الناصري سمحت بإعادة النظر في خطاب الوحدة الوطنية المنتصرة، وفتحت –بالتالي– الباب لإعادة تأريخ لثورة 1919م. فكما ألهم حاضر الهزيمة المؤلم وهبة؛ لينظر إلى ما كان يعتبر تفصيله في سردية الثورة، فتح هذا الحاضر الباب لمبدعين آخرين؛ ليستجيبوا مع آثار 1919م بشكل يعطي للهامش منظوره الخاص.

الباب الرابع: الذاكرة والأرشيف

- 1919 فجوة الأرشيف المنتجة

أحمد ضياء دردير

- قراءة تحليلية في الملفات البريطانية حول ثورة 1919

مريم أبو العز

- أللنبي وثورة 1919.. قراءة في ضوء الأرشيف البريطاني

زينب أبو المجد

1

1919 فجوة الأرشيف المنتجة

أحمد ضياء دردير

1919 في ذاكرة الوطن ونسيانه

ربما لا يوجد أحد في مصر لا يعرف، بشكل ما، أهمية «ثورة» 1919؛ ففي المدارس، وفي الإعلام، وفي المقالات الصحفية، وفي الخطاب السياسي والاجتماعي اليومي، هناك دائمًا من يذكرنا بأهمية هذه «اللحظة الوطنية»، نقول 1919 فتتجمع في أذهاننا صورة غنية لشيوخ معممين يزحفون يدًا بيد مع قساوسة في ملابسهم الكنسية، يهتفون: «عاش الهلال مع الصليب»، وصورة النساء في براقعهن البيضاء أو من دونها ينزلن إلى المظاهرات، وبالطبع أفواج المطربشين والجميع يهتف: «سعد سعد، يحيا سعد».

ولكن إلى جانب هذه التعميمات والصور المجتزأة، إلى جانب هذه «الكليشيهات الوطنية» إن جاز التعبير، ماذا يعرف المرء – إن لم يكن متخصصًا في التاريخ، أو قارئًا نهمًا للتاريخ بشكل منهجي – عن أحداث 1919؟ أزعم أن الإجابة هي: «أقل القليل».

قد يبدو من المنطقي ألا يعرف غير المتخصص تفاصيل التاريخ، ولكن لكي أوضح فكرتي، دعوني أقارن تذكرنا لأحداث 1919 بتذكرنا للحدث الوطني – التأسيسي الآخر الذي وقع قبلها، ما بين 1881 – 1882؛ أعني: الحدث، أو مجموعة الأحداث، التي نعرفها الآن باسم: «الثورة العرابية» في المدارس وفي الإعلام، نتذكر تفاصيل مواجهة عرابي للخديوي توفيق، ووزارة شريف باشا، وخلاف العرابيين معها، والوزارات العرابية، وحكاية الحمار والمالطي، ومعارك كفر الدوار، والقصاصين، والتل الكبير، ونتذكر بأسى كيف صدق عرابي وعود ديلسبس ولم يغلق

قناة السويس في وجه البوارج الحربية الإنجليزية؟! بالطبع تغيب عن بعضنا التفاصيل وتختلط، ولكن ما أود أن أصل إليه: هو أنه عندما يتعلق الأمر بحدث وطني تأسيسي، قد تحتفظ الذاكرة الوطنية – بما في ذلك ذاكرة غير المتخصصين – بتفاصيل أرشيفية، كما هو الحال مع الثورة العرابية، وقد تحتفظ الذاكرة الوطنية بالحدث مع فجوة في تفاصيله، وفي أرشفته، كما هو الحال مع 1919.

طبعًا هناك تفسير بديهي وسائد، وهو أن الأنظمة العسكرية منذ 1952 قررت تطويب الثورة العرابية لحظةً تأسيسيةً للوطن؛ ليكون الجيش هو الذي أنتج الوطنية المصرية، وقررت كذلك أن تغمط 1919 لا لمدنية اللحظة فحسب، ولكن أيضًا لخصومة ما بين نظامي عبد الناصر والسادات من ناحية، وحزب الوفد من ناحية أخرى. لا أعارض بالضرورة هذا التفسير (وإن كنت أرى أن الذاكرة الوطنية-العسكرية تذكرت «الثورة العرابية» بشكل انتقائي أدى إلى نسيان بعض أحداثها لا تذكُّرها، وهو ما لا يتسع له المجال في هذا المقال)، ولكني أود أن أضيف إليه تفسيرًا آخر: فأحداث عام 1919 وقعت في ظل تعتيم إعلامي فرضته الرقابة البريطانية الصارمة على الصحف المصرية، مما أدى بدوره إلى فجوة في الأرشيف الوطني، فلو رجعنا إلى جرائد تلك الفترة، فلن نجد سوى تعميمات وأخبار مبتسرة (معظمها مستقى من المصادر الرسمية البريطانية)، ومقالات مبهمة (كثير منها يدور حول المفاضلة بين المظاهرات الحضارية، وأعمال الشغب)، وبعض النشرات العسكرية البريطانية مترجمةً إلى العربية.

طبعًا سنجد مواكبة للأحداث، ولكننا سنجد هذه المواكبة غارقة في العموميات، فلن نجد تغطية شاملة للأحداث، ولا تحليلات عميقة، أو مفصلة بأقلام الوطنيين. إلا أن فجوة الأرشيف هذه هي التي جعلت من أحداث عام 1919 لحظة مواتية لتأسيس ذاكرة وطنية.

استثناء قبل البدء:

وقبل أن أمضي في بيان فرضية فيها من غرور الباحث ما فيها، أريد أن أشير أولًا إلى أني لا أزعم وجود فجوة في الأدبيات الأكاديمية، والكتابات التاريخية؛ فالكتابات التي تحاول أن تتذكر 1919 سواء بأشكال منهجية-موضوعية، أو أشكال منحازة متوفرة، من كتابات عبد الرحمن الرافعي – الذي عاصر تلك الأحداث بنفسه،

عريان يوسف سعد

وكان جزءًا فاعلًا في الحركة الوطنية – إلى مذكرات غيره من الفاعلين في الأحداث – ليس فقط مذكرات مشاهير اللاعبين، مثل: سعد زعلول، ومصطفى النحاس وغيرهما، ولكن أيضًا مذكرات لاعبين عملوا في الظل، مثل: عريان يوسف سعد الذي أخرجتنا مذكراته من الرواية السائدة عن المظاهرات السلمية المتحضرة، إلى فصل من فصول العمل العنفي والسري في تلك المرحلة، إلى المحاولات الأكاديمية الجادة للتغلب على فجوة الأرشيف، سواء عن طريق اللجوء إلى الأرشيف الفني، أو التأريخ الشفوي، أو لملمة الشذرات الوطنية وطباقها الاستعماري من الأرشيف الإنجليزي، أو الالتفات إلى أرشيف المراسلات، أو مما وثقه الذين عاصروا الأحداث فيما بعد، وهي محاولات سيكون لها شأن في مراجعة الذاكرة الوطنية على المدى الطويل.

إلا أن هذه المحاولات لا تنفي النقطتين اللتين سأبني عليهما تحليلي:

أولًا: أن هناك فجوة أرشيفية فيما يتعلق بالصحافة الوطنية وتصورها للأحداث وقت وقوعها.

وثانيًا: أن تذكرنا لهذه الأحداث على مستوى الذاكرة الوطنية (لا ذاكرة البحث والتأريخ) يعاني من فجوة مشابهة (وطبعًا هناك ملاحظة عرضية لا تنفصل عن هذه الفجوة، وهو أن الكتابات عن ثورة 1919، على ثرائها، لا تتوافر بسهولة في المكتبات، وهي المشلكة التي بدأت تنصلح في هذا العام بمناسبة الذكرى المئوية للأحداث).

هناك نقطة ثالثة متعلقة بالموضوع، ستفتح لنا الجانب النظري من هذا المقال: وهي أن هذه المحاولات، وإن كانت كلها تنتج أرشيفًا لتذكُّر 1919، فمعظمها ينتج هذه الذاكرة من نقطة تاريخية لاحقة على 1919؛ حتى كتابات

جاك دريدا

الرافعي الذي عاصر الأحداث وجمع وثائقها، كُتبت في لحظة تاريخية مغايرة تمامًا في أربعينيات القرن العشرين.

يمكننا هنا أن نأخذ عن جاك دريدا أن الأرشيف هو بقية من شيء أو من حدث ما يبقى بعد زوال الشيء أو انتهاء الحدث، ويصبح بالتالي جزءًا من ذاكرته[1]، وهكذا فكل تعامل مع الأرشيف يعني: تذكر الحدث من لحظة مغايرة، ولكن هذا التذكر يعتمد على الأثر/ الأرشيف الذي تركه ذلك الحدث الذي نتذكره، إلا أننا في حالة 1919، ونتيجة الفجوة الأرشيفية، كثيرًا (وليس دائمًا) ما نجد أن الشيء الذي يُذكر الحدث به، ما عدا ذاكرته نفسها، يُنتج هو الآخر في لحظة مغايرة.

عن الأرشيف والذاكرة: مقاربة نظرية

يقول دريدا بأن الأرشيف يشبه الذاكرة[2]. قد يبدو هذا بديهيًّا؛ لأن الذاكرة الوطنية قائمة بشكل كبير على الأرشيف، ولكن دريدا يأخذنا إلى أبعد من ذلك، إلى القول بأن الأرشيف مثل الذاكرة ينسى ويتذكر، ويحرّف الذكرى ويصيبه القصور[3]، ويستثمر دريدا هنا المفهوم الفرويدي للذاكرة على أنها تتكون من طبقات، لا نعي إلا طبقتها الأكثر سطحية، بينما لا نعي غالبًا ما تدفنه هذه الطبقة العليا تحتها، وإن كان المدفون يترك انطباعاته على طبقات الذاكرة فوقه، ويمكن الولوج إليه من خلال انطباعات الذاكرة، وعن طريق التحليل النفسي تحديدًا.

وعملية أرشفة الشيء، بحسب دريدا، هي بالأساس عملية تحديد ما يتذكر وما ينسى؛ إذ تحفظ شيئًا وتدمر ما حوله، وشبه ذلك بإرادة الحياة وإرادة الموت، وكيف يعضدان بعضهما في التحليل النفسي الفرويدي[4]، ويذهب دريدا إلى أننا إن أردنا أن نسك نظرية للأرشيف، فعلينا أن نرجع إلى التحليل النفسي الفرويدي[5]، وسيعتمد تحليلنا بشكل كبير على هذا الفهم الدريدي-الفرويدي للأرشيف-الذاكرة.

ولكي لا يصبح كلامنا عن الذاكرة الوطنية محض تعميمات، يمكننا أن نرجع بشيء من التبسيط إلى تحليل بنديكت أندرسون لنشوء «الوطنية» أو «القومية» كإنتاج مجتمع متخيل، تجمعه تقنيات متعددة، يلتقي الناس من خلالها فيتخيلون أنهم التقوا بعضهم بعضًا في الواقع، ويصبح لديهم وعي بكونهم مجتمعًا واحدًا، وأمة واحدة[6]. وبعد سرده لتقنيات تخيل المجتمع، يذكرنا بقول إرنست رينان بأن ما يجمع الناس كأمة هو أن يتذكروا شيئًا معًا، وكذلك أن ينسوا شيئًا معًا[7]، وسنرى أن 1919 تصبح هي الشيء الذي نذكره معًا وننساه معًا في آن.

ولكي نفهم أهمية النسيان كما نفهم أهمية التذكر في إنتاج الهوية الوطنية وذاكرتها، وأهمية تداخل النسيان مع التذكر، يمكننا الرجوع إلى توصيف جوزيف مسعد لـ«الزمن الوطني» بأنه «زمن مزدوج ... متزامن»؛ بحيث تستوجب الهوية الوطنية إسقاط الحاضر على الماضي؛ كأن الوطن وجد بشكله الحالي منذ الأزل[8] (وسنرى كيف تفترض سرديات 1919 أن مفهوم الوطنية المصرية وقتها هو نفسه مفهوم الوطنية المصرية الآن، وستسقط من حسبانها كل الوقائع التاريخية التي تتعارض مع هذا المفهوم، وستعينها فجوة الأرشيف على ذلك)، وتستدعي كذلك أن يعاش الماضي، بحسب تصورنا المعاصر له، في الحاضر (وهو ما يحدث باستذكار ثورة 1919، بما في ذلك هذا العدد الذي أكتب فيه)،

1- Jacques Derrida, Archive Fever: A Freudian Impression, trans. Eric Prenowitz (Chicago: The University of Chicago Press, 1996).

2- السابق.

3- السابق، 8- 20. يستخدم دريدا مفهوم hypomnema و hypomnesic التي ترجمها عدنان الحسن إلى «ذي صلة بقصور الذاكرة»؛ ينظر دريدا، حمى الأرشيف الفرويدي، ترجمة عدنان حسن، (اللاذقية: دار الحوار، 2003)، 23.

4- Derrida, Archive Fever, 9- 13

5- السابق، 19.

6-Benedict Anderson, Imagined Communities, (London: Verso, 2006).

7- السابق، 199.

8- جوزيف مسعد، آثار استعمارية: تشكل الهوية الوطنية في الأردن، ترجمة: شكري مجاهد، (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2019)، 58- 59.

جوزيف مسعد

هذا التذكر للماضي الذي يعيد إنتاجه من منظور الحاضر، ثم يوسمه تاريخًا رسميًّا ووطنيًّا يأخذ منحى فرويديًّا من حيث ألاعيب الذاكرة التي وصفها المحلل النفسي الأول، يقول مسعد: «ويشبّه فرويد محاولة الحركات الوطنية «استرجاع ذكرى» الوطن بحالة ذكريات الطفولة لدى الإنسان: فبهذه الطريقة غالبًا ما تنشأ ذكريات الطفولة. وعلى خلاف الذكريات الواعية من زمن النضج، لا نثبت ذكريات الطفولة في اللحظة التي تقع فيها، ثم تتكرر بعدها، بل تُستدعى في مرحلة لاحقة بعد انقضاء مرحلة الطفولة. وفي أثناء هذه العملية، تتبدل الذكريات وتزيف وتسخّر لخدمة توجهات لاحقة، حتى إنها بشكل عام لا يمكن تمييزها بدقة عن الخيالات»[9].

يرى دريدا في الأرشيف شيئًا مشابهًا؛ إذ يرى أن الأرشفة لا تعني فقط جمع الأشياء المادية المختلفة في مكان ما، ولكنها تتضمن كذلك جمعها رمزيًّا تحت دالة جامعة أو مجموعة دوال متصلة[10]، وأن الأرشيف وإن كان يشكل «طرفًا زائدًا» تنطبع عليه الذاكرة، فإن هذا الطرف وذلك الانطباع (بمعانيه المختلفة، من حيث هو ترك أثر شيء على شيء، ومن حيث هو الانطباع الذي نأخذه عن شيء من بعيد)، لا ينفصلان عن عملية إنتاج الذاكرة ذاتها[11].

إذا كانت الذاكرة الوطنية، ومعها الأرشيف–الذاكرة، يعيدان إنتاج الماضي بمفاهيم الحاضر – وبالذات بمفاهيمه الوطنية المعاصرة، وإذا كانت عملية الأرشفة والتذكر هذه قائمة على النسيان والتأويل/ التحريف كما هي قائمة على التذكر، وعلى تدمير الأثر كما على حفظه،

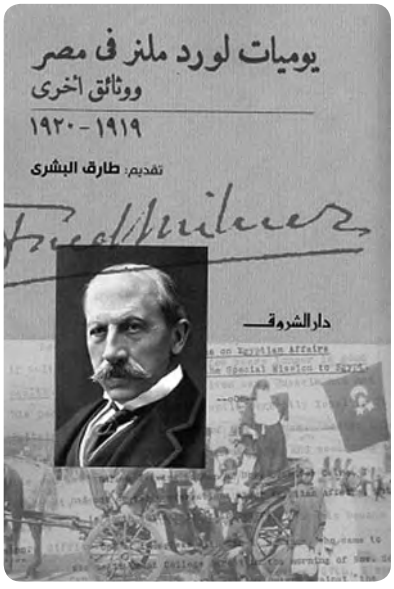

غلاف كتاب يوميات لورد ملنر في مصر

أو على حفظه وبالتالي تدمير ما عداه، فإن الذاكرة الوطنية، ومعها الأرشيف–الذاكرة، ليجدان في فجوة الأرشيف لحظة مواتية لتلاعب الذاكرة هذا؛ أو بشكل أبسط وبدون الدخول في تعقيدات فرويدية–دريدية، فإن غياب التفاصيل في الحدث التاريخي الوطني التأسيسي، يسمح للذاكرة الوطنية المعاصرة أن تشكله كما شاءت.

وفي ظل هذه الفجوة لا يبقى لنا – سواء كأصحاب ذاكرة وطنية أو كمؤرخين ومنظرين – إلا أن نحاول أن ننفذ إلى 1919 من خلال ما نجا من فجوة الأرشيف الوطني، أو من خلال كثافة الأرشيف الإنجليزي.

كثافة الأرشيف الإنجليزي، وثقب الأرشيف الأسود:

ففي مقابل فجوة الأرشيف الوطني المصري نجد كثافة في الأرشيف البريطاني، من تقارير المخابرات، ورسائل الصحفيين والمغامرين، إلى وثائق ميلنر، إلى ما جمعه الإنجليز من بيانات ومنشورات (علنية وسرية) مصرية. هذا التضاد ما بين كثافة الأرشيف الإنجليزي وفجوة الأرشيف المصري ليس محض مفارقة، بل هو من أعراض العلاقة الاستعمارية التي أنشأت الأرشيفين.

يمكننا أن نقول، من دون مبالغة: بأن الأرشيف البريطاني أُنتج في سياق استعماري، وأنه جُمع وحُفظ في سياق استعماري، في علاقة غير متوازنة دمرت الأرشيف في مصر (عن طريق الرقابة البريطانية على الصحف في 1919)، وجمعته في لندن (عن طريق أجهزتها ومخبريها)، ويستمر هذا النسق؛ إذ كلما قل الأرشيف في مصر وزاد

9- السابق؛ والاقتباس الفرويدي من Freud Sigmund, "His of Memory a and Vinci da Leonardo Childhood".

10- Derrida, *Archive Fever,* 3

11- السابق، 8 - 20، 83 - 101.

في بريطانيا، ازدادت حاجة الباحثين المصريين أن يُيَمِّموا وجوههم شطر بريطانيا[12].

نستطيع إذن أن نقول: إن الأرشيف البريطاني هو نقيض الأرشيف الوطني، بل نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول (مستعينين بقول دريدا: بأن الأرشيف يجمع ما بين نزعة الحياة ونزعة الدمار، وأنه يعتمد على المحو كما يعتمد على التوثيق): بأن الأرشفة البريطانية تعني بالضرورة: تدمير الأرشيف المصري، وأنه كلما زاد الأرشيف البريطاني نقص الأرشيف المصري حتى إذا قارب ذاك «ما لا نهاية» قارب هذا الصفر.

هذه المعادلة التفاضلية لا تقوم فقط على المقارنة بين كثافة الأرشيف هناك وفجوته هنا، ولا على العلاقات الاستعمارية السابقة على الأرشيفين والمشكِّلة لهما، ولكن أيضًا على استلاب الأرشيف الإنجليزي للأرشيف الوطني بشكل يمحو الأصل الوطني، ولا يسمح بإعادة إنتاج الذاكرة المؤرشفة إلا من خلال إطارها الأرشيفي البريطاني (الاستعماري بالضرورة).

أفضل مثال على ذلك: فتوى صدرت في يوليو 1919 من مفتي الديار آنذاك الشيخ محمد بخيت، يضمها الأرشيف البريطاني بنسختها الإنجليزية، مع وثائق مختلفة متعلقة بالفتوى وبردود الفعل عليها[13]؛ إذ يستفتيه سائل يدعى: «السيد حسن» عن أضرار البلشفية، فيرد بإدانتها إدانة دينية واجتماعية وأخلاقية. ويشي الملف نفسه بأن الذي حرض على هذه الفتوى هم الإنجليز؛ إذ يتباهى أحد رجال الإنجليز في وزارة الداخلية المصرية (في وثيقة يحتويها الملف ذاته) بأنه كان وراء هذه الفتوى؛ إذ كان مسؤولًا ليس فقط عن إشاعة بغض البلشفية في أروقة الأزهر، ولكن أيضًا عن تزويد الأزهريين بالوثائق المعادية للشيوعية، وبالذات بوثائق الخارجية البريطانية المعروفة بـ«الكتاب الأبيض»؛ أي: أننا هنا أمام وثيقة- حدث أنتجها الإنجليز من البداية، ثم جمعوا هم أثرها/ أرشيفها، وجمعوا معه الدليل على دورهم في إنتاجها.

وقد لعب أرشيف هذه الفتوى دوره في السياسات

الشيخ محمد بخيت

البريطانية الاستعمارية؛ إذ طبعتها السلطات البريطانية ووزعتها في مستعمراتها المسلمة، (وهناك عدد من البرقيات والمراسلات بهذا المعنى في الملف نفسه)، وفي المقابل يحتوي الملف على عدد من الوثائق التي تظهر ردود فعل المصريين على هذه الفتوى، من بينها منشور بعنوان: «اعتنقوا البلشفية أيها المصريون» باسم «اللجنة المستعجلة» (لحزب الوفد)، في مستهله هجوم عنيف على المفتي وفتواه، ودور الإنجليز – وبالتحديد المندوب السامي البريطاني إدموند اللنبي - في حثه عليها؛ إذ يقول: «خدعوك يا بخيت، فزغت عن الصواب لخدمة الإنجليز، وكذبت على الحق، وظلمت العدل، فأفتيت على غير علم، وافتريت على الدين يوم استفتاك اللنبي في ثوب السيد حسن، الذي تجرأ وفسق، فوصف البلشفية على غير الحقيقة، مرضاةً للإنجليز أعداء الإنسانية والعدل».

وكنت قد استخدمت هذه الوثيقة في بحثي للدكتوراه؛ للتدليل على أن فتوى بخيت بدلًا من أن تصرف المصريين عن الشيوعية قربتهم إليها، (وللتدليل بالتالي على أن خطاب الثورة المضادة المصري فيه من تأثيرات الاستعمار أكثر مما فيه من أثر التراث أو الثقافة الوطنية)، ولكن مناقشة عامة على الفيسبوك مع الأستاذة منى أنيس، (وهي أحد الخبراء الذين نفذوا إلى الأرشيف بالرغم من فجوته)[14]، فقد نبهتني إلى أن هذا المنشور قد يكون من وضع الإنجليز؛ لإحداث الفرقة ما بين الحركة

12- لا أخفي، للأمانة، إعجابي بالأرشيف البريطاني، الذي أراه من أنفع المصادر للباحثين في تاريخ مصر؛ كما سيظهر خلال هذا المقال، لكني في نفس الوقت لا يسعني إلا أن ألاحظ العلاقات الاستعمارية التي تجعلني وأنا المصري أبحث عن تاريخي في بريطانيا، و أن أبحث عن المنشورات المصرية المناهضة للاحتلال البريطاني في أرشيف بريطاني في ملف جمعته وزارة الخارجية البريطانية وأجهزة مخابراتها.

13- "Bolshevism in Egypt: 1919- 1925," The National Archives, UK. FO141/779/1, 1.

14- من المفيد أن نشير هنا إلى كتابها (مع طارق البشري وصلاح أبو نار) يوميات لورد ملنر في مصر ووثائق أخرى، 1919-1920، والذي صدر هذا العام عن دار الشروق بمناسبة مئوية ثورة 1919.

جانب من تظاهرات 1919 في زفتى

الوطنية وما بين دار الإفتاء في لحظة الإجماع الوطني ضد الإنجليز، (وقالت، وهي الأعلم مني بتفاصيل هذه المرحلة: إنه من المستبعد أن تكون اللجنة المستعجلة للوفد قد أصدرت مثل هذا المنشور).

لا نستطيع إذن – حتى في التضاد ما بين فتوى بخيت ومنشور اللجنة المستعجلة – أن نجد التضاد بين الأرشيف الاستعماري والوطني، بل كل ما نجده هو الإطار الأرشيفي الاستعماري الذي يمتص الأرشيف الوطني ليعيد إنتاجه استعماريًّا. وحتى قبل هذا الامتصاص نجد أن الأرشيف الاستعماري ينتج الأرشيف «الوطني»، أو ينتج «وثائق» و«دوال» و«تمثيلات» لا تتصل بأصلها، وإنما تتصل بلعب الأرشيف وإنتاجه لدلالات من دون مدلول؛ فلا يمكننا، من خلال كثافة الأرشيف الاستعماري، أن ننفذ إلى الأصل، أو حتى أن نعرف إن كان هناك أصل أم أن الوثيقة مفبركة، لا ينطبق هذا فقط على بيان «اللجنة المستعجلة»، ولكن أيضًا على الفتوى نفسها التي تتهمها بعض الوثائق الأخرى (في الملف ذاته) بأنها كتبت بقلم الإنجليز، ثم ترجمت للشيخ بخيت.

ويصبح لعب الأرشيف أكثر إثارة للحيرة حين نجد أن الوثيقة التي تتهم الفتوى بأنها ليس لها أصل سوى في أرشيف الإنجليز، وليست سوى بيان اللجنة المستعجلة التي نشك أنه ليس له أصل سوى في أرشيف الإنجليز، فكأننا أمام لعبة من الانعكاس اللانهائي للمرايا، لا يمكن تحديد الأصل في ظله[15].

وبما أننا بدأنا هذه الفكرة باستعارة حسابية تفاضلية (عن الأرشيف الوطني الذي يقترب من الصفر، فيقترب الأرشيف البريطاني من اللا-نهاية)، وبما أننا وصلنا إلى نقيضين متصلين: الكثافة اللامتناهية والعدم، يمكننا أن نخلص هنا إلى استعارة فلكية؛ إذ تشكل كثافة الأرشيف الإنجليزي والفراغ الناتج عنه ظاهرة تشبه الثقب الأسود، الذي تقترب كثافته من اللا-نهاية فيمتص ويبدد ما سواه، هذه الاستعارة ستكون مفيدة للحديث عن تبديد فجوة 1919 الأرشيفية لما قبلها وما بعدها، وسنرى أن هذا الثقب الأسود المكون من الكثافة اللامتناهية والعدم لا يقتصر دوره على تبديد الأرشيف-الذاكرة، ولكن يمتد إلى إنتاج أرشيف-ذاكرة وطني معاصر.

ولكي لا تبتعد أمثلتنا كثيرًا عن دور الفجوة الأرشيفية في الذاكرة الوطنية، وقبل أن نتحدث عن التهام فجوة الأرشيف لما قبلها وما بعدها، لنعمد إلى مثال آخر لم يغب عن الذاكرة الوطنية وإن غاب عن الأرشيف الرسمي؛ أعني: إعلان «جمهورية زفتى»، وسط كل هذا الركام الأرشيفي لم يظهر هذا الحدث في الجرائد المصرية سوى من خلال سطر واحد ضمن «البلاغات الرسمية» التي كانت تصدرها السلطات البريطانية وتفرض على الجرائد المصرية نشرها، يقول: «وفي 17 جاري أحرق ديوان المركز في رشيد، في حين استولى الرعاع في التاريخ نفسه على مركز زفتى وتغلبوا على رجال البوليس ورفعوا العلم العثماني»[16]. فهل رأى الوطنيون في زفتى أن إعلان وطنيتهم واستقلالهم يمر عبر إعلان عثمانيتهم؟ هل رفعوا العلم الأحمر (الذي كان في تاريخ ثورات القرن التاسع عشر في أوروبا يعني: التمرد المسلح غالبًا)، فدل لونه الأحمر الإنجليز على العلم العثماني؟ لا ننسى كذلك أن السلطات الإنجليزية رأت في انتفاضات النجوع المصرية وإعلانها استقلالها عملًا بلشفيًّا[17]، (ربما لأنها ذكرتهم المجالس السوفيتية التي قامت على أساسها الثورة البلشفية والاتحاد السوفيتي)، فهل اختلط عليهم الأحمران؟ هل فبرك أحد الإنجليز مثلًا حكاية عن رفع الوطنيين، أو «الرعاع»، للعلم الأحمر الشيوعي، ثم تلقف الحكاية إنجليزي آخر جعل العلم الأحمر عثمانيًّا؟ أم أن

15- يستخدم دريدا التشبيه ذاته في توصيفه لمفهوم الأرشيف؛ Derrida, *Archive Fever,* 108. والفارق أننا نجد في حالتنا الأرشيف يفعل ذلك حرفيًّا لا مجازًا كما هو الحال عند دريدا؛ ربما كان غياب الأرشيف هو أكثر الأراشيف دريدية!

16- يظهر هذا التقرير، على سبيل المثال، في جريدة مصر 1919/3/22، 2 تحت عنوان: «بلاغ رسمي عما وقع في أنحاء القطر» وفي الأخبار 1919/3/23، 1 تحت عنوان: «بلاغ السلطة العسكرية عن الحوادث الأخيرة في الأقاليم».

17- ينظر على سبيل المثال: رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة 1919، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، 108 - 110. وتجدر هنا الإشارة إلى أن ميخائيل يتغلب على فجوة الأرشيف في كتابه هذا ببراعة نادرة.

روايات الإنجليز عن التأثيرات البلشفية لم تكن محض خرافات، وكانت هناك بالفعل عناصر شيوعية في زفتى رفعت العلم الشيوعي الذي ظنه الإنجليز عثمانيًا؟ مرة أخرى لا نستطيع أن ننفذ إلى الحادثة من كثافة الأرشيف الإنجليزي التي يقابلها انعدام للأرشيف الوطني.

نرى هنا أن الدعاية الإنجليزية تنتج استقلال زفتى خارج الأرشيف، ليس فقط بجعله خارج ما يوثق ويروى، (وتستعيض عن رواية عملية التنسيق والإعداد التي ضمت نبلاء زفتى وفلاحيها، واشتركت فيها شخصيات وطنية مختلفة، بشطر جملة عن الرعاع الذين رفعوا العلم العثماني على المركز)، ولكن أيضًا بجعله خارج سياق المألوف غربيًا، وتضعه في سياق آخر لا يوثق ولا يفهم، يضم أعداء الغرب التقليديين (العثمانيين) والمحدثين (البلاشفة)، ويصبح العلم الأحمر شعارًا لتلك الخانة الخارجة عن المألوف والمفهوم والموثق، التي تسقط فيها بريطانيا أعداءها العثمانيين والشيوعيين والوطنيين.

يغيب الأصل هنا؛ إما لغياب الحدث، أو لغياب أثره في الأرشيف والذاكرة الوطنيين؛ فلا ندري إن كنا بإزاء فبركة بريطانية، أو طبقة فوق طبقة من التمثيلات من دون أصل، أو أمام حدث وطني سيظل ضائعًا في لعب الأرشيف، وبالتالي في الذاكرة الوطنية المصرية. إلا أن ضياع قصة العلم الأحمر يرتبط كذلك بسردية وطنية لن تقبل عدم التجانس الذي سيدخله العلم الأحمر، عثمانيًا كان أم بلشفيًا، على الرواية الوطنية؛ ونتفق هنا مع دريدا الذي يقول: بأن الأرشفة تتضمن نوعًا من فرض التجانس وجمع الأشياء تحت دالة واحدة، أو مجموعة دوال متصلة ببعضها البعض.

لا يمكننا أيضًا، في ظل فجوة الأرشيف، الجزم بما إن كان تغييب حادثة العلم الأحمر هو نتيجة لعملية فرض التجانس على الأرشيف- الذاكرة، أو إن كان التجانس هو نتيجة عرضية لهذا الغياب، إلا أننا في الحالتين نرى أن فجوة الأرشيف تلعب دورًا منتجًا في الذاكرة الوطنية، وأن ثقب الأرشيف الأسود يبتلع من ناحية، وينتج من الناحية الأخرى.

لا يغيب عنا في المثال الأخير أن عدم أرشفة الحادثة وطنيًا يتصل بالانحياز السياسي لعملية إنتاج الأرشيف- الذاكرة، فلو كان المؤرشفون، سلطات ومؤرخين، عثمانيي الهوى، لجمعوا هذه الحادثة، حقيقية كانت أم مفبركة، مع الشذرات والروايات والأمثلة التي تظهر انحياز المصريين

بطرس غالي

للدولة العلية، وفرضوا عليهم تجانسًا تحت حكم الدالة العثمانية. وسنرى حين نتحدث عن ابتلاع ثقب الأرشيف الأسود لما قبله وما بعده، أن هوية مصر العثمانية كانت من بين ضحايا الفجوة الأرشيفية.

1919 تجب ما قبلها وما بعدها:

يسمح غياب التفاصيل المفروض على أرشيف-ذاكرة 1919 فرصة مواتية لإنتاج ذكرى وطنية متجانسة، تجمع فئات الشعب المختلفة على هوية واحدة. لا ننكر هنا طبعًا أهمية 1919 كلحظة تأسيسية دخلت فيها أطياف المجتمع المصري، يدًا بيد، إلى الساحة العامة تحت شعار وهدف مشتركين؛ هما: معاداة الاستعمار[18]، وبالتالي كانت إحدى أهم اللحظات التأسيسية لما يمكن أن نسميه بـ«العقد الاجتماعي» المصري.

فقد كانت، على سبيل المثال، لحظة لإعلان فشل كل محاولات البريطانية لاستمالة الكنيسة القبطية، وتصوير الحالة الوطنية على أنها فتنة طائفية، إلا أن لعب الأرشيف يتركنا أمام خيارين: إما أن نبحث عن تاريخ محاولات السلطات البريطانية استمالة مسيحيي مصر ولحظات نجاحها وفشلها قبل 1919، (وسنرى مثلًا أنها فشلت منذ الاحتلال في استمالة الكنيسة، وأنها لم تستمل سوى فئة قليلة من أعيان الأقباط، مثل: بطرس غالي، أو بعض الكتاب الشوام المرتزقة المقيمين في مصر والمرتبطة مصالحهم بالمال الإنجليزي من قبل الاحتلال، وهم الذين أنشؤوا جريدة المقطم الناطقة باسم الاحتلال، وحاولوا أن يستغلوا ذلك في فرض

18- وإن لم يكن الاستقلال التام دائمًا أمرًا متفقًا عليه، وهو أمر تسقطه فجوة الأرشيف.

فُرقة وطنية، متناسين أن عدد عملائهم المسلمين كان أكثر من ذلك بكثير)، وننظر في مقابل ذلك إلى الدور الوطني الذي لعبه مسيحيو مصر قبل 1919، وأسباب غيابه من الأرشيف-الذاكرة مثلًا، (بالرغم من وجود مادة أرشيفية مسيحية تدعم عرابي أو الحزب الوطني في وجه الإنجليز، على سبيل المثال).

الاحتمال الآخر - وهو ما أخشى أن يكون لعب الأرشيف قد فرضه -: هو أن ننظر إلى لحظة 1919 على أنها لحظة ميلاد المشاركة الوطنية المسيحية، لا لحظة إعلانها وتكريسها: لا يهدد ذلك فقط بخلق سردية طائفية تظهر المسيحيين كما لو كانوا قد وفدوا على الوطنية المصرية عام 1919، ولم يكونوا هناك لحظة ميلادها (1881 - 82 على سبيل المثال)، ولكنها أيضًا تعطي مصداقية للمحاولات (الأرشيفية والسياسية-المؤسساتية) الإنجليزية، التي كانت تصور عداء المصريين للإنجليز وعملائهم كما لو كان عداء أعمى ضد المسيحيين، والتي صورت العنف الذي شهدته الإسكندرية إبان عدوان الأسطول الإنجليزي عليها في 1882، على أنه محض عنف طائفي بين مسلمين ومسيحيين.

وقد تضمنت هذه المحاولاتُ الأرشفةَ الإنجليزية لشهادات الأجانب المقيمين في الإسكندرية، والمرتبطين بالمصالح البريطانية (على حساب أي رواية وطنية للأحداث)[19]، وتضمنت كذلك صدى أرشيف الإنجليز في كتابات عميلهم سليم النقاش، الذي كان يشير للأجانب حصرًا بـ«المسيحيين» أو «النصاري» ماحيًا بذلك أي وجود مسيحي مصري، وكان يصر على أن جموع «الأهالي» لم يكونوا سوى مسلمين يحركهم كرههم الأعمى للمسيحيين والأجانب[20]. نفس المحاولات الأرشيفية-الطائفية صورت بعد ذلك العنف الذي مارسته خلايا سرية مرتبطة بالحزب الوطني، وبالذات مقتل بطرس غالي (قاضي دنشواي ورئيس الوزراء، الذي أراد تمديد استيلاء الإنجليز على قناة السويس إلى 2008) على يد الوطني إبراهيم الورداني، على أنها لم يكن وراءها دافع سوى التطرف الديني والبغض الطائفي.

لا يخاطر ثقب الأرشيف الأسود - حتى وهو يُستخدم وطنيًّا لإنتاج رواية وطنية لا طائفية - بمحو الدور الوطني المسيحي قبل 1919 فحسب، ولكنه إذ ينتج رواية وطنية تتماشى مع فهمنا المعاصر للوطنية، وإذ يؤكد على كون الهوية المصرية مسلمة-مسيحية، يمحو كذلك الدور الوطني اليهودي قبل 1919 وفي أثنائها. وعلى سبيل المثال يتحول سؤال-سيد درويش الاستنكاري: «قال نصارى ومسلمين قال إيه ويهود» في أغنية «قوم يا مصري» إلى «قال نصارى ومسلمين قال إيه وجنود» في بعض النسخ اللاحقة وفي الكتب المدرسية.

وإن كان محو الدور الوطني اليهودي قد تأثر بالقطيعة التي أحدثتها الصهيونية ما بين الوطنية المصرية وما بين الهوية اليهودية، (وإن كان بعض يهود مصر قد تورطوا في تأييد ودعم الحركة الصهيونية والكيان الغاصب)[21]، فإن محو الدور الوطني ليهود مصر يصب كذلك في مصلحة الرواية الصهيونية، التي تنفي انتماء اليهود لمجتمعاتهم قبل قيام دولة إسرائيل، وتنفي إمكانية تعايش اليهود في ظل أنظمة وطنية عربية، أو في ظل الدولة العثمانية.

هذا النفي يتقاطع كذلك مع إنكار دور الجامعة العثمانية في ضم المسلمين واليهود (مع مسيحيي السلطنة كذلك، على الأقل في مصر)، في مشروع هوية واحدة محلية ومناوئة للاستعمار، وبالتالي مع نفي الهوية العثمانية المصرية؛ فقد كان من بين الكتاب والمفكرين اليهود (في مصر وخارجها، ربما كان الاستثناء الوحيد هو الجناح السياسي من الحركة الصهيونية) عثمانيو الهوى والولاء؛ يعقوب صنوع مثلًا، والذي كان فخورًا بيهوديته وبمصريته، كان عثمانيًّا متحمسًا في الوقت ذاته، وكان يدبج المقالات والشعر في مديح السلطان عبد الحميد، وكان يكني نفسه بأبي عبد الحميد، (وكان يهود العالم بشكل عام يرون في الدولة العلية ملاذًا لهم من الاضطهاد الأوروبي).

وبغض النظر عن «المسألة اليهودية»، فإن ثقب الأرشيف الأسود، مع إسقاطنا للمفاهيم المعاصرة للهوية وللوحدة الوطنيتين على لحظة 1919، يلتهم أرشيف الولاء العثماني المصري، الذي يسبق 1919 ويستمر بعدها حتى سقوط الخلافة، سواء في صحافة ما قبل 1919 (في وقت كانت الرقابة والسلطة الفعلية

19- "Correspondences Respecting the Riots at Alexandria On the 11th June 1882," The National Archives, UK. FO 881/4741.

20- سليم النقاش، مصر للمصريين، ج.5 (الإسكندرية: مبطعة المحروسة، 1884).

21- وللأسف يحاول البعض استعادة الدور الوطني اليهودي من خلال هنري كوريل، الذي لم يتحدث العربية والذي كان مقربًا من الحركة الصهيونية، ومسؤولا عن اعتراف حدتو بالكيان الصهيوني، بدلًا من البحث في الأرشيف الوطني عن المشاركة اليهودية، ربما لأن هذا البحث سيكشف أن مسلمي مصر ويهودها كانوا مجمعين على تأييد الدولة العثمانية.

في يد البريطانيين لا الإنجليز؛ أي: أن الكتاب المصريين لم يكن لديهم داع لمداهنة السلطات العثمانية)، أو في الإنتاج الثقافي والفني بعدها (ليس فقط في كتابات من عرف عنهم الميل الإسلامي، مثل: أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، وبيرم التونسي، ولكن كذلك في أعمال فنانين قُرئوا فيما بعد على أنهم جزء من حالة «علمانية»، مع تحَفظي على المصطلح، مثل: سيد درويش، وعزيز عيد، وبديع خيري، ومنير مراد – اليهودي ووالد ليلي مراد).

وكما يؤدي التركيز على «ميلاد» الوحدة الوطنية المصرية في 1919 إلى طمس تاريخها قبل الأحداث، تُنتج 1919 على أنها لحظة الولادة لمشاركة النساء في الحياة العامة المصرية، وتعمل هذه الرواية جنبًا إلى جنب مع سردية «تحرير المرأة»، والدور المزعوم لقاسم أمين، صديق اللورد كرومر، في هذا الصدد، والنتيجة ليست فقط تصوير الثقافة المصرية قبل 1919 (وبعدها) كما لو كانت معادية للمرأة، (وبالتالي تصوير المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء كما لو كانت من ثمار الاحتلال الإنجليزي)، ولكنها تلغي كذلك أرشيف مشاركة النساء في الحياة العامة قبل 1919 .

والحقيقة هي: أننا لن نعدم مقالات موقعة بأسماء كاتبات أو قارئات في الصحف المصرية قبل 1919، ولن نعدم أدوارًا للنساء، سواء كن نساء الأسرة المالكة، أو النخب، أو العامة والفلاحات، في الحياة السياسية المصرية، وإن صحافة الثورة العرابية ارتأت – وهي توثق للحظة الولادة الأولى للوطنية المصرية المعادية للاستعمار في مواجهات الوطنيين مع الاحتلال الإنجليزي – أن توثق دور نساء الإسكندرية وهن يشاركن في تعمير الطوابي في مشهد يروي شجاعة الكل، وخاصة الشباب والنساء، في وجه قذائف الإنجليز، حتى إن بعضهم يتفادى القذائف ثم يضحك. ثم نرى ذروة الشجاعة في ذلك المشهد: في امرأة تردم قذائف الإنجليز بعد سقوطها بالرمل لكي لا تنفجر[22]!

بشكل أوسع، يؤدي تصوير 1919 كأنها لحظة الميلاد لمشاركة الفئات الشعبية المختلفة إلى نفي هذه المشاركة الواسعة عن الحركة الوطنية قبلها، وبشكل أخص عن الثورة العرابية، وبالتالي اختزال الثورة العرابية إلى حركة عسكرية، وكان هذا الاختزال مواتيًا كذلك لأنظمة ما بعد 1952، التي أرادت أن يكون الجيش قابلة ميلاد الوطنية المصرية، لا عنصرًا من عناصر حركة شعبية واسعة كما كان الحال في حقيقة الأمر في أحداث 1881–82.

22- المفيد، 30 شعبان 1299، 1882/7/16، 2.

يمكننا أن نرى هنا كيف يصبح الأرشيف–الذاكرة القاصر/ الانتقائي لأحداث 1919، الذي ينتجه ثقبها الأسود، مكانًا لالتقاء مجتمع بنديكت أندرسون المتخيل. لكن هذا الثقب الأسود يحيل المجتمع كذلك شيئًا آخر، فهو لا يلتهم ما قبله وما بعده فحسب، بل يلتهم كذلك ما عاصره. وفي ظل الظروف الاستعمارية التي أنتجت الأرشيف وثقبه الأسود، يصبح هذا الشيء الذي يتحول المجتمع إليه قبل أن يلتقي بعضه بعضًا، هو شيء على هوى الاستعمار ونسقه، ولهذا سننظر إلى بعض ما انطبع على سطح الأرشيف–الذاكرة، وسنحاول أن نستكشف بعض ما دُفن تحت هذا السطح، مستنطقين الأرشيف نفسه لاستشراف ما قد دفن (على طريقة المحللين النفسيين الذين يستنطقون الذاكرة الواعية لاستكشاف ما دُفن في اللا–وعي)، ولأن الزمن الوطني في سياق مناهض للاستعمار، كما علمنا جوزيف مسعد «يشمل ... الاستعانة بذاكرة مضادة، ذاكرة تتحدى الاختلاف الظاهر، الذي تعترف بوجوده، وعلى المستوى نفسه من الأهمية تتحدى أيضًا الإنكار الكولونيالي لهويتها الذاتية»[23].

ما انطبع على سطح الأرشيف–الذاكرة، وما دُفن في لا–وعيه:

لن يمكننا بالطبع، فيما تبقى من هذا المقال، أن نقدم ملخصًا شافيًا لما جاء في الصحافة الوطنية أثناء احتاجاجات 1919 [24]، ولكن أي نظرة عامة على تغطية الاحتجاجات في الصحافة المصرية، ستجد أن تلك التغطية تنقسم بشكل عام إلى قسمين: مديح المظاهرت المتحضرة التي لم تشهد تخريبًا ولا شغبًا، والتي وقعت غالبًا في المدن، وفي المقابل إدانة أعمال العنف والشغب، والتي وقعت، ويالمصادفة، بشكل أساسي في الريف وإن كانت وقعت في المدن كذلك بفعل «جمهور العاطلين المشاغبين»، الذي اندس وسط الطلبة، سواء كان ذلك من خلال مقالات رأي، أو من خلال أخبار مبتسرة مستقاة من سلطات الاحتلال.

من خلال هذه الثنائية، يصبح المكان الذي يلتقي فيه مجتمع مصر المتخيل هو الحضر، ويتحول الناس في الخيال إلى نسخة «متحضرة» (بمعنى: المدينة، وبمعنى: الحضارة)، تجمع على رفض الاحتلال، ولكنها تجمع على ذلك بكل أدب ومن دون شغب. هذه الصيرورة

23- جوزيف مسعد، آثار كولونيالية، 58.

24- ينظر في ذلك: كتاب رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية وثورة 1919الذي ذكرناه آنفًا.

تجعل الاستعماري وطنيًّا؛ إذ تفرض المفهوم الإنجليزي للانضباط على لحظة الاجتماع الوطني (والتي تُنتج كلحظة ولادة كما أسلفنا)؛ حتى إن بعض المقالات تشير إلى اضطرار الجنود الإنجليز إلى إطلاق النار على «الرعاع» و«الفلاحين» المشاغبين. وهكذا يصبح المفهوم الإنجليزي للتمدن والانضباط هو المفهوم الوطني للتحضر، وهو شرط دخول المجتمع الوطني المتخيل، على حساب ما هو فلاحي وريفي أو عاطل عن العمل (والذي يحق للجنود أن يطلقوا النار عليه إن خرج عن حدود الأدب)، وكذلك على حساب العمل المقاوم الذي تسقط عنه الدوافع والتنظيم فيصبح شغبًا يستحق القتل.

تدفن في لا-وعي الأرشيف-الذاكرة أشكال المقاومة التي لا تتفق مع هذه الصورة الانضباطية-المتحضرة، إلا أن هذا الدفن يسمح لنا باستشرافها عن طريق ما انطبع على السطح من بقاياها، فكل هذه الإدانات للشغب تشي بشبكة من العمل المقاوم، تأبى تقارير الإنجليز الاعتراف بها، وسأعمد هنا إلى واقعة لم تظهر في الصحافة المصرية سوى في سطر واحد يتحدث عن «الحادثة الفظيعة» لمقتل «القائمقام بوب بك مفتش السجون»، بحسب البلاغ الرسمي للسلطات العسكرية البريطانية ليوم 26/ 3/ 1919، لحسن حظنا فإن هذه الحادثة وُثقت من خلال تقرير مخابراتي إنجليزي متوافر ضمن وثائق الأرشيف البريطاني، هذه الوثيقة - كعادتنا مع كثافة الأرشيف البريطاني، ومثل الذاكرة المتعلقة بحدث مكبوت - تطمس أكثر مما تظهر، إلا أنها تخبرنا أنه في يوم 17/ 3/ 1919، بينما كان مفتش السجون القائمقام بوب قادمًا مع مجموعة من الضباط الإنجليز على متن قطار من الأقصر إلى القاهرة، هاجمه حشد من الوطنيين في ديروط فقتلوه ومن معه من ضباط وجنود.

وبغض النظر عن أي جدال حول جدوى المقاومة العُنْفيّة في مقابل المقاومة السلمية، فإن اصطياد قطار كامل من جنود الاحتلال وقتلهم، يبدو عملية مقاومة شديدة التنظيم وليس محض مشاغبة أو فورة غضب بلا عقل. وإن كان التقرير لا يمحو تمامًا احتمال أن تكون تلك «الهمجية قد أثيرت عمدًا من قبل منظمات محلية، كان أعضاؤها على متن القطار»، فإن التقرير يقدم الحدث نفسه كما لو كان حالة من «العربدة» تضيع فيها تفاصيل العملية أو معناها: فنسوة يزغردن، ورجال يشهرون نبابيتهم ويكبرون، والكل يشارك في «العربدة». وتضيع التفاصيل كذلك في مبالغات تصل إلى حد الإضحاك، فكاتب التقرير يريد لنا أن نصدق أن الوطنيين قد قطعوا أطراف الضابط الإنجليزي بأيديهم العارية، وأنهم بعد أن قطعوا أطرافه شربوا دمه.

هذا التقرير إذ يؤرشف الحدث يجعله خارج الأرشيف وخارج الوصف، فيختتم هذه المشاهدات الغرائبية، التي تنتمي إلى عالم الخرافة، بملاحظة أن الحدث «بدا» كما لو كان «حالة عربدة لا يمكن وصفها» (أي: أن الحدث لكي يوصف يحال إلى شيء آخر عن طريق الفعل «بدا»، إلا أننا حين نصل إلى هذا الشيء الآخر نجد أنه لا يوصف).

هذا التقرير إذن مثال واضح على الأرشيف الذي يدمر كما يوثق، وعلى تدمير الأرشيف الإنجليزي لأرشيف المقاومة الوطنية المصرية.

نعرف، إلى حد ما، تاريخ التنظيمات السرية والعنيفة في 1919؛ لأن بعض أعضائها تكلموا (ونشير مرة أخرى هنا إلى مذكرات عريان يوسف سعد وأهميتها في هذا الصدد)، إلا أن كتب التاريخ لم تستشرف بعد بشكل شاف تاريخ العمل السياسي والسري قبل وأثناء 1919، والذي ورثه الوفد على الأرجح من الحزب الوطني. وفي غياب هذه التنظيمات من الأرشيف-الذاكرة تصبح مظاهرات 1919 عفوية ومنظمة في آن، فتخلق خرافة عن العمل السياسي تفترض انسلاخه عن التنظيمات التي تحضر له؛ كما تفترض أن حمل اللافتات والهتاف باسم سعد باشا، وإجراء المفاوضات مع سلطات الأمر الواقع، كافية لتحرير مصر.

وتغيب تفاصيل أعمال المقاومة في 1919 عن الذاكرة الوطنية، فيصبح العمل السياسي الوطني المشروع هو العمل المنظم والمنضبط بحسب معايير الإنجليز، ويصبح ما عداه محض «شغب» و«عربدة». ويصب ثقب الأرشيف الأسود بذلك في خطاب وطني-تأديبي، كان سيجد صعوبة في الصعود لو كانت تفاصيل 1919 الحاضرة في الأرشيف-الذاكرة أكثر قليلًا.

2

قراءة تحليلية في الملفات البريطانية حول ثورة 1919

مريم أبو العز

تمهيد

ثمة سبعة ملفات وثائقية[1]، تُعنى بالعلاقات المصرية-البريطانية، غطت الفترة من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى صيف 1923. تقدم لنا هذه الملفات توثيقًا للأحداث التي جرت خلال هذه السنوات الفارقة من تاريخ مصر من وجهة نظر المسؤولين البريطانيين في ذلك الوقت. الملفات الأصلية محفوظة في المكتبة البريطانية ضمن السجلات والأوراق الخاصة التابعة لمكتب الهند. فيما يلي وصف موجز لكلٍ من هذه الملفات السبعة ونطاقها الزمني:

Mss Eur F1 12/ 258 "**سبتمبر** 1917 – **فبراير** 1918": يقع في 54 ورقة ويحتوي على مذكرات وتقارير ومحاضر اجتماعات حول إدارة الشأن المصري. تقدم هذه الأوراق نبذة عن تاريخ الوجود والنفوذ البريطاني في مصر إلى جانب التخطيط للإدارة المستقبلية لمصر.

Mss Eur F112/ 259 "**نوفمبر** 1918 – **ديسمبر** 1919، **ورسالة واحدة من مارس** 1922": يقع في 150 ورقة ويحتوي على مذكرات وتقارير مراسلات رسمية وغير رسمية بين المسؤولين البريطانيين حول الأوضاع السياسية

1- وقت كتابة هذه السطور، كانت كل الملفات فيما عدا Mss Eur F112/260 قد أصبحت متاحة على مكتبة قطر الرقمية. لم يُحمّل الملف المذكور بعد بالنظر إلى مشكلات تقنية وإن كان من المخطط أن يُضاف للمكتبة الرقمية قريبًا.

في مصر، ويغطي الفترة من اندلاع أحداث الثورة في مصر حتى إرسال لجنة ملنر.

Mss Eur F112/ 260 "**مارس 1920 – أكتوبر 1921**": يقع في 235- ورقة ويحتوي على تقرير لجنة ملنر وعدد كبير من المراسلات والتقارير ومحاضر الاجتماعات التي تناقش تقرير اللجنة.

Mss Eur F112/ 261 "**يوليو 1921 – يناير 1923**": يقع في 87 ورقة، أغلبها محاضر للمفاوضات في لندن بين الوفد المصري بقيادة عدلي يكن باشا واللورد كورزون، وزير الخارجية البريطاني آنذاك. يحتوي هذا الملف أيضًا على مرفق لنسخة من الاتفاقية البريطانية-المصرية لسنة 1899 بشأن السودان.

Mss Eur F112/ 262 "**يوليو 1921 – فبراير 1922**": يقع في 260 ورقة، ويحتوي على مراسلات وأوراق برلمانية ووزارية تناقش المفاوضات حول الشأن المصري حتى إعلان بريطانيا الانفرادي لإنهاء الحماية على مصر في فبراير 1922.

Mss Eur F112/ 263 "**يناير 1922 – يوليو 1923**": يقع في 88 ورقة، أكثر من نصفها عبارة عن رسالة تُرفِق تقريرًا تفصيليًّا عن الأوضاع في مصر في سنة 1921. معظم الأوراق المتبقية عبارة عن تقارير عسكرية عن مصر، خصوصًا عن قناة السويس.

Mss Eur F112/ 264 "**يناير 1923 – فبراير 1924**": ملف قصير يقع في 16 ورقة، أغلبها مذكرات ومراسلات تناقش وضع السودان بعد إنهاء الحماية البريطانية على مصر.

ويهدف هذا المقال إلى تقديم قراءة تحليلية لهذه الملفات مع ترجمة فقرات منها، مركزةً على الملفين الثاني والثالث. بقية المقال مقسم إلى ستة أقسام. الأول والثاني ذوا طبيعة تقديمية أتناول فيهما السياق التاريخي لأحداث 1919 والمسؤولين البريطانيين الأبرز الذين تُنسب إليهم معظم الأوراق الواردة في الملفات. القسمين الثالث والرابع سرديين، نرصد من خلالهما الأحداث التي توالت من نهاية 1918 حتى خريف 1921. أما القسمين الأخيرين فأتناول فيهما النقاش الدائر حول نقطتين بارزتين في الملفات: السياق الإمبريالي للأحداث في مصر، وإشكالية الحماية اصطلاحًا ومضمونًا.

1 – السياق التاريخي والاجتماعي

كان الملك جورج الخامس «جد الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا الحالية» يجلس على عرش امبراطورية بريطانيا العظمى عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان يترأس وزارتها ديفيد لويد جورج، وهو آخر رئيس وزراء من حزب الليبراليين الذي اندثر بعد ذلك وحل محله حزب العمال مع الوقت. كانت الفجوة تتسع بين اليمين واليسار في السياسة البريطانية، مع نمو النزعة الاشتراكية في صفوف اليسار. ومع انتهاء الحرب بتوقيع الهدنة في 11 نوفمبر 1918، بدأت مرحلة إعادة الحسابات والالتفات للنداءات المتصاعدة بالاستقلال في أنحاء الإمبراطورية البريطانية، لا سيما في الهند وأيرلندا ومصر.

على الرغم من أن مصر لم تكن قط مستعمرة بريطانية بصورة رسمية، إلا أن القوات البريطانية كانت موجودة في مصر منذ سنة 1882، وقد اتسع النفوذ السياسي للبريطانيين من الشأن الخارجي وإدارة الدَيْن في بادئ الأمر ليشمل مع الوقت جميع الملفات الداخلية كذلك. فقد كانت مصر العثمانية تتبع اسميًّا مركز الدولة العثمانية في اسطنبول وتدين لها بولاء، ولكنها كانت فعليًّا تُدار من لندن. وقد تمكن البريطانيون من خلال نفوذهم على الأسرة الحاكمة في مصر من أن يمارسوا نفوذ المحتل دون أن يكون هناك احتلال رسمي. ولكن الوضع تغير من ذلك الاحتلال المستتر ليقارب الاحتلال الصريح عندما انضمت الدولة العثمانية لدول المركز في الحرب العالمية الأولى في نوفمبر 1914، فما كان من بريطانيا إلا أن أعلنت الحماية على مصر وعزلت الخديو عباس حلمي الثاني في ديسمبر 1914، ليعتلي العرش بدلًا منه عمه حسين كامل معلنًا استقلال «السلطنة المصرية» عن الدولة العثمانية. ولما توفي حسين كامل في 1917، تولى الحكم بعده «السلطان» فؤاد. يفتتح الملف Mss Eur F112/ 259 بمذكرة سرية حول «الطموحات البريطانية في مصر» من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 12 ديسمبر 1918 عن معاهدة مرتقبة بين الحلفاء وتركيا لتقنين تنازل تركيا عن مصر واستمرار مصر تحت الحماية البريطانية.

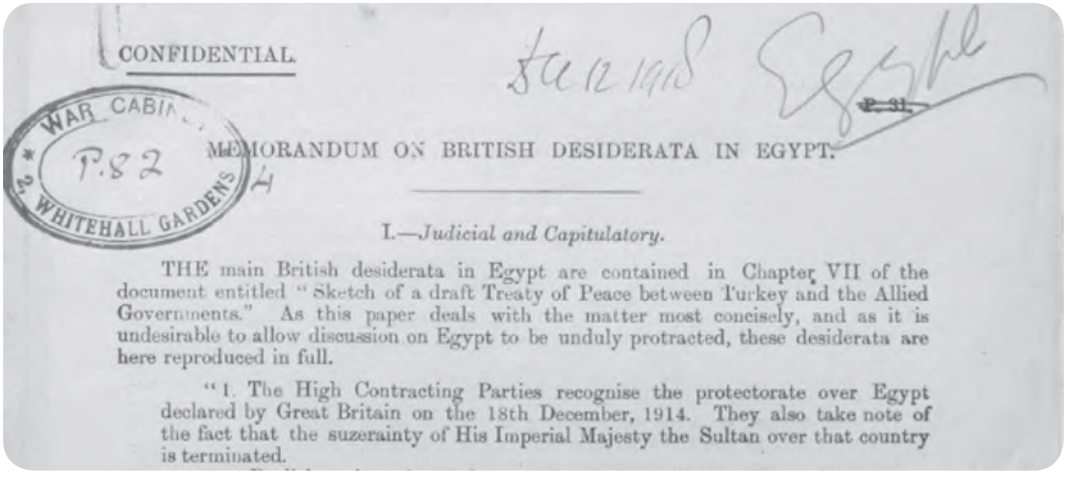

CONFIDENTIAL.

WAR CABINET P.82 2, WHITEHALL GARDENS

MEMORANDUM ON BRITISH DESIDERATA IN EGYPT.

I.—*Judicial and Capitulatory.*

THE main British desiderata in Egypt are contained in Chapter VII of the document entitled "Sketch of a draft Treaty of Peace between Turkey and the Allied Governments." As this paper deals with the matter most concisely, and as it is undesirable to allow discussion on Egypt to be unduly protracted, these desiderata are here reproduced in full.

"1. The High Contracting Parties recognise the protectorate over Egypt declared by Great Britain on the 18th December, 1914. They also take note of the fact that the suzerainty of His Imperial Majesty the Sultan over that country is terminated.

الصورة 1 – مقتطف من الصفحة الأولى من «مذكرة حول الطموحات البريطانية في مصر» بتاريخ 12 ديسمبر 1918، 259/MSS Eur F112، ص. 2 و.

وعلى عكس الدول التي كانت الحرب قد استنزفت خزائنها أو على الأقل تسببت في ركود اقتصادها، فإن مصر في ذلك الوقت كانت تنعم بحالة من الازدهار الاقتصادي الاستثنائي. يتبين ذلك في ملاحظة بتاريخ 1 أبريل 1920 من المستشار المالي البريطاني للحكومة المصرية «السير بول هارفي» عن ميزانية مصر للسنة المالية 1920–1921، كتب فيها بمرارة لا تخفى على القارئ «يُظهر الوضع الاقتصادي لمصر اليوم عددًا من الجوانب الجديرة بالاهتمام. مصر واحدة من الدول القليلة جدًا في النصف الشمالي من العالم التي لم يطلها من الحرب سوى المكاسب الاقتصادية. ففي حين أن مواطني كل الدول الأوروبية، سواء كانت مشاركة أو محايدة في الحرب، قد عانوا الكثير – إن لم يكن من الحرب ذاتها، فعلى الأقل من زيادة الضرائب وارتفاع الأسعار والقيود المفروضة على التجارة – فإن مصر قد حققت بشكل عام استفادة ملموسة. فقد ارتفع سعر منتجها الرئيسي [القطن] إلى مستويات غير مسبوقة، بينما ظلت معدلات الضرائب ثابتة تقريبًا، كما أن اتخاذها قاعدةً للعمليات العسكرية فتح مصدرًا كبيرًا للربح التجاري»[2]

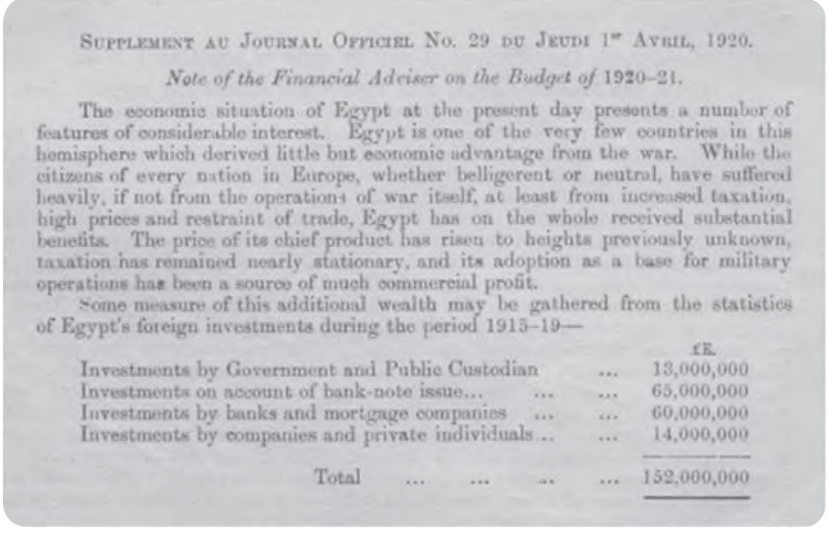

SUPPLEMENT AU JOURNAL OFFICIEL No. 29 DU JEUDI 1er AVRIL, 1920.

Note of the Financial Adviser on the Budget of 1920–21.

The economic situation of Egypt at the present day presents a number of features of considerable interest. Egypt is one of the very few countries in this hemisphere which derived little but economic advantage from the war. While the citizens of every nation in Europe, whether belligerent or neutral, have suffered heavily, if not from the operations of war itself, at least from increased taxation, high prices and restraint of trade, Egypt has on the whole received substantial benefits. The price of its chief product has risen to heights previously unknown, taxation has remained nearly stationary, and its adoption as a base for military operations has been a source of much commercial profit.

Some measure of this additional wealth may be gathered from the statistics of Egypt's foreign investments during the period 1915–19—

	£E.
Investments by Government and Public Custodian ...	13,000,000
Investments on account of bank-note issue...	65,000,000
Investments by banks and mortgage companies	60,000,000
Investments by companies and private individuals	14,000,000
Total	152,000,000

الصورة 2 – مقتطف من ملاحظة بتاريخ 1 أبريل 1920 من المستشار المالي البريطاني للحكومة المصرية عن ميزانية مصر للسنة المالية 1920-1921، 260/MSS Eur F112، ص. 9ظ.

2- MSS Eur F112/260، ص. 9ظ

كان تعداد مصر وقتها حسب الوثائق البريطانية يبلغ نحو 13 مليون نسمة، وكان ٪90 منهم في نظر البريطانيين من الفلاحين الأميين غير الفصيحين. وكثيرًا ما تقسم الوثائق الشعب المصري إلى متعلمين وفلاحين، وإن حذر بعض المسؤولين البريطانيين من افتقار ذلك التقسيم للدقة[3]. إلا أننا نجد تقسيماً مختلفًا في «مذكرة حول الاضطرابات في مصر» بتاريخ 9 أبريل 1919 أعدها رونالد جراهام، مساعد وكيل وزير الخارجية في مصر، لوزارة الحرب البريطانية. ففي نقاشها لأسباب الاضطرابات التي اندلعت في مصر قبلها بشهر، تقسم المذكرة الشعب المصري إلى أربع طبقات. الأولى هي الطبقة الأرستقراطية أو طبقة الباشاوات الأثرياء. وتشير المذكرة إلى أن معظم أبناء هذه الطبقة موالون للعثمانيين "وهذه ليست مصادفة، إذ أن أكثرهم كانوا من أصول تركية". الطبقة الثانية هي طبقة المتعلمين والمهنيين كالموظفين والأطباء والطلبة الذين لم يروا من الازدهار الاقتصادي وقت الحرب غير زيادة الأسعار. وتوضح المذكرة أن هذه الطبقة كانت الأكثر تأثرًا بموجة الأفكار الوطنية التي اجتاحت العالم في تلك الحقبة «لقد أصبحت أفكار الطبقات المثقفة، حتى المعتدلين منهم، أكثر تشددًا في السنوات الأخيرة. فالكثير من الأشخاص الذين كان منتهى أملهم هو الحصول على قدر أكبر من حرية التعبير السياسي، باتوا يطمحون الآن في الاستقلال التام. ويعد هذا نتيجة طبيعية للفكرة الويلسونية [نسبةً لوودرو ويلسون، الرئيس الأمريكي آنذاك] التي تنادي بـ«تقرير المصير» و«حرية الشعوب الصغيرة»، إلخ. لقد كان المصريون المفكرون يدركون أن مصر عزلاء، وأنها يجب أن تعتمد على قوة عظيمة لحمايتها، وكانوا عمومًا يفضلون الوصاية البريطانية باعتبارها أقل ثقلًا من وصاية أي من القوى العظمى الأخرى. أما الآن فهم يرون في عصبة الأمم الجنية العرابة، فهي بعيدة ولا تتدخل في شؤونهم الداخلية ولكنها دائمًا متأهبة لنجدتهم لتوفر عليهم عناء وقلق الدفاع عن أنفسهم من الجيران المضطهَدين أو المضطهِدين.»[4]

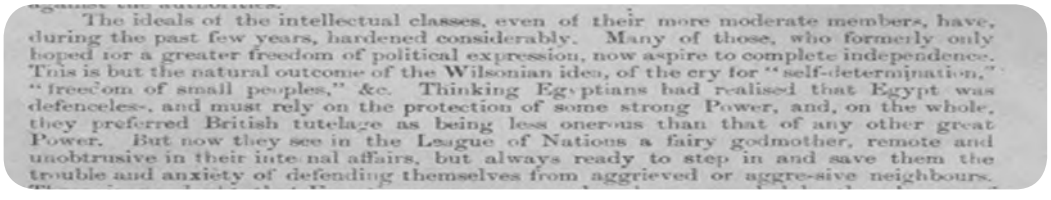

The ideals of the intellectual classes, even of their more moderate members, have, during the past few years, hardened considerably. Many of those, who formerly only hoped for a greater freedom of political expression, now aspire to complete independence. This is but the natural outcome of the Wilsonian idea, of the cry for "self-determination," "freedom of small peoples," &c. Thinking Egyptians had realised that Egypt was defenceless, and must rely on the protection of some strong Power, and, on the whole, they preferred British tutelage as being less onerous than that of any other great Power. But now they see in the League of Nations a fairy godmother, remote and unobtrusive in their internal affairs, but always ready to step in and save them the trouble and anxiety of defending themselves from aggrieved or aggressive neighbours.

الصورة 3 – مقتطف من «مذكرة حول الاضطرابات في مصر» بتاريخ 9 أبريل 1919، Mss Eur F112/ 259، ص. 31ظ.

الطبقة الثالثة تتألف من أعيان القرى والأقاليم من أصحاب الأراضي. ولم يرَ البريطانيون مبررًا لثورة هؤلاء، خصوصًا وأنهم قد استفادوا من زيادة أسعار محاصيلهم "خصوصًا القطن" التي كان الجيش البريطاني «زبونًا رائعًا» لها، فتقول المذكرة «إن الأعيان الكبار ليس لديهم أي مبرر للشكوى، ولا نعتقد أنهم يكنون عداءً حقيقيًّا اتجاه الحكم البريطاني. ولكنهم قومٌ بسطاء وجاهلون، فيما عدا ما يخص الزراعة، ويسهل توجيههم بالآراء السياسية التي لا يفهمونها. ومع مزيج من الحزم والتفهم لن يكون من الصعب أن نعيدهم إلى رشدهم»[5]. أما الطبقة الأخيرة فهي طبقة الفلاحين التي كانت وراءً الكثير من أعمال العنف التي حدثت خلال اضطرابات شهر مارس. وقد فاجأ ذلك العداء البريطانيين، إلا أنهم وجدوا لتصرفاتهم تفسيرًا في تجربة الفلاحين خلال سنوات الحرب. إذ تشير المذكرة إلى أن البريطانيين كانوا يشترون البرسيم لمواشيهم من الفلاحين بالإكراه بسعر أقل من سعر السوق، وكانوا لا يتركون للفلاحين ما يكفي مواشيهم. كما أن الجيش البريطاني كان يعتمد على «المتطوعين» من الفلاحين للخدمة في فيلق العمال. وبالطبع، لم يكن غالبية هؤلاء متطوعين في واقع الأمر لأنه «بالإضافة للإعراض الفطري للفلاح المصري عن ترك طمي النيل، فإن أوضاع الزراعة والعمل الزراعي كانت مزدهرة لدرجة تحول دون إمكانية التجنيد التطوعي الحقيقي على نطاق واسع». ومن ثم، تقر المذكرة باضطرار البريطانيين للتغاضي عن الفساد والرشاوى بين عُمَد القرى للحصول على الأعداد المطلوبة من الفلاحين المجندين الذين لم يكن يُسمح لهم بترك الخدمة بعد انضمامهم إليها، مما «ترك لديهم شعورًا ملتهبًا بالظلم والسخط، وهو الشعور الذي وجد ولا شك منفذًا للتعبير عنه وتخليصه في حملة التدمير الشرس»[6].

3- انظر مثلًا مذكرة السيد آموس بتاريخ 21 مارس 1921، Mss Eur F112/260، ص. 208ظ.
4- Mss Eur F112/259، ص. 31ظ
5- Mss Eur F112/259، ص. 32و
6- Mss Eur F112/259، ص. 32و

نقطة أخيرة جديرة بالذكر في معرض الحديث عن السياق الاجتماعي هي أنه على الرغم من الوجود والنفوذ البريطاني في مصر منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، فإن اللغة الإنجليزية لم تكن هي لغة الإدارة في البلاد، وإنما كانت الفرنسية هي لغة الإدارة والطبقة الأرستقراطية. لذا فإن المحادثات والمراسلات بين المسؤولين البريطانيين وبين السلطان الفؤاد والمسؤولين المصريين كانت تتم باللغة الفرنسية، مما يفسر احتواء الملفات محل النقاش على عددٍ لا بأس به من الوثائق باللغة الفرنسية. في إشارةٍ لأهمية هذه اللغة، نوَّه اللورد كورزون "وزير الخارجية البريطاني آنذاك"، في مذكرة بتاريخ 11 أكتوبر 1920، في سياق حديثه عن دور المسؤولين البريطانيين في مصر «إن أي قدر من النفوذ سيُسمح لهم بممارسته سيعتمد بشكل كبير على تمكنهم من اللغة الفرنسية. فهذه هي اللغة التي تُدار بها أعمال الحكومة المصرية واجتماعات الوزارة، وإذا كانوا لا يتقنونها فإن نفوذهم سيكون محدودًا»[7].

2 – الشخصيات الرئيسية

سأفترض هنا معرفة القارئ المسبقة بالشخصيات السياسية المصرية الأبرز خلال هذه الفترة وأركز على تعريف الشخصيات من الجانب البريطاني التي مثلت الأطراف الرئيسية للمراسلات والوثائق الواردة في الملفات. أذكر هذه الشخصيات هنا حسب الترتيب التقريبي لظهورها في الملفات:

- ريجينالد وينجيت "المندوب السامي في مصر 1917–1919": شغل قبل ذلك منصب الحاكم العام في السودان من 1899، وحصل على ترقيات كثيرة في ذلك المنصب تدل على نجاحه "من وجهة نظر البريطانيين". اندلعت في عهده أحداث 1919 في مصر، وكان ذلك آخر منصب سياسي يتولاه.
- **آرثر بلفور** "وزير الخارجية البريطاني 1916–1919: بطبيعة منصبه، كانت الكثير من المراسلات من المندوب السامي في مصر في بوادر الأحداث موجهة إليه، وكان مسؤولًا عن العديد من القرارات التي حددت مجرى الأحداث. جدير بالذكر أن بلفور كان قد شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا في الفترة ما بين 1902–1905.
- **إدموند أللنبي** "المندوب السامي في مصر 1919–1925": وهو قائد عسكري مهمٍ قاد حملات عسكرية كثيرة في الشام والحجاز. وكان يُلقب بين البريطانيين بالـ«الثور». أُرسل أللنبي إلى مصر بدلًا من وينجيت بعد أحداث 1919.
- **جورج كورزون** "وزير الخارجية البريطاني 1919–1924": وهو الطرف الرئيسي للمفاوضات مع المصريين، ممثلًا للحكومة البريطانية، في هذه الفترة. إذ تولى إدارة وزارة الخارجية بعدما سافر بلفور لباريس لحضور مؤتمر السلام. تشكل الملفات الحالية جزءًا من مجموعة «أوراق اللورد كورزون» ضمن سجلات مكتب الهند في المكتبة البريطانية، لذا فمن الطبيعي أن العديد من المراسلات والملاحظات "لا سيما الخاصة منها" الواردة في الملفات كانت موجهة إليه.
- **ألفرد ملنر** "وزير المستعمرات 1919–1921": يظهر في الملفات عند تعيينه رئيسًا للجنة التي أُرسلت إلى مصر للتحقيق في أسباب أحداث 1919. وكان قد خدم قبلها في مصر لمدة 4 سنوات في منصب وكيل وزير المالية "1887–1892" في فترة اقتصادية حرجة من تاريخ مصر. كان منصب وزير المستعمرات هو آخر منصب رسمي يشغله؛ إذ تقاعد بعد رئاسته للجنة ملنر في 1921.
- **ونستون تشرشل** "وزير الحرب 1919–1921، وزير المستعمرات من 1921": خلف ملنر وزيرًا للمستعمرات في 1921. كانت له آراء قوية فيما يخص مصر في المنصبين، كما أنه سافر إلى مصر والتقى بالسلطان فؤاد في مارس 1921..
- **رونالد جراهام** "مساعد وكيل وزير الخارجية في مصر 1916–1919": دبلوماسي بريطاني عمل مع الحكومة المصرية عن قرب، ويشهد له في الملفات عدد من المسؤولين البريطانيين بخبرته في الشأن المصري. العديد من التقارير وملخصات الأحداث الواردة في الملفات تحمل توقيعه.

7- Mss Eur F112/260، ص. 21و

3 – «حملة منظمة ضد المحمية»:

أحداث 1919 من وجهة نظر المسؤولين البريطانيين

في الشهور الأخيرة من 1918، كان هناك تبادل محموم للبرقيات بين المقيمية البريطانية في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، كانت تصل أحيانًا إلى ثلاث برقيات في اليوم الواحد. وقد يتقاطع بعضها أحيانًا، إذ تشير عدة برقيات إلى أن برقية جديدة قد وصلت لندن قبل أن يصل الرد على برقية سابقة إلى القاهرة. تعكس هذه البرقيات، في كثرتها وفي لهجتها، تخوف البريطانيين إزاء التطور السريع للأحداث في مصر.

في 17 نوفمبر 1918 أرسل وينجيت برقية إلى بلفور يروي له عن زيارة ثلاثة أشخاص للمقيمية البريطانية في القاهرة «لقد استقبلْت زيارةً من ثلاثة مصريين – سعد باشا زغلول وعبد العزيز بك فهمي وعلي باشا شعراوي – وهم معروفون لديك كسياسيين ذوي آراء متطورة. لقد جاءوا يطرحون برنامجًا للاستقلال التام لمصر، لا يترك لبريطانيا العظمى سوى حق الإشراف في مسألة الدين العام والتسهيلات لسفننا عبر قناة السويس. وفي حين أنهم أنكروا أساليب مصطفى كامل ومحمد فريد، إلا أنهم متفقون مع مبادئهم. لقد أعربوا عن امتنانهم وصداقتهم لنا، وصرّحوا برغبتهم في الذهاب إلى لندن لعرض مطالبهم»[8]

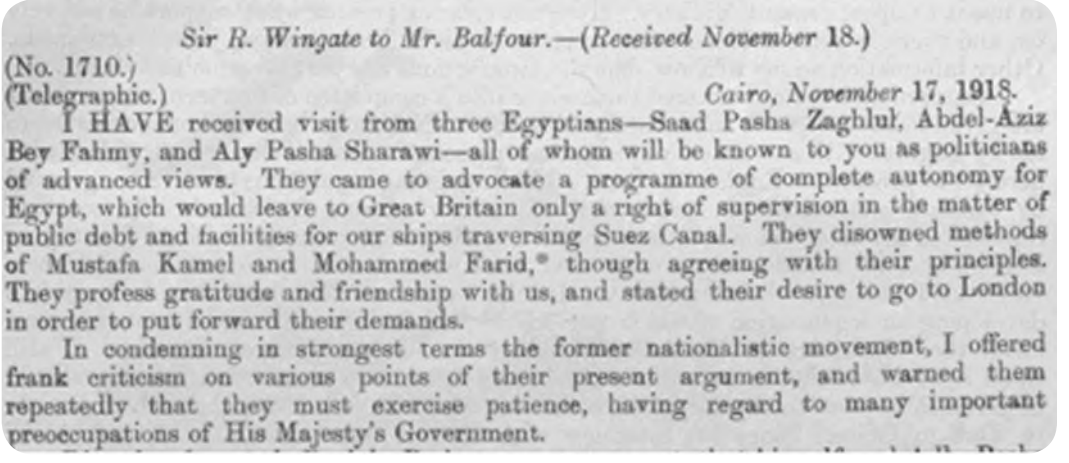

Sir R. Wingate to Mr. Balfour.—(Received November 18.)

(No. 1710.)
(Telegraphic.) *Cairo, November 17, 1918.*

I HAVE received visit from three Egyptians—Saad Pasha Zaghlul, Abdel-Aziz Bey Fahmy, and Aly Pasha Sharawi—all of whom will be known to you as politicians of advanced views. They came to advocate a programme of complete autonomy for Egypt, which would leave to Great Britain only a right of supervision in the matter of public debt and facilities for our ships traversing Suez Canal. They disowned methods of Mustafa Kamel and Mohammed Farid,* though agreeing with their principles. They profess gratitude and friendship with us, and stated their desire to go to London in order to put forward their demands.

In condemning in strongest terms the former nationalistic movement, I offered frank criticism on various points of their present argument, and warned them repeatedly that they must exercise patience, having regard to many important preoccupations of His Majesty's Government.

الصورة 4 – مقتطف من برقية من وينجيت إلى بلفور بتاريخ 17 نوفمبر 1918، Mss Eur F112/ 259، ص. ٧و.

وفي البرقية نفسها، يروي وينجيت أنه استقبل بعدها زيارةً من رئيس الوزراء حسين رشدي بصحبة عدلي يكن اللذين طلبا منه كذلك السفر إلى لندن. رد وينجيت على الوزيرين، كما رد على زغلول ورفيقيه، بأن الحكومة البريطانية الآن مشغولة بالاستعداد لمؤتمر السلام وأن عليهم أن يتحلوا بالصبر. ثم ذهب في وقتٍ لاحق لزيارة السلطان فؤاد الذي أيد مطلب وزرائه. أحس وينجيت أن السلطان ووزراءه متأثرون بالأفكار الوطنية نفسها التي طرحها عليه زغلول وأصحابه، فعلق على ذلك لبلفور «إنني على علم بأن الوطنيين الثلاثة قد زاروا السلطان قبل أن يأتوني، ومن المؤكد أن السلطان والوزراء لا يشعرون بأن لديهم القوة الكافية لمواجهة المطالب الوطنية، مهما بدت غير مقبولة».

وصلت وينجيت أنباء بأن زغلول وزملاءه قد بدأوا حملةً للترويج لحركتهم ولجمع التوقيعات من الشعب، وبالأخص من أعضاء الجمعية التشريعية المنحلة، لتفويضهم للتحدث بالنيابة عنهم. كما وصلت وينجيت وبلفور أنباء بأنهم يوظفون زيارتهم للمقيمية لإضفاء الشرعية على حركتهم. وبعد استقباله لزغلول في المقيمية بفترة وجيزة، استلم وينجيت قائمة من زغلول بأسماء 14 شخصًا يمثلون «الوفد» الذي طلب سفره إلى لندن. ترد القائمة كما يلي في برقية من وينجيت إلى بلفور بتاريخ 25 نوفمبر 1918[9]:

8- Mss Eur F112/259، ص. ٧و
9- Mss Eur F112/259، ص ص. 7ظ8-و

1. سعد زغلول باشا، نائب رئيس الجمعية التشريعية.
2. علي شعراوي باشا، عضو الجمعية التشريعية.
3. محمد محمود باشا، مدير البحيرة السابق.
4. عبد العزيز فهمي بك، محامي وعضو الجمعية التشريعية.
5. محمد علي بك، محامي وعضو الجمعية التشريعية.
6. عبد اللطيف المكباتي، عضو الجمعية التشريعية.
7. أحمد لطفي السيد بك، رئيس المكتبة السلطانية.
8. حمد الباسل باشا، عضو الجمعية التشريعية.
9. محمود النصر بك، محامي.
10. إسماعيل صدقي باشا، وزير الأوقاف السابق.
11. جورج خياط بك، أحد أعيان أسيوط.
12. سينوت حنا بك، عضو الجمعية التشريعية.
13. الدكتور حافظ عفيفي بك، القاهرة.
14. مصطفى [النحاس] بك، قاضي في محكمة طنطا.

وفي برقية أخرى بالتاريخ نفسه، أخبر وينجيت بلفور بأنه قد بدأ في اتخاذ الخطوات لقمع نشاط هذه الحركة الوطنية بعد أن فطن لخطورتها «هناك مؤشرات بوجود حملة منظمة موجهة ضد المحمية. فنحن نعلم مثلا أنه قد جرى توزيع منشورات، والقيام بمحاولات لاستدراج طلبة المدارس، واصطناع موجةٍ من العواطف السياسية. لقد قدمت توجيهاتي في ظل هذه الظروف بعدم السماح بأي نوع من التجمعات أو التظاهرات العامة، وبمنع توزيع المنشورات. كما أنني أنذرت رشدي باشا بأن الحركة الحالية تعتبر نظريًا حركة تحريضية، وأنها إذا تطورت قد يلزم التعامل معها على أنها تحريضية. لقد أرسل السيد هاينز [أحد موظفي المقيمية] في طلب عدة شخصيات بارزة في الوفد الوطني، وشرح لهم أنهم، بموجب القانون العرفي، سيتحملون مسؤولية أقل تكدير قد يحدث جراء دعايتهم. أتصور أن هذه التدابير سيكون لها تأثيرًا مهدئًا»[10]

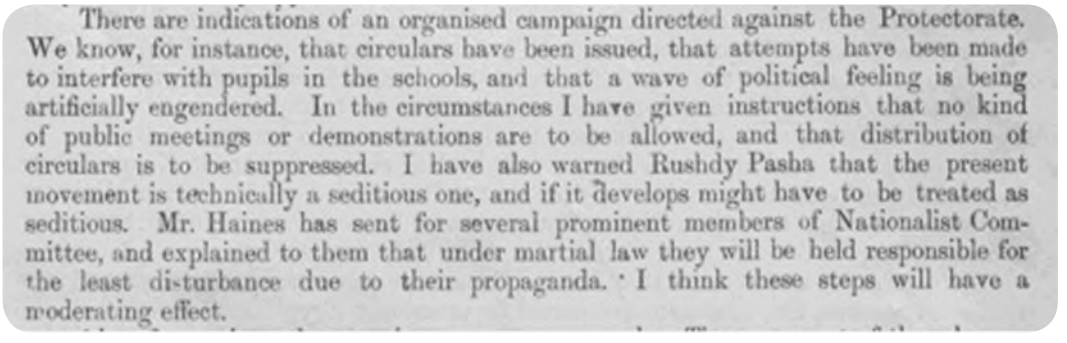

There are indications of an organised campaign directed against the Protectorate. We know, for instance, that circulars have been issued, that attempts have been made to interfere with pupils in the schools, and that a wave of political feeling is being artificially engendered. In the circumstances I have given instructions that no kind of public meetings or demonstrations are to be allowed, and that distribution of circulars is to be suppressed. I have also warned Rushdy Pasha that the present movement is technically a seditious one, and if it develops might have to be treated as seditious. Mr. Haines has sent for several prominent members of Nationalist Committee, and explained to them that under martial law they will be held responsible for the least disturbance due to their propaganda. I think these steps will have a moderating effect.

الصورة 5 – مقتطف من برقية من وينجيت إلى بلفور بتاريخ 25 نوفمبر 1918، Mss Eur F112/ 259، صص.7ظ-8و

وقد جاء رد بلفور على طلب سفر زغلول وزملائه حاسمًا في برقية بتاريخ 27 نوفمبر «ليس هناك من غاية تُرجى من السماح للقياديين الوطنيين بالمجيء إلى لندن لتقديم مطالب متطرفة لا يمكن قبولها.»[11] أما بالنسبة لسفر رشدي

10- Mss Eur F112/259، ص. 7ظ
11- Mss Eur F112/259، ص. 8و

وعدلي، فلم يمانع بلفور استقبالهما ولكنه قال لوينجيت إن عليهما تأجيل الزيارة عدة أشهر إلى حين عودته من مؤتمر السلام في باريس.

كان رد الوزيرين على ذلك بأن قدما استقالتهما التي ظل السلطان يماطل في قبولها بتوجيهاتٍ من وينجيت. وقد كرر السلطان طلب السفر بالنيابة عن وزيريه. في تفسير إصرارهم على الزيارة قبل مؤتمر السلام، كتب وينجيت لبلفور في 4 ديسمبر 1918 «يبدو أن السلطان ووزيريه يتملكهم هاجس أن قرارًا حيويًّا سيُتخذ بشأن مصر، وأنه لن تُعرض وجهة نظر مصرية خالصة»[12]

بعدها بأسابيع، زار حسين سري "وكان وقتها وزيرًا في الحكومة" المقيمية وقال لوينجيت إن رشدي وعدلي على استعداد للرجوع لمناصبهم بشرط التوصل لحل وسط مع البريطانيين يحافظان به على ماء الوجه. اقترح سري على وينجيت أن تسمح بريطانيا للوزيرين بالسفر قبل مؤتمر السلام حتى إن كان ذلك يعني انتظارهم في لندن مدة شهر أو أكثر لحين عودة بلفور من المؤتمر. وبالفعل أرسل وينجيت برقية لبلفور في 26 ديسمبر 1918 يوصل إليه الطلب بصيغة تبين أنه منحاز إليه.

وافق بلفور على طلب الوزيرين، وإن أصر على أمرين. الأول أنه لن يقابلهم حتى عودته من باريس، والثاني أن لا يذهبا لباريس ليناقشوا وضع مصر هناك لأن الشأن المصري يخص المصريين والبريطانيين فقط. رحب الوزيرين بتقديم الزيارة ولكن كان لديهما أيضًا ما يصران عليه، إذ رجوا وينجيت أن يُسمح للوطنيين أيضًا بالسفر. لم يكن ذلك من باب دعم مطالب الوطنيين حسبما أوضح وينجيت، وإنما لأنهم كانوا يرون أن موقفهم سيكون أقوى لو أن زغلول وأصحابه سافروا إلى لندن وعادوا لمصر دون أن يجدوا أي دعم لمطالبهم، لأن الرأي العام المصري عندها سيلتف بالضرورة حول الوزيرين اللذين سيلاقيان ترحيبًا رسميًّا في لندن مع سماع مطالبهم الأقل «تطرفًا». عن ذلك كتب وينجيت لكورزون "الذي تولى إدارة وزارة الخارجية البريطانية في غياب بلفور" في برقية بتاريخ 16 يناير 1919 «لقد واجهتني صعوبة شديدة مع الوزيرين. لقد تمسكا بإصرار بموقفهما بأنهما حتى لو سافرا إلى لندن فسيتحتم عليهما أن يستقيلا مجددًا فيما بعد إلا إذا تمكنا من الحصول على درجة من التأييد الشعبي. وقد أصرا أن القياديين الوطنيين سينجحون دائمًا في المزايدة عليهم إلا إذا سُمح لهم هم أيضًا بالسفر إلى إنجلترا ومن ثم أن يفقدوا مصداقيتهم بعد فشلهم في الحصول على استقبالٍ رسمي من الحكومة البريطانية للاستماع إلى مطالبهم»[13]

كانت تلك آخر برقية من وينجيت من المقيمية البريطانية في القاهرة، إذ تم استدعاؤه إلى لندن لمناقشة الشأن المصري "وكانت هناك حالة من عدم الرضا عن استقباله للوطنيين في المقيمية في نوفمبر"، وترك مكانه م. تشيتهام لينوب عنه في إدارة المقيمية في غيابه.

بعد أسابيع من دراسة طلب الوزيرين، وترددهم على المقيمية لاستعجال الجواب، جاء رد وزارة الخارجية في برقية بتاريخ 26 فبراير 1919 من كورزون برفض الطلب لأن قبوله «سيدل على قدرٍ من التأييد أو الاعتراف الذي لا حق لهم فيه بالتأكيد، والذي إن مُنح لهم لن يتوانون عن توظيفه بصورة غير مشروعة كما فعلوا باستقبالهم في المقيمية أول مرة»[14].

كان رد رشدي وعدلي أن جددا استقالتهما التي قُبلت دون مماطلة هذه المرة. ما تلا ذلك من أحداث، تلخصه «مذكرة عن الاضطرابات في مصر» أعدها رونالد جراهام لوزارة الحرب البريطانية بتاريخ 9 أبريل 1919، أقتبس هنا فقرةً منها «في السادس من مارس، أخبرنا السير م. تشيتهام [القائم بأعمال المقيم البريطاني في مصر في غياب وينجيت] بأن سعد باشا زغلول، الذي كان يشعر بالإهانة الشديدة جراء رفض سفره إلى أوروبا، كان يفعل كل ما بوسعه ليمنع تشكيل حكومة جديدة، كما أن السياسيين الذين كانوا على استعداد لقبول المنصب [في الوزارة] كانوا يغيرون رأيهم بعد تلقيهم تهديدات بالقتل. علاوة على ذلك فقد قام زغلول بتصرفات معينة لترهيب السلطان ولإثناء سموه عن التعاون مع السلطات البريطانية في إعادة تأسيس مجلس الوزراء. ففي الثالث من مارس، حضر زغلول

12- Mss Eur F112/259، ص. 9و
13- Mss Eur F112/259، ص. 13و
14- Mss Eur F112/259، ص. 13ظ

إلى قصر عابدين برفقة معظم أعضاء الوفد الأصلي، وعندما رُفض السماح له بالدخول، ترك عريضة موقعة للسلطان تنكر الحماية [البريطانية]، وتنذر سموه من قبول نصائح المقيمية، وتحتوي على تهديدات ضمنية ضد شخصه إذا استمر في دعم تشكيل الوزارة. وقد اهتز السلطان من صيغة العريضة، التي كانت في الحقيقة إنذارًا وقحًا له، مما دفع سموه لاستجداء السير تشيتهام لحمايته من المزيد من الإهانة. وبعد استشارة السير تشيتهام لمستشاريه الرئيسيين، وافقوه في التوصية بالقبض على سعد باشا زغلول وترحيله فورًا، إذ أن دعايته الخبيثة جعلته أكثر خطورة من أي من المحرضين المحتجزين في مالطا منذ بداية الحرب. وفي السابع من مارس، أذن للسير تشيتهام بالتنسيق مع القائدً الأعلى للقبض على زغلول وترحيله إلى مالطا هو وأعضاء حزبه الأكثر ضلوعًا معه في هذه الحملة من الترويع المقصود. وعليه، فقد تم القبض على زغلول باشا وإسماعيل باشا صدقي ومحمد باشا محمود وحمد باشا الباسل في الثامن من مارس وغادروا إلى مالطا صباح اليوم التالي. وقد أبلغنا السير تشيتهام بأن إدارة البلاد لم تتأثر بأي شكل من الأشكال جراء هذه الأزمة. ولكن في اليوم التالي اندلعت مشاعر [الغضب] بين طلبة الكليات العليا. وقد قامت الشرطة بتفريقهم والقبض على 310 منهم.»[15]

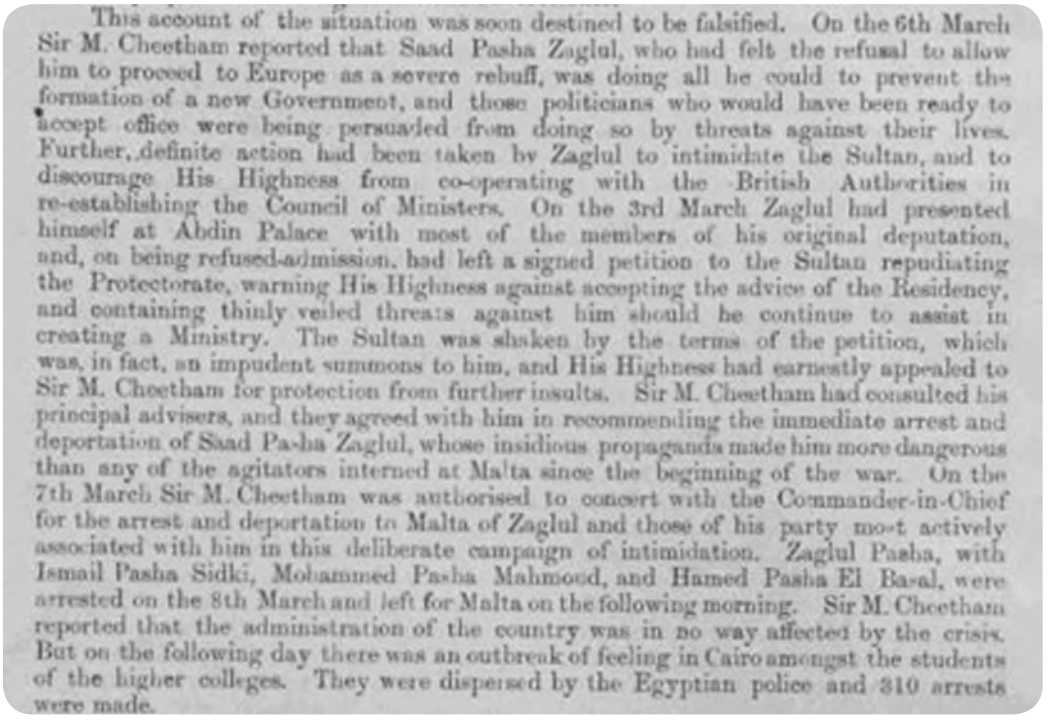

This account of the situation was soon destined to be falsified. On the 6th March Sir M. Cheetham reported that Saad Pasha Zaglul, who had felt the refusal to allow him to proceed to Europe as a severe rebuff, was doing all he could to prevent the formation of a new Government, and those politicians who would have been ready to accept office were being persuaded from doing so by threats against their lives. Further, definite action had been taken by Zaglul to intimidate the Sultan, and to discourage His Highness from co-operating with the British Authorities in re-establishing the Council of Ministers. On the 3rd March Zaglul had presented himself at Abdin Palace with most of the members of his original deputation, and, on being refused admission, had left a signed petition to the Sultan repudiating the Protectorate, warning His Highness against accepting the advice of the Residency, and containing thinly veiled threats against him should he continue to assist in creating a Ministry. The Sultan was shaken by the terms of the petition, which was, in fact, an impudent summons to him, and His Highness had earnestly appealed to Sir M. Cheetham for protection from further insults. Sir M. Cheetham had consulted his principal advisers, and they agreed with him in recommending the immediate arrest and deportation of Saad Pasha Zaglul, whose insidious propaganda made him more dangerous than any of the agitators interned at Malta since the beginning of the war. On the 7th March Sir M. Cheetham was authorised to concert with the Commander-in-Chief for the arrest and deportation to Malta of Zaglul and those of his party most actively associated with him in this deliberate campaign of intimidation. Zaglul Pasha, with Ismail Pasha Sidki, Mohammed Pasha Mahmoud, and Hamed Pasha El Basal, were arrested on the 8th March and left for Malta on the following morning. Sir M. Cheetham reported that the administration of the country was in no way affected by the crisis. But on the following day there was an outbreak of feeling in Cairo amongst the students of the higher colleges. They were dispersed by the Egyptian police and 310 arrests were made.

الصورة 6 – مقتطف من «مذكرة عن الاضطرابات في مصر» لوزارة الحرب البريطانية بتاريخ 9 أبريل 1919، Mss Eur F112/ 259، ص. 30ظ.

كانت التظاهرات الطلابية التي تلت نفي زغلول وزملائه مجرد البداية، إذ انتشرت التظاهرات والاضطرابات الأمنية بعدها إلى بقية المدن والمحافظات، وتضمنت قطع خطوط التليفون والتلغراف وحرق واعتراض خطوط السكة الحديد. تروي المذكرة «لقد بدا أن الحركة قد اكتسبت طابعًا قوميًا، حتى أن الأقباط أعلنوا تضامنهم معها "وهي خطوة حكيمة من منظور وقاية الذات"، وقد باغت قدر العنف في هذه الحركة السلطات المحلية البريطانية، المدنية والعسكرية على حد السواء، فلم تكن القوات المتاحة كافية للتعامل مع الاضطرابات. إلا أن الإمدادات أرسلت بسرعة وتم استعادة النظام والاتصالات بالتدريج. وقد أدت الطائرات خدمة فعالة في اللحظة الأكثر حرجًا.»[16]

أدرك البريطانيون أن عليهم أن يتخذوا إجراءات استثنائية ليسيطروا على الأوضاع، لذا فبدلًا من أن يعيدوا وينجيت

15- Mss Eur F112/259، ص. 30ظ
16- Mss Eur F112/259، ص ص. 30ظ-31و

لمصر، عينوا مندوبًا سام «فوق العادة»، واختاروا الجنرال أللنبي الذي يحفل تاريخه بالانتصارات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط «في 20 مارس، عُيِّن الجنرال أللنبي مندوبًا ساميًا فوق العادة لمصر والسودان، مع منحه سلطة عسكرية ومدنية مطلقة، وقد وصل القاهرة في 25 مارس. وبدا أن الوضع قد بدأ في التحسن بالفعل، إذ هدأت الاضطرابات وبدأ يظهر مفعول إجراءات السلطات العسكرية. وفي 26 مارس، أبلغ الجنرال أللنبي أن عددًا من القادة المحليين، بمن فيهم رئيس الجمعية التشريعية وكل الوزراء السابقين ورجال الدين البارزين وبعض أعضاء الوفد الوطني، قد أصدروا نداءً للأمة المصرية بالتزام حدود القانون. وقد دعا الجنرال أللنبي الموقعين عليه إلى المقيمية وتحدث إليهم. لقد أوضح لهم أن مهمته استعادة النظام وأنه مضطر لاتخاذ إجراءات من القمع الفعلي قد تطال المذنب والبريء. وعليه فإن واجب كل مصري غيور على وطنه يقتضي التوصل لوسائل تضمن تحقيق هذه الإجراءات لنتائجها المرجوة بأقصى سرعة وبأقل معاناة لمصر»[17]

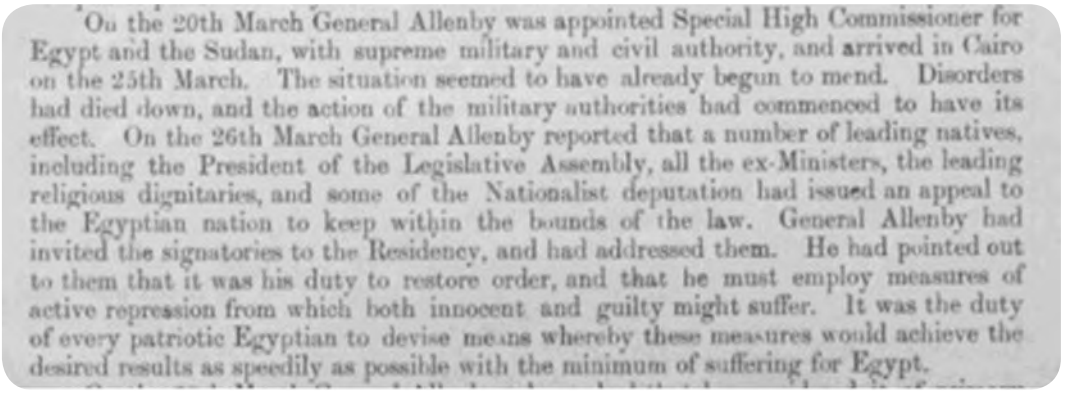

On the 20th March General Allenby was appointed Special High Commissioner for Egypt and the Sudan, with supreme military and civil authority, and arrived in Cairo on the 25th March. The situation seemed to have already begun to mend. Disorders had died down, and the action of the military authorities had commenced to have its effect. On the 26th March General Allenby reported that a number of leading natives, including the President of the Legislative Assembly, all the ex-Ministers, the leading religious dignitaries, and some of the Nationalist deputation had issued an appeal to the Egyptian nation to keep within the bounds of the law. General Allenby had invited the signatories to the Residency, and had addressed them. He had pointed out to them that it was his duty to restore order, and that he must employ measures of active repression from which both innocent and guilty might suffer. It was the duty of every patriotic Egyptian to devise means whereby these measures would achieve the desired results as speedily as possible with the minimum of suffering for Egypt.

الصورة 7 – مقتطف من «مذكرة عن الاضطرابات في مصر» لوزارة الحرب البريطانية بتاريخ 9 أبريل 1919، Mss Eur F112/ 259، ص. 31و.

تبين المذكرة في نهايتها ثلاث خطوات مهمة قرر المسؤولون البريطانيون اتخاذها بعدما بدأت الأوضاع في الاستقرار: الأولى أنهم رفعوا القيود على السفر فصار بإمكان أي مصري يرغب في السفر إلى أوروبا لعرض آرائه أن يفعل ذلك، والثانية أنهم أفرجوا عن سعد زغلول ورفاقه الذين سيتوجهون مباشرةً من مالطا "بعد أن انضم إليهم أعضاء «الوفد» الآخرون" إلى فرنسا، والأخيرة أنهم قرروا تشكيل لجنة بقيادة اللورد ملنر لتسافر إلى مصر وتحقق في أسباب الأحداث الأخيرة وتقدم التوصيات حول المنهج الأمثل للتعامل مع الوضع المصري في المستقبل. كان البريطانيون يأملون بهذه الخطوة الأخيرة أن ينقلوا مركز النقاش السياسي من أوروبا إلى مصر – أي للمصريين في عقر دارهم – بما يمكنهم من تفادي الشوشرة بين حلفائهم في أوروبا.

4 – «الاعتراف بما هو صائب ومشروع في طموحات الوطنيين»: لجنة ملنر

طول شهري أبريل ومايو 1919 كان هناك تبادل للمراسلات بين ملنر وكورزون وبلفور "من باريس" وأللنبي "من مصر" بخصوص طبيعة اللجنة التي تقرر إرسالها إلى مصر ومهامها وتوقيت سفرها. أللنبي، الذي كان ما يزال يواجه صعوبة في إيجاد بديل لرشدي لرئاسة وزارة مصرية جديدة، اقترح أن تكون لجنة ملنر لجنة ملكية – مما يعني أن عملها سيكون من خلال المقيمية – وأن تأتي مصر على الفور. اعترض ملنر، وكان يرى أن اللجنة يجب أن تكون مستقلة حتى تكون لها مصداقية أكبر، كما أنه كان رافضًا تمامًا لسفر اللجنة في الوقت الراهن. قد يكون ذلك – جزئيًا على الأقل – لأن ظروفه الشخصية لم تكن تسمح له بالسفر في ذلك الوقت "توجد رسالة من ملنر لكورزون بتاريخ 14 أبريل 1919 تتضمن تلميحات إلى أن ملنر كان يعاني من متاعب صحية تمنعه من السفر على الفور[18]، علمًا بأنه كان يبلغ 65 سنة من العمر آنذاك، وقال في الرسالة أنه على استعداد للتنحي عن رئاسة اللجنة لو أمكن إيجاد بديل مناسب بظروف وصحة

17- Mss Eur F112/259، ص. 31و.
18- Mss Eur F112/259، ص. 33و.

أفضل منه". ولكن هذا لا يمنع أن ملنر كانت لديه أسبابه السياسية لتأجيل السفر كذلك، كما توضح رسالة أخرى لكورزون بتاريخ 25 أبريل 1919، قال فيها ملنر بخصوص توقيت سفر اللجنة:

«كلما فكرت في الأمر أكثر، كلما اتضح لي أنه سيكون من الخطأ أن نقدم على هذه الخطوة، أو أي خطوة غيرها، في هذا التوقيت. سيكون ذلك تكرارًا – بدرجة أخف – للخطأ الفادح الذي ارتكبه أللنبي عندما قدم التنازلات فيما يخص إصدار جوازات السفر والإفراج عن زغلول وأصحابه خشية أن يبقى بلا وزارة مصرية. لقد حكمنا مصر ثلاثين سنة بسبب القناعة الكامنة في عقول طبقة الباشاوات المتآمرين أننا يمكننا أن نتخلص منهم إذا لزم الأمر. إلا أن هذه القناعة، لسبب أو لآخر، قد فترت في السنوات الأخيرة. وهذا ما أوصلنا إلى الاضطرابات الحالية، التي ما هي إلا تحدٍ من جانب هذه الطائفة. لقد أصبحت القضية أمرًا واقعًا وعلينا الآن أن نريهم بأي ثمن أن مخاوفهم الأصلية كانت في محلها وأن افتراضهم الحالي قد جانب الصواب. لقد مضى رشدي وأتمنى ألا نهدر وقتنا في التفكير في أمثال رشدي الآن. سيكون هناك فائض منهم في القريب العاجل إذا تمكن أللنبي – ولا شك أنه سيتمكن قريبًا – من استعادة ما يكفي من المسؤولين التابعين لتدبير الأمور والحفاظ على النظام في أنحاء البلاد. ولكن التوقيت الآن غير موات للإعلان عن تحرك جديد من جانبنا. فنحن نبدو الآن مرتبكين ومرتابين من الوضع الذي خلقه غياب وزارة مصرية والتأكيد العاري للسلطة البريطانية، ومستعدين لفعل أي شيء لإخراجنا من هذا المأزق على الفور.»[19]

كان كورزون متفقًا مع ملنر، وإن كان يرى أن تأجيل سفر اللجنة لا يعني عدم الإعلان عن سفرها الآن. كان زغلول ورفاقه وقتها في باريس يحاولون عرض وجهة نظرهم على المسؤولين والرأي العام هناك تزامنًا مع مؤتمر السلام، وكان البريطانيون يشعرون بالقلق إزاء وجودهم هناك. في الوقت نفسه، كان البرلمان البريطاني على وشك الانعقاد وكانت الضغوط تتزايد لعرض الإجراءات المقررة بخصوص مصر. في هذا السياق، أرسل كورزون رأيه لبلفور في رسالة بتاريخ 25 أبريل 1919 قال فيها «إن الدوافع الرئيسية للإعلان عن سفر ملنر [الآن] هي ما ستولده من ثقة لدى الجمهور إلى جانب إزالة أية حجج من جانب زغلول وشركائه للبقاء في باريس، إذ أنهم بذلك سيفوتون على أنفسهم فرصة سماع مطالبهم في القاهرة»[20].

وبالفعل، أُعلن عن تشكيل اللجنة بعدها بوقت قصير، مع تأجيل سفرها إلى خريف 1919، وهو الموعد الذي سيتأجل مجددًا في ظل عدم توقيع اتفاقية السلام بين بريطانيا وتركيا بعد. في ذلك الوقت كانت التظاهرات وأعمال العنف قد اندلعت في مصر مجددًا – وإن كانت هذه المرة مقتصرة على الإسكندرية، وبدرجة أقل، القاهرة – وجرت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء محمد سعيد الذي كان قد تولى الوزارة في شهر مايو. أبدى محمد سعيد قلقه من وصول لجنة ملنر في هذا التوقيت في ظل هذه الأحداث وطلب من المقيمية تأجيل مجيئها، وأيده السلطان في ذلك. أوصل تشيتهام موقف سعيد لوزارة الخارجية البريطانية في برقية بتاريخ 26 سبتمبر 1919 موسومة «عاجل جدًا»، ذكر فيها على لسان سعيد «يُخشى الشغب والمقاطعة الممنهجة للجنة. في كل الحالات لن يفضي عمل اللجنة إلى استنتاجات حقيقية لأن الغليان الحالي لا يعكس المشاعر الحقيقية في البلاد»[21]. لم يلقَ طلب سعيد تعاطفًا لدى المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يرون أن سفر اللجنة قد تأخر بما يكفي. قدم سعيد استقالته اعتراضًا على عدم تأجيل قدوم اللجنة، وفي برقية بتاريخ 21 نوفمبر 1919 أبلغ أللنبي وزارة الخارجية بتشكيل وزارة مصرية جديدة تحت رئاسة يوسف وهبة. وبعدها بيومين أرسل برقية أخرى يبلغ فيها بأنه قد قابل الوزراء الجدد قائلًا «لقد ترك وهبة لدي انطباعًا حسنًا، وفي رأيي أن لدينا الآن وزارة أفضل وأقوى من ذي قبل»[22].

في نهاية الأمر، وصلت اللجنة التي ترأسها ملنر واشتملت على خمسة مسؤولين آخرين وسكرتيرين مصر في السابع من ديسمبر 1919، وبالفعل قاطعها القياديون الوطنيون. أنجزت اللجنة عملها في مارس 1920، وفي حين أن التقرير الكامل للجنة لم يُنشر إلا في ديسمبر 1920، فقد كتب ملنر ملخصًا من 12 صفحة لما توصلت إليه اللجنة وما تقدمه من توصيات قبل أن يغادر القاهرة بتاريخ 23 مارس 1920.

19- Mss Eur F112/259، ص ص. 55و-ظ.
20- Mss Eur F112/259، ص. 60و
21- Mss Eur F112/259، ص. 129و
22- Mss Eur F112/259، ص. 146و

توجد نسخة من الملخص في بداية الملف Mss Eur F112/ 260 بين ص ص. 1و7-ظ، ويتضمن بعض الفقرات بين أقواسٍ مربعة [...] تشير مذكرة لاحقة أنها ليست للنشر.

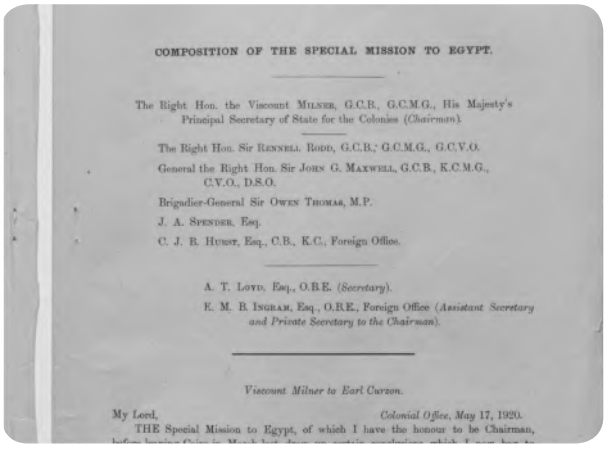

COMPOSITION OF THE SPECIAL MISSION TO EGYPT.

The Right Hon. the Viscount MILNER, G.C.B., G.C.M.G., His Majesty's Principal Secretary of State for the Colonies (*Chairman*).

The Right Hon. Sir RENNELL RODD, G.C.B., G.C.M.G., G.C.V.O.

General the Right Hon. Sir JOHN G. MAXWELL, G.C.B., K.C.M.G., C.V.O., D.S.O.

Brigadier-General Sir OWEN THOMAS, M.P.

J. A. SPENDER, Esq.

C. J. B. HURST, Esq., C.B., K.C., Foreign Office.

A. T. LOYD, Esq., O.B.E. (*Secretary*).

E. M. B. INGRAM, Esq., O.B.E., Foreign Office (*Assistant Secretary and Private Secretary to the Chairman*).

Viscount Milner to Earl Curzon.

My Lord, *Colonial Office, May 17, 1920.*

THE Special Mission to Egypt, of which I have the honour to be Chairman,

الصورة 8 – تكوين لجنة ملنر، Mss Eur F112/ 260، ص. 2و.

انتهت اللجنة إلى أن المشاعر المضادة للبريطانيين في نمو متزايد، وإن كانت طبيعتها تتغير. عن ذلك كتب ملنر «المشاعر المضادة للبريطانيين تكاد تقتصر على النخبة والمثقفين، وهي أقوى بين المجموعة الأخيرة – الطلبة والأطباء والمحامين ومعظم الموظفين الحكوميين. وقد سيطرت هذه المشاعر مؤخرًا على الأزهر، فأصبحت الوطنية الآن مدعومة بالإسلامية»[23]. يعزو ملنر نمو المشاعر الوطنية لزيادة الحريات والتعليم التي يرى أن للبريطانيين الفضل فيهم، ويؤكد على الحاجة للصلح بين البريطانيين والمصريين عن طريق «اعتراف سخي بما هو صائب ومشروع في طموحات الوطنية المصرية»[24]. وبين أقواس مربعة، يوضح ملنر «[في اتباعنا لهذه السياسة يجب أن نراعي حساسية المصريين وشعورهم بالأهمية وحبهم للأشكال والعبارات، وأن نسعى لإعطاء مكانة مصر المستقبلية أكبر مظهر من الاستقلال بما يتوافق مع الحفاظ على الحد الأدنى الذي لا غنى عنه من السيطرة البريطانية.]»[25]

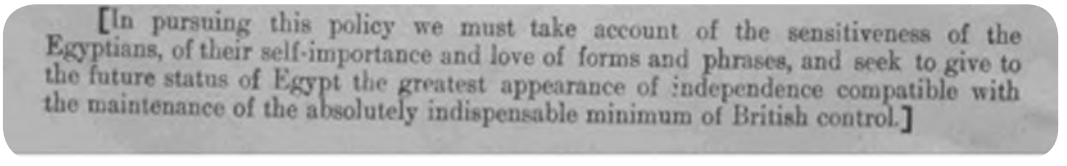

[In pursuing this policy we must take account of the sensitiveness of the Egyptians, of their self-importance and love of forms and phrases, and seek to give to the future status of Egypt the greatest appearance of independence compatible with the maintenance of the absolutely indispensable minimum of British control.]

الصورة 9 – مقتطف من ملخص تقرير ملنر بتاريخ 23 مارس 1920، Mss Eur F112/ 260، ص. 2ظ.

ويوصي ملنر في ملخصه بتوقيع اتفاقية مع مصر تضمن بريطانيا فيها «سلامة مصر واستقلالها وتلتزم بحمايتها ضد العدوان أو التدخل الأجنبي، وفي المقابل تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في ممارسة سلطتها في حماية المصالح البريطانية والأجنبية»[26]، مبررًا الحاجة للإبقاء على قدر من الحماية البريطانية في مصر بأن «التقدم العظيم الذي أحرزته مصر في السنوات الأخيرة يعود الفضل فيه إلى بريطانيا العظمى، ومن حق بريطانيا العظمى أن تشرف على ثمار جهودها إلى أن تأمن استمرارها»[27]. يتناول باقي الملخص توصيات اللجنة فيما يتعلق بشكل تلك الاتفاقية ومضمونها، متطرقًا لوضع المسؤولين البريطانيين في مصر، وشكل الحكومة المحلية، وملف السودان. نُشر محتوى الملخص في الصحافة

23- Mss Eur F112/260، ص. 2ظ
24- Mss Eur F112/260، ص. 2ظ
25- Mss Eur F112/260، ص. 2ظ
26- Mss Eur F112/260، ص. 2ظ
27- Mss Eur F112/260، ص. 3و

المصرية والبريطانية قبل أن تتاح للحكومة البريطانية أو للبرلمان البريطاني الفرصة لمناقشة محتواه، فقوبل بمزيج من الصدمة وعدم التصديق من جانب المسؤولين البريطانيين.

5 – «**خطوة إلى الوراء**»: **المقارنات بالهند وأيرلندا**

كان من بين أبرز المعترضين على "ملخص" تقرير لجنة ملنر ونستون تشرشل "وكان وزير الحرب آنذاك". حتى أنه من فرط عدم تصديقه كتب مذكرة بتاريخ 24 أغسطس 1920 يتساءل فيها إذا كان الأمر محض تكتيك دبلوماسي وإن كانت الحقوق التي اقترحها ملنر مجرد حقوق على الورق «إن كان ذلك فعلًا، كما أتوقع، هو ما تعنيه هذه الوثيقة الجديدة، فلا بد أن يكون الوطنيون المصريون حمقى بحق ليتركوا الأمر عند ذلك. إن ما يطالبون به هو السيطرة الفعالة والمسؤولة عن بلادهم، والحق في إدارتها أو سوء إدارتها كيفما يحلو لهم. وسبب استيائهم هو أن هذا الحق لم يُمنح لهم قط، ولا ينبغي أن يُمنح لهم طوال وجودنا في البلاد. ليس شكل الاستقلال الأجوف هو ما يطمحون فيه بل حقيقته. هل الدولة البريطانية على استعداد لقبول تلك الحقيقة؟ وإن لم تكن مستعدة، هل سيسهّل أم يصعّب قبولها شكلًا من مقاومة قبولها مضمونًا؟ أعتقد أنه سيجعل مقاومتها أصعب بكثير.»[28]

كما يعرب تشرشل عن تخوفه إزاء ما قد يعنيه هذا «التنازل» في مصر فيما يخص الحركة الاستقلالية في أيرلندا «إن عواقب هذه الاقتراحات وهذا النموذج في أنحاء الإمبراطورية البريطانية قد يكون أخطر من تأثيرها في مصر. فإذا أسقطنا كلمة «مصر» من الوثيقة التي وزعتها وزارة الخارجية مساء الأمس واستبدلناها بكلمة «أيرلندا» مع إجراء بعض التعديلات البسيطة جدًا، لظلت مفهومة تمامًا، ولمثلت قبولًا تامًا لمطالب السيد دي فاليرا». ويستطرد تشرشل بأن هذا ينطبق على الهند أيضًا، فالهنود سيفضلون حتمًا أن تكون لديهم دولتهم المستقلة على عرض الحكم الذاتي كإقليم ضمن الإمبراطورية البريطانية وتحت التاج البريطاني – وهو العرض المقدم إليهم من وزير الدولة لشؤون الهند. يواصل تشرشل بأسف «كنت أظن أننا جميعًا قد توصلنا لتصور للإمبراطورية البريطانية كائتلاف من المستعمرات التي تتمتع بالحكم الذاتي والمجتمعة في كنف التاج البريطاني، يتقدم كلٌ منها في دائرته تحت قدرٍ متفاوت من المسؤولية. حتمًا، نحن نخطو هنا خطوةً إلى الوراء»[29].

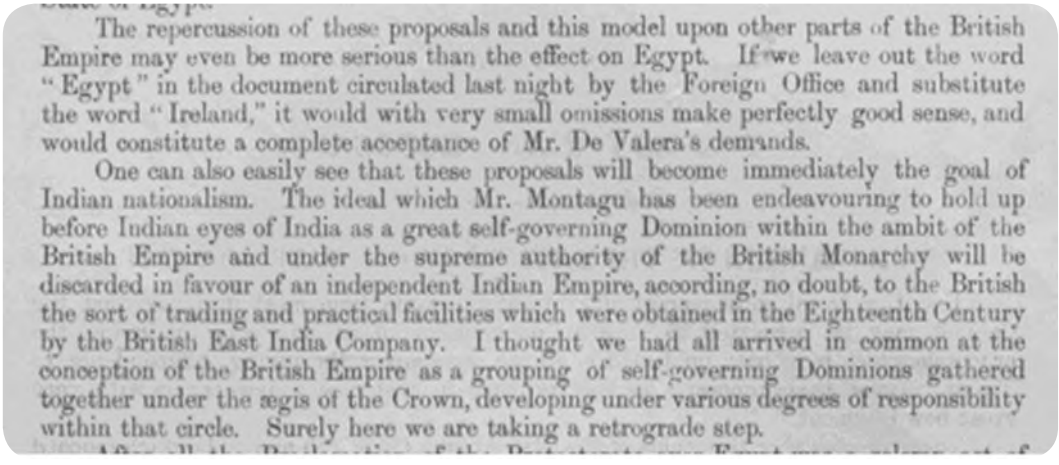

The repercussion of these proposals and this model upon other parts of the British Empire may even be more serious than the effect on Egypt. If we leave out the word "Egypt" in the document circulated last night by the Foreign Office and substitute the word "Ireland," it would with very small omissions make perfectly good sense, and would constitute a complete acceptance of Mr. De Valera's demands.

One can also easily see that these proposals will become immediately the goal of Indian nationalism. The ideal which Mr. Montagu has been endeavouring to hold up before Indian eyes of India as a great self-governing Dominion within the ambit of the British Empire and under the supreme authority of the British Monarchy will be discarded in favour of an independent Indian Empire, according, no doubt, to the British the sort of trading and practical facilities which were obtained in the Eighteenth Century by the British East India Company. I thought we had all arrived in common at the conception of the British Empire as a grouping of self-governing Dominions gathered together under the ægis of the Crown, developing under various degrees of responsibility within that circle. Surely here we are taking a retrograde step.

الصورة 10 – مقتطف من مذكرة من تشرشل بتاريخ 24 أغسطس 1920، Mss Eur F112/ 260، ص. 15ظ

لم يكن تشرشل وحده من عقد هذه المقارنات، بل شاركه عدة مسؤولين بريطانيين في تخوفه وتساؤلاته. ففي رسالة بتاريخ 19 أكتوبر 1920 قارن إدوين ساموبل مونتاجو "وزير الدولة لشؤون الهند" بين اللجنة التي أُرسلت للهند وتلك التي أرسلت لمصر، مشيرًا إلى أن الأولى كانت أكثر انضباطًا، فقد تفاوضت مع الحكومة الهندية فقط وأرسلت

28- Mss Eur F112/260، ص. 15و
29- Mss Eur F112/260، ص. 15ظ

توصياتها للحكومة البريطانية مباشرةً. وذلك في إشارة إلى أن ملنر قابل زغلول ورفاقه في لندن بعدما تراجعوا عن مقاطعة اللجنة. حتى أن موناتاجو يصف زغلول بـ«تيلاك أو غاندي أو دي فاليرا السياسة المصرية»[30]. كما يشير مونتاجو في رسالته إلى أن أسلوب التعامل مع الأحداث في مصر قد سبب لهم الصعوبات في الهند، قائلًا «في الهند يتم تجاهل المتطرفين، وعلى حد علمي لم يسبق وأن شكك أحد في حكمة هذه السياسة. أما في مصر، فإن الاتفاق يكون مع المتطرفين... إن الأساليب التي اقترحها ملنر مقارنةً بأسلوب تسوية الشؤون الهندية قد زادت من صعوباتنا في الهند بشكلٍ هائل»[31]، حيث يربط مونتاجو بين ازدياد أعمال الشغب في الهند والأنباء الواردة من مصر.

ردًا على مثل هذه الآراء – وتحديدًا على مذكرة تشرشل المذكورة أعلاه، كتب ملنر رسالة بتاريخ 17 سبتمبر 1920 يقر فيها بأن اقتراحات لجنته قد تكون بالفعل خطوة إلى الوراء، و«لكنها خطوة لمركزٍ أأمن من ذلك الذي نحتله الآن». ويضيف ملنر أنه لا جديد في الاعتراف بـ«استقلال» مصر التي لم تكن يومًا جزءًا من الامبراطورية البريطانية «إن إعلان الحماية على دولة أجنبية قد يعني الكثير أو القليل، ولكنه بالتأكيد لا يعني ضمّها. كما أننا في ذات الوقت الذي أعلنا فيه الحماية، أولينا عناية استثنائية لتقديم تصرفاتنا على أنها بنيّة الدفاع عن مصر ضد أي خطر يهددها أو يهدد استقلالها! وفي الوقت نفسه رفعنا مكانة حاكم مصر من «خديو» تابع لتركيا، لـ«سلطان»، وهو لقب سيده الأسبق! أيًا كان تأثير هذه الإجراءات والإعلانات الغريبة والمتناقضة إلى حدٍ ما، والتي اختلف تفسيرنا لها كثيرًا عن تفسير المصريين، فمن الصعب حتمًا أن ندعي أنها تمثل ضم مصر للإمبراطورية البريطانية»[32].

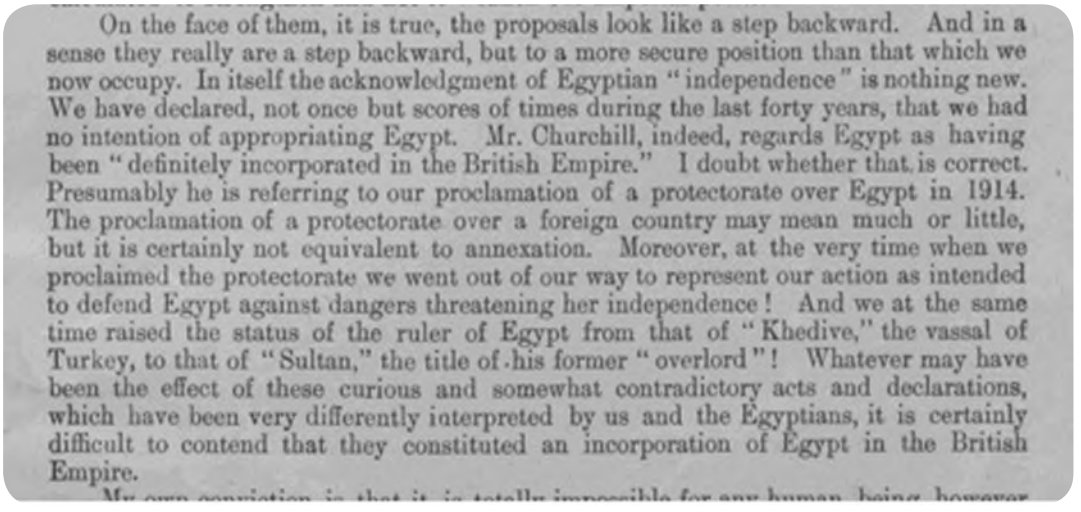

On the face of them, it is true, the proposals look like a step backward. And in a sense they really are a step backward, but to a more secure position than that which we now occupy. In itself the acknowledgment of Egyptian "independence" is nothing new. We have declared, not once but scores of times during the last forty years, that we had no intention of appropriating Egypt. Mr. Churchill, indeed, regards Egypt as having been "definitely incorporated in the British Empire." I doubt whether that is correct. Presumably he is referring to our proclamation of a protectorate over Egypt in 1914. The proclamation of a protectorate over a foreign country may mean much or little, but it is certainly not equivalent to annexation. Moreover, at the very time when we proclaimed the protectorate we went out of our way to represent our action as intended to defend Egypt against dangers threatening her independence! And we at the same time raised the status of the ruler of Egypt from that of "Khedive," the vassal of Turkey, to that of "Sultan," the title of his former "overlord"! Whatever may have been the effect of these curious and somewhat contradictory acts and declarations, which have been very differently interpreted by us and the Egyptians, it is certainly difficult to contend that they constituted an incorporation of Egypt in the British Empire.

الصورة 11 – مقتطف من رسالة من ملنر بتاريخ 17 سبتمبر 1920 ردًا على تشرشل، Mss Eur F112/ 260، ص. 17و.

وفي مذكرة بتاريخ 15 نوفمبر 1920 يعرب هـ. فيشر "رئيس مجلس التعليم في مصر" عن رأي يوافق موقف ملنر، إذ يبدي اعتراضه على الاقتراحات بأن يُطرح على مصر احتمال أن تصبح مستعمرة ضمن الإمبراطورية البريطانية، وهو الاحتمال الذي كان يراه بعيدًا جدًا. عن ذلك يقول فيشر معقبًا «لم تكن مصر أبدًا، إلا خلال فترة الحرب الاستثنائية، جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، ولا ترغب مصر في أن تكون جزءًا من الإمبراطورية البريطانية. ثمة أماكن قليلة في العالم أكثر اختلافًا عنا من ناحية التاريخ والمزاج الوطني والمؤسسات. مصر بلدٌ أجنبي كليًا. إذا سُمح لها بامتلاك رموز المواطنة فإنها سترضى بمضمون الحماية»[33].

6 – «تلك الكلمة البغيضة»: ماهية الحماية البريطانية

أثار ملنر في رسالته آنفة الذكر نقطة تكررت في الكثير من النقاشات والمراسلات الواردة في الملفات حول كينونة

30- Mss Eur F112/260، ص. 50و
31- Mss Eur F112/260، ص. 50ظ
32- Mss Eur F112/260، ص. 17و
33- Mss Eur F112/260، ص. 140و

الحماية البريطانية ومدى قربها أو بعدها عن الاحتلال الصريح. تُثار هذه المسألة في الملفات للمرة الأولى على لسان حسين رشدي في رسالة باللغة الفرنسية أرسلها لوينجيت في المقيمية البريطانية مبررًا استقالته، وأحالها الأخير إلى بلفور بتاريخ 18 ديسمبر 1918. كتب رشدي لوينجيت «المحمية مجرد مسمى. يمكنه أن يخفي ضمًا مباشرًا وصريحًا كما يمكنه أن يشير لسيادة توافق بين مصالح القوة الحامية وحقوق البلد المحمي»[34]. كانت نقطة الاعتراض الرئيسية بالنسبة لرشدي هي وضع مصر المبهم تحت الحماية. ويشير لوينجيت في مقابلة أخرى أن وضع مصر تحت السيادة العثمانية كان واضحًا، مع تحديد حقوقها ومسؤولياتها، أما تحت الحماية البريطانية فوضعها غير محدد. وكان رشدي يرى استحالة بقائه في منصبه في ظل هذا الوضع المبهم وفي الوقت الذي كانت فيه دول العالم تعترف بالحماية البريطانية على مصر دون أن يكون للمسؤولين المصريين أي قول في شكل هذه الحماية.

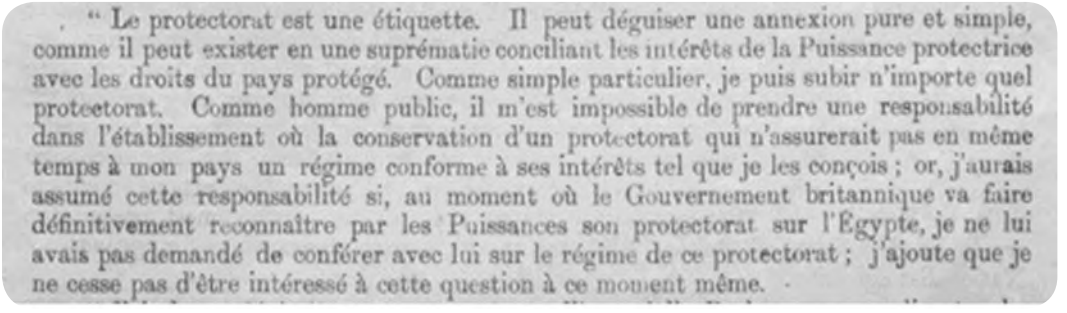
" Le protectorat est une étiquette. Il peut déguiser une annexion pure et simple, comme il peut exister en une suprématie conciliant les intérêts de la Puissance protectrice avec les droits du pays protégé. Comme simple particulier, je puis subir n'importe quel protectorat. Comme homme public, il m'est impossible de prendre une responsabilité dans l'établissement où la conservation d'un protectorat qui n'assurerait pas en même temps à mon pays un régime conforme à ses intérêts tel que je les conçois ; or, j'aurais assumé cette responsabilité si, au moment où le Gouvernement britannique va faire définitivement reconnaître par les Puissances son protectorat sur l'Égypte, je ne lui avais pas demandé de conférer avec lui sur le régime de ce protectorat ; j'ajoute que je ne cesse pas d'être intéressé à cette question à ce moment même.

الصورة 12 – مقتطف من رسالة من رشدي إلى وينجيت، أحالها وينجيت لبلفور في برقية بتاريخ 18 ديسمبر 1918، Mss Eur F112/ 259، ص. 10و.

عن تغييب رأي المسؤولين البريطانيين في ماهية المحمية ومستقبل مصر، تشير المذكرة المقدمة لمكتب الحرب البريطاني بتاريخ 9 أبريل 1919 في أعقاب الأحداث التي تلت نفي زغلول ورفاقه إلى أن ذلك ترك جرحًا غائرًا في كرامة المصريين لا سيما في ظل التمثيل والاهتمام الذي حظيت به بعض البلدان المجاورة في مؤتمر السلام «لا شك أن غياب التمثيل المصري عن مؤتمر السلام قد جرح كبرياء المصريين، لاسيما في الوقت الذي حصلت فيه الهند، بل والأسوأ، بدو الحجاز المكروهين والمحتقرين، على ذلك التمثيل. حتى أن قصاصةً من صحيفة «ذي جرافيك» تحمل صورة الأمير فيصل في مؤتمر السلام كانت تُوزع كنوع من الدعاية ضد البريطانيين. كما جرى توظيف السماح بسفر الوفد اللبناني إلى أوروبا بصورة مماثلة. حتى الوزراء يشتركون في هذا الشعور، وهو شعور مبرَّر، ومن المؤسف أن طموحهم في حضور مؤتمر السلام لم يمكن إشباعه»[35]

سيدرك المسؤولون البريطانيون مع الوقت أن مسمى «المحمية» قد اكتسب من الدلالات السلبية لدى المصريين ما جعل منه رمزًا، مما يجعل من غير العملي تبنيه كإطار لسياسية البريطانيين في مصر. يشير إلى ذلك بوضوح ر. باترسون "أحد المسؤولين البريطانيين في مصر" في مذكرة بتاريخ 2 أبريل 1921، يقول فيها «يجب ألا ننسى أنهم [أي المصريين] قد وُعِدوا بنظام حكم أكثر استقلالية، إلا أن ذلك لا يتنافى مع استمرار الرقابة البريطانية على أنشطة الحكومة الأكثر أهمية. من بين أمور أخرى، ينبغي أن نتخلص من تلك الكلمة البغيضة – «المحمية» – كما ينبغي أن تتمتع الجمعية [التشريعية] بسلطاتٍ أوسع»[36].

ويعرب كورزون عن الرأي ذاته في مذكرة بتاريخ 14 فبراير 1921 وجهها للحكومة البريطانية يحثهم فيها على اتخاذ قرار بشأن مصر في وقتٍ قريب "وكان يخشى تحديدًا إن حصل حزب العمال على أغلبية في انتخابات السنة المقبلة أن يقدم للمصريين تنازلاتٍ أكبر مما اقترحه ملنر في تقريره". عن لفظ المحمية يقول كورزون «في الحقيقة لقد قدم لنا المصريون فرصة عظيمة في هيئة الأهمية الخرافية – التي تكاد تصل حد الجنون – التي يلصقونها بلفظ المحمية. فهو يرمز في نظرهم لنوعٍ من التبعية المهينة، بما يتنافى مع الاكتشاف الويلسوني المجيد لتقرير المصير كمفهوم دلالي لمستقبل البشرية. لمَ لا نجاريهم؟ لماذا نهتم بالقشرة إذا كان بإمكاننا أن نحصل على الثمرة؟ على حد فهمي فإن ما نريده جميعًا هو

34- Mss Eur F112/259، ص. 10و
35- Mss Eur F112/259، ص. 31ظ
36- Mss Eur F112/260، ص. 209ظ

أن تظل مصر داخل النظام الإمبريالي البريطاني لا خارجه. إذا كان السبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو إسقاط لفظ المحمية وإبرام معاهدة تحالف معها كما فعلنا مع أمراء الهند منذ قرن "الذين عادة ما يصف الكتاب الدستوريون علاقتهم بنا بعلاقة «تحالف خضوع»"، لماذا لا نفعل ذلك؟»[37]

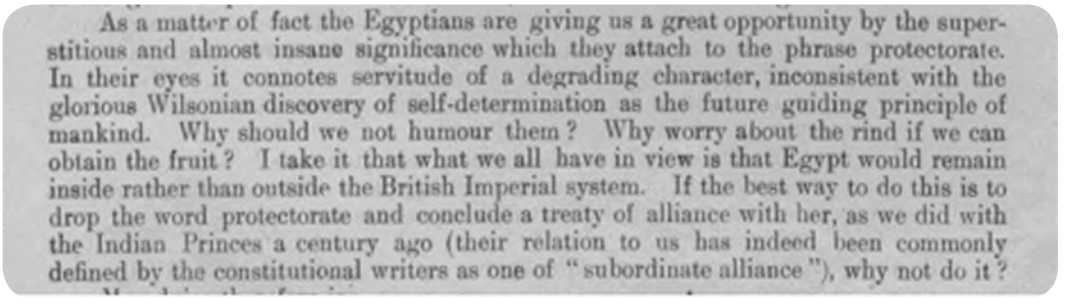
As a matter of fact the Egyptians are giving us a great opportunity by the superstitious and almost insane significance which they attach to the phrase protectorate. In their eyes it connotes servitude of a degrading character, inconsistent with the glorious Wilsonian discovery of self-determination as the future guiding principle of mankind. Why should we not humour them? Why worry about the rind if we can obtain the fruit? I take it that what we all have in view is that Egypt would remain inside rather than outside the British Imperial system. If the best way to do this is to drop the word protectorate and conclude a treaty of alliance with her, as we did with the Indian Princes a century ago (their relation to us has indeed been commonly defined by the constitutional writers as one of "subordinate alliance"), why not do it?

الصورة 13 – مقتطف من مذكرة من كورزون إلى الحكومة البريطانية بتاريخ 14 فبراير 1921، Mss Eur F112/ 260، ص. 198ظ.

لم يكن كل المسؤولين البريطانيين متفقون مع كورزون، وكان بعضهم يدرك أن الأمر لن يكون بهذه البساطة. ففي رسالة من أللنبي استلمها كورزون في 26 أبريل 1921، يوضح الأول أن العودة لنظام الحكم البريطاني السابق في مصر بات مستحيلًا «إن الأفكار الغربية من قبيل التحرر والحكم الذاتي، ناهيك عن الاستقلال، التي زادتها الحرب العظمى زخمًا، قد سيطرت على كل شرائح المجتمع المصري بشكل يستحيل معه العودة للأساليب القديمة أو استخلاص النماذج من الوسائل الإدارية التي تبناها اللورد كرومر في توجيه سياستنا المستقبلية. فقد توغل تأثير القادة من أمثال زغلول في الوجدان المصري إلى حدٍ يجعل أيًا من تلك الحلول غير مجدٍ»[38]

في السياق نفسه، تثير «مذكرة عن التسوية السياسية في مصر» بقلم ويليام هايتر "المستشار القانوني للمقيمية البريطانية ولوزارة المالية في مصر" بتاريخ 5 يونيو 1921 مسألة اصطلاحية متصلة متمثلة في معنى «الاستقلال». إذ يسلط هايتر الضوء على التناقض الضمني بين أن تعترف بريطانيا العظمى بمصر مَلَكيةً دستوريةً مستقلة، بينما تتدخل في شكل إدارتها وتقيد علاقاتها الخارجية. ويجادل هايتر أن «مصر في الواقع عليها أن تبتاع استقلالها بشروط ستجعل من ذلك الاستقلال، في عيون غالبية المصريين، محض اسم»، مضيفًا «أظن أن الكثيرين منا لم يولوا اهتمامًا كافيًا للمطالبة المستمرة بالاستقلال التام. من المستحيل بالطبع أن تقوم بريطانيا بإخلاء مصر وتركها لتواجه مصيرها، مما يجعلنا نميل للنظر إلى «الاستقلال التام» على أنه مجرد نداء ببغاوات، يرددونه ليوفر عليهم عناء التفكير. ولكنني أظن أن الأمر أكبر من ذلك بكثير»[39]. يستطرد هايتر أن زغلول، على الرغم من ارتكابه عدة زلات منذ عودته لمصر وفقدانه بعضًا من شعبيته وأتباعه، ما يزال يستحوذ على تأييد غالبية الشعب لأنه يسعى إلى تحقيق ذلك الاستقلال التام.

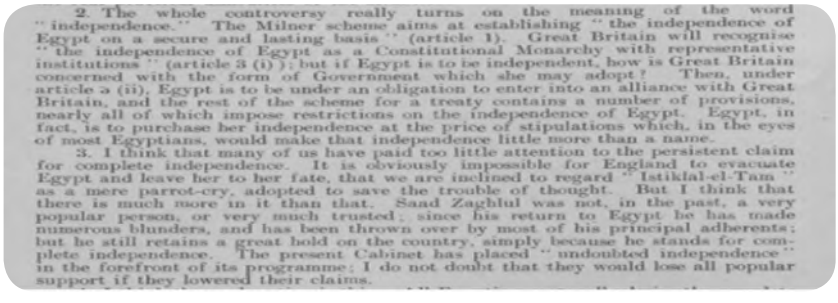
2. The whole controversy really turns on the meaning of the word "independence." The Milner scheme aims at establishing "the independence of Egypt on a secure and lasting basis" (article 1). Great Britain will recognise "the independence of Egypt as a Constitutional Monarchy with representative institutions" (article 3 (i)); but if Egypt is to be independent, how is Great Britain concerned with the form of Government which she may adopt? Then, under article 3 (ii), Egypt is to be under an obligation to enter into an alliance with Great Britain, and the rest of the scheme for a treaty contains a number of provisions, nearly all of which impose restrictions on the independence of Egypt. Egypt, in fact, is to purchase her independence at the price of stipulations which, in the eyes of most Egyptians, would make that independence little more than a name.

3. I think that many of us have paid too little attention to the persistent claim for complete independence. It is obviously impossible for England to evacuate Egypt and leave her to her fate, that we are inclined to regard "Istiklal-el-Tam" as a mere parrot-cry, adopted to save the trouble of thought. But I think that there is much more in it than that. Saad Zaghlul was not, in the past, a very popular person, or very much trusted; since his return to Egypt he has made numerous blunders, and has been thrown over by most of his principal adherents; but he still retains a great hold on the country, simply because he stands for complete independence. The present Cabinet has placed "undoubted independence" in the forefront of its programme; I do not doubt that they would lose all popular support if they lowered their claims.

الصورة 14 – مقتطف من «مذكرة عن التسوية السياسية في مصر» بقلم ويليام هايتر، بتاريخ 5 يونيو 1921، Mss Eur F112/ 260، ص. 215ظ.

37- 260/Mss Eur F112، ص. 198ظ
38- 260/Mss Eur F112، ص. 207و
39- 260/Mss Eur F112، ص. 215ظ

في نهاية مذكرته، يشير هايتر إلى استقبال توصيات تقرير ملنر في مصر «بشيءٍ يشبه الحماس»، مضيفًا «لا شك أن هذه الاقتراحات قد أدت غرضًا واحدًا جيدًا في أنها قوبلت في مصر على أنها نوع من رد الاعتبار لكبريائهم الذي جرحته الأحداث الأخيرة جرحًا غائرًا. لقد تراجع معظم العدوان المرير الذي شهدناه في 1919، ويعود جزءٌ من الفضل في ذلك إلى الإدارة الثابتة والإنسانية، ولكنه يعود أيضًا إلى أن مسؤولًا بريطانيًا بارزًا قدم مقترحات لا تتعامل مع المصريين على أنهم عرقٌ خاضع»[40].

في نهاية المطاف، سيؤدي التصادم بين وجهة النظر التي أعرب عنها كورزون في محاولته إعادة إحياء الحماية البريطانية تحت مسميات جديدة، والإصرار المصري على أن يكون الاستقلال أكثر من مجرد استقلال اسمي إلى انهيار المفاوضات بين كورزون والوفد المصري برئاسة عدلي يكن في 1921، وعندما أعلنت بريطانيا منفردةً استقلال مصر في 1922 استبقت القيود التي جعلت منه استقلالًا مشروطًا. وفي حين أن مصر لم تنل كامل استقلالها إلا بعدها بثلاثة عقود، فلا ينكر المؤرخون أن أحداث 1919 كانت هي اللحظة الفارقة التي وضعت مصر على أول الطريق نحو تحقيق «الاستقلال التام».

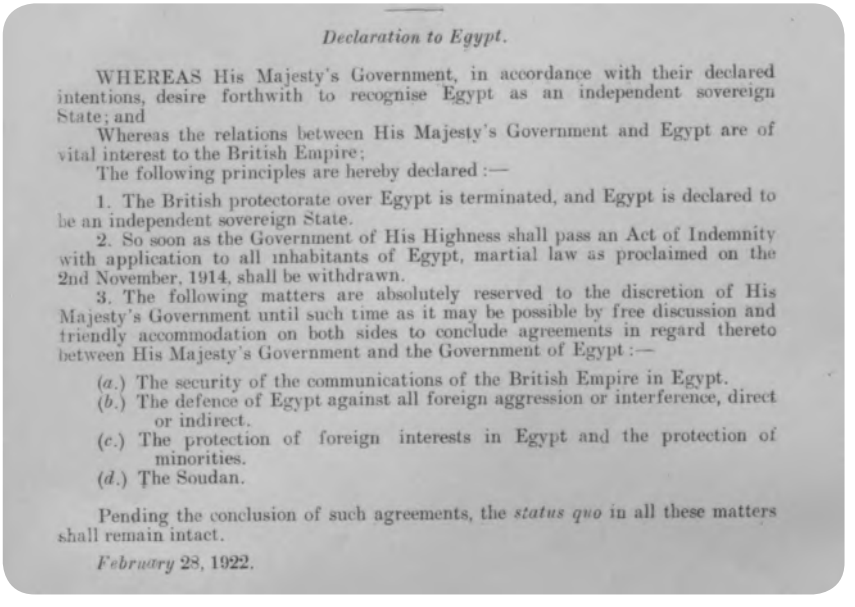

Declaration to Egypt.

WHEREAS His Majesty's Government, in accordance with their declared intentions, desire forthwith to recognise Egypt as an independent sovereign State; and

Whereas the relations between His Majesty's Government and Egypt are of vital interest to the British Empire:

The following principles are hereby declared:—

1. The British protectorate over Egypt is terminated, and Egypt is declared to be an independent sovereign State.

2. So soon as the Government of His Highness shall pass an Act of Indemnity with application to all inhabitants of Egypt, martial law as proclaimed on the 2nd November, 1914, shall be withdrawn.

3. The following matters are absolutely reserved to the discretion of His Majesty's Government until such time as it may be possible by free discussion and friendly accommodation on both sides to conclude agreements in regard thereto between His Majesty's Government and the Government of Egypt:—

(*a.*) The security of the communications of the British Empire in Egypt.
(*b.*) The defence of Egypt against all foreign aggression or interference, direct or indirect.
(*c.*) The protection of foreign interests in Egypt and the protection of minorities.
(*d.*) The Soudan.

Pending the conclusion of such agreements, the *status quo* in all these matters shall remain intact.

February 28, 1922.

الصورة 15 – نص إعلان بريطانيا الانفرادي لاستقلال مصر في 28 فبراير 1922، Mss Eur F112/ 263، ص. 82و.

خاتمة

كان أملي في هذا المقال أن أضع بين يدي القراء ما يمكنهم من قراءة أحداث ثورة 1919 من وجهة نظر المسؤولين البريطانيين آنذاك في سياق السياسة البريطانية الداخلية والاستعمارية الأوسع، ويحفزهم على الاطلاع بأنفسهم على بقية الملفات التي أصبحت الآن في المجال العام. حاولت أن أقدم سردًا للأحداث بالاعتماد على المواد المتوفرة في الملفات وانتقيت نقاطًا محددة لأسترسل في عرضها. لم أُحط بكل المواضيع التي يمكن تناولها، ولا أظنني كنت لأفلح في ذلك حتى إن حاولت. بعض تلك المواضيع تتضمن دور السلطان/ الملك فؤاد في الأحداث وبعدها، والدور الذي لعبه المسؤولون البريطانيون في التغييرات الوزارية المتعاقبة، وما حدث لوينجيت بعد إبعاده إلى بريطانيا وإجباره على الاستقالة، وهيمنة الفكر الويلسوني في ذلك الوقت، والآمال التي كان يعقدها المصريون على الرئيس وودرو ويلسون وشعورهم بالخذلان عندما اعترف ويلسون بالحماية البريطانية في مؤتمر السلام. ولا غرو أن هذه الملفات إنما تقدم مادة دسمة للباحثين والقارئين والمهتمين، وأتمنى أن يتيح وجودها في المجال العام الفرصة لكل الراغبين في تصفحها من شاشاتهم.

40- Mss Eur F112/260، ص. 215ظ

3

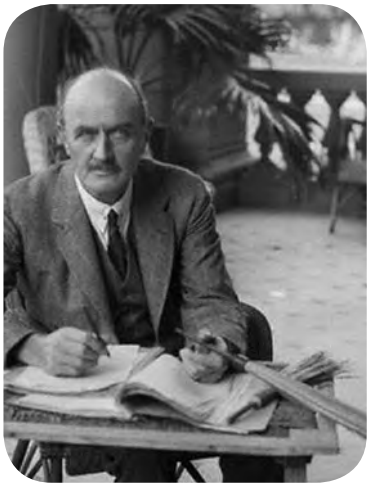

إدموند أللنبي

أللنبي وثورة 1919..
قراءة في ضوء الأرشيف البريطاني

زينب أبو المجد

عند كتابة التاريخ الوطني للحقبة الاستعمارية، أو حتى عند تصويره في أفلام سينمائية، أو مسلسلات تليفزيونية رائجة، يقوم المصريون بتشكيل صورة نمطية مصمتة للمُستعمِر، وهو في الأغلب المعتمد البريطاني، أو الحاكم الأعلى للبلاد، كرجل أحمر الوجه متجهم دومًا يتحدث في جمل قصيرة صارمة، لا تحوي سوى أوامر القمع. قد تنطبق تلك الصورة النمطية على العديد من الحُكام الذين أرسلتهم لندن لإدارة شؤون المستعمَرة مصر، ولكنها بالكاد تنطبق على اللورد أللنبي، بعد إنجازه غير المسبوق في الاستيلاء على القدس، ومعها كل فلسطين وسوريا، لبريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، تم تعيين القائد العسكري أللنبي كمعتمد بريطاني لمصر، كان ذلك بعد أقل من ثلاثة أسابيع من اندلاع ثورة ١٩١٩، فشهد أللنبي جميع أحداثها، وعلى يديه خرجت نتائجها، وأهمها: إعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢.

اللورد إدموند أللنبي شخصية ملتبسة، فهو القائد الحربي الشهير الذي قام باحتلال القدس للجيش البريطاني عام ١٩١٧، وأنهى قرونًا من حكم الخلافة العثمانية عليها، وهو الذي فعل الشيء نفسه في سوريا في عام ١٩١٨ وقام بطرد العثمانيين منها، ثم عاد بعد ذلك ليدافع باستماته عن حقوق الفلسطينيين ضد التمدد الصهيوني، وحقوق السوريين ضد الانتداب الفرنسي. أما في مصر، فقد حضر جيش أللنبي الذي قام بغزو القدس وسوريا فور انتهاء الحرب لقمع ثورة ١٩١٩، ولكن أللنبي نفسه أعاد سعد باشا زغلول من المنفى رغم اعتراض السلطات البريطانية، ثم عاد لينفيه مرة أخرى، ثم أخيرًا قام بعد ذلك بتحدي الحكومة البريطانية، وأصر على منح مصر استقلالها، بل وقام بالتهديد المتكرر

عفاف لطفي السيد

المؤرخ مجيد خضوري

بالاستقالة، حتى وافقت لندن على إعلانه باستقلال مصر، المعروف بتصريح ٢٨ فبراير لعام ١٩٢٢.

كان أللنبي، باختصار، هو المُستعمِر غريب الأطوار الذي لم يؤمن في نهاية الأمر بالاستعمار، هو الفاتح الحربي الذي قمع بجيشه بلدان العرب وقام بحكم مصر، ثم دافع عن حقوق أهالي تلك البلاد في تقرير المصير والاستقلال، كتبت عنه المؤرخة المصرية عفاف لطفي السيد مارسوت أنه قد «أجبر الحكومة البريطانية على تقديم التنازلات» نحو الاستقلال لسعد باشا والمصريين. وقبلها كتب المؤرخ العربي مجيد خضوري عنه في الخمسينيات، أنه من حسن حظ مصر أثناء ثورة ١٩١٩: أن المعتمد البريطاني فيها كان أللنبي، الذي «استطاع أن يرى ببعد نظر أن التسوية التصالحية هي أقرب طريقة لتحويل مصر إلى صديق لبريطانيا، لقد قام بالضغط على مجلس الوزراء البريطاني... لأجل إصدار تصريح ٢٨ فبراير... والذي قام بإلغاء الحماية والأحكام العرفية ...».

وكتب عنه المؤرخ بريان جارديان قائلًا: «أجبر أللنبي الحكومة البريطانية على الاعتراف باستقلال مصر...».

فمن هو أللنبي؟ ما هي خلفيته الاجتماعية، وسماته الشخصية؟ وكيف كانت علاقته بالمصريين قبل أن يحضر للبلاد حاكمًا لها وسط احتدام نيران ثورتها ضد الحماية البريطانية؟ وما هي علاقته بقائد تلك الثورة سعد زغلول باشا وغيره من أرستقراطية البلاد الذين تصدروا للقيادة؟ وماذا حدث بالضبط في لندن عشية تصريح ٢٨ فبراير أثناء محادثاته مع رئيس وزراء الحكومة البريطانية، وإصراره بشكل متحجر الرأي على منح مصر الاستقلال؟

تحاول تلك المقالة الإجابة عن كل تلك الأسئلة، عبر تتبع علاقة أللنبي بالمصريين قبل وأثناء وبعد أحداث ثورة ١٩١٩.

كان أللنبي هو المعتمد البريطاني الرسمي بدءًا من مارس ١٩١٩، حتى رحيله من مصر في مايو ١٩٢٥، وتعتمد المقالة على العديد من وثائق الأرشيف البريطاني، مثل: تلغرافات وخطابات أللنبي الرسمية لرئيس الوزراء ووزير الخارجية أثناء تطور أحداث الثورة ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٢، محاضر اجتماعاته الرسمية في لندن مع مسؤولي الحكومة، بالإضافة لخطاباته الشخصية لزوجته ووالدته وغيرهم.

وتستند كذلك إلى دراسات تحليلية كتبها مؤرخون عسكريون عن تلك الحقبة في الأكاديمية البريطانية والأمريكية، وتطرح تلك المقالة جدلية مفادها: أن شخص أللنبي وعلاقته كمستعمِر بالمستعمَر، أبعد ما تكون عن أي تصور نمطي له.

قبل وصوله لمصر حاكمًا سياسيًّا لها، كان الفيلد مارشال إدموند أللنبي القائد الأعلى لما عرف باسم: «قوة التجريدة المصرية»، والتي شكلها الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى؛ لأجل مقاتلة الجيش العثماني وإخراجه من المنطقة، وبالرغم من أن تلك القوة كان مقر القيادة لعملياتها في القاهرة، فإن قوامها كان بالأساس ضباط وجنود غير مصريين، إنجليز وأستراليون ونيوزلنديون وهنود، وكان موقع المصريين فيها هو فيالق العمال، والذين قاموا على الأعمال البدنية لخدمة الجيش البريطاني في معاركه في فلسطين وسوريا، تلك كانت أول علاقة للنبي بالمصريين، كعمال مغتربين في جيشه المحتل للقدس ودمشق، وذلك قبل أن يلتقي في القاهرة بالطبقة الأرستقراطية للباشوات كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين تصدروا لثورة ١٩١٩.

الكلية الملكية العسكرية في ساندهرست

فلنبدأ قصة أللنبي من هناك، من قيادته لتلك التجريدة، وعلاقته بالطبقة الدنيا من المصريين وبعرب آخرين، قبل أن ننتقل لوصوله لمصر، وعلاقته الملتبسة بثورة ١٩١٩، وبالأخص علاقته المعقدة بقائدها سعد زغلول باشا، ثم دوره في توابع الثورة، وكان أهمها على الإطلاق: إصراره الدؤوب وبذهن متصلب لم يقبل التفاوض مع سياسيي لندن على استقلال مصر. جلب أللنبي إلى الثورة بعد ثلاثة سنوات من اشتعالها تصريح ٢٨ فبراير، والذي من ثم أتى بسعد باشا رئيسًا منتخبًا لوزراء مصر، بعد أن ظن أللنبي أن علاقته مع ثوار ١٩١٩ صارت في أفضل حالاتها بعد أن جلب لهم الاستقلال الذي طالما جاهدوا لأجله من أنياب لندن، وأتاح الفرصة لزعيم الثورة أخيرًا أن يصبح القائد الرسمي للبلاد، للأسف لم ينتهِ وجوده في مصر على نحو طيب، كانت نهايته، ونهاية سعد باشا معه، خاتمة درامية لشخصيهما.

(١) قبل الثورة: الجنرال أللنبي يلتقي عمال التجريدة المصرية:

قبل أن يتولى قيادة «قوة التجريدة المصرية» عام ١٩١٧، قضى أللنبي سنوات طويلة من عمره كقائد حربي متوسط أو متواضع المستوى، لم يكن أللنبي يومًا في بلاده تلميذًا نابهًا، أو قائدًا محنكًا، أو بطلًا حربيًّا، فقد كان دائمًا في مستوى متوسط بين جميع أقرانه منذ أن كان طالبًا في كلية ساندهرست العسكرية، لكنه تحول في الشرق الأوسط إلى الرمز الحربي العظيم فاتح القدس وسوريا، حقق أول وأهم نجاحاته العسكرية حينما جاء لمصر لاستلام قيادة التجريدة، والتي كان في صفوفها عشرات الآلاف من العمال المصريين.

ولد أللنبي عام ١٨٦١ لأسرة من الطبقة الإنجليزية العليا صاحبة الأملاك، كان صبيًّا ذا جسد ضخم، لكنه متحفظ قليل الكلام، أثناء سنوات دراسته لم يكن طالبًا شديد الذكاء، أو ذا مواهب خاصة، حتى في المجال الرياضي برغم ضخامة جسده، مات والده مبكرًا وكان عمره فقط ١٧ عامًا، وبعدها قرر أللنبي أن يدخل امتحان الالتحاق بالخدمة المدنية بمستعمرات الهند، وكانت تلك أفضل وظيفة يحلم بها شاب من طبقته الاجتماعية، لكنه رسب في ذلك الامتحان مرتين، كان خياره التالي لمستقبله هو أن يصير ضابطًا، فالتحق بـ«الكلية الملكية العسكرية في ساندهرست»، وتخرج فيها في عام ١٨٨١، أثناء خدمته بالجيش عُرف عنه أنه كان مطيعًا للأوامر، وملتزمًا بها بشدة على حساب روح المغامرة أو الابتكار في قيادته للعمليات، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، تم إرساله للخدمة كقائد لفرقة فرسان الجبهة الغربية في فرنسا، ولكنه فشل في المهمة، وفقد السيطرة على الفرقة في معظم الأوقات، تعرض بعدها لهزيمة ضخمة على يد الجيش الألماني أثناء قيادته للجيش الثالث في مدينة أراس الفرنسية في أبريل ١٩١٧، وتركت الهزيمة أثرًا سيئًا على سمعته الشخصية، أُطلق عليه وقتها لقب: «الثور»؛ لأنه كان قادرًا على الاقتحام المباشر بشكل مغمض العينين، ولكنه لم يكن يستطيع العودة للخلف أو التقهقر عند الحاجة، بعد فشله الذريع على الجبهة الغربية، تم نقل أللنبي إلى الجبهة الشرقية لقيادة قوة التجريدة المصرية ضد العثمانيين.

حضر أللنبي إلى مصر لاستلام قيادة التجريدة يوم ٢٨ يونيو ١٩١٧، في الوقت الذي كان ابنه الوحيد مايكل ذو الـ١٩ ربيعًا يحارب في صفوف الجبهة الغربية في فرنسا، كانت التجريدة تعاني من فقدان التنظيم وفشلها المتكرر في الاستيلاء على غزة، فعكف أللنبي بشكل صارم على استعادة أقصى درجات الضبط والتنظيم بها قبل قيامها بالزحف نحو غزة، بعد انقضاء شهر من إعداده

إدموند أللنبي في القدس مترجلا - ديسمبر 1917

عمال مصريون

للمعركة، يوم ٣١ يوليو، ورده تلغراف من زوجته الليدي أللنبي، يخبره بمقتل ابنه الوحيد في المعارك، لكنه لم يهدر أي وقت في أحزانه الشخصية، وبدأ الزحف العسكري، نجح أللنبي في الاستيلاء على غزة بعدها بشهر آخر في أكتوبر ١٩١٧، عندها طلب رئيس الوزراء لويد جورج منه تقديم مدينة القدس هدية «كريسماس» للإمبراطورية قبل نهاية العام، وبالفعل تمكن أللنبي من الاستيلاء على القدس يوم ٩ ديسمبر ١٩١٧، ثم دخلها مترجلًا على قدميه هو ومن معه من قادة الجيش يوم ١١ ديسمبر، بعد عام تقريبًا قام بالاستيلاء على دمشق، في أكتوبر ١٩١٨.

في تقريره الشامل الذي نشره عن أعمال التجريدة بعد انتهاء الحملات العسكرية، أشاد أللنبي بدور العمال المصريين، والذين تم تجنيد العشرات من الآلاف منهم للقيام بخدمات مختلفة، وكتب في تقريره هذا أن مصر أمدت الجيش بأفراد نقل، وجمالة لفيلق الجمال، وأنفار لـ«فيلق العمال المصريين» بأعداد كبيرة، بالإضافة لوحدات عديدة من الجيش المصري، وقال: إنهم جميعًا قدموا خدمات «شاقة ذات قيمة جليلة»، وأكد أن السلطات المصرية قد استجابت لكل مطالبه بإرسال العمال، وساندوا جهوده الحربية بولاء، بالأخص «مديرية الأشغال» التي قامت بتعبئة وإرسال تلك العمالة.

وأضاف: أنه أثناء العمليات الحربية اعتمدت القوات على خدمات فيلق الجمالة لتوفير المؤونة. قام «سائقو الجمال بإظهار الثبات في مواجهة نيران المعارك، والتفاني في أداء المهمة في مواجهة تلك الصعوبات، وشارك فيلق العمال المصريين في تحمل تلك الصعوبات، وكانت مهام شق الطرق وصيانتها في غاية الأهمية والصعوبة أثناء موسم المطر، وتسبب ذلك في إجهاد عظيم لفيلق العمال المصريين، وتسبب إنجازهم الناجح في الفخر والثقة في الفيلق» على حسب تعبير أللنبي.

تضمن العمال المصريون في جيش أللنبي أنواعًا مختلفة من الأنفار، منهم العمالة الماهرة وشبه الماهرة، ووصل عددهم في النهاية إلى ١٣٥ ألف رجل، عملوا بعقود مدتها ستة أشهر للنفر، وذكر التقرير أنه كان يتم استبدالهم بشكل دوري بعد انتهاء مدة عقودهم، أو بسبب الوفيات، وقد تم توزيعهم على فيلق العمال، وفيلق الجمالة، وفيلق النقل بالحمير، وفيلق النقل بالأحصنة، وغيرها، وقد عملوا في بناء السكك الحديدية وصيانتها، وشق الطرق، ومد الأنابيب، ومحاجر الطوب، وبناء خزانات المياه، وأعمال النجارة، وتحميل وتفريغ السفن، وأعمال مخازن الذخيرة والعتاد، وغيرها، وأكد التقرير أنه كان يتم تجنيدهم بالأساس من صعيد مصر عبر فترات دورية، وازداد الاحتياج لهم بشكل شديد بنهاية عام ١٩١٦، فتم تأسيس فريق تجنيد خاص مقيم بالصعيد؛ لأجل إمداد فيلق الجمالة بالأنفار، وتم عندها أيضًا استخدام الدلتا لأول مرة لتجنيد العمال.

قاموا في البداية بالخدمة في فرنسا والعراق وسالونيكا، ثم ازداد الاحتياج لهم في التجريدة المصرية، وتم تأسيس تفتيش التجنيد المصري - والذي كان يتبع مديرية الأشغال - من عدد ٢٦ مكتبًا امتدت أنشطتهم عبر جنوب وشمال البلاد من الإسكندرية لأسوان، وتضمن نظام التجنيد كشفًا طبيًّا صارمًا ومنح ثلاثة جنيهات راتبًا مقدمًا للمقبولين.

وأشار أللنبي إلى أنه تم فتح معسكرات تجنيد في سوهاج وأسيوط وجزيرة الروضة بالقاهرة؛ حيث تلقى المقبولون تدريبًا خاصًّا، وتلقى كل معسكر حوالي

صورة من الحرب العالمية الأولى

٢٠٠٠ نفر لتدريبهم في الفترة الواحدة، ثم إرسالهم لقاعدة القنطرة العسكرية بقناة السويس؛ حيث كان يتم تطهيرهم صحيًّا ومنحهم الملابس والمعدات، ثم تنظيمهم في مجموعات للإرسال في سرايا، وعلق أللنبي على مشكلة عدم وجود عدد كاف من الضباط البريطانيين القادرين على التحدث باللغة العربية للإشراف على هؤلاء العمال بعد تزايد أعدادهم بشكل كبير في التجريدة بعد تسلمه لقيادتها.

أشاد أللنبي بالعمال المصريين وقال مادحًا فيهم: إنهم كانوا معروفين لدى جميع ضباط التجريدة، كانوا يعملون معًا في سريات صغيرة، وكان القليل من الضباط يقومون بأعمال الإشراف عليهم، وكل من رآهم أثناء عملهم والآلاف منهم يؤدون مهامهم معًا، إما يشقون بمعول الطمي الفلسطيني، أو يحملون بالآلاف سلال الطين لأجل بناء سد على جانبي سكة حديدية، سوف يتذكرون جيدًا هذا المثال للعمل الشاق، فرق من المصريين يقومون بالصفير والفرح أثناء عملهم وفي وجود الضباط المشرفين عليهم. أكد أللنبي أنهم لم يكونوا في حاجة لإشراف دائم، بل كانوا يتقدمون في العمل من أنفسهم.

تعطي لطيفة محمد سالم صورة مغايرة عن أوضاع هؤلاء العمال لما ورد في تقرير أللنبي، فقد تحدثت عن الظروف القهرية التي تم تجنيدهم وعملهم فيها، حتى إنها لتعتبر أحد أسباب قيام ثورة ١٩١٩ ما أصاب القرى المصرية نتيجة إرسالهم لجبهة الحلفاء. تقول: إنه في البداية كان العمال ينضمون بشكل تطوعي نتيجة المحفزات المالية والمادية في التعاقد، منها: الحصول يوميًّا على المأكل والمشرب مجانًا بالإضافة للمسكن، فضلًا عن التأكيد لهم أنهم أحرار للعودة لقراهم بعد انتهاء مدة العقد، ولكن حين اشتدت وطأة المعارك في سيناء وفلسطين، وطلبت السلطات العسكرية البريطانية المزيد من الآلاف من العمال، تحول الأمر إلى سياسة التجنيد الإجباري باستخدام الوسائل القسرية.

وتؤكد سالم أنه «قد أجمع المعاصرون والمؤرخون لتلك الفترة، على أن من أهم أسباب ثورة ١٩١٩ ذلك التجنيد الإجباري الذي وقع على القرى المصرية، وبالرغم من تلك الخدمات الجليلة التي قدمها الفيلقان لإنجلترا وحلفائها، فإنهم عانوا الأمرين، وعاشوا في ظروف غير طبيعية، وزاد الأمر وبالًا عليهم بسبب المعاملة القاسية التي كانوا يلقونها على أيدي القوات الإمبراطورية التي انتزعت من قلوبهم الشفقة والرحمة».

انتهت الحرب، وتم إعلان الهدنة في نوفمبر عام ١٩١٨، وعندها عاد عمال تجريدة أللنبي إلى قراهم في جنوب وشمال مصر، ولكن عاد معهم أيضًا ضباطها الأجانب ليستقروا في البلاد، في انتظار تسريحهم وعودتهم لدولهم، وعندما اشتعلت أحداث ثورة ١٩١٩ بعدها بشهور قليلة في بداية مارس، كان ضباط أللنبي هؤلاء أنفسهم هم الأداة التي ستستخدمها السلطات البريطانية في قمع الثورة بأشد درجات العنف والقسوة والدموية.

(٢) تجريدة أللنبي تعود لمصر لقمع الثورة:

حينما نشبت الثورة في مارس ١٩١٩، لم يكن أللنبي قد وصل إلى مصر بعد، ولكن كان بالفعل قد وصلها ضباط التجريدة الذين قادهم في حملاته، وتمت إعادة انتشارهم في ربوع البلاد، كانت خبراتهم القتالية وأعدادهم الكبيرة كافية لأن تستخدمهم السلطات البريطانية في مصر لقمع الثورة. في واقع الأمر، لم يكن جنود وضباط التجريدة يحظون بسمعة طيبة في أوساط المصريين أثناء الحرب على كل حال، وكانت جنسيات الضباط والجنود بها بالأساس أستراليين ونيوزلنديين وهنودًا، وعند نزولهم في عطلات دورية إلى مصر في أيام الحرب، مارسوا سلوكيات اعتبرها المصريون لا أخلاقية ومسببة للفساد والفوضى المجتمعيين، من مثل: ارتداد بيوت الدعارة، والإسراف في احتساء الخمر، ومهاجمة المواطنين. والآن أثناء ثورة ١٩، ارتكبوا الأعمال القمعية، والمذابح في المدن والقرى بأنحاء البلاد.

تشكلت التجريدة في مارس ١٩١٦ بمقر قيادتها القاهرة، وكان أول معاركها في سيناء لإخراج القوات

جيمس كيتشن

العثمانية من منطقة قناة السويس، ويؤكد المؤرخ الأمريكي ماريو رويز، أنه برغم تمركز جنود بريطانيين في مصر بعد احتلالها عام ١٨٨٢، سواء في منطقة القناة أو المدن الكبرى، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى خلقت وضعية جديدة معقدة مع جنود التجريدة، والذين كان معظمهم من غير الضباط الإنجليز، خاصة في ظل الأحكام العرفية التي فرضتها السلطات الإنجليزية في مصر فور نشوب الحرب في نوفمبر ١٩١٤، ويوضح رويز أنه خلال الحرب اضطر المدنيون المصريون للاحتكاك المكثف بجنود الإمبراطورية البريطانية، وذلك في ظروف اقتصادية شاقة فرضتها الحرب عليهم، واختلط المجندون بالمدنيين المصريين متجاوزين للفروق العرقية أو الطبقية، وخالفوا بسلوكهم في معظم الأحيان القوانين العسكرية لقواتهم، وشكلوا خطرًا على المجتمع المصري أثناء الحرب.

تعرضت المدن المصرية لفيضان من جنود الإمبراطورية خلال الحرب؛ حيث قام الآلاف منهم بغزو الحانات والملاهي الليلية، حسبما يؤكد رويز، وعبرت القيادات الإنجليزية العليا عن استيائها من سلوكهم الذي كان من وجهة نظرهم يضر بسمعة جيش الإمبراطورية، وسرعان ما انتشرت عدوى الأمراض بين المجندين نتيجة ارتيادهم بيوت الدعارة، فقامت السلطات البريطانية بمحاولة تقنين سلوكهم عبر فرض معايير صارمة للصحة العامة في الحانات المصرية والهجوم على الكثير منها لإغلاقه، وفي ذلك الوقت انبرت الكثير من الصحف المصرية في النشر حول وباء الأخلاق العامة الذي جلبه الجنود، وقام الكثير من شديدي السكر منهم بمهاجمة المصريين في الشوارع والغياب عن كتائبهم، أو الهروب من الجندية في المجمل.

بمجرد بدء أحداث ثورة ١٩١٩، تم تعبئة هؤلاء الجنود العائدين من التجريدة في المذابح التي ارتكبتها السلطات البريطانية ضد المحتجين، ولكن بدون وجود قائدهم أللنبي معهم بعد، ويؤكد رويز أنه عندما تزايدت أعمال تخريب المنشآت الأجنبية من قبل الثوار، أصدر المسؤولون البريطانيون أوامرهم لمختلف وحدات الجيش باحتلال المدن والقرى، وقام الفلاحون في أغلب الأحيان بتجنب الصدام مع هؤلاء الجنود، ولكن تعامل الجنود بوحشية شديدة معهم عند نشوب معارك بين الطرفين، فعلى سبيل المثال، قام جنود أستراليون عددهم ٥٥ بفتح النيران بشكل عشوائي على حوالي ٣٠٠٠ فلاح يحملون أسلحة بيضاء خفيفة من مثل: السكاكين، والفؤوس الصغيرة، والطوب؛ حيث تم اتهام هؤلاء الفلاحين بعمل كمين للنبي على محطة قطار عند عودته للقاهرة، وكان الجنود الأستراليون يتعرضون لنيران قناصة مصريين أثناء مرورهم في دوريات تَفقُّد على القرى أو المحافظات، وفي إحدى الحوادث تم قتل جنديين منهم، فما كان منهم سوى توقيع عقوبة الجلد العام على سكان القرية التي قُتل فيها الجنديان، حتى مات الكثير من الفلاحين بسبب تمزق جلودهم، وقضت تلك العقوبة الوحشية على عمليات القنص، وكان يتم توقيع عقوبة الجلد على كل من كان يحرض على الثورة أو يقوم بالسرقة.

في المعارك التي نشبت بين الجنود والأهالي فيما بين ١٥ مارس و٣١ مارس، قام الجيش البريطاني بحرق عدد هائل من القرى، وقتل ما بين ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ مصري، وقامت سلطات الاحتلال بتشكيل محاكم عسكرية خاصة لتنفيذ سياسة العقاب الجماعي.

يؤكد المؤرخ البريطاني جيمس كيتشن أنه لمدة شهر ونصف، بدأت من منتصف مارس وانتهت في أبريل، قامت الإمبراطورية بتطبيق أقصى درجات العنف لقمع الثورة عبر جنود التجريدة، وخلال بضعة أسابيع فقط تم القضاء بشكل كامل على وهج الثورة، واستعادت الحكومة النظام العام وقدرتها الروتينية على إدارة الأعمال، في حين ادعى مؤرخون بريطانيون في السابق أن الإمبراطورية قد استخدمت «الحد الأدنى اللازم من القوة» لإخماد الثورة، واحتكم جنود التجريدة لضبط النفس في أغلب الأحيان، ويؤكد كيتشن عبر الوثائق الأرشيفية أن العكس هو الذي حدث، وتتبع كيتشن أعمال العنف الشديدة التي تم توثيقها في ملفات كتيبتين

الشريف حسين

للمشاة، كاشفًا كيف أن السلطات المركزية كانت قد تركت الوحدات العسكرية الصغيرة لتطور ردود أفعالها الخاصة على أعمال المقاومة ضدهم في المناطق الحضرية والريفية، وفي معظم الأحيان لجؤوا للقسوة الوحشية.

حتى يقوم بإثبات وحشية رد فعل التجريدة تجاه المصريين، أحصى كيتشن أعداد القتلى والمصابين على كلا الجانبين، وكانت أعداد الأوروبيين الذين تعرضوا للقتل قليلة بالنسبة للانتشار الضخم للفوضى مع أحداث الثورة، فقد تم قتل ٣١ أوروبيًّا فقط، ٤ منهم فقط بريطانيون، وجرح ٣٥، وحتى أعداد القتلى من العسكريين كانت قليلة للغاية، فقد تم في المجمل قتل ٣ ضباط بريطانيين، و١٧ بريطانيًّا آخرين من رتب مختلفة، و٩ هنود، وجرح ٧٨ بريطانيًّا، و٣٦ هنديًّا، وعلى الجانب المصري في المقابل، تم قتل ٧٤٨ مصريًّا، وجرح ١٠١٥ أثناء الأسابيع القليلة لاشتعال الأحداث في شهري مارس وأبريل، وفي صيف ١٩١٩، نشرت السلطات البريطانية تقديرات رسمية أحصت ٨٠٠ قتيلًا مصريًّا و١٥٠٠ جريح.

أثناء قيام التجريدة بقمع الثورة المصرية، وفي الفترة نفسها – في ربيع ١٩١٩ – كانت الإمبراطورية منخرطة في قمع ثورة أخرى في مستعمراتها في الهند، تحديدًا في البنجاب، واعتبر العديد من المؤرخون ما فعلته الإمبراطورية إزاء ثوار البنجاب نموذجًا للوحشية البريطانية المفرطة، ولطالما أشاروا له على اعتبار أنه أحد أسوأ حلقات القمع الاستعماري، ولكن يوضح كيتشن أن رد فعل الإمبراطورية تجاه الثورة المصرية كان في الواقع أشد وحشية، ولسبب ما تجاهلها المؤرخون واعتبروها على العكس نموذجًا لضبط النفس، فقد قامت السلطات البريطانية في البنجاب بقتل ٤٦٣

أللنبي والأمير فيصل

هنديًّا، وهو تقريبًا نصف العدد الذي مات في مصر، وجرح ١٤٨٩ .

يصعب تحميل أللنبي المسؤولية كاملة على ما فعلته التجريدة إزاء الثورة؛ لأنه لم يكن قائدها عند ذاك، ولم يكن قد حضر إلى مصر لتسلم مهامه كمعتمد جديد لها بعد، وكان قائد التجريدة في مصر في وقتها الفريق إدوارد بلفن. في واقع الأمر، كان أللنبي في تلك الأثناء منهمكًا في شأن محادثات مؤتمر السلام في باريس، مدافعًا عن حقوق الفلسطينيين ضد الاستيطان الصهيوني، ومدافعًا عن حقوق السوريين في أن يحكموا أنفسهم تحت ظل ملك عربي ضد الانتداب الفرنسي.

(٣) أللنبي نصير العرب!

من أشد الأمور غرابة، أن الفيلد مارشال أللنبي هو القائد الحربي الذي قام بالاستيلاء على فلسطين وسوريا، ولكنه هو عينه الذي دعم العرب في هاتين البلدتين تجاه استقلالهما قبل حضوره لمصر وأثناء وجوده فيها، ولم تكن مصر قبل وأثناء ثورتها بمعزل عن تلك الأحداث في سوريا وفلسطين، والتي لعب فيها أللنبي دورًا رئيسيًّا.

قبل احتلال أللنبي لفلسطين وسوريا، كانت الإمبراطورية البريطانية قد عقدت اتفاقًا سريًّا مع الشريف حسين حاكم مكة، وأولاده، وبالأخص الأمير فيصل، وبموجب ذلك الاتفاق كان على جيش الثورة العربي، الذي قاده الأمير فيصل ضد العثمانيين بمساندة الجيش

الجنرال أللنبي يتحدث إلى وجهاء القدس بعد احتلال المدينة

البريطاني أثناء الحرب، وكان على بريطانيا بمجرد هزيمة العثمانيين وانتهاء الحرب، أن تساعد الشريف حسينًا على تأسيس مملكة عربية كبرى، تشمل الحجاز وسوريا وفلسطين والعراق، وتمتد حتى جنوب تركيا، وقد تم ذلك الاتفاق في المراسلات الشهيرة لعام ١٩١٦ بين المعتمد البريطاني لمصر آنذاك السير هنري ماكمهان والشريف حسين، ولكن في حين وفى الشريف حسين بوعده، أخلت الإمبراطورية به، وأخذ أللنبي صف العرب في النزاع الذي نشب بين حكومته وبين فيصل عقب ذلك.

حارب الجيش العربي للأمير فيصل جنبًا إلى جنب مع تجريدة أللنبي في فلسطين وسوريا، فكان يغزو المدينة تلو الأخرى، واستطاع دخول دمشق قبل دخول الجيش البريطاني لها، وكان الضابط تي إي لورانس (لورانس العرب) قد خدم في مقر القيادة في القاهرة قبل أن يتم تعيينه تحت إشراف قيادة أللنبي لدعم جيش فيصل، وعبر أللنبي طوال فترة الحرب عن تقديره للجهود الحربية لفيصل، وإيمانه بأهمية دوره. وعلى النقيض من ذلك، انخرطت الحكومة البريطانية في اتفاقات سرية مع فرنسا لتقسيم المنطقة بينهما عقب هزيمة العثمانيين، وأشهرها اتفاقية سايكس-بيكو لعام ١٩١٦، وفي العام التالي، وقبل أن يختتم جيش أللنبي غزو القدس، منحت الإمبراطورية وعد بلفور للمنظمة الصهيونية لإقامة دولة ليهود أوروبا في فلسطين، وبعد أن انتهت العمليات الحربية في فلسطين وسوريا، كان على أللنبي العسكري الآن التعامل مع موقف سياسي شديد الصعوبة لم يُعد نفسه له، خاصة وأنه لم تكن له أية خبرات سياسية في المسبق، وإبلاغ الأمير فيصل أن وعود ماكمهان لأبيه لم تعد سارية، ولكنه في السنوات التالية ساند مطالب العرب في فلسطين، وساند مطالب فيصل؛ لأن يتم تعيينه ملكًا في سوريا، ودعم ذلك بشدة في محادثات مؤتمر الصلح بباريس خلال عام ١٩١٩.

في فلسطين، بعد أن قام بغزو القدس ومعظم المدن المحيطة، تم تعيين أللنبي حاكمًا عسكريًّا مؤقتًا للمنطقة لمدة ثلاثين شهرًا، ودخل أللنبي مدينة القدس محتلًّا لها في شهر ديسمبر من عام ١٩١٧، ودخلها مترجلًا على قدميه حتى لا يشحذ مشاعر العداء يدفعها دخول متعجرف قمعي، واستمر في حكم فلسطين حتى يونيو ١٩٢٠، وكان وقتها يشغل أيضًا منصبه في مصر كمعتمد بريطاني لها، واستولى أللنبي على القدس، ومن ثم حكم فسلطين بعد شهر واحد من تقديم لندن لوعد بلفور لقادة المنظمة الصهيونية في لندن، والذي أعطى اليهود حق إقامة دولة لهم على أرض فلسطين، فكان من ضمن مهام أللنبي كحاكم للمنطقة تسهيل هجرة اليهود الأوروبيين لها، ولكن على العكس من ذلك، لم يكن أللنبي مشجعًا للاستيطان اليهودي في فسلطين، وقام بتطبيق سياسات استهدفت إعاقة عمليات الهجرة، وعمدت أيضًا للحفاظ على حقوق الأهالي، وخصوصًا الفلاحين، واصطدمت سياسات أللنبي مع قادة المنظمة الصهيونية في فلسطين ولندن، وناصبوها العداء، واتهموه بأنه متحيز للعرب ويفضلهم على حساب اليهود، وكان أولَ معتمد بريطاني مدني لفلسطين بعد رحيل أللنبي عنها سياسيٌّ صهيوني، يدعى: فيكونت هربت صامويل، واعترض أللنبي على هذا التعيين واعتبره غير قانوني، وأكد أللنبي أن العرب سوف يعتبرون ذلك عملية تسليم دائمة لبلادهم للصهيونية، وتوقع أن يؤدي ذلك لاندلاع العنف الشديد.

أما فيما يتعلق بسوريا، فقد كان الأمير فيصل قد تحالف مع أعضاء الجمعيات السرية التي حملت شعار القومية العربية ضد العثمانيين والأتراك في حربه هناك، واستطاع جيشه دخول دمشق قبل جيش أللنبي في نهاية سبتمبر ١٩١٨، وتَحالَف فيصل مع نخبة الشام على أن يتولى قيادة سوريا ويصبح ملكًا لها، ولكن بريطانيا كانت بالفعل قد اتفقت مع فرنسا على أن تصبح سوريا من نصيبها بعد الحرب، وجهز فيصل موكبًا ضخمًا لدخول دمشق سياسيًّا كحاكم للبلاد، ولكن استدعاه أللنبي قبل مسيرة الموكب بساعات، في لقائهما الشهير بفندق فيكتوريا في دمشق، ليبلغه آسفًا في حضور لورانس أنه لن يتمكن من حكم البلاد بشكل مستقل، وأن فرنسا ستتولى الأمر معه، وأدى أللنبي مهمته بتبليغ فيصل بالأمر، ولكنه

مؤتمر السلام بباريس

فور انتهاء الحرب عمد إلى دعم مطالب فيصل بحكومة مستقلة في مؤتمر السلام في باريس، وكانت بريطانيا قد سمحت لفيصل بحضور المؤتمر وبصحبته لورنس.

في مراسالاته مع قادة الحكومة البريطانية أثناء المؤتمر، رفض أللنبي بشدة فرض فرنسا لنظام الانتداب على سوريا، وجادل لأجل حق فيصل في حكم البلاد، وعندما قدم الرئيس الأمريكي اقتراحًا بتشكيل لجنة للسفر لسوريا وفلسطين معهم العراق لاستطلاع آراء العرب بشأن حق تقرير المصير، ساند أللنبي أعمال تلك اللجنة، وقدم سكان البلدين الكثير من الالتماسات لأعضاء تلك اللجنة في عام ١٩١٩ للمطالبة بالاستقلال، تحت أعين أللنبي الحاكم العسكري عليهم، وفي ظل اندلاع أحداث الثورة في مصر، حاول أللنبي لفت نظر لندن إلى خطر قيادة فيصل لثورة مشابهة في سوريا يشحذ فيها جيشًا من القبائل العربية والبدو، وأوضح أن الجيش البريطاني لن يستطيع السيطرة على مثل تلك الثورة في حال قيامها، وحتى بعد أن تم الأمر وفرضت فرنسا الانتداب على سوريا، رفض أللنبي سياسة لندن برفع الغطاء عن فيصل لإجباره على القبول بحكم الفرنسيين.

في النهاية فشلت جهود أللنبي في مساندة حقوق العرب على الجبهتين الفلسطينية والسورية، وشاهد من موقعه كمعتمد بريطاني لمصر ذلك الفشل، وانسحبت القوات البريطانية تمامًا من سوريا في نهاية عام ١٩١٩، ثم قامت القوات الفرنسية بطرد فيصل منها برغم المقاومة العربية لها، وفي فلسطين، تم إعلان الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٠، وأعقبه تسهيل الهجرات والاستيطان الصهيوني في البلاد، ذلك فيما كانت الثورة المصرية في حالة اندلاع مستمر.

(٤) أللنبي وسعد باشا: علاقة معقدة:

بعد أقل من أسبوعين لوصول أللنبي لمصر لتولي منصب المعتمد في مارس ١٩١٩، قام بإصدار الأمر بالإفراج عن سعد زغلول باشا من منفاه، وكان سعد باشا وحزب الوفد قد طالبوا بحضور مؤتمر السلام في باريس – والذي بدأت أعماله في يناير من العام نفسه – لأجل الدفاع عن حق مصر في الاستقلال، وبالرغم من إسهامات مصر الكبرى في الحرب من خلال عشرات الآلاف من العمال، فضلًا عن الإمدادات بالغذاء وغيره، رفضت الإمبراطوريه طلب الوفد بالسفر. ومما أثار غضب المصريين أنه قد تم السماح للأمير فيصل بحضور المؤتمر، وتصاعد الأمر حتى أمر المعتمد البريطاني في مصر آنذاك السير ريجنالد وينجت في ٨ مارس بإلقاء القبض على سعد باشا، ونفيه مع العديد من زملائه إلى جزيرة مالطة، واندلعت أحداث الثورة على الفور في اليوم التالي مباشرةً، ورحل السير وينجت عن منصبه، ووصل أللنبي إلى مصر ليحل محله يوم ٢٥ مارس، ولم يُضع أللنبي الكثير من الوقت ليصلح الأمر؛ حيث أعلن في يوم ٧ أبريل الإفراج عن سعد والسماح له بالسفر إلى باريس لحضور المؤتمر.

كان من المفترض أن تكون تلك بداية طيبة للعلاقة بين الرجلين، ولكن تطورت الأحداث لتجعل علاقتهما شديدة التعقيد، في ظل حراك ثوري لم يهدأ خلال السنوات الخمس التالية.

شملت العلاقة المعقدة بين أللنبي وسعد باشا مراحل عدة منذ بدايتها في عام ١٩١٩، وحتى انتهائها بشكل مأساوي لكليهما في عام ١٩٢٤، وبدأت العلاقة بشكل

إيجابي بالإفراج عن سعد من منفاه، والسماح له بالسفر لباريس للتفاوض في أبريل ١٩١٩، ثم السماح له بالعودة لمصر بعد عامين من المفاوضات غير الناجحة في مارس ١٩٢١، ثم تحولت العلاقة بشكل سلبي لنفي أللنبي لسعد مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في ديسمبر ١٩٢١، ثم أعلن أللنبي تصريح ٢٨ فبراير لاستقلال مصر عام ١٩٢٢، وبعدها سمح لسعد بالعودة من المنفى مرة أخرى في سبتمبر ١٩٢٣، وذلك لأجل خوض الانتخابات البرلمانية في مصر لأول مرة بعد استقلال البلاد وإصدار دستور جديد لها، واكتسح سعد وحزب الوفد الانتخابات، وقام بتشكيل الحكومة في فبراير ١٩٢٤ في ظل إدارة أللنبي، وتحسنت العلاقة بين الرجلين لمدة أشهر قليلة، حتى ساءت مرة أخرى عند الاغتيال المفاجئ لقائد الجيش البريطاني في مصر والسودان، فاضطر بعدها سعد للاستقالة، واضطر أللنبي لترك منصبه وعاد إلى لندن مصحوبًا بخيبة الأمل.

في كتابه عن سنوات أللنبي في مصر، المنشور عام ١٩٤٤، يقص القائد العسكري السابق فيكونت وافل ماذا حدث لحظة وصول أللنبي للقاهرة يوم ٢٥ مارس، كانت أحداث الثورة لا زالت في أوج اشتعالها، ولكن يد التجريدة الحديدية كانت تطفئ الأوضاع سريعًا، قام أللنبي على الفور بالحديث مع مستشاريه، وفي مساء اليوم التالي لوصوله قام بدعوة الأعيان وألقى الخطاب التالي عليهم:

«لقد عينني جلالة الملك المفوض السامي لمصر، وأرغب في المساعدة في جلب السلام والهدوء والرضا لتلك البلاد، لذلك أنتوي ما يلي:

أولًا: إنهاء الاضطرابات الحالية.

وثانيًا: التحقيق بحرص في الأسباب التي أدت لحالة الاحتجاج.

وثالثًا: إصلاح المظالم...

أنتم من يستطيع قيادة الناس في مصر، ومهمتكم

الوفد المصري في باريس 1919

العمل معي لصالح لتلك البلاد...».

وقبل أن ينتهي الأسبوع الأول له، يوم ٣١ مارس، قام أللنبي بالاتصال تليفونيًّا بلندن؛ ليطلب من الحكومة الإفراج عن سعد باشا، وكان طلبه صادمًا للحكومة؛ لأنهم ظنوا أنهم كانوا قد أرسلوا رجلًا عسكريًّا صارمًا لوضع الأمور في نصابها، ولكنهم فوجئوا به على العكس يخنع لرغبات المحتجين، وينفذ لهم مطلبهم الرئيسي بسفر سعد إلى باريس، الذي رفضوه في السابق مرتين، وقامت وزارة الخارجية باستشارة السير وينجت – المعتمد السابق الذي قام بنفي سعد – والذي اعترض على الأمر، وأصر على أن مثل هذا التنازل الضخم سوف يتم اعتباره علامة ضعف غير مقبولة.

نجح أللنبي في النهاية في إقناع الحكومة بالإفراج عن سعد، وأصدر القرار يوم ٧ أبريل، وصل سعد إلى باريس يوم ١٨ أبريل، ولكن في اليوم التالي لوصوله أعلن الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون دعمه للحماية البريطانية على مصر، وكان ذلك لطمة كبرى للوفد، وحدثت الخلافات بين أعضاء الوفد في الشهور التالية، وانشق العديد منهم عن سعد.

ثم اتخذ أللنبي الخطوة التالية لدعم مطالب المصريين، وهي مساندة قدوم لجنة ملنر لتقصي الأوضاع، ولكن اصطدم أللنبي مع سعد حول أعمال تلك اللجنة، ووصلت اللجنة إلى مصر يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ لأجل عقد لقاءات مع المصريين، ولكن أصر الوفد ومعه المواطنون على أنه لا تفاوض أو محادثات سوى مع سعد زغلول نفسه باعتباره زعيم الأمة، وكان وقتها لا يزال في باريس، وقاطع معظم السياسيين المصريين اللجنة، وترك

اللورد ألفريد ملنر

ملنر مصر بدون نتيجة في مارس ١٩٢٠، ولكن أخذ معه توصية رئيسية للحكومة البريطانية بضرورة إنهاء الحماية على مصر، وأيد أللنبي بشدة تلك التوصية، وسافر إلى لندن في خريف العام نفسه لأجل إقناع حكومته بها، ولكن تجاهلته الحكومة وتجاهلت معه تقرير ملنر.

يؤكد المؤرخ بريان جاردنر: أنه بالرغم من عدم موافقة أللنبي على جميع بنود التسوية التي تقدم بها ملنر، فإنه اتفق معه على البند الرئيسي فيها، وهو إلغاء الحماية تمامًا، وتوقيع اتفاقية مصرية-بريطانية شاملة، تمنح الاستقلال، ولكن تحتفظ بحماية المصالح الإنجليزية في قناة السويس والسودان. أراد أللنبي أن تعترف حكومته باستقلال مصر أولًا، ثم مناقشة أية بنود أخرى لاحقًا، وأكد أنه لا حاجة لاستمرار الحماية؛ لأن وجود قوات بريطانية بحرية في المنطقة، ووجود قاعدة عسكرية في القناة، كاف لتأكيد قوة بريطانيا الفعلية إن لم تلتزم مصر ببنود الاتفاق.

مرة أخرى لم تتوقع الحكومة في لندن أن يتقدم أللنبي ومعه ملنر بتلك التوصيات «الثورية»، ووجدتها صادمة، ورفضها فريق في الحكومة رفضًا قاطعًا، ومنهم الشهير وينستون تشرشل، الذي عمل بشكل مكوكي فيما بعد على إجهاض مساعي أللنبي لاستقلال مصر، حتى إنه قدم إلى زيارة منفردة للقاهرة أقلقت الوطنيين وأغضبت المعتمد.

بعد أن أمر سعد باشا أنصاره في مصر بمقاطعة اللجنة، سافر سعد بنفسه من باريس إلى لندن لعقد محادثات خاصة مع ملنر ومعه بعض أعضاء الوفد، فيما بين شهري يونيو وأغسطس ١٩٢٠، وتوصل الطرفان لمسودة اتفاق حاول فيه ملنر الاستجابة لمعظم مطالب المصريين الخاصة بالاستقلال، ولكنه مشروط باحتفاظ بريطانيا بمصالحها في مصر؛ لأجل أن يضمن أن تقبل حكومته به. حضر أللنبي إلى لندن في شهر أغسطس، ونصح بشدة الحكومة بتبني الاتفاق، ونشر ملنر تلك المسودة في أغسطس ١٩٢٠، وأطلق عليها: «اتفاقية ملنر-زغلول»، وأكد أنها ليست اتفاقية بالمعني المعروف، ولكنها مجرد خطوط عريضة قد يتم صياغة معاهدة بناءً عليها لاحقًا، ولكن في نهاية الأمر تراجع سعد باشا عن قبول الاتفاق، ربما خوفًا من أن تؤثر موافقته على استقلال غير تام على درجة تأييد جموع الشعب له، وأعلن أنه لا بد للشعب المصري من أن يقبله أولًا.

أرسل سعد باشا خطابات للقاهرة؛ لاستطلاع مدى قبول القوى الوطنية لتلك الاتفاقية، ولم يكن أللنبي مرتاحًا لما رآه عملية مساومة من قبل سعد، ورأى أنها ستضيع الفرصة السانحة، وبالفعل فشل الاتفاق. وفي واقع الأمر، كانت بنود ذلك الاستقلال المشروط هي عينها التي سينص عليها تصريح ٢٨ فبراير بعد عامين من تلك المحادثات، وعندها سيقبل بها سعد باشا كما هي، ويخوض الانتخابات البرلمانية، ويتولى تشكيل الوزارة على أساس منها.

عاد أللنبي من لندن إلى مصر في مارس ١٩٢٠ بعد فشل جهوده لدعم توصيات تقرير ملنر، وبعدها بعام بالضبط عاد سعد باشا في مارس ١٩٢١، بعد فشل مفاوضاته للحصول على الاستقلال التام في باريس ولندن، وفهم أللنبي جيدًا مدى شعبية سعد زغلول، واتبع سياسة مهادنة معه ومع الحشود من مؤيديه من الشعب، وفي خطاب أرسله لوالدته عن وصول سعد

عدلي باشا يكن

اعلان استقلال مصر عام 1922

للقاهرة، كتب أللنبي: «وصل سعد زغلول إلى القاهرة بالأمس، وقمت بسحب جميع الضباط والجنود من الشوارع، وتركت إدارة الأمر بالكامل للمصريين، كان هناك حشد ضخم للغاية مملوء بالحماس، ولكنه كان حشدًا منظمًا، ومر الأمر بدون أية حوادث».

وفي خطاب آخر أرسله لها بعد شهر من مكوث سعد في القاهرة، ونشوب بعض الحوادث، كتب: «إنني أرغب في أن يتمكن المصريون من إدارة أمورهم السياسية بأنفسهم، ولا أرغب في التدخل بأية قوات إلا لو كان الأمر فيه تهديد لحياة أو مصالح الأوروبيين».

وفي العام نفسه قام عدلي باشا بتشكيل وزارة جديدة، كان أحد أهم مهامها التفاوض مع الحكومة البريطانية حول توصيات لجنة ملنر، والتوصل لاتفاق مقبول بشأن الشروط الموضوعة للاستقلال فيها، واعترض سعد باشا على تلك المفاوضات، وتجددت أحداث الثورة مرة أخرى لأجل عرقلتها، وعادت الاضطرابات مرة أخرى للبلاد، واضطرت حكومة عدلي باشا للاستقالة في شهر ديسمبر عام ١٩٢١، وشحذ سعد باشا الثوار للاحتجاج وإثارة المزيد من القلاقل، وبالإضافة لذلك أيضًا أوعز للباشوات بألا يقبل أحدهم بتشكيل وزارة جديدة، وبعد معاناته من حالة الفراغ الوزاري، وعدم وجود حكومة في البلاد، قرر أللنبي معاقبة سعد باشا على وقوفه وراء كل ذلك، بأن قام بنفيه مرة أخرى خارج البلاد، إلى جزيرة سيشل تلك المرة.

تم التخلص من سعد، ولكن ظلت البلاد في حالة فراغ سياسي بلا حكومة، وفي أزمة إدارية ساحقة حتى بداية العام التالي، الأسابيع الأولى من ١٩٢٢، وعمل أللنبي مع عبد الخالق ثروت باشا على محاولة حل المعضلة، وطلب منه تشكيل الوزارة، وكان ثروت باشا من غير المناصرين لحزب الوفد أو سعد باشا، ولم تكن لديه مشكلة في قبول طلب أللنبي لتشكيل حكومة جديدة، ولكن في ظل الأوضاع الملتهبة في الشارع، لم يكن ثروت باشا ليتمكن من فعل ذلك قبل أن يتم إعلان رفع الحماية البريطانية عن البلاد، ووجد أللنبي نفسه في طريق مسدود، حتى بعد التخلص من سعد، والمخرج الوحيد منه هو انتزاع استقلال مصر من الحكومة البريطانية بأي شكل كان، فسافر إلى لندن، وبعد محادثات عاصفة، عاد بتصريح ٢٨ فبراير.

(٥) ماذا حدث في لندن عشية تصريح ٢٨ فبراير؟

بعد أن قام أللنبي بنفي سعد باشا إلى جزيرة سيشل في ديسمبر ١٩٢١، وجد أمامه طريقًا مسدودًا لحكم البلاد، وكان المخرج الوحيد منه هو رفع الحماية، قام بإرسال عدد لا نهائي من التلغرافات والمكاتبات السرية والعلنية لرئيس الوزراء آنذاك لويد جورج، ولكن رفضت الحكومة مطلبه بمنح البلاد استقلالها، عندها قرر أللنبي السفر بنفسه إلى لندن بداية فبراير ١٩٢٢، وأبدى صلابة رأس لم تستطع جهود حكومته إلانتها، حتى إنه هدد بالاستقالة، وأن يرسل إلى زوجته الليدي أللنبي كي تلم متاعها وتحضر من القاهرة للندن إن لم يتم تنفيذ طلبه، وبالفعل رضخت الحكومة وعاد أللنبي في نهاية الشهر نفسه إلى القاهرة، ووصلها في يوم ٢٨ فبراير ليقرأ على الجميع تصريح إلغاء الحماية، وتحويل مصر إلى دولة ملكية دستورية.

ماذا حدث بالضبط أثناء وجود أللنبي في لندن؟ وماذا دار في تلك المحادثات المكثفة الحامية التي دارت بينه وبين أعضاء حكومته؟ تكشف وثائق الأرشيف البريطاني عن كل ما دار في تلك الفترة الحرجة التي تركت أكبر الأثر على مخرجات ثورة ١٩١٩.

سافر أللنبي من القاهرة في يوم ٣ فبراير، ووصل إلى لندن بعدها بأسبوع في يوم ١١ فبراير، ولمدة أسبوع مشحوذ بالتوتر والضغوط والمشاحنات الكلامية في

الفترة ما بين ١٥ و٢١ فبراير، التقى أللنبي في مقابلات طويلة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية وغيرهما من المسؤولين.

قبل ثلاثة أسابيع من اتخاذه قرار السفر، تحديدًا في يوم ١٢ يناير، أرسل أللنبي تلغرافًا إلى الحكومة في لندن يعلمهم فيه باستمرار أزمة عدم قبول أحد لتشكيل الوزارة في مصر، ثم تقدم بحلٍّ نهائيٍّ لها، وأرفق أللنبي بالتلغراف خطابًا مكتوبًا، قد قام بصياغته لأجل تقديمه للسلطان فؤاد، تعترف فيه بريطانيا باستقلال مصر، وطلب من الحكومة الموافقة على تقديم الخطاب لفؤاد؛ حتى يتمكن ثروت باشا بعد ذلك فوريًّا من تشكيل الوزارة وإنهاء الأزمة.

بنبرة تصالحية، كتب أللنبي في خطابه أن هناك سوء تفاهم في فهم نوايا الحكومة البريطانية، وأن رغبة بريطانيا المخلصة هي أن ترى مصر «تتمتع بالصلاحيات الوطنية، والوضعية الدولية لدولة ذات سيادة... ووضعية دولة حرة... وفيما يتعلق بأية رغبة في التدخل في الشؤون الإدارية الداخلية لمصر، فإن الحكومة البريطانية قد عبرت مرارًا وتكرارًا أنها ترغب وبحماس في أن تضع في أيدي المصريين شؤونهم الخاصة». ثم فصل أللنبي في خطابه لفؤاد بنود استقلال مصر كالتالي:

«١٠- وبأخذ هذا الهدف في الاعتبار، يسعدني أن أتمكن من الإعلان لسموكم أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن توصي البرلمان البريطاني، وبدون أي انتظار لإتمام اتفاقية، بإنهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة... ١٢- أقترح إنهاء الأحكام العرفية التي تم فرضها في نوفمبر ١٩١٤ في أقرب فرصة ضرورية... ١٣- بمجرد تأسيس الأوضاع الجديدة، ستقوم حكومة جلاله الملك بالتشاور مع الحكومة المصرية، وبروح من الصداقة، بالنظر في شأن النقاط التالية لأجل تسويتها: أ. تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية. ب. الدفاع عن مصر ضد أي شكل للاعتداء أو التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر. ج. حماية مصالح الأجانب في مصر».

وحتى يتعجل أللنبي جواب الحكومة بالموافقة على تقديم الخطاب للسلطان بنصه، قام لاحقًا في اليوم نفسه، ١٢ يناير، بإرسال تلغراف عاجل «شخصي وخاص» إلى وزارة الخارجية البريطانية، وأشار فيه إلى الاقتراحات المقدمة في تلغرافه السابق، وأكد أللنبي في ثاني تلغراف أن الفرص قد ضاعت ومضى الوقت لتسوية الأزمة في مصر، وتلك هي الفرصة الأخيرة المتبقية، ويجب على الحكومة البريطانية استغلالها وقبول اقتراحاته، وأكد أنه إن تم رفض اقتراحاته تلك المرة، فسوف تفوت على الحكومة الفرصة الأخيرة وهي فرصة شديدة الجودة، وأكد أنه لا يعتقد أن فرصة مثل تلك ستحضر مرة أخرى، ولكن واجه أللنبي الرفض المحبط، وردت عليه وزارة الخارجية بعد خمسة أيام تخبره بعدم اقتناع مجلس الوزراء بمقترحاته، وأصر المجلس على أنه إن تم رفع الحماية ومنح الاستقلال، فلن تكون هناك أية ضمانات لالتزام الحكومة المصرية الجديدة بقبول القوات البريطانية على أراضي البلاد.

في ١٥ يناير، أرسل أللنبي تلغرافًا لمجلس الوزراء في لندن يبلغهم مرة أخرى أن أزمة رفض تولي السياسيين تشكيل حكومة لا زالت مستمرة، وقال: إنه قد التقى بأعضاء من الوفد الذين أوضحوا أنهم ينوون الانشقاق عن الحزب، وهم مستعدون للمساعدة في حل الأزمة. وقام هؤلاء بقبول مسألة أن جميع الأراضي المصرية ضرورية للدفاع عن مواصلات الإمبراطورية، وأنه من غير المسموح لأية قوى أجنبية أخرى بالتدخل في الشؤون الداخلية المصرية، وبالإضافة لذلك عبروا عن رأيهم أنه لا يجب السماح لسعد باشا بالعودة لمصر مطلقًا في ظل أية ظروف. 3

ومرة أخرى في ١٧ يناير، أرسل أللنبي تلغرافًا آخر «عاجلًا» إلى مجلس الوزراء، يؤكد فيه أن الانشقاقات التي كان قد توقعها في حزب الوفد لم تحدث، فهناك أعضاء من الوفد مستعدون لدعمه، ودعم ثروت باشا لتشكيل الوزارة، ولكنهم لن يستطيعوا تقديم الدعم بشكل علني، وكل ما يستطيعون تقديمه في تلك اللحظة الحرجة هو التزام الحياد، والمساعدة بشكل خفي.

ولكن استمر رد الحكومة على كل تلك التلغرافات محبطًا، وتلقى أللنبي تلغرافًا في ٢٥ يناير أوضح فيه مجلس الوزراء أنه بالفعل قد بذل كل ما في وسعه لأجل الالتقاء في نقطة وسط مع مطالب السياسيين المصريين ومطالبه، وأنه يشعر بخيبة الأمل من أللنبي؛ لعدم قدرته على إقناع المصريين باقتراحات لندن، وأكد له أن الحكومة كانت قد جعلت المبادئ العامة لسياسة الحكومة البريطانية شديدة الوضوح له وللمصريين منذ ديسمبر الماضي، وأن هناك حدودًا لما هي مستعدة لقبول التنازل فيه.

عندها قرر أللنبي ضرورة السفر إلى لندن بنفسه للإصرار على اقتراحاته، ورحل عن القاهرة يوم ٣

فبراير، واستغرقت الرحلة أسبوعًا، وفي الساعة الحادية عشر صباحًا يوم ١٥ فبراير، اجتمع أللنبي مع رئيس الوزراء لويد جورج في حضور وزير الخارجية اللورد كرزون ومسؤولين آخرين، وبعد أن عرض أللنبي اقتراحاته حول استقلال مصر مرة أخرى، هدد في ذلك الاجتماع صراحة بالاستقالة إن لم يتم قبولها، وتحدث أللنبي قائلًا: إنه يبدو أن مجلس الوزراء يظن أنه يمكن تشكيل حكومة مصرية، تقوم بتوقيع معاهدة لا تعطي البلاد استقلالًا تامًا، ولكن ذلك أمر مستحيل، لن تقبل أية حكومة مصرية بالتوقيع على معاهدة تتفاوض مع الحكومة البريطانية على أي شيء سوى الاستقلال الكامل.

وأضاف أنه أخبر ثروت باشا أن الحماية يجب أن يتم رفعها أولًا، ثم ترك أية أمور أخرى خاصة بالتسوية للمناقشة فيما بعد، وأشار إلى مسودة خطابه للسلطان فؤاد، وطالب مجددًا بالموافقة عليها، ورد عليه رئيس الوزراء أنه قبل نشوب الحرب وإعلان الحماية، لم تكن مصر في واقع الأمر دولة مستقلة ذات سيادة، بل كانت تابعة للسلطنة العثمانية، ومن غير المنطقي أن تطالب الآن بتغيير الوضع الذي كان بالفعل قائمًا وقتها، وجادل بأنه لو تمت الموافقة على طلب أللنبي برفع الحماية، فسوف يحتفل جميع المصريين، ويؤولون القرار على أنه يعني الجلاء الكامل للجيش البريطاني عن مصر، وهو أمر ليس لدى الإمبراطورية النية في فعله، ولن تسحب قواتها العسكرية من البلاد، وعندها قال أللنبي: إنه في تلك الحالة لن يستطيع العودة إلى مصر؛ لأن الجميع في مصر يعرف سياسته الداعية لرفع الحماية جيدًا.

استمر الجدال من جانب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعندها طلب أللنبي من رئيس الوزراء قبول استقالته، وانفض الاجتماع الأول في ذلك اليوم بدون نتيجة.

وفي السادسة مساءً من اليوم نفسه، ١٥ فبراير، اجتمع أللنبي مرة أخرى مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية وبقية المسؤولين الذين حضروا الاجتماع السالف في الصباح، وتلك المرة أصر أللنبي بصلابة رأس على الاستقالة إن لم يتم قبول اقتراحاته والموافقة على نص الخطاب الذي صاغه للسلطان فؤاد، واستقبله رئيس الوزراء في تلغراف ١٢ يناير.

كان الحوار في الاجتماع شديد السخونة، وحمل الكثير من محاولات الضغط على أللنبي، وتحدث لويد جورج كثيرًا محاولًا إقناع أللنبي بتغيير وجهة نظره، في حين كان يرد الأخير بإجابات مقتضبة يصر فيها على مطلبه، وأوضح لويد جورج أن هناك أعضاء في الحكومة يرفضون بشدة منح مصر استقلالها، وعلى رأسهم الشهير وينستون تشرشل، ولكن ثبت أللنبي على كلمة واحدة، وهي أن الوضع في مصر شديد الصعوبة، وليس هناك أي مجال للمساومة، وأنه على مجلس الوزراء إما قبول اقتراحاته كما هي، وإما قبول استقالته، حينها قال لويد جورج جملته الشهيرة للنبي؛ بأنه قد صبر خمسة أسابيع كاملة، وعليه أن يصبر فقط خمس دقائق أخرى.

تم اختتام الاجتماع بموافقة لويد جورج على نسخة مختصرة لخطاب أللنبي لفؤاد ترفع الحماية عن مصر، لكن مع مناقشة إضافة نقاط تحمل بعض التحفظات إليها.

ثم أخيرًا حدثت الانفراجة الكبرى في اجتماع يوم ٢٠ فبراير، بعد أسبوع كامل من الانتظار، وفي الساعة الثانية عشرة ظهرًا من ذلك اليوم، اجتمع أللنبي مرة أخرى مع رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، وعضو في البرلمان، ومسؤولين آخرين، وكان الاجتماع في تلك المرة أقصر من سابقيه، وتلقى أللنبي نبأ الموافقة على النص المختصر لخطابه لفؤاد، على أن يقرأه عليه في صورة إعلان بمجرد عودته للقاهرة، ثم يحصل على التأكيد النهائي من ثروت باشا بتشكيل الوزارة المصرية الجديدة فورًا، وتعهد البرلمان البريطاني في لندن بإعلان رفع الحماية في اليوم التالي لقراءة أللنبي لإعلانه في القاهرة، وتعهد ثروت باشا بتشكيل الحكومة.

أضاف لويد جورج على إعلان أللنبي نقاطًا جعلت استقلال مصر مشروطًا، وتعلقت بوجود قوات بريطانية على الأراضي المصرية، وحماية إنجلترا لحقوق الأجانب في مصر، ومناقشة حق مصر في الاحتفاظ بحكم السودان.

تم الأمر للنبي، وعاد من فوره للقاهرة، واستغرقت رحلة العودة أسبوعًا، ووصل البلاد يوم ٢٨ فبراير، وللتو أعلن إلغاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية، واحتفظت بريطانيا بشروطها لتأمين المواصلات البريطانية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أي هجوم عليها، وحماية المصالح الأجنبية، وحماية الأقليات، وبقاء السودان في القبضة الإنجليزية.

كان التصريح قصيرًا للغاية، وكان المفترض أن تعقبه صياغة معاهدة شاملة بين حكومة مصرية وإنجلترا،

وبناءً على التصريح، تم تحويل مصر إلى ملكية دستورية، وشكل ثروت باشا الوزارة، وعكفت حكومته على صياغة دستور جديد للبلاد، صدر في أبريل عام ١٩٢٣، وأعقبته انتخابات برلمانية في العام التالي.

كان تصريح ٢٨ فبراير نقطة نجاح رئيسية لثورة ١٩١٩، فقد حققت أخيرًا وبعد ثلاث سنوات من النضال مطلبها الأساسي بالاستقلال، ولكن اعتبره الكثير من الثوار استقلالاً مشروطًا ومنقوصًا وفاقدَ القيمةِ؛ لأنه أقر ببقاء الاحتلال العسكري البريطاني، ولم يمنح مصر السيادة على السودان. قَبلَ سعد باشا بتصريح ٢٨ فبراير رغم عيوبه، بالرغم من أن بنود التصريح هي نفسها اقتراحات لجنة ملنر التي رفضها سعد منذ عامين! وعاد سعد باشا من منفاه في سيشل في سبتمبر ١٩٢٣، لأجل المشاركة في أول انتخابات نيابية لمصر المستقلة تحت ظل دستورها الجديد، واكتسح الوفد تلك الانتخابات، وقام سعد بتشكيل الوزارة في فبراير ١٩٢٤.

(٦) خيبة الأمل والرحيل عن مصر:

لم يمر عامان على تصريح أللنبي باستقلال البلاد، وأقل من تسعة أشهر على تولي سعد زغلول رئاسة الوزراء لأول مرة في ظل دستور جديد، حتى قام الثوار باغتيال قائد الجيش البريطاني في مصر. وضعت تلك الحادثة الكارثية أللنبي في موقف محرج أمام حكومته، وجعلته يشعر بأن مخاطرته السياسية قد آلت للفشل، ودفعت خيبة الأمل أللنبي لتطبيق إجراءات قمعية لم يسبق له أن أقبل عليها من قبل أثناء وجوده بمصر، ودفعت الكارثة سعد زغلول للاستقالة من منصبه، وبعده بفترة قصيرة أيضًا استقال أللنبي.

كان من المتوقع بعد أن تم رفع الحماية، وتولي سعد زغلول لقيادة الحكومة، أن تهدأ أو تنتهي تمامًا عمليات الاغتيال السياسي للإنجليز في مصر، وكان من المتوقع أن يجلس الطرفان للتوصل لصياغة معاهدة شاملة تحسم الخلافات حول وجود الجيش البريطاني على الأراضي المصرية والمسألة السودانية، وحماية مصالح الأجانب في مصر، ولكن حدثت فجأة كارثة لم يتوقعها أحد قلبت الأمور رأسًا على عقب؛ حيث تم اغتيال السردار لي ستاك قائد القوات البريطانية في مصر والسودان في نوفمبر ١٩٢٤، وكان رد فعل أللنبي شديدًا؛ حيث أجبر الحكومة المصرية على دفع مبلغ غرامة نصف مليون جنيه إسترليني، واتخذ إجراءات لإبعاد السودان عن مصر عبر إجلاء وحدات الجيش المصري من السودان، وتقدم سعد زغلول باستقالته، وتقدم أللنبي أيضًا باستقالته للحكومة البريطانية قبل نهاية العام، ولكن الحكومة رغبت في إذلاله؛ لأنه ورطها في تلك المشكلات؛ بأن تركت استقالته معلقة، وأخيرًا تم قبولها، وترك مصر راحلًا عنها للأبد في مايو ١٩٢٥.

لم يعش سعد باشا زغلول طويلًا بعد تلك الوقائع؛ حيث توفي في القاهرة في أغسطس ١٩٢٧، وعاش أللنبي بعده لعدة سنوات، حتى توفي في مايو عام ١٩٣٦، وبعد موته بأشهر قليلة، وقعت مصر وبريطانيا أخيرًا المعاهدة التي سعى أللنبي لعقدها ولكنه فشل في ظل حراك ثوري لم يهدأ، وهي معاهدة ١٩٣٦، والتي حققت الكثير من – وليس كل – مطالب المصريين نحو الاستقلال التام.

إذن استغرق الأمر سبعة عشر عامًا من لحظة اندلاع ثورة ١٩، وحتى قامت مصر بتوقيع معاهدة جلاء جزئي مع بريطانيا في ٣٦، وتخضبت تلك السنوات بدماء المئات من المصريين الذين تم قتلهم على أيدي قوات الاحتلال، والآلاف غيرهم الذين تم جرحهم أو حبسهم أو نفيهم خارج البلاد، ولم تحصل مصر على الجلاء الكامل سوى في عام ١٩٥٦.

وإذا عاد المرء بالزمن إلى عامي ١٩١٩ و١٩٢٠، وأطلق لعنانه التخيل بأن سعد زغلول باشا قد قبل بالعمل عن قرب مع أللنبي، وهو المُستعمر البريطاني الوحيد الذي كان مقتنعًا بأهمية منح مصر استقلالها في تلك الفترة الحرجة، فهل كان سيوفر ذلك على المصريين كل تلك السنوات من النضال، ويحقن الدماء التي تكبدها جيل على الأقل من خيرة شباب مصر؟ وهل كانت ستحصل مصر على استقلالها الكامل خلال فترة أقل كثيرًا مما اضطرت الى انتظاره؟ سؤال ربما يستحق الإجابة عنه.

الباب الخامس: التأريخ للثورة

- ثـورة 1919 وتطـور الكتابـة التاريخيـة فـي مصـر مـن التأريـخ للأسـرة إلـى التأريـخ للأمـة

زكـريا صادق الـرفاعـي

- الدراسـات الأمريكيـة حـول ثـورة 1919.. منظـور تاريخـي

بيتر جران

- صـورة سـعد زغلـول فـي الدراسـات الأمريكيـة الباكـرة.. جـورج دونهـام بيـرس نموذجًـا

شـريف إمام

1

ثورة 1919 وتطور الكتابة التاريخية في مصر من التأريخ للأسرة إلى التأريخ للأمة

زكريا صادق الرفاعي

تاريخ مصر الحديث بين المد والجذر

كانت الثقافة التاريخية جزءًا رئيسًا من الدعوات الإصلاحية التي تبناها جيل الرواد، بل كان قسم التاريخ أحد الأقسام المهمة بكلية الألسن، وكان ذلك مواكبًا للتقدم المطرد الذي حققه علماء المصريات، وصارت فكرة مصر القديمة، وبعث مجدها السابق مطروحة بقوة في مصر آنذاك.

وخلال إدارة «**رفاعة الطهطاوي**» لمدرسة الألسن استطاع توظيف البعد التاريخي جيدًا، فكانت معظم الترجمات ذات صبغة تاريخية، وربما كان الباعث على ذلك مقتضيات النهضة بالدولة، وتقويتها، وهي الشغل الشاغل لرفاعة وتلاميذه، وإذا كانت بعض الترجمات قد غطّت الحاجات العلمية، والتقنية، فما زالت هناك مشكلة السلطة، وهي إحدى جوانب قوة الدولة أيضًا، وهو ما انصرفت إليه هذه الترجمات التي كان اختيارها من وحي تصور سياسي في المقام الأول.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بتفاصيل التحديث في البلدان الأوروبية كان المحور الرئيس للكتب المترجمة حيث قدمت نماذج عديدة «روسيا»، «فرنسا»، «السويد»؛ ليصبح الدرس إذا كانت هذه الدول قد تقدمت، وصارت قُوى كبيرة، فهل يمكن تطبيق ذلك في مصر؟ .

ويجب ألا ننسى في هذا الصدد أن «**الطهطاوي**» كان دائمًا ما قرن «**محمد علي**» بكبار الشخصيات التاريخية مثل:

محمد علي

(الإسكندر، نابليون، بطرس الأكبر، شارل الثاني عشر) ؛ كنماذج للاقتداء، وكان يتم طبع ألف نسخة من كل كتاب، وكان بعضها يدرس في المدارس الحديثة، مما أدّى إلى توسيع دائرة الوعي التاريخي، وبذلك فقد قدّم رفاعة، وتلاميذه مجموعة من المؤلفات التاريخية عالجت مختلف العصور.

وقد شهدت الكتابة التاريخية في مصر مع مطلع القرن العشرين حراكًا ملحوظًا بغض النظر عن توجهاته وأهدافه، فدعت بعض الصحف في عام 1902م إلى إعداد، وتنظيم احتفاليات كبيرة بالقاهرة، وسائر المدن المصرية احتفاء بمرور مائة عام على وصول «**محمد علي**» إلى سُدَّة الحكم في مصر، وبينما تبارى البعض في الحديث عن مآثر، وأعمال محمد علي «**باعث نهضة مصر وتقدمها**»، كان للإمام محمد عبده (1849-1905م) رأي آخر فكتب مقاله الشهير بعنوان «**آثار محمد علي في مصر**» المنشور في يونيو في عام 1902م بمجلة المنار دون ذكر اسمه صراحة، مكتفيا بتذييل المقال بتوقيع «**مؤرخ**» [1].

وقد أوضح الإمام في ختام مقالته، وعلى النقيض من الصورة السائدة بأنه رغم جهود، وإنجازات «**محمد علي**» السياسية، والاقتصادية، إلا أنها أتت في تقديره بنتائج عكسية ، ولم يكن لها ظهير اجتماعي يدافع عنها فقال في عبارة موجزه، وجامعة: «**ولا أظن أن أحدًا يرتاب بعد عرض تاريخ «محمد علي» علي بصيرته أن هذا الرجل كان تاجرًا، زارعًا، وجنديًّا باسلا، ومستبدًا ماهرًا، لكنه كان لمصر قاهرًا، ولحياتها الحقيقية مُعدِما، وكل ما نراه الآن فيها مما يسمّى حياة فهو من أثر غيره**»[2].

الإمام محمد عبده

وليست القضية هي الاتفاق، أو الاختلاف مع الرؤية التي طرحها الإمام «**محمد عبده**»، وإن كان من الصعوبة بمكان تجاهلها باعتبار مكانة، وأهمية صاحبها، وإنما المهم هي أنها شرعت تؤسس بقوة لرواية مغايرة بموازاة الرواية الرسمية المتداولة لتجربة «**محمد علي**» بكل تجلياتها السياسية، والاجتماعية من زوايا مختلفة، وتردّدت أصداؤها بدرجات متفاوتة في أعمال أخرى لاحقًا.

والواقع أن الصورة الذهنية متعددة الجوانب التي ارتسمت من قِبَل الكتّاب، والمؤرخين عن شخصية «**محمد علي**»، والتي أعيد إنتاجها مرارًا في فترات، ومناسبات تاريخية مختلفة، قد ساهمت بلا ريب في استمرار الجدل، والتباين حول سياساته، وأعماله، وعلى حدّ قول البعض فإنه: «على الرغم من تناول العديد من الكتب لها (أي تجربة محمد علي) فإن القليل منها قد تناولها على وجه صحيح، وربّما بصورة مرضية، على أن الكثير، قد كتب إمّا بواسطة أنصار الأسرة المالكة، وبتكليف منها، أو بواسطة من ينتقصون من قيمتها، وبالتالي فلسنا نملك سجلاً غير متحيز لذلك العصر» [3].

ومن زاوية أخرى شهد العقد الأول من القرن العشرين صدور كتاب «**اللورد كرومر**» (1841-1917م) مصر الحديثة في عام 1908م، وكان محاولة دعائية صريحة لتبرير السياسات البريطانية في مصر، والدفاع عن بقاء إنجلترا بمصر، وبذل ما في وسعه من خلال ما كان بحوزته من وثائق، وإحصاءات إثبات أن الإدارة البريطانية هي التي انتشلت مصر من حالة الفوضى، والاضطراب السائدة، ومنحتها وجهًا حضاريًّا آخر، ورغم ذلك النهج الدعائي الواضح، فقد وجَّه الكتاب نَظَرَ البعض –ربّما دون قصد– إلى طرح فكرة الإصلاح في تاريخ مصر الحديث، على نحو ما فعل «**جورجي**

غلاف كتاب اللورد كرومر مصر الحديثة

زيدان» الذي أعاد طبع كتابه تاريخ مصر الحديث الصادر في عام 1889م في طبعة ثانية في عام 1911م، كما صار الاهتمام بالجوانب الإحصائية للمؤسسات، وميزانيات الدولة أمرًا ملحوظًا في الدراسات التالية [4] ، ولم تخل تلك الفترة من صدور بعض الكتابات النوعية المهمة مثل: «**الضرائب، والأطيان في القطر المصري**» لجرجس حنين (صدر في عام 1904)، و«**تاريخ التعليم في مصر بين سنتَي 1914-1915** لأمين سامي (صدر في عام 1917) [5]، ولم تأت تلك الكتابات، وغيرها من فراغ بل كانت وثيقة الصلة بالتيارات الفكرية المتدافعة التي شهدتها البلاد على تنوعها منذ أواخر القرن التاسع عشر، فضلا عن تطور الصحافة، وازدهار نشاط الجمعيات الثقافية العلمية والأدبية، فضلاً عن افتتاح الجامعة الأهلية في عام 1908م، وما صَاحبَهَا من متغيرات متسارعة، كان في مقدمتها انخراط المرأة – بصورة ملحوظة– في العمل العام.

ثورة 1919 والفكرة القومية

كانت ثورة 1919 بتجلياتها المختلفة علامة فارقة في تاريخ مصر الحديث، فشاركت فيها حشود المصريين على تنوع انتماءاتهم الطبقية، والأيدلوجية، وعبّروا عما جاش في نفوسهم من آمال، وتطلعات، وبطبيعة الحال زادت الثورة بما رفعته من شعارات، وما قدمتْه من شهداء من رصيد الوعي الجمعي بالتاريخ لدى المصريين، فلم يعد التاريخ قاصرًا على استحضار الماضي، ومطالعته فحسب، وإنما صارت يوميات الثورة بزخمها، وأحداثها تاريخًا حاضرًا ملء السمع والبصر يشارك في صنعه الجميع على قدم المساواة [6] .

وفي أعقاب الثورة عاد للظهور مجددًا ذلك الجدل التاريخي الكامن الذي سبقت الإشارة إليه في مطلع القرن العشرين، وغَدَا اللجوء إلى التاريخ، وتوظيفه، وتطويعه خدمة لأغراض بعينها واقعًا ملموسًا في كتابات تلك الفترة التي برز فيها اتجاهين من الأعمال التاريخية على النحو الآتي:

أولًا: التيار القومي، دراسات محمد صبري السربوني (أنموذجًا)

ونعني بالتيار القومي ذلك النموذج الجديد من المؤرخين المحترفين اللذين بدأوا على الساحة، مثل: «**محمد رفعت، ومحمد صبري السربوني، ومحمد شفيق**

محمد شفيق غربال

محمد صبري السربوني

غربال»، وكانوا نتاجًا لنمط التعليم الغربي [7] ، وهم عمُدُ المدرسة التاريخية المصرية، ومن خلال دراستهم، وتدريبهم كانوا على وعي كبير بأهمية استخدام المحفوظات التاريخية الأصلية ، كما أعلى هؤلاء – بحكم وعيهم للظرف التاريخي الذي عاشوا فيه، فضلاً عن نزعتهم الوطنية، واحتضانهم للفكرة القومية آنذاك من فكرة الدولة – الأمة في مختلف أعمالهم، وخطّت الكتابة التاريخية الأكاديمية – بفضل جهودهم– خطوات ملموسة، وينضم إليهم بطبيعة الحال صاحب الإنتاج الغزير «**عبد الرحمن الرافعي**» [8] .

وربّما كان محمد صبري السربوني (1894-1978)[9]

ألفونس أولار

أكثر رفاقه تعبيرًا عن التوجهات القومية في صياغة تاريخ مصر الحديث، وقد ظهرت مبكرًا في عمله عن ثورة 1919 La Revolution Egyptienne، وقد صدر ما بين عامي 1919 إلى 1921م حيث عمل السربوني متطوعًا سكرتيرًا للوفد المصري خلال وجوده لحضور مؤتمر الصلح في باريس ، وعبّر في الكتاب عن رؤية الوفد المصري بزعامة سعد زغلول الذي تحمّس له منذ البداية معتبرًا إياه الجدير بزعامة مصر أكثر من الملك فؤاد الذي لا يحظى بقبول شعبي، ووصف لقاءه بقوله: «**لقد قلت لسعد زغلول سنة 1919، وأنا سكرتير صغير له: إذا كنت تريد للثورة أن تستمر، فلابد قبل السلاح والحماسة أن تكتب تاريخ مصر**»، ورأى البعض أن لقاء السربوني بالزعيم سعد زغلول كان الباعث الأول وراء شروعه في إصدار كتابه عن الثورة المصرية[10]، ومن ثَمّ فقد نجح السربوني في أن يجعل من فكرة الثورة نفسها – ربَّما للمرة الأولى– موضوعًا تاريخيًّا جديرًا بالدراسة[11]، وكان لنهجه في كتابة الحواشي بطريقة علمية منظمة سببًا في دعوة «**جاك كرابس**» Jack Crabbs إلى القول بأن ذلك الكتاب قد شكّل بداية الكتابة التاريخية في مصر بطريقة علميَة، ومنهجية [12] .

وحتى يمكن فهم ما كتبه السربوني عن ثورة 1919 التي اعتبرها بعبارة صريحة أنها ابنة الثورة الفرنسية يجب الإشارة إلى تأثره الواضح بأستاذه في السربون «**الفونس أولار**» Alphonse Aulard 1849 - 1928 وكان مختصا في تاريخ الثورة الفرنسية[13]، وعلى قناعة بأن قيم الديمقراطية، والمساواة تجد طريقها الأمثل في التطبيق العملي من خلال النظام الجمهوري، وسعى في دراساته المتعددة عن الثورة الفرنسية؛ لإثبات صحة هذا التوجه، كما كان أولار من أشد المخلصين للأكاديمية الفرنسية وتقاليدها، فدراسة التاريخ هدفها الرئيسي هو: غرس

أحمد شفيق باشا

قيم الوطنية في نفوس الشباب جيلًا وراء جيل؛ ليكون ذلك باعثًا لهم على الولاء، والانتماء لوطنهم، وكان ذلك النهج هو ما حاول السربوني تطبيقه عمليًّا في تأريخه لثورة 1919 [14] .

وبحكم دراسته وجد السربوني أن الثورات الأوربية قد اتسمت دومًا بالحركة، والحيوية، وذلك ما ينبغي أن يكون عليه التاريخ الحقيقي بعيدًا عن الجمود والثبات، ومن جهة أخرى كان على قناعة بأن الكفاح الشعبي والوطني هو الذي يضع الأساس القوي للمساواة في المجتمع بين الرجل والمرأة، معتبرًا أن «**حركة تحرير المرأة**» في مصر هي إحدى ثمار ثورة 1919 [15]، وكان منطقيًّا أن ينصب الاهتمام الرئيسي للسربوني في كتبه التالية بتقصّي ورصد دور الشعب المصري في صنع تاريخه خلال الفترة من عام 1798 إلى عام 1919، وهو الأمر الذي سار عليه الرافعي، وكثير من المؤرخين المصريين – لاحقًا.

وقد أشار البعض إلى أن السربوني كان أول من صاغ مصطلح «**الروح القومية المصرية**»، كما أنه كان سبّاقًا عندما صاغ مصطلح «**المسألة المصرية**»[16] عندما وضع دراسة بهذا العنوان في عام 1920م ، بل عدَّ البعضُ ذلك الكتاب منافسًا لكتاب شفيق غربال، عن «**المسألة المصرية**» ، ومما له دلالته – أيضًا – أن السربوني أعدّ دراسة عن «**الحركة الاستقلالية في إيطاليا**» ألقاها في الجامعة المصرية في عام 1922 ثم نشرها في كتاب في العام نفسه[17].

والسربوني الشاب المتحمس لاستعادة شعارات الثورة

أمين سامي باشا في وسط هيئة تدريس دار العلوم

الفرنسية رأى أن المَلكيّة – كنظام سياسي – لم تعد مناسبة للأمة المصرية بعد قيام ثورة 1919م، وانحاز منذ البداية إلى جانب «**سعد زغلول**» في صراعه مع «**الملك فؤاد**»، ولعل تلك الآراء كانت وراء المقاطعة الرسمية لكتاباته، وأعماله بل ومصادرتها، ليس من قِبَل الملك فحسب، وإنما – أيضًا– من جانب السلطات البريطانية التي ندد بفظائعها في مصر أمام الرأي العام الخارجي [18].

ويمكن القول بأن: نهج السربوني، وحسه القومي الجارف، كان في جانب منه صدى للحراك السياسي، والاجتماعي آنذاك، لاسيما الاتجاه الرافض رفضًا لـ «**سياسات العثمنة**» إن جاز التعبير، وهو التيار الذي جسدته بوضوح كبير كتابات الجيل الثالث من ذوي الأصول التركية خاصة أعمال «**أحمد شفيق، وأمين سامي**»، فرغم قيمتها التاريخية الكبيرة، واعتمادها على الوثائق الأصلية ، فإنها قد انحازت للأسرة العلوية في المقام الأول ، حتى أن أمين سامي استبدل عبارات وألفاظ محمد علي الورادة في الوثائق بعبارات أخرى باعتبار أن هناك بعض الألفاظ غير اللائقة لا يجب أن تسند للمؤسس العظيم [19].

وكان السربوني –رغم ما صادفه من عقبات عملية في حياته– من أكثر جيله إنتاجًا للمعرفة التاريخية ، وربما كان أثر أعماله محدودًا؛ نظرًا لأنها كانت بالفرنسية [20]، وظل الرجل على نحو دائم وفيًّا لقناعاته ، فدراسة التاريخ لها طابع وظيفي في خدمة الوطن لا غنى عنه ، فكتب دراسته عن «**السودان المصري 1821–1898م**» بالفرنسية في عام 1947م ، وهي الدراسة التي كلفته حكومة النقراشي باشا بإعدادها، وتم الاعتماد عليها خلال عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن، وتكرر الأمر مجددًا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر بعد

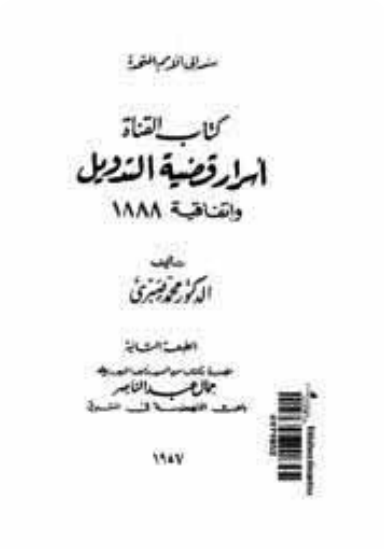

الغلاف الداخلي لكتاب أسرار قضية التدويل واتفاقية 1888

تأميم قناة السويس ، وأصدر كتابه «**أسرار قضية التدويل واتفاقية 1888م**»، وأتبعه بكتاب «**فضيحة السويس**» كاشفًا فيه عن الأطماع الغربية التاريخية استنادًا إلى وثائق الأرشيفات الأوربية ذاتها [21].

وكان السربوني حريصًا على الصرامة العلمية في مختلف كتاباته ، ومن ثَمّ كان حرصه متزايدًا في الاستعانة بالوثائق، والمصادر التاريخية الأصلية مهما كلفه ذلك من جهد ومال، فاستعان بالأرشيف النمساوي إلى جانب الأرشيفات الفرنسية، والبريطانية[22]، وأسعفته قدراته ، وملكاته على الإحاطة، والمتابعة لأعمال معاصريه في مصر وخارجها، وقد ألمح إلى تأثره بنهج الإمام «**محمد عبده**»، و«**استعانته بذكريات المصلح الكبير**» [23] ، ولم يغب عن بال السربوني الباحث المدقق التوظيف الأيدلوجي لتاريخ مصر الحديث فأعلن صراحة أن «**هيمنة السياسة على التاريخ قد شوهت تاريخ مصر في عهد إسماعيل، كما شوهته في عهد محمد علي**» [24]، ولعل صرامته العلمية، وصراحته المفرطة قد كلفته الكثير في حياته العملية فكان أقل أقرانه شغلاً للوظائف العامة، ولم ينل من التكريم، والشهرة ما يستحق رغم نبوغه العلمي [25].

وعلى حين لم يكتب «**أحمد شفيق**» شيئًا عن عصر عباس الأول، وسعيد بحجة أن ليس بهما أحداث مهمة [26]، فإن السربوني رغم انتقاده لعصر عباس الأول (1850 –1854م) لم ينكر ما له من المزايا مثل: الحد من تدفق الأوربيين إلى مصر، والدفاع عن الاستقلال الذاتي

أمام تعديات تركيا، ومحاولات القنصل البريطاني[27]، إضافة إلى إنشاءه مركزًا عسكريًّا مصريًّا لأول مرة في الطور في شبه جزيرة سيناء شمال البحر الأحمر، لحماية حدود مصر الشرقية [28]، وأضاف السربوني أنه في عهد سعيد (1854-1863 م) بدأت لأول مرة في تاريخ مصر الحديثة تدخل كلمتا «**الوطن**»، و«**الأمة**» قاموس الأدب المتدوال [29].

ومن خلال وَلَعِه الكبير بالأدب شعرًا، ونثرًا وصف السربوني عصر الخديوي إسماعيل (1863-1879م) بقوله: «**عَرفَ عهدُ إسماعيل العظمة، والبؤس في مجال السياسة، والاجتماع بالضبط كما حدث في عهد محمد علي**»، وفي موضع آخر وصف إسماعيل بأنه: «**لم يتخذ له نقطة ارتكاز شعبية تؤيده ، فحاشيته، والحكومة الاستبدادية قد عزلتاه عن الأمة**» [30]، ورغم إشادته بعصر محمد علي، وإسماعيل فإنه أوضح أن كلاهما لم « **يُعْنَ بتحسين أحوال الفلاح الذي وقع تحت ضغوط الحرب، واحتياجاته المادية، وتنفيذ الأشغال العمومية؛ ولذا فإن كلاهما قد عصر الفلاح، وأثقلا عليه في الضرائب**»، وهي نفس الرؤية التي طرحها الإمام «**محمد عبده**» من قبل [31].

وتقصَّى السربوني –على نحو لافت– إرهاصات الفكرة القومية بقوله: «**أثمرت المحن القاسية في عهد إسماعيل عن نتيجة إيجابية، فالروح المصرية قد استيقظت، وتكونت أفكار اجتماعية، وسياسية جديدة، كما أن الطبقة الوسطى المصرية قد نمت في عهد إسماعيل، إضافة إلى تقدم علم المصريات، وصحوة الدراسات التاريخية**» [32].

التيار الثاني: التاريخ الرسمي وإنشاء أرشيف عابدين

في أعقاب ثورة 1919م بات واضحًا أمام «**الملك فؤاد**» أن الملكية المصرية تجابه تحديات كبيرة في وجودها، واستمرارها ليس فقط على الصعيد السياسي ، فلم يغب عن باله – منذ وقت مبكر – أن ثمّة لغة جديدة خاصة في صياغة تاريخ مصر القومي بدت ملامحها واضحة في الانحياز للشعب باعتباره «**صانع التاريخ**»؛ بكفاحه، وتضحياته ، وأضحت هناك حاجة ملحة لأهمية التأقلم مع ذلك «**المد القومي المتصاعد**»، الذي ربما طالت بعض سهامه شرعية، وهَيْبة الأسرة الحاكمة، ولاحت في الأفق محاولات متسارعة لضبط إيقاع المد القومي، واحتواءه من خلال وجود مؤسسة مهيمنة تصبح هي الناطق الرسمي لتاريخ الملكية المصرية على مدار ثلاثين عامًا [33].

وبدا أن ملامح المشروع التاريخي للملك فؤاد قد تعلّق في جوهره بترسيخ فكرة « **المؤسس**» لجدّه محمد علي، ثم الإلحاح على وصف «**المجدّد**» لوالده الخديوي إسماعيل في المقام الأول ، وقد فاز «**إلياس الأيوبي**» (1874-1927) بجائزة أفضل كتاب عن حقبة الخديوي إسماعيل، وكتب في مقدمته مخاطبًا الملك فؤاد بقوله: « **فلم يك والدُك الجليل نورًا ساطعًا فحسب ، بل كان شمسًا متألقة في سماء مصر، ولا غرْوَ إذا اتجهت رغبتك يا مولاي – وأنت أبر أبناء هذا المصلح العظيم – الذي تمت على يديه جميع هذه المدهشات إلى أن يفصل التاريخ وقائعها** ...» وقد أمر الملك بتوزيع الكتاب على مدرّسي التاريخ بالمدارس المصرية مجانًا [34]، وقد عرض على «**الأيوبي**» مبلغًا إضافيًّا آخر نظير ترجمته لكتابه إلى الفرنسية ربّما؛ ليكون خطوة في مواجهة كتابات «**السربوني**» لكنه رفض في نهاية المطاف [35].

وقبل إنشاء «**أرشيف عابدين**» كانت المحفوظات التاريخية المصرية متفرقة بين عدة جهات، فهناك عدد ضخم من سجلّات المحاكم الشرعية، والتي غطت فترة طويلة من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر، وهناك أرشيفات عديدة لوزارة الأوقاف، وسجلّات المحاكم المختلطة، إضافة إلى وجود مجموعات وثائقية نادرة بالأزهر، والجمعية الجغرافية، ومكتبة القصر العيني، كما وجدت مكتبات خاصة بلغت شهرة بعضها الآفاق مثل المكتبة التيمورية [36].

ولا نعرف –على وجه اليقين– المحاولات التي تمّت من خلالها الاعتماد على وثائق دار المحفوظات المصرية في إعداد الدراسات التاريخية، ويبدو أنها كانت محدودة النطاق، منها محاولة المستشار المالي المعروف «**إدوراد سيسل**» في عام 1893م للبحث عن معلومات مالية تخص عصر سعيد وقناة السويس ، ومن بين المحاولات البحثية تلك التي قام بها «**يعقوب فريحان**»Agop Farahyan الموظف بوزارة المالية حيث جمع، وترجم بعضَ مراسلات «**محمد علي**» ولكنها لم تنشر ، وفي عام 1913م أنجزت دراسة أخرى عن مراسلات «**محمد علي**» خديوي مصر (1807-1848 م)، ولكنها لم تنشر في اللحظة الأخيرة ، وبالجملة وحتى عام 1920م لم تظهر كتابات تاريخية اعتمدت على الوثائق يعتد بها ، باستثناء أعمال «**أحمد شفيق ، وأمين سامي**» وبدرجة أقل «**أحمد فتحي زغلول**» اللذين تمكنوا بفضل مناصبهم في جهّز الدولة من الاطلاع على المحفوظات التاريخية [37].

على أية حال استعان «**الملك فؤاد**» أولاً في بداية

أحمد فتحي زغلول

مشروعه بالإيطالي «**إيجينو جرافني**» Eugenio Griffini، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي عرض فيها استقدام جرافيني إلى مصر فقد دعاه الأمير فؤاد؛ للتدريس بالجامعة المصرية في عام 1910م ، ورغم اعتذاره عن الحضور فقد ظلّ باب التعاون مفتوحًا في المستقبل، وحاز الرجل على شهرة كبيرة باعتباره خبيرًا بالوثائق العثمانية، وعمل بليبيا، وتونس، والجزائر، واليمن ، وعندما قبل العمل في مصر أوضح أن أحد أسباب قبوله للعمل هو: السعي لإستعادة الثقافة الإيطالية مجددًا لمكانتها بعد أن حلت محلها اليونانية، والفرنسية، والإنجليزية ، وأصبحت مهمة جرافيني معروفة، ومتابعة مِن قِبَل الخارجية الإيطالية [38].

ويبدو أن مشروع «**الملك فؤاد**» قد ظهر تدريجيًّا ، فكانت البداية هي تنظيم المحفوظات التاريخية بمكتبة قصر عابدين، ومع التكليفات بنسخ ما يتعلق بتاريخ مصر في الأرشيفات الأوربية، إضافة إلى ما تم نقله من دار المحفوظات بالقلعة، تحوّل المشروع منذ عام 1923م من مكتبة تاريخية بالقصر إلى أرشيف تاريخي كبير، ومؤسسة منوطة بتسجيل التاريخ الرسمي.

ولم يترك «**جرافيني**» شيئًا عن طبيعة عمله القصيرة التي لم تزد عن خمس سنوات، ويبدو أنه عمل على ترجمة وثائق محمد علي منذ عام 1907م إلى عام 1813م من العثمانية، وكان هو الذي نقّب في أرشيفات «**تورين، ونابولي، وفينسيا، وليفورنو، وتريستيا، وفيينا**» ، وكانت في الأغلب الأعم حول حقبة محمد علي، وعزّزت من جوهر الفكرة الرئيسة للمشروع، وهي: «**ترسيخ وتثبيت فكرة المؤسس الأول**» .

وفي عام 1925م شكل «**الملك فؤاد**» لجنة لبحث أمر المحفوظات التاريخية برئاسة «**حسن نشأت، وأدولف قطاوي**» سكرتير الجمعية الجغرافية، و«**أحمد تيمور باشا، والقبطان جورج دوان**» الملحق بشركة قناة السويس، وكانت مهمتها حصر الوثائق، وتصنيفها، وترجمتها، وشكّلت لجنة خاصة لترجمة الوثائق من التركية إلى العربية، ثم من العربية إلى الفرنسية ، ونجحت اللجنة في الحصول على نسخة من الوثائق المتعلقة بعصر محمد علي، وحتى عهد إسماعيل في أرشيفات فرنسا، والنمسا، وبولونيا، وإنجلترا [39].

جين ديني

هنري دودويل

وتمت الاستعانة أيضًا بـ «**جين ديني**» Jean Deny بعد وفاة جرافيني، وكان خبيرًا أيضًا باللغة التركية، ووصل إلى مصر في عام 1926 ، واستمر عمله أربعة سنوات كانت مثمرة، فنشر في عام 1930 دراسة قيمة بعنوان: Sommaire Des Archives Turques Du Caire، وكلف آخرين مثل: «**الإيطالي ساماركو، والبريطاني هنري دودويل، والأمريكي كرابتيس، والفرنسي شارل رو**» [40]، وأخرج هؤلاء العديد من الأعمال التاريخية المهمة على فترات مختلفة ، وقد حاول الجميع الإعلاء من دور، وشأن الجالية التي ينتمي إليها في الحياة المصرية .

وربّما بدت استعانة «**الملك فؤاد**» بالأجانب منطقيّة فهو – بحكم تكوينه الثقافي، وتعليمه – لم يعرف العربية، ولم يثق أيضًا بالمؤرخين المصريين اللذين –رغم علاقتهم الجيدة بالقصر الملكي، وتقريظيهم لسياسات محمد علي وإسماعيل– قد وجهوا في الوقت ذاته انتقادات مستترة إلى تلك السياسات، وأصبح أرشيف عابدين أمرًا واقعًا بعدما نقلت إليه من دار المحفوظات خلال الفترة من عام 1932م، وعام 1934م ، نحو: (16.589 سجلا) ، و(3176 ملفًّا) ، و(623.917) وثائق متفرقة، فضلا عن الوثائق التي نقلت – أيضًا – من الجمعية الجغرافية الملكية، والتي نشرت تباعًا بصورة متوالية من عام 1934 [41].

ومن المجموعات الوثائقية المهمة ما تعلق بالأرشيف اليوناني جاءت عن طريق Polites Athanasios الموظف بوزارة الخارجية اليونانية، وترجم الحاخام «**حاييم ناحوم**» الفرمانات العثمانية ، ونقل «**رينييه قطاوي**» جانبًا من الوثائق الروسية ، ونقل «**علي إسماعيل**»، وهو من العاملين بسفارة مصر في واشنطن الوثائق الأمريكية عن حقبة الخديوي إسماعيل [42].

على أية حال فإن الحراك التاريخي الخصب الذي شهدته مصر في النصف الأول من القرن العشرين مدين – في جانب كبير منه – إلى ثورة عام 1919م، وتداعياتها ، وكان –بلا ريب – أحد نتائجها الباقية ، ومع التسليم بالتباين في المنطلقات، والأهداف، ورغم الجوانب الدعائية المعلنة حينًا، والمستترة أحيانًا، فقد تنوعت الاتجاهات، والمشارب التاريخية التي شهدتها تلك الفترة ، وربما استحوذت الأعمال التاريخية آنذاك على النصيب الأوفى في الطباعة والنشر ، ورغم المتغيرات السياسية، والاجتماعية التي طرأت على المدرسة التاريخية في مصر في أعقاب ثورة يوليو 1952م كمًا وكيفًا ، فما زال الجدل محتدمًا ، والاتجاهات التاريخية المتباينة بأدوات وآليات جديدة .

الهوامش:

1- *من أهم الكتب التي ترجمت بإشراف الطهطاوي «نظم اللآلي في السلوك فيمن حكم فرنسا» لعبد الله أبو السعود ، «بداية القدماء وهداية الحكماء «لمصطفى الزرابي» ، «إتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شرلكان مسبوقا بمقدمته المسماة إتحاف ملوك الألبا بتقدم الجمعيات في أوربا .. «لخليفة محمود ، «الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر» لأحمد عبيد الطهطاوي.

- في 21 مايو 1902 أشاد مصطفى كامل بمحمد علي باعث نهضة مصر، وتقدمها في خطبته التي ألقاها في حشد ضخم بالإسكندرية، الأهرام، 22 مايو 1902 ، وفي نفس الإطار وصف البعض محمد علي بأنه كان أبا لشعبه، وأمن مصر من الاستبداد، راجع، The Egyptian Gazette.21 May 1902.

كما أشاد جورجي زيدان بمآثر وجهود محمد علي معتبرًا أنه غيّر وجه التاريخ الإسلامي الحديث ، انظر

Yoav Di-Capua. The Thought and Practice of The Modern Egyptian Historiography.1890-1970. Unpublished Diss.Princeton Uni.2004.p.21

2 - محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام، ج2 ، الطبعة الأولى، مطبعة المنار ، 1324 هـ ، ص 414.

3 - عفاف لطفي السيد، مصر في عهد محمد علي ، المجلس الأعلى للثقافة ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 13.

4- Yoav Di Capua.Op.Cit.Pp.54-55.

وراجع أيضًا ، عبد المنعم الجميعي ، اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، الطبعة الأولى عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 1994 ، ص ، 35-36.

5 - المرجع السابق ، ص، 43-44 .

6- Yoav Di-Capua,Op,Cit,P,65 .

7 - حصل محمد رفعت على الماجستير من جامعة ليفربول قرب نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم حصل محمد صبري السربوني (نسبة إلى دراسته بجامعة السربون) على درجة الدكتوراه في عام 1924 ، وفي العام نفسه انتهى شفيق غربال من دراسته للماجستير، راجع عبد المنعم الجميعي ، المرجع السابق ، ص 72 .

8- Stuart Macintyre,Juan Maiguashca and Attila Pok (Edited), The Oxford History of Historical Writing ,Vol.4, 2011.p.582.

وأضاف البعض إلى أن فكرة القومية العربية كان لها صداها لدى مؤرخين عرب آنذاك مثل: أسد رستم، ودرويش مقدادي، وقسطنين زريق .

9- حول سيرة وحياة السربوني ، راجع ، أحمد حسين الطماوي، صبري السربوني ، سيرة تاريخية وصورة حياة ، سلسلة أعلام العرب ، الهيئة العامة للكتاب ، 1986 .

10- محمد صبري السربوني ، الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة ، ترجمة ، مجدي عبد الحافظ، وعلي كورخان، الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة، 2003، ص 8 .

11 - أنتوني جورمان، المؤرخون والدولة والسياسة في مصر في القرن العشرين حول تشكيل هوية الأمة، ترجمة محمد شعبان عزاز، مراجعة ، أحمد زكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ، 2014 - ص ، 67 ، وراجع أيضًا،

Stuart Macintyre,Juan .Op,Cit,Pp.585-588, Maiguashca and Attila Pok

12- Yoav Di-Capua,Op,Cit,p,62.

13 - وقد أهدى السربوني كتابه إلى أستاذه أولار، راجع محمد صبري السربوني ، الثورة المصرية، ص ، 12-13.

14- Yoav Di-Capua,Op,Cit,p,60.

15 - محمد صبري السربوني ، الثورة المصرية ، ص 15-16.

16 - محمد صبري السربوني ، نشأة الروح القومية المصرية، ترجمة ، ناجي رمضان عطية ، مراجعة وتقديم ، أحمد زكريا الشلق ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2006 ، ص 22 .

17 - المرجع السابق ، ص 15 .

18- Yoav Di-Capua,Op,Cit,P,61.

19- Ibid,pp,57-58.

20- Georg G,Iggers,Q.Edward Wang and Supriya Mukherjee ,A Global History of Modern Historiography,London.2017 ,PP,169-170.

21 - محمد صبري السربوني ، نشأة الروح القومية المصرية

، ص ، 26-27 .

22- محمد صبري السربوني ، الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811-1849)، ج1 ، ترجمة ناجي رمضان عطية ، مراجعة أحمد زكريا الشلق ، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة ، 2012 ، ص 42-43 .

23 - محمد صبري السربوني ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي (1863-1879) ، ترجمة ناجي رمضان عطية ، مراجعة ، أحمد زكريا الشلق ، الجزء الأول، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 26 .

24- المرجع السابق، ص 24 .

25 - عبد المنعم الجميعي ، مرجع سابق ، ص 75 ، وقد حظيت كتابات محمد رفعت بالاهتمام وكانت هي التي تمت الاستعانة بها في المدارس من جانب وزارة التعليم .

26- Yoav Di-Capua,Op,Cit,p,58.

27 - محمد صبري السربوني ، الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل ، ص 36 .

28 - المرجع السابق، ص 46-49 .

29 - المرجع نفسه، ص 68 .

30 - نفسه، ص، 228 .

31 - نفسه، ص 494-495 .

32 - نفسه، ص 491-502، ومن اللافت للنظر وصف السربوني الواضح للعثمانين عند قدومهم على أنهم» غزاة لمصر ، المرجع نفسه، ص 202 .

33- Yoav Di-Capua,Op,Cit,p,62.

34 - عبد المنعم الجميعي، ص، 51.

35- Yoav Di-Capua,p,62.

36- Ibid,p,68 .

37- Ibid,p,73.

38- Ibid,pp,76-77.

39 - مصطفى أبو شعيشع ، دراسات في الوثائق ومراكز المعلومات الوثائقية ، العربي للنشر والتوزيع ، د.ت ، ص ، 70-71 .

40 - عبد المنعم الجميعي ، ص 46 ، وأشار الدكتور محمد أنيس أن أستاذه هنري دودويل قد تقاضى مبلغ خمسمائة جنية عن كتابه حول محمد علي وهو في نظره مبلغ زهيد .

41- Yoav Di-Capua,Op,Cit,PP,80-81.

وكانت بمصر آنذاك جمعيات علمية مرموقة منها جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء وظهرت في عام 1909 ، والمجمع العلمي المصري ، ولجنة الفنون والآثار العربية ، وتوجد دراسات لدونالد ريد حول تلك المؤسسات .

42- Yoav Di-Capua,pp,90-91.

2

الدراسات الأمريكية حول ثورة 1919.. منظور تاريخي

بيتر جران

ترجمة: مروة الناعم
مراجعة: عادل عبد اللطيف

شكَّلت ثورة 1919 حدثا جللًا في التاريخ الحديث؛ إذ هزت الامبراطورية البريطانية التي كانت واحدة من القنوات الرئيسية للاستثمار الأوروبي الأمريكي. ولم يرد الكثير بشأن هذا الحدث في الدراسات الأمريكية لأسباب تقتضي البحث والاستقصاء.

يتطرق هذا المقال لموضوع 1919 كما تناولته المدارس الفكرية الأمريكية في الفترات الرئيسية لدراسة مصر الحديثة، ويخلص إلى أن أحد أسباب ضعف اهتمام المدرسة الأمريكية يتعلق بالنسق المعرفي المُختار؛ أعني البارادايم الأرسطي [1]. فلطالما افترض العلماء الأمريكيون المهتمون بدراسة مصر الحديثة بأن مصر كانت ديكتاتورية شرقية. وباتباع بارادايم الاستبداد الشرقي، ينتفي وجود أي إمكانية للثورة، وذلك لعدم وجود إمكان لتسيس طبقة الفلاحين، أو حتى جماهير الحضر ومشاركتهم في المجال السياسي بمفردهم. قد تكون هناك بعض الحالات التي اتبع الفلاحون أوامر ملاك الأراضي وارتكبوا بعض الأفعال، إلا أن هذا هو أقصى ما آلت إليه الأمور. ربما يفسر هذا كيف يتم التعامل مع أحداث عام 1882 و1919 و1952 و2011 حتى الآن في المدرسة الأمريكية باعتبارها سلسلة من الانقلابات. فقد افترض الدارسون أن كل هذه الأحداث قادتها بالضرورة عناصر من الطبقة الحاكمة؛ ونتيجة لذلك، لم تكن، بحكم التعريف، ثورات على الإطلاق.

ومع ذلك، فبإمعان النظر في كيفية استخدام الدارسين الأمريكيين والأنجلو أمريكيين لنموذج الاستبداد الشرقي

1- وهو نمط أو نموذج للتفكري مبني على فلسفة أرسطو، مفاده أن اختيار المرء للمنظور يشكِّل رؤية محددة تختلف باختلاف المنظور [المترجم].

في الممارسة العملية خلال القرن الماضي، تنكشف بعض التطورات. ولهذا السبب، تم اعتماد نهج تاريخي لدراسة موضوع 1919.

ولاتباع النهج التاريخي، سوف نبدأ من القرن التاسع عشر. ففي القرن التاسع عشر، يبدو أن مجال الدراسات المصرية الحديثة في الولايات المتحدة كانت موضوعًا يجمع بين شتى مناحي علوم الآثار التوراتية والعمل التبشيري والعلاقات الخارجية.

اعتقد الأمريكيون أن مصر الحديثة كانت امتدادًا لمصر الفرعونية، وهذا ما ألفوه من خلال قراءتهم في الكتاب المقدس، وإلمامهم بشكل خاص بالرواية التوراتية لسفر الخروج. وبشكل عام، كانت هذه الرواية المستقاة من العهد القديم تفهم بإحدى طريقتين. وهنا لا يواجه المرء صراعًا وحسب، أو صراعًا دينيًّا فقط، بل يواجه صراعًا ذا طابع سياسي أيضًا. استندت إحدى طرق فهم مصر على فهم النبي موسى رمزًا للتحرير العالمي؛ فهو شخص تزعم العبيد وقادهم نحو الحرية. وقد لاقت هذه الرؤية قبولًا واسعًا في قلب الثقافة الأمريكية، وكذلك بين الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية. أما الطريقة الأخرى التي فهم بها النبي موسى فقد كانت باعتباره شخصًا قاد شعبه إلى الأرض المختارة، لأنها إرادة الله، ولو تضمن ذلك مقتل العديد من المصريين الأبرياء وقت فيضان البحر الأحمر. فكانت فكرة «إرادة الله» تلك، وما تضمنته من سياسات توسعّية وكوارث تابعة، التي راقت للنخبة الأنجلو سكسونية البيضاء على الساحل الشرقي، والذين ما إن أصبحت لهم اليد العليا في الصراعات القطاعية the sectional conflicts الدائرة حول أوضاع العبيد حتى تواصلوا مع الإمبرياليين البريطانيين. كانت تلك هي المجموعة التي تبنت عمل اللورد كرومر «مصر الحديثة (1908)» واعتبرته عملًا تأسيسيًّا في هذا المجال.

ولرؤية هذا الموضوع من الزاوية الصحيحة، ينبغي للمرء أن يضع في اعتباره أن معظم الأمريكيين كانوا وربما لا يزالون انعزاليين. ونتيجة لذلك، فقد كانوا على الجانب الخاسر مما يسمى الصراعات القطاعية- أو على الأقل حتى سنوات حكم ترامب. ففي تلك الأيام، لم يدعم الأمريكيون، على أي حال، التوسع الإمبريالي؛ مما قد يفسر لجوء الإمبرياليين من أقطاب شركات النفط وكبار المبشرين والشخصيات البحرية إلى نظرائهم البريطانيين من أجل الدعم.

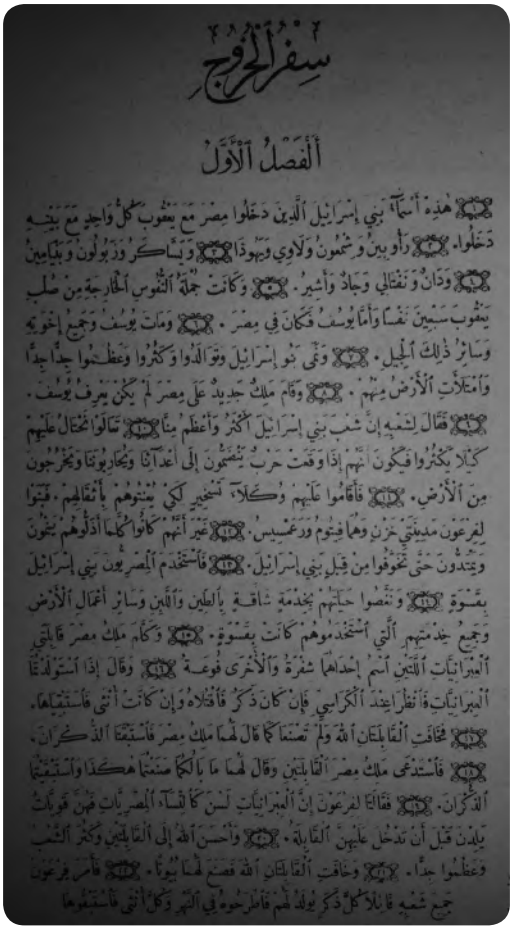
سِفْرُ الخُرُوجِ

أَلْفَصْلُ ٱلْأَوَّل

هٰذِهِ أَسْمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ٱلَّذِينَ دَخَلُوا مِصْرَ مَعَ يَعْقُوبَ كُلُّ وَاحِدٍ مَعَ بَيْتِهِ دَخَلُوا. رَأُوبِينُ وَشِمْعُونُ وَلَاوِي وَيَهُوذَا وَيَسَّاكَرُ وَزَبُولُونُ وَبِنْيَامِينُ وَدَانُ وَنَفْتَالِي وَجَادُ وَأَشِيرُ. وَكَانَ جُمْلَةُ ٱلنُّفُوسِ ٱلْخَارِجَةِ مِنْ صُلْبِ يَعْقُوبَ سَبْعِينَ نَفْسًا وَأَمَّا يُوسُفُ فَكَانَ فِي مِصْرَ. وَمَاتَ يُوسُفُ وَجَمِيعُ إِخْوَتِهِ وَسَائِرُ ذٰلِكَ ٱلْجِيلِ. وَبَنُو إِسْرَائِيلَ وَلَّدُوا وَكَثُرُوا وَعَظُمُوا جِدًّا جِدًّا وَٱمْتَلَأَتِ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ. وَقَامَ مَلِكٌ جَدِيدٌ عَلَى مِصْرَ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ يُوسُفَ. فَقَالَ لِشَعْبِهِ إِنَّ شَعْبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنَّا. تَعَالَوْا نَحْتَالُ عَلَيْهِمْ كَيْلَا يَكْثُرُوا فَيَكُونَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتْ حَرْبٌ يَنْضَمُّونَ إِلَى أَعْدَائِنَا وَيُحَارِبُونَنَا وَيَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَرْضِ. فَأَقَامُوا عَلَيْهِمْ وُكَلَاءَ تَسْخِيرٍ لِكَيْ يُذِلُّوهُمْ بِأَثْقَالِهِمْ. فَبَنَوْا لِفِرْعَوْنَ مَدِينَتَيْ خَزْنٍ وَهِيَ فِيثُومُ وَرَعَمْسِيسُ. غَيْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا كُلَّمَا أَذَلُّوهُمْ هٰكَذَا يَتْكَثَّرُونَ وَيَمْتَدُّونَ حَتَّى خَافُوا مِنْ قُدَّامِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. فَٱسْتَخْدَمَ ٱلْمِصْرِيُّونَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِعُنْفٍ وَنَغَّصُوا حَيَاتَهُمْ بِخِدْمَةٍ شَاقَّةٍ بِالطِّينِ وَٱللَّبِنِ وَسَائِرِ أَعْمَالِ ٱلْأَرْضِ وَجَمِيعِ خِدْمَتِهِمِ ٱلَّتِي ٱسْتَخْدَمُوهُمْ كَانَتْ بِعُنْفٍ. وَكَلَّمَ مَلِكُ مِصْرَ قَابِلَتَيِ ٱلْعِبْرَانِيَّاتِ ٱللَّتَيْنِ ٱسْمُ إِحْدَاهُمَا شِفْرَةُ وَٱلْأُخْرَى فُوعَةُ وَقَالَ إِذَا وَلَّدْتُمَا ٱلْعِبْرَانِيَّاتِ وَنَظَرْتُمَا عَلَى ٱلْكَرَاسِيِّ فَإِنْ كَانَ ذَكَرٌ فَٱقْتُلَاهُ وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى فَتَحْيَا. فَخَافَتِ ٱلْقَابِلَتَانِ ٱللّٰهَ وَلَمْ تَصْنَعَا كَمَا كَلَّمَهُمَا مَلِكُ مِصْرَ فَٱسْتَبْقَتَا ٱلذُّكْرَانَ. فَٱسْتَدْعَى مَلِكُ مِصْرَ ٱلْقَابِلَتَيْنِ وَقَالَ لَهُمَا مَا بَالُكُمَا صَنَعْتُمَا هٰكَذَا وَٱسْتَبْقَيْتُمَا ٱلذُّكْرَانَ. فَقَالَتِ ٱلْقَابِلَتَانِ لِفِرْعَوْنَ إِنَّ ٱلْعِبْرَانِيَّاتِ لَسْنَ كَٱلْمِصْرِيَّاتِ فَإِنَّهُنَّ قَوِيَّاتٌ يَلِدْنَ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ ٱلْقَابِلَةُ. فَأَحْسَنَ ٱللّٰهُ إِلَى ٱلْقَابِلَتَيْنِ وَكَثُرَ ٱلشَّعْبُ وَعَظُمُوا جِدًّا. وَلَمَّا خَافَتِ ٱلْقَابِلَتَانِ ٱللّٰهَ صَنَعَ لَهُمَا بُيُوتًا. فَأَمَرَ فِرْعَوْنُ جَمِيعَ شَعْبِهِ قَائِلًا كُلُّ ٱبْنٍ يُولَدُ لَهُمْ فَٱطْرَحُوهُ فِي ٱلنَّهْرِ وَكُلُّ أُنْثَى فَٱسْتَبْقُوهَا

سفر الخروج بالعربيَّة

ظهرت المدرسة الأمريكية المعنية بدراسة مصر الحديثة- التي سنتعرف إليها اليوم-باختصار، في خضم الصراعات القطاعية داخل الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر كجزء من الصراعات الدائرة حول السياسة الخارجية والتعليم العالي والعلمانية وغيرها من القضايا. فاصطف الساحل الشرقي الإمبريالي الذي كان، وأكرر هنا، الطرف المنتصر في الصراع إلى جانب المملكة البريطانية. ونتيجة لذلك، لم تتبلور دراسة مصر الحديثة باعتبارها حقلًا علميًّا أمريكيًّا بل باعتبارها حقلًا علميًّا انجلو-أمريكيًا.

وانطلاقا من منظور الساحل الشرقي المنتصر هذا، يمكننا التعرف على ثلاثة مراحل رئيسية في علم التأريخ الأمريكي أو الأنجلو-أمريكي لمصر الحديثة، والذي تبع كل منها رؤية محددة لثورة 1919. وتقدم هذه الورقة البحثية استعراضًا موجزًا للأعمال النموذجية التي تناولت ثورة 1919 في هذه الفترات الثلاث.

اعدام الفلاحين في أحداث دنشواي

هذه الفترات الثلاث هي: الأولى، وهي فترة ذروة الاستعمار البريطاني التي تبدأ من أواخر القرن التاسع عشر وحتى أربعينيات القرن العشرين، والثانية، هي فترة ثورة التنمية والتي امتدت من أربعينيات القرن العشرين حتى سبعينياته، والثالثة هي فترة العولمة الممتدة من سبعينيات القرن العشرين حتى وقتنا الحالي. وبالنظر إلى عدم تناول الكثير من هذا الإنتاج التأريخي في أي دراسة منهجية لأسباب ما، فإن ما يلي سيكون بالضرورة وصفًا عامًا للغاية.[2]

المرحلة الأولى: ذروة الاستعمار

اعتمد الأمريكيون المهتمون بدراسة مصر الحديثة، في الفترة ما بين تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى أربعينيات القرن العشرين، في المجمل وإلى حد كبير، على كتب كتبها مسؤولون استعماريون بريطانيون، وإلى حد أقل بكثير، على حفنة من المنشورات التي كتبها مبشرون، ككتاب تشارلز ر. واطسون « مصر والحملة الصليبية» على سبيل المثال. (فيلادلفيا، 1907) ، وفي مرحلة ما أو أخرى، كان هناك سوء فهم بأن توجه الرئيس وودرو ويلسون الدولي، كما عبر عنه في نقاطه الأربع عشرة عند نهاية الحرب العالمية الأولى، قد أشار إلى نوع مختلف من التورط أو الارتباط الأمريكي بالعالم الاستعماري. وهذا ما ذهب حزب الوفد المصري من بين آخرين عام 1919 لاستخلاصه؛ بأن الأمر لم يكن كذلك على الإطلاق. إذ لم يكن للولايات المتحدة في تلك الفترة أي مصلحة في إثارة الإمبراطورية البريطانية. وهذا ما يفسر امتداد تلك المرحلة من تسعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين وليس حتى عام 1919.

في مرحلة ما أو أخرى، كان هناك ذلك الالتباس حول

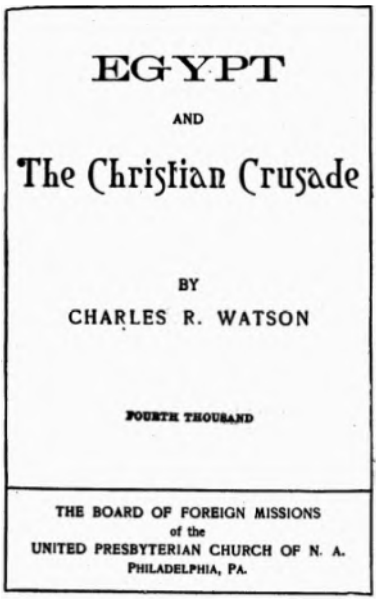
EGYPT
AND
The Christian Crusade
BY
CHARLES R. WATSON
FOURTH THOUSAND
THE BOARD OF FOREIGN MISSIONS
of the
UNITED PRESBYTERIAN CHURCH OF N. A.
PHILADELPHIA, PA.

الغلاف الداخلي لكتاب مصر والحملة الصليبية

معارضة الدارسين الأمريكيين للثورة، ومن ثم، لم يرد أمر يذكر في هذا الصدد في دراسة مصر. وهذا ما أتشكك في صحته أيضًا. فقد طرحت الدراسات الأمريكية لجنوب شرق آسيا فكرة «أسلحة الضعفاء». واهتمت الدراسات الأمريكية لجنوب آسيا بل وشاركت في تطوير «دراسات التابع» حتى عندما اتسمت بالماوية. كما تناولت الدراسات الأمريكية لأفريقيا، وعلى نحو منتظم، فكرة التحرر الأفريقي باعتبارها فكرة جذرية رئيسية. بينما تعكس دراستها لمصر، على النقيض من ذلك، عدم وجود فاعل تاريخي لطبقة الفلاحين والطبقات الدنيا بشكل عام.

وإذا أخذنا في الاعتبار الفترة ما بين عامي 1890 و1940، فما النصوص المؤسسة التي أثَّرت على الفكر الأمريكي حول مصر عام 1919!

لم يكن هناك قدر كاف من الاهتمام بهذا الموضوع بحسب ما أشار إليه المؤرخ الأمريكي آرثر جولدشميت في العمل المذكور سابقًا، وحتى في الكتابات الإنجليزية التي تناولت تلك الفترة. إلى أن تمكن جولدشميت من الوقوف على كتابين علميين.[3] لذا، يبدو من المنطقي أن ننتقل هنا إلى النظر في هذين العملين البريطانيين بعد التأكد، كما فعلت، من وجود عدد لا بأس به من النسخ في المكتبات الأكاديمية الأمريكية الرئيسية. تشمل الأعمال التي يتعين النظر فيها: كتاب «عبور مصر» لبي. جي. إلجود (لندن، 1928)، وكتاب «مصر» لجورج

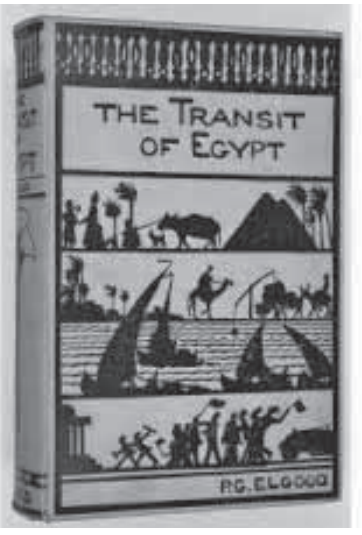

غلاف كتاب عبور مصر

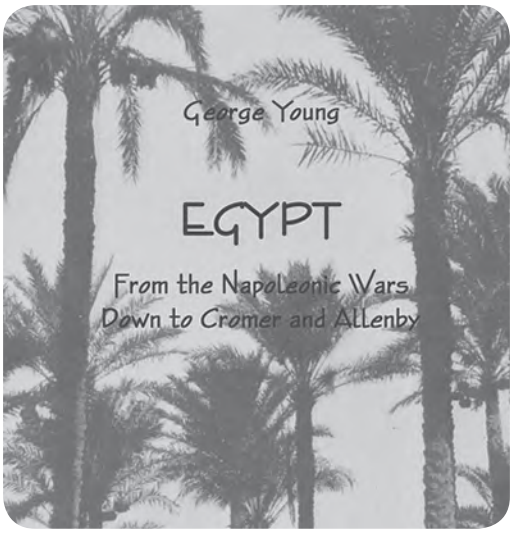

غلاف كتاب جورج يونج - مصر

يونج (نيويورك، 1927). وبالطبع كان من الضروري البحث عن الكتب الأمريكية أو على الأقل المراجع الدورية الأمريكية حول موضوع 1919. بيد أنه لم يظهر أي منها على الفور. فبالمرور سريعًا على فهرس النيويورك تايمز لا نجد سوى تعليق عابر عن ثورة 1919 كُتب بعد سنوات عديدة من الحدث.

في كتابه «عبور مصر»، أكد إلجود على بدائية نظام العدالة في مصر واصفًا فترة 1919 بأنها فترة اضطراب وفوضى غير ضرورية بالأساس، وانتفاضة ناتجة عن هذا النظام. ربما كانت نظرته هذه عن المصريين مستنتجة من ملاحظات عمومية. وعلى النقيض من ذلك، كان يرى البريطانيين على الساحة أناسًا ذوي موهبة وذكاء، إلا انهم قلما امتلكوا المؤهلات المميزة اللازمة لهذا الوضع تحديدًا. ومع ذلك، صنعوا التاريخ. لم يستطع إلجود تصور المصريين كفاعلين تاريخيين. ويظهر هذا القصور في معالجته لموضوع القومية المصرية ولموضوع 1919. كانت القومية المصرية بالنسبة له مفهومة من الناحية النظرية بالنظر إلى ما حققه اللورد كرومر من ازدهار في البلاد، ولكنها لم توجد فعليًّا على المستوى العملي حالما هزم أحمد عرابي. وبقدر ما عادت إلى الحياة، فقد كانت نتيجة لأحداث دنشواي المؤسفة وغير الضرورية، وعلى وجه الخصوص، للعقوبات الغاشمة التي أنزلت عقب تلك الأحداث تطبيقًا للعدالة. في هذه الرواية، اقتصر دور سعد زغلول على دور التابع للورد كرومر خلال سنواته الأخيرة، وعلى كونه شخصًا مجهولًا لولا زواجه من امرأة ارستقراطية.

ينتقل إلجوود بعد ذلك إلى الأسباب قصيرة الأجل لثورة 1919 ليلاحظ أنه مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، استمرت الأحكام العرفية والتدابير العسكرية التعسفية على الرغم من ارتفاع حمى القومية التي وصفها بحمى الارتياب. أما الصراع الحقيقي الدامي فقد كان في صعيد مصر. وأما نظام العدالة، الذي رآه متدنيًّا واستهل به حديثه، فقد تم التلاعب به ليتمكن البريطانيون من نصب محاكمهم الخاصة.

نجد أن بي.جي. إلجود قد التحق بالخدمة العسكرية عام 1883 وظل يعمل بالخدمة فعليًّا حتى عام 1903. وبالتالي، فقد كان من جيل اللورد كرومر؛ وقضى حياته المهنية كلها تقريبًا في مصر لتوافيه المنية هناك عام 1941 عن عمر يناهز السابعة والثمانين. وعلى مدار حياته، عمل إلجود مراقبًا عامًا للإمدادات الغذائية (التموين) للحكومة المصرية، وسكرتيرًا ماليًّا للجيش المصري. كما كتب عدة كتب عن مصر تستهدف عامة الجمهور. وهذا على الأقل أمر واضح للغاية. وبإمكاننا اكتشاف المزيد من التفاصيل من خلال نعي زوجته، بونتيه آموس، في صحيفة التايمز اللندنية، إذ يصبح السؤال عن هوية هذا الشخص أقل وضوحًا. فقد ترعرعت زوجته في مصر، ابنة لقاض في المحاكم المختلطة. كانت تتحدث العربية بطلاقة، وأصبحت طبيبة مرموقة؛ وهي احدة من أوائل النساء اللاتي مارسن المهنة، وكانت معلمة، كما أدارت صالونًا بمنزلها بحي مصر الجديدة حتى وفاة زوجها عام 1941. وفيما يبدو، فقد استمتع المصريون والبريطانيون على حد سواء بهذا الصالون. إذن، هنا،

نجد كاتبًا ينشر كتابًا عام 1928 وهو لا يزال متشبثا بذروة الإمبراطورية، ولا يزال ينظر للمصريين وللقومية المصرية باعتبارهما نوعا من الضباب، ومع ذلك، متزوج من إمرأة كان لديها على ما يبدو صلاتٌ واسعة في المجتمع وتدير صالونًا، ولا بد أنها كانت تعرف المزيد.

كان جورج يونج (توفى عام 1952) موظفًا حكوميًّا بريطانيًّا، تمركز في إسطنبول حيث قام بتجميع كتاب مرجعي عن القانون العثماني. ذاع عنه إلمامه بعشرات اللغات وعمله في الشؤون العسكرية والدبلوماسية، ويعكس كتابه عن مصر درجة أعلى بكثير من التقبل لثورة 1919 ولقومية العالم الثالث في العموم. فقد أحاط علما بنمو السكان المصريين، وثرواتهم وبالاقتصاد وبوعي الطبقات بالصراعات السياسية الروسية والتركية، مشيرًا كذلك إلى الأخطاء التي ارتكبها البريطانيون بعدم اتباعهم توصيات السير وينجت بمقابلة بعثة حزب الوفد في لندن. أخطاء، كما كتب، تمثلت باختصار في معاملة مصر كأيرلندا بدلًا من معاملتها كالهند. لقد كان الرفض البريطاني المتشدد هو السبب في دفع الأرستقراطيين المصريين إلى صفوف أنصار زغلول. وسرعان ما قوبل التفوق العسكري البريطاني، على الرغم من الاحتفاء البالغ به آنذاك، بمقاومة سلبية من جانب المصريين الذين جعلوا المفاوضات حول الاستقلال أمرًا حتميًّا. رأى يونج هذا الأمر جزءًا من تاريخ العالم، لكن ليس ذلك الذي يعني بالضرورة نهاية المملكة البريطانية.

ما الذي نجده إذن من رد الفعل الأمريكي على هذه الكتب. يشير البحث في بنك البيانات (جايستور[2]) إلى أنه فيما يتعلق بكتاب يونج، فقد نوهت عنه مجلات التاريخ والعلوم السياسية بإشارات موجزة في ملاحظات ببلوجرافية عن الكتب الجديدة التي تستقبلها. ومع ذلك لم يحظ بمراجعة أو عرض تقليدي. كتب ويليان ل.لانجر، الدارس بجامعة هارفارد، في إحدى هذه الملاحظات بأن كتاب يونج كان بالأحرى مناصرًا للعمال ومناهضًا للاستعمار. إلا إن كتاب إلجود مضى أفضل حالًا.

المرحلة الثانية

تأريخ 1919 خلال ثورة التنمية (1940 – 1970)

في هذه المرحلة، يواجه القارئ فكرة أن المستبد الشرقي ليس مجرد عبء مضن وثقيل من الماضي، بل شخص أو مجموعة من المؤسسًات التي يمكنها تطبيق نظرية التحديث إذا ما تم توجيه ذلك. تعتبر ثورة 1919 في هذه المرحلة مجرد جزء من نسيج الماضي. فقد ذكرها بإيجاز كاتب واحد، شخص لم يكن على الإطلاق جزءًا من مدرسة التحديث.

فبينما كانت كُتب تاريخ مصر في أثناء الاستعمال البريطاني على نحو واسع على يد كبار الموظفين البريطانيين، تميزت هذه الفترة بأنها فترة الظهور الأولى لعلماء ودارسي الطبقة الوسطى الأمريكية. وبالنظر إلى مهنة التاريخ في الولايات المتحدة في مجملها، تعد هذه الفترة نقطة تحول رئيسية في تطور المنهج الدراسي، إلا أن الأمر غير مؤكد فيما يتعلق بدراسة مصر الحديثة، فضلًا عن الاستغراق في التحديث.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه الإمبراطورية البريطانية خصوصًا بعد هزيمة حرب السويس، برزت المدرسة الأمريكية في دراسة مصر الحديثة، بل وسيطرت في بعض السياقات المحددة على مذاهب/ مدارس اللغة الإنجليزية. أما بالنسبة لدراسة 1919، وأكرر هنا، فقد بقيت إلى حد كبير كما كانت في الفترة السابقة. إذ قدم الصحفيون، في لندن وباريس، وبدرجة أقل في نيويورك، والذين كانوا متعاطفين مع تحرير العالم الثالث، مجموعة واسعة من الأفكار حول موضوع الثورات أكثر مما نوقش هنا، ولكن يبدو أن أعمالهم لم يتم استيعابها في الثقافة الأكاديمية.

نجد أن أقرب الأفكار التي تطرقت لديناميكيات التاريخ المصري إبان 1919 في السياق الأمريكي في تلك الفترة، نجدها في كتابات الدارسة المصرية الأمريكية عفاف لطفي السيد. ففي كتابها تشديد على الدور الذي لعبته الطبقة الحاكمة المصرية، وتصبح صورة الأحداث التي أدت إلى 1919 أكثر تعقيدًا.[4]

المرحلة الثالثة- تأريخ 1919 منذ عام 1970

في الفترة منذ عام 1970، حُمِل الدارسون على تجاوز الدولة القومية. وفي قيامهم بذلك، احتفظوا بافتراض

2- جايستور (بالإنجليزية: JSTOR) وتنطق جاي ستور وهي اختصار(بالإنجليزية: Storage Journal): مكتبة رقمية تأسست في عام 1995. تحتوي على نسخ رقمية للأعداد السابقة من المجلات الأكاديمية، تشمل أيضا الكتب والمصادر الأولية والإصدارات الحالية من المجلات والدوريات العلمية. وتوفر البحث في النص الكامل لأكثر من 2000 مجلة ودورية. أكثر من 8،000 مؤسسة في أكثر من 160 دولة تستطيع الولوج إلى JSTOR، معظمها عن طريق الاشتراك، عدا بعض من الإصدارات القديمة أو المتاحة للنشر العام فتتاح بشكل مجاني، وفي 2012 أعلن JSTOR إطلاق برنامج لتوفير محتويات محدودة من المواد القديمة للعلماء والباحثين المسجلين فيه. [ويكيبيديا- المترجم]

الاستبداد الشرقي، إلا أنهم كتبوا عنه في أثناء متابعتهم لموضوعات أخرى. فقد حدث أن ظهر موضوع 1919 كمكون ثانوي لكتابين مماثلين من هذا القبيل. يتعرض هذا الباب لاثنين من أهم الأعمال التي تلقي بعض الضوء على الموضوع. أول هذه الأعمال كان للمؤرخ الاقتصادي إليس جولدبرج الذي كان ينظر إلى الضغوطات الاقتصادية قصيرة المدى التي تؤثر على قطاعات مختلفة من الريف كوسيلة لتفسير التوقيت والأماكن المختلفة التي شهدت الثورة. أما ثاني هذه الأعمال فهو للمؤرخ الجنساني بيث بارون والذي تناول مسألة «تظاهرة السيدات»[5].

استهل جولدبرج مقاله عن 1919 على النحو التالي «عانت مصر، منذ مارس وحتى أواخر أبريل عام 1919، من واحدة من أكبر تمردات الفلاحين في تاريخها بل وفي القرن العشرين». وبدأ فقرته الثانية «بدأ التمرد/العصيان عندما تم القبض على أربع قيادات من الحركة القومية المصرية في التاسع من مارس عام 1919». إن المكانة المميزة لهاتين العبارتين مع استخدامهما تعابير كـ «عانت» و«تمرد» يضع الدراسة في مكان ما بين السردية البريطانية الاستعمارية وسردية طبقة ملاك الأراضي. بدأت الفقرة الثالثة على المنوال نفسه، مشيرة إلى أن القاهرة كانت معزولة عن الريف لأسابيع. كان مما ادعاه الكاتب في مقاله استنكافه أن الثورة كانت رد فعل لفرض الرأسمالية، أو أن الثورة يمكن فهمها على أنها سلسلة من الاختيارات التي اتخذها الفلاحون. ووجد أن أفضل تفسير أن الثورة كانت نتيجة للتوترات والضغوط والمظالم التي وقعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، والتي لم يتم تسكينها منذ ذلك الحين فصاعدا ولو على المدى القصير. وكان من بين هذه الأمور مسألة نقص المواد الغذائية. فيقدم المقال مظالم الفلاحين حول طلب الحبوب والقطن دليلًا على ذلك. ويستطرد المقال في إشارة، غير منطقية على الإطلاق، إلى وجود نهج استراتيجي معين للأحداث في الريف، والذي استهدف عدد منه منع انتقال الناس والبضائع عبر السكك الحديدية. وهذا قد يوحي بالإشارة إلى وجود درجة من الفاعلية السياسية تنطلق من القاعدة، إلى وجود درجة ما من التنظيم. ولكن يتم استبعاد ذلك؛ إذ يعترف جولدبرج بأن فرضيته تتعارض مع الأدلة التي يمكن استخلاصها من خطاب هذه الفترة والذي كان ولا ريب خطابًا قوميًّا.

يتناول كتاب بيث بارون «مصر امرأةً» موضوع ثورة 1919 باعتباره جزءًا من جدل أوسع حول المرأة والسياسة والسلطة. ولتأريخ ثورة 1919 كجزء من تاريخ الجندر، أمعنت بارون البحث في التطورات التي أفضت إلى تظاهر النساء في هذا الحدث. وتحقيقًا لهذه الغاية، كرست بارون فصلًا كاملًا يعني بمسألة الأوضاع المسبقة التي حولت نساء الطبقة العليا نحو القومية المصرية ونحو دعم ثورة 1919، لتجد أنه ربما كان هذا هو العامل الحاسم في انهيار البيوتات أو الأسر الكبيرة متعددة الأعراق والأجناس ذات النمط العثماني والتي كانت سائدة حتى نهاية القرن التاسع عشر. تضمن هذا، من بين أمور أخرى، وضع حد لتجارة الرقيق، وبداية مرحلة تعليم المرأة، وظهور أيديولوجيات الزواج الأحادي والزواج الرفاقي (زواج العشرة القائم على الاستقلال التام للطرفين ماديًّا وقانونيًّا والحق في تحديد النسل). ويطرح الفصل الثاني، بعد ذلك، نماذج للتذكير المستمر لمسيرة النساء في الدوريات والكتب المصرية على مر السنين، وهو ما تفتقره بوضوح الكتابات الأنجلو سكسونية في هذا الصدد.

وفي الختام، إن ما يظهر لقارئ هذا المقال هو الثمن الباهظ والمستمر الذي يتكبده الدارسون للاحتفاظ بنموذج أو باراديم الاستبداد الشرقي في دراستهم لمصر، ودراسة ثورة 1919 هي نموذج لذلك.

**الشكر للأستاذة نيلي حنا على التعليقات، يناير 2019

التعليقات الختامية:

1 - يعد آرثر جولدشميت هو الاستثناء الرئيسي، لإعادة التقييم انظر et al.(eds.) Re-Envisioning Egypt 1919-1952 ((Cairo: AUC Press, 2005

a. إن النهج الأكثر شيوعًا في التأريخ الأمريكي هو وضع التاريخ المصري في سياق تاريخ الشرق الأوسط، انظر Zachary Lockman, Field Notes-The Making of Middle East Studies in the United States (Stanford: (Stanford University Press, 2016 على سبيل المثال

2-Goldschmidt, op. cit., 467.

3-P.G. Elgood, The Transit of Egypt (London, 1928) chs. 8, 12 (more than 50 copies in US libraries) and George Young, Egypt. (New York, 1927) ch. 8 (more than 50 copies in US libraries).

4-Afaf Lutfi Al-Sayyid, Egypt and Cromer, A Study in Anglo-Egyptian Relations (New York: Praeger, 1968) Epilogue.

5-Ellis Goldberg, “Peasants in Revolt-Egypt 1919” International Journal of Middle East Studies v. 24(1992)261-280; Beth Baron, Egypt as a Woman (Berkeley: U. of California Press, 2005) ch. 5.

3

صورة سعد زغلول في الدراسات الأمريكية الباكرة.. جورج دونهام بيرس نموذجًا

شريف إمام

كانت الحرب العالمية الثانية فرصة مناسبة كي تدنُو الولايات المتحدة من المنطقة العربية عمومًا ومصر خصوصًا؛ فلقد باتت القاهرة مركزًا للاستخبارات والدعاية لدول الحلفاء، واحتضنت المركز الرئيسي للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط عام 1942 [1]. ولقد لمست واشنطن عن قرب مدى ضعف النفوذ البريطاني وسقوط هيبته؛ لذلك أوصت دوائرها السياسية بضرورة عدم ترك إدارة المنطقة لبريطانيا بمفردها والاستمرار في تحمل "مسؤولية" إدارة تلك المنطقة الحيوية لحاضر أمريكا ومستقبلها[2]. في المقابل، عملت السياسة الأمريكية الجديدة –في البداية– على الملائمة بين مصالحها ومصالح حليفتها بريطانيا قبل أن تركن في نهاية المطاف إلى وراثة دورها.

وكان طبيعيًّا أن تدفع الرغبة الأمريكية في ممارسة دور البطولة في صناعة سياسات منطقة الشرق الأوسط إلى دراسةتاريخ وثقافة تلك المنطقة، ولقد تكفّل مكتب الخدمات الاستراتيجية (المخابرات المركزية فيما بعد) بتقديم تلك المعلومات؛ ثم ما لبثت أن أنشأت لجنة خاصة بالشرق الأوسط تعمل على تطوير البحوث الاجتماعية الخاصة به، وبرزت مؤسسات كبرى مثل "روكفلر" و"كارنيجي" و"فولبرايت" وشاركت في تمويل تلك البحوث.وبالتوازي مع ذلك، عمدت الجامعات الأمريكية إلى وضع برامج لدراسات تلك المنطقة، كان في طليعتها جامعة برنستون التي أنشأت قسمًا لدارسات الشرق الأدنى عام 1947، وكانت قبلها بثلاث سنوات قد عينت المؤرخ اللبناني فليب حتى رئيسًا لقسم اللغات والآداب الشرقية[3]. وسريعًا آتت الاستراتيجية الأمريكية أُكلها؛ فما كاد العقد الأول لتلك الاستراتيجية يبرحُ

1- Vail Motter, United States Army in world war II: The Middle East Theater, Washington, 1952, p.39.

2- محمد عبد الوهاب، عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية 1952: 1956،دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2006، ص ص 25، 27.

3- دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 21.

ضحاه؛ حتى ظهرت الكثير من الدراسات الأمريكية لثقافات وتاريخ منطقة الشرق الأوسط، استحوذت مصر على قدر معقول من تلك الدراسات، وشكل تاريخها مصدر جذب للأقلام الأمريكية المتعطشة لسبر أغواره.

فلقد شهد العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية طليعة الدراسات الأمريكية[4]* عن ثورة 1919 وزعيمها سعد زغلول، إذ قدمت ماري مليرMary Miller أطروحتها "خلفية المعاهدة المصرية البريطانية عام 1936 ودلالتها"[5]، وحصلت بمقتضاها على درجة الماجستير من جامعة جنوب كاليفورنيا في أكتوبر 1945. وناقش جورج دونهام بيرسGeorge DonhamBearce أطروحته للماجستير عن "سعد زغلول والقومية المصرية عام 1949" في جامعة ويسكونسن[6]، وخلص إسحق هالويلIsaac Hallowellمن عمله «الوفد والتجربة المصرية الكبرى عام 1954 في جامعة برنستون[7].

ويعد عمل بيرس الأبرز بين تلك الأعمال والأكثر نضجًا. ولذلك سنقوم بعرض تلك الرؤية المبكرة عن سعد زغلول والتي سبقت أول دراسة علمية مصرية تناولت شخصية زغلول بأكثر من عقدين تقريبًا[8]. وتكمن إشكالية هذه الورقة في البحث عن الصورة الأولية التي تشكلت في العقلية الأمريكية- والتي تمثلها دراسة بيرس – عن زعامة سعد زغلول وفجر الحركة القومية المصرية، ما مادة تلك الأطروحة المبكرة وما هو المعين النظري الذي استقت منه رؤيتها؟ ما المسار الذي رسمته الدراسة لزعامة سعد؟ وكيف نظرت لوسم سعد «بالتطرف» من قبل الكُتَّاب البريطانيين في فترة قيادته للحركة الوطنية؟ ما مكتسبات ثورة 1919 وأين كانت مواضع إخفاقها؟

في استهلاله لدراسته لا يُخفي الباحث الطابع الوظيفي لدراسته؛ فيذكر «قبل شروعي في تلك الدراسة، كنت متخوفًا من التجاهل الذي قد تقابل به دراسة عن «زغلول باشا»؛ فالدولة المصرية ليست من القوى الرئيسة الفاعلة في التاريخ المعاصر.ومع ذلك، كنت متيقنًا من أنني سأشارك في مهمة جديرة بالاهتمام إذا تمكنت من إلقاء بعض الضوء على وضع مصر في الإمبراطورية البريطانية وعلى ظهورها كأمة مستقلة. فمن المؤكد أن هذا سيساعد على فهم الوضع السياسي لمصر اليوم، والنضال المستمر بين الحكم الملكي المطلق والديمقراطية، وطبيعة النفوذ البريطانيفي منطقة قناة السويس، والحرب الأخيرة القصيرة وغير الناجحة بين مصر وإسرائيل»[9] ومن ثم فإن هدف فهم مصر الآن كان شاخصًا أمام الباحث، وهو هدف سياسي بامتياز يتماهى مع الاستراتيجية التي سبق الإشارة إليها. ويعود الباحث ليؤكد أن هناك أهداف علمية دفعته لدراسة سعد زغلول؛ فيذكر أنه بالرغم من كثرة ما كتب حول القومية المصرية –وخصوصًا خلال السنوات بين 1919 و1927 فإن أيًّا من تلك الدراسات لم تفرد لشخصية سعد زغلول دراسة مستقلة، كما إن معظم هذه الكتب – بحسب زعمه–تفتقر إلى العمق، فضلًا عن أن كثير منها كُتب من قبل البريطانيين، وتعكس التحيزات البريطانية. وعليه كانت مهمتي القيام بتحليل شخصية سعد زغلول وتأثيره على الحركة القومية.[10]

تراوحت المادة التي اعتمد عليها جورج بيرس في كتابة دراسته بين أوراق وزارة الخارجية البريطانية ومضابط مجلسي العموم واللوردات البريطانيين وتقارير دار (المعتمد) المندوب السامي البريطاني مع بعض كتابات الساسة البريطانيين أمثال كرومر وملينر وفالنتين شيرول واللورد لويد واللورد إدوارد سيسيل وغيرهم، فضلًا عن

4- يمكن القول إن أولى الدراسات التي تناولت ثورة 1919 وظهور سعد زغلول هي أطروحة الدكتوراه لإرنست كلنجمولر Ernst klingmüller في جامعة برلين عام 1937 تحت إشراف المستشرق ريتشارد هارتمان Richard Hartmann والتي حملت عنوان: تاريخ حزب الوفد المصري Geschichte der Wafd-Partei

5- Mary Miller, The background and significance of the Anglo Egyptian treaty OF 1936, Master of Arts, Faculty of the Department of History, Southern California, 1945

6- George DonhamBearce, Saad Zaghlul and Egyptian nationalism, Master of Arts, the University of Wisconsin, 1949.

7- Isaac Hallowell, The Wafd and the Great Egyptian Experiment, Oriental Studies Princeton University, 1954.

8- نقصد دراسة الدكتور عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة 1914، والتي حصل بها على درجة الماجستير من جامعة عين شمس 1969. والجدير بالذكر أن جامعة القاهرة قد استقبلت أول دراسة عن الحركة الوطنية بعد الاحتلال البريطاني والتي قدمها يوسف خليل عام 1957 تحت عنوان تطور الحركة القومية في مصر من 1882 إلى 1919 وحصل بها على درجة الدكتوراه، بالإضافة لدراسة الدكتور عبد العظيم رمضان عام 1968 عن تتطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936.

9- George DonhamBearce, (see pages of Preface).

10- Ibid, (see pages of Preface).

سعد زغلول تحت قبة البرلمان

بعض المقالات المهمة في مجلتيThe Fortentight Review و Contemporary Review تحديدًا والتي كتب لها مجموعة من الساسة والصحفيين أمثال بولسون نيومان Polson Newman والسير مالكولم ماكيلواريثMalcolm Mcilwraith. ويتضح من مطالعة دراسة بيرس عدم معرفته باللغة العربية وهو الأمر الذي سيميز دراسة الباحث الأمريكيلويس جوزيف كانتوريLouis Joseph Cantori والتي حملت عنوان "الأسس التنظيمية لحزب النخبة السياسية: الوفد المصري» والتي تغطي الفترة من 1918 إلى 1924 وقدمها عام 1966 معبرًا عن مرحلة نضج الكتابات الأمريكية المتعلقة بالثورة المصرية[11]. كما أن بيرس يذكر في مقدمة دراسته أن المعلوماتعن حياة سعد زغلول المبكرة قليلة، ويبدو أن الشك والغموض يكتنف تواريخ معظم حياته المهنية المبكرة[12]، وهو الأمر الذي ستتفاداه الدراسات الأمريكية عندما يضع راسل ييتس سميث Russell Yates Smith عام 1972 أطروحته التي تحمل عنوان"صناعة القومية المصرية: الوضع السياسي لسعد زغلول قبل 1919"، والتي حصل صاحبها بمقتضاها على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة أوهايو[13].

ويقع بيرس في خطأ عندما يطلق حكمًا بأن سعد زغلول لم يترك أي مذكرات[14]، وهو الأمر الذي ستضع المؤرخة الأمريكية جانيس جوليس تيري Janice Joles Terry حدًّا له عندما تضع دراستها الشاملة تحت عنوان «الوفد1919-1952: حجر الزاوية في السلطة السياسية المصرية»:1919-1952 The Wafd Cornerstone of Egyptian political powerوالمنشورة عام 1982 [15]، إذ استخدمت مذكرات سعد زغلول بقوة في دراستها، وأبانت عن بعض الأوراق الخاصة التي حصلت عليها من مقربين من أسرة زغلول، وهي الأوراق التي لم يتثن لأيٍّ باحث مصري مطالعتها.

تكاد تخلو دراسة بيرس من التنظير واستخدام الأطر المنهجية، فبيرس يعمد إلى الوصف والتحليل بعيدًا عن وضع الأحداث في سياق تفسيرات كلية، وهو أمر يتناسب مع حداثة دراسته، وإن كانت الدراسات الأمريكية المتعلقة بثورة 1919 ودور سعد زغلول ستشهد بعدًا تنظيريا مع دراسة كانتوري عندما يطرح إشكالية كبرى، وهي لماذا فشلت الليبرالية السياسية في مصر التي أنتجتها ثورة 1919 في اختراق الهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري واقتصر حضورها على شريحة واحدة[16]. في المقابل فإن التساؤل الذي يحكم دراسة جورج بيرس يبدو بسيطًا ويقتصر في تتبع السياق السياسي والطبقي الذي خرجت منه زعامة سعد زغلول، وانعكاس ذلك على ممارساته كزعيم، من خلال تقديم سردية تاريخية عن دور سعد زغلول السياسي حتى وفاته 1927 وتقييم كل مرحلة. ويبدو تأثر الباحث بأفكار المؤرخ اليهودي الأمريكي هانز كوهن Hans Kohn باديًا، وكان كوهن في تلك المرحلة قد أنهى عملين على قدر كبير من الأهمية في فهم القومية المصرية الوليدة، وهما دراسته عن القومية والإمبريالية في الشرق الأدنى عام 1932 والتي خص مصر بجزء كبير فيها، وورقة بحثية عنجمال الدين الأفغاني في العام نفسه. فكوهن مهتم بتلك القومية القادرة على أن تتعايش

11- Louis Joseph Cantori, The Organizational Basis of an Elite Political Party: The Egyptian Wafd, PhD, Department of political science,Chicago, 1966, pp. 3, 5.
12- George DonhamBearce, p. 2.
13- Russell Yates Smith,The making of an Egyptian nationalist: the political career of Saad Zaghlul Pasha prior to 1919.Ph.D., The Ohio State University, 1972

14- George DonhamBearce, p.2.
15- Janice Joles Terry, The Wafd, 1919-1952: Cornerstone of Egyptian political power, London, 1982, p. 317
أوردت تيري تلك المجموعة من أوراق سعد زغلول الخاصة تحت اسم
Zaghlul Papers, J. Terry private collection of Zaghlul and Wafd memorabilia including campaign literature, posters, photographs.
16- Louis Joseph Cantori, The Organizational Basis of an Elite Political Party, pp. 3, 5.

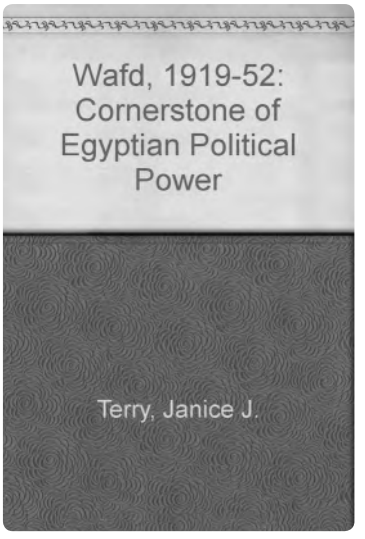

دراسة المؤرخة الأمريكية جانيس جوليس تيري

مع الكولونيالية في مركب واحد وتعمل على تحديث النظام السياسي تجاه الليبرالية السياسية باعتباره السبيل للاستقلال بدلًا من الثورات والعنف[17]. وهو النموذج الذي يمثله سعد زغلول عند جورج بيرس.

وفي تقصيه لطبيعة الطبقة التي خرج منها زغلول يذهب بيرس إلى أنه ينحدر من الطبقة الوسطى من المتعلمين متوسطي الملكية، ويرفض استخدام لفظة «البرجوازية» لوصف تلك الطبقة، ويرجع ذلك إلى كون بيرس يرى تلك الطبقة من المزارعين لا من التجار، ومن ثم فإن طبيعة وحدة الإنتاج تُعد شرطًا لدى البعض في إسقاط لفظة البرجوازية على الطبقة الوسطى، وفي ذلك يقول «لم تكن هذه الطبقة الوسطى من التجار، لأنه خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت التجارة في مصر تتم حصريًّا بمعرفة الأجانب»[18]. ويرفض الباحث القبول بإن اللحظة التاريخية هي التي خلقت الزعامة السياسية لدى سعد زغلول، مؤكدًا على أن الرجل تشكل حسه الوطني على وقع أحداث الثورة العرابية وتحمس لدستورها، وتعرض للسجن نظير مشاركته فيها. وتجدر هنا الإشارة إلى أن سجن زغلول تم بعد الثورة وعلى خلفية تأسيس «جمعية الانتقام» عام 1883 بيد أنه من الإنصاف القول إن سعدًا فقد وظيفته على خلفية مشاركته في الثورة[19].

17- Hans Kohn,Nationalism And Imperialism In The Hither EastLondon, 1932, pp. 77, 123

18-George DonhamBearce, pp. 18, 20.

19- حول تلك الجمعية راجع زين العابدين شمس الدين نجم الجمعية الوطنية المصرية سنة 1883: جمعية الانتقام، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1987.

المؤرخ هانز كوهن

وينتقل الباحث إلى رسم المراحل التي خلقت زعامة سعد زغلول قبل ثورة 1919؛ فالنسبة للباحث فإن مسار الزعامة أخذ شكل مطردًا بصرف النظر عن كون سعد زغلول انتقل من معسكر الحركة الوطنية الثورية إلى معسكر «الاعتدال». فسعد اكتسب خلال تلك الفترة الكثير من الصفات والخبرات التي مكنته فيما بعد من قيادة الحركة الوطنية. فلقد أسلمته خيبة الأمل بعد الثورة العرابية إلى البحث عن مجال للترقي الوظيفي فتردد على الصالونات الثقافية، وبات أحد رجال النخبة بعد مصاهرة رئيس الوزراء مصطفى فهمي، بل إن كرومر تلقى نصيحة من بلنت ومحمد عبده بإدخال سعد زغلول في الوزارة، وهو الأمر الذي استجاب له كرومر بعد حادثة نشواي، بهدف امتصاص تداعياتها عبر ترويج فكرة مشاركة أوسع للمصريين في الوزارة[20]. ويعلق الباحث على هذا المسلك «وهكذا جلب كرومر بذكاء إلى الحكومة المصرية رجلًا كان مهتمًا بشكل أساسي بالإصلاح السلمي، مع القبول بتغريب مصر، وبالتطور التدريجي للمؤسسات الديمقراطية، بدلًا من الدعوة

20- تتفق هذه الفكرة مع تحليل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى من أن كرومر رغب في تغيير سياسته على خلفية حادثتي نشواي وطابا فعمد إلى تعيين سعد باعتباره رجلًا مصريًّا معروف بميوله الوطنية. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، القاهرة، 1967، ص 39 43. كما إن تقرير كرومر يؤكد سلامة هذا الاستنتاج من أن تعيين سعد في الوزارة كان لاستيعاب الغضب الجماهير المتصاعد.

مصطفى فهمي باشا والأمير حسن إسماعيل

للإخلاء الفوري البريطانيين» ويمضى الباحث ويقول كان زغلول يمثل«الجيروندديين» على حد تعبير كرومر في مواجهة المتطرفين من أنصار مصطفى كامل، ولقد عبَّر زغلول عن جوهر هذه القومية المعتدلة في بيان أدلى به لصحفي أوروبي في عام 1907: قال فيه «يجب أن نستوعب الأساليب الغربية؛ يجب علينا أن نغيَّر عقليتنا، لأن أساليبنا وقواعدنا أدنى منهم". ولا يمنع ذلك بيرس من أن يمتدح قدرة سعد على الاستقلال بقراره في كثير من الأحيان عن المستشار البريطاني «دنلوب»[21].

بالنسبة للباحث فإن عمل سعد زغلول كوزير قلل كثيرًا من دوره في الحركة الوطنية باعتباره جزءًا من النظام كما أن موقفه من مشروع مد امتياز قناة السويس قد أساء إليه؛ فالنسبة لبيرس وبتقييم معتدل«فإنه خلال فترة عمل زغلول كوزير للمعارف عانى بشكل متزايد من الهجمات على عمله، فلقد بدأ خطة واسعة للإصلاح، وكانت جميع عناصر مصر تتوقع أشياء عظيمة منه، لكنه لم يحقق أهدافه. وعندما غادر الوزارة كان التعليم في مصر في حالة أفضل من ذي قبل، لكن لم تحدث معجزات»[22]. وأخيرًا يذكر الباحث أن سعد زغلول أظهر – من خلال بقائه في الحكومة بعد تغييرها عام 1910– أنه لا يزال يأمل في إيجاد حكومة مسؤولة في مصر من خلال التعاون

21-George DonhamBearce, pp. 21, 23.
22-George DonhamBearce, p.36.

مع البريطانيين. ولكن مع مجيء كتشنر يمكن أن نلحظ خيبة أمل عنيفة لدى زغلول؛ فقد بدا من الصعب عليه تقديم رؤيته الإصلاحية خصوصًا في ظل توافق كتشنر مع الخديو مما دفع زغلول للاستقالة ويعلق بيرس «إن فترة تعاونه مع البريطانيين في وزارتي المعارف والحقانية أسفرت عن نتائج مخيبة للآمال»[23]، لكنه يستدرك ذلك بقوله إن استقالته عام 1912 أبقت له رصيدًا شعبيًّا.

جاءت المرحلة الأكثر حسمًا في صناعة زعامة سعد – في رأى الباحث –في أثناء عمله كوكيل للجمعية التشريعية التي يصفها بأنها لم تكن في طبيعة عملها تختلف عن غيرها من المؤسسات التمثيلية الشكلية التي عرفتها مصر، بل إن قانون الانتخابات بات مقصور على شريحة بعينها من الملاك والمتعلمين. وفي ديسمبر 1913 وصل سعد لمقعد النيابة عبر التنسيق مع خصومه من الحزب الوطني بعد أن أخلوا له مقعدين [24]، وبعد اختياره وكيلًا يبرز سعد كقائد معارض في مواجهة الحكومة، لقد نجحت حملته في إسقاط وزارة محمد سعيد باشا دون أن تجبر الخديو على أخذ رأي الجمعية في اختيار خليفتها[25]. ومع اندلاع الحرب بات لزغلول –حسب الدراسة– مكانة بارزة في السياسة المصرية؛ أولًا كأعلى مسؤول انتخابي في مصر، والثاني كزميل سابق لحسين رشدي رئيس الحكومة، استغل ذلك في الدعوة لمشاركة مصر في الحرب رفقة بريطانيا لعلها تحصل نظير لذلك على استقلالها[26]. وما إن شارفت الحرب على الانتهاء، حتى بات صعبًا على رجل سبق له تبوأ الوزارة ووكالة الجمعية التشريعية أن يبقى بعيدًا عن الأضواء طويلًا خصوصًا وقد صدر قرار بتعطيل عمل الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى وفشل في أن يحصل

23-Ibid, p.42.
24- رشح سعد نفسه على أربع مقاعد من أجل نيل منصب الوكالة، ونجح في ثلاثة وأخفق في الرابع.
25-George DonhamBearce, pp. 43, 47.
26-Ibid, p.57.

حسين رشدي باشا - مجلة كل شئ

على منصب وزير في التعديل الذي شهدته وزارة رشدي أواخر عام 1917، وعليه فإنه سعى لتعبئة أنصاره وتنظيم خططه، عبر التودد إلى طبقة المثقفين والتواصل معهم في أثناء الحرب[27]. والحقيقة فإن جزءًا كبيرًا من الحلقات السياسية التي عقدها سعد كانت في أواخر عام 1918 وكانت نخبوية مقتصرة على جماعة بعينها وهم أصدقاء سعد في الجمعية التشريعية ولم تكن لها الطابع الجماهير[28].

هنا يتساءل الباحث عن سلامة وسم سعد "بالتطرف"من قبل السلطات البريطانية في الفترة التي تلت الحرب الأولى؛ فيشير إلى أن سعد يمكن قبوله متطرفًا في معرض مقارنته بجماعة عدلي يكن وعبد الخالق ثروت، لكن إطلاق اللفظة على عمومها بالقول إن زغلول كان قوميًّا متطرفًا غير صحيح بل إنه لم يكن كذلك أبدًا فلم يدعُ سعد أو أيٌّ ممن كانوا مؤيدين له للعنف. فالوفد لم يسع قط إلى محاربة البريطانيين، بل كان يأمل في التوفيق بين المصالح الأنجلو مصرية مع القبول بمساعدة بريطانيا في الحصول على الاستقلال المصري[29].وتنسحب تلك الرؤية إلى الثورة نفسها، فما حدث عام 1919 –حسب

27-Ibid, p.65.

28- عبد الخالق لاشين، سعد زغلول وثورة 1919، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2009، ص 118 وما بعدها.

29-George DonhamBearce, p. 75.

بيرس- لم يكن ثورة فلم يفكر أحد منالزعماء الوطنيين في تحدي وطرد البريطانيين في حرب استقلال طويلة،فالأمر لا يتعدى كونها حركة احتجاج جماهيرية كوسيلة سلمية لتحقيق أهداف سياسية سلمية.ويمضي الباحث ويقول «الحقيقة الغريبة عن أعمال الشغب في مارس أنهم غير المخطط له، وغير متوقعة، لقد صدم الوفد وسعد زغلول ما وقع، وكذلك جميع الطبقات المتعلمة في مصر تقريبًا، ليس فقط من عنف أعمال الشغب التي حطمت المتاجر، وأوقفت الترام وقتلت البريطانيين، ولكن أيضا في حقيقة أن أعمال الشغب قد وقعت أصل. لم يكن الوفد أو كل الزعماء السياسيين يقصدوا إثارة الجماهير ودفعهم للتظاهر[30]. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات قد خرجت عن إطار السلمية – والكلام للباحث-وجنحت إلى العنف في بعض الأحوال إلا أن ذلك لا يعنى قبول أنها ثورة بالمعنى الصحيح، فبعيدًا عن المدن، لم تظهر ثورة الاحتجاج في الريف بين الفلاحين بشكل كبير، ولم يبد صغار المزارعين سوى القليل من المشاركة في الحراك الثوري. وعلاوة على ذلك، فإن الفلاحين الذين شاركوا في أعمال «الشغب» في مارس لم يهتموا بالمساجلات السياسية والفاعليات التي تلت تلك الأحداث[31].

ولعل هذا التقييم مؤسس على أن ردة فعل المصريين تجاه إعلان الحماية – كما يذكر الباحث- اتسمت «باللامبالاة» وأن رجال الإدارة البريطانية في مصر كانوا قلقين أكثر من اللازم من خطورة عدم تقنيين مفهوم الحماية على الاستقرار الداخلي، في المقابل فإن الخارجية البريطانية قللت من خطورة ذلك[32]. ومن ثم لم يكن

30-Ibid, pp. 81, 83.

31-Ibid, p. 83.

32- ولعل فكرة تخبط الإدارة البريطانية بين مسؤوليها في القاهرة وقيادتها في لندن شكلت نواة لفهم ثورة 1919 في بعض الدراسات الأمريكية، إذ أجريكانتوريجزءًا من المدخل النظري لدراسته في بحث القطيعة مع العصر الفيكتوري والذى شكّل إعلان الحماية خروجًا عليه، فمستفيدًا من أفكار رونالد روبنسون وجون جالاجر، يذكر كانتوري أن الإدارة البريطانية عندما أعلنت الحماية كانت تخرق تعهداتها السابقة بأن مقامها في مصر مؤقتة، وكان هذا المسلك كفيلًا بضخ مزيد من الدماء للحركة الوطنية التي أزعجها توافق المعتمد السامي مع الخديو قبل الحرب، وزاد من حنقها إعلان الحماية دون توضيح دقيق لماهية النظام الجديد ومن غير ضمانات بمنح استقلالها. وتتفق هذه الفرضية مع ما ذكره المؤرخ الأمريكي دونالد كوفنتري من رجال الإدارة البريطانية لم يكونوا مهتمين بتوضيح وضع مصر ما بعد الحماية وهو الأمر الذي شكل نواة لثورة 1919، إذ لم يلتفتوا إلى مطالبة وينجت لهم بفعل ذلك.
Ronald Robinson and John Gallagher, Africa and the Victorians (London: Macmillan, 196l), p. 76.

عدلي يكن

ينتظر من شعب صمت عند فرض الحماية عليه أن يثور بتلك الطريقة..

ويعود الباحث إلى رسم المسار الذي قاد إلى صناعة الزعامة الثورية لسعد؛ فلقد تشكلت من مجموعة من الممارسات المتلاحقة بسرعة كبيرة، فمن أخذه زمام المبادرة ومقابلته للورد ونجت ثم حركة التوكيلات،إلى خطبه في السرادق المناهضة للحماية، ثم خطابه للسلطان فؤاد في الثالث من مارس بعد تقديم وزارة رشدي استقالتها مطالبًا إياه بأن تكون أي وزارة يتم تشكليها تعبر عن إرادة الشعب[33]. وأخيرًا لقاؤه بالجنرال واطسون القائد البريطاني في القاهرة في السادس من مارس؛ والذيهدد سعد بالسجن إذا استمر في مسلكه،ومن ثم جاء اعتقاله ليجعل منه بطل.ويفرد بيرس مساحة مقبولة لموقف الولايات المتحدة من الثورة، فيعظم من صدى إعلان رئيس الولايات المتحدة ويلسون لمبادئه على سعد زغلول وجماعة السياسيين المقربين منه، لكنه لا يلبث أن ينتقده عندما يوضح أن ويلسون أبلغ سعد عبر أحد وزرائه عدم قدرته أن يقابله، وهو الموقف الذي استخدمه بعض زعماء مجلس الشيوخ الأمريكي لمهاجمة إدارة ويلسون، لكن ذلك لم يكن ليغير من الأمر شيء؛ فحكومة الولايات المتحدة اتخذت قرارها بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى وأعلن الرئيس الأمريكي لمبادئه. وحاول عبثًا وزير الخارجية «لانسينج» إرضاء الوفد المصري الذي سافر إلى أمريكا بأن أعلن في بيان تعاطفه التام مع التطلعات المشروعة للشعب المصري للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي، لكنهم ينظرون بعين الأسف إلى أي جهد للحصول على تحقيق ذلك من خلال اللجوء إلى العنف. ولعله يمكن القول إن الموقف الأمريكي المتناقض قد جعل الوفد يظن أن بيان لانسينج برقية تأييد أمريكي لاستقلال مصر وشاع ذلك في الصحافة المصرية[34]

يبدأ الباحث في استقصاء مرحلة جديدة من عمر زعامة سعد زغلول، وهو دوره كرئيس للوفد، فحسب رأى بيرس ما إن شعر سعد بأن الوفد بدأ يعاني من التصدع والخلافات الشخصية وآثر بعض أعضائه العودة للقاهرة ومباشرة أعمالهم الحاصلة على خلفية الإخفاقات التي منَّي بها الوفد في أوروبا، وما كاد يخبو لهيب الحركة الاحتجاجية حتى ألهبه سعد زغلول بدعوته لمقاطعة لجنة ملنر، لقد كسب مزيدًا من الشعبية من جراء موقفه هذا لقد صار بطلًا في الصحافة المحلية ونظر المصريون إليه كقائد،إذ أرسلوا آلاف البرقيات في باريس لشكره على عمله.لقد حصل سعد زغلول على نصر كبير فكل الزعماء السياسيين أمثال عدلي يكن وحسين رشدي وعبد الخالق ثروت يطلبون من لجنة ملنر مفاوضة سعد أولًا، والجمعية التشريعية تنعقد في بيته بالقاهرة في الذكرى الأولى لاعتقاله في التاسع من مارس لتعلن تأييدها لخطواته ورفضها الحماية البريطانية[35].

وينتقل لتقفي أثر سعد زغلول كمفاوض، ويذكر أنه منذ الجلسة الأولى لمفاوضات سعد – ملنر بدا أن ما قطعه سعد للمصريين من تحقيق الاستقلال يعوق حركته كمفاوض. فقد كان يخشى أن يرفض الشعب مخرجات نقاشه مع ملنر خصوصًا وأنه لمس عن قرب عدم جدية بريطانيا في إعطاء مصر استقلالها، وهنا يتقاطع مع فرضية الباحثة الأمريكية ماري ملنر من أن الوفد وسعد زغلول وقعوا في

Donald Coventry, The public career of Sir Francis Reginald Wingate, high Commissioner for Egypt: 1917-1919, Ph.D. The American University, 1989, PP 155, 160.

33-George DonhamBearce, p. 77.

34- تعود أزمة البرقية إلى ما نشر في صحافة القاهرة والإسكندرية على نطاق واسع بشأن برقية بعث بها سعد زغلول إلى محمد محمود في 29 أغسطس 1919 جاء فيها "تلقينا برقية من أمريكا تخطرنا بأن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي قد قررت أن مصر لا تخضع سياسيًا لتركيا ولا بريطانيا العظمى، بل هي ذات سيادة وقادرة على رعاية مصالحها الخاصة» ولقد سارعت واشنطن إلى نفي الأمر.

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1919, The Agent and Consul General at Cairo (Gary) to the Secretary of State, Letter from Special High Commissioner Allenby, Cairo, August 30, 1919, Washington, 1921, p. 205.

35- George DonhamBearce, p. 102.

اشتعال التظاهرات من محطة سكة حديد مصر

«فخ» إرضاء الجماهير، فزغلول رفض الالتزام بمخرجات مفاوضاته مع ملنر لأنه لم يكن مستعدًا لتحمل المسؤولية وكان خائفًا من جمهورهم.[36] ويخلص بيرس كما عند ماري ملنر إلى أن فكرة استشارة الأمة في المفاوضات – عبر ذهاب بعض أعضاء الوفد إلى مصر وشرح طبيعة مشروع المعاهدة وأخذ موافقة الشعب- كانت المخرج. وهذا استنتاج توصل إليه الدكتور عبد الخالق لاشين بشكل أعمق وذكر أن استشارة الشعب فكرة زغلولية لحمًا ودمًا، فكر فيها حتى من قبل أن يتم وضع أي مشروعات بالنظر إلى تيقنه من عدم جدوى الوصول إلى تحقيق الاستقلال التام من ناحية، ولعدم رغبته في تحمل أي مسؤولية تتعارض مع مركزه وتاريخيه ومطالب مواطنيه[37].

ويمضي بيرس ليوضح أن زغلول أصيب بخيبة أمل من تصويت الجمعية التشريعية لصالح مشروع المعاهدة مع ملنر بأغلبية أربعة وأربعين صوتًا مقابل ثلاثة،وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت، معظمهم من أعضاء الوفد – الذين شعروا أنهم يجب أن يظلوا محايدين بالنظر إلى أنهم كتبوا الاتفاق – كما جاء إعلان مجالس المحافظات والنقابات الفرعية للمحامين المؤيد ليزيد الأمر تأزمًا على زغلول. ويعتقد الباحث أن التأييد الذي حظيت به المعاهدة هو ما دفع سعد لمزيد من التشدد وشرع في تقديم تحفظات للوفد البريطاني على أنها مطالب الجماهير[38]. وهو تفسير يختلف عما توصلت إليه الدراسات المصرية من أن التحفظات التي أوردها سعد زغلول بعد مجيء الوفد جاءت بمثابة صياغة للتفسيرات الشفوية التي أدلى بها مندوبو الوفد للقاهرة، والتي لولاها ما وافق الشعب على نصوص مشروع المعاهدة[39]. ويمكن القول إن مذكرات سكرتير الوفد كامل سليم قد أكدت على أن سعد قد عارض المشروع منذ البداية ومن ثم هو صاحب فكرة التحفظات لقناعته بأن المشروع بصياغته تلك أبعد ما يكون عن هدف الأمة[40].

وعلى كل، فبالرغم من أن تلك المرحلة من حياة زغلول – على حد تعبير بيرس – انتهت بأن قلل ملنر ووزير الخارجية كيرزون من جدوى تلك التحفظات التي قدمها سعد واعتبروا أنها ليست مقترحات الحكومة المصرية وفشلت المفاوضات، وتهلل خصوم سعد بسبب كبوته، لكن في المقابل استطاع زغلول بمهارة وعبر

36-Mary Miller, The background and significance of the Anglo Egyptian treaty OF 1936,p. 72. George DonhamBearce, p. 104.

37-عبد الخالق لاشين، سعد زغلول وثورة 1919، ص 297

38- من هذه التحفظات (1) إلغاء الحماية بشكل صريح.(2) الغاء الامتيازات وتقييد الاتفاقيات الممنوعة مصر من عقدها بالسياسية منها (3)إلغاء فقرة الاتفاقية التي تُلزم الحكومة المصرية من بالتشاور مع المستشارين القانونيين والماليين(4) أن عدد القوات البريطانية، بالإضافة إلى موقعها، يتم النص عليها في المعاهدة. (5) ضمان استخدام مصر لمياه النيل؛ وحقوق مصر في السودان.

39- عبد العظيم رمضان عام 1968 عن تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، مكتبة مدبولي، 1986، ص 296

40- للمزيد انظر: محمد كامل سليم، صراع سعد زغلول في أوروبا، كتاب أخبار اليوم، القاهرة، 1976.

١٠ مارس سنة ١٩١٩

القبض على سعد باشا
وثلاثة من الوجهاء
وابعادهم الى مالطه

اعتقل أول أمس حضرة صاحب المعالي سعد
زغلول باشا وحضرات أصحاب السعادة اسماعيل
صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد باشا الباسل وارسلوا

الصحافة الترويج لموقفه الرافض للحماية والمتصلب في. وجه المحتل مما رفع أسهمه لدى الجماهير[41].

يصل بيرس إلى نتيجة مهمة وهيأن فشل المفاوضات أدخلت «الثورة» في نفق مظلم بسبب مناورات مختلف المجموعات السياسية المصرية، السلطان فؤاد، المعتدلين مثل عدلي باشا، والوفد بقيادة سعد زغلول.فعلى الرغم من التأييد الذي نالته حكومة عدلي يكن التي تم تشكيلها – بهدف التفاوض– من كل أطياف المجتمع وخصوصًا أنصار سعد إلا أن الأمور تبدلت سريعًا. فبحسب الدراسة فإن سعد بدا قلقًا من أن يكون الوضع السياسي الجديد خارج عن إرادته، وقادته الرغبة في الوجود في موقع المسيطر على مجريات الأحداث في مصر، إلى الإعلان عن نيته العودة إلى بلاده والمشاركة في المفاوضات. كان موقف وزارة عدلي صعبًا وبات من المستحيل عليها استثناء سعد من أية مفاوضات مقبلة أو الإقدام على قبول أي شيء دونه[42].وما أن وطأت أقدام سعد القاهرة حتى تظاهر أربعمائة ألف شخص في الشوارع من محطة سكة حديد مصر إلى منزل زغلول «بيت الأمة».الوزراء والمسؤولين والوفود، الأمراء، السيدات، جميع الطبقات باستثناء السلطان «– تنافسوا على الترحيب بعودة زغلول. لقد صار سعد منتشيًا بزعامته حتى إنه قال «لقد سعيت وعانيت ليس ليذهب الأمر إلى عدلي، إذا كنت سأعمل معه، فسيكون ذلك فقط عندما يوافق على أخذ أوامره بالكامل مني، والاعتراف بتفوقي بلا منازع». ويعلق بيرس على ذلك «هذا الموقف من سعد مفهوم، بعد أن حظي بأكبر استقبال في تاريخ مصر، لكن موقفه من تلك الشعبية التي جناها حقق نتائج مؤسفة».[43]رضخ عدلي لشروط زغلول إلا القبول برئاسته لوفد التفاوض، شعر أنه كرئيس للوزراء ينبغي أن يرأس الوفد الرسمي. أصر زغلول على موقفه وأطلق مقولته الشهيرة: إن مفاوضات عدلي مع الإنجليز أشبه بكون «جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس».

ترسم الدراسة ملامح الصراع الداخلي الذي انقادت إليه الثورة المصرية، فيذكر بيرس في هذا المنعطف حشد سعد الجماهير ضد خصومه حيث علت الهتافات «لا رئيس إلا سعد»، وأريقت الدماء في هذا الصراع الداخلي واستمر سعد في حشد أنصاره ودخلت الثورة في موجتها الثانية وبدأت بعض العناصر تقوم بأعمال ضد الإنجليز والأجانب على غير رغبة سعد ورفقائه».لقد خشي سعد المعتدل–كما تذكر الدراسة– من أن تحسب تلك التظاهرات عليه فدعا أنصاره إلى التوقف عن جميع التظاهرات السياسية العدائية ضد حكومة عدلي.في صراعه الأخير ضد عدلي تخلى سعد عن أساليبه القديمة في حشد

41-George DonhamBearce, pp. 114, 115.
42-Ibid, p.115.
43-Ibid,p. 116.

الجماهير عبر الخطابة والبيانات الصحفية؛فدشن ممارسات جديدة.ومثال ذلك: كتب عريضة حصل على مليون توقيع عليها يلتمس إجراء انتخابات تشريعية لاختياروفد رسميّ جديد للدخول في التفاوض،عمد إلى إرسال بعض رجاله الى لندن في أثناء مفاوضات عدلي لإقناع الشعب البريطاني بأن عدلي ليس لديه سلطة تمثيل الشعب المصري ولا يمتلك هذا الحق الحصري إلا سعد زغلول، حرك بعض التظاهرات للمصريين في بريطانيا ضد عدلي فعندما وصل عدلي لندن في 11 يوليو، التقى بتظاهرة صغيرة من الطلاب، تحمل لافتات حمراء مطبوعة عليه «لا تفاوض مع عدلي»، «يسقط عدلي»،بالإضافة إلى محاولة التأثير على الرأي البريطانيفي لندن،فلقد حاول زغلول التأثير على الحزبيينالبريطانييننمن خلال دعوة أعضاء من الكتلة النيابية لحزب العمال في 23 أغسطسالبرلمان ليزوروا مصر. كل هذا النشاط السياسي القوي من جانب زغلول أجبر عدلي باشا على التصرف بحذر في المفاوضات مع بريطانيا. ولم يستطع عدلي التنازل عن أي شيء لن يدعمه زغلول. ويعلق بيرس بنتيجة مؤسفة «تظهر تفاصيل مفاوضات عدليأنه لو كان زغلول قد قدم دعمًا صادقا لعدلي، ربما كانت المفاوضات لم تنهار»[44].بحلول ديسمبرقدم عدلي استقالته،ووضع خليفته عبد الخالق ثروت الشروط التي سيتم على أساسها قبول تشكيله لمجلس الوزراء، وهي إلغاءالحماية البريطانية، وإعادة وزارة الخارجية المصرية، وإعداد دستور ديمقراطي لمصر.

كان على أللنبي– حسب بيرس- مسؤولية إقناع الحكومة البريطانية فيلندن بقبول هذه الشروط. لم تكن هذه المهمة سهلة، لأنكيرزون لم يرغب في تغيير سياسة بلاده، وكانت تحركات زغلول مثار قلق للبريطانيين، شعر أللنبي أنه ليس لديه بديل سوى اعتقال زغلول،وبالفعل اعتقل سعد ويعلق بيرس «ومع ذلكلم يظهر زغلول أي مرارة تجاه البريطانيين[45]، في المقابل احتج المصريون على اعتقال زغلول عن طريق أعمال الشغب، التي سرعان ما انتهت؛ ثم بالالتماسات إلى الحكومة البريطانية وإلى السلطان للإفراج عنه. ولم تفلح كل هذه المناشدات سوى في نقل زغلول من سيشل إلى جبل طارق».وفي منفاه الثاني–وفق رؤية الباحث-أظهر زغلول موقفًا تصالحيًا تجاه كل من البريطانيين وملك مصر، كما لو كان يرغب في إظهار حرصه على التعاون بمجرد إطلاق سراحه في يناير 1923وأعرب عن أسفه العميق لعمليات القتل «الإرهابية «الأخيرة للرعايا البريطانيين في مصر[46].

المرحلة الأخيرة في حياة زغلول هي مرحلة عمله كسياسي، فلقد رحب زغلول بالإفراج عنهوعبر عن الامتنان العميق لسلطة الاحتلال، وانتقل إلى دراسة الوضع السياسي في مصر، حيث تم عزله لفترة طويلة، تحسبًا لدخول الساحة السياسية. أصبح زغلول مستعدًا الآن للعودة إلى السياسةولا يزال يمثل القوة الأكبر في مصر، لقد أدركأنه وحزبه سوف يكتسحان الانتخابات المزمع انعقادها نهاية عام 1923. في 17 سبتمبر وقبل عشرة أيامن الانتخابات، وصل زغلول إلى الإسكندرية. وكان استقباله حافلًا، وإن لم يكن على نطاق ما تم عام 1921.بدا واضحًا،منذ اللحظة الأولى،كما يشير بيرس أن زغلوليرغب في التقارب معالبريطانيين والملكفلقد وصل سعد مصر كمعتدل، وبات يُتنظر في القريب تغير سياسته[47]. وما أن انتصر في الانتخابات النيابية وشكل حكومته حتى أبان عن روح الاعتدال التي عادت إليه، فأعرب في الجلسة الأولى للبرلمان عن سياسة حكومته في تحقيق استقلال مصر والسودان بروح من الود،مع الاعتراف بمصالح بريطانيا العظمى. وصرح لصحيفة التايمز في مارس 1924»أثبت لي أن اهتماماتكممتطابقة مع اهتماماتنا؛ دعونا ندرس معًا في محادثات ودية مطالبات كل منا، ودعونا نحاول التوصل إلى تفاهم؛ ضعوا تصوركم لما تعتبره اهتماماتكمأمامقترحاتنا، وأنا على استعداد للتوصل إلى تسوية»[48].

في المقابل، فإن بيرس يفرد مساحة كبيرة للفساد الإداري في ظل رئاسة زغلول للوزارة ويصل إلى نتيجة خطيرةبشأن سياسة حكومة زغلول الداخلية فيذكر «لقد سمحوا باستخدام هذه القوة – يقصد الوزارة–لمكافأة الأصدقاء بالرعاية السياسية ومعاقبة الأعداء بسحب الامتيازات،لقد بدا أن الوفد يشارك في دعم فاضح للفساد السياسي»[49].

والحقيقة فإن مسلك الوفد لم يكن جديدًا على الحياة السياسية المصرية، فلقد اعتادت الحكومات المتلاحقة معاقبة خصومها بالفصل والإبعاد ومنح أنصارها الاستثناءات واسترضاء الموظفين عبر بذل الامتيازات[50].

44-George DonhamBearce, pp. 123, 130
45-Ibid, p. 137.
46-George DonhamBearce, pp. 140, 143.
47-Ibid, p. 152.
48-Ibid, p. 162.
49-Ibid, p. 164.
50- J. E Marshall, The Egyptian enigma: 1890-1928, London,1928, P. 281

وعلى الصعيد الخارجي تلقى سعد خبرًا مبشرًا بتولي صديقه القديم رئيس حزب العمال رامزي ماكدونالد رئاسة الحكومة وشرع في جولة مفاوضات مشبعة"ب-حسن النية». ويظهر مدى تحامل الباحث على الحقوق المصرية في السودان عندما يذكر أن بعض تصريحات سعد بشأن «السودان» تحديدًا كانت مثار استياء الإدارة البريطانية، وأن الحركة القومية السودانية والتي لقيت دعم القوميين المصريين تسببت في تشدد الموقف البريطاني مما دفع باللورد بارمور زعيم حزب العمال في مجلس اللوردات، ليعلن أن بريطانيا تعتزم عدم التساهل في التخلي عن السودان، دون أن يتطرق الباحث إلى شرح طبيعة الوضع السوداني وكيف تمت السيطرة غير القانونية من قبل بريطانيا عليه. ويعود بيرس للمفاوضات فيذكر «كان الوداع الحاشد الذي حظي به زغلول لا يمكن أن يعني شيئًا سوى رسالة إليه لتعزيز كل حججه عن استقلال مصر»ويرسم لنا صورة رائعة عن مفاوضات سعد ماكدونالد»وصل سعد إلى فرنسا ومكث فيها شهرًا للاستشفاء دون أي اتصال مع ماكدونالد بل إنه همَّ بالعودة دون رؤيته والتفاوض معه،ثم أرسل إليه ماكدونالدلإجراء مباحثات، قبل زغلول بشيء من القلق،ولم يتم إجراء أياستعدادات أخرى للمؤتمر، باستثناء تحديد التاريخ، وحتى التاريخ كانعرضة للتغيير: لم يتم تحديد أي برنامج للمناقشات. وفي 23 سبتمبر حل سعد كمواطن عادى وعلى نفقته الخاصة، كما لو كانتالمحادثات المقبلة محادثات غير رسمية،وليست مفاوضات رسمية.كان شاحبًا،وبدت عليه الشيخوخة.. وهكذا في جو من اللامبالاة جرت مراسم التفاوض»[51]. وينتقد الباحث رسالة سعد للأمة في أعقاب الجولة الأولى من التفاوض عندما أكد أن المفاوضات تجاوزت مرحلة سوء الفهم الماضي وأنها تسعى لبناء المستقبل، على حين أن ماكدونالد قالها بصراحة –في أثناء الجولة الأولى للتفاوض- أن القوات البريطانية لا تستطع مغادرة مصر، وأن المسؤولين البريطانيين قد عينوا في الحكومة المصريةلتقديم المساعدة اللازمة ولا يمكن سحبهم. وعلى الرغم من قبول سعد بتنسيق مصري بريطاني في إدارة منطقة القناة إلا أن بريطانيا لم تكن مستعدة لمنحه أية تنازلات فيما يتعلق بسحب قواتها من مصرأو مسألة السودان[52]. وفي النهاية فشلت المفاوضات.

كان مستقبل سعد السياسي على المحك؛فالبرلمان شرع يصعد ضد الإنجليز حيث أقر قرارات مصرية منها وجوب أن تكون العملة مستقلة عن بريطانيا وهو أمر يصعب تحقيقه مما وضع الحكومة في مأزق،اضطرتإثره إلى إتخاذ بعض القرارات لتتماشى مع الشارع؛ منها تقليل الأخذ بمشورة المستشارين الماليين والقضائيين البريطانيين وغيرهم من المسؤولين البريطانيين بشكل عام، ازدادت حدة صحف المعارضة في نقد الحكومة وكذلك مؤامرات القصر. لكن الباحث يرصد كيف استطاع سعد الخروج من هذا المأزق ولو مؤقتًا؛ فيذكر «استغل سعد صراعه مع القصر وقدم استقالته؛كان ذلك حركة مزدوجة من جانب زغلول لإذلال فؤاد من جهةواستعادة شعبيته المفقودة من جهة أخرى، حيث خرجت الجماهير تدعو إلى عودته»[53]. في المقابل يمتدح بيرس عدم دعوة زغلول للجماهير لتحرك لنصرته في صراعه مع الإنجليز على خلفية مقتل السير لي ستاك «بأن سعدًا قبل الإطاحة به بشجاعة واعتدال ورفض أن يغامر بالسجن أو النفي مجددًا.[54].في المقابل؛ فإن موقف سعد من إنذار أللنبى اعتبر لدى الكثير من المصريين استسلامًا مهينًا للمحتل، وعلق أحد المؤرخين على فعلة سعد في خصومته مع الملك ومسلكه معأللنبى«وهكذا وضح أن سعد قبل أن يوظف الشارع في الصراع الداخلي مع القصر وامتنع عن فعل ذلك في صراعه مع الإنجليز»[55]

يمضي الباحث ليستكمل مسار سعد «هاجم سعد حكومة زيور دون أن يتورط في انتقاد الإنجليز مجددًا بل إنه صرح بأن الحكومة المصرية الحالية كانت أقل ليبرالية بكثير من الحماية البريطانية، فبحلول الوقت، أصبح أكثر اعتدالاً من بقية حزبه،وهو ما كان متوقعًا»[56]. بل إن الفترة التالية في حياة سعد عندما قبل الإنذار البريطاني بعدم تولي الوزارة[57] عبرت -حسب الباحث- عن اعتدال متزايد وسلوك رجل دولة. وقبل سعد منصب رئيس البرلمان واستخدم منصبه للسيطرة على النواب، وقمع التحريض غير الضروري، ودافع عن البرنامج المعتدل لوزارة عدلي.[58]

وكان آخر مشهد أراد أن يختم الباحث به دراسته عن

51-George DonhamBearce, p. 174.
52-Ibid, pp. 174, 175.

53-George DonhamBearce, pp.186, 187.
54-Ibid, p. 196.
55- عبد الخالق لاشين، سعد زغلول وثورة 1919، ص 428.
56-George DonhamBearce, pp. 202, 205.
57- كان الوفد قد حصل الأغلبية في الانتخابات النيابية عام 1926 وكان من المفترض أن يشكل الحكومة، لو تهديد المندوب السامي البريطاني اللورد لويد لسعد بعدم فعل ذلك، تجنبًا لما حدث في وزارة 1924.
58- Ibid, p. 216.

سعد زغلول هو موقفه كرئيس مجلس النواب من الإنذار الذي قدم لحكومة عبد الخالق ثروت على خلفية زيادة عدد الجيش، فالباحث يذكر "كان زغلول مفتاح حل المشكلة سواءبالتنازل أو المقاومة -أمام الإنذار البريطاني-؛ فسيطرة المصريين على الجيش كانت دائماًواحدة من سياساته، بلكان هو الذي أوجدها وقت رئاسته لمجلسالوزراء.لكن زغلول -الذي بات أكبر سنًّا وأكثر اعتدالًا، وعلمته التجربة صعوبة مقاومة الإنجليزواستغلال الملك مثل هذه الصراعات للإطاحة بالحكومة الدستورية-رأيأن الحفاظ على الدستورأكثر أهمية بكثير من الوقوف في مواجهة بريطانيا للحصول على حقوق مصر وهو أمر محكوم عليهبالفشل مسبقًا».قبل سعد الإنذار الإنجليزي، بل وكبح أعضاء البرلمانالذين كانوا على استعداد للنقد والمناقشة،وأنهى الأمور سريعًا[59].

وأخيرًا يصل الباحث إلى تقييم شخصية سعد زغلول «**لقد كان صريحًا وقاسيًا، وكان في بعض الأحيان «مترددًا وخائفًا». لقد برع كمحاورذكي، ومتحدث عام بليغ، وقبل كل شيء قائد لا نظير له، وصل إلى درجة المعبود عند المصريين. لولا حركته لم تكن مصر لتتمتع بنظام دستوري كما هي الآن. لكنه لم يكن من نوعية «غاندي» أو «مازيني». فعلى الرغم من قدرته على التعبير عن قضية مصر بكل حكمة سياسية، وجاذبيته للجماهير، وكل خدمته التي لا تضاهى من أجل استقلال مصر،لكنه لم يحرك عقول الرجال بأفكار جديدة لتجاوز أفعاله. كان قد أثار الرجال للعمل، ولكن لم يدفعهم إلى التفكير: وهنا يكمن فشله**».[60]

هكذا انتهت دراسة بيرس إلى تقديم صورة لزعامة سعد زغلول للحركة الوطنية تبدأ من اعتباره معبرًا عن الجناح المعتدل في الحركة الوطنية والذي خرج من تحت عباءة الشيخ محمد عبده وتربى على أفكاره. ومثلت فكرة إقامة حياة دستورية سليمة بالنسبة له أولوية على مقاومة الاستعمار، وانحصرت فكرة القومية المصرية لديه في مناهضة الوصاية العثمانية مع إمكانية التعايش مع الاحتلال البريطاني والاستفادة منه ولو حتى حين. لم يكن سعد من خلال عرض بيرس زعيمًا ثوريًا بقدر كونه قائدًا إصلاحيًّا، لم يرد من حركته المبكرة في أعقاب الحرب الأولى تعبئة الجماهير في نضال مستمر وعنيف ضد سلطة الاحتلال للظفر بالاستقلال بقدر رغبته في تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا ورفع الحماية وتحقيق استقلال ذاتي.

تفاجأ سعد بالثورة ورفعت من سقف طموحه، لكنه أَوطف عليها من روح اعتداله دون أن يسمح لعنفوان حركتها أن يدفعه إلى أن يحيد عن مسلكه «المعتدل».استخدم الجماهير كأداة لمناورة خصومه الداخليين أكثر من مقاومة أعدائه الخارجيين.كانت النقطة التي انطفأت عندها لهيب «الثورة» هي تلك التي تحول فيها قائدها من زعيم أمة إلى قائد حزب سياسي يسعى لنيل الأغلبية النيابية للتنكيل بخصومة. لقد أبانت الفترة الأخيرة من حياة الرجل عن اعتدال وصفه بيرس في بعض المواضع «بالاستسلام»، برز ذلك في قبوله ثلاث إنذارات؛أحدهما دفعه للاستقالة، والآخر منعه من تشكيل الوزارة،وثالثهما أطاح بالائتلاف الوزاري ووزارة ثروت. بدأت مخرجات الثورة وفق بيرس تنحصر في الحكم الدستوري، ولو أطال الباحث أمد دراسته لوجد كيف عبث كثيرًا بالدستور وكم عانت الحياة النيابية من التعطيل وكم من البرلمانات أتى عليه الملك بمعول الحل دون أن يبدي أسبابًا، وكيف سعتأحزاب الأقلية إلى التودد إلى قصر الدوبارةحينًا وقصر عابدين أحيانًا؛ لكي يجدوا لديهما المعين على إيصالهم لدست الوزارة.في المقابل لم يحكم حزب الأغلبية سوى سنوات سبع منذ دشن الدستور وحتى إلغائه عام 1952.

59-George DonhamBearce, pp. 224, 227.
60-Ibid, p. 234.

الباب السادس: أصداء

- أثر ثورة 1919 في نشأة المملكة العراقية 1920 - 1921

أحمد جلال بسيوني

- ثورة 1919 في مصر والهند.. مُقارَبة في ديناميّات النضال الثوري

يحيي محمد محمود

- البلشفية وثورة 1919

سيد عشماوي

1

طلائع ثورة العراق الشعبية 1920

أثر ثورة 1919 في نشأة المملكة العراقية 1920-1921

أحمد جلال بسيوني

باندلاع الحرب العالمية الأولى بات لمنطقة الشرق الأدنى عمومًا، ومنطقة المشرق العربي خصوصًا، أهمية كبيرة على جميع الأصعدة؛ عسكرية كانت أمسياسية، استراتيجية أو اقتصادية، على الرغم من أن فتيل الحرب ومشعلها ومديرها لم يكن من تلك المنطقة، وإنما كُتب على أبنائها تحمل ويلاتها والتأثر بتبعاتها دون أن يكون لهم فيها ناقة ولا جمل، بل إن بعضهم كان مجرد «حشو مدافع» كما أطلق عليهم الإنجليز والفرنسيون خلال بعض مراحلها. وعلى الرغم من أن المتحاربين لم يكن يهمهم غير الظفر بالانتصار في نهاية هذه الحرب، إلا أنهم جميعًا خاطبوا سكان المنطقة ومنوهم بمعسول الكلام، وتلاعبوا بمخيلاتهم، ورفعوا أسقف طموحاتهم إلى عنان السماء وفق استراتيجيات مرنة وعبر سلسلة من الوعود المتناقضة طول سنوات الحرب، مكنتهم من الوصول إلى أهدافهم الواحدة تلو الأخرى، عبر سلسلة من الوعود التي حنثوا بها جميعًا بالنسبة للعرب، بينما تفاوتت مواءماتهم حسب مصالحهم مع حلفائهم وأصدقائهم الآخرين.

مع انتهاء الحرب كان واضحًا أن لبريطانيا على وجه الخصوص السبق والتميز لما كان لها من وجود مسبق وعملي في المنطقة، ليس هذا وحسب، وإنما كانت توطد أقدامها بالفعل خلال العام الأخير من الحرب في أغلب مناطق المنطقة بشرعية النصر العسكري المباشر، ولذا فبمجرد انتهاء تلك الحرب العالمية الأولى والدخول في مرحلة المؤتمرات الدولية، بغرض إقرار تسويات مقبولة لنتائجها، ظهرت مستجدات عدة غيرت بريطانيا على أساسها أولوياتها في المنطقة، فسعت للبحث عن الوسيلة الناجعة لإنهاء ترتيب أوضاعها. لكن وبينما كانت بريطانيا تقوم بتلك الترتيبات

وكأنها تمسك بسكين وتقطع به قالبًا من الزبد وتوزعه كما تشاء حدث حدثان جللان لم تكن تتوقعها على الأرجح، وأربكا حساباتها في المجمل، إذ اندلعت ثورتان شعبيتان كبيرتان ومزلزلتان لوجودها في المنطقة؛ الأولى في مصر عام 1919، والثانية في العراق عام 1920.

لا تهدف هذه الورقة إلى دراسة ما حدث في ثورة 1919 في مصر ولا ما تمخضت عنه، فهناك دراسات جمَّة تناولت الموضوع في هذا الإصدار التذكاري وغيره من الدراسات المختصة، كذلك لا تهدف الورقة إلى دراسة سياسات بريطانيا في المنطقة إبان سنوات الحرب، ولا التعمق في المستجدات التي انتابت السياسة البريطانية في المنطقة بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلا بما يخدم موضوع ورقتنا هذه، ولا تهدف إلى الوقوف على النتائج التي انبثقت من تلك الأحداث وتحليلها؛ **وإنما تهدف فقط إلى دراسة كيفية استفادة بريطانيا من النتائج التي تمخضت عن ثورة 1919 في مصر، وكيفية احتواء الحالة الثورية التي فاجأت الجميع بصورة لم تكن متوقعة في مصر، ثم محاولة نقل تجربة ذلك إلى العراق**، الذي اندلعت به ثورة عارمة في العام التالي مباشرة للثورة المصرية، وربما كانت تلك الأخيرة أشد فتكًا وأكثر بطشًا في قمعها، وهذا ما ستحاول الورقة مناقشته من خلال أربع نقاط هي: **المستجدات التي واجهت سياسة بريطانيا في المنطقة: مدخل تاريخي؛ استفادة بريطانيا من سياستها إزاء ثورة 1919 في مواجهة الحالة الثورية العراقية؛ الترتيبات البريطانية لإنشاء مملكة العراق؛ وأخيرًا مؤتمر القاهرة مارس 1921 وإنشاء المملكة العراقية.**

لا تسعى تلك الورقة لمناقشة هذه النقاط فحسب من خلال منهج القراءة ما بعد الكولونيالية للتاريخ، أي من خلال زاوية تفكيك المعرفة التاريخية التي عملت قوى الاستعمار الغربية على ترسيخها، وإنما اعتمد منهجها على محاولة الوصول لأصل الحدث التاريخي من خلال الغوص في أفكار صانعيه البريطانيين أنفسهم، وهي الأفكار التي دونوها في آلاف الوثائق من برقيات ومراسلات وخطابات وتقارير وشروح، والعكوف على دراستها وتحليلها اعتمادًا على فهمنا لمبدأ احتكار القوة الذي تبنته بريطانيا حين تعاملت مع الجانب العربي «الضعيف والتابع»، ومبدأ توازن القوى الذي تبنته حينما تعاملت مع حلفاء أقوياء مثل فرنسا ثم روسيا.

أولًا: المستجدات التي واجهت سياسة بريطانيا في المنطقة

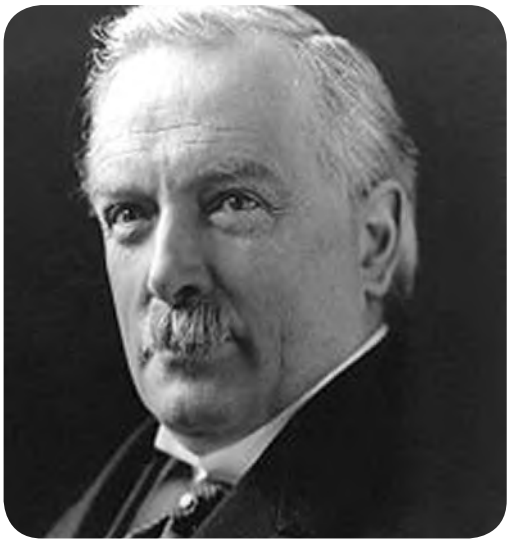

ديفيد لويد جورج

قبيل انتهاء عمليات الحرب العالمية الأولى العسكرية حققت القوات البريطانية نصرًا عسكريًّا مهمًا على الأتراك ترتب عليه احتلال العراق وفلسطين في مارس ونوفمبر 1917 على الترتيب، وبناءً عليه عملت بريطانيا على محاولة استثمار هذين القطرين الجديدين المنضويين تحت سيطرتها بـ «شرعية النصر العسكري» وألا ينافسها فيهما أحد، فكانت تلك «الشرعية الجديدة» حافزًا لها للتملص من أية وعود أو تعهدات شفهية كانت قد طرحتها على العرب في المشرق على الأقل منذ مراسلات مكماهون- الحسين سنة 1915. وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وما تبعها من مؤتمرات دولية، بات العراق وفلسطين فعليًّا من بين المناطق المعترف بها كمغانم يحق لبريطانيا الانتداب عليها حسب ما تم إقراره عبر عصبة الأمم المنشأة حديثًا، وبصورة أخرى فقد تلاشت فكرة «الدولة العربية» أو «اتحاد الدول العربية» التي كانت قد وعدت بها الشريف حسين وغيره من قبل خلال مراحل متعددة من مجريات الحرب[1].

فقد كانت بريطانيا في تلك المرحلة الجديدة تطبق رؤية رئيس وزرائها آن ذاك ديفيد لويد چورچ David Lloyd George (1916- 1922) بأن «الأجزاء

1 انظر بالتفصيل هذا الموضوع في:
أحمد جلال بسيوني، "سايكس بيكو: إشكالية مسار مخطط من الفكرة إلى الواقع 1914- 1921"، منشور في كتاب: ندوة العالم العربي بعد مائة عام من سايكس بيكو، إعداد: صالح محمد عمر، إشراف وتقديم: أشرف محمد مؤنس (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2017)، ص 31- 78.

لورد ادوارد جراي

العربية من الإمبراطورية العثمانية هي «في منطقتنا»[2]، غير أنه من الناحية العملية على أرض الواقع اكتشفت أن أمامها كمًّا كبيرًا من القضايا العالقة التي أنتجتها تلك الحرب ووجب عليها حلها. وكانت المتغيرات التي جدت على مراكز صنع القرار البريطاني أبرزها، وذلك لأن وزارة الخارجية البريطانية أبدت ضعفًا في التعامل مع الأحداث المتلاحقة، إذ كانت تتحمل وقت الحرب العالمية الأولى أعباءً وصلت إلى خمسة أضعاف مسؤولياتها في الظروف العادية، إلى حد أن جميع غرف المبنى وطرقاته تحولت إلى مكاتب للموظفين. وقد ساعد على هذا التقليص لدور الوزارة تلك السياسة التي تبناها لورد إدوارد جراي Lord Edward Grey وزير الخارجية البريطاني (1905 – 1916)، والتي كانت ترى أنه في أوقات الحرب تكون الدبلوماسية مبنية على المواقف التي تواجهها وزارة الحرب، وبذلك تحول دور وزارة الخارجية إلى تابع، وزاد على ذلك كثرة الخلافات بين الوزير ومساعديه، والافتقار إلى الانسجام في العمل بين أقسام الوزارة المتعددة، وهو ما يمكننا أن نفهم من خلاله الأسباب التي أدت إلى نجاح وزارة الخارجية البريطانية في إدارة شؤون الحرب عسكريًّا، وإخفاقها دبلوماسيًّا بعد انتهائها، وهو ما أدى إلى تركها لكثير من صلاحياتها لإدارات ووزارات أخرى اختياريًّا أو إجباريًّا، وكان أبرزها وزارة المستعمرات ووزارة الطيران والأدميرالية[3].

أيضًا كانت الرغبة في ضرورة تحسين أداء الاقتصاد من المستجدات التي كان على الإمبراطورية البريطانية مواجهتها بعد انتهاء سنوات الحرب، وهنا ظهرت صناعة البترول التي تعوم عليها منطقة العراق لتقدم إنقاذًا سخيًّا لهذا التراجع الاقتصادي، وبالتالي تمرحلت الأهمية الاستراتيجية للعراق، من كونه حلقة وصل حيوية لربط أجزاء الإمبراطورية البريطانية بالهند ليصبح مصدرًا للثروة، وهو ما دعا بريطانيا إلى العمل على عدم زيادة النفوذ الفارسي في العراق من ناحية، وكذلك الوقوف ضد أية محاولة من جانب تركيا لإعادة بناء قوتها في العراق من ناحية ثانية، وللحيلولة دون تكوين هلال مسلم معادي لها، يمتد من مصر إلى الهند عبر العراق وإيران من ناحية ثالثة، لذا فقد كان لابد من دق إسفين دائم لفصم عرى هذا الاتحاد المحتمل عبر تعزيز وجودها في العراق بنظم أجدى وأوقع[4].

لكن في الوقت الذي ظهر فيه العراق منقذًا اقتصاديًّا لبريطانيا كثرت الانتقادات لأداء الحكومة البريطانية فيه خلال تلك المرحلة، بسبب تراجع مستوى أداء وزارة الخارجية، لدرجة أدت إلى ظهور دعوات في الصحف البريطانية لترك العراق كي تتفرغ بريطانيا لمناطق أكثر أهمية، وهو ما جعل رئيس الوزراء البريطاني يعلن صراحة أن العراق يحوي مخزونًا هائلًا من البترول ترغب بريطانيا في اهتباله، مفندًا الانتقادات الموجهة لسياسة حكومته في العراق بقوله «إننا إذا تركناه، قد نجد بعد سنة أو سنتين من مغادرتنا أننا سلمنا إلى الفرنسيين والأمريكيين بعضًا من أغنى حقول البترول في العالم»[5].

وبينما كانت بريطانيا تتلمس خطاها لإعادة ترتيب أوضاعها بالمنطقة العربية، خصوصًا مصر (شريان حياتها الاقتصادي) والمشرق العربي (المناطق الجديدة

2 Aaron S. Klieman, ***Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921***(Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1970), p. 243.

3 جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، تقديم: عمر عبد العزيز عمر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 172 - 174.

4 James Terry, *"The Forty Thieves: Churchill, the Cairo Conference, And the Policy Debate over Strategies of Colonial Control in British Mandatory Iraq, 1918-1924"*, ***PhD thesis*** (University of North Carolina, 2008), p. 2.

5 David Fromkin, ***a Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East***(New York: Henry Holt and Company, 1989), pp. 501-509.

الامير فيصل بن الحسين وعلى يمينه يجلس توماس إدوارد لورنس

المضافة إليها بعد الحرب)، إذا بثورة شعبية كبيرة وغير متوقعة بالمرة تندلع عام 1919في مصر، التي كانت تتبع وزارة الخارجية البريطانية ذات الأداء المتراجع والسيطرة الرخوة خلال سنوات الحرب، تزيد من إرباكها لحسابات بريطانيا، وإفسادها لسياساتها في مصر، خصوصًا بعد إظهار الشعب المصري وعيًا كبيرًا، ونضجًا واضحًا في مطالبه، وحفاظه على وحدته الوطنية التي كانت المكسب الأول والحقيقي لتلك الثورة. وهنا وجهت بريطانيا كل قواها لـ «تفريغ» تلك الشحنة الثورية بكل السبل الممكنة، خصوصًا أنها كانت ثورة شعبية تفتقر إلى زعامة واضحة ومحددة تقودها في أثناء أحداثها النشطة خلال الأسابيع الأولى، وهو ما سيدخلنا في سلسلة المفاوضات الماراثونية حينما ظهرت زعامة سعد زغلول في مرحلة تالية، واستمرت تلك المفاوضات لفترة طويلة على الأقل حتى إصدار تصريح 28 فبراير 1922، المهم أن بريطانيا هنا قد نجحت في احتواء الثورة الجامحة وفرغت شحنتها المتأججة –لأسباب كثيرة- وكانت المفاوضات وما تلاها من دستور وملكية دستورية مشروطة نجاحًا حقيقيًّا لمصالحها، وكما ذكرنا في المقدمة فإن سياستها تلك في مصر ليست موضوع تلك الورقة، وإنما هدف هذه الورقة كيفية الاستفادة من تلك السياسة في تشكيل وإنشاء المملكة العراقية الحديثة.

ثانيًا: استفادة بريطانيا من سياستها إزاء ثورة 1919في مواجهة الحالة الثورية العراقية

لم يكن الشعب المصري وحده الذي يشعر بحالة غليان بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وإنما كانت هناك حالات مشابهة للشعوب العربية الأخرى التي

الجيش البريطانى عند دخوله الاراضي العراقيه عام ١٩١٤

نالت قدرًا من التحضر والاطلاع، وهو ما ظهر في تلك المحاولة الاستقلالية التي قام بها فيصل بن الحسين في سوريا عام 1920، ثم في الثورة الشعبية التي اندلعت في العراق، صحيح أن فرنسا في حالة سوريا، وبريطانيا في حالة مصر والعراق، لم تكن تتوقع كل منهما مثل تلك الأمور، إلا أنه كان لكل واحدة منهما طريقتها لقمعها. ولا يهمنا التحدث الآن عن الحالة السورية، لأنها خارج سياق موضوع هذه الورقة، وإنما التركيز على مقاربة حالتي مصر والعراق باعتبارهما ثورتين شعبيتين، فضلًا عن أن كلاهما كانتا تحت الانتداب البريطاني.

ففي صيف عام 1920نشبت ثورة شعبية في العراق على غرار ثورة 1919 المصرية، إلا أنها كانت مختلفة عن ثورة مصر؛ فالعراق كان مليئًا بالإثنيات والمذاهب، ولم يكن به دولة مستقرة ومعلومة حدودها كما كان الأمر في مصر، التي كان الاحتلال البريطاني فيها قد قارب على نصف القرن، خبر فيها كل تفاصيل مصر وأساليب حكمها وطبيعة شعبها. ولعل ثورة العراق اشتركت كذلك مع الثورة المصرية في أنها كانت مفاجأة للجميع، فلم يتوقعها الإنجليز في البداية، ولذا تكبدوا خسائر فادحة مادية وأدبية، لأن تلك الثورة الشعبية العارمة ضدها شملت شتى المدن الرئيسية، واتحدت فيها هذه الإثنيات والعرقيات والمذاهب ضد المحتل، فخسرت بريطانيا الرهان على تفتيت عرى المجتمع مذهبيًّا ودينيًا، بالضبط كما خسرت الرهان من قبل على تفتيت الوحدة الوطنية لدى المصريين، ولم يبق أمامها إلا الإسراع بزيادة حاميتها في العراق لتصل إلى نحو مئة ألف جندي، قُتل منهم نحو ألف، أي ما نسبته 1 ٪ عدا الجرحى، وكادت الثورة تقتلع الوجود البريطاني من العراق لولا سلاحها الجوي الفتاك، الذي حسم الأمور على الأرض، بواسطة ما عُرف باسم «الشرطة الجوية Air Policing»[6].

6 ***ibid***, pp. 4- 7, 10, 23.

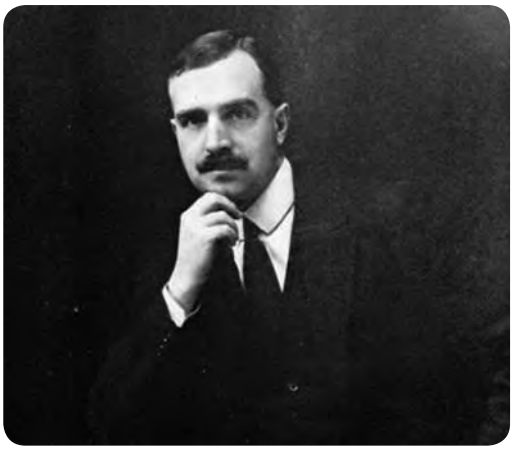

سير أرنولد ويلسون

هيوبرت يونج

وعلى الرغم من ذلك القمع الدموي لتلك الثورة الشعبية غير المسلحة في المجمل، إلا أن الخسائر المادية لبريطانيا كانت فادحة؛ قدرتها السيدة جرترود بل Gertrude Bell السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطاني بالعراق Oriental Secretary for High Commissioner of Iraq، بنحو خمسين مليون جنيه استرليني، وليس هذا فحسب، إذ كان هناك أثر سياسي للثورة، لأنها أجبرت المندوب المدني البريطاني في بغداد British Civil Commissioner in Baghdad سير أرنولد ويلسون Sir Arnold Wilson (1918– 1920) على الاستقالة، وحل محله في أكتوبر 1920 سير پيرسي كوكس Sir Percy Cox؛ الذي كان يعمل وزيرًا بالنيابة في طهران، ليصبح أول مندوب سامي بريطاني في العراق High Commissioner of Iraq (1920– 1923). كذلك فقد كان الثوار قد نجحوا في نصب كمين للكولونيل جيرالد ليتشمان Gerald Leachman وقتلوه بالقرب من الفلوجة على يد الشيخ ضاري بن محمود وأتباعه، وبمقتل هذا الكولونيل واستقالة ويلسون، انتهت فكرة «هندنة» بلاد ما بين النهرين، التي كانا يتبنياها كأحد أهم الأطروحات لإعادة تنظيم العراق فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بنقل أعداد كبيرة من الهنود للاستقرار في تلك المنطقة لتغيير طبيعتها الديموجرافية[7].

وبناءً على تلك المستجدات فُتح المجال لفكرة جديدة قوامها استبدال السيطرة العسكرية البريطانية بسيطرة أخرى تشبه النمط المدني الموجود بمصر، عبر وضع حكام بنظام فردي مطلق، وبجانبهم مستشاريهم البريطانيين، وبرلمانات شكلية، بغض النظر عن الصعوبات التي سيواجهوها بسبب تنوع الطبقات الشعبية على الأخص في بلد كبير كالعراق[8]. وهنا عكف رجال الإدارة الإنجليز على دراسة النماذج الممكنه لتطبيق تلك النظرية ووضع خُطة عمل لها، وخريطة طريق لتنفيذها، فكانت تجربتهم في مصر مرشدهم لكيفية احتواء الأمر في العراق، فتم تقديم العديد من المقترحات والرؤى[9] إلى أن تم بلورتها جميعًا في مشروع واحد سينتهي بإنشاء المملكة العراقية عام 1921 تحت حكم فيصل بن الحسين.

استعانت بريطانيا في تلك المرحلة بواحد من أبرز رجالها وأميزهم؛ وهو هيوبرت يونج Maj. Hubert Young، الذي كان يعمل ضابطًا برتبة ميجور في الجيش البريطاني في الهند، كما حصل على لقب سير في أثناء خدمته هناك، ثم انتدب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية[10]، ومنها أعد مذكرته حول مستقبل المنطقة الجديدة ككل: تلك المنطقة التي كانت تضم مصر، وفارس، وجزيرة العرب، وفلسطين، والعراق، ورأى أن تلك المنطقة ليست فقط ذات وضع جغرافي مميز، وإنما كذلك لأن بها أكثرية سكانية يتحدثون بالعربية ويدينون بالإسلام. ولم يغفل يونج سوريا والحجاز

7 كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 246- 249.

8 Aaron S. Klieman, ***op. cit***, p. 243.

9 انظر بالتفصيل: أحمد جلال بسيوني، «رؤى بريطانية لإدارة شؤون «الشرق الأوسط»: 1920- 1921»، مجلة رواق التاريخ والتراث، العدد السادس، يونيو، ص 44- 52.

10 انظر بالتفصيل المادة الأرشيفية لمسيرة تاريخ هيوبرت يونج المعنونة:
Maj Sir Hubert Winthrop Young (1885- 1950) على الرابط:
/https://www. google. com

جيرترود بيل

چون فيلبي

في أهميتها، لكنه أسقطها من طرحه صراحة، على الرغم من وقوعها في ذات الحيز الجغرافي والثقافي والديني الذي بنى على أساسه هذا الطرح، مبررًا ذلك بأن بريطانيا لن تكون مسؤولة عنها في المستقبل القريب حسب الاتفاق مع فرنسا، ونص بالفعل في مذكرته أن«سوريا والحجاز قُطران أجنبيان تمامًا»، أما مصر فمن المفهوم سلفًا أنها ستبقى فعلًا ضمن الإمبراطورية البريطانية مع احتفاظها بحكومتها الأهلية الخاصة، في حين أنه اعتبر أن فارس وجزيرة العرب «أقطار مستقلة تعتمد على استشارة حكومة صاحب الجلالة»، ورأى أن يكون العراق مستقلًا بصورة مؤقتة تحت الانتداب البريطاني، وفلسطين تتطلب قدرًا أكبر من السيطرة الإدارية «ضمانًا لتنفيذ السياسة الصهيونية لحكومة صاحبة الجلالة». وفي المحصلة يرى يونج أنه فيما عدا فلسطين وقلعة عدن، فليس من المتوقع أن يكون هناك حكم بريطاني مباشر لأي قطر في تلك البلدان الخاضعة لحكم بريطانيا في هذه المنطقة، وإنما «ستكون المناطق المختصة محكومة اسميًّا بحكومات أهلية يساعدها مستشارون بريطانيون»[11].

بدا واضحًا للإدارة البريطانية أن امتصاص حالات الغضب المتصاعدة، وتفريغ تلك الشحنات الثورية وموجاتها المتلاحقة في المناطق الحضارية أو شبه الحضارية الخاضعة لسيطرتها في العالم العربي وعلى الأخص مصر والعراق، سيكون عن طريق خلق ما أسمته «حكومات أهلية» تأخذ الشكل الظاهري، بينما يكون الحكم الفعلي من خلال مستشارين بريطانيين يحكمونها من خلف الستار. لكن ينبغي الإشارة إلى أن بريطانيا خلال أواخر عام 1919 وحتى منتصف عام 1920 لم تكن قد استقرت على نوعية هذه «الحكومات الأهلية» ولا أسماء أعضائها أو طبيعة مهامها، وإنما اهتمت على وجه الخصوص بتحديدمفهوم «المستشارين البريطانيين»، لأنهم هم من سيكونون الحكام الفعليين والمنفذين لمصالحها.

وهنا أوضح يونج بإسهاب أن لدى بريطانيا نموذجان واضحان للسيطرة على قُطر شرقي هما مصر والهند؛ ففي مصر، عملت بريطانيا على تقديم الاستشارة لحكومة أهلية فترة طويلة، وهو ما ساعد في تنمية الحكم المحلي وتوفير كفاءات مصرية مناسبة، شريطة أن تكون تحت الإشراف البريطاني. لكن في الهند –والكلام لايزال ليونج- كان الأمر مختلفًا، إذ إن الحكومة البريطانية لم تعمل على تنمية الحكومات الأهلية كما فعلت في مصر، ومع تطور الزمن دخلت متغيرات جديدة قللت من فاعلية هذا النظام في الهند، كانتشار التعليم الغربي وتقدم سبل المواصلات، ومبدأ تقرير المصير الذي أطلقه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (1913– 1921) واجتمعت هذه العوامل كلها لتخلق في عقول من أسماهم»المهيجين الشرقيين عدم الثقة في السيطرة الغربية وفقدان الصبر عليها»، ولذا كان على بريطانيا السعي لإحلال حكومة أهلية في الهند بدلًا من الإدارة العسكرية المباشرة، لأن هذه الإدارة العسكرية المباشرة تستعدي الشعور الوطني[12].

ومن هنا خلص يونج أن النموذج الذي طبقته بريطانيا في مصر كان على المدى الطويل أنجح وأكثر فعالية واستقرارًا من نموذج السيطرة العسكرية المباشرة الذي تم تطبيقه في الهند. وعليه فقد رأى ضرورة الالتفات إلى تلك المسألة وهي تخطط لوضعها الجديد في العراق،

11 «مذكرة عن السيطرة على الشرق الأوسط في المستقبل، أعدها الميجر هيوبرت يونج الضابط في الجيش الهندي، والمنتدب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية، بتاريخ 17 مايو 1920، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد5، مصدر سابق)، ص-233 237.

12 المصدر السابق، ص 238، 239.

وأنه لا سبيل غير الاعتراف بوجود حكومات أهلية وربطها بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، وأن يكون هناك مستشارين ملحقين بتلك الحكومات، مع ضرورة أن يتفهم الموظفون البريطانيون طبيعة الشرقيين، وأن يقللوا من فكرة عدم الكفاءة الشرقية، التي تؤدي إلى تكريس السلطة في يد الموظفين البريطانيين، مما يؤدي إلى إغفال ضرورة الاتجاه إلى التوسع في الحكم الأهلي، لتجنب المشكلة ذاتها التي تواجهها في الهند في ذلك الوقت، ومن ثم التخفف من أعباء السيطرة المباشرة على الإدارة، لكنها تقف مكتوفة الأيدي أمام ندرة المؤهلين[13].

أما عن الأمور المالية، لطبيعة حكم مصر والعراق، فقد رأى يونج أن مصر «عادة مكتفية بنفسها ماليًا»، أما العراق فرأى أنه من السابق لأوانه التوقع بأنه سيكون مكتفيًا ماليًا، ولذا فقد اقترح أن يتحمل دافع الضريبة البريطانية نفقاته لبعض الوقت حتى يتمكن من الاعتماد على ذاته، ثم في المرحلة التالية يتم ربطه ماليًا ببريطانيا عن طريق أن يُطلب رأس مال خارجي على شكل قرض من خزانة صاحب الجلالة أو بضمانها[14]. وكان من بين الخطوات السريعة التي اتخذتها بريطانيا لتقليل أثر الثورة إنشاء حكومة مؤقتة من وزراء تم اختيارهم لتمثيل الطوائف والمذاهب البارزه في العراق، وألحق البريطانيون أنفسهم بكل وزارة كمستشارين، وجميع هؤلاء يكونون تحت إشراف جرترود بل وچون فيلبي Harry St John Bridger Philby (1885–1960)، مستشار وزارة الداخلية والرحالة والمستشرق الشهير. وكانت بل ترى أن التشكيل سيجري وفقًا لما أسمته»الممارسة العثمانية في الاختيار من بين الأقلية السنية»، إذ كانت ترى أن الشيعة ليسوا عربًا عراقيين وإنما هم وقادتهم ومرجعياتهم «رعايا فارسيون»، وبناءً على تلك القناعة فقد أُتي بنقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الجيلاني، الذي هو رئيس أهالي السنة رئيسًا للوزراء، بينما عُين السيد طالب [طالب النقيب]، ابن نقيب البصرة والمدعوم من القبائل السنية بالجنوب وزيرًا للداخلية، ويهودي بغداد البارز ساسون أفندي حسقيل وزيرًا للمالية، وجعفر باشا العسكري وزيرًا للدفاع، وكان اختيار الأخير مع صهره نوري السعيد، لأنهما كانا من القوميين العرب الذين شاركوا فيصلًا دخول دمشق وتنصيبه بها ملكًا[15]. ومن هنا فمع نهاية عام 1920

اللورد كيرزون

كانت الإدارة البريطانية قد وضعت الأطر النظرية وخطة العمل التي ستسير عليها في كيفية حكم العراق إداريًا وماليًا، ولم يتبق غير الاستقرار على اسم الحاكم الشكلي الذي سيتم صنعه صنعًا في المرحلة التالية، وكذلك نوعية مساعديه وخلفياتهم وطبيعتهم.

ثالثًا: الترتيبات البريطانية لإنشاء مملكة العراق

ذكرنا في النقطة الأولى من تلك الورقة أنه كان هناك تراجعًا كبيرًا في أداء وزارة الخارجية البريطانية بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأنه بسبب هذا التراجع انتقل الكثير من مسؤولياتها ومهامها لوزارات أخرى كان أهمها وزارة المستعمرات، لكن بانتهاء الحرب وإقرار تسوياتها في فرساي وغيرها أخذت الإدارة البريطانية تلملم أطرافها لمواجهة التحديات الجديدة التي كانت أمام الإمبراطورية في تلك المرحلة، التي تولى خلالها لورد كيرزونLord Curzon وزارة الخارجية (1919–1924). وبمجيئه أخذت وزارة الخارجية تتعافى من عثرتها وتتكامل في مهامها مع وزارة المستعمرات التي كان لها اليد الطولى آنذاك، وأخذت الوزارتان تتشاركان في لندن لوضع آلية إدارة العراق الجديد.

وكان قطاع من الموظفين البريطانين يرون في الأمير عبد الله -الابن الأكبر للشريف حسين-أنه الشخص الأنسب لتولي عرش العراق، باعتباره «حلو الحديث، متغربنًا بدرجة أنه كان يتلقى نسخة يومية من صحيفة الفيجارو الفرنسية معظم أيام الأسبوع»، إلا أن موظفين آخرين بنفوذ وتأثير أوسع على رأسهم توماس لورانس [العرب] وبيرسي كوكس رفضوا ذلكباعتبار أن الأمير

13 المصدر السابق، ص 239، 240.
14 المصدر السابق، ص 240، 241.
15 كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 251.

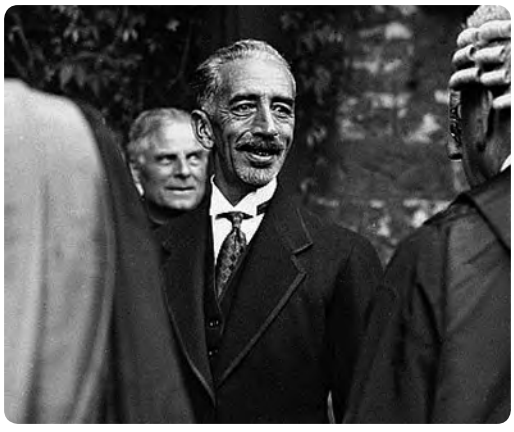

الملك فيصل الأول عام 1933

«كان كسولًا، ليس بإمكانه السيطرة بأي حال من الأحوال»، خصوصًا أن كوكس كان يفضل أخاه فيصلًا لحكم العراق لأن بطولته في أثناء الحرب تؤهله لتكوين جيش بصورة أسرع[16].

استقر الرأي إذًا من حيث المبدأ في أروقة الإدارة البريطانية المختصة على أن فيصلًا كان الأنسب لزرعه على عرش العراق، في حين أن الأخير لم يكن يعرف أي شيء عن الموضوع برمته، فضلًا عن أنه كان لايزال مطرودًا بالقوة العسكرية الفرنسية من سوريا، فكانت بريطانيا لا تريد استثارة حفيظة صديقتها اللدود آنذاك باختيارها فيصلًا في العراق بعد طرده من سوريا. ومن هنا فإن مجلس الوزراء البريطاني كان يرغب أن يبدو ترشيح الأمير فيصل بن الحسين للعرش وكأنه من تلقاء نفسه، وأن «الشعب» العراقي هو من أتى به، وذلك طبعًا بغرض تجنب ردة الفعل الفرنسية، وهو الأمر الذي شغل حيزًا كبيرًا من تفكير رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد لويد چورچ، إذ رأى أنه لا يوجد مبرر للاعتراض على ترشيح الأمير فيصل، طالما سيكون ذلك بناءً على مبادرة من بلاد ما بين النهرين، ومع ذلك فقد كان يعتقد أنه لو تمت الأمور وفق تلك الآلية، فإن موقف الفرنسيين سيظل حرجًا للغاية مع البريطانيين، وأنه سيكون من الصعب جدًا التوفيق بين هذا الإجراء وبين الموقف الذي ستتخذه وزارة الخارجية الفرنسية في هذه المسألة[17].

أما الأمير فيصل نفسه فقد كان في لندن في يناير 1921 للتفاوض حول العلاقات مع ابن سعود، ووضع والده، ووضع شرقي الأردن، وكان مفاوضاه ميجور

16 المرجع السابق، ص 224، 225.

17 Christopher Catherwood, ***op. cit***, p. 150.

سير كيناهان كورنواليس

سير هيوبرت يونج[18]، وسير كيناهان كورنواليس Sir Kinahan Cornwallis[19]. وعن عمد، ووفق آلية ممنهجة تم استبعاد قضيتي سوريا والعراق عن تلك المباحثات، حتى وصول التعليمات إليهما من وزير الخارجية كيرزون، حول كيفية مفاتحة الأمير بقبول عرش العراق، على أن تكون تلك المفاتحة بصورة ودية، وبلغة الناصح الأمين، وهو ما تم بالفعل في السابع من يناير، وأنه في حالة إبداء الأمير الشاب الموافقة، فإن الحكومة البريطانية ستقف بجانبه وتؤيد مطلبه شريطة أن يقنع والده للتصديق على معاهدة ڤرساي[20]. فقد كانت تريد وضع حاكم عربي على العراق يقبل بشروط انتدابها، ويرتضيه السكان المحليون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، وألا

18 واضع المذكرة حول مستقبل «الشرق الأوسط»، التي سبق الإشارة إليها بالتفصيل، والتي ستكون المادة الأساسية لورقة العمل في مؤتمر القاهرة في مارس 1921، الذي سيكون يونج أحد أبرز أعضائه.

19 كان مدير مكتب القاهرة البريطاني في ذلك الوقت، وكان فيصل يعرفه ويألفه منذ مشاركته فيما يسمى بالثورة العربية ضد الأتراك، حتى أن فيصل سيطلبه بالإسم ليكون مستشارًا بريطانيًا له في العراق بعد تنصيبه ملكًا، وسيظل كورنواليس بالفعل مستشارًا لمدة عشرين عامًا فيما بعد حتى بعد موت فيصل سنة 1933. انظر مادة كورنواليس على ويكيبيديا، على الرابط:
https://en.wikipedia.org/wiki/Kinahan_Cornwallis

20 كان الشريف/ الملك حسين قد رفض التوقيع على جميع المعاهدات والتوصيات التي أقرتها مؤتمرات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وأبرزها توصيات مؤتمر الصلح في ڤرساي، إلا بعد أن تلتزم بريطانيا بتعهداتها له كما كان يراها، إذ رفض كل الاقتراحات التي عرضت عليه من قبل بريطانيا، وكان ينظر للأمور بمنطق إما أن يأخذ كل شيء أو لا شيء، وكان ذلك الموقف يضع بريطانيا في حرج، فأخذت بالضغط عليه بسبل شتى، مثل تعليق المعونة السنوية، ورفض طلبات مساعدته المتكررة، والتلويح لعبد العزيز بن سعود بمهاجمة أماكن تابعة للشريف بعلم وصمت بريطانيا. وليس هذا فحسب وإنما كان الموظفون البريطانيون يعتبرون الحسين عقبة لابد من إزالتها بخلعه ونفيه وتولية ابنه علي مكانه في الحجاز، وهو بالفعل ما تم في النهاية سنة 1923. انظر بالتفصيل: أحمد جلال بسيوني، مرجع سابق، ص 52 - 57.

كورنواليس وفيصل أثناء مراسم تتويج فيصل على عرش العراق 1921

يثير مشكلات مع فرنسا التي طردته شر طرده مؤخرًا من سوريا، وهو بذلك سيكون متفوقًا عن الآخرين المطالبين بعرش العراق[21]. ومن هنا فكان على كورنواليس –وفق تعليمات وزير الخارجية– الإيحاء للأمير فيصل بأن يقوم والده الشريف/ الملك حسين بترشيح أحد أبنائه لعرش العراق، ويُلمح لفيصل أنه هو الأبرز لهذا المنصب الرفيع، وأنه الشخص المرغوب فيه من قِبل بريطانيا[22].

وبعد لقاء كورنواليس بفيصل بأربعين يومًا، وزعت وزارة الحرب مذكرة شاملة كانت قد أعدتها حول تنصيب الأمير فيصل كأول ملك على العراق، وناقشت فيها بالتفصيل الموضوع من كل زواياه حسب الأولوية البريطانية وإعلائها لمصالحها في العراق، وانتهى الرأي في تلك المذكرة إلى أنه هناك عدة فوائد في اختيار فيصل لتولي هذا العرش المزمع، ومنها إشاعة سمعة طيبة للإمبراطورية البريطانية في العالم الإسلامي على

21 كانت هناك العديد من الأسماء التي تُطرح، أو تطرح نفسها لتولي هذا المنصب، وربما كان أبرزهم من داخل العراق: السيد عبدالرحمن الجيلاني (نقيب أشراف بغداد)؛ السيد طالب النقيب (ابن نقيب أشراف البصرة)؛ عبد الهادي العمري (كبير الأسرة العمرية في الموصل)، أما من خارج العراق فكانت تُطرح أسماء ربما كان أبرزها الأمير عبد العزيز ابن سعود أو أحد أولاده من نجد؛ والشيخ خزعل أمير المحمرة؛ وغلام رضا أحد الأمراء الإيرانيين.

22 انظر تفاصيل ما دار بين المفاوضين البريطانيين والأمير فيصل بن الحسين في لندن في:
«تعليمات سرية للمستر كورنواليس من وزير الخارجية حول كيفية مفاتحة الأمير فيصل بقبول عرش العراق»، بتاريخ 7 يناير 1921»، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، (ستة مجلدات): المجلد السادس 1921 - 1922، اختيار وترجمة وتحرير: نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2004)، مجلد 6، ط1، ص 277 - 279. (فيما بعد: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق).
«من كيناهان كورنواليس إلى وزير الخارجية عن مقابلته مع الأمير فيصل ومفاتحته بعرش العراق»، بتاريخ 7 يناير 1921»، في: المصدر السابق، ص 280 - 282.

مؤتمر القاهرة -1921

اعتبار أنها «منصفة وعادلة في تعاملاتها، وبأنها تلتزم بوعودها»!، ومنها كذلك أن اختيار فيصل سيكون مقبولًا لدى سكان العراق ذوي الأغلبية الشيعية بالرغم من أنه سني، على اعتبار أنه سليل أسرة النبي، فضلًا عن إنه يكره الشيوعية والبلشفية، وهي الأفكار والممارسات التي تجتاح الأقطار المتاخمة للعراق، وبالتالي فإن اختياره وتنصيبه ملكًا على العراق«قد تُصبح أنموذجًا لجيرانها المسلمين، وحاجزًا محتملًا أمام البلشفية» من ناحية، وأن تعيينه على العراق سيحمل أباه على التخلي عن الدسائس في التواصل مع مصطفى كمال [أتاتورك]، كذلك سيوقف أخاه عبد الله –المؤكد تواصله المستمر معه– عن ذلك. ثم أخيرًا وهو الأمر الأهم أن فيصل يمتاز بأن ثقته ببريطانيا تفوق ثقته بأية دولة أخرى، كما أن له خبرة جيدة بأساليب الإدارة البريطانية»إنه يتماشى مع رجال الإنجليز، ولذا فإن التعامل معه سيكون أسهل من التعامل مع غيره»، وبالتالي خلص الرأي إلى أن تنصيب فيصل سيُحدث حالة من الاستقرار في المنطقة، لأنه سيكون من الممكن إقناع رؤساء العرب المجاورين بسهولة بأنهم سيحصلون على مكافآتهم في الوقت المناسب إذا «فعلوا ما تطلبه إليهم حكومة جلالته»[23]. وبذلك تتبقى النقطة الأخيرة للتمهيد لتولي فيصل عرش العراق، والتي ستأتي في أقصر مما كان هو نفسه يتصور، وهو ما تم في مؤتمر القاهرة الذي لم يحضره فيصل نفسه.

رابعًا: مؤتمر القاهرة مارس 1921 وإنشاء المملكة العراقية

كما لاحظنا في النقطة السابقة أن الإدارة البريطانية هي

23 «مذكرة أُعدت في وزارة الحرب (الأركان العامة) حول ترشيح الأمير فيصل ملكًا على العراق وموقف سائر الجهات المستقلة في الجزيرة العربية (وخصوصًا ابن سعود)، بتاريخ 17 فبراير 1921»، في: المصدر السابق، ص-288 294.

سير ونستون تشرشل

من سعت لزرع فيصل بن الحسين على عرش العراق، حتى دون إبلاغه أو مشاورته، وأنها بعد أن استقرت مناقشات أفرعها المختلفة واتفقت على الموافقة على هذا الأمر تم إبلاغ فيصل بالأمر في لندن، بمعنى أن كل الترتيبات تمت في لندن بإشراف وزارة الخارجية، لكن كان القرار النهائي في يد وزارة المستعمرات التي تولاها في مطلع فبراير 1921 سير ونستون تشرشل Churchill Winston (13 فبراير1921– 19 أكتوبر 1922)[24].

وكان تشرشل رجلًا عمليًّا نشيطًا، ما أن تولى الوزارة إلا وأخذ على عاتقه مهمة حسم كل تلك القضايا العالقة وعلى رأسها العراق، ولذا فكان أول قرار اتخذه بشأن العراق بمجرد توليه الوزارة، وبعد إلمامه بالخطوات التي اتخذتها وزارتا الخارجية والحرب والتي عرضناها في النقطة السابقة، قام بإرسال توماس إدوارد لورنس [العرب]، لمقابلة الأمير فيصل بن الحسين في لندن، لمفاتحته صراحة في التغيرات المحتمل حدوثها في المنطقة وأخذ موافقته الصريحة على الأمر بدون مواربة قبل انعقاد مؤتمر في فندق سميراميس في القاهرة 11– 22 مارس 1921 برئاسة وزير المستعمرات الجديد[25].

كان الغرض من هذا المؤتمر جمع أكبر عدد من المختصين والمعنيين بشؤون المنطقة من القادة العسكريين البريطانيين والمديرين المدنيين لوضع ما يمكن تسميته رؤية موحدة

24 كان تشرشل وزيرًا للحرب والطيران آنذاك (10 يناير -1919 13 فبراير1921) قبل توليه منصب وزير المستعمرات.

25 انظر تفاصيل هذا اللقاء في: «مذكرة من الكرنل تي إي لورنس (عن مقابلة له مع الأمير فيصل في لندن)إلى سير ونستون تشرشل (وزير المستعمرات- لندن)، فبراير 1921»، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق، ص 194.

الأهرام

يوم السبت ١٩ مسيو سنة ١٩١٤ = ٢ صفر ١٣٣٢ – ١٠ كيهك سنة ٦٦٣٠

التغيير العظيم

في مركز القطر المصري

لمدونة الوقائع المصرية العدد الآتي وهو نصه

اعلان

يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لاعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا اكبر الامراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله

وبرنامج عمل واضح للآلية التي يمكن لبريطانيا بها إدارة المنطقة الجديدة التي انضوت تحت الحكم البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، مع ضرورة تقليل النفقات بشكل كبير للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لبريطانيا. وكان المجتمعون يمثلون غلاة المستعمرين الإنجليز، الذين لعبوا دورًا مؤثرًا في السياسة البريطانية بالمنطقة العربية خلال الحرب العالمية الأولى[26]. وسنلاحظ هنا اختيار تشرشل مدينة القاهرة مقرًا لانعقاد المؤتمر الذي سيناقش قضية العراق وكذلك الأردن وفلسطين، على الرغم من أن إدارة مصركانت تتبع وزراة الخارجية البريطانية لا لوزارة المستعمرات التي كان يرأسها، فقد كان النموذج المصري مسيطرًا ومُسَتَقَرًا عليه بين الساسة البريطانيين، وأنه بات مؤكدًا تعميم هذا النموذج على المملكات الجديدة المزمع إنشاؤها.

وقد اصطدم تشرشل للوهلة الأولى بنضوج وعي المصريين السياسي، وإدراكهم لكينونة المخططات البريطانية، لدرجة أنه لم يحظ بذلك الاستقبال المهيب المُعد له في محطة القطار بالقاهرة، بسبب الوطنيين المصريين –الذين وصفهم الإنجليز بـ«الغوغاء»–وكانوا مصطفين لاستقباله رافعين شعار«يسقط تشرشل»، ولذا

26 من المفارقات الطريفة أن عدد المجتمعين في هذا المؤتمر كانوا أربعينًا من أساطين السياسة البريطانية، فنظر لهم رئيس المؤتمر ونستون تشرشل وقال لهم –مداعبًا- أنتم إذن «الأربعون لصًا/ حرامي The Forty Thieve»، انظر:James Terry, op. cit, p. 24. ؛ كاري إي مايرز؛ و شارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 224. ولذا فقد اشتهر هذا المؤتمر باسم مؤتمر «الأربعين حرامي»، تمييزًا له عن مؤتمرات أخرى لها أهميات كبيرة عُقدت أيضًا في القاهرة طول سنوات الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ذهب خلسة للفندق دون أن يراه أحد. وحينما علم الوطنيون المصريون بذلك، كانوا يتظاهرون طول أيام انعقاد المؤتمر بالخارج رافعين صور الخديو المخلوع عباس حلمي الثاني (1892 – 1914)، ويرددون المقولة الشهيرة «الله حي عباس جاي»، ثم أخذوا يتتبعون تحركاته وهم رافعين تلك الصور التي علقوها في كل مكان يُتوقع مرور موكب تشرشل منه في القاهرة. ولعل هذا الأمر كان سببًا في انزواء تشرشل، وتفضيله الجلوس في الهواء الطلق على كرسي بسيط مخصص للمخيمات في حراسة عربةٍ مدرعة، وكان لا يرسم إلا الأهرامات الشامخات التي أُسر بها خلال زيارتها في أول أحد من أيام المؤتمر[27].

كان مع تشرشل في المؤتمر العقيد توماس إدوارد لورنس[العرب] بصفته المستشار الخاص لمكتب المستعمرات Special Advisor to Colonial Office؛ وميجور هيوبرت يونج من مكتب المستعمرات، وصاحب المذكرة المهمة عن مستقبل المنطقة، التي سبق عرضها بالتفصيل أعلاه؛ وسير جيفري سالموندSir. Geoffrey Salmond قيادة الطيران في الشرق الأوسط Air Officer Commanding Middle East؛ ومارشال هيو ترنتشارد Hugh Trenchard رئيس الأركان الجوية Chief of the Air Staff؛ وجيفري فرانسيس أرتشرGeoffrey Francis Archer حاكم الصومال البريطاني Governor British Somalia؛ وسير هربرت صامويل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين؛ وكان في الوقت نفسه ممثل رئيسي للحركة الصهيونية، وطبعًا لورد أللنبي، المندوب السامي البريطاني في مصر المقام على أرضها المؤتمر[28].

وبجانب هؤلاء كان هناك وفد يمثل مصالح بريطانيا في العراق، يضم سير پيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق؛ ومعه جرترود بل السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطاني بالعراق، وكانت المرأة الوحيدة المشاركة في المؤتمر[29]. كذلك كان هناك الجنرال سير إلمر هالدنGeneral Sir James Aylmer Haldaneالقائد العام للقوات البريطانية في بلاد ما بين النهرين General Officer Commanding Mesopotamia، أما سير أرنولد ويلسون – حاكم العراق الذي قدم استقالته بعد ثورة العشرين، وحل كوكس محله- فقد حضر المؤتمر بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب عن شركة البترول الأنجلو فارسية، للتحدث عن مصالحها البترولية في «الشرق الأوسط» بشكل عام[30].

كذلك كان من بين المشاركين في الوفد الذي يمثل العراق عربيان وحيدان هما جعفر العسكري باشا -وزير الدفاع في أولى الوزارات العراقية المؤقتة- ومعه مستشاره البريطاني؛ وساسون حسقيل - وزير المالية في أول وزارة عراقية مؤقتة- ومعه مستشاره البريطاني، كما حضر المستشار البريطاني لوزير الأشغال والمواصلات العراقي. وقد لعب هذا العربيان: جعفر العسكري باشا، وساسون حسقيل دورًا مهمًا لخدمة توجهات بريطانيا في العراق، إذ كان منتظرًا من الأول أن يكون منفذًا للاستراتيجية الدفاعية للمملكة العراقية الجديدة، بحكم صلته بالقوات الجوية الملكية البريطانية كمجموعة مراقبة، وكان منتظرًا من الثاني ترشيد الإنفاق المالي وضبط الاقتصاد في المملكة العراقية الجديدة وفق التوجهات البريطانية[31].

وبعد افتتاح المؤتمر وفي أثناء انعقاد أولى جلساته طرح تشرشل الموضوع من زاوية لا تختلف كثيرًا عن التعليمات التي كان قد أرسلها وزير الخارجية لورد كيرزون للسيد كورنواليس ليفاتح فيها الأمير فيصل في لندن؛ ثم استطرد تشرشل وكأنه والمجتمع معهم لا يعلمون بالأمر قائلًا «هنالك بعض العراقيين الذين يرشحون فيصلًا للعرش، وأن انتخابه سيكون مقبولًا لدى حكومة جلالته»[32]. وكان حديث تشرشل هذا للمؤتمرين بعد أن ناقشت اللجنة السياسية للمؤتمر موضوع تقسم أقاليم العراق، وإنشاء دولة كردستانية مستقلة تكون كمنطقة صد عازلة بين العراق وتركيا، خصوصًا أن تشرشل نفسه كان قد أعرب عن تخوفه من مدى تواؤم الأكراد مع حاكم هاشمي، إلا أن اللجنة قررت أنه ومن أجل أن

27 المرجع السابق، ص 220، 224، 228.

28 Christopher Catherwood, ***op. cit***, p. 140.

29 التقطت للمؤتمر عدة صور تذكارية أبرزها الصورة الرسمية للحضور ولم يكن بها سوى السيدة بل، وهناك صورة أخرى شهيرة عند الأهرامات وهم يركبون الجمال، وفيها ظهرت عدة نساء، لكنهن كن زوجات لبعض المؤتمرين، ولسن مشاركات بالمؤتمر، انظر: كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 222.

30 James Terry, ***op. cit***, p. 24.

31 ***loc. cit***.

32 «من محاضر اجتماعات مؤتمر القاهرة عن الشرق الأوسط»، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق، ص 283.

يصبح العراق دولة قابلة للحياة فلابد أن تكون أقاليمه الثلاثة (البصرة وبغداد والموصل) متحدة معًا[33].

أيضًا كان على تشرشل إرسال رسالة مهمة مفادها طمأنة كل منتقدي سياسة الحكومة البريطانية في العراق، وأن الحامية –التي سيقل عددها بصورة كبيرة بعد تولية فيصل– ستكون قادرة تمامًا على الدفاع عن نفسها في حال حدوث أي فوضى أو اضطرابات محتملة، أو التعرض لأي هجوم بري. وأكثر من ذلك سيمكن إخلاء قائد القاعدة الجوية من بغداد عبر صنادل مسلحة تخرجه بسرعة إلى الخليج الفارسي [العربي] عبر نهر دجلة، كما أن بريطانيا سيكون لديها القدرة على إجلاء كل موظفيها في العراق دون الحاجة لمساعدات خارجية، وكل ذلك سيكون في حدود المبالغ المالية المقررة سلفًا، ودون طلب المزيد[34].

وقد أرسل وزير الخارجية لتشرشل برقية مطولة من رئيس الوزراء، الذي خصص مجلس وزرائه مناقشة وافية لمقترحات تشرشل التي أرسلها برقيًا بتاريخ 21 مارس 1921، أي بعد انتهاء جميع المداولات والنقاشات على كورنيش النيل، وكان مجلس الوزراء البريطاني معجبًا للغاية بما توصل إليه المؤتمرون، ولم يخف وزير الخارجية في برقيته ذلك الإعجاب، ثم أوصاه بضرورة التوفيق بين توصياته وبين الارتباطات مع الفرنسيين، واقترح –بناءً على اعتقاد ساد بين الوزراء في مجلسهم بلندن– أن يعود سير بيرسي كوكس بأسرع وقت للعراق للترتيب لترشيح فيصل ودعوته لقبول منصب حاكم العراق، في الوقت الذي سيُطلب فيه من الأخير مغادرة لندن إلى مكة لمفاتحة والده في الأمر، مع إفهامه صراحة أنهم سيرحبون به حاكمًا إذا اقنع والده وقبله العراقيون، شريطة أن يقبل شروط الانتداب كما هي، وأن يبذل قصارى جهده للمحافظة على مصالح الفرنسيين في سوريا[35].

ورئاسة الوزراء في برقيتها تلك تكون قد اقتنعت بما أرسله تشرشل لرئيس الوزراء حول أسباب استحالة تزكية أي من المرشحين الآخرين لعرش العراق، وخصَّ منهم عبد العزيز آل سعود، إذ رآه«سيغرق البلد بأكمله في جحيم ديني»، أما نقيب بغداد بالوراثة عبد الرحمن الجيلاني، فهو «تهالك وعلى شفا الموت»، أما سيد طالب ابن حاكم البصرة [طالب النقيب]، فرآه «شخص فاسد غير أهل للثقة»، وذلك لأن الأخير حمل شعار «العراق للعراقيين»، وكان يحرض الجميع علنًا ضد فيصل، ورُصد عنه غير مره إنذاره للبريطانيين بتكرار ثورة مماثلة لثورة العشرين ما لم تنسحب بريطانيا وتعطي الحقوق للعراق، وهو ما دعى جرترود بل لأن تصفه بأنه «الرجل الأكثر مهارة وذكاءً، وربما كان الوغد الذي لم يتم شنقه حتى الآن»، وبتحريض وترتيب منها، وجهت جرترودبل إلى طالب النقيب دعوة شاي، وكانت هي المترجمة، وفي طريق عودته إلى منزله تم إلقاء القبض عليه ونفيه إلى جزيرة سيلان (سريلانكا فيما بعد)، حيث لحقت به عائلته فيما بعد، وبالتالي لم يعد هناك أفضل من فيصل بن الحسين لزرعه في هذا المنصب، على الرغم من أنه لم يزر العراق من قبل، وكانت لهجته العربية غريبة على أسماع أهله، كما أنه لم يكن مرحبًا به في الأوساط الشيعية على الرغم من نسبه، فضلًا عن أنه لم يكن على علم بقبائل العراق وتركيباتها وتداخلاتها[36].

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر، وبينما كان تشرشل في طريقه إلى الإسكندرية من القدس عبر القاهرة كتب إلى الجنرال الفرنسي جورو في سوريا، والذي تصفه الوثائق البريطانية دومًا أنه «ذو الشعبية الكبيرة في فرنسا»، وكان من المتخوفين صراحة من احتمال استخدام فيصل في العراق ضد مصالح بلاده في سوريا، وأعرب تشرشل للجنرال على أن الاتجاه العام للسياسة البريطانية«تميل بصورة إجمالية نحو حل المسألة لصالح عائلة الأشراف»، إلا أن تشرشل كعادته لم يجزم بأن الأمر بات ونهائي، وإنما حرص على ذكر جملة «ولكننا بالطبع سنهتدي برغبات السكان المحليين في كل من العراق والأماكن الأخرى»، كما أن استقرار الأوضاع في شرق الأردن كان مرهونًا بقدرة عبد الله بن الحسين على منع أي قلاقل في القطاع الفرنسي انطلاقًا من شرق الأردن، مدعومًا بقوات جوية بريطانية، وإشراف ضباط بريطانيين لجمع الضرائب، وتطوير الإدارة المحلية «وبناءً على نجاحه أو إخفاقه في هذا المجال ينبغي الحكم عليه». كما أن تشرشل رتب مع عبد الله إزاحة عليّ –الذي تحدث جورو عنه مع تشرشل– من منصبه الحالي وإرساله إلى ناحية نائية عن

33 كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 227.

34 James Terry, ***op. cit***, pp. 28, 29.

35 «من وزارة الخارجية (لندن) إلى سير ونستون تشرشل (وزير المستعمرات- القاهرة)، برقية عاجل جدًا وسري، رقم 193، بتاريخ 22 مارس 1921»، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق، ص 297، 298.

36 كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 224؛ -253 256.

القطاع الفرنسي، وأن تشرشل قد أعطى «أشد التعليمات صرامة لجميع من يخدمون تحت إمرة وزارة المستعمرات بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لخدمة المصالح الفرنسية وتسهيلها وخدمة أمن المنطقة الفرنسية»[37].

ولم يكن معنى انتهاء المؤتمر أن الأمور قد تمت تسويتها، وإنما كان المؤتمر هو الحلقة الجامعة للنقاش مع صفوة متخصصي الإنجليز ذوي الدراية الواسعة بشؤون المنطقة، وبالتالي فقد أخذت الأمور نحو ستة أشهر أخرى لاختبار وإقرار تلك القرارات التي اتخذها المؤتمرون، للتمكين لحلفائهم الجدد، أو بالأحرى صنائعهم الجدد؛ وعلى رأسهم الملك فيصل في **العراق**، إذ اعترفت بحكم فيصل وقبلت تتويجه في 23 أغسطس 1921، بعد أن ذللت جميع الصعاب أمامه ليكون الملك، بدءًا باعتقال طالب النقيب، وصولًا إلى أن رتب سير بيرسي كوكس لمؤتمر عقده مع عبد العزيز ابن سعود بمنطقة العقير شرقي نجد، اعترف فيه ابن سعود بفيصل ملكًا على العراق، وكذلك ترسيم الحدود بين العراق وبين نجد والكويت وسوريا وشرقي الأردن. أما حدود سوريا والعراق مع تركيا فقد تُركت للجنة الحدود الدولية سنة 1926، المهم أن العراق بهذا الترسيم للحدود احتفظ بالموصل وبتروله، وهو البترول الذي منحت امتيازاته لشركة البترول العراقية، التي كانت ملكًا للمساهمين البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين، والشركة الأنجلو هولندية[38].

على المستوى الداخلي ساعد البريطانيون في إعادة بناء بغداد كي تكون عاصمة مناسبة، إذ لم تكن قد استخدمت عاصمة منذ سقوطها على يد المغول سنة 1258، لدرجة أنه لم يكن بالمدينة المبنية منازلها بالطوب اللبن مكان يصلح لسكنى الملك الجديد، فنزل مؤقتًا بالقلعة، إلى أن رتبت جرترود بل مراسم تنصيبه في مساء 23 أغسطس 1921 وسط حضور ألف وخمسمئة ضيف، كما تولت جرترود بل اختيار العلم العراقي الجديد، والنشيد الوطني، وليس هذا فحسب وإنما ظلت لعدة أشهر تالية تحتفظ بعلاقات قوية مع الملك الجديد، فتركب معه الخيل، وترافقه في سفراته ورحلاته، وتختار أثاث منازله، وتضع بروتوكولات لنساء القصر، وتقدم له المشورة بشأن وصيفات الملكة، أو من سيستقبله، وغير ذلك من الأمور التي سرعان ما عارضها فيصل بغية اكتساب دعم شعبي. غير أن البريطانيين ببراجماتيتهم لم يريدوا التقليل من شأن ملكهم الجديد المصنوع على أعينهم في أعين أتباعه، وإنما أبقوا له على ماء وجهه، بأن زكوا عضوية العراق في عصبة الأمم بصفتها دولة ذات سيادة ليحظى الملك بشعبية ما، في الوقت الذي احتفظ فيه المندوب السامي البريطاني بحقه في استخدام حق النقض على قرارات الحكومة العراقية، كما استمرت بريطانيا تتحكم في الشؤون الخارجية للعراق وفي سياساته المالية والدفاعية[39].

الخاتمة والنتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، ولعل أبرزها إثبات أن مركز الحراك الثوري الوطني في العالم العربي موجود في قلب شعوبه الحية، التي لاقت قدرًا من التعليم وصادفت حظًا من الجين الحضاري الرابض في وجدانها، وينتفض حين تأتيه الفرصة أو تفرضه الأحداث، وأن مصر وسوريا والعراق هم رؤوس مثلث هذا الحراك الوطني، وهو ما ظهر بجلاء في ثلاث ثورات شعبية بالترتيب عامي 1919 و1920، صحيح أن لكل واحدة منها مطالب وتطورًا خاصًا، إلا أنها اشتركت جميعها في أن صدى ما كان يتم في أي إقليم ينعكس بسرعة البرق في المناطق الأخرى النابضة بالحيوية في العالم العربي، فالشعوب كانت دومًا سباقة إلى اللحمة والانتصار لأوطانها في تلك المناطق بصورة لا تخطئها عين. وبالمقابل فكان ولا يزال على من يريد التعامل مع المنطقة من القوى الأخرى الخارجية غير العربية، سواء أكانت قوى إقليمية أو دولية وضع حلول وسيناريوهات لمواجهة هذه الرؤوس الثلاث، فبهدمها تنهار المنطقة، وباستقرارها تستقر وتنتظم الحياة.

بينت الدراسة الحالة التي كانت تمر بها الإمبراطورية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بدءًا بالعثرة المالية التي واجهتها، مرورًا بالوعود المتناقضة التي حنثت بها جميعًا، إلى أن نصل إلى حالات الكراهية المتراكمة التي كان يكنها السكان الأصليون للمحتلين، وعبروا عنها بحالات المد الثوري الشعبي الذي ظهر في مصر والعراق خصوصًا، لكن بالمقابل كانت بريطانيا تفهم جيدًا أهمية مصر كموقع وموضع، وأهمية العراق

37 « من سير ونستون تشرشل (وزير المستعمرات- في الطريق إلى الإسكندرية) إلى الجنرال جورو، كتاب بتاريخ 31 مارس 1921»، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق، ص 203، 204.

38 كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 264.

39 كاري إي مايرز؛ وشارلين بلير بريزاك، مرجع سابق، ص 257- 259.

العائم على بحيرة بترول أسالت لعاب ساستها، ولذا كان على هؤلاء الساسة البريطانيين التخطيط لمستقبل هذين البلدين القريب على عدة مستويات ومراحل، فانعكست خبرتهم في مصر على تشكيل مستقبل العراق الحديث.

فقد كشفت الدراسة اللثام عن أكذوبة تصدير «الديموقراطية الغربية»، وتمكين الشعوب من تطوير نفسها في المناطق الواقعة تحت احتلالها، إذ أظهرت الدراسة بالتفصيل تسلسل الطرح البريطاني بغرض تشكيل أنظمة حكم موالية لها خدمة لمصالحها في المنطقة، واستبعاد ذوي الميول الاستقلالية الحقيقية، والشاهد على ذلك الطريقة التي تم بها استبعاد سيد طالب ابن حاكم البصرة [طالب النقيب]، الذي كان يحمل شعار «العراق للعراقيين»، الشبيه بشعار «مصر للمصريين» وكان يحرض الجميع علنًا ضد الأمير فيصل [المصنوع بريطانيًا]، ورُصد عنه غير مرة إنذاره للبريطانيين بتكرار ثورة مماثلة لثورة العشرين ما لم تنسحب بريطانيا وتعطي الحقوق للعراق، صحيح أنه لم يصل للسلطة لنرى ونقيم تجربته وشعاراته على أرض الواقع، إلا أن المسلك البريطاني أظهر جليًّا أن ساستها كانوا ينتقون ألعوبة يحفظون مصالحهم من خلالها، وهو ما تمثل من جهة نظرها آنذاك في الأمير/ الملك فيصل الأول.

أظهرت الدراسة كذلك أنه على الرغم من ذلك المسلك البريطاني في تذليل جميع العقبات أمام من اختارتهم، إلا أنها لم تعمل على وضع سياسات تضمن استقرار تلك الممالك الجديدة التي أنشأتها، فعند ترسيم حدود العراق –محل دراستنا– جعلته أشبه بمملكة حبيسة منه إلى مملكة لها حدود بحرية معقولة على الخليج العربي، ولم تسمح لإطلاله إلا على ساحل مائي ضيق للغاية، لايتناسب مع مساحته البرية، وليس هذا فحسب، وإنما شكلت أقاليمه على أساس عرقي وطائفي، ليظل العراق في صراعات لا حصر لها، وعدم استقرار ممنهج، ومما يبرهن على ذلك أنه طول الفترة 1921– 1958 وحدها، وهي فترة الملكية التي أنشاتها بريطانيا، تولت 75 وزارة الحكم؟! مما يدل على عدم الاستقرار في بلد غني كالعراق. ومن هنا فلم تكن بريطانيا راغبة يومًا في خلق كيانات عربية قوية ومستقلة كما كانت تدعي، وإنما كانت سياستها من خلال وضع مثل هؤلاء الحكام تهدف إلى تأمين سياستها المالية من خلال وجود حكام إقليميين مُخلصين، يقومون بدور الشرطي، مما يمكن لبريطانيا تقليص ميزانيها وعدد أفراد قوتها العسكرية.

أوضحت الدراسة نقطة في غاية الأهمية لاتزال أصداؤها وتبعاتها مسيطرة على المشهد إلى يومنا هذا، وهي أن مصر طول تاريخها ملهمة لكل شعوب المنطقة، وأن النموذج المصري إما حاكم في شكله النهائي، أو مرشد –إيجابًا أو سلبًا– لجميع النماذج الشبيهة به في المنطقة، وهو ما ظهر جليًّا في عام 1919، ثم في مطلع خمسينيات القرن العشرين، وما تبعه من المشروع الناصري، ثم مع انتهاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وما عُرف باسم ثورات الربيع العربي، لكن وللمفارقة أن مصر لا تنقسم جغرافيًّا أو بشريًّا أو دينيًّا أو مذهبيًّا، لأسباب كثيرة ليس هذا مجالها، لكن حينما تم نقل النموذج المصري في تجربة كتجربة العراق التي نحن بصددها، تم نقله بزاوية أخرى تتناسب مع طبيعة العراق المنقسم، حتى وإن بدا موحدًا بصورة وقتية في لحظة الثورة الشعبية للاتحاد على العدو المشترك، فلم يُراع المشروع البريطاني في العراق الحد الأدنى لأي واقع جغرافي أو ديموجرافي، بل رأينا أنه حتى انعقاد مؤتمر القاهرة كانت هناك رؤى متعددة لشكل خريطة العراق الحديث، إلا أن اللجنة قررت في النهاية أنه ومن أجل أن يصبح العراق دولة قابلة للحياة فلابد أن تكون أقاليمه الثلاثة (البصرة وبغداد والموصل) متحدة معًا، بمعنى أنهم من البداية وضعوا بذرة الشقاق والانشقاق بتلك التوزيعة الجغرافية التي تم رصها رصًا ولصقها لصقًا.

وقد خلق ذلك الأمر إلى يومنا هذا صراعًا بين أدبيات فكرتي الدولة القومية وحدودها، وبين الفكرة الدينية التي لا تعترف بالحدود الوطنية، وستظل ازدواجية الخطاب القومي والخطاب الديني متماشية، فالخطاب القومي يتبني قدسية الحدود، والخطاب الديني يتبني فكرة اللاحدود، بحجة أن من رسمها وفرضها الاستعمار، وهو ما أعطى ذريعة لإنشاء كيانات، ربما آخرها «داعش»، في ذات الرقعة الجغرافية التي رسمت بريطانيا سياستها قبل قرن من الزمان. وليس هذا فحسب، وإنما استخدام ذات الآلية التي تم إنشاء المنطقة بها لهدمها بعد قرن من الزمان، ولكن بطريقة معكوسة، بمعنى أنه منذ قرن من الزمان لصقت بريطانيا المناطق المتنوعة لصقًا لتصبح دولة واحدة، واليوم وبعد قرن من الزمان تم زرع جماعات وظيفية عملها الوحيد السعي لفك هذا الالتصاق وخلق كيانات وهمية مبعثرة على ذات الرقعة الجغرافية، بينما وقفت مصر وحدها تحاول عدم الانجراف في ذات الطيار العاتية أمواجه من كل حدب وصوب.

2

ثورة 1919 في مصر والهند.. مُقارَبة في ديناميّات النضال الثوري

يحيي محمد محمود

خلفية تاريخية

كانت الهند مسرحًا لتجربة فريدة في تاريخ الاستعمار، فقد استعمرت الهند شركة تجارية وهي شركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست عام 1600م بعد أن سمح لهم بتأسيسها إمبراطور المغول أبو الفتح جلال الدين محمد أكبر بن همايون الحاكم في ذلك الوقت، وقد حققت الشركة أرباحًا ضخمة، مكّنتها من بناء آلاف المخازن لتخزين منتجاتها بها لحين الشحن إلى أوروبا، وكان لا بد من توفير حراسة لها، فاستعانت بجنود هنود، زودتهم ببنادق بريطانية، وألبستهم لباسًا أوروبي الطابع، وأحضرت ضباطًا بريطانيين لتدريبهم وقيادتهم، وبذلك تمكنت الشركة من بناء جيش من الهنود (السيبوي) بقيادة بريطانية استخدمتهم في احتلال الهند، وأصبحت سلطة إمبراطور المغول شكلية، وأوقعت بين المسلمين والهندوس وسادتهما معًا، وهكذا أصبحت الهند مستعمرة لشركة الهند الشرقية ببنادق أبنائها المسلحين ببنادق بريطانية وتحت قيادة ضباط بريطانيين.

اندلعت الثورة في معسكرات الجنود السيبوي في عام 1857م، حين حاول الضباط البريطانيون تدريبهم على استخدام طلقات رصاص جديدة مشحمة بدهن الخنزير والبقر، فرفضه الجنود المسلمون بسبب شحم الخنزير، ورفضه الهندوس بسبب شحم البقر، واتحدا معًا ضد البريطانيين واندلعت ثورة مسلحة بلا قيادة ولا هدف إلا قتل البريطانيين، كانت الظروف مواتية لبريطانيا فقد انتهت حرب الأفيون في الصين، فأرسلت بريطانيا جيوشها وقضت على ثورة السيبوي، وبررت ثورة الجنود السيبوي بأخطاء لشركة الهند الشرقية البريطانية؛ فألغت الحكومة البريطانية

بهادر شاه

شركة الهند الشرقية البريطانية، وألغت إمبراطورية المغول، ونفت بهادر شاه آخر أباطرة المغول عام 1858م إلى جنوب أفريقيا، وضمت الهند إلى مستعمرات التاج البريطاني، وبدأت الحكومة البريطانية إصلاحات محدودة ادعت أنها لعلاج أسباب الثورة، وأصبحت لغة التعليم في المدارس المحدودة الموجودة هي الإنجليزية، وبدأ الهنود الاطلاع على الفكر الغربي، وبدأت أعداد من الهنود السفر لبريطانيا للدراسة حتى بلغ عددهم 1094 سنويًا.

جاءت الحرب العالمية الأولى وكان على بريطانيا أن تحارب دون أولادها، فجندت بريطانيا 1.3 مليون هندي في صفوف جيشها المحارب في أوروبا، مات منهم أكثر من 43000 هندي دفاعًا عن بريطانيا، كما تحملت خزانة الهند 1250 مليون دولار؛ تكاليف هذه القوات من ملبس وتسليح وطعام وجميع مصاريفهم في سبيل الدفاع عن بريطانيا، كما موَّلت خزينة الحرب بمبلغ 500 مليون دولار، وبدأ التذمر في صفوف الهنود، وظهرت حركة مقاومة لمشاركة الجنود الهنود في الحرب عام 1915م قبل نهاية الحرب، وأطلق القوميين الهنود على تلك الحركة «تمرد الغدار»، ولكن الحكومة البريطانية عرفت بتلك الدعوة، واستخدمت القوانين العسكرية في القضاء عليها وعلى قادتها، ومن ثم استمرت المشاركة الهندية في الحرب وزادت رغبة الهنود في انتهائها وعدم المشاركة فيها لتنافي القتل مع المكون النفسي اللا واعي للهنود، إذ أن الهندوسية تحرم القتل لأي كائن به حس وحركة، وبالتالي

سيدني رولات

كانت الحرب ذات تأثير سلبي على نفوس الهنود أصحاب المبادئ الهندوسية التي تحرم القتل.

الهلع البريطاني في الهند مارس 1919

اندلعت الثورة المصرية يوم الأحد 9 مارس 1919م، وبدأت تظاهرات الطلاب السلمية من مدرسة الحقوق تهتف مطالبة بالاستقلال التام والإفراج عن الزعماء المنفيين، وقد أزعج ذلك السلطات البريطانية في الهند، فقد خافت بريطانيا من انتقال التظاهرات من مصر إلى الهند، وكانت الهند هي درة التاج البريطاني، لذلك سارعت بريطانيا بتشكيل لجنة لوضع قواعد وقوانين تحكم سيطرتها على البلاد برئاسة قاضي بريطاني Sir Sidney Rowlatt هو سيدني رولات، وقد رفعت اللجنة توصية بإصدار قانون لإحكام قبضة بريطانيا على الهند، وأصدر المجلس التشريعي البريطاني The Imperial Legislative Council في دلهي في اليوم التالي قانونًا تنفيذيًا لتوصية لجنة رولات عُرف شعبيًا باسم «قانون رولات» "Rowlatt Act" « أو رولات الأسود في 10 مارس 1919م، أما اسم القانون البريطاني الرسمي The Anarchical and Revolutionary Crimes Act of 1919 أي قانون مكافحة الفوضى الثورية عام 1919 ، ويعكس إصدار ذلك القانون بعد يوم واحد من اندلاع الثورة المصرية حالة الهلع لدى السلطات البريطانية وإدراكها لخطورة الأوضاع في المستعمرات خصوصًا الهند، على الرغم من أنه لا فوضى في الهند ولا ثورة ولا ثوار، ولكن بالنظر إلى ضخامة الهند وأهميتها؛ كان حرص بريطانيا على وضع قواعد تسمح لها بالقضاء على أي ثورة أو اضطرابات في رؤيتهم في الهند.

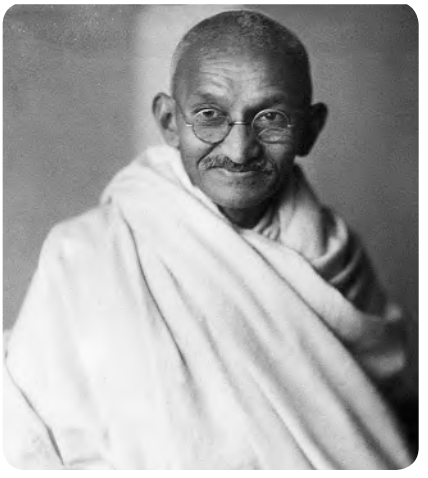

غاندي

إدموند أللنبي

سمح هذا القانون للسلطات البريطانية بسجن أي مشتبه به لمدة تصل إلى سنتين دون محاكمة، فلم تكن بريطانيا لتنتظر وقوع ثورة مماثلة في الهند، ولكن يكفي الاشتباه بأي مواطن لسجنه دون محاكمة ولمدة تصل إلى سنتين، كما أجاز القانون للسلطات البريطانية القبض على أي شخص دون أمر اعتقال، أي أن أي ضابط بريطاني يجوز له حجز أي هندي دون الرجوع لأي سلطة أعلى منه، كما أجاز للشرطة احتجاز أي شخص دون مواجهته بأي تهمة، وأجاز للشرطة عدم إطلاع المحتجزين على الأدلة الموجهة ضدهم، كما وضع القانون ضوابط صارمة على الصحف الهندية، مقيدًا ما تنشره، وأجاز للسلطات البريطانية مصادرتها بل ومنعها من الطباعة، وظن البريطانيون أن تلك القواعد الصارمة تضمن لهم عدم حدوث اضطرابات في أكبر مستعمراتها.

ثورة 1919 في الهند

مكن قانون رولات السلطات البريطانية من قمع كل معارض بسيط، في تلك الفترة كان غاندي (1869-1948م) قد عاد للهند من جنوب أفريقيا عام 1915م، وقد بدأ دعوته للتحرر من الاحتلال البريطاني، ولكن لم تنتشر دعوته بشكل كبير، فقد كانت الهند كبيرة، ووسائل التواصل بين مختلف المدن والقرى بطيئة، ولكن كان له بعض المناصرين والمعتنقين لآرائه، وبالتالي تمكنت السلطات البريطانية باستخدام هذا القانون من التنكيل بكل هؤلاء الأتباع، وبدأ الناس يتعرفون على مبادئ غاندي المستمدة من معتقداتهم الدينية وثقافتهم المحلية، وفي الوقت نفسه بدأت أخبار التظاهرات والمقاومة السلمية في مصر تصل إليهم، وبدأ التنكيل البريطاني بالهنود، وطول أبريل ازداد العنف البريطاني مع ازدياد نجاح الثورة المصرية، فقد أمر أللنبي Edmund Henry Hynman Allenby المندوب السامي الجديد في مصر بالإفراج عن الزعماء في 7 أبريل 1919، وسمح بسفرهم إلى باريس في 11 أبريل 1919م، وبدأ الوفد نشاطه بالدعوة لحقوق مصر في أوروبا، ومن ثم زاد الخوف البريطاني من انتقال عدوى الثورة للهند، وزاد الأمل الهندي في التخلص من بريطانيا أسوة بمصر، فكما نجحت التظاهرات المصرية السلمية في الإفراج عن الزعماء المعتقلين على الرغم من إطلاق البريطانيين النار عليهم يمكن للهنود تكرار الأمر، خصوصًا وأن سلمية تلك التظاهرات تتوافق مع الثقافة الهندوسية التي لا تميل للعنف ولا تستخدم القتل.

أثار قانون رولات الأسود مشاعر النخبة الهندية التي أدركت مغزاه، فدعا غاندي للإضراب في دلهي في 6 أبريل لمقاومة القانون الأسود لإدراكه عدم جدوى المقاومة الدستورية للقانون، وغلف الإضراب بغلاف ديني يستخدم التكوين الشعوري الشعبي للشعب الهندي، فدعا للصيام والتوقف عن العمل والتفرغ للصلاة؛ وهو ما عُرف تاريخيًّا باسم Rowlatt Satyagraha، وبذلك بدأت أول حركة مقاومة فعلية لبريطانيا بشكل عام وعرف الجميع برسالة غاندي.

وقعت أول مواجهة دموية بين الهندوس المسالمين والقوات البريطانية التي تستخدم السلاح لأبسط الأسباب في شمال الهند وبالتحديد في مدينة أَمْرِيسَتار Amritsar، فقد ألقت القوات البريطانية القبضَ على اثنين من القادة السياسيين المنتمين تنظيميًّا لغاندي،

جنرال رينالد داير

وأخفت القوات البريطانية الرجلين في السجون، فاندلعت التظاهرات لمطالبة سكان المدينة بالإفراج عن زعمائهم أسوة بما حدث في مصر، وطوال أبريل عانى الهنود من العنف والمهانة البريطانية، وقد بلغت المهانة قمتها حين أعطى القائد العسكري المحلي البريجادير جنرال ريجنالد داير Colonel Reginald Dyer أوامره للرجال الهنود بالزحف على اليدين والركبتين على طول الشارع الرئيسي في مدينة أمْريسَتار، وتزامن الضرب العلني مع الزحف من قبل القوَات البريطانية، وحظرت الحكومة التجمعات لأكثر من أربعة أفراد، بينما كان الآلاف من الهندوس يتجمعون في أعيادهم ومواكبهم الدينية أصبح ذلك أمرًا ممنوعًا اعتبارًا من 13 أبريل 1919.

في 13 أبريل 1919 كان يعقد في أمْريسَتار مهرجان سنوي في المعبد الذهبي، ويمر الهنودَ في أحد أكبر ميادينها وهو ميدان جليانوالا باج Jallianwala Bagh الذي تبلغ مساحته 4000م2، لحضور مهرجان بايسكي Baisakhi في المعبد الذهبي، وقد اعتاد عشرات الآلاف من الهنود على التوافد من القرى المجاورة إلى أمْريسَتار للمشاركة في هذا المهرجان، حيث يعرضون منتجاتهم في المعارض التقليدية ويشاركون في المهرجان، وكان ذلك غير مسموح وفقًا للقانون الأسود، وبعد تجمع عدد يتراوح ما بين 15000 و20000 هندي في الميدان أمر الجنرال داير القوات البريطانية بمحاصرتهم وإطلاق الرصاص عليهم عقابًا لهم على مخالفتهم لقانون رولات، استخدم داير مدافع رشاشة محمولة على سيارات مدرعة لإطلاق الرصاص على الهنود، أسفرت المذبحة عن مصرع 1000 هندي على الأقل، وفرض حظر التجول في المدينة، ومنعت القوات البريطانية تقديم الاسعافات للجرحى والمصابين، وهو ما أدى إلى اشتعال الثورة ضد بريطانيا.

رد الفعل البريطاني

حاولت الحكومة البريطانية إخفاء وقائع الثورة في أمْريسَتار عن العالم، ولكن غاندي والساسة الهنود استَخدموا الحادث بشكل كبير لفضح التعنت البريطاني مع الهنود، فعلى الرغم من مساهمة الهند الكبيرة في الحرب العالمية الأولى بالجنود والمال إلا أنها لقيت عكس هذا التعاون من الضباط البريطانيين في الهند، ولكن بريطانيا كعادتها في امتصاص الأزمات أمرت بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث ثورة 1919 في الهند، وقد استمعت اللجنة إلى شهادة الجنرال داير الغريبة التي تعبر عن طبيعة العقل البريطاني في الهند، فقد استدعي الجنرال داير للإدلاء بشهادته حول الحادث، فشهد أنه حاصر المتظاهرين في الميدان، ولم يقدم لهم أي تحذير بمغادرة الميدان، وأمر بإطلاق النار عليهم لأنه لم يسع إلى تفريق الحشد، بل إلى معاقبة شعب الهند بشكل عام، ولم يخجل داير من الإقرار باستخدام المدافع الرشاشة لقتل أكبر عدد من الهنود، وذكر في أقواله إنه كان يتمنى لو أدخل عدد أكبر من المدافع الرشاشة لقتل عدد أكبر من الهنود، وهو ما أثار اشمئزاز أكبر دعاة الاستعمار

جليانوالا باج عام 1919 بعد شهور من المذبحة

ونستون تشرشل Winston Churchill الذي وصف الأمر بأنه «حدث غير عادي، حدث فظيع»، وقد قبلت الحكومة البريطانية تقرير لجنة التحقيق في مارس 1922؛ أي بعد ثلاث سنوات على الحادث تقريبًا، وأعفت داير من منصبه دون توجيه أي اتهام له على جرائمه، أو حتى

اللورد هانتر — الميجور جورج باروا

مقاضاته عليها، ولم تعتذر عن الحادث، ولكنها تكرمت بإلغاء قانون رولات وقانون الصحافة والقوانين القمعية الأخرى عام 1922م بحجة أنها سبب الثورة، وأنه بهذا الإلغاء تكون قد قضت على الثورة وأسبابها.

نتائج الثورة

حوَّلت الثورة الهنود العاديين إلى أشخاص مسيسين؛ فانضم ملايين الأفراد للحركة الوطنية الهندية، وأدت إلى التفات الشعب الهندي حول الزعامة الجديدة المهاتما غاندي، فتولى غاندي قيادة المؤتمر الوطني الهندي عام 1921م، وتلك القيادة التي ستقود الهند حتى الاستقلال عام 1948م، فقد قاد حركة من العصيان المدني عام 1922م ضد بريطانيا فور صدور تقرير لجنة التحقيق البريطانية حول أحداث الثورة في أمْريسَتار، وأدى ذلك إلى مصادمات كبيرة بين الهنود والقوَات البريطانية التي اعتقلته وحكمت عليه بالسجن لمدة ست سنوات ولكنها عادت وأفرجت عنه مرة أخرى عام 1924م.

سياسة المهادنة

استخدمت بريطانيا العنف في البداية مثلما فعلت في مصر، فقد أيد حاكم البنجاب البريطاني سلوك القوات البريطانية في أمْريسَتار، واستخدامها العنف في مواجهة الهنود ولو كان دَون مبرر منطقي، وعلى الرغم من دعم المحافظين للضابط البريطاني داير الذي أمر بإطلاق الرصاص على الهنود، واعتبار العديد من البريطانيين له بطلًا بريطانيًّا، فقد كرمه البرلمان ومنحه في مجلس اللوردات سيفًا مرصعًا بالمجوهرات، كُتب عليه «منقذ البنجاب»، إلا أنه كان من الصعب نقل تلك الصورة للهند، فقد عزل من منصبه أمام الشعب الهندي، ولكنه أعفي من المحاكمة ولم يدن بأي شكل في بريطانيا، غير أن وزير الخارجية البريطاني Montagu مونتاجو وصف المذبحة بـ«الخطأ في التقدير» فقط، ولكن علاج هذا الخطأ كان من خلال إرسال لجنة مكونة من سبعة أعضاء للتحقيق في الأحداث برئاسة اللورد هانتر Lord Hunter، وقد تكونت من WF Rice رايس سكرتير حكومة الهند، GC Rankin القاضي رانكين القاضي في محكمة كلكتا العليا، Major General Sir George Barrow و الميجور جورج باروا قائد قسم بيشاور، علاوة على ثلاثة هنود هم:

Sir Chimanlal Setalvad، Pandit Jagat Narayan، Sardar Sultan Ahmed Khan.

هكذا لجأت بريطانيا لسياسة اللعب النظيف في الهند، وأصبحت هناك سياسة بريطانية لقتل الثورة من خلال لجنة هانتر التي زارت البنجاب، والتقت القيادات الهندية وأخذت تحقق وتحقق، وتستعرض المعلومات والوقائع الواحدة تلو الأخرى، ونجحت اللجنة في مهمتها، وتمكنت من تفويت الفرصة على القيادة الوطنية الهندية في استثمار ثورة 1919 لمدة طويلة فقد هدأت الأحوال الثورية، وهنا لجأت بريطانيا للحيلة نفسها مع مصر، فتقرر بعدها بخمسة شهور في22 سبتمبر عام 1919م تشكيل لجنة برئاسة ملنر Alfred Milner وزير المستعمرات البريطانية، وبتشكيل مماثل لتشكيل لجنة هانتر حيث ضمت في عضويتها: ا. ت لويد مترجمًا للعربية بدلًا من مترجم الهندية، وعضوية أنجرام مساعد سكرتير، ورنل رود سفير إنجلترا في إيطاليا في الحرب العالمية الأولى، وجون مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر في فترة الحرب العالمية الأولى، وخبير زراعي هو أوين توماس عضو البرلمان البريطاني، وإعلاميًّا هو سبندر رئيس تحرير صحيفة وستمنستر جازيت، ومستشارًا قانونيًّا هو هرست المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية، وهو نمط تشكيل لجنة هانتر نفسه، على أمل أن تستمر اللجنة في التحقيقات كي ينسى الشعب المصري الثورة، وكي يتم القضاء على الثورة دون نفقات السلاح والجيوش، ولكن اللجنة قابلت مقاطعة في مصر، ولم تنجح في الالتقاء بأحد مثلما فعل هانتر في الهند، ولكن لقاء القادة الهنود مع هانتر نجح في القضاء على الثورة، بينما نجحت مقاطعة ملنر في تفويت الفرصة على بريطانيا في القضاء على الثورة، ولكن في الوقت نفسه أدى نجاح هانتر إلى فقدان أنصار التعاون المعتدل مع بريطانيا كوسيلة للجلاء إلى تأييد غاندي كداعية للمقاومة لبريطانيا، وانتقلت زعامة المؤتمر الهندي إلى غاندي، وسرعان ما دب اليأس في قلوب دعاة التعاون مع بريطانيا، حتى أن محمد علي جناح أحد

شعار الأهميسا

رواد هذا الاتجاه السياسي في الهند هاجر لبريطانيا بعد نجاح غاندي في القيادة المطلقة للحركة الوطنية الهندية التي أصبحت حركة هندوسية.

الهندوسية مصدرًا للفكر السياسي عند غاندي والثورة

استمد غاندي وسيلته للمقاومة من الهندوسية، فالهندوسي يؤمن بـ (الأهيمسا) أي اللا عنف، فكل أشكال العنف محرمة عليه في حياته، فهو لا يضرب إنسانًا أو حيوانًا أو حشرة، بل إنه لا يقطع شجرة، لأنه يعتقد دينيًّا أن الآلهة تتغلغل في كل المخلوقات سواء كانت نبات أو حيوان[10]، والأهيمسا مستخدمة على نطاق واسع في الملاحم الدينية الهندية[11]، وهي واحدة من خمسة قواعد لضبط النفس في أحكام بانتانجالي الأخلاقية[12]، كما أنها مبدأ أساسي في نظام الطبقات الهندي (الفارنا)، وهو النظام الذي يقسم الناس إلى طبقات على أساس الخلق، إذ ينقسم الناس إلى براهما وكشاتريا وفيشيا وشودرا وفقًا لقانون مانو الذي يحدد العلاقة بين طبقات المجتمع[13]، ووفقًا للأهيمسا فإن أغلبية الهنود نباتيون لا يأكلون الحيوانات، لأنهم يؤمنون بعدم جواز قتلها أو معاملتها بعنف لا قتلها وأكلها فقط، بل إن الكثير من معتنقي الأديان الأخرى في الهند نباتيون، حتى أن كلمة حلال في المطاعم الهندية تعني أنها مطاعم نباتية تقدم النباتات فقط للهندوس.

لم يكن غاندي مكتشف مبدأ اللا عنف؛ ولكنه كان مبدأ دينيًّا راسخًا في أذهان الهندوس منذ عام 1500 قبل الميلاد، حين دخل الفيدا ككتاب مقدس للهند، ولكنه كان أول سياسي يستخدم هذا المبدأ الديني في المجال السياسي، ولعل إيمان الهندوس بهذا المبدأ من الناحية الدينية هو ما أدى لنجاحه الواسع وتحوله لوسيلة التغلب على السياسة البريطانية، ويوضح غاندي في سيرته الذاتية ذلك بقوله «عند يأسي، أتذكر أن الحق والحب هما اللذان يربحان دائمًا على مدار التاريخ كان المغتالون والحكام المستبدون يعتقدون أنهم لا يهزمون ولو حتى في فترة من الفترات، ولكن دائمًا في النهاية يخسرون؛ فكر دائمًا؛ ماذا سيغير الدمار الجنوني من أجل الموتى، والذين بلا مأوى، واليتامى الذين يعملون تحت اسم الحرية والديمقراطية أو بسبب الشمولية. ستكون هناك العديد من القضايا من جراء مجازفتي بحياتي، لكن عندما أُقتل، فلن تكون هناك قضية واحدة»[14].

هكذا كان غاندي يرى «القوة النابعة من الحب دائمة ومؤثرة آلاف المرات من الخوف النابع من العقاب. ويكون إنكار القول إن مواجهة العنف سيطبقه الأفراد وحدهم، ولن تطبقه الأمم التي ينشئها أولئك الأفراد. إن الفوضى الأكثر صفاءً هي ديمقراطية مبنية على مواجهة العنف الذي يقترب بشدة. ومجتمع ينظم ويعمل على مواجهة العنف بالكامل هو الفوضى الأنقى. ووصلت لنتيجة أن في دولة معادية للعنف يكون ضروري حتى لسلطة الشرطة. وستُختار الشرطة من الذين يؤمنون باللا عنف... والناس بشكل فطري ستقدم كل أنواع التعاون لهم، وسيتغلبون بسهولة على الفوضى التي ستتضاءل باستمرار. وسيتوفر تطبيق المبادئ الأساسية داخل مجتمع الغالبية العظمى فيه معادية للعنف، لأن الاضطرابات والصراعات العنيفة التي بين العمل ورأس المال (والأموال) ستصبح قليلة جدًا في دولة متصدية للعنف. وبالمثل (على حد سواء) لن يكون هناك تباين بين المجتمعات»[15].

ورأى غاندي أن الشعب المتصدي للعنف لن يتعامل مثل الأشخاص المسلحين سواء في أوقات الحرب أو في أوقات السلام. «إذا كنت تتعرض لهجوم من خارج المجتمع اللا عنفي»، فهناك طريقتان مفتوحتان لمواجهة العنف: الطريقة الأولى عدم التعاون مع المهاجم ولكن الهيمنة. تفضيل الموت بدلًا من الانحناء (الخضوع). أما الثانية فهي اللا عنف الذي سيقوم به الأشخاص الذين نشأوا على طريقة نبذ العنف. الصورة غير المتوقعة والتي لا نهاية لها التي كونها النساء والرجال الذين

يفضلون الموت عن الخضوع لرغبة المعتدي، ستُلين قلوب معتدييهم وعساكرهم. فالأمة أو المجموعة التي اختارت مبدأ اللا عنف رأيًا سياسيًا أساسيًا لا يمكن إدانتها بالعبودية أو حتى القنبلة الذرية. فمستوى اللا عنف إذا جرى تطبيقه في هذه الدولة سيرتفع بشكل طبيعي، وسيُحترم بشكل عالمي[16].

ومع ذلك لم ترق تلك الدعوة بجذورها الدينية للعديد من الساسة الذين رأوا فيها عائقًا لاستقلال الهند، منهم المسلمين والسيخ، لذلك وقعت ست محاولات لاغتيال غاندي، ونجحت المحاولة السادسة حين أطلق عليه النار أحد السيخ يدعى ناثوروم جوتسي ثلاث طلقات قاتلة أدت إلى مصرع المهاتما صاحب سياسة اللا عنف، ليلقى مصرعه في الثامنة والسبعين من عمره، بعد أن قال جملته الشهيرة «سيتجاهلونك ثم يحاربونك ثم يحاولون قتلك ثم يفاوضونك ثم يتراجعون، وفي النهاية ستنتصر».

الخاتمة

عقب اندلاع ثورة 1919 في مصر سارعت السلطات البريطانية في اليوم التالي للثورة لإصدار قانون معد سلفًا لتقييد المجتمع الهندي لمنع الثورة من الانتقال للهند لأهميتها المطلقة للتاج البريطاني، ولجأت السلطات البريطانية لاستخدام السلاح حتى القتالي منه مثل المدافع الرشاشة في مواجهة المتظاهرين السلميين الهنود مثلما حدث في أمْريسَتار، واشتعلت الثورة التي استخدمت التظاهر السلمي ضد قوات الاحتلال البريطاني، أسلوب ثورة 1919 في مصر نفسه، وهو ما يتوافق مع الثقافة الهندوسية، توافقت القوى الناعمة للثقافة الهندية مع الأسلوب المصري في الثورة فخرجت ثورة 1919 في الهند متبعة الطريق المصري، عكس ثورة العراق التي أخذت الطابع المسلح فضربتهم بريطانيا بالطائرات، ولكن نجحت بريطانيا بسجن غاندي عام 1922 وتشكيل لجنة تحقيق لم تنتهي مهامها إلا بعد ثلاث سنوات عام 1922 في القضاء على الثورة الهندية عام 1919 في الهند، ولكن فشلت لجنة ملنر في مصر بسبب مقاطعة المصريين لها فلم تجد من تستجوبه ولا من يرد عليها، ومنحت بريطانيا لمصر استقلالاً اسميًا في العام نفسه، فأصدرت تصريح 28 فبراير عام 1922م، ووضعت في التصريح نفسه بنودًا تسمح باستمرار الوضع على ما هو عليه، وقبله السلطان أحمد فؤاد، وأعلن نفسه ملكًا على مصر والسودان، بينما لم تحصل الهند ولا حتى على استقلال اسمي.

المصادر:

1 - د. يحيي محمد محمود، الحضارات والثقافة المعاصرة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 2008، ص 203.

2- The Last Mughal: The Fall of a Dynasty, Delhi 1857pp4-5.

3- Sumner, Ian (2001). The Indian Army 1914–1947. Osprey Publishing. P148.

4- Vohra, Ranbir (2001). The Making of India: A Historical Survey, 2nd Ed. Armonk, New York: M.E. Sharpe. p. 126.

5- Barbara D. Metcalf and Thomas R. Metcalf (2006). A concise history of modern India. Cambridge University Press. p.169

6- Bond, Brian (October 1963). "Amritsar 1919". History Today. Vol. 13 no. 10. pp. 666–676.

7- Nigel Collett (15 October 2006). The Butcher of Amritsar: General Reginald Dyer. A&C Black. p. 262.

8- Manchester, William. The Last Lion: Winston S Churchill, Visions of Glory (1874–1932). Little, Brown. p. 694.

9- Derek Sayer, "British Reaction to the Amritsar Massacre 1919–1920", Past & Present, May 1991, Issue 131, p.131

10- Monier-Williams, Religious Thought and Life in India (New Delhi, 1974 edition (, p131.

11- Brockington, John, "The Sanskrit Epics", in Flood (2003), p. 125.

12- Taimni، I. K. (1961), The Science of Yoga، Adyar, India: The Theosophical Publishing House, p. 206.

13 - د. يحيي محمد محمود، الحضارات والثقافة المعاصرة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 2008، ص 212.

14- Bharatan Kumarappa, Editör, "For Pacifists," M.K. Gandhi, Navajivan Publishing House, Ahmedabad, Hindistan, 1949.pp154- 155

15- Gandhi, Mahatma (1972). Non-violence in peace and war, 1942–[1949]. Garland Publishing. P 345.

16- Gandhi, Mahatma (1972). Non-violence in peace and war, 1942–[1949]. Garland Publishing.p455.

3

البلشفية وثورة 1919

سيد عشماوي

في يوليو– أغسطس عام 1903 انعقد المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي في روسيا، وفيه أُقرت لائحة الحزب وبرنامجه، وفيه أيضًا احتدمت أولى المعارك النظرية بين لينين وخصومه حول شروط عضوية الحزب وحول قيادة الطبقة العاملة للثورة، وبرز جناح البولشفيك أي الأغلبية وهم أنصار لينين، وجناح المنشفيك أي الأقلية، وقد ظلت هذه الخصومة وهذا الصراع في الحركة الماركسية الروسية حتى صفيت بانتصار ثورة أكتوبر 1917واندحار أفكار المنشفيك؛ إذ أصبحوا حزبًا معاديًا للثورة صراحة، ينظم المؤامرات والفتن ويشترك فيها من أجل قلب سلطة السوفييت مثلما فعل الاشتراكيون الثوريون الذين وقفوا مواقف الاشتراكية الشوفينية، وفي سنوات التدخل الأجنبي والحرب الأهلية قاموا بعمل تخريبي معاد للثورة ودعموا بنشاط المتدخلين والحرس الأبيض ونظموا عمليات الإرهاب ضد رجالات الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي[1].

اكتسب اسم "البلشفية" شهرة واسعة بعد نجاح البلاشفة في أكتوبر 1917 وسيطرتهم على الحكم وإنهاء بقايا النظام القيصري الروسي، وتمكنوا من صد التدخل الأجنبي وبقايا الثورة المضادة التي سميت "بالبيض" بينما البلاشفة عرفوا "بالحمر".

1- البلاشفة من كلمة بلشنستفو الروسية وتعني (الأغلبية) والمناشفة من كلمة منشنستفو وتعني (الأقلية)، انظر حول المناشفة والاشتراكيين الثوريون لينين: الدولة والثورة، دار التقدم، موسكو 1970، ص 156-157. وكذلك: محمود أمين العالم «لينين» في موسوعة الهلال الاشتراكية، مطابع دار الهلال، القاهرة 1970، ص458.

سلامة موسى

الحديث الذي تكاثر عن البلاشفة والبلشفية والتوجس، بل والخوف منهما في مصر خصوصًا مع نهاية الحرب العظمي واندلاع ثورة 1919، يأتي أساسًا من التأثير الذي يمكن أن تحدثه البلشفية على مسار الحركة الوطنية التحررية، خصوصًا بعد النجاحات التي حققها البلاشفة في بلادهم وتصديهم لكل محاولات القضاء على ثورتهم الوليدة من الداخل أو من الخارج؛ فلم يفصل بين ثورة أكتوبر 1917 وثورة مارس 1919 في مصر سوى أقل من عام ونصف وكان "بعبع البلشفية" أحد الأسلحة التي لجأ إليها الاحتلال البريطاني في التأثير على مسار الحركة الوطنية المصرية، وتخويف قياداتها وإيهامهم بخطرها الداهم؛ ذلك أن "البلشفيك والدولية الثالثة ترسل دعاتها حاملين مبالغ جسيمة من الأموال لبث الفتن والثورات". ويتحدث صاحب الفقرة السابقة عن الثورة الروسية البلشفية أو الشيوعية "والشيوعية شر فكرة نبت في ذهن الإنسان، فهي ترمي إلى الفوضى وعدم النظام وتدعو إلى استمرار القلاقل، والاضطراب وسلب حرية الناس وأموالهم، وإلى كثرة المذابح والاعتقالات لمن لا يؤيدها"[2].

كتب مارسيل كولومب[3]:

كان لثورة أكتوبر 1917 الروسية وللنداءات التي وجهتها الأممية الدولية الثالثة في السنوات التي تلتها إلى عمال وفلاحي الشرق الأدنى أو إلى "مسلمي العالم ضحايا الرأسمالية" بعض الصدى في المراكز العمالية الكبرى، وعلى

غلاف كتاب تربية سلامة موسى

وجه الخصوص في الإسكندرية، فهي مدينة عالمية بالدرجة الأولى وأكثر من القاهرة انفتاحًا على التيارات الفكرية الوافدة من الخارج، ففي هذه المدينة اكتسبت المذاهب الجديدة معتنقها الأول من بين الموظفين والحرفيين الأجانب من يونانيين ونمساويين وروس؛ وهم في غالبيتهم من اليهود، وسرعان ما أعار العمال المصريون- وبالذات أكثرهم تعليماً ونضجًا- لهذه المبادئ آذانًا صاغية.

وعن ثورة أكتوبر 1917 وتأثيرها كتب سلامة موسى في (تربية سلامة موسى)[4]:

"إن العالم القديم يحطم الأغلال، وينطق في حرية جديدة، ولا عبرة أنه في انطلاقه هذا يتعثر ويكبو، لأنه سوف ينهض ويستقر".

كانت هناك عدة قنوات لتسريب أنباء الثورة البلشفية إلى مصر، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الصحافة الليبرالية الأوروبية، سواء تلك التي صدرت في مصر أو في خارجها، على الرغم من أن بعضها نقل صورة مشوهة عن الثورة، فقد أدرك بعض المصريين حتى من خلال غربال الرقابة الصارمة وعلى ضوء هذه الصحافة أخبار ما يحدث في روسيا.
- فريق من البحارة الحربيين الروس ذوو الميول الثورية من طاقم الفراد الروسي "بيريسفيت" انفجر

2- قسطاكي إلياس عطارة: تاريخ تكوين الصحف المصرية، مطبعة التقدم بالإسكندرية 1928، ص13، ص34-35.
3- تطور مصر 1924-1950، ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2012، ص223.
4- نشرته مؤسسة الخانجي، القاهرة 1958، وسلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة د.ت.

بوغوص نوبار باشا

بلغم ألماني قرب بورسعيد، في أثناء وجوده في مصر وأثر تأثيراً كبيراً في مزاج المصريين وفي مزاج الجنود البريطانيين، وقلقت السلطات البريطانية من مزاج هؤلاء البحارة الروس الثوري، وجه القائد العام البريطاني في مصر إلى سميرنوف رسالة عن النشاط الثوري الذي يبذله مندوب الطاقم المدفعي لوتشينكين، وطلب إخراجه من مصر بالنظر إلى الدعاية الفوضوية من جانبه[5].

- في 19 يناير 1918 أرسل بوغوص نوبار باشا من باريس إلى الجمعية القومية الأرمينية في القاهرة برقية بنص المرسوم الذي اتخذه مفوضو الشعب في11 يناير بمنح أرمينيا الحق في حرية تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال التام، و الذي صادق عليه مؤتمر السوفييتات الثالث لعامة روسيا في 15 يناير 1918، ويضيف بتروف المؤرخ السوفييتي أنه قد تبين من خلال وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي (المجلد 1، موسكو 1907، ص34) أنه في آواخر 1917 وأوائل 1918 عرف المصريون والعرب أن مؤتمر السوفييتات الثاني لعامة روسيا المنعقد في بتروجراد قد صادق على مرسوم السلام الذي كتبه لينين وألغى الدبلوماسية السرية، وفضح سياسة الإمبرياليين الاغتصابية والإلحاقية، واعتبرها "أعظم جريمة تقترف فيحق الإنسانية"

5- بتروف ك.س: العالم العربي وثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا (دراسة في تاريخ الأقطار العربية المعاصر)، ج1، دار التقدم، موسكو 1975, ص21-22.

الأمير شكيب أرسلان

ونادى بمبدأ التطور الحر المستقل لجميع الشعوب، وقد تُرجم إلى اللغة العربية ونشر بين العرب نداء مفوضي الشعب "إلى جميع المسلمين الكادحين فيروسيا في الشرق" الذي أعلن أن عقائد المسلمين وعاداتهم ومؤسساتهم الثقافية "حرة لا تمس"، وخاطبت الحكومة السوفييتية مسلمي الشرق من فرس وأتراك وعرب وهنود، وأعلنت إلغاء المعاهدات السرية التي عقدها القيصر المخلوع بصدد تقاسم تركيا وإيران، وقد رفعت الحكومة السوفييتية شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- في أوائل يناير 1918، كتب محمد فريد "وأخيرًا وصل لعلمنا أن المسيوLenine لينين رئيس الحكومة الروسية أرسل تلغرافًا لاسلكيًّا إلى عموم العالم طلب فيه تحرير مصر والهند، ووصلنا هذا الخبر من الأمير شكيب أرسلان من لسان وزير الخارجية نفسه، وأن هذا التلغراف نشر فيجرائد البلاد المحايدة ولكنه لم ينشر هنا، عند ذلك قررنا ضرورة شكر لينين على هذه العناية تلغرافيًّا وفعلا أرسل التلغراف عن طريق ستوكهلم، وأرسلنا صورته للجرائد هنا لكن لم ينشر ولا فيواحدة منها، والظاهر أن الحكومة منعت نشره لأسباب لم نعلمها"[6].

قام محمد فريد بإرسال الشكر التالي إلى لينين نيابة عن الحزب الوطني ونصه:

"تتشرف لجنة الحزب الوطني أن تعرب عن شكرها الأدبي لحكومتكم الديمقراطية بمعنى الكلمة، بمناسبة

6- محمد فريد: أوراق - مذكراتي بعد الهجرة، 1904-1919، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978، ص389.

ثورة 1919

تصريحها بأسمى وأغلى ما يمكن أن تصبو إليه الإنسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة.إن هذه المبادئ التي صرحتم بها، وأنتم مجردون عن الهوى والغرض قد أنعشت النفوس وأحيت في الأمم المستعبدة الآمال فيحياة جديدة تملؤها السعادة والرفاهية، حياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رؤوس الأموال وأصفاد مجرمي الاستعمار. إن اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكي الذي أرسلتموه إلى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر، ونرجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم في مؤتمر برست ليتوفسك، بأن يطلبوا تحرير مصر من غير الاحتلال الإنجليزي، أن المسألة المصرية في الواقع مسألة دولية نظرًا لمركزها الجغرافي ووجود قناة السويس التي تخترق أراضيها (مذكرات محمد فريد، كراسة رقم 10، ص 269).

ويستدعي فصل المقال بين البلشفية وثورة 1919 من اتصال تناول هذه المحاور:

أولًا: تأثير البلشفية/ البلاشفة في مسار ثورة 1919

المعلوم تاريخيًّا أنه لم يفصل بين ثورة أكتوبر 1917 البلشفية وثورة 1919 والتي اندلعت شرارتها الأولى في مصر في مارس من العام نفسه سوى عدة أشهر، وهو الأمر الذي دعا الكثير من القوى المضادة والمعادية لأي توجه اشتراكي إلى التوجس من تأثير البلشفية على مسار الحركة الوطنية التحررية المصرية، وأصبحت البلشفية تمثل "بعبعًا" لهذه القوى.

مر الريف المصري بهذة عنيفة إبان أحداث ثورة 1919، وهذا ماأكده لنا الباحث حسن أحمد يوسف –وفق ما اتيح له من مصادر وبحث ميداني– عبر دراسته التي نال بها درجة الماجستير من كلية الأداب جامعة القاهرة عام 1979 بعنوان "دور المجتمع الريفي في ثورة 1919". ويؤكد يحى حقي "ثورة 1919 هي ثورة شعب، الفلاحون وقودها"[7]. وكانت انتفاضات الفلاحين عام 1919 قد صبغت نضالهم السياسي بصبغة اجتماعية[8]، يذكر فكري أباظة في "الضاحك الباكي" أنه في أثناء الاعتداء من قبل الفلاحين على قصر محمد سليمان باشا في أسيوط، رأى الخلط العجيب بين طلاب الاستقلال وطلاب القوت عندما قال له أحد الفلاحين[9]"اسكت، وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين... نحن طلاب قوت!" ورفض الفلاحين مساعدة محمود باشا سليمان في جني القطن من مزارعه، غير أنه استجاب لفارس نمر صاحب "المقطم" الذي عرض عليه مساعدته.[10]

ولا ننسى أن عددًا كبيرًا من الفلاحين والذين أخذوا قسرًا لا اختيارًا في الفرق المسماة بفرق العمال والجمالة إليميادين القتال منذ بداية الحرب العظمى، وكان رجال الريف المصري في أول الحرب قد امتنعوا عن السفر وتجمهروا في ميدان عابدين وأطلق الإنجليز الرصاص عليهم، كان بعض هؤلاء بمن فيهم الأشقياء قد عادوا بعد انتهاء الحرب، وكانوا ضمن أفراد عاملة في السلطة العسكرية، حقدوا على من كانوًا سببًا في أبعادهم، في وقت شهد فيه انتشار الأسلحة النارية وسهولة الحصول عليها بطريق الشراء أو السرقة في خلال فترة الحرب"[11].

اتخذت ثورة 1919 شكل حركة شعبية موجهة ضد المُلاك[12] في بعض مناطق الريف المصري، أبرزها هجوم الفلاحين على أملاك محمود باشا سليمان، وإبراهيم باشا مراد في قرية ميت جابر قرب بلبيس بالشرقية، وانتشرت الإضرابات، ونشبت في كل مكان سواء بين العمال أو

7- يحيى حقي: صفحات من تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1989، ص 216.

8- كان من ضمن هتافات الفلاحين «يحيا العدل – يحيا الاستقلال» انظر على وجه الخصوص: عبد الرحمن الرافعي بك: مذكراتي 1889-1951، دار الهلال، القاهرة 1952، ص 35

- محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1967، ص 371.

- صلاح عزام: مارس 1919 والفلاحون، مجلة الطليعة، مارس 1969، ص 14.

9- فكري أباظة: الضاحك الباكي، دار الهلال، القاهرة 1958، ص54.

10- Marshall.J.E: The Egyptian Enigma 1890-1928.london1928.p.28.

11- محمد البابلي بك: الإجرام في مصر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1941، 15.

12- Armanjon.p: L.Experiencecontitionnelle et parlemntaire de L' Egypte. La Rerve de Paris. Extrait du No du 1er Juin 1929-30.p.8.

رفعت السعيد

بين موظفي ومستخدمي المصالح الحكومية، ففي اليوم الثاني للثورة (10 مارس 1919) انضم العمال إلى الإضراب ونجح إضراب عمال الترام الذي شل حركة النقل العام، وعندما قبضت السلطات على زعيم العمال الإيطالي الجنسية الذي انشأ "بورصة العمل" Bowsoe du Trarailبدعوى أنه كان بلشفيًا[13]، ونظم اتحاد أصحاب المطابع الذي كان ينتمي إليه إضرابًا أدى إلى إغلاق صحف البلاد، باستثناء ثلاث صحف استأجرت عمالًا لا يتنمون إلى الاتحاد، وكان روزنتال والذي أسهم في تأسيس نقابة عمال السجائر عام 1899 ثم الجامعة الشعبية الحرة، قد واصل نضاله الاشتراكي بين اليهود الروس وبين صفوف العمال المصريين؛ إذ نظم حركات الإضراب بينهم خلال عام 1920، وأدرج في قوائم بوليس الإسكندرية كفوضوي خطر(أ)، واشتراكي ثوري ذي ميول شيوعية خاصة، وقد كان مراسلًا الأممية الثالثة[14]، وأنشأ الاتحاد العام للعمال الذي ضم أكثر من 20 ألف عامل، وصناديق المعونة الحمراء التي كانت تستهدف جميع التبرعات العمالية للإنفاق على العمال عند إضرابهم عن العمل، وساهم في تأسيس الحزب الاشتراكي المصري هو وجماعة من المصريين؛ على رأسهم حسني العرابي وعلي العناني وسلامة موسى عام 1921.[15]

13- عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية 1922-1936، ترجمة عبد الحميد سليم، الوطن العربي للبحث والنشر، القاهرة 1981، ص309.

14- عبد الوهاب بكر: أضواء على النشاط الشيوعي في مصر 1921-1950، دار المعارف بمصر 1983، ص 20-21.

15- كما هو معروف لعب جوزيف وشارلوت روزنتال دورًا مهمًا في مسار الحركة الشيوعية المصرية منذ أن حضر إلى القاهرة عام 1899، لعب دورًا في الإضرابات العمالية التي تواصلت منذ إضراب عمال السجائر عام 1899، واتهم بأنه فوضوي شديد التعصب يقوم بترويج دعايات مثيرة بين اليهود المحليين عام 1901. وفي عام 1913 ورد اسمه في قضية آدامو فيتشالن هيليست الروسي وفي يوليو 1916 اتهم بأنه مثير المتاعب وسط اليهود الروس. وفي نوفمبر 1918 قام برفع علم الاشتراكيين خلال احتفالات السلام، ثم في إضرابات

محمد حسين هيكل

مصطفي عبد الرازق

يذكر رفعت السعيد[16]، أنه في عام 1919 ألقى إدوار زيدامان؛ وهو مهاجر روسي من ميناء أوديسا المطل على البحر الأسود خطابًا في اجتماع حاشد للعمال في الإسكندرية في أول مايو من ذلك العام، واستمر في ممارسة نشاطه فيما بعد. وفي 21 أغسطس 1922 قام حكمدار الإسكندرية بإخطار وزارة الداخلية بأن القنصل الروسي بتروف أخبره بأن السيد زايدمان صحاب إحدى المكتبات يقوم بتوزيع الكتب والنشرات البلشفية بين المهاجرين الروس، وأن أحد ضباط الجيش الأحمر السابقين " نيكولابيف" يتعاون معه في ذلك، وكانت مكتبة "زايدمان" تحتوي على أكثر من خمسمئة عنوان لمطبوعات بلشفية وبلغات أوروبية عديدة.

وما بين عامي 1920و1921 طردت السلطات البريطانية من مصر إلى روسيا أكثر من100روسي بوصفهم "مشايعي الحكومة السوفييتية"[17]، في سبتمبر 1919 تأسس "الحزب الديمقراطي" وكان من بين من شاركوا في تأسيسه محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمي ومحمود عزمي وعزيز ميرهم، والأخير كان "أدى إلى التطرف في الاشتراكية" بينما كان محمد حسنين هيكل، كما يقول "على العكس أدى إلى التطرف في مبدأ الحرية الفردية"[18]، كان الدكتور منصور فهمي ينوي أن يطلق على الحزب اسم "الحزب الاشتراكي"[19]، ورأى عزيز ميرهم الاشتراكي

الإسكندرية، وفي تأسيس الحزب الاشتراكي المصري (1921).

16- رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية 1900-1925، مرجع سابق، ص 185-186.

17- بتروفك. س: المرجع السابق، ص 22

18- محمد حسين هيكل: مذاكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول 1912-1937، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1951، ص80-81.

19- محمود عزمي: خفايا سياسية: العدد 36، من سلسلة كتب للجميع، القاهرة د.ت، ص36.

الراديكالي أن يوجه الحزب نحو الاشتراكية، وكان سكرتيرًا له، غير أن هذا التوجه مضافًاإليه ما حمله برنامج الحزب من دعوة إلى "مبادئ الحرية والحق والعدل المجرد من الهوى، ومبدأ تقرير الأمم مصيرها" هو ما أديإلى اتهامه بالبلشفية. وسوف نرى عزيز ميرهم في فترة تالية، وبعد هجوم بعض قادة الحزب الاشتراكي الذي تأسس هو الآخر آنذاك، يدافع عن البلشفية[20] "وصل المصريون في مجاراة الرأي العام أن أنكروا البلشفية وطعنوا في مبادئها[21]، مع أن البلشفية أصابت أو أخطأت- هي على كل حال من الاشتراكية.. وإني كنت أود ألا يكون إخواننا الاشتراكيون " تفتازانيين" أكثر تفتازنية من التفتازاني، وألا يرموا البلشفية – رغم غلطاتها - بطعنات صدَّروا بها بياناتهم ولم يتثبتوا منها مبدئيًا.. فإن البلشفية لم تخفق إخفاقًا يكاد يكون تامًا، كما يزعمون، إنما البلشفية ناهضة حية".

في منتصف أغسطس 1921 تألف الحزب الاشتراكي المصري، من جماعة من المصريين على رأسهم حسني العرابي وعلي العناني وسلامة موسي وعبد الله عنان، وكان روزنتال هو الداعي الحقيقي وراء تأسيس هذا الحزب والذي رفض التوقيع على مبادئ الحزب، فظهور اسمه الاجنبي – رغم كونه مصري الجنسية- كان يعد من وجهة نظره تدخلًا أجنبيًا في مسألة مصرية.

ثانيًا: موقف قيادة الثورة (سعد زغلول خصوصًا) من البلشفية

في جبل طارق، والتي نفي إليها سعد باشا زغلول، كتب عبد الله محمود[22]، تابعه وخادمه الخاص "علمنا عند قدومنا إلى جبل طارق أن للرئيس مطلق الحرية، في الذهاب والإياب، داخل حدود جبل طارق، على شرط ألا يتعدى الأرض الإنجليزية، وحيث "كانت المراسلات من وإلى الرئيس في جبل طارق غير ما كانت في سيشل، فإنها كانت حرة لا رقابة عليها" و"نشر مرة في جريدة إسبانية تصدر هناك مقالة مطولة شديدة اللهجة

مصطفي أمين

بإمضاء إنجليزي يقطن مصر اسمه (أميجو) يدعو فيها أهل جبل طارق والإسبانيين إلى الاحتفاء بسعد زغلول باشا زعيم مصر الكبير وإكرامه، بل يدعوهم أيضا إلى الاحتجاج على سجنه والسعي في الإفراج عنه، ويشرح نتفًا من تاريخ حياته وأصله"، ويظل التساؤل حول الدور الذي لعبه المستر أميجو (التاجر المعروف في بورسعيد وهو صديق للشيخ علي يوسف ومصطفي كامل، (كما يقول كاتب السطور السابقة) قائمًا، فهل كان اشتراكيًا، وله تأثير على الوفد الذي أرسل لمقابلة سعد باشا من قبل الكومنترن ليعرض عليه المساعدة؟

كتب علي إسماعيل بك مدير مكتب سعد زغلول، وقد عمل معه طول الفترة التي تولي فيها رئاسة الوزارة وصحبه إلى لندن ولازمه في إجازته[23] "لما كان – يقصد سعد زغلول- معتقلًا في جبل طارق، زاره ذات يوم ثلاثة من الأجانب ذكروا أنهم موفدون من قبل "الكومنترن" ثم عرضوا عليه استعداد روسيا السوفييتية لمساعدة مصر في تحقيق مطالبها، فرفض سعد هذا العرض بشدة قائلًا "لا أظن أن هناك زعيمًا عاقلًا يرضى بقلب أوضاع الحكم في بلد ليستعيض عنها بنظم مخربة... نحن شعب زراعي يقدس الملكية الفردية.. وحركتنا الاستقلالية قومية، وليست دولية، وأنا أصلي فلاح من أسرة ملاك تمجد النظام العائلي وتؤمن بتعاليم الإسلام، وكل هذا يتعارض والمبادئ التي تبشرون بها... فليس في بلادنا إذن بذرة تصلح لغرس بذوركم فيها".

ويقرر مصطفي أمين في كتاباته عن ثورة 1919، واقعة اتصال سعد بوفد من الاشتراكيين الذي وفدوا لمقابلته من قبل لينين: [24]في جبل طارق بدأت الاتصالات السرية بين سعد زغلول والاشتراكيين الإنجليز برياسة رامزي ماكدونالد، واستطاع سعد وهو في المنفي أن

20- الأهرام 1921/9/20.

21- كتب سلامة موسي في الأهرام 18 أغسطس 1921، أن البلشفية الروسية قد أخفقت اخفاقا يكاد يكون تامًا ونشرت على ربوع البلاد الروسية ألوية الخراب والدمار وأضاف بعد ذلك «إننا في مصر في مأزق لا ينبغي أن نزيده حرجًا بما يكفي أن يتذرع به المعارضون لاستقلالنا في إنجلترا من أن في مصر شيوعيون وبولشفيون، هذه ألفاظ تستطير لب ساسة الإنجليز».

22- أحمد حافظ عوض: مع الرئيس في المنفى-في عدن- في سيشل- في جبل طارق، مقدمة أحمد حافظ عوض، المطبعة التجارية الأهلية، القاهرة 1923، ص 112-118.

23- مجلة الاثنين 23 أغسطس 1948، ص 8-9.

24- مصطفى أمين: من واحد لعشرة، مطبوعات كتاب اليوم، العدد 310، مطابع أخبار اليوم، القاهرة 1990، ص 273-274.

المؤتمر الثالث للكومنتيرن

يشتري عددًا كبيرًا من أسهم جريدة الديلي هيرالد لسان حزب العمال البريطاني. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ مصر التي استطاع فيها مصريون أن يشتروا أسهمًا في جريدة بريطانية كبيرة، ومن خلالها يحاربون سياسة بريطانيا في مصر.

وفي جبل طارق حدثت واقعة تاريخية خطيرة، لم تكشف عنها بعد كتب التاريخ الحديث؛ فقد روى سعد لأسرته أن الزعيم الشيوعي لينين أرسل له في منفاه في جبل طارق اثنين من الزعماء الشيوعيين، تنكرا في زي باعة متجولين، ودخلا القلعة البريطانية التي كان معتقلًا بها، وأبلغاه بأن لينين يعرض عليه الانضمام إلى الحركة الشيوعية، وفي مقابل ذلك تؤيد الشيوعية العالمية مصر في حركتها ضد الإنجليز بالمال والسلاح والدعاية، ورفض سعد هذا العرض، وقال إن الشعب المصري مؤمن متدين، ولا يمكن أن يشتري حريته ويفقد إيمانه، وأنه لا يؤمن شخصيًّا بدكتاتورية البروليتاريا بل يؤمن بالديمقراطية، ويرى أن الحرية معناها حرية كل فرد في الشعب لا حرية طبقة واحدة فيه. وأنه يرحب بالتأييد الشيوعي بغير قيد ولا شرط. ولم يكن سعد وقتئذ قرأ كتب لينين ولم يقرأها إلا بعد ذلك بسنوات، في كتب أعطاه إياها أحمد لطفي السيد.

نحن أمام أقوال مرسلة من وجهة نظر مصرية، فلا يوجد في مصر أي شكل وثائقي يؤكد هذه الأقوال المرسلة، ولا يوجد ما يدعمها من أحاديث رفاق سعد في منفاه، وأعتقد إن كان هذا الحديث صادقًا فربما قابل سعد في منفاه بعض المتعاطفين من الاشتراكيين الأجانب وتحدثوا معه حديث الكرام عن هذا الأمر، وأخفاه سعد عن صحبه، لأنه كان حديثًا أقرب إلى الدردشة، ولم يبح به إلا لمن ذكر هذا الحديث السابق، لذلك ينبغي أن نتوقف أمام هذه الرؤى والمشاهد التي تجعل مثل هذه الأقوال ينتابها الشك بصفتها كلام مرسل.

- حقيقة الأمر، لا توجد وثيقة لينينية واحدة بين أعمال لينين الكاملة التي اكتمل صدور طبعتها الروسية الخامسة في 55 مجلدًا ولا في أجزاء (المجموعة اللينينية) الكاملة، وفي المذكرات الروسية ولا في الكتابات التاريخية السوفييتية عن لينين أو عن الكومنترن أو عن حركات القومية التحررية في الشرق، إشارة واحدة إليأن لينين قد قدم عرضًا لسعد زغلول باشا لمساعدة الوفد وتدعيم حركته، وكل ما في الأمر أن لينين وقادة البلاشفة قد أيدوا الحركات التحررية للأمم والشعوب المضطهدة ضد مختلف القوي الإمبريالية ومن أجل حق تقرير المصير، وبهذا المعني يكون صحيحًا تمامًا أن يقال إن لينين قد أيد ثورة 1919.[25]

- وحقيقة الأمر كان لينين وحزبه الشيوعي (البلشفي) يؤمنان بأنه "إذا تكوَّن في بلد واحد وضع ثوري فإن بروليتاريا هذا البلد تستطيع ويجب أن تستخدم كل الإمكانيات لاستلام السلطة وتطوير البناء الاشتراكي، وبذلك تقدم مساعدة هائلة للثوار في جميع البلدان".

وواقع سير الأحداث في روسيا آنذاك، أنها كانت في بدايات وضع أسس بناء الدولة الاشتراكية، ولم يتم حل المهام الأساسية في ظل الثورة الديمقراطية البرجوازية السابقة لاستيلاء البلاشفة على السلطة: بقايا الثورة المضادة، واستمرار الحرب العظمى، وكان على البلاشفة مكافحة التدخل الأجنبي (الثورة المضادة الداخلية (1920-1918) كانت "الجمهورية السوفييتية: في طوق النار"[26]كما يقول أحد المؤرخين السوفييت.

وفي تصور لينين لم يكن من الممكن التوصل إلى تدعيم نضال حركة القوميين الليبراليين في المشرق، وقد حدد جوليان مقرر لجنة المسألة الشرقية، أمام المؤتمر العالمي الثالث للكومنترن سنة 1921، قبل أشهر قليلة فقط من نفي سعد زغلول إليسيشل ثم إليجبل طارق، موقف الكومنترن من هؤلاء القوميين، إذ أعلن أن الشيوعيين لن يتمكنوا من الاقتراب من شعوب وبروليتاريا الشرق إلا إذا حققوا القطعية مع الطبقات القومية، وقد دعاإليكشف القوميين وإليالبدء في اللحظة اللازمة بتحقيق قيادة شيوعية للحركة التحررية في تزاحم مع

25- بشير السباعي: روتشتاين ولينين والمسألة المصرية، مجلة الثقافة الوطنية الجزء الثاني، يناير 1980، ص189-192.

26- بوليا كوف (وآخران): موجز تاريخ المجتمع السوفييتي، دار التقدم، موسكو 1973، ص 78.

EXCLUSIVE TELEGRAPHIC SERVICE IN SAN LUIS OBISPO COUNTY OF UNITED PRESS NEWS ASSN...TABLOID FOR BUSY PEOPLE

SAN LUIS OBISPO DAILY TELEGRAM

GERMANY ASKS PEACE EXTRA

EXTRA ON WILSON'S 14 POINTS

Thousands Gather for Celebration When News of Peace Move Comes

WILSON THE MAN OF HOUR

NO PEACE TALK UNTIL GERMAN TROOPS LEAVE FRANCE, BELGIUM, RUSSIA

PREVIOUS PEACE EFFORTS AND WHY THEY HAVE FAILED

WORLD HAS FOUGHT THROUGH FOUR YEARS OF BLOODSHED

DISPATCHES TO THE TELEGRAM THAT STARTED THE ALL-NIGHT CELEBRATION

نقاط ويلسون الـ 14 تتصدر عناوين الصحف

القادة القوميين وضد هؤلاء القادة. والمعروف أن لينين الذي شارك في أعمال المؤتمر الثالث للكومنترن لم يعترض على تقرير جوليان[27]

وفي تقرير اللجنة المختصة بالمسألة القومية ومسألة المستعمرات (المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، 26 يوليو 1921) أوضح لينين"لن نؤيد الحركات التحررية البرجوازية في المستعمرات، إلا في الحالات التي تكون فيها هذه الحركات ثورية حقًا، وفي الحالات التي لا يعوقونا فيها ممثلو هذه الحركات عن ترتيب وتنظيم جماهير الفلاحين والجماهير الغفيرة من المستثمرين تربية ثورية وتنظيمًا ثوريًا"[28].

- لم تستفد الحركة الوطنية المصرية بقيادة الوفد من دروس التاريخ الماضي، ولا من دروس الاتفاق الودي (1904) بين إنجلترا وفرنسا، وزيارة الرئيس الأمريكي روزفلت لمصر وأحاديثه التي صدمت المصريين، ولا مما جرى من كشف لينين لاتفاقية سايكس بيكو، وظل الوفد يعلق الآمال على "دولية المسألة المصرية" مثلما فعل الحزب الوطني.

فزعت الدول الاستعمارية من الخطر البلشفي، ومن دعوة الدولة السوفيتية لشعوب العالم إلى التحرر وتقرير المصير، ونادى ويلسون بمبادئها، واقترح سعد زغلول في اجتماع عقد في 13 يناير 1919 إرسال تلغراف تحية وإعجاب إلى الرئيس الأمريكي، عارضين عليه قضية

27- بشير السباعي: المرجع السابق، ص 192.
28- لينين: حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية، دار التقدم، موسكو 1969، ص 403.

اللطائف المصورة AL LATAIF AL MUSAWARA

محمد محمود باشا ومحاولته

محمد محمود باشا

مصر، ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والهتاف بحياة الرئيس ويلسون وحياة أمريكا ومصر والاستقلال، وعندما ألقي القبض على سعد في 8 مارس 1919 لم يجد معه الإنجليز سوى قصاصة من صحيفة الديلي إكسبريس تضمنت مبادئ ويلسون، وفي أبريل 1919 فجع سعد ورفاقه بخبر اعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر، وبادرت دار الحماية إلى إذاعة هذا الاعتراف في 22 أبريل 1919[29].

ومع صدمة أعضاء الوفد عندما علموا في مارسيليا باعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر، لم يفقدوا الأمل في إمكانية عرض قضية مصر على مؤتمر السلام، وطلبوا مقابلة ويلسون في باريس، عاقدين عليه الآمال الكبيره، الأمر الذي تمخض عنه بعثة محمد محمود باشا إلى أمريكا، والأمر الجديد المنطقي أن سعد زغلول قد ظل ينفي عن نفسه تهمة التعاطف مع البلشفية، وغاية ما فعله هو إقامة حوار مع حزب العمال البريطاني.[30]

نجح الطلاب المصريين بالخارج ممثلين في جمعياتهم في برلين وفرنسا في فتح أبواب اليسار الفرنسي أمام الوفد، فأقام الحزب الاشتراكي الفرنسي حفل تكريم للوفد، حيث وقف مارسيل كاشان القائد الاشتراكي متحدثا "إذا كنتم قد طرقتم أبواب الاستعماريين فأغلقوها في

29- راجع: محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1951م، ص 96. حيث كتب «وكان طبيعيًا أن يقع هذا الإعلان على أعضاء الوفد بمارسيليا، وعلينا نحن المصريين من أهل مصر وقع الصاعقة! أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر وهو التنكر للمبادئ أشد التنكر» وعن فجيعة زغلول (1919) [انظر: شهدي عطية الشافعي/ تطور الحركة الوطنية المصرية، الدار المصرية للطباعة، القاهرة 1957، ص34]، والذي يقارنها بفجيعة مصطفى كامل في فرنسا (1904).
30- محمد أنيس (د): ثورة 1919 وحزب العمال البريطاني، مجلة الهلال، أكتوبر 1964.

BRITAIN SENDS ULTIMATUM TO GERMANY

ENGLAND–GERMANY AT WAR

WAR BETWEEN FRANCE AND GERMANY IS TODAY FORMALLY ANNOUNCED

NGLAND ENTERS THE FRAY

THE EVERETT DAILY HERALD

WILSON ASKS TWO MILLIONS

ALF A BILLION EMERGENCY FUND IS VOTED BY ENGLAND

SERVIA BLOCKS AUSTRIA

WAR BETWEEN GERMANY AND FRANCE DECLARED

TREASURE SHIP RUNS SAFE INTO MAINE HARBOR

BRITONS ORDER BARN HELD AT PORTLAND

GERMAN SHIP WITH CARGO OF SUPPLIES LEAVES NEW YORK

القضية المصرية على صفحات الديلي هيرالد

وجوهكم فإن الشعب الفرنسي يفتح أبوابه أمامكم" (المقطم 1919/12/1) وينتهز خصوم سعد الفرصة ليشنوا حملة على سعد متهمين إياه بأنه يرتمي في أحضان اليسار والبلشفيك،فيفزع ويرسل إلياللجنة المركزية "الوفد غير راض عن النشرات التي تفيد اعتماد المصريين على الألمان أو الانتصار للبلشفيك، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا وتضر قضيتنا"[31].

ويقال إن الجهاز السري لثورة 1919 تحت قيادة عبد الرحمن فهمي، قد بدأ في إصدار عدة منشورات مختلفة ليثير الرعب في قلوب الاحتلال، فيظهر فيها أن الألمان يؤيدون الثورة، أو أن الشيوعيين يؤيدون الثورة، الأمر الذي أدى إلى اعتراض سعد على هذا الاتجاه، وكان الوفد وهو في باريس، قد نجح في التقارب مع دوائر حزب "العمال البريطاني" واتفق في مستهل سنة 1920 مع "الديلي هيرالد" المعبرة عنها، ومع 36 صحيفة بريطانية أخرى، على نشر "كل ما يريد" الوفد نشره. وقد تبنت "الديلي هيرالد" الدفاع عن القضية المصرية، وكان سعد زغلول حريصًا على أن ينفي أي التقاء بينه وبين حزب العمال والديلي هيرالد من ناحية

31- محمد أنيس (د): دراسات في وثائق ثورة 1919، الجزء الأول، المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1963، ص 21، كذلك مصطفى أمين: الكتاب الممنوع عن أسرار ثورة 1919، الجزء الأول، دار المعارف بمصر 1974، ص 117-118.

فلاديمير سميرنوف

المبادئ الاجتماعية. وفي 19 مايو1921 صرح سعد زغلول لصحيفة "الإيجشبيان جازيت" أن العلاقة بين الوفد و"الديلي هيرالد" علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية، لم نجعل علاقة لنا بها لآرائها الكومونية، ولكنا اتصلنا بها لأنها قبلت أن تكون وسيلة لنشر آرائنا السياسية ولو أبدت أي جريدة إنجليزية مثل هذا القول، لتقبلناه منها بمزيد من الفرح".

نفى سعد باشا علاقته بالبلشفية لحزب العمال البريطاني، وكتب إلى الجازيت في 19 مايو1921 " أقول لكم ولقرائكم، إني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية، وإني لا أجهد نفسي في أمر الكومونة أو البلشفية، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية، إذ ليست عندي فكرة من هذه الوجهة[32]""

نذكر في هذا المجال أن لجنة الوفد للسيدات لما بدأت أعمالها بتوجيه خطاب مفتوح لأعضاء لجنة اللورد ملنر جاء فيه "الحركة المصرية، حركة وطنية محضة، خالية من كل صبغة دينية أو تأثير تركي، ولا دخل للبلشفية فيها مطلقًا "[33].

إن الموقف المعادي للبلشفية والتبرؤ منها من قبل بعض التيارات ورموز الحركة الوطنية المصرية، من إحدى جوانبه، كان من أجل ممارسة شكل من أشكال الضغط المباشر على بريطانيا حتى تستجيب للمطالب الوطنية أو "فيجعلونها تخشي ارتماء الوطنيين في أحضان البلشفية في حالة عدم اعترافها باستقلال مصر"[34].

32- أحمد حافظ عوض: تحية الرئيس في منفاه، وهي مجموعة خطب سعد زغلول باشا مع كلمة بقلم أحمد حافظ بك، مطبعة سعودي، القاهرة 1922، ص147.

33- هدى شعراوي: مذكرات كتاب الهلال، العدد 369، القاهرة سبتمبر 1981،ص 204.

34- الأهرام 20 يناير 1926.

ثالثًا: موقف السلطة العسكرية البريطانية من البلشفية

سلطات الاحتلال البريطاني، والأوساط الحاكمة المتعاونة معها، خوفوا الشعب المصري من الخطر البلشفي، ونشروا الافتراءات والأكاذيب ضد الاتحاد السوفييتي والبلاشفة والبلشفية في مصر، وحالوا دون انتشار الحقيقة بين المصريين عن الثورة الروسية وعن برنامج الحزب الشيوعي، حزب لينين، فقبل اندلاع ثورة 1919، وعلى وجه التحديد في سبتمبر 1917، أبلغ القنصل العام الروسي سميرنوف[35] حكومته أن المفوض السامي البريطاني في القاهرة قد تملكه الذعر من التأثيرالذي مارسه في الرأي العام المصري الأنباء عن الإطاحة بالأوتوقراطية في روسيا وعن أحداث بتروجراد الثورية العاصفة في صيف وخريف 1917، ومن هنا حيل دون وصول الصحف الروسية جميعها إلى مصر، وزادت إجراءات الرقابة على الصحف لما لها من تأثير على السكان.

في تقرير مارسيل إسرائيل (تشيرازي) عن تأثير ثورة أكتوبر 1917 على ثورة 1919 في مصر كتب[36] "خلال الثورة الوطنية تأسست بعض السوفييتات في بعض القرى، ولكنها دُمرت بواسطة القوات البريطانية ويكفي القول هنا إن الجنرال البريطاني ويلسون الذي كان في ذلك الوقت على رأس قوات التدخل في القوقاز، كتب في أحد تقاريره إلى الحكومة الإنجليزية ناصحًا بالانسحاب الفوري من الأراضي السوفييتية بهدف التركيز على الدفاع عن بعض أجزاء الإمبراطورية (وهي الهند ومصر) من تهديد التأثير البلشفي.

كذلك بدأت الصحافة الإنجليزية في مصر حملة مستمرة، ضمن ما أسمته "الخطر البلشفي" على نحو ما نشرت (إيجبسيان ميل في 16 أبريل 1919)، وهناك أيضًا بعض أفراد الجالية البريطانية ممن كتبوا مذكرات وذكريات عن أحداث ثورة 1919، منهم مستر هوكرHooker [37]الذي رأى أن الثورة بدأت ذات طابع ديني متعصب، ثم تحولت إلى حركة تحرر من السلطة الحكومية، مما يقربها إلى درجة "الشيوعية" أو "الفوضوية" بتعبير أكثر دقة على حد قوله:وفي وثائق الخارجية البريطانية عن ثورة 1919 ما يشير إلى محاولات استخدام دعوة الجهاد التي سوف ينضم إليها المسلمون الروس والأفغان والهنود، وأن سعد زغلول وصلته رسالة من الأمير فيصل الذي يتراسل بدوره مع طلعت، أعلن عن خشيته أن تهدف سياسية إنجلترا وفرنسا إلى السيطرة على العالم العربي ولابد من توحيد العمل تحت زعامة الحجاز، وقد أكد طلعت لفؤاد سليم الذي يقوم بدور الاتصال مع سعد زغلول أنه بمساعدة السوفييت الروس سوف يكون إمداد الحركة بمئتي ألف رجل[38].

خذ مثالًا هذه التقارير المرسلة من القاهرة إلى لندن:

إلى وزارة الخارجية البريطانية أرسل شيتهام برقية سري جدًّا

9 مارس سنة 1919

من سير ميلين شيتهام، نائب المندوب السامي. القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية– لندن

"الحركة معادية لبريطانيا، ومعادية للسلطات، ومعادية للأجانب، وهي ذات ميول بلشفية (شيوعية) وتستهدف تدمير الممتلكات والمواصلات أيضًا، وهي منظمة، ولابد من أن ينفق عليها، وهناك شكوك قوية حول نفوذ أجنبي فيها"[39].

وفي تقارير كثيرة للمندوب السامي البريطاني(أللنبى) نجد التالي[40]:

- في 6 أبريل 1919 يتحدث عن تشكيل مجلس مدينة في المنيا وفق النظام السوفييتي مجلسًا وطنيًّا معادٍ للحكومة ومعادٍ للبريطانيين في سياسته.

35- بتروف. ك. س: المرجع السابق، ص21.

36- رفعت السعيد (د): تاريخ الحركة الشيوعية المصرية 1900-1940 , مطابع شركة الأمل، القاهرة 1987 , ص699.

37- عاصم الدسوقي: ثورة 1919 في الأقاليم – من الوثائق البريطانية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة 1981، ص 36. هناك عدة وثائق بريطانية تتحدث عن تأثير البلشفية على ثورة 1919، وادعاء بعضها أنه قد وجدت علاقات بين سعد زغلول وبين البلاشفة الروس والمجريين، وأنهم وعدوا سعد زغلول بتقديم العون لطرد البريطانيين من مصر، انظر مثلا هذه الوثيقة: Cheetham to Curzon, 185/F.O.407 Oct. 16, 1919

38- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص 148.

39- انظر -1 أحمد عزت عبد الكريم (د) (محرر): 50 عامًا على ثورة 1919، مؤسسة الأهرام، 1969، ص 238-239.
عباس محمود العقاد: سعد زغلول- سيرة تحية، مطبعة حجازي، القاهرة 1936، ص236.
مصطفى أمين: الكتاب الممنوع (1)- أسرار ثورة 1919، دار المعارف بمصر 1974، ص 84.

40- انظر: أحمد عزت عبد الكريم، المصدر السابق، صفحات 213-321، 326-327.

- في 17 أبريل 1919 يتحدث عن وضع مواطني الحكومة نظامًا واسعًا على الطراز السوفييتي، ينتهي بلجنة مركزية سوفييتية أو لجنة مركزية للإضراب.
- تقرير 20 أبريل 1919 "المتطرفون بدأوا يتخذون موقفا جديدًا من البلشفية التي كانوا قد هاجموها تمامًا في البداية باعتبارها دخيلة على مصر، إنهم يقولون إن مصر ستصبح بلدًا بلشفيًّا إذا لم يستجب إلى مطلبها الخاص باستقلالها التام".غير أن أللنبى يرسل إلى كيرزون في4 مايو 1919، تقريرًا يخبره فيه أن تأثير الثورة البلشفية على أحداث مصر لم يكن كبيرًا.

وفي تقرير للمستر باترسون في مايو 1919 عن أسباب انفجار الثورة[41] "أنه على الرغم من الإجماع الواضح بين جميع طبقات المصريين فإن الدوافع التي تتجاذبهم مختلفة، فخطة الحملة بصبغتها البلشفية التي نفذها المتطرفون، مصدرها كما هو الحال في روسيا ألماني، وقد أرسلت في الأصل إلى مصر وحصلت عليها من جاسوس ألماني اسمه (مورس) في الأيام الأولى للحرب، ولاشك أن نسخًا مماثلة منها وجدت سبيلها إلى البلاد".

غير أن أللنبي يعود مرة أخرى ليقرر في6 مارس 1920، فيتقرير سري "إن المتطرفين يركزون دعايتهم على أن البلشفيك تتقدم بنجاح وسوف تحرر مصر قريبًا"[42].

رابعًا: الرأي العام المصري والبلشفية (الصحافة نموذجًا)

في 20 أبريل 2000 أصدر المؤرخ يونان لبيب رزق، الحلقة (334) من الأهرام ديوان الحياة المعاصرة تحت عنوان مثير (البلاشفة قادمون!) وعلى صفحة كاملة أوضح في حيثيات سطورها التأثير الذي مارسته البلشفية على الرأي العام المصري خلال ثورته الوطنية 1919، وهو يثمِّن ما توصل إليه رفعت السعيد في عمله الموسوعي عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من أن التوجس والتخويف من البلشفية من الأمور المبالغ فيها، والتي كانت تستهدف تخويف كل القوى الوطنية من الاشتراكيين، وإيهامها بأن تأسيس الحزب الاشتراكي خطر على الاستقلال، مخاوف وصلت إلى سعد زغلول باشا وإلى سلطات الاحتلال البريطانية والقوى المحافظة على أرض الوطن من جانب آخر.

يستشهد مؤرخنا بتقريرين طويلين وضعتهما إدارة المخابرات البريطانية، جاء أحدهما تحت عنوان "البلشفية في مصر بتاريخ 23 أغسطس 1919" والثاني بتاريخ 8 سبتمبر من العام نفسه إذ أشارت إلى الاشتراكي الإيطالي بيزوتو Pizzuto الذي كان داعيًا لا وسط الأجانب فحسب بل وسط بعض المصريين، إذ ظل يؤكد أن النبي محمد كان بلشفيًّا، أما المسيح فقد كان متطرفًا في البلشفية، وهو الأمر الذي يجعل الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية ينشر الصفحة الأولى من الأهرام، الصادرة في18 أغسطس عام 1919 "البلشفية تهدم الديانات – فتوى مفتي الديار المصرية، سؤال وجواب". وهذه الفتوى هي التي فتحت الباب على مصراعيه بين أنصار البلشفية وخصومها، وقد أبان رمزي ميخائيل دور الصحافة المصرية فيمعارضة البلشفية وتأييدها فتوى المفتي ضدها في دراسته الفريدة عن (الصحافة المصرية وثورة 1919) والتي نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2007.

فتوى الشيخ بخيت أصدرها يوم 2 يوليو 1919 ونشرتها الصحف البريطانية قبل المصرية بعد اتهام الثورة المصرية منذ اندلاعها أن أصابع البلاشفة تحركها. وها نحن ننقل بعض الأسطر التي ذكرها رمزي ميخائيل في هذا الأمر:

كانت بعض الصحافة المصرية قد عمدت منذ اندلاع الثورة الروسية، إلى نشر الأنباء التي تنفر من البلشفية من الناحيتين الدينية والاجتماعية، فتكتب "الوطن" عن "إباحة الحب الفاسد" وفي روسيا تقول إن الحكومة تمتلك الفتيات من سن 18 سنة فما فوق. فمن لم تتزوج حتى هذه السن، لابد لها من شاب يعاشرها حتى لو لم تختره، والعكس صحيح[43]، ثم نشرت "الأفكار" إن "نظام الزواج الحر فيروسيا" يقضي بأن للرجل حق التمتع بامرأة واحدة بها لا يزيد عن ثلاث ساعات في ثلاثة أسابيع، على أن يدفع العامل 2 ٪ من أجره شهريًّا، ويدفع الرجل غير العامل 10 جنيهات شهريًّا، وتتقاضى المرأة 23 جنيهًا فيالشهر، ولهذا ألغي "امتلاك" الرجال للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 17 و 22 سنة[44].

41- المصدر نفسه، ص 268 (وثيقة رقم 32).
42- أحمد عزت عبد الكريم: المصدر السابق، وثيقة رقم 66، ص464.
43- أحد مبادئ البلشفيك: إباحة الحب الفاسد، الوطن، 2 ديسمبر 1918.
44- الزواج البلشفيكى، الأفكار، 11 مارس 1919.

ونشرت بعض الصحف المعلومات والآراء التي توضح مساوئ البلشفية اقتصاديًّا وسياسيًّا، فأوضحت "المنبر" أن البلشفية حركة مبهمة، وهي سبب الاضطرابات والفوضى في بعض أنحاء العالم التي كانت تنعم بالاستقرار، وسواء صح ما يقوله البعض من أنها "مبدأ إباحة مطلقة" أو ما يقوله البعض الآخر إنها "من مبادئ الاشتراكية المتطرفة" فإن "أرض الفراعنة وأبناءها بعيدون عن هذه المبادئ، التي تنهاهم عنها مبادئهم ودينهم ووحدتهم القومية وأسرهم السعيدة، التي تهدم البلشفية دعائمها، وأكدت "المنبر" أن مصر "ليست مكانا للثورات الاجتماعية العنيفة[45]، بينما رأت الوطن أن البلشفية أشد الأخطار التيتهددنا، فإذا لم نقض عليها قبل استفحال شرها ورسوخ مبادئها فينفوس أبنائنا، فإنا صائرون إلى الخذلان والوبال..." وحذرت الصحيفة من أن "حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التيألفها الجمهور، قد تكون إذا استمرت، الخطوة الأولى التيتخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة، التي تقضى على الآمال وتبيد الحقوق وتذهب بالنظام..."[46]

وأبدت "البصير" عجبها من أن الناس في روسيا"يستسلمون لحكومة مستبدة تستنزف دمائهم وتستنفد أموالهم وترهق أجسامهم وتزهق أرواحهم وتذيقهم عذابًا إلى ما.."[47]ووصفت "الأهرام" خيبة أمل العمال الروس في البلشفية"لما قامت البولشفية في روسيا، ونشر لينين تعاليمه وقواعده وقراراته الكثيرة، كان بعضها للعمال بمثابة السراب الخادع أو الحلم اللذيذ تمسكوا به في بدء الأمر، مستبشرين بتلك القاعدة التي معناها "زيادة في المال وقلة في العمل" فبات العمال ينتظرون أن تتم الأعجوبة الكبرى أو يتحقق الحلم اللذيذ، فإذا بهم بعد وقت قليل أمام سراب كاذب وأمام حقيقة قضت على تلك الأحلام. فقرارات الحكومة البولشفية هدمت صرح الصناعة على اختلاف أنواعها وعبثت بأنظمتها وأعمالها، وتركت مئات الألوف من العمال لا يجدون رزقًا، وقد أحدق بهم الضيق وجود البولشفية من كل جانب"[48].

ومن ناحية ثانية، تابع محمود أبو الفتح من باريس الاضطرابات العمالية في أوروبا، ووصف الاعتصامات المتعددة التي قام بها العمال في أوروبا، بسبب قلة الأجور وكثرة ساعات العمل. ورجا أصحاب الأعمال في مصر ألا ينقموا عليه، لتعدد كتاباته "في حالة العمال ووجوب تحسينها، لأن بركان العمال يثور في كل مكان، وأوروبا تهتز تحت ضربات الاشتراكيين، وليس من المستحيل أن تتناول عدوى البولشفية كل بلد"[49].

ونشرت الأهرام برقية مراسل رويترز بالقاهرة إلى الصحف البريطانية، التي يقرر فيها أن "الآراء البلشفية انتشرت في بعض الجهات بمعنى أن بعض المشاغبين كانوا يستولون على ممتلكات أصحاب الأراضي بصرف النظرعن أديانهم، ويقتسمونها بينهم"[50]، فرأت بعض الصحف – ومنها "المنبر"- أن من واجبها تفنيد اتهام الصحف الأجنبية للثورة المصرية، بالعمالة للألمان أو الأتراك أو البلشفية، وتأكيد أنها مصرية خالصة[51].

وفي 14 أغسطس 1914، وصلت إلى الصحف المصرية صحيفة "تيرايست" البريطانية، بما نشرته تحت عنوان "البلشفية والإسلام"، حول الفتوى التي أصدرها الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية، وشرح فيها كيف انتشر مذهب البلشفية الذي لا تنطبق نصوصه على أي دين من الأديان، وقالت الصحيفة البريطانية إن الشيخ بخيت "لا يضن بإبداء آرائه وإصلاحاته كلما عن له ذلك، مما أصبح مدعاة إلى إساءة ظن الناس به وبوطنيته... إلى أن أدعى بعضهم أن الحكومة البريطانية اعطته مبلغًا كبيرًا من المال، ليقضى على الحركات الوطنية التي كانت تنبعث من الأزهر الشريف، ولما كان الأستاذ متوسط الحال، وليس بذي مال جم، ولم يظهر عليه إلى الآن مظهر الغنى الفجائي، كان ذلك دليلًا واضحًا على أنه نزيه مستقل الفكر"[52].

وقد أثار نشر الفتوى في لندن قبل مصر انتباه الصحف المصرية، ودعا عباس محمود العقاد، الشيخ بخيت، إلى نشر فتواه في الصحف المصرية[53]، وأبدت "المنبر"

45- «لا بلشفية في مصر»، المنبر، 20 أبريل 1919.
46- «خطة البلشفية»، الوطن، 23 أبريل 1919.
47- صادق لاشين «البولشفية» البصير 13 مايو 1919.
48- «البولشفية والعمال، حلم لم يتحقق، الأهرام 9 يونيو 1919.

49- محمود أبو الفتح: «بركان العمال: الاشتراكية تهز العالم»، وادي النيل، 13 يوليو 1919.
50- «ماذا يقال عنا» الأهرام، 14 مايو 1919.
51- «الألمان والأتراك والبلشفية في مصر، ماذا يقولون عنا وهم بيننا؟ آمالنا في رجال الصحافة الأوروبية هنا: المنبر 13 أغسطس 1919.
52- «البلشفية في نظر مفتي مصر»، الأهالي، 14 أغسطس 1919...، «البلشفية والإسلام» وادي النيل، 15 أغسطس 1919.
53- عباس محمود العقاد: «استفتاء إلى صاحب الفضيلة العلامة مفتي الديار المصرية»، الأهالي، 15 أغسطس 1919.

دهشتها من حصول مكاتب الصحف البريطانية على الفتوى، قبل أن يعلم المصريون عنها شيئًا، وتساءلت عن سبب إصدارها "في بلد مثل مصر، حيث لا خطر مطلقًا من وصول البلشفية إليه لأسباب كثيرة، ثم رجحت أن المقصود بها، بلاد إسلامية أخرى امتدت إليها عدوى البلشفية"[54]، ولكن دارسي تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، يرون أن إصدار هذه الفتوى، يدخل في إطار اتجاه السياسة البريطانية لمواجهة النشاط اليساري، الذي كان يتغلغل داخل الدوائر العمالية في خلال أحداث ثورة 1919، ويلاحظون أن السلطات البريطانية لم تتخذ هذه الخطوة إلا بعد ما انتقلت الاشتراكية من نطاق الفكر إلى دور الحركة، أما قبله فكانت متساهلة، ولم تصادر كتاب مصطفى حسنين المنصوري، عن "تاريخ المذاهب الاشتراكية" عندما صدر في سنة 1915[55].

ولم تنشر الصحف المصرية نص الفتوى المؤرخ في 2 يوليو 1919 إلا يوم 18 أغسطس 1919 "سأل الشريف السيد حسن محمد ما قولكم دام فضلكم في طريقة جماعة البلشفية، التي فشت في هذا الزمان وعدم ضررها، وحاصل طريقتهم أنهم يدعون إلى الفوضى والفساد وإنكار الديانات.. ويقول إن هذه الطريقة قديمة وإنها ملّة رجل منافق من الفرس". وبعد أن يسرد المفتي تاريخ البلشفية يصل إلى "أن طريقة جماعة البلشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية وعلى الأخص الشريعة الإسلامية.. فهي تأمر بما نهى الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز..."[56].

وفور نشر هذه الفتوى، بدأت مناقشة حامية حولها بين الصحف، فأيدتها وأكدت صحة معلوماتها أكثر الصحف وفي مقدمتها "الأهرام"[57]، و"الأخبار"[58]، و"المقطم"[59]، و"وادى النيل"[60]، و"الأفكار"[61]، أما "الأهالي" فرحبت بنشر كافة الآراء، المؤيدة للفتوى والمعارضة لها أيضًا[62].

وتحت تأثير ما شاع بين عموم المصريين، وهو أن موجه السؤال أحد عملاء المخابرات البريطانية، وأن السلطات البريطانية لها مصلحة خاصة في صدور الفتوى، فقد هبطت مكانة المفتي لدى الأهالي، ووزعت منشورات تلعنه وتسبه[63].

ودأبت بعض الصحف المصرية، خلال سنة 1920، على نشر الآراء المعارضة للبلشفية، فنقلت "الأهرام" عن "مورننج بوست" الصادرة في 21 سبتمبر 1920، أقوال الأمير المصري جميل طوسون المقيم فيلندن، التي يحثُّ فيها المسلمين على معاونة الحلفاء في محاربة البلشفية، لأنها لا يمكن أن تتفق مع الشريعة الإسلامية[64]، ونشرت "الأخبار" ترجمة الحديث الذي دار بين مراسل صحيفة "شيكاجو تريبيون" الأمريكية، و"سماحة شيخ الإسلام في الأستانة مصطفى صبري أفندي" حول الإسلام والبلشفية، الذي أكد فيه أن "الدين الإسلامي يشمل من الأحكام الأساسية ما يناقض جميع المسالك الاشتراكية، وخصوصًا البلشفية، التي هي عبارة عن شكل مفرط لها، لأن من شأنها الأخلال بالملكية الشخصية وحقوق التصرف فيها[65]، وكان رأى "النظام" أن "الخطر الحقيقي الذييهدد العالم ليس اختلافات الدول وتضارب مطامعها وتنافر مصالحها، وإنما البلشفية التي تتمشى وراء الفقر والحاجة..."[66].

لكن تبقى أصوات محدودة، ترتفع عالية متصدية لما يقال حول البلشفية من مزاعم كان من بينها الشاعر بيرم التونسي، الذي كتب عن "الاشتراكية" مدافعًا عنها:[67]

54- «البلشفية في مصر»، المنبر، 17 أغسطس 1919.
55- عاصم الدسوقي: «من أرشيف الحركة اليسارية في مصر 1919-1925:»، المجلة التاريخية المصرية، المجلدان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1983، ص 439.
56- محمد بخيت المطيعي الحنفي، «فتوى مفتي الديار المصرية في البلشفية»، المقطم، 18 أغسطس 1919.
57- «أغلقوا هذا الباب»، الأهرام، 28 أغسطس 1919.
58- «ملكة منكودة الحظ»، الأخبار، 25 سبتمبر 1919، «الحقائق عن الروسيا»، الأخبار، 11 أكتوبر 1920.
59- «الدعوة إلى البلشفية في مصر»، المقطم، 25 أغسطس 1919.
60- «ثلاث مسائل عندنا وعندهم»، وادي النيل، 9 سبتمبر 1919.
61- «مصر والإسلام والبلشفية»، الأفكار، 22 فبراير 1920.
62- على سرور الزنكلوني: «البولشفية ومفتي الديار المصرية، الأهالي، 19 أغسطس 1919، «البولشفية ومصر والعالم الإسلامي»، الأهالي، 20 أغسطس 1919. سلامة موسى «المفتي والبولشفية» الأهالي، 21 أغسطس 1919، «فتوى البلشفية» الأهالي، 23 أغسطس 1919، أبو زيد: «اسمع يا فضيلة المفتي»، بين مستفهم ومجيب، الأهالي، 24 أغسطس 1919.
63- عاصم الدسوقي: «من أرشيف الحركة اليسارية»، ص 442، عن تقرير لإبراهيم ديمتري: أحد عملاء المخابرات البريطانية، في 13 سبتمبر 1919.
64- «تحذير أمير مصري: البولشفية والإسلام، الأهرام، 2 اكتوبر 1920.
65- «تصريحات شيخ الإسلام بالأستانة عن الإسلام والبلشفية، لمراسلنا الفاضل بالأستانة، الأخبار 7 أكتوبر 1920.
66- محمود أبو الفتح: البلشفية تهدد العالم، النظام، 8 ديسمبر 1920.
67- بيرم التونسي: الأعمال الكاملة: بيرم والحياة السياسية،

الحمد لله لا أنا لتات ولا عجان	ولا قريبي بوليس سري ولا سجان
يا زفتزانى كلامك كله باذنجان	تبزق عليه الخلايق إنسها والجان
جماعه شافوا الغلابة ميتين م الجوع	حنوا عليهم وقاموا وضبوا المشروع
جاي أنت بتقول دا دين البلشفيك ممنوع	إيش أدخل البلشفيك في نجدة الإنسان
لا في الجوامع رأيت مثلك ولا في الدير	عالم ومسلم وبتعارض في فعل الخير
ما دام فضيلتك بتاكل كستليته وطير	خلى الدرة والدريس والفجل للخرفان
طب وأنت مالك بتتفلس وتتفلسف	ونخش في اللي ما هو لك ليه وتتكشف
هيه نهار البلد دي لما تتبلشف	حايجردوك م القاووق والجبة والقفطان
لأ والتلامة بتستشهد لنا بالدين	إنه أمر يبقى نص المسلمين جعانين
إن كنت فاكر شريعة العدل عن لينين	انظر شريعة نبينا نازله في القرآن

وبعبارة حادة لاذعة يهاجم الشيخ بخيت (على الربابة)[68]

أول ما نبدى القول نصلي على النبي	نبي عربي يلعن أبوك يا بخيت
تاني كلامي وفد مصر بلادنا	ولع شموعه والتقى بكبريت
تلاتين سنة يا مصر واحنا في ضلمة	لما حدايتنا ربت الكتاكيت

وهو القائل ردًا على فتوى الشيخ بخيت ضد البلشفية:

يا بخيت يا بو دومة

يا بو خلقه مشومة

لا اديك بالشومة

إذ كنتش ترجع

تجرى وتتشندل وعامل واد مجدع

اتلم أحسن لك والشعب قاعد لك

بالصرمة يذلك اتأمل واسمع

ويقف أمين بك الرافعي في مقالات نشرها في الأخبار بين 22 أبريل و7 مايو 1923 (ملاحظاتنا على الدستور) أبان فيبعضها:

"لقد وجدت البلشفية في جميع أنحاء أوروبا، ومع ذلك لم نسمع بأن حكوماتها الدستورية أدخلت في دساتيرها ذلك الاستثناء الموجود في دستورنا المصري- أن الثوار خلف خطر البلشفية لإبقاء سيف الطريق الإداري مهددًا للصحف بالموت وللحرية بالفناء، إنما هو وسيلة يستحيل الدفاع عنها"[69].

وختامًا

فإن تطور مصر السياسي الحديث والمعاصر، يرتبط في إحدى نواحيه بالتطور المجتمعي لمصر ارتباطًا عضويًّا، وهو في الوقت نفسه نتاج التاريخ العالمي، وينبغي النظر إليه من زاوية العلاقات الدولية وتفاعل الثقافات والأفكار الموجودة في لحظات تاريخية معينة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980، ص 150-151.

68- نفسه، بيرم ناقدًا للحياة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 32.

69- ألبرت شقير: الدستور المصري والحكم النيابي في مصر، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر، 1924، ص 178.

المشاركون في هذا العدد

- أحمد جلال بسيوني: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، كلية الآداب جامعة دمنهور
- أحمد ضياء دردير: ..... باحث وكاتب حاصل على الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة كولومبيا
- إيمان عامر: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب جامعة القاهرة
- بيتر جران: ..... مؤرخ أمريكي وأستاذ التاريخ المصري الحديث بجامعة تمبل
- حسام أحمد عبد الظاهر: ..... باحث في التراث والتاريخ الإسلامي، دار الكتب والوثائق القومية
- خالد زيادة: ..... أستاذ جامعي، شغل منصب سفير لبنان في جمهورية مصر العربية والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية
- خالد عزب: ..... أستاذ علم الآثار الإسلامية، ورئيس قطاع المشروعات بمكتبة الإسكندرية
- خالد قطب: ..... أستاذ الفلسفة قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر
- دينا حشمت: ..... أستاذ مساعد الأدب العربي الحديث والمعاصر، قسم الدراسات العربية والإسلامية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
- رزق حسن نوري: ..... باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر
- زكريا صادق الرفاعي: ..... أستاذ التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة المنصورة
- زينب البكري: ..... طالبة دكتوراه، جامعة القاهرة
- زينب أبو المجد: ..... أستاذ مشارك، جامعة أوبرلين، الولايات المتحدة الأمريكية
- سيد عشماوي: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة
- شريف إمام: ..... مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة عين شمس
- صبري العدل: ..... مؤرخ مصري أستاذ التاريخ الحديث بجامعة مصر الدولية وعمل مديرًا لمركز البحوث الوثائقية بالقاهرة
- عاصم الدسوقي: ..... مؤرخ مصري متخصص في التاريخ المعاصر الاقتصادي والاجتماعي، والعميد السابق لكلية آداب جامعة حلوان
- عماد أبو غازي: ..... أستاذ علم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة، ووزير الثقافة سابقًا
- عماد أحمد هلال: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل
- عماد عبد اللطيف: ..... أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية بجامعتي القاهرة وقطر
- مجدي جرجس: ..... أستاذ مساعد، جامعة كفر الشيخ
- مجدي عبد الحافظ صالح: ..... أستاذ الفلسفة بكلية الآداب جامعتي حلوان والكويت
- مروة الناعم: ..... مترجمة مصرية
- مريم أبو العز: ..... مدرس لسانيات، بركبك، جامعة لندن؛ ومترجمة مشروع شراكة المكتبة البريطانية، مكتبة قطر الوطنية
- مصطفى الغريب: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، جامعة بنها
- ناصر إبراهيم: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعتي القاهرة وقطر
- نيفين علوان: ..... باحثة بمركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية
- يحيي محمد محمود: ..... أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعتي كفر الشيخ والإمارات العربية المتحدة